

حالة الأغذية والزراعة

١٩٧٤

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة



الفصول الخاصة من حالة الأغذية والزراعة

جرت العادة على أن تتضمن هذه الدراسة فصلاً أو فصولاً خاصة تعالج مشكلات ذات طابع بعيد المدى ، إلى جانب معالجة التطور العالمي في الأغذية والزراعة • وفيما يلي بيان الفصول الخاصة التي تضمنتها الطبعة العربية :

الزراعة في مستهل عقد التنمية الثاني

١٩٧٠

تلوث المياه وأثره في الأحياء المائية وصيد الأسماك

١٩٧١

التعليم والتدريب من أجل التنمية

١٩٧٢

التعجيل بالبحوث الزراعية في البلاد النامية

الاستخدام الزراعي في البلاد النامية

١٩٧٣

حالة الأغذية والزراعة ١٩٧٤

حالة الأغذية والزراعة

١٩٧٤

استعراض الحالة في العالم

استعراض أحوال الأقاليم

السكان وامدادات الأغذية والتنمية الزراعية

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

روما ، ١٩٧٥

أعدت البيانات الإحصائية الواردة في هذه
الدراسة على أساس المعلومات المتوافرة لدى
المنظمة في أول نوفمبر ١٩٧٤ •

الأوصاف المستخدمة في هذه الدراسة وطريقة
عرض موضوعاتها لا تعبر عن أى رأى خاص للمنظمة
الغذائية والزراعة للأمم المتحدة فيما يتعلق
بالوضع القانونى لأى بلد أو إقليم أو مدينة أو
منطقة ، أو فيما يتعلق بسلطاتها أو بتعيين
حدودها وتخومها •

جدول المحتويات

صفحة

٥	تقديم
 <u>الفصل الأول</u>	
١	<u>استعراض الحالة في العالم</u>
٣	الانتاج الزراعي
٣	الانتاج عام ١٩٧٣
١٣	الانتاج عام ١٩٧٤
٢١	تأثير الأحوال الجوية والمناخ على انتاج الأغذية
٢٩	التجارة بالمنتجات الزراعية
٢٩	التجارة خلال عام ١٩٧٣
٣٣	توقعات التجارة الدولية لعام ١٩٧٤/١٩٧٥
٣٥	مخزونات المنتجات الزراعية
٣٧	أسعار السلع الغذائية الاستهلاكية
٤١	العون الائتماني
٤١	تدفق المعونة
٤٣	شروط المعونة
٤٤	عبء سداد الديون
٤٥	مجموعة البنك الدولي وتمويل الزراعة
٤٥	بنوك التنمية الاقليمية ومصادر المعونة الجديدة
٤٩	العون الغذائي
٥١	مستلزمات الانتاج الزراعي
٥١	أزمة الطاقة
٥٥	الأسمدة
٥٨	المبيدات
٥٩	مضاييد الأسماك
٥٩	الانتاج والتجارة

٦٢	السياسات والشؤون الأخرى
٦٥	التوقعات
٦٨	الغابات
٦٨	الانتاج والتجارة
٧٣	سياسات الغابات
٧٧	مؤتمر الغذاء العالمي والمؤتمرات الخاصة الأخرى للأمم المتحدة خلال عام ١٩٧٤
٧٧	مؤتمر الغذاء العالمي
٨١	الدورة الخاصة السادسة للجمعية العامة للأمم المتحدة
٨٣	المؤتمر العالمي للسكان
٨٤	مؤتمر قانون البحار
	<u>الفصل الثاني</u>
٨٦	<u>استعراض أحوال الأقاليم</u>
٨٦	أوروبا الغربية
٨٦	السياسات والمشكلات الزراعية
٩٠	الأسعار خلال ١٩٧٤/١٩٧٥
٩١	أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتي
٩١	الاستثمارات والمدخلات الجارية
٩٣	الدخول والأسعار والسياسات الزراعية
٩٤	الخطط والسياسات
٩٧	أمريكا الشمالية
٩٧	الأسعار والدخول الزراعية
٩٨	المشكلات والسياسات والبرامج
١٠٦	آسيا نيبالا
١٠٦	الأسعار والدخول الزراعية
١٠٨	المشكلات والسياسات والبرامج
١١٠	أمريكا اللاتيلية
١١٠	الخطط والسياسات الانمائية
١١٥	التنمية الريفية المتكاملة
١٢٠	التكامل الاقتصادي الاقليمي

١٢٢	الشرق الأقصى
١٢٢	الخطط والسياسات الانمائية
١٢٧	المبتكرات التكنولوجية وأثرها على السياسات
١٣٢	التعاون الاقتصادي الاقليمي
١٣٤	الصين
١٣٥	اليابان
١٣٧	الشرق الأدنى
١٣٧	الخطط والسياسات الانمائية
١٤٠	الدراسات المنظورية القطرية
١٤٧	أفريقيا
١٤٧	الخطط والسياسات الانمائية
١٥١	التكامل الاقتصادي الاقليمي
	<u>الفصل الثالث</u>
١٥٣	<u>السكان وامدادات الأغذية والتنمية الزراعية</u>
١٥٣	السكان وامدادات الأغذية
١٥٣	انتاج الأغذية
١٥٨	موارد الانتاج
١٦٢	المؤسسات والخدمات الريفية
١٦٤	المساعدات الانمائية
١٦٦	التجارة العالمية في الأغذية
١٧٠	أبعاد الجوع وسوء التغذية وأسبابهما
١٧١	تقدير مدى نقص التغذية وسوء التغذية
١٧٣	توافر الأغذية
١٧٧	توزيع الأغذية حسب الدخل والفئات الاجتماعية
١٧٨	المؤشرات الأخرى لحالات الغذاء
١٨١	انخفاض معدل الرضاة الطبيعية
١٨٢	الأشكال الأخرى لنقص الأغذية
١٨٣	أسباب عدم كفاية التغذية

١٨٤	الطلب على الأغذية
١٨٤	أنماط الانفاق على الأغذية
١٨٥	الغذاء في الاتفاق العائلي
١٩٠	العوامل الأخرى التي تؤثر على طلب الأغذية في المدى الطويل
١٩٤	مشكلة الأغذية في المستقبل
١٩٤	توقعات طلب الأغذية
٢٠١	تطور اتجاهات إنتاج الأغذية في المستقبل
٢٠٣	التوازن بين الطلب والإنتاج
٢٠٨	الاحتياجات الإضافية اللازمة لاستيفاء المعايير الغذائية
٢١٠	تقلبات الإنتاج
٢١١	الفقر في الريف واحتمالاته في المستقبل
٢١٢	مذكرة عن الملتهجية
٢١٧	إمكانيات زيادة الإنتاج
٢١٨	المدخلات الزراعية
٢٢٠	موارد الأراضي والمياه
٢٢٢	الثروة الحيوانية
٢٢٣	مصايد الأسماك
٢٢٥	فواقد ما بعد الحصاد
٢٢٦	الحوافز والخدمات
٢٢٧	تعبئة طاقات سكان الريف
٢٢٧	الآثار الرئيسية المترتبة على السياسة
٢٣١	ملاحق الفصل الثالث
٢٦٤	مراجع الفصل الثالث
٢٦٥	الجداول الملحق

تقديم

حين تحدثت الى مؤتمر الغذاء العالمى يوم الخامس من نوفمبر ، استذكرت أنه قد مضى ما يقرب من ثلاثين عاما حين دعا جون بويد أور ، المدير العام الأول لمنظمة الأغذية والزراعة ، الى فكرة وضع مشروع ضخم للغذاء فى العالم يمكن بواسطته تحرير الناس جميعا من نقص الغذاء . ولكن الحكومات لم تستطع فى ذلك الوقت أن تواجه هذا التحدى فكانت النتيجة أن مشكلة الغذاء فى العالم مازالت اليوم ، بعد مرور جيل كامل ، دون حل بل أنها تزداد سوءا ، وقد ازداد عدد الناس الذين يعوزهم الغذاء عما كان عليه فى أى وقت منذ ثلاثين عاما .

ومازال الموقف الغذائى والزراعى فى العالم يدعو الى قلق كبير للسنة الثالثة على التوالى . فخلال الجزء الأكبر من ١٩٧٤ كانت الآمال كبارا فى أن تأتى هذه السنة بالمحاصيل الوفيرة التى تملس الحاجة اليها فى العالم حتى يبدأ فى الخروج من أزمة الغذاء التى بدأت بانتشار الأحوال الجوية السيئة والمحاصيل المتواضعة فى ١٩٧٢ . فرغم أن سنة ١٩٧٣ شهدت انتعاشا ملحوظا فى الانتاج فقد كان الأمر يدعو الى تحقيق محاصيل ضخمة جدا فى ١٩٧٤ لتحقيق البداية الأولى فى سبيل العودة الى مستوى معقول من الأمن الغذائى العالمى .

ولقد اتضح الآن أن الأعمال التى كانت محقودة على سنة ١٩٧٤ لم تتحقق . ففى كثير من البلاد أدى الطقس الى اخفاق الجهود التى بذلت من أجل زيادة المساحات المنزرعة وغيرها من الجهود فى سبيل رفع الانتاج . وبهذا تأخر التحسن فى الموقف الغذائى العالمى لمدة عام واحد على الأقل .

ورغم أن سوء الطقس كان أقل انتشارا فى ١٩٧٤ عما كان عليه فى ١٩٧٢ الا أنه أثر تأثيرا بوجه خاص فى منطقتين حيويتين من مناطق العالم هما أمريكا الشمالية وهى أكبر مصدرى الأغذية ، والشرق الأقصى حيث تعيش أغلبية المصابين بسوء التغذية فى العالم . وما زالت النتيجة النهائية لمحاصيل الحبوب فى بعض أجزاء الشرق الأقصى غير معروفة حتى الآن ، ولكن من المؤكد بالفعل أن الاقليمين المذكورين قد شهدا انخفاضا فى انتاج الحبوب وفى مجمل انتاج الأغذية والزراعة .

وهكذا انخفض انتاج الحبوب فى عام ١٩٧٤ للمرة الثانية خلال ثلاث سنوات ، وهو انخفاض تقدره البيانات الأولية للمنظمة بما يتراوح بين ٤٠ و ٥٠ مليون طن . وهذا الانخفاض الكبير فى الانتاج ، الذى يجسء فى موقف متأزم قائم بالفعل ، واضح الخطورة اذا تذكرنا أن زيادة انتاج الحبوب بأكثر من ٢٠ مليون طن تكفى بالكاد فى مواجهة النمو السنوى فى السكان مع بقاء مستويات الاستهلاك على ما هى عليه فى المتوسط . والمحتمل الآن أن ينخفض اجمالى الكميات المرحلة من مخزونات الحبوب (باستثناء الصين والاتحاد السوفييتى اللذين لا تتوافر عنهما البيانات بعد) الى أقل من ١٠٠ مليون طن فى منتصف ١٩٧٥ ، وهو ما يقل عن نصف الكمية التى كانت متوفرة عام ١٩٧٠ ، ولا يزيد الا بنسبة ١١ ٪ على الاستهلاك العالمى بالمقارنة مع نسبة ١٧ — ١٨ ٪ التى ترى المنظمة أنها الحد الأدنى المطلوب للأمن الغذائى فى العالم .

والمحتمل أن تكون الزيادة الاجمالية فى الانتاج الغذائى والزراعى فى العالم عام ١٩٧٤ مجرد زيادة ضئيلة جدا . واذا كان انتاج ١٩٧٤ يماثل مستوى عام ١٩٧٣ فهذا يرجع أساسا الى زيادة ضخمة وغير معتادة فى ذبح الحيوانات

الزراعة وخاصة في أوروبا الغربية مما لن يحقق أى تخفيف من أعماء البلاد التي تعاني من أشد حالات النقص الغذائي • بل ان هذه الزيادة الضخمة في الانتاج الحيواني تعكس صعوبات بالغة في هذا القطاع ولم تتحقق منها فائدة لالمنتجين ولا للمستهلكين •

وهذا النقص العام المستمر في الاغذية ، ولا سيما الحبوب الأساسية ، تصاحبه أزمة في كثير من المستلزمات الزراعية الرئيسية المطلوبة لانتاج الاغذية • فنقص الأسمدة الكيماوية وارتفاع أسعارها لن يتحسن ، فيما يبدو ، قبل مرور بعض الوقت • كذلك تتناقص كميات بعض المبيدات المهمة ، وقد تصبح هذه المسألة مشكلة حادة في وقت قريب • وتعاني بعض البلاد النامية من نقص في الوقود والطاقة المطلوبة لضخ مياه الري وغير ذلك من الأغراض الزراعية الضرورية •

وأمام هذا النقص المزدهج في الأغذية وفي وسائل انتاجها تدعو الحاجة بوضوح الى اتخاذ عمل فوري وسريع اذا أردنا أن نتجنب انتشار الموت جوعاً على نطاق واسع •

فأولاً من الضروري ضمان توزيع عادل لصادرات الأغذية التي ستتوافر حتى تبدأ محاصيل السنة المقبلة في الظهور، مع توجيه اهتمام خاص لاحتياجات أشد البلاد تأثراً ، وهي احتياجات ليست معروفة بالكامل حتى الآن • وفي سبيل بلوغ هذا الهدف داومت على التشاور مع البلاد الرئيسية المصدرة والمستوردة •

وثانياً اذا أردنا تحقيق أكبر محاصيل ممكنة في ١٩٧٥ فمن الضروري تحقيق التوازن في توزيع وسائل الانتاج التي أصبحت نادرة أيضاً • وفي هذا الصدد يكتسب المشروع الدولي لتوريد الأسمدة الذي وضعته المنظمة أهمية بارزة •

وثالثاً لا يكفي، في حالة الاغذية والمستلزمات الزراعية على السواء ، تخصيص كميات وحصى لكل بلد من البلاد ، فكثير من البلاد النامية قد أصابها ضربة شديدة من الارتفاع الهائل في أسعار الاغذية والاسمدة والوقود وغير ذلك من البنود الضرورية التي تستورد ها ، وهي تواجه صعوبات شديدة جداً في موازين مدفوعاتها • وحتى اذا سلمنا بأن الكميات المطلوبة لهذه البلاد موجودة فانها سوف تحتاج الى مساعدة مالية كبيرة حتى تستطيع أن تدفع ثمنها • وقد كانت عملية الطوارئ للامم المتحدة عصراً مهما في هذا المجال ، وتتعاون المنظمة معها تعاوناً نشطاً •

لقد تناولت بشئاً من التطويل الجوانب المباشرة في أزمة الغذاء والاجراءات المطلوبة لمواجهةتها ، وهذه الجوانب شديدة الاهمية وهي تحتل الموضع الرئيسي من الفصلين الأولين في هذا العدد من حالة الاغذية والزراعة • على أن هذا لا يعنى اهمال الأبعاد طويلة المدى في أزمة الغذاء العالمية • فالمطلوب الآن بسرعة هو أن تكون الأحوال الجويصة والمحاصيل طيبة خلال سنتين أو ثلاث سنوات • فاذا تحقق هذا فعلى العالم ألا ينسى مشكلاته الغذائية في الأجل الطويل ، والا وقع في كارثة •

وحين انعقد مؤتمر الغذاء العالمى في روما من ٥ الى ١٦ نوفمبر ١٩٧٤ كان يخيم عليه شبح تدهور جديد في الموقف بسبب انجازات الانتاج الغذائي التي كانت مخيبة للامال خلال العام • ولكن كان الهدف الأساسى للمؤتمر هو معالجة العلل في قطاع الانتاج الغذائي والزراعى في العالم في الأمد البعيد ، والاتفاق على العمل الواجب اتخاذه للتأكد من عدم وقوع أزمات قصيرة الأجل مثل الازمة التي شاهدها • وقد ركز المؤتمر أعماله أساساً على فترة متوسطة مدتها عشر سنوات أو ما يقرب من ذلك •

ويستعرض الفصل الأول من هذه الدراسة القرارات الرئيسية التي اتخذها مؤتمر الغذاء العالمي بايجاز . وقد استطاع المؤتمر تحقيق درجة مشجعة جدا من الاتفاق على طبيعة مشكلة الغذاء في العالم وعلى أبعادها ، وعلى العمل الدولي والقومي المطلوب للتغلب عليها . فقد دعا الى انشاء عدد من الأجهزة الجديدة التي قد يكون لها دور حاسم في الاطلاع والعمل الضروري . وقرر المؤتمر أن على جميع الحكومات أن توافق على هدف ينبغي بلوغه بعد عشرين سنوات : "هو ألا ينام أى طفل طاويا من الجوع، وألا تخشى أى أسرة ألا تجد ما تتبلغ به في غذاها، وألا يصاب أى فرد في مستقبله وفي طاقاته بسبب سوء التغذية " وهذه الأهداف البليغة لا تكفى في حد ذاتها بل يرتتهن الأمر بقدر كبير على مدى سرعة استجابة الحكومات اليها واتخاذ الاجراءات التي تتفق على ضرورتها .

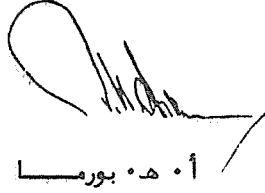
على أن لمشكلة الغذاء في العالم بعدا زمنيا آخر . فعندما كان مؤتمر الغذاء العالمي ينظر أساسا الى فترة طولها عشر سنوات أو حوالى ذلك فانه كان يهتم في الواقع بالفترة التي يمكن معرفة معدل تزايد السكان خلالها . وعلى فقد كانت مهمته هي النظر في الاجراءات المطلوبة لمواجهة نمو سكاني مقرر بالفعل . ولكن نمو السكان فيما بعد هذه الفترة ليس أمرا مقرا ، فتدل توقعات السكان التي أعدتها الامم المتحدة على أن عدد سكان العالم في عام ٢٠٠٠ سيتراوح بين ٥٩٠٠ مليون و ٧٢٠٠ نسمة . وهذا الفارق الهائل بين التقديرين ، وقدره ١٣٠٠ مليون نسمة ، قد يؤثر تأثيرا كبيرا في مدى ضخامة التحدي الذي يواجه قطاع الاغذية والزراعة في العالم في المستقبل . فاذا سلمنا بأن الاجراءات التي وافق عليها مؤتمر الغذاء العالمي سوف يبدأ اتخاذها فورا فسيكون من الممكن مواجهة الزيادة المتوقعة في الطلب على الأغذية حتى عام ١٩٨٥ ولمدة بضعة سنوات بعد ذلك التاريخ ، ولكن هذه الاجراءات لن تكون الا برنامجا سريعا لمواجهة الخطر . ولهذا فمن الضروري اتخاذ اجراءات موازية لها من الآن لضمان خفض معدل زيادة السكان ، وبالتالي زيادة الطلب على الاغذية ، خفضا كبيرا في المستقبل الأبعد مدى .

لهذه الظروف كان من المناسب تخصيص الفصل الثالث من حالة الاغذية والزراعة هذا العام لدراسة مشكلة السكان وعرض الاغذية والتنمية الزراعية . وقد أعدت هذه الدراسة بدعم مالى من صندوق الامم المتحدة للنشاطات السكانية . وقد كانت نتائجها أساسا لبعض الوثائق التي قدمتها المنظمة مساهمة منها في أعمال مؤتمر الغذاء العالمي ومؤتمر السكان العالمي الذي سبقه والذي عقد في بوخارست بين ١٩ و ٣٠ أغسطس . ولا حاجة الى بيان الصلة الواضحة بين هذين المؤتمرات اللذين عقدا تحت راية الامم المتحدة ، وهما في الواقع يرتبطان بمجموعة من اللقاءات الهامة منها مؤتمر البيئة البشرية والدورة الخاصة السادسة التي عقدتها الجمعية العامة للامم المتحدة ، والمؤتمرات المقرر عقدها عن دور المرأة وعن المستوطنات البشرية وعن المياه ، وكلها تعنى بجوانب مختلفة من مجموعة المشاكل المعقدة التي يواجهها العالم الآن ذلك أن مشكلة الغذاء ، كما أكدت المنظمة على الدوام ، ليست مشكلة زراعية فحسب بل هي جزء من مشكلة شاملة معقدة هي مشكلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحسين نوعية الحياة .

ومن الخصائص المهمة في الفصل الثالث من هذا التقرير أنه يتضمن تقديرا جديدا من جانب المنظمة لمدى انتشار الجوع وسوء التغذية في العالم . فمن المقدّر الآن أن عددا مهولا لا يقل عن ٤٦٠ مليون من اخواننا أبناء البشر يعانون من سوء التغذية القاسى . بل الأدهى من ذلك أن هذا التقدير مؤسس على الحد الأقصى من امدادات الأغذية المتوفرة للفرد قبل أن يبدأ الموقف في التدهور عن ١٩٧٢ . ولا شك أن عدد المصابين بسوء التغذية القاسى قد تزايد تزايداً

كبيرا منذ ذلك التاريخ • وهناك كثير من حالات الموت فى سن مبكرة بسبب اجتماع سوء التغذية مع غيره من الأسباب المتصلة به ، ولكن هذه الحالات لا تسجل على أنها حالات موت بسبب الجوع • وهناك شواهد حديثة فى عدد من البلاد النامية على حدوث زيادة كبيرة فى معدل الوفيات ، ولا شك أن من أسبابها الرئيسية زيادة تدهور الموقف الغذائى •

فالتحدى الذى يواجه حكومات هذا العالم والمجتمع الدولى بأكمله هو تحدى واضح لا خفاء فيه • وقد اعترفت به جميع الأطراف أثناء مؤتمر الغذاء العالمى وستكون الأعين مصوبة فى قلق نحو الجهود التى ستبذل لمواجهة هذا التحدى خلال الأشهر القادمة • والوقت هنا ثمين ولا ينبغى ضياعه حتى لا تجتث الجهود متأخرة عن موعد المـطلوب لانقاذ الموقف •



أ. هـ. بورما
المدير العام

مذكرة تفسيرية

تستخدم الرموز التالية في الجدول الإحصائية :

- : لا شيء أو كمية مهملة •
... : البيانات غير متوافرة •

والمقصود بعام ١٩٧١/١٩٧٢ موسم المحصول أو التسويق أو السنة المالية المتداخلة بين هاتين السنتين الميلاديتين •
أما المقصود بعام ١٩٧١ — ١٩٧٢ فهو متوسط هاتين السنتين الميلاديتين •

ولا يجوز جمع الأرقام الواردة في الجداول الإحصائية بسبب تقربها • وقد حسبت تغيرات النسبة المئوية بين سنة وأخرى اعتماداً على أرقام غير مقربة • والنظام المتري هو المستخدم ، إلا إذا أُشير إلى غير ذلك •

الأرقام الدليلية للإنتاج (١)

تم احتساب الأرقام الدليلية للإنتاج الزراعي بتطبيق الأوزان الإقليمية — التي وضعت على أساس علاقات الأسعار الزراعية في الفترة الواقعة بين ١٩٦١ إلى ١٩٦٥ — على أرقام الإنتاج مع تعديل هذه الأرقام لمراعاة الكميات التي استعملت كعلف وكبذور • ويستثنى من الأرقام الدليلية لمنتجات الأغذية التبغ والبذور الزيتية غير القابلة للأكل والأياف الحيوانية والنباتية والمطاط • وهذه الأرقام توضع على أساس السنة الميلادية ، ولهذا لا يمكن مقارنتها مع الأرقام الدليلية التي نشرت في عدد ١٩٦٦ والأعداد السابقة له من هذه الدراسة •

وبالنسبة للمنتجات السمكية ، فقد تم ترجيح الكميات بحسب متوسط قيمة الوحدة من المحصول في الفترة الواقعة بين ١٩٦١ — ١٩٦٥ • أما بالنسبة للمنتجات الحرجية فقد تم ترجيح الإنتاج من الخشب المستدير بحسب أسعار الفترة الواقعة بين ١٩٦١ — ١٩٦٥ •

الأرقام الدليلية للتجارة (٢)

يلاحظ أن حساب الأرقام الدليلية للإنتاج الزراعي في هذه الدراسة ضم جميع السلع والأقطار التي وردت في عدد ١٩٧٢ من الكتاب السنوي للتجارة الذي تصدره المنظمة •

وقد حسبت مختلف الأرقام الدليلية على انفراد لكل من قيمة الصادرات والواردات ، ولحجمها ، ولقيمة الوحدة منها • وتمثل الأرقام الدليلية للقيمة القيم الجارية للصادرات (فوب : تسليم ميناء التصدير) وللواردات (سيف : تسليم ميناء الوصول) بالدولار الأمريكي • وإذا قدمت بعض البلاد أرقام وارداتها بأسعار فوب ، فإن هذه تعدل لأسعار سيف التقريبية • وتتطوى طريقة التصدير هذه على خطأ ، حينما ينحرف اتجاه تكاليف التأمين والشحن عن اتجاه قيم الوحدة من السلع عند مستوى التصدير •

FAO, Production yearbook 1973,
Rome, 1974

(١) للحصول على تفاصيل كاملة ، بما في ذلك قائمة بالأوزان الترجيحية ، أنظر

(٢) للحصول على تفاصيل كاملة أنظر : FAO , Trade Yearbook 1972,
Rome 1974 .

وتمثل الأرقام الدليلية للحجم وقيمة الوحدة ، فى التجارة بين البلاد ، التغيرات فى كميات المنتجات بعدد ترجيحها سعريا وفى قيم المنتجات بعد ترجيحها كميا • والأوزان الترجيحية هى على التوالى : متوسط السعر والكمية للفترة ١٩٦١-١٩٦٥ ، التى هى فترة الأساس المرجعية المستخدمة فى جميع متسلسلات الأرقام الدليلية التى تحسبها المنظمة حاليا بالآلات الحاسبة الالكترونية • وقد استخدمت معادلات لاسبيرى فى وضع الأرقام الدليلية •

الشمول الاقليمى

تسير هذه الدراسة على التقسيم الاقليمى التى أقرته المنظمة أخيرا للأغراض الاحصائية • وفى أكثر الحالات لا يحتاج الشمول الاقليمى الى تفسير ، ولكن يلاحظ أن تقسيم البلاد الى ثلاث مجموعات اقتصادية كبيرة (هى اقتصاديات السوق المتقدمة ، واقتصاديات السوق النامية ، وبلاد التخطيط المركزى) أدى الى استبعاد كل من اليابان ، واسرائيل ، وجنوب أفريقيا من أقاليم الشرق الأقصى والشرق الأدنى ، وأفريقيا على التوالى ، ووضعها فى بند مستقل بعنوان " بلاد متقدمة أخرى " • ولهذا فان الجداول الخاصة بالاقاليم الثلاثة المذكورة لا تكون دائما صالحة للمقارنة مع جداول الاعداد السابقة •

وتحسب الأرقام الدليلية للتجارة فى أية مجموعة بلاد على أساس التجارة الكلية لكل بلد تشملها المجموعة بصرف النظر عن وجهة هذه التجارة ، وبالتالى فان هذه الأرقام لا تمثل بوجه عام ، التجارة الصافية للمجموعة •

وأما عن الاقاليم الأخرى ، فيلاحظ أن أوروبا الغربية تشمل يوغسلافيا ، وأن الشرق الأدنى يمتد من قبرص وتركيا فى الشمال الغربى الى أفغانستان فى الشرق ، وأنه يضم بلادا من القارة الأفريقية هى مصر والجمهورية العربية الليبية والسودان •

سمات بارزة

- المحتمل أن يكون الانتاج الزراعى العالمى قد زاد قليلا فى عام ١٩٧٤ بالمقارنة مع ١٩٧٣ الذى سجل تحسنا طيبا بعد النتائج المتواضعة فى ١٩٧٢ • وكان الأداء مشجعا فى كل من الاقاليم المتقدمة والنامية فى ١٩٧٤ •
- هبط نصيب الفرد من الانتاج الغذائى عام ١٩٧٤ فى البلاد النامية بأكملها الى أقل مما كان عليه عام ١٩٧٠، وكان الهبوط ملحوظا بوجه خاص فى أفريقيا والشرق الأقصى •
- انخفض انتاج الحبوب انخفاضا حادا فى بعض الأقاليم فى ١٩٧٤ وخاصة فى الشرق الأقصى وأمريكا الشمالية والاتحاد السوفييتى ، ومرة أخرى كان السبب الرئيسى فى ذلك هو الجفاف • وزاد الانتاج الحيوانى وخاصة فى أوروبا الغربية ولكن مازال هذا القطاع يواجه مشكلات كبيرة •
- انخفض اجمالى مخزونات الحبوب فى جميع البلاد (باستثناء الصين والاتحاد السوفييتى) الى أقل من المستويات الدنيا للأمن الغذائى العالمى •
- مرة ثانية ظل الانتاج السمكى العالمى دون توسع فى عام ١٩٧٣ •
- زاد الانتاج العالمى من الأخشاب المستديرة فى ١٩٧٣ بمعدل أكبر من زيادته فى السنوات الأخيرة •
- زادت قيمة التجارة العالمية فى المنتجات الزراعية والسمكية والحرجية بحوالى ٢٦ ٪ بالأرقام الحقيقية فى ١٩٧٣ وكانت هذه الزيادة الضخمة ترجع الى ارتفاع الأسعار بدرجة كبيرة فى حين لم يزد حجم التجارة الا بنسبة ٦ ٪ •
- كان الارتفاع الحاد فى أسعار الاغذية سببا رئيسيا فى ارتفاع نسبة التضخم فى معظم البلاد منذ ١٩٧٣ •
- يتناول الفصل الثالث مشكلات السكان وامدادات الاغذية والتنمية الزراعية • وتشير التقديرات الحذرة الى أن سوء التغذية يصيب ٤٦٠ مليوناً من البشر ، وهو يرتبط ارتباطا وثيقا بالفقر • وسيظل الموقف الغذائى العالمى محفوفا بالخطر حتى تستطيع البلاد النامية أن تحقق زيادة كبيرة ومتواصلة فى انتاجها الغذائى •

الفصل الأول

استعراض الحالة في العالم

حقق الانتاج الزراعي في العالم ، وبالذات فيما يختص بالحبوب ، انتعاشا مرضيا في عام ١٩٧٣ بالمقارنة بالنتائج الضعيفة التي عرفها في العام السابق عد بدء الأزمة الحالية للتغذية . وقد ارتفع انتاج مصايد الأسماك بنسبة ٥٠٪ تقريبا ، كما ارتفع انتاج الغابات بنسبة ٣٪ تقريبا . وسجل الانتاج الكلي للسلع الزراعية والسلمكية والحراجية ارتفاعا بنسبة ٤٪ (أنظر الجدول ١-١) . وكانت الأحوال الجوية خلال عام ١٩٧٣ مرضية على وجه العموم ، خاصة في الاتحاد السوفيتي والشرق الأقصى ، بالمقارنة بالأحوال الجوية السيئة التي سادت العالم عام ١٩٧٢ . وبذلت معظم الدول قصارى جهودها في سبيل زيادة انتاج الأغذية وألغت جميع قيود الانتاج التي كانت ما تزال قائمة . الا أن تزايد سكان العالم بنسبة ٢٪ ، لم تقابله سوى زيادة طفيفة في نصيب الفرد من الانتاج ، وظلت الهوة القائمة في مستويات نصيب الفرد من انتاج الأغذية بين البلاد الغنية والبلاد الفقيرة تتجه نحو الاتساع . ومازال نصيب الفرد من الانتاج الغذائي لعام ١٩٧٣ في العديد من البلدان وخاصة بلدان أفريقيا والشرق الأدنى يقل عما كان عليه خلال فترة الاساس ١٩٦١/١٩٦٥ (١٠٠) . وبالرغم

الجدول ١-١ : الأرقام الدليلية للانتاج العالمي من المنتجات الزراعية والسلمكية والحراجية

التغيير من ١٩٧٢ إلى (٢) ١٩٧٣	(١) ١٩٧٣	١٩٧٢	١٩٧١	١٩٧٠	١٩٦٩
%	٠٠٠٠٠٠	١٠٠ = ١٩٦٥-١٩٦١	متوسط	٠٠٠٠	
٤ +	١٢٩	١٢٤	١٢٤	١٢٠	١١٧
٤ +	١٢٩	١٢٤	١٢٤	١٢٠	١١٧
٥ +	١٤١	١٣٤	١٣٦	١٣٥	١٣٠
٣ +	١٢٠	١١٧	١١٦	١١٤	١١٢
٢ +	١٢١	١١٩	١١٧	١١٤	١١٢
٢ +	١٠٦	١٠٤	١٠٦	١٠٥	١٠٤
٢ +	١٠٧	١٠٤	١٠٧	١٠٥	١٠٤
٣ +	١١٦	١١٣	١١٦	١١٨	١١٦
١ +	٩٩	٩٩	١٠٠	١٠٠	٩٩

ملاحظة : لمزيد من التفاصيل عن منهجية هذه الأرقام الدليلية وشمولها ، أنظر المذكرة التفسيرية صفحة ط .

(١) أرقام أولية .

(٢) النسبة المئوية للتغيرات من سنة إلى أخرى محسوبة على أساس الأرقام الأصلية دون تقريبها .

(٣) باستثناء الصين .

من الزيادة الملموسة التي حققها الانتاج الغذائى خلال عام ١٩٧٣ ، فان تلك الزيادة لم تحل دون نفاذ مخزونات الحبوب فى البلاد المصدرة الرئيسية وخاصة فى بلدان أمريكا الشمالية ، كما أنها لم تجمع التصاعد المستمر فى أسعار الأغذية الاستهلاكية . فضلا عن ذلك فقد واجهت الزراعة مشكلات خطيرة بما فى ذلك أزمة الطاقة والتضخم والمعضلات النقدية وتباطؤ الانجاز الاقتصادى فى البلاد الصناعية الرئيسية بالإضافة الى الجوالذى اتسم بعدم الاستقرار بصورة عامة .

وفى عام ١٩٧٣ ، وللمرة الاولى خلال سنوات عديدة ، اهتمت امدادات الاغذية بصورة خطيرة على محاصيل الموسم الجارى ، وبالتالى والى مدى بعيد على الاحوال الجوية . وظل الوضع خلال عام ١٩٧٤ دون تغيير بل ربما ساء عما كان عليه اذ ظلت مخزونات الحبوب دون المستوى المأمون . وحتى ولو كانت الاحوال الجوية خلال عام ١٩٧٤ مثلى بالنسبة للزراعة فى جميع أنحاء العالم ، لما كان بالمستطاع الاستفادة افادة تامة منها نظرا لنقص الأسمدة وارتفاع أسعارها . ومن الواضح الآن أن الاحوال الجوية خلال عام ١٩٧٤ كانت أبعد ما يمكن عن كونها مثلى بالنسبة للانتاج الزراعى . وبالرغم من تحقيق محاصيل كبيرة فى معظم أنحاء أفريقيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية والشرق الأدنى ، الا أن التقديرات التفاؤلية التي كانت متوقعة فى أول الأمر فى كل من أمريكا الشمالية والاتحاد السوفييتى تضاءلت تدريجيا . أما فى الشرق الأقصى ، حيث النتائج النهائية لم تظهر بعد ، فقد كانت الامطار الموسمية متأخرة وغير منتظمة وسببت خسائر ناجمة عن الجفاف والفيضانات فى مناطق عديدة .

وبذلك يتضح أن اجمالى انتاج الاغذية والزراعة فى العالم لم يرتفع الا قليلا خلال عام ١٩٧٤ ، ان ارتفعت على الاطلاق . ويتضح أيضا أن أية زيادة طرأت ربما جاءت بالدرجة الاولى نتيجة للتوسع الذى حققه الانتاج الحيوانى ، وبالذات فى أوروبا الغربية ، مما يعكس مشكلات خطيرة فى هذا القطاع . وسجل انتاج الحبوب لعام ١٩٧٤ هبوطا شديدا فى مناطق عديدة ، وخاصة فى الشرق الأقصى وأمريكا الشمالية . وانخفض المحصول فى الاتحاد السوفييتى عن المحصول الاستثنائى الذى تحقق عام ١٩٧٣ ، بالرغم من أنه يمثل ثانى أكبر محصول فى تاريخ البلاد .

أما المخزونات الجارية فقد نضبت بدرجة كبيرة مما سيجعل امدادات الحبوب فى ١٩٧٥/١٩٧٦ تعتمد اعتمادا كبيرا على موسم عام ١٩٧٥ . وقد قامت حكومات كثيرة بتشجيع الانتاج على نطاق شامل الا أن ارتفاع تكاليف الانتاج ونقص الأسمدة والعناصر الانتاجية الاخرى قد توفى الى تقييد تجارب المزارعين . وقد تأثر أيضا المزارعون المستقلون فى عدة مناطق بصورة متزايدة من التضخم ومن ارتفاع سعر التكلفة بالنسبة للأسعار فى قطاع الانتاج الحيوانى . ولم يظهر أى تحسن فى أزمة الأسمدة ، وقد تصل الاسعار الى الذروة فى حين يثبط الطلب عليها بسبب الارتفاع الحالى فى أسعارها . وسيقل المعروض من بعض المبيدات المهمة كذلك خلال عام ١٩٧٥ . أما الاحوال الجوية ، فهي بالطبع من العناصر المجهولة . ومن ناحية أخرى ، من المحتمل أن يستمر الطلب العالمى على الحبوب الغذائية بالارتفاع فى حين لا تعتبر التوقعات الخاصة بالحبوب العلفية مطمئنة نظرا للحالة المضطربة جدا فى صناعة تربية الحيوانات .

وقد يقل الانتاج العالمى من الحبوب خلال ١٩٧٤/١٩٧٥ عن الطلب للسنة الثالثة على التوالى . وتكاد لا توجد أية مخزونات فى البلاد المصدرة ، وبالرغم من الجهود التى تبذل للتوسع فى الانتاج خلال عام ١٩٧٤ ، فلا يمكن اعادة تكوين المخزونات قبل ١٩٧٦ على أحسن الفروض . وليس هنالك ما يؤكّد أن البلاد النامية تتفكّن من تمويل وارداتها المتزايدة من الحبوب الغذائية . فقد قلت المعونات الغذائية ، بصورة حادة بالفعل ومالم ترتفع ميزانيات المعونات التعويضية

عن الاسعار المتضخمة ، فسيزداد التقلص في هذه المعونات • وسيظل وضع الاغذية في العالم خطرا الى أن يتم التوصل الى قدر أكبر وأكثر استمرارا من الزيادة في انتاج الاغذية في البلاد النامية والى أن يتم تكوين مخزونات الحبوب والتوصل بها الى مستويات أكثر أمنا •

الانتاج الزراعي

الانتاج عام ١٩٧٣ (١)

تشير التقديرات الى أن انتاج الاغذية والزراعة قد ارتفع في العالم خلال عام ١٩٧٣ بنسبة ٤٪ في المجموع وبنسبة ٢٪ للفرد الواحد (أنظر جدول ٢-١) • مما يعتبر انتعاشا طيبا بعد انتكاسه عام ١٩٧٢ • وقد ارتفع انتاج الاغذية بنسبة ٥٪ في المناطق المتقدمة وبنسبة ٤٪ في المناطق النامية في حين انخفض بنسبة ٤٪ في اقليمي أفريقيا والشرق الأدنى • ولعل أخطر الاوضاع ماشهدته أفريقيا حيث هبط نصيب الفرد من انتاج الاغذية عام ١٩٧٣ بنسبة ٧٪ عما كان عليه خلال الفترة ١٩٦١-١٩٦٥، وذلك بسبب الجفاف الذي ألمّ ليس فقط بمنطقة الساحل ، بل أيضا بأقطار أخرى من غرب أفريقيا وشرق أفريقيا وجنوبها • وقد جاء الانخفاض الذي شهده عام ١٩٧٣ في الشرق الأدنى في أعقاب عام حقق فيه هذا الاقليم زيادة ضخمة بصورة استثنائية الا أن الزيادة التي تحققت عام ١٩٧٢ لم تذهب كلها سدى وبالتالي ظل الانتاج أعلى قليلا مما كان عليه عام ١٩٧١ •

ولعل أفضل النتائج في الاقاليم النامية ما توصل اليه اقليم الشرق الأقصى (حيث بلغت الزيادة بين ٨-٩٪ لانتاج كل من الاغذية والزراعة) إذ أدت الأمطار الموسمية الى تحقيق محاصيل فائقة من الارز غير المقشور • وارتفع الانتاج الزراعي في أمريكا اللاتينية بنسبة ٣٪ فانعكس بذلك الوضع الذي ساد الركود خلال السنتين السابقتين • وحققت الصين زيادة بلغت ٥٪ ، حيث ساعد هذا المحصول القياسي من الحبوب الذي بلغ أكثر من ٢٥٠ مليون طن على التغلب على الانتكاسة التي سببها الجفاف عام ١٩٧٢ •

(١) انظر ايضا انتاج الاغذية والزراعة خلال ١٩٧٣ بحسب الاقاليم والقطار في نشرة المنظمة للاقتصاد الزراعي والاحصاءات الزراعية ، ٢٣ مارس ١٩٧٤

الجدول ٢-١: الأرقام الدليلية للإنتاج العالمي والأقليمي من الأغذية والزراعة

	نصيب الفرد من الإنتاج				إجمالي الإنتاج			
	١٩٧٣ إلى ١٩٧٢		١٩٧٢ إلى ١٩٧٣		١٩٧٣ إلى ١٩٧٢		١٩٧٢ إلى ١٩٧٣	
	١٩٧٣	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٢
إنتاج الأغذية								
اقتصاديات السوق المتقدمة ^(١)	١١٢	١١٢	١١٢	١٠٨	١٢٥	١٢٢	١٢٢	١١٦
أوروبا الغربية	١١٠	١١٢	١١١	١٠٩	١٢٤	١٢١	١٢١	١١٥
أمريكا الشمالية	١١١	١١٠	١١٢	١٠٧	١٢٥	١٢٢	١٢٤	١١٥
أوسيا	١١٥	١٠٧	١٠٩	١٠٨	١٢٩	١٢٧	١٢٧	١٢١
أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي	١٢٥	١٢٢	١٢٢	١١٧	١٤٨	١٢٤	١٢٤	١٢٥
إجمالي البلاد المتقدمة	١٢٥	١١٥	١١٢	١١١	١٢٢	١٢٧	١٢٧	١١٩
اقتصاديات السوق النامية ^(٢)	١٠٩	١٠٩	١٠٢	١٠٢	١٢٩	١٢٥	١٢٥	١١٩
أمريكا اللاتينية	١٠٩	١٠٩	١٠٢	١٠١	١٢١	١٢٨	١٢٥	١٢٥
الشرق الأقصى	١٠١	١٠١	١٠٢	١٠٢	١٢٠	١٢٤	١٢٤	١١٨
الشرق الأدنى	١٠١	١٠٨	١٠٢	١٠٢	١٢٤	١٢٧	١٢٧	١٢٢
أفريقيا	١٠٩	١٠٩	١٠١	١٠٢	١١٩	١٢٢	١٢٢	١١٧
اقتصاديات البلاد الآسيوية ذات التخطيط المركزي	١٠٨	١٠٥	١٠٨	١٠٧	١٢٩	١٢٢	١٢٥	١١٦
إجمالي البلاد النامية	١٠٢	١٠١	١٠٢	١٠٢	١٢٩	١٢٤	١٢٥	١١٨
العالم	١٠٨	١٠٥	١٠٦	١٠٥	١٢١	١٢٥	١٢٦	١١٨
الإنتاج الزراعي								
اقتصاديات السوق المتقدمة ^(٢)	١١٠	١٠٩	١١٠	١٠٦	١٢٢	١٢٥	١٢٥	١١٢
أوروبا الغربية	١١٤	١١٢	١١٠	١٠٩	١٢٢	١٢٥	١٢١	١١٢
أمريكا الشمالية	١٠٧	١٠٧	١٠٠	١٠٢	١٢٥	١١٨	١١٩	١١٥
أوسيا	١٠٥	١٠٣	١٠٧	١٠٧	١٢٧	١٢٢	١٢٢	١١٩
أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي	١٢٤	١٢٢	١٢٢	١١٧	١٤٧	١٢٤	١٢٤	١٢٤
إجمالي البلاد المتقدمة	١١٨	١١٤	١١١	١٠٩	١٢٥	١٢٤	١٢٤	١١٦

وتحققت أفضل النتائج في الاقطار المتقدمة في كل من الاتحاد السوفييتي وأوروبا الشرقية حيث ازداد انتاج الأغذية والزراعة بنسبة ١٠٪ لكليهما، وكان العامل الرئيسي الذي أدى الى هذه الزيادة المحصول القياسي السوفييتي — من الحبوب الذي بلغ ٢٢٢ مليون طن ففاق بذلك محصول عام ١٩٧٢ بنسبة الثلث •

وحققت أوسيانيا أيضا زيادة بلغت ٣٪ في الانتاج الزراعي و ١٠٪ في انتاج الأغذية مما يعتبر انتعاشا هائلا من المستوى المنخفض الذي وصلت اليه في العام السابق بسبب الجفاف • وكانت النتائج في كل من أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية جيدة بل أحيانا ممتازة بصورة عامة حيث ازداد الانتاج بنسبة ٣٪ و ٢٪ في المنطقتين على التوالي •

وبين الجدول ١-٣ التحسن الملموس الذي حققه انتاج الأغذية في العالم عام ١٩٧٣، بالمقارنة بالوضع الصعب الذي شهدته عام ١٩٧٢، حيث تظهر النتائج المقارنة بالنسبة ٩٧ دولة نامية خلال عامي ١٩٧٢ و ١٩٧٣ • وقد اعتبرت فترة ١٩٦١-١٩٦٥ فترة أساسية للمقارنة (١٠٠) • أما الجدول (١-٢) فيشير الى أن حصة الفرد من انتاج الأغذية لعام ١٩٧٢ قد انخفضت عن فترة الأساس في ٤٧ قطرا من الاقطار المدرجة وأن الانخفاض بلغ أكثر من ١٥٪ في ١٥ قطرا، وأكثر من ١٠٪ في أربعة أقطار أخرى • ويبلغ مجموع سكان الاقطار التي هبطت فيها حصة الفرد من انتاج الأغذية عن فترة ١٩٦١-١٩٦٥ نحو ١٢٠٠ مليون نسمة أي ٤٦٪ من مجموع عدد السكان في الاقطار المدرجة • وتنقسم هذه الاقطار الى مجموعتين رئيسيتين احدهما في شبه القارة الهندية والأخرى في غرب أفريقيا ووسطها • أما بالنسبة للوجه المشرق لا وضاع عام ١٩٧٢، فقد ازدادت حصة الفرد من الانتاج في ٣٨ قطرا بنسبة ٥٪ على الأقل عما كانت في فترة ١٩٦١-١٩٦٥، وفي ١٧ قطرا منها، بنسبة ١٥٪ • ويتضح التحسن في الوضع العالمي للأغذية عام ١٩٧٣ من الانخفاض الحاد في عدد سكان الاقطار التي كان انتاج الأغذية فيها لا يزال دون مستوى الف—ترة ١٩٦١-١٩٦٥ حيث انخفض المجموع من ١٢٠٠ مليون الى ٤٧٠ مليون نسمة أي أن النسبة المئوية انخفضت من ٤٦٪ الى ١٧٪ تقريبا • وقد انخفض عدد البلاد التي كان يقل فيها مستوى انتاج الأغذية عن معدل فترة ١٩٦١-١٩٦٥، انخفاضا ضئيلا — وانحصرت أشد المناطق تأثرا في غربي أفريقيا وفي وسطها وجنوبها • وتحسنت الاجوال في الشرق الأقصى تحسنا ملموسا وخاصة في البلاد المكتظة بالسكان كالهند واندونيسيا والفلبين •

انتاج السلع الرئيسية (٢)

حقق انتاج القمح في العالم عام ١٩٧٣ مستوى قياسيا جديدا يقدر بنحو ٣٧٧ مليون طن وتراوحت حالة المحاصيل بين الجيد والممتاز في أهم المناطق الزراعية • وحقق الاتحاد السوفييتي محصولا قياسيا بلغ ١١٠ ملايين طن مسجلا بذلك زيادة قدرها ٣٠٪ عن محصول عام ١٩٧٢ الذي اعتبر بمثابة كارثة • وازداد أيضا الانتاج ازديادا ملموسا في الولايات المتحدة، نتيجة للتغيرات التي طرأت على سياسة الحكومة، كما ارتفع كذلك في كندا • وكاد الانتاج في استراليا أن يبلغ ضعف ما كان عليه • الا أن المحاصيل انخفضت في كثير من البلاد النامية كالارجنتين والبرازيل والهند و—دد من أقطار الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وفي البلاد النامية كمجموعة • وهكذا انحصرت الزيادات في الاتحاد السوفييتي

(٢) لمزيد من التفاصيل عن حالة السلع أنظر : ١٩٧٤ ، Rome ، و ١٩٧٣-١٩٧٤ FAO Commodity review and outlook

الجدول ٣-١ : نصيب الفرد من انتاج الاغذية في البلاد النامية لعامي ١٩٧٢ و ١٩٧٣

١٩٧٣		١٩٧٢		الأرقام الدليلية لنصيب الفرد من انتاج الاغذية
عدد السكان (في المائة)	عدد البلاد	عدد السكان (في المائة)	عدد البلاد	
..... متوسط ١٩٦١-١٩٦٥ = ١٠٠.....				
٥١	١٨	٦١	١٥	٨٤ أو أقل
٥٣	٩	٢٦	٤	٨٥-٨٩
٤٣	١٢	٥١	١٣	٩٠-٩٤
٢٦	٦	٣٢٠	١٥	٩٥-٩٩
١٧٣	٤٥	٤٥٨	٤٧	
٣٧٤	١٩	٦٠	١٢	١٠٠-١٠٤
٣٤٨	٩	٣٧١	١٤	١٠٥-١٠٩
٩٠	١٢	٧٢	٧	١١٠-١١٤
١٥	١٢	٣٩	١٧	١١٥ أو أكثر
٨٢٧	٥٢	٥٤٢	٥٠	
١٠٠٠	٩٧	١٠٠٠	٩٧	الاجمالي

المصدر : الجدول الملحق رقم ٢

وفي البلاد المتقدمة المصدرة ، في حين انخفض الانتاج الاجمالي في البلاد المستوردة للقمح انخفاضاً طفيفاً ، وازدادت الصادرات الى البلاد النامية بما يقرب من ٣٠٪ خلال ١٩٧٣-١٩٧٤ . وصدرت أيضاً كميات أكبر الى الصين وأوروبا الشرقية بالرغم من أن انتاج عام ١٩٧٣ كان قد ازداد فعلاً في هذه المناطق .

وازداد انتاج الحبوب الخشنة في العالم فبلغ ٦٧٥ مليون طن تقريباً خلال عام ١٩٧٣ ، مسجلاً بذلك زيادة بنسبة ٧٪ عن الموسم السابق ، وزيادة بنسبة ٤٪ تقريباً عن المستوى القياسي لعام ١٩٧١ . وتعود هذه الزيادة بالدرجة الأولى الى المحصول الضخم الذي حققه الاتحاد السوفييتي ، حيث لم يرتفع الانتاج في الجزء الباقي من العالم الا ٢٪ فقط . وقد طرأت بعض الزيادة في معظم المناطق ، ماعدا أفريقيا والشرق الأدنى وأوروبا الشرقية . واسهمت جميع أصناف الحبوب في زيادة الانتاج العالمي . وسجل الشعير أكبر ارتفاع من الناحيتين المطلقة والنسبية ، ويعود ذلك ، كلية تقريباً الى محصول الاتحاد السوفييتي القياسي ، في حين انخفض الناتج في معظم المناطق الأخرى ، وأظل ثابتاً نسبياً . وقد واصل انتاج الذرة العالمي اتجاهاً المرتفع ، نتيجة للانتعاش الذي حققته الأرجنتين ، وازدياد المحاصيل في أوروبا الغربية والولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي . وزادت محاصيل الذرة الرفيعة والدخن في كل من الأرجنتين والهند والولايات المتحدة ، والى قدر أقل في الاتحاد السوفييتي . أما الشوفان والراي فيعود انتعاش انتاجهما بالدرجة الأولى الى ازدياد المحاصيل في الاتحاد السوفييتي .

ويقدر المحصول العالمي للأرز غير المقشور في عام ١٩٧٣ (وكان معظمه متوفرا للاستهلاك والاتجار في ١٩٧٤) بنحو ٣٢١ مليون طن ، مسجلا بذلك زيادة قدرها ٤٪ عن المحصول القياسي الذي بلغ ٣٠٩ مليون طن (عام ١٩٧١) وزيادة بنسبة كبيرة جدا عن المحصول المنخفض عام ١٩٧٢ الذي بلغ ٢٩٤ مليون طن . وحقت المحاصيل زيادات فسي معظم الأقطار ، وان كانت الزيادة أكثر وضوحا في البلاد النامية في الشرق الأقصى ، حيث كانت انتكاسة عام ١٩٧٢ أكثر خطورة . ولم تكن الزيادة التي طرأت على الانتاج بسبب تحسين الأحوال الجوية في الشرق الأدنى على وجه الخصوص فقط ، ولكن أيضا بسبب استجابة المزارعين للارتفاع الحاد الذي طرأ على الاسعار ولغير ذلك من الحوافز .

وقد ارتفع الانتاج العالمي الكلي من البقوليات بنحو ٤٪ خلال ١٩٧٣ ، ويرجع ذلك الى حد بعيد الى الارتفاع الحاد الذي بلغ مليوني طن (٢٥٪) في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتي . وقد واصل الانتاج اتجاهه الانحداري في الهند التي تعتبر أكبر البلاد المنتجة للبقول في العالم .

وقد توقف التوسع في الانتاج العالمي للحوم عام ١٩٧٣ بعد التباطؤ الذي ألم به عام ١٩٧٢ . أما انتاج اللحوم الحمراء في البلاد المتقدمة ، فقد انخفضت بالفعل ولا سيما في الولايات المتحدة ، حيث هبط هبوطا حادا في حين ظل دون تغير في البلدان الأخرى . وتحقت زيادات طفيفة في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتي وظهر توسع محسوس في أمريكا اللاتينية ، التي كان لها الفضل في الزيادة المعتدلة التي طرأت على الانتاج الكلي في البلاد النامية عام ١٩٧٣ . وواصل انتاج لحوم الدواجن ارتفاعه ، بالرغم من أن معدل الارتفاع لعام ١٩٧٣ قد يعتبر من أدنى المعدلات التي سجلت خلال العشرين سنة الماضية ، وقد حدث انخفاض طفيف في أمريكا الشمالية . وواصل الانتاج العالمي من البيض اتجاهه التصاعدي الثابت . أما الانتاج العالمي من لحم الخنزير ، فقد ظل تقريبا دون تغيير خلال عام ١٩٧٣ ، وهبط الانتاج في أمريكا الشمالية بنحو ٦٪ في حين لم تطرأ أية زيادة ملموسة في أوروبا الغربية ، للسنة الثالثة على التوالي . ويبدو أن الكثير من المنتجين تخلوا عن خطط التوسع في الانتاج أمام الضغوط المتزايدة للتكاليف على أسعار البيع وللشعور بعدم الاستقرار في الاسواق . وقد استمر عدد الخراف في العالم بالتناقص . أما انخفاض الرئيسي فقد حدث في اوسيانيا حيث أدت الأحوال الجوية المعاكسة الى انخفاض معدلات التوالد بين الأغنام وظل معدل الذبح مرتفعا حتى بعد الارتفاع الملموس الذي طرأ على أسعار الصوف ، وواصل التناقص البطيء في اعداد الضأن اتجاهه في الولايات المتحدة وفي معظم بلاد أوروبا الغربية ، باستثناء فرنسا وجمهورية ألمانيا الاتحادية والمملكة المتحدة . وقد أدى الانخفاض الذي أصاب القطعان ، الى مزيد من الهبوط في الانتاج العالمي من اللحم والخراف . وانخفضت أيضا حصيلة جز الصوف انخفاضا هامشيا .

وازداد الانتاج العالمي من اللبن مرة أخرى زيادة طفيفة وان بلغت هذه الزيادة نصف معدل الزيادة التي تم تحقيقها عام ١٩٧٢ . وازداد الانتاج ازديادا ملموسا في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتي ، في حين انخفض في كل من اليابان وأمريكا الشمالية واوسيانيا . ولم تتحقق سوى زيادة هامشية في أوروبا الغربية . وازداد عدد البقر وانتاج الحلف في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتي ، على عكس الأحوال التي سادت معظم البلاد المتقدمة الأخرى حيث كانت حالة الأعلاف غير مواتية . وعلاوة عن الجفاف الذي حل ببعض المناطق واشتد بصورة خاصة في نيوزيلندا ، فقد بلغت أسعار الحلف المركز مستويات لم تبلغها من قبل . وانخفض عدد البقر وانتاج اللبن في كل من أمريكا الشمالية ونيوزيلندا ، في حين تحسن الانتاج في استراليا . أما في أوروبا الغربية فقد وازن الانخفاض الذي أصاب انتاج اللبن الزيادة التي طرأت على أعداد البقر .

ومع أن التقديرات تشير إلى أن الانتاج العالمي من السكر تشير إلى تحقيق اجمالي قياسي بلغ نحو ٨٠ مليون طن من السكر الخام ، فقد كان الطلب عليه يزيد عن هذا الرقم وقد بلغت أسعار السوق العالمية أكثر من الضعف خلال الفترة بين سبتمبر ١٩٧٣ وأبريل ١٩٧٤ . ولم تكف المخزونات العالمية لتأمين مواصلة الامدادات ، وخاصة بعد بداية عام ١٩٧٤ . وقد عمّ النقص في المخزونات كلا من الاقطار المستوردة والمصدرة . وتشير التقديرات إلى أن انتاج بنجر السكر بلغ ٣٢ مليون طن من السكر الخام ، مسجلا بذلك زيادة تبلغ ٣٪ تقريبا عن الموسمين السابقين . وقد تقدم الانتاج في الاتحاد السوفييتي تقدما ملموسا ، ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلى تحسن الأحوال الجوية وزيادة الغلات . ولم يستعد الانتاج في أوروبا الغربية المستوى القياسي الذي حققه عام ١٩٧١/٧٢ بفضل الأحوال الجوية الملائمة ، بالرغم من زيادة المساحات المزروعة بالبنجر . أما في الولايات المتحدة فقد انخفض الانتاج انخفاضا حادا مسجلا بذلك أدنى محصول منذ سنوات عديدة ، ويعود السبب إلى سوء الأحوال الجوية في موسم الزرع وإلى منافسة الحبوب وقول الصويا له . وسجل المحصول انخفاضا طفيفا في أوروبا الشرقية . أما انتاج قصب السكر ، فقد حقق زيادة قدرها ٦٪ ورفع بذلك مساهمته في انتاج السكر العالمي إلى ٦٠٪ بالمقارنة بنسبة ٥٧٪ في أواخر الستينات . وقد وردت الزيادة من البلاد النامية ، في حين انخفض الانتاج في كل من استراليا وجنوب أفريقيا . ولعل أكبر الزيادة ، ماورد من البرازيل إذ بلغت مليون طن تقريبا . وحقت كوبا انتعاشا جديدا في حين حققت كل من الأرجنتين وكولومبيا وبيرو محاصيل قياسية . وقد تفاقم الانخفاض المزمع في انتاج بعض جزر البحر الكاريبي بسبب الجفاف ، وخاصة في بورتوريكو وباربادوس وترينيداد وجوادلوب . أما في الشرق الأقصى ، فقد حققت الهند انتعاشا آخر ومن المنتظر أن تستمر الزيادة في كل من أندونيسيا وتايلاند . وواصل الانتاج اتجاهاه التصاعدي في اقليمي أفريقيا والشرق الأدنى ، وسجلت موريشس ومصر محاصيل قياسية .

وتشير التقديرات إلى انخفاض طفيف في انتاج الحمضيات في موسم ١٩٧٣-١٩٧٤ ، بعد نمو غير منقطع استمر ٥ سنوات متوالية . وانخفضت محاصيل البرتقال واليوسفي انخفاضا بسيطا في معظم الاقاليم المنتجة الأساسية الواقعة في النصف الشمالي من الكرة الأرضية ، وخاصة في منطقة البحر الأبيض المتوسط والولايات المتحدة باستثناء إيطاليا ومصر حيث ازداد الانتاج بنسبة ٥٪ و ١٠٪ على التوالي . أما انتاج البرتقال واليوسفي المعد للتسويق خلال صيف ١٩٧٣ والذي يتكون من محصول النصف الجنوبي للكرة الأرضية ومن محصول برتقال فلانسيا المتأخر في كاليفورنيا فقد انخفض بنسبة ٥٪ ، ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلى النقص في استراليا والبرازيل . وانخفضت أيضا امدادات الليمون انخفاضا طفيفا خلال ١٩٧٣-١٩٧٤ ، ويرجع السبب إلى الهبوط الذي لحق بانتاج الولايات المتحدة بنسبة ٢٠٪ ، الذي لم يعوضه المحصول الممتاز الذي حققته إيطاليا . وانخفض الانتاج العالمي من الجريبفروت ، بسبب هبوط المحاصيل في كل من اسرائيل والولايات المتحدة . وبقي محصول كل من قبرص وجنوب أفريقيا في نفس مستوى ١٩٧٢/٧٣ ، في حين واصل الانتاج ازدياده المتواصل في الأرجنتين .

وانخفض الانتاج العالمي من الزيوت والشحوم عام ١٩٧٣ للمرة الأولى منذ عشر سنوات إذ هبط الانتاج بنسبة ٦٠ مليون طن عن المستوى القياسي في السنة السابقة الذي بلغ ٤٦٧ مليون طن ، فكان ذلك خلافا حادا لمعدّل الزيادة المستمرة على المدى البعيد التي بلغت نحو ١٠١ مليون طن سنويا . وظل الانتاج بدون أي تغير تقريبا في البلاد المتقدمة في حين انخفض في البلاد الأخرى . وقد أدى الانخفاض في صادرات الزيوت والشحوم من البلاد النامية

بنسبة ٣٪، الى عودة انحسار الأهمية بالنسبة لهذه الأقطار في التجارة العالمية على المدى البعيد بعد التحول الذى طرأ خلال عام ١٩٧٢ * ومن بين الزيوت السائلة ، كان أكبر انخفاض مطلق في الناتج ما أصاب الفول السوداني ، ويعود السبب بالدرجة الأولى الى الجفاف الذى نال من المحصول الهندى أشد النبل وأثر ذلك على محصول أفريقيا الغربية * وقد عوضت الزيادة في ناتج زيت فول الصويا في العالم الى حد كبير النقص الذى لحق بناتج زيت الفول السودانى ، فعكس بذلك بالدرجة الأولى ازدياد الانتاج في كل من البرازيل والولايات المتحدة * وقد اتسع كل من الانتاج والاتجار بزيت بذر القطن ، ويرجع ذلك بالدرجة الأولى للتطورات التى طرأت في الولايات المتحدة * وازدادت صادرات زيت بذر الخردل ازديادا ملموسا بارغم من انخفاض انتاجه العالمى * وتشير التقديرات الى حدوث انخفاض طفيف في انتاج زيت بذر عباد الشمس والاتجار به * وقد انخفض انتاجه في الاتحاد السوفييتي ، وهي أكبر البلاد المنتجة والمصدرة له للعام الرابع على التوالي وذلك بسبب رداءة الأحوال الجوية * وانخفض الانتاج العالمى من زيت الزيتون انخفاضا ضئيلا * وقد أدى النقص الحاد الذى لحق بالانتاج في ايطاليا الى استيراد كميات كبيرة ، خاصة من اسبانيا ، وذلك للاحتفاظ بمستويات الاستهلاك * وواصلت الصادرات العالمية من زيت النخيل توسعها ، ويعود ذلك الى حد بعيد الى تحقيق زيادة أخرى في انتاج ماليزيا * أما انتاج زيت الاسماك الذى مازال متأثرا بانخفاض صيد سمك الانشوجا من سواحل أمريكا الجنوبية ، فقد هبط عن المستوى المنخفض أصلا عام ١٩٧٢ *

وسجل الانتاج العالمى من البن في ١٩٧٣ / ٧٤ نقصا بنسبة ١٥٪ عما كان عليه في ١٩٧٢ / ٧٣ ونجم هذا النقص بالدرجة الأولى عن الصقيع الذى ألم بالبرازيل والجفاف الذى أصاب أفريقيا * وانخفضت المخزونات المرحلية مرة ثانية انخفاضا حادا في البلاد المنتجة بعد أن أوشكت على الثبات خلال السنتين المحصوليتين السابقتين * وتشير التقديرات الرسمية النهائية الى أن محصول البرازيل بلغ ٨٥٥٠٠٠ طن ، بالمقارنة بمحصول عام ١٩٧٢ / ٧٣ الذى بلغ ١٤ مليون طن * وأصيبت ولاية برانيا بأفدح الخسائر ، وانخفض الانتاج أيضا في ولاية ساو باولو وغيرها من الولايات الأخرى * وقد أدى الجفاف الذى ألم بأفريقيا الى نقص المحاصيل في أقطار عديدة ، بما في ذلك محاصيل البن من صنف أرابيكا في اثيوبيا وكينيا وصنف روبوستا في الكاميرون وساحل العاج ، وربما بلغ النقص في ناتج هذا القطر الأخير ٤٠٪ * ومن ناحية أخرى من المتوقع أن تحقق كولومبيا محصولا قياسيا للعام الثانى على التوالي بفضل الأحوال الجوية المواتية ، وتفوق الغلات الناتجة تزايد زراعة أصناف كاتورا وموخر * أما في أقطار أمريكا اللاتينية الأخرى فقد كان الانتاج منخفضا بصورة عامة ، وخاصة في المكسيك والسلفادور * وبقي الانتاج في أقطار الشرق الأقصى الرئيسية كالهند واندونيسيا والفلبين ، في مستواه المرتفع ثانية *

واقترب انتاج الكاكاو خلال ١٩٧٣ / ٧٤ ، والذى بلغ نحو ١٤ مليون طن ، من مستوى العام السابق وان كان يقل بنسبة ١٠٪ عما كان عليه في ١٩٧١ / ٧٢ * وقد تضررت محاصيل أقطار غرب أفريقيا الرئيسية لعام ١٩٧٣ / ٧٤ مرة أخرى بسبب الجفاف ، وظلت الامدادات العالمية محدودة بالرغم من انتاج أمريكا اللاتينية القياسي * وقد بدأ موسم الجفاف الشديد في غرب أفريقيا ، خلال فترة تطور الثمار وبالتالى جاءت معظم المحاصيل متأخرة بصورة غير اعتيادية * وتعوض النقص الذى لحق بمحاصيل غانا ونيجيريا جزئيا بفضل النتائج الطيبة التى حققتها كل من الكاميرون وساحل العاج حيث بلغت المحاصيل في ١٩٧٣ / ٧٤ نحو ٢١٠٠٠٠ طن ، فكانت ثاني أكبر المحاصيل القياسية بالرغم من الجفاف * وترجع النتائج المرضية التى حققتها أمريكا اللاتينية بالدرجة الأولى الى ازدياد المحاصيل في البرازيل حيث حقق

محصول منطقة باهيا الرئيسي نتيجة قياسية ، وحيث انتعش محصول التموراو من مستوى ١٩٧٢/٧٣ الذى تأثر بالجفاف . ولو عادت الأحوال الجوية المعتدلة الاعتيادية لتحسن الانتاج في الموسم المقبل ، الا أن موضوع الامكانيات على المدى البعيد هي التي تتطلب الاهتمام بصورة عاجلة .

وقد حقق الانتاج العالمي من الشاى رقما قياسيا جديدا في عام ١٩٧٣ ، الا أن الزيادة التي بلغت ٢٪ عن عام ١٩٧٢ كانت أقل من المتوقع . وقد انتعش الانتاج في بنجلاديش (بزيادة ١٦٪) ، وارتفع الانتاج في الهند بنسبة ٣٪ بفضل المحصول في المنطقة الشمالية بصورة خاصة . وظل الانتاج دون تغير في اندونيسيا ، في حين انخفض انخفاضاً شديداً في سرى لانكا . وحقت كينيا زيادة بنسبة ٨٪ ، بينما بلغت هذه الزيادة أقل من ٣٪ في أفريقيا . وشاهدت الأرجنتين هبوطاً حاداً بسبب ارتفاع التكلفة وبسبب الأحوال الجوية المعاكسة .

وواصل انتاج التبغ ارتفاعه المتواصل بنسبة ٢٪ في عام ١٩٧٣ ، الا أن البلاد النامية لم تسهم في هذا الازدياد خلافاً لما حصل في العام السابق . وتعود الزيادات التي عرفتها أوروبا الغربية الى انتعاش الانتاج في اليونان وارتفاعه المتواصل في يوغسلافيا . وحقق المحصول في الاتحاد السوفييتي انتعاشاً طيباً ، وسجلت الصين محصولاً قياسياً بلغ نحو مليون طن . ويعود الانخفاض الذى لحق باجمالي الانتاج في البلاد النامية بالدرجة الأولى الى انخفاض الشدائد الذى سجلته الهند والى هبوط المحاصيل في كل من كوبا وجمهورية كوريا والباكستان وروسييا وتركيا . وارتفع الانتاج العالمي من التبغ الخفيف المستخدم في صناعة السجاير مرة أخرى عام ١٩٧٣ ، في حين حقق التبغ المعالج بالذخان زيادات ملموسة في كل من كندا والصين واليابان والولايات المتحدة . أما انتاج صنف بيرلي فانخفض انخفاضاً شديداً عن انتاج عام ١٩٧٢ القياسي ، وان كان هذا المحصول هو ثاني المحاصيل المتفوقة انتاجاً . وظل الانتاج العالمي من القطن بدون تغيير خلال ١٩٧٣/٧٤ بعد أن حقق زيادات ملموسة خلال السنتين السابقتين ، وقد تحول عن زراعة القطن في بعض المناطق الى زراعة محاصيل أكثر فائدة . الا أن هذا التحول عوضه ارتفاع الغلة وتحسن نوعية التيلة في المحاصيل . وهبط المحصول في الولايات المتحدة هبوطاً شديداً بسبب الفيضان الذى غمر منطقة الدلتا ، في حين انخفض الانتاج في كل من أوروبا الغربية والشرقين الأقصى والأدنى والمكسيك وكولومبيا وبعض البلدان الأفريقية نتيجة التحول عن زراعة القطن . وازداد المحصول في الاتحاد السوفييتي حيث سجل رقماً قياسياً للعام الثالث على التوالي ، وفي الصين انتعش الانتاج قليلاً بعد الانكاسة التي أصابته في الموسم السابق . أما في البلاد النامية فقد انخفض اجمالي الانتاج عن مستواه الحالي في ١٩٧٢ .

وارتفع ناتج الجوت بنسبة ١٠٪ عما كان عليه في ١٩٧٢/٧٣ . وحقت الهند محصولاً متفوقاً للغاية ، نتيجة لتحسن الأحوال الجوية وزيادة الغلات في مشاريعها الزراعية الكثيفة . وارتفع الانتاج في تايلاند بنسبة ٢٥٪ . أما في بنجلاديش فقد انخفض بنسبة ٩٪ نتيجة للفيضانات ولتخفيض زراعة الجوت لصالح زراعة الأرز غير المقشور بسبب ارتفاع سعر الأرز .

وظل الانتاج العالمي من السيزال والقنب عام ١٩٧٣ قريباً من المستوى المنخفض الذى كان عليه عام ١٩٧٢ ، ويعود السبب في ذلك الى استمرار آثار الفيضانات التي سادت الفترة ١٩٧٠-١٩٧٢ والى انخفاض المساحات المزروعة خلال السنوات السابقة . وبالرغم من عودة الأحوال الجوية خلال جزء كبير من الموسم ، الى حالتها الطبيعية فقد انخفض الانتاج في تنزانيا انخفاضاً طفيفاً مرة ثانية ، في حين طرأت زيادة على الانتاج في كينيا بنسبة ٤٪ ، ويرجع ذلك الى حد كبير

الى انتاج المزارع الصغيرة ، والى السياسة الجديدة للحكومة التي شجعت استئناف الانتاج في الحيازات التي توقف انتاجها خلال الفترة السابقة عندما انخفضت الأسعار • وواصل الانتاج انتعاشه في هايتي اثر ارتفاع الأسعار • أما البرازيل ، وهي أكثر البلاد انتاجا في العالم الآن فلم يطرأ على انتاجها أى تغير ، كما لم يطرأ أى تغير على الانتاج في أى من مدغشقر وموزمبيق والبلاد المنتجة الصغيرة الأخرى • ويمثل هبوط المحصول في أنجولا بنسبة تزيد عن ٢٠٪، عودة الانتاج الى مستوياته العادية بعد أن ارتفع ارتفاعا كبيرا عام ١٩٧٢ نتيجة لوفرة غلة المزارع القديمة • أما في أندونيسيا فيبدو أن الانتاج استرد مستواه تماما خلال عام ١٩٧٣ • أما محصول القنب في المكسيك فقد انخفض انخفاضاً هامشياً •

وارتفع الانتاج العالمي من المطاط الطبيعي ارتفاعا كبيرا خلال عام ١٩٧٣، إذ أن ارتفاع الأسعار أدى الى زيادة البزل في جميع البلاد المنتجة • واشتد الطلب على المطاط الطبيعي نتيجة القلق الذى ساد امدادات المطاط المخلوق • وبلغت الزيادة في ناتج الحيازات الصغيرة بنسبة الثلث بعد أن انخفض البزل فيها نتيجة لانخفاض الاسعار خلال عام ١٩٧٢ • وازداد الانتاج أيضا في الهند وتايلاند ازديادا ملموسا • وبالرغم من أن انخفاض معدلات اعادة الغرس في اندونيسيا خلال العقد الأخير حد من امكانيات زيادة الانتاج ، وفي سرى لانكا حيث المشاكل السياسية أدت الى تشييط الانتاج فقد ارتفع الناتج اثر زيادة البزل واستعمال المواد الكيميائية المحفزة في بعض المناطق • وترجع الزيادة في انتاج أفريقيا، الى حد بعيد الى زيادة الناتج في نيجيريا •

وازداد انتاج النبيذ فحقق أرقاما قياسية عام ١٩٧٣ بعد عامين من الانتاج المنخفض نتيجة للزيادات الهائلة التي حققتها معظم البلاد المنتجة الرئيسية • فقد حقق الانتاج العالمي الذى بلغ ٣٤٩ مليون هكتولتر زيادة قدرها ٢٥٪ عما كان عليه عام ١٩٧٢ حين تأثر الانتاج بالاحوال الجوية المعاكسة • وقد ارتفع الانتاج بأكثر من ٣٠٪ فى أوروبا الغربية ، وامتاز الموسم أيضا بجودة نوعه • وازداد المحصول في أوروبا الشرقية بنسبة ١٠٪ حيث حققت جميع البلدان زيادات ولا سيما المجر ورومانيا • وزاد انتاج الاتحاد السوفييتي لأول مرة عن ٣٠ مليون هكتولتر في الاتحاد السوفييتي • وارتفع الانتاج في الجزائر بالرغم من الحد من المساحات المزروعة مرة أخرى • وحققت كل من المغرب وتونس نتائج مرضية • وازداد الانتاج في الولايات المتحدة ازديادا ملموسا ففاق المحصول القياسي لعام ١٩٧٢، وذلك بفضل المناخ الممتاز الذى تميز به فصلا الربيع والصيف • أما في النصف الجنوبي من الكرة الأرضية فقد كان المحصول الذى تم جنيه في أوائل عام ١٩٧٣، عاديا تقريبا •

الانتاج عام ١٩٧٤

تدل المؤشرات التمهيدية العالمية والاقليمية للمنظمة فيما يتعلق بانتاج الأغذية والزراعة في عام ١٩٧٤ أن انتاج المحاصيل في العالم أخفق في تحقيق الغلة الضخمة التي يحتاج اليها العالم لا عادة بناء المخزونات وتحقيق مستوى معقول من الأمن لضمان الامدادات الغذائية العالمية * وعليه فقد ظل العالم ، للسنة الثالثة ، في أزمة يعاني من النقص والارتباك *

وفي عام ١٩٧٣ ، ولأول مرة في خلال سنين عديدة ، اعتمدت الامدادات الغذائية العالمية في صورة خطرة على محصول الموسم الجارى وبالتالي ، والى حد بعيد ، على الظروف الجوية * ولحسن الحظ كان الجو فسيحاً عام ١٩٧٣ مواتياً على وجه العموم ، مما أوجد زيادة ملموسة في الانتاج الغذائي العالمي ولا سيما الحبوب * الا أن جزءاً كبيراً من هذه الزيادة انحصر في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتي (١٠ ٪ تقريباً) وفي الشرق الأقصى (٨ ٪ تقريباً) * لذلك لم تؤد هذه الزيادة الى تجديد بناء مخزونات الحبوب اللازمة في الدول المصدرة الأساسية وخصوصاً دول أمريكا الشمالية * والواقع أن هذه المخزونات تعرضت لمزيد من الانخفاض بحلول منتصف عام ١٩٧٤ أى في آخر موسم عام ١٩٧٣ / ١٩٧٤ *

لذلك ، ولمرة أخرى ، اعتمدت الامدادات الغذائية العالمية عام ١٩٧٤ الى أقصى مدى على انتاج الموسم الجارى من الحبوب * الا أن مصاعب اضافية نشأت كذلك بسبب نقص الأسمدة وارتفاع أسعارها * وفي حين أن الأسمدة الصعبة كان قد نشأ قبل ذلك نتيجة للاوضاع الدورية التي طالت منها الصناعة الا أن المصاعب تفاقمت بسبب ارتفاع أسعار البترول التي منذ شهر أكتوبر عام ١٩٧٣ ، بلغت أربعة أضعاف مستواها في شهر ديسمبر ١٩٧٣ * وقد أوجد تصاعد أسعار البترول عجزاً في الوقود والطاقة اللازمين لادارة المضخات في دول عديدة * لذلك ، وان كانت الأحوال الجوية العالمية أثناء عام ١٩٧٤ قد أدركت درجتها المثلى بالنسبة للزراعة * الا أنه لم يكن بالمستطاع الافادة افادة كاملة منها *

وقد اتضح بصورة متزايدة خلال الأشهر الأخيرة لعام ١٩٧٤ أن الجوانح كثر عن المستوى المثالي أثناء تلك السنة * وقد أثرت هذه الظروف الجوية في انتاج الحبوب التي تمثل الغذاء الأساسي لأفقر شعوب العالم في أهم اقليمين في العالم * وقد انخفض انتاج الحبوب انخفاضاً حاداً في مناطق عديدة أثناء عام ١٩٧٤ وخاصة في الشرق الأقصى وفي أمريكا الشمالية * ويعتبر الشرق الأقصى أشد مناطق العالم اكتظاظاً بالسكان حيث يتركز معظم السكان الذين يعانون من سوء التغذية * أما أمريكا الشمالية فهي المنطقة التي لا بد أن يعتمد عليها الأمم الغذائية العالمي الى أن يتسنى رفع الانتاج الغذائي بما فيه الكفاية في مناطق أخرى وخاصة في الدول النامية التي تحتاج اليه *

وقد انخفض انتاج الحبوب العالمي في عام ١٩٧٤ للمرة الثانية خلال ثلاث سنوات * وقد تضاعفت التقديرات التفاؤلية في أمريكا الشمالية التي كانت تشير بادىء الأمر الى تحقيق محاصيل قياسية فائقة للحبوب نتيجة الجفاف الذى أصاب وسط غرب الولايات المتحدة ونتيجة للصقيح الذى حل بالبلاد قبل أوائله * وفيما يتعلق بالمناطق المتقدمة

الأخرى فقد سجلت أوروبا الغربية محاصيل قياسية من القمح ، في حين سجلت محاصيل الاتحاد السوفيتي من الحبوب مزيدا من الهبوط عن المستويات القياسية العالية التي حققها في عام ١٩٧٣ ودون ما كان متوقعا في الأصل * وانخفض الانتاج في أوسيانيا أيضا * وقد سجلت أفريقيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأدنى زيادات ملموسة بالمقارنة بمحاصيل عام ١٩٧٣ التي كانت على وجه العموم ضعيفة * أما بالنسبة للشرق الأقصى الذي يمثل اقليما أساسيا فقد جاءت الأمطار الموسمية متأخرة وغير منتظمة وبالرغم من أن النتيجة النهائية لم تعرف بعد بيد وأن انتاج الحبوب كثيرا عمن المستوى المرتفع الذي تحقق عام ١٩٧٣ * ولا يمكن تحديد مدى تأثير نقص الأسمدة على العجز العالمي في محاصيل الحبوب لعام ١٩٧٤ نظرا لأن التأثيرات الجوية حجت الى حد بعيد تأثير هذا النقص على الانتاج *

الجدول ١-٥ : التغيرات السنوية في الانتاج الزراعي العالمي والاقليمي

١٩٧٣ الى ١٩٧٤ (٢)	١٩٧٢ الى ١٩٧٣	١٩٧١ الى ١٩٧٢	١٩٧٠ الى ١٩٧١	١٩٦٣-٦١ الى ١٩٧٣-٧١ (المتوسط السنوي)	
***** في المائة *****					
*	٢+	*	٦+	٢١+	اقتصاديات السوق المتقدمة
٤+ الى ٣+	٣+	١-	٣+	٢١+	أوروبا الغربية
٤- الى ٣- (٤)	٢+	١-	٩+	٢٠+	أمريكا الشمالية
٣+ الى ٢+ (٥)	٣+	*	٢+	٢٦+	أوسيانيا
١- الى ٠ (٥)	١٠+	*	٢+	٣٦+	أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي
*	٥+	*	٤+	٢٦+	احمالي الاقطار المتقدمة
٢+ الى ١+	٣+	*	١+	٢٦+	اقتصاديات السوق النامية
٤+ الى ٣+	٢+	٢+	*	٢٦+	أمريكا اللاتينية
٢- الى ٣-	٨+	٣-	١+	٢٤+	الشرق الأقصى (٦)
٦+ الى ٥+	٤-	٨+	٣+	٣٣+	الشرق الأدنى (٧)
٥+ الى ٤+	٤-	١+	٢+	٢٣+	أفريقيا (٨)
٢+ الى ١+	٥+	٢-	٣+	٢٨+	اقتصاديات البلاد الآسيوية ذات التخطيط المركزي
٢+ الى ١+	٤+	*	٢+	٢٦+	اجمالي الاقطار النامية
١+ الى ٠	٤+	*	٣+	٢٦+	العالم

(١) بالرغم من أن هذه الأرقام تشير الى اجمالي الناتج الزراعي ، فمن المحتمل أن تتشابه التغيرات في انتاج الأغذية في معظم الحالات * أما الأرقام الخاصة بانتاج عام ١٩٧٤ والتي تختلف اختلافا ضئيلا في أمريكا الشمالية وأوسيانيا فهي مبنية على حدة * (٢) أوليبيس (٣) بما في ذلك اليابان واسرائيل وجنوب أفريقيا (٤) انتاج الأغذية : ٥- الى ٤% * (٥) انتاج الأغذية : ١+ الى ٢% (٦) باستثناء اليابان (٧) باستثناء اسرائيل (٨) باستثناء جنوب أفريقيا *

ونتيجة لمحصول عام ١٩٧٤ المخبىء للآمال، اتجهت الاسعار الى الارتفاع من جديد (أنظر جدول ١-٤) * فقد صعدت أسعار تصدير الولايات المتحدة للقمح والذرة حتى بلغت مايقرب من ثلاثة أضعاف ماكانت عليه في أواسط عام ١٩٧٢ وفي حين أن أسعار الأرز التايلاندى واصلت انخفاضها الضئيل الا أنها تضاعفت أربعة أضعاف ماكانت عليه * وقد اقترن ارتفاع الأسعار هذا بقلة العون الغذائى الأمر الذى أدى الى تفاقم مشكلات ميزان المدفوعات لدى الكثير من الأقطار النامية التى تحتاج الى استيراد الحبوب * كما استمر التضخم السريع في أسعار التجزئة للأغذية في الحاق الضيق بالمستهلكين الفقراء في حين أن أثمان المواد غير الغذائية كانت في طليعة المواد التى أصابتها زيادات الأسعار في معظم الأقطار *

وتعتبر الحبوب المتوفرة في العالم في موسم ١٩٧٤-١٩٧٥ كافية لمواجهة الاحتياجات الأساسية للاستهلاك البشري * الا أن انخفاض مستوى هذه المواد يجعل من أمر ادارتها ادارة منظمة وتوزيعها توزيعا عادلا أمرا على جانب من الالحاح * فان تم تخصيص هذه الامدادات على أسعار السلع والشراء النقدى ليس الا ، لعجزت كثير من الأقطار الأشد معاناة عن الحصول على ما تحتاج اليه من الاستيراد * فضلا عن ذلك فان بعض الاحتياجات ليست معروفة معرفة تامة بعد * ويمثل هذا الوضع ما جاء على لسان رئيس وزراء الهند عندما وصف حالة البلد الآتية بأنها " في غاية الصعوبة "، وان كانت النتيجة لا تزال تعتمد الى حد بعيد على نتائج المحاصيل الشتوية التى لن تظهر الا في شهر مارس التالي * لذلك من الضرورى تخصيص بعض المواد الآن وهى لا تزال متوفرة في السبوق ، احتياطا لمواجهة الطوارئ التى يحتمل نشوءها لغاية الفترة ما بين يوليو وأكتوبر ١٩٧٥ عند ما يتم حصاد المحاصيل الرئيسية التالية في نصف الكرة الشمالى * ولهذا فقد حث المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة البلاد الرئيسية المصدرة للحبوب على اتخاذ تدابير منسقة بشأن تخصيص بين ٨ و ١٢ مليون طن من الحبوب كحد أدنى احتياطيا للطوارئ بالإضافة الى الكميات المتعاقد على استيرادها والكميات التى تم الالتزام بتقديدها كمعونات غذائية لصالح البلدان الأكثر تأثرا ، كما طالب باتخاذ اجراءات خاصة كتأجيل المدفوعات المستحقة وبعض الامتيازات الأخرى لمساعدة البلاد النامية على دفع ما يستحق عليها مقابل ما تحتاج اليه من استيراد وللقيام باستعراض شهرى متواصل لوضع الحبوب كأساس للتشاور بين البلاد المصدرة والبلاد المستهلكة الرئيسية * وقد أعدت أيضا تدابير أخرى لمواجهة الطوارئ شملت عمليات الطوارئ للأمم المتحدة والمشروع الدولى لامدادات الأسمدة وكلاهما لا يزال يفتقر الى الموارد اللازمة *

وعليه لا بد من النظر الى الوضع الغذائى العالمى في منتصف شهر أكتوبر ١٩٧٤ بقلق شديد * ويتعين ادارة الامدادات المتوفرة بحذر خلال الأشهر التسعة أو الاثنتي عشرة التالية * أما فيما يتعلق بما بعد هذه الفترة الحرجة فستكون نتائج موسم عام ١٩٧٥ حاسمة * وقد أدت نتائج عام ١٩٧٤ السيئة الى تأجيل اعادة تعويض المخزونات لمدى سنة أخرى على الأقل * وسيكون عام ١٩٧٥ السنة الثالثة المتتالية التى تعتمد امدادات الأغذية خلالها بصورة خطيرة على محاصيل السنة الجارية * فضلا عن الظروف الجوية ستكون امدادات الأسمدة مرة أخرى عاملا حرجيا يبرز أهمية المشروع الدولى لتوريد الأسمدة * وحيث أن النقص الذى حل بامدادات الأغذية لم يتحسن فقد تصل الأسعار الى مستوى بالغ الارتفاع وينقلص الطلب نتيجة لارتفاع الأسعار الى هذا المستوى * كما سيقل المعروض من المبيدات الحشرية المهمة خلال ١٩٧٥ * ومما يزيد من هذا الوضع ان امكانيات زيادة الانتاج خلال السنوات القليلة تبدو ضئيلة *

ويظل الترابط الشديد بين انتاج الحبوب والانتاج الحيواني عنصرا أساسيا في حالة الأغذية العالمية * فضلا عن أية ملاسبات سياسية محتملة أخرى لابد من زيادة استخدام الحبوب للاستهلاك البشرى المباشر وتخفيض استخدامها لانتاج اللحوم * والواقع أن الضغط بين الكلفة والظمن يؤدى فعلا الى هذه النتيجة *

وبالرغم من هبوط محصول الحبوب في عام ١٩٧٤ بيد وأن مجمل انتاج الأغذية والزراعة في العالم قد ازداد زيادة طفيفة (الجدول ١-٥) * وتشير البيانات المتوفرة في منتصف شهر أكتوبر، ولو أنها غير كاملة بل وأولية الى حد بعيد، الى زيادة لا تتجاوز ١٪ * وتعود هذه الزيادة أساسا الى توسع حاد في انتاج الدواجن في أوروبا الغربية بصورة خاصة، الا أنه لم يدعم الامدادات الغذائية في البلاد التي يعتبر النقص فيها حرجا للغاية *

وبقدر اجمالي انتاج الأغذية عام ١٩٧٤ في البلاد المتقدمة عموما، بنفس المستوى الذى بلغه في العام السابق * وتوازن الزيادات التي تحققت في كل من أوروبا الغربية وأوسيانا بصورة تقريبية الانخفاض الذى تراوح بين ٤-٥٪ في أمريكا الشمالية والانخفاض الطفيف الذى يحتمل حصوله في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتي * أما في البلاد النامية، حيث البيانات تعتبر أولية أكثر من الأخرى فيبدو أنه طرأت زيادة طفيفة في انتاج الأغذية عام ١٩٧٤ وان كانت هذه الزيادة تقل بكل تأكيد عن الزيادة في نمو السكان * ولو تأكدت الزيادة المقدرة بنحو ٣ الى ٤٪، فقد تمثل أكبر زيادة شهدها تلك المنطقة منذ عام ١٩٦٩ * أما أفريقيا والشرق الأدنى وهما الاقليمان اللذان هبط فيهما انتاج الأغذية عام ١٩٧٣، فقد حققا زيادات كبيرة * وربما أدى هذا الانتعاش الذى تحقق في الشرق الأدنى الى وضع الانتاج فوق المستوى القياسي شديد الارتفاع الذى تحقق عام ١٩٧٢، في حين لم يزد الانتاج في أفريقيا عام ١٩٧٤ الا بنسبة ٣ أو ٤٪ فقط عمن عام ١٩٧٠، في حين أن الانخفاض الخطير الذى لحق بانتاج الأغذية في الشرق الأقصى عام ١٩٧٤، والذي يقدر بصورة أولية بنسبة تتراوح بين ٢ و ٣٪، وبالتالي يماثل الهبوط الذى طرأ عام ١٩٧٢، ينطوى على مستوى من الانتاج لا يزيد عن ٣ الى ٤٪ فوق ما كان عليه انتاج عام ١٩٧٠ * وقد يكون انتاج الأغذية في الصين ارتفع بنحو ١ و ٢٪ عام ١٩٧٤ * وما يزال نصيب الفرد من انتاج الأغذية في البلاد النامية بصورة عامة أقل مما كان عليه عام ١٩٧٠، في حين كان الانخفاض في أفريقيا والشرق الأقصى شديدا جدا *

انتاج السلع الرئيسية

لما كانت الحبوب والمنتجات الحيوانية العاملين الأساسيين اللذين يحددان المستوى العام لانتاج الأغذية والزراعة لعام ١٩٧٤، فسيتم بحثهما فيما يلي * الا أنه لابد من ذكر بعض السلع الأخرى أولا *

ومع أن اجمالي انتاج الزيوت النباتية والبذور الزيتية (بما يقابله من الزيت) تشير الى انخفاض يبلغ ٢٪ عام ١٩٧٤، الا أنه طرأ تباين ملحوس على انتاج بعض المواد * فقد ارتفع انتاج الفول السودانى بنحو ٣٪ بزيادة كبيرة في أفريقيا (٣٠٪) وانخفاض في كل من أمريكا اللاتينية (١٦٪) والشرق الأقصى (١٠٪) * أما انتاج فول الصويا فقد انخفض بنسبة ٩٪ عموما وبنسبة ١٩٪ في الولايات المتحدة، وهي البلد المنتج الرئيسى في العالم، في حين زاد الانتاج بنحو ٤٪ في البرازيل * وبالتالي فقد بدأت أسعار فول الصويا بالارتفاع من جديد * ومع أن صيد السمك الانشوجا استوفى في بيرو، الا أن انتاج دقيق السمك مازال شديد الانخفاض وأسعاره مرتفعة * وهكذا فان النقص العام في المركبات الأخرى باستثناء حبوب العلف مازال قائما *

وقد ازداد الانتاج العالمي من السكر بنحو ٢٪ عام ١٩٧٤ بينما انخفض ما يقرب من ٢٥٪ في البلاد المتقدمة* وواصلت الاسعار ارتفاعها الحاد فبلغت في شهر سبتمبر أكثر من ضعف ما كانت عليه في شهر يناير عام ١٩٧٤ وأكثر من أربعة أضعاف ما كانت عليه في شهر يناير ١٩٧٢* وتشير التقديرات الى أن ناتج الكاكاو ارتفع خلال ١٩٧٤ بنسبة ٥٪ عما كان عليه عام ١٩٧٣*

ومن بين المحاصيل الغذائية الأساسية الأخرى ، ارتفع انتاج البن بنحو ١٦٪* وبلغت حصة البرازيل ٥٠٠ ألف طن من الزيادة العالمية التي بلغت ٧٠٠ ألف طن ، وتمثل هذه الزيادة في انتاج البرازيل انتعاشا يمثل ٥٠٪ من انتاجها* وارتفع محصول القطن بما يقرب من ١٪ وربما كان ذلك قمة جديدة في الانتاج ، في حين تشير التقارير الى أن الاتحاد السوفييتي حقق محصولا قياسيا* أما انخفاض محصول الجوت والتيل بنسبة ٢٪* تقريبا قد تنجم عنه عواقب وخيمة بالنسبة لحصيلة صادرات كل من بنجلاديش والهند* ويبدو أن انتاج المطاط الطبيعي قد سجل ارتفاعا طفيفا فبلغ مستوى قياسيا جديدا*

وتشير التقديرات الأولية لانتاج الحبوب في العالم الى هبوط يتراوح ما بين ٢-٣٪ خلال عام ١٩٧٤ عما كان عليه المستوى القياسي الذي تحقق خلال السنة السابقة (الجدول ٦-١)* وقد انخفض الانتاج بحدة شديدة فسي كل من أمريكا الشمالية وأوسيانيا والاتحاد السوفييتي والشرق الأقصى*

الجدول ٦-١: التغيرات السنوية في الانتاج العالمي والاقليمي من الحبوب والانتاج الحيواني بين ١٩٧٣ و ١٩٧٤ (١)

الحيوانات	الحبوب	الانتاج الحيواني
..... في المائة ٤- إلى ٣+ ٤+ إلى ٥+ ١١- إلى ١٠+ ٦- إلى ٥+ ٦- إلى ٥+ ٥- إلى ٤+ ٠ إلى ١+ ٩+ إلى ١٠+ ٦- إلى ٥+ ١٢+ إلى ١٣+ ١٥+ إلى ١٦+ ٠ إلى ١+ ١+ إلى ٢+ ٣- إلى ٢+ ٣+ إلى ٤+ ٤+ إلى ٥+ ١١- إلى ١٠+ ٦- إلى ٥+ ١٢+ إلى ١٣+ ١٥+ إلى ١٦+ ٠ إلى ١+ ١+ إلى ٢+ ٣- إلى ٢+		
اقتصاديات السوق المتقدمة (٢) أوروبا الغربية أمريكا الشمالية أوسيانيا أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتي اجمالي البلاد المتقدمة اقتصاديات السوق النامية أمريكا اللاتينية الشرق الأقصى (٣) الشرق الأدنى (٤) أفريقيا (٥) البلاد الآسيوية ذات التخطيط المركزي اجمالي البلاد النامية العالم		

(١) أرقام أولية (٢) بما فيها اليابان وإسرائيل وجنوب أفريقيا (٣) باستثناء اليابان (٤) باستثناء إسرائيل (٥) باستثناء جنوب أفريقيا*

وليس من المحتمل أن يطرأ سوى هبوط معتدل في الانتاج العالمي للقمح خلال ١٩٧٤ بالمقارنة بالمستوى القياسي الذي تحقق عام ١٩٧٣ * فظل حجم المداولت واسع النطاق بالرغم من انخفاضه نوطا ما خلال العام التجارى ١٩٧٤-١٩٧٥ (من ١ يولية الى ٣٠ يونية) ، كما أن امكانيات اعادة تعويض المخزونات ظلت ضئيلة ان لم تكن قد تلاشت عند نهاية الموسم * أما الحوافز التي هيأها ارتفاع الاسعار والظروف الجوية الملائمة في بعض الاقاليم فقد ساهمت نحو زيادة المحاصيل في كثير من البلاد المستوردة ، الا أن الجفاف والمطار والصقيع المبكر أدت جميعها الى حصر انتاج القمح في حدود ٤٨٠٥ مليون طن في الولايات المتحدة و ١٤٠٢ مليون طن في كندا أى أن الانتاج قل عن التوقعات الأولية بالنسبة لمحاصيل أمريكا الشمالية بنحو ١٠٥ مليون طن * وتشير التقديرات الحالية لمحمصول القمح في الاتحاد السوفييتي الى رقم يتراوح بين ٩٠ و ٩٥ مليون طن وهو ما يقل عن انتاج عام ١٩٧٣ القياسي بمما يتراوح بين ١٥-٢٠ مليون طن * وباستثناء الاتحاد السوفييتي كان اجمالي انتاج القمح لعام ١٩٧٤ ، يفوق انتاج عام ١٩٧٣ * وسجلت كل من الولايات المتحدة وأوروبا الغربية محاصيل قياسية * وزاد أيضا الانتاج الكلي في البلاد النامية خلال عام ١٩٧٤ * وتتوقع التقديرات التي وضعها مجلس القمح الدولي في ٢٨ نوفمبر ١٩٧٤ توفر امدادات للتصدير خلال ١٩٧٤-١٩٧٥ تقدر بين ٦٥٠٨ و ٦٩٠٨ مليون طن و بالمقارنة بواردات مقدرة تبلغ قيمتها بين ٦٥ مليون طن و ٦٦٠٥ مليون طن و بواردات فعلية بلغت ٦٢٠٨ مليون طن خلال ١٩٧٣/١٩٧٤ * وبذلك يظل وضع العرض والطلب العالمي للقمح متوازنا توازنا دقيقا *

وتشير التقديرات الى أن انتاج الحبوب الخشنة قد ازداد ، أو على الأقل يظل على ماكان عليه في عام ١٩٧٣ ، في جميع الاقاليم باستثناء أمريكا الشمالية وهو البلد المصدر الأساسي ، والشرق الأقصى حيث هبط الانتاج هبوطا ملموسا * وقد انخفض محصول الذرة في الولايات المتحدة بنحو ١٨٪ عن المستوى القياسي الذي تحقق عام ١٩٧٣ * وتشير توقعات الانتاج الحالي الى أن اجمالي صادرات الحبوب الخشنة سينخفض كثيرا خلال ١٩٧٤/١٩٧٥ * وبالرغم من توفر المزيد من هذه الحبوب للتصدير في كل من الأرجنتين وأستراليا وأفريقيا الجنوبية وتايلاند ، الا أن الكميات المتزايدة لدى هذه البلاد وبعض البلاد المصدرة الصغيرة لا تكفي اطلاقا لتعويض الانخفاض الشديد الذي شهدته الولايات المتحدة حيث تقدر الصادرات الآن بنحو ٢٨ مليون طن ، بالمقارنة بالصادرات الفعلية التي بلغت نحو ٤٠ مليون طن خلال ١٩٧٣/١٩٧٤ * وفي سبيل ابقاء الصادرات على ماكانت عليه في عام ١٩٧٣ ، يتعين اجراء مزيد من تخفيض المخزونات المرحلة - ولو أنها كانت قد وصلت الى مستواها العملي الأدنى في بداية الموسم - وبتخفيض ملموس في الاستهلاك المحلي للحبوب العلفية في الولايات المتحدة * غير أن هنالك كثير من الشك فيما يتعلق بتنبؤات المتوفر من الحبوب الخشنة للتصدير والمطلوب منها للاستيراد خلال ١٩٧٤/١٩٧٥ * ونظرا للضغط الشديد بين الكلفة والسعر الذي يؤثر على صناعة تربية الحيوان وللكساد الذي أصاب النشاط الاقتصادي في كثير من البلاد المتقدمة ، من الصعب حقا اصدار تنبؤات معتمدة بشأن الطلب المحتمل على الحبوب العلفية في كل من البلاد المصدرة والبلاد المستوردة * وقد ينخفض أيضا الطلب على الحبوب الخشنة العلفية نظرا لاحتمال اللجوء الى استخدام جزء من محصول القمح ردي النوعية في بعض المناطق علفا للحيوان * الا أنه يبدو من المحتمل جدا بصورة عامة أن يظل الوضع العالمي للعرض والطلب فيما يتعلق بالحبوب الخشنة صعبا جدا خلال عام ١٩٧٤/١٩٧٥ *

وقد أدى الوضع الصعب الذي ألم بالحبوب الى قيام الولايات المتحدة أخيرا بايقاف شحنات الحبوب الى كل من

الاتحاد السوفييتي وإيران وإلى وضع توجيهات بشأن التصدير الغرض منها " ضمان تدفق كاف ولكن غير مفرط من الحبوب إلى العملاء التقليديين " . وقد طبق ادخال هذه التوجيهات تقديرات وزارة الزراعة في الولايات المتحدة فيما يتعلق بالمحاصيل التي وضعت ، على أساس الأوضاع السائدة في أول أكتوبر ، والتي أشارت إلى انخفاض إجمالي الانتاج بنسبة ١ ٪ للقمح و ٦ ٪ للذرة عن تقديرات شهر سبتمبر .

وما زال من السابق لأوانه معرفة الأرقام النهائية الذي تم حصاده في آخر السنة ، في الشرق الأقصى . وقد حققت أو توقعت بعض البلدان كالصين وأندونيسيا واليابان وجمهورية كوريا وماليزيا محاصيل جيدة . أما فيما يخص بعض الأقطار الأخرى فيبدو أن الأمطار الموسمية التي تأخر سقوطها قد توقفت في وقت مبكر في بعض المناطق . وبالتالي فقد لا تتعدى محاصيل الهند الخريفية (خصوصا الأرز) ٦٠ مليون طن بالمقارنة بانتاج عام ١٩٧٣ الذي بلغ ٦٧ مليون طن والهدف المطلوب لعام ١٩٧٤ بقدر ٦٩ مليون . ومن المحتمل أن يبلغ انتاج الأرز غير المقشور نحو ٣١٧ مليون طن على أساس المؤشرات الحالية أي أقل من محصول عام ١٩٧٣ بنحو ٢ ٪ . ولذلك يحتمل أن يظل وضع العرض والطلب بالنسبة للأرز خلال ١٩٧٤ / ١٩٧٥ شديد الصعوبة مع نضوب المخزونات بشدة (باستثناء الصين) واستمرار ازدياد الطلب .

وقد صمد منتجو الحيوان جيدا في كل مكان تقريبا خلال السنة الأولى (١٩٧٢-١٩٧٣) أمام ارتفاع أسعار الحبوب بفضل النشاط الذي شهدته أسواق اللحوم . واستفاد مربو الأبقار ، وإلى حد ما ، مربو الأغنام من النقص الذي عم العالم نتيجة لزيادة الطلب لدى الاقتصاد العالمي الأكثر انتعاشا الذي أتى على الامدادات المتوفرة . فشجع ذلك المنتجين على الاحتفاظ بالابقار في سبيل تكوين قطعان وزيادة الطاقة الانتاجية مما أدى ، لوقت ما ، إلى تفاقم النقص ورفع الأسعار . ومع أن معظم الأبقار في العالم تقنيات الأغشاب وبالتالي لا تعتمد إلا اعتمادا نسبيا على تطورات سوق الحبوب إلا أن ارتفاع أسعار لحوم البقر قد أدى إلى ارتفاع مماثل في الأسعار القصوى للمنتجات الحيوانية التي تعتمد اعتمادا يكاد يكون كليا على الحبوب والذرة الزيتية (كالخنازير والدواجن والبيض) . وقد اتضح للمنتجين أنهم يستطيعون مواصلة تجارتهم المربحة بالرغم من الارتفاع الحاد الذي لحق بالحبوب العلفية التي تمثل أكبر المدخلات الفردية في صناعتهم .

غير أن التوسع في الانتاج الحيواني ، الذي شجع عليه ارتفاع الأسعار ، فاق خلال ١٩٧٣-١٩٧٤ الطلب الذي تقلص نموه في كثير من البلدان المتقدمة بسبب ارتفاع أسعار التجزئة ومقاومة المستهلك لها نتيجة لانخفاض دخله الحقيقي . ويقاسي حاليا منتجو الحيوان في الاقطار المتقدمة بسبب ضغوط الكلفة بالنسبة لأسعار البيع كما تواجه كثير من الاقطار النامية التي تعتمد على صادرات الحيوان مصاعب جمّة ، في حين لم يستفد المستهلكون من هذه التطورات . وقد أدى التغير الفجائي في الطلب في كثير من البلدان إلى انخفاض حاد في أسعار المنتجين وإلى فرض قيود مختلفة على الاستيراد .

وتعكس الزيادة المتوقعة في انتاج اللحوم في العالم والتي تقدر نسبتها بين ٢-٣ ٪ الرقم القياسي لعدد الأبقار التي تم استبقاؤها كاحتياطي خلال عام ١٩٧٣ وما قبل ذلك استجابة لارتفاع أسعار اللحوم ، كما تعكس ارتفاع نسبة الذبح في أقطار أوروبا الغربية (بين ١٠ و ٢٠ ٪ في معظم هذه البلاد) ، وفي الولايات المتحدة منذ منتصف الستة

فصاعداً، كنتيجة مباشرة للجفاف الذى أصاب وسط غرب أمريكا ومناطق الرعي وما تأتى عن ذلك من ارتفاع أسعار السذرة وفول الصويا والأعلاف الأخرى • ولم يزد استهلاك لحوم البقر في معظم البلاد المستوردة الرئيسية وذلك لأن هبوط الأسعار لدى مربى الأبقار والعجول لم ينعكس في أسعار الاستهلاك • وقد ألغيت اعتباراً من ١٦ يوليو ١٩٧٤ تراخيص الاستيراد بالنسبة لجميع المنتجات التي تشملها لوائح المجموعة الاقتصادية الأوروبية بشأن لحوم البقر (باستثناء مخصصات الاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة " الجات " للحوم المجمدة) الى أن تتحسن الحالة في أسواق المجموعة ، كما أوقف الاستيراد كذلك من البلاد الثالثة • وقد ألغي مؤقتاً استيراد لحوم الأبقار الى اليابان • أما في الولايات المتحدة فقد أدى ضعف الطلب على قطعان التسمين ، التي يحتاج اليها المربون لتعويض الأبقار المباعة ، الى انخفاض أسعار أبقار القطعان هذه • وقد لحقت بأسعار لحم الخنزير والدواجن ضغوط شديدة خلال الأشهر الأخيرة في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية بسبب صعوبة العثور على مجال لتصريف الانتاج المتزايد • وسيؤدي الارتفاع الحاد في التكاليف وعدم الطمأنينة لمستقبل الاسواق بسبب مقاومة المستهلك لارتفاع الأسعار الى تشييط التوسع في انتاج لحوم البقر واللحوم الأخرى خلال الأشهر القادمة • كما أن ركود الطلب من ناحية ، وانشاء قطعان المواشي فضلاً عن المخزونات الكبيرة من اللحوم المجمدة من شأنها أن تحول دون أى تحسن في أسعار المواشي حتى وقت متأخر من عام ١٩٧٥ •

تأثير الأحوال الجوية والمناخ على انتاج الأغذية

تعتبر التقلبات السنوية في الانتاج ظاهرة أساسية من مظاهر حالة الأغذية في العالم • وتوازن هذه التقلبات في كثير من الأحيان الواحدة منها الأخرى الى حد ما ، على المستويين الاقليمي أو العالمي ، أما اذا طرأ انخفاض في الانتاج (أو زيادات دون المعدل المعتاد) في وقت واحد في عدد كبير من البلدان والمناطق الرئيسية كما حدث خلال عام ١٩٧٢ ، فان النتائج المترتبة على ذلك تكون خطيرة بالنسبة لوضع الأغذية في العالم • فمن الضروري اذن ، عند تقدير الاتجاهات بعيدة المدى لانتاج الأغذية ، دراسة التقلبات السنوية للانتاج عندما يزيد أو ينخفض عن تلك الاتجاهات ومحاولة التحقق من وجود نمط دوري لحجم هذه التقلبات وتكرارها ، مما يكون قد ترك أثره في الاتجاهات بعيدة المدى • وتعتبر التغيرات في الأمطار الموسمية ودرجات الحرارة وغيرها من العوامل المناخية ، السبب الأساسي عموماً في التقلبات التي يتعرض لها الانتاج الزراعي • الا أنه من الصعب عزل آثار تلك التقلبات المناخية عن غيرها من العوامل الأخرى حيث لم تجر هذه المحاولة الا بالنسبة لعدد قليل من المحاصيل في بعض البلدان المتقدمة • وتؤدي التقلبات في الانتاج الى تغييرات في الاسعار والاستخدام والدخل والطلب ، مما يؤثر بدوره على سير الانتاج ، ويبرز بصورة عامة التقلبات الناجمة عن الطقس • وقد تؤدي تغييرات الأسعار والسياسات الزراعية الى تباين الانتاج تبايناً حاداً جداً عن الاتجاه السائد • ومن العوامل الأخرى التي تسهم اسهاماً واضحاً نحو هذه التقلبات القلائل الاهلية والحروب والكوارث الطبيعية التي لا علاقة لها بالطقس ، والآفات والأمراض (التي قد تكون لها صلة بالطقس) •

وقد أصبحت التقلبات المناخية التي تحدث لفترات قصيرة جداً معروفة بصورة عامة • ففي اقليم الساحل في أفريقيا مثلاً ، امتدت الأمطار الموسمية لمسافات بعيدة نحو الشمال منذ العشرينات حتى الستينات ، ثم انخفض معدلها دون المتوسط بكثير خلال السنوات الست السابقة • وعلى أساس التقلبات المناخية المماثلة التي سجلت خلال العقود الأخيرة ، استنتجت منظمة الارصاد الجوية العالمية أن التقلبات الشاملة الرئيسية يبدو أنها تتجه نحو البرودة في بعض اجزاء النصف الشمالي للكرة الأرضية (على الأقل حتى بداية السبعينات) والى تكرار حدوث ظواهر جوية شديدة الحدة كالفيضانات والجفاف

وموجات الحرارة الباردة والحارة في مناطق مختلفة * إلا أنه باستثناء * وما لوحظ من هبوط في درجات الحرارة في بعض أجزاء النصف الشمالي من الكرة الأرضية، لا يبدو أن هناك اتجاهًا عامًا نحو أحوال جوية أكثر جفافًا أو رطوبة أو أكثر برودة أو دفءًا ، بل يبدو أن بعض المناطق قد أصبحت معرضة أكثر من ذي قبل للجفاف والفيضانات ودرجات من الحرارة أكثر تطرفًا * وبالرغم من أن الأسباب الأساسية لتلك التغيرات غير معروفة ، إلا أنها تقترب بتقلبات في الدورة الجوية في النصف الشمالي من الكرة الأرضية *

ومع أن هذه التغيرات قد أثرت ، بطبيعة الحال ، على التقلبات التي تطرأ على الانتاج الزراعي في مناطق معينة ، فليس هناك ما يدل على أن أي من الاتجاهات المناخية العالمية قد كان له أثر كبير على حجم تلك التقلبات أو تكرارها * إذ تبين لمنظمة الارصاد الجوية العالمية أن أعداد البلاد التي شهدت انخفاضات غلة الهكتار الواحد من القمح والأرز في أي سنة من السنوات خلال الفترة ١٩٦٢-١٩٧٢ ، موزعة توزيعًا عشوائيًا ، ولا تدل على وجود أية اتجاهات غير عادية أو مهمة * ولا تشير الدراسة التحليلية التي اضطلعت بها منظمة الأغذية والزراعة الى وجود أي تغيير أساسي في توزيع الأرقام الدليلية لعدم الاستقرار بالنسبة للانتاج الكلي للأغذية فسي ١٢٥ بلدا بين الفترتين ١٩٥٢-١٩٦٢ و ١٩٦٢-١٩٧٢ (٧) ويرغم أن هذه الدراسات لا تتناول أثر الطقس كعامل مستقل إلا أنها تبين أن جميع العوامل الأخرى ، التي تؤثر في تباين الانتاج الزراعي ، كالتوسع في الري وزيادة فعاليته ، والتوسع في الزراعة في الأراضي الحدية ، والآثار الإيجابية والسلبية الأخرى الناجمة عن التطورات التكنولوجية وانتشار الآفات والأمراض والتغيرات المتعلقة بالسياسات والحروب والزلازل والتقلبات الجوية تنزع الى أن توازن بعضها البعض على المستوى العالمي خلال الفترات قيد الدراسة ، ومن المحتمل أيضا أن تقابل آثار التغيرات في الطقس بتغيرات في العوامل الأخرى * على أن هذا التوازن قد يتغير في المستقبل ، مما يقتضي ضرورة زيادة الاهتمام بدراسة آثار الأحوال الجوية غير العادية على الانتاج الزراعي *

وتتراوح الأرقام الدليلية لعدم الاستقرار ، حسب تقدير منظمة الأغذية والزراعة ، بالنسبة للانتاج الكلي للأغذية في مختلف الأقطار خلال الفترة ١٩٥٢-١٩٧٢ ، بين ما يقل عن ٢ و ٣٧ * وتنخفض الأرقام الدليلية بالنسبة للأقاليم والمناطق الشاسعة بسبب توازن البلاد بعضها مع البعض الآخر * ففي الأقاليم الرئيسية ، تتراوح الأرقام الدليلية لانتاج الحبوب (وهي أعلى من الأرقام الدليلية لباقي الانتاج الغذائي ككل) بين ٤ في اقتصاديات البلاد الآسيوية ذات التخطيط المركزي ، في حين تصل الى ٦ و ٨ في معظم الأقاليم ، وبين ١٠ في أمريكا الشمالية ، و ١٣ في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي ، و ٤٢ في أسبانيا * ويبلغ هذا الرقم الدليلي العام ٦ في البلاد المتقدمة ، بالمقارنة مع ٣ في البلاد النامية ، مما يعكس بذلك أثر التغيرات في السياسات الزراعية وفي الأحوال المناخية فيها *

والرقم الدليلي لعدم استقرار انتاج الحبوب في العالم خلال ١٩٥٢-١٩٧٢ هو ٤ مما يشير الى أن التقلبات العادية يمكن أن تنحصر في نسبة ٨ % ، والواقع أن ما شهدته عام ١٩٧٢ من انخفاض في انتاج المحاصيل قد انحصر في نطاق هذه التقلبات *

(٣) يعرف الرقم الدليلي لعدم الاستقرار بأنه النسبة المئوية للانحراف المعياري للتغيير السنوي في الانتاج عن المعدل السائد ، فمثلا يعبر الرقم ٤ عن حدوث تقلب يزيد أو يقل عن المعدل السائد بنسبة ٤ % *

ويمكن أيضا قياس التقلبات الموسمية في المحاصيل بمقدار انخفاض محصول ما عن مثيله في الموسم السابق (وليس انخفاضه عن الاتجاه السائد) * وقد يزداد هذا الانحراف عن الانحراف الذي يسجله الرقم الدليلي لعدم الاستقرار لأنه ، كثيرا ما يعقب الموسم الجيد موسما سيئا * ويعتبر هذا الانحراف بالغ الأهمية بالنسبة لمعظم البلدان النامية ، التي تنزع بسبب افتقارها الى المخزونات - الى استهلاك الجزء الأظم من المحاصيل الجيدة خلال موسم الحصاد ، ثم تصبح عاجزة أمام ما قد يعانيه مواطنيها وحيواناتها من جوع اذا ما أعقب ذلك محصولا سيئا * وقد تبين من دراسة استقصائية للانتاج السنوي من الحبوب في ٣٩ بلدا ، على مدى ١١ عاما ، أن الانخفاض قد بلغ نسبة ٢٠% أو أكثر في خمس الحالات * وظهرت أكبر حالات الانخفاض في بلاد شمال أفريقيا والشرق الأدنى التي تتعرض للجفاف ، اذ بلغ الانخفاض ما يزيد على ٣٠% في الجزائر والسنغال وسوريا في ثلاث من تلك السنوات الاحدى عشر *

وبالرغم من أنه ليس هناك دليل يشير الى تفاقم التقلبات في الانتاج على المستوى العالمي خلال السنوات الاخيرة فمما لا شك فيه أن آثارها الآن قد أصبحت أكبر وأكثر انتشارا * وكانت العديد من البلدان في الماضي تواجه انخفاض الانتاج باتخاذ اجراءات داخلية الى حد كبير ، وذلك بتقليص الاستهلاك وذبح الحيوانات خلال سنوات العجز * أما الآن فقد أدى الاعراض العام عن مجابهة التقلبات بهذه الكيفية ، الى ازدياد الميل ، ولا سيما في الاتحاد السوفيتي مؤخرا ، نحو المحافظة على مستويات الاستهلاك بالاتجاه الى الاستيراد * ولما كان حجم التجارة الدولية يقل كثيرا عن حجم الانتاج المحلي ، فقد ازدادت التقلبات بروزا في التجارة الدولية *

وقد أبرزت دراسة تحليلية عن ما للتقدم التكنولوجي والاحوال المناخية من دور نسبي في تقرير غلات المحاصيل في الولايات المتحدة ، فائدة الدراسات من هذا النوع * (٤) اذ تتيح الاساليب الاحصائية قياس العوامل المناخية الخاصة التي تسهم في زيادة الغلات من عدة محاصيل أو انخفاضها في مختلف الاقاليم المنتجة للحبوب * وتتل نتائج هذا التحليل أهمية خاصة نظرا لتأثر محاصيل الولايات المتحدة عام ١٩٧٤ بالجفاف ، اذ يشير التقرير (الذي نشر في ديسمبر ١٩٧٣) الى أن احتمالات حدوث موسم جاف واحد أو أكثر خلال السنوات الثلاثة القادمة هي ٧% بالنسبة لفول الصويا ، و ٢٦% للذرة ، و ٢٩% للقمح *

ويعرّف الجفاف بأنه انخفاض في معدل سقوط الامطار يتسبب في هبوط غلات المحاصيل بنسبة ١٠% أو أكثر عن معدلها المعتاد * وتوضح دقة هذا التقييم أيما وضوح في مجموعة الخرائط المبينة في الشكل ١-١ ، والتي تدل على انتشار الجفاف في المناطق المنزرعة بالحبوب في الولايات المتحدة خلال الفترة من أبريل الى أغسطس ١٩٧٤ * اذ تشير هذه الدراسة الى " أن الطقس قد استمر على وتيرة شبه عادية خلال السنوات الأخيرة - أو ربما كان الطقس غير عادي نسبيا مما يؤدي الى زيادة الغلات في المحاصيل * وهكذا فان ما شهدته غلات الحبوب من استقرار في السنوات الأخيرة انما يعزى الى حدوث سلسلة متعاقبة وغير عادية من المواسم الزراعية المرضية * وهذا لا يمكن أن يستمر " * ويبدو أن هذا التحذير لم يؤخذ بعين الاعتبار في التقديرات الاولى لمحصولي القمح والذرة في الولايات المتحدة في عام ١٩٧٤ *

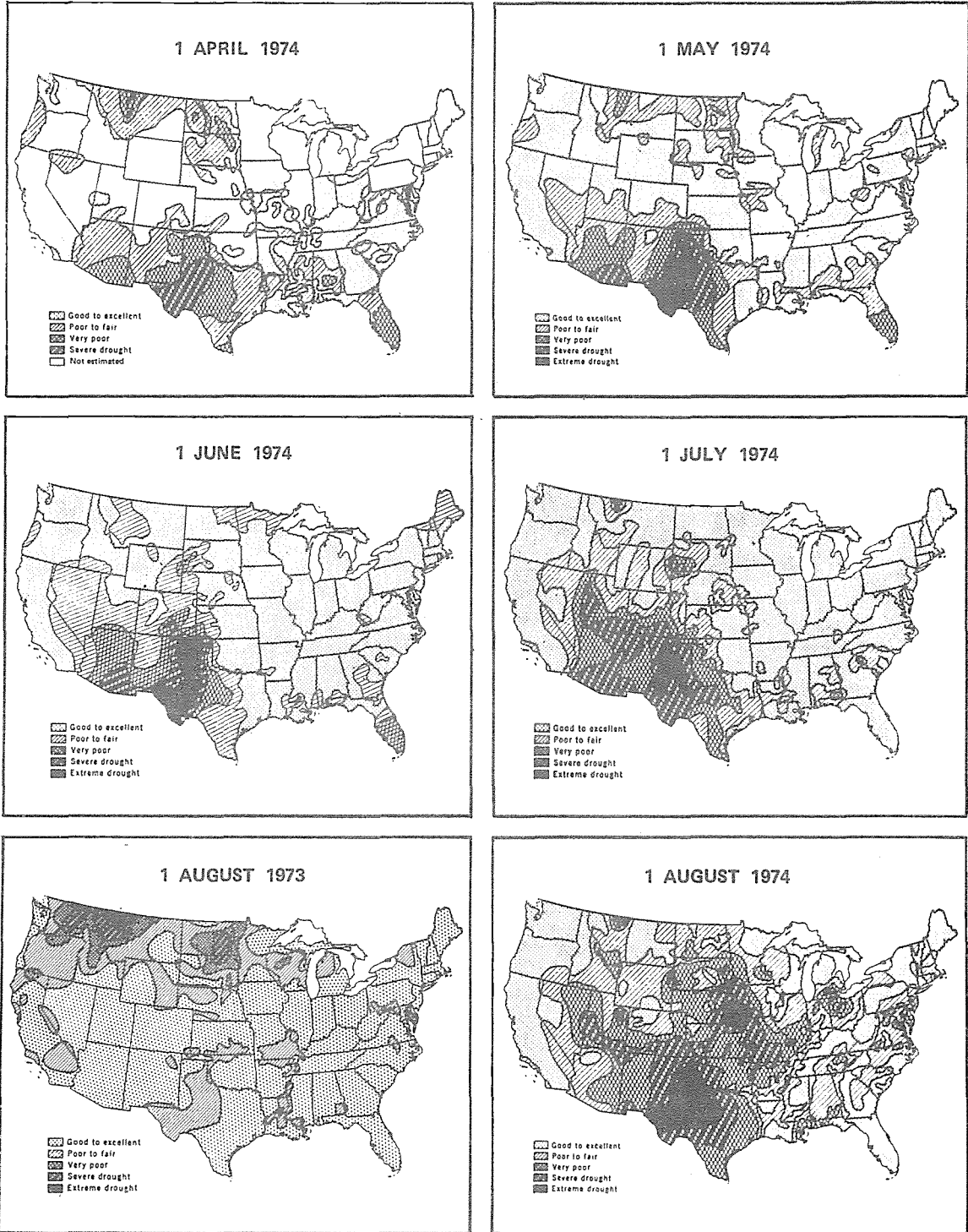
(٤) The influence of weather and climate on United States grain yields: bumper crops or droughts. The Associate Administrator for Environmental Monitoring and Prediction, National Oceanic and Atmospheric Administration, U.S. Dept. of Commerce, December, 1973, p.29.

الأرصاء الجوية الزراعية

الأرصاء الجوية الزراعية هي تطبيق المعارف بالأرصاء الجوية على التنمية الزراعية ، وقد ظلت الأرصاء الجوية الزراعية المهمة نسبيا حتى عهد قريب ، أما الآن فقد أصبحت موضوعا لجهد جماعي جديد ، نتيجة للاعتراف مؤخرا بأهمية امكانياته الهائلة * وتعتبر أهم أهداف الأرصاء الجوية الزراعية بالنسبة لمعرفة الأحوال المناخية ما يلي :

- ١- تقييم الخصائص المناخية والخصائص الزراعية المناخية لمختلف المناطق الطبيعية في بلد ما *
 - ٢- تنويع الزراعة والانتاج الحيواني ، وادخال أنواع وأصناف وسلالات جديدة ، بالاستناد الى أبحاث زراعية مناخية دقيقة * ويمكن الوصول الى هذا الهدف بدراسة أداء المحاصيل والحيوانات في شتى الظروف الزراعية المناخية *
 - ٣- اعداد مواقع الزراعة حسب المناطق والمساحات الصغرى من أجل الاستفادة المثلى بالدرجات الزراعية المناخية الموسمية *
 - ٤- تعديل طرق الزراعة لتعويض الآثار الضارة للأحوال المناخية أو المناخية المحلية على أساس تحقيق الأوضاع الفيزيولوجية الايكولوجية المثلى *
 - ٥- اجراء دراسات خاصة عن احتياجات المحاصيل من المياه ، عن طريق اجراء التجارب في أحواض ليزيمتربة للتعرف على معايير الري الرشيد لتلك المحاصيل *
 - ٦- اجراء دراسات أو بحوث عن أية مسائل ذات أهمية خاصة بالنسبة للتنمية الزراعية وصيانة البيئة *
 - ٧- دراسة مشكلة الآثار التي تترتب على التقلبات المناخية على انتاج الأغذية في العالم ، حتى يتسنى تنظيم هذا الانتاج بالاستناد الى الاستدلالات والاستنتاجات المنطقية *
- أما أنشطة الأرصاء الجوية الزراعية المرتبطة بالتنبؤ بالأحوال الجوية ، فيمكنها أن توفر ما يلي :
- ١- تزويد المزارعين بانتظام بمعلومات عن تطور الأحوال الجوية ، واذاعة نشرات خاصة معدة على أساس مواقع الزراعة في المنطقة *
 - ٢- تقديم مشورة خاصة بشأن مخاطر انتشار أمراض المحاصيل وحشرات التي تتصل بتطور الأحوال الجوية والتنبؤ بتحركات أسراب الجراد *
 - ٣- التزام يقظة خاصة في التنبؤ بالظواهر التي تدمر المحاصيل كالجفاف والاعاصير الاستوائية وعواصف البرد والفيضانات والصقيع *
 - ٤- اعداد تنبؤات اقليمية للمحاصيل استنادا على الأحوال الحالية للمحاصيل ، وعلى الطقس السائد منذ بدء موسم الزراعة ، والتطور المحتمل للأحوال الجوية حتى نهاية الدورة النباتية *
 - ٥- تقديم المشورة الخاصة بالأرصاء الجوية عن جفاف المحاصيل التي تم حصادها وصيانتها *
 - ٦- اعداد تنبؤات خاصة للأرصاء الجوية بشأن أخطار حرائق الغابات ، واذاعة التحذيرات الملائمة لتجنبها *

الرسم رقم ١-١ انتشار الجفاف في الولايات المتحدة بين أول أبريل وأول أغسطس ١٩٧٤
(١) (بالمقارنة مع أول أغسطس ١٩٧٣)



المصدر: U.S. Department of Agriculture, Crop Reporting Board, Statistical Reporting Service, Crop production, issues of 10/4, 8/5, 10/6, 11/7 and 12/8/74.

(١) على أساس تقارير المراسلين بشأن العرض الجارى من الإغلاف للرعى في المراعى غير المروية منسوبا الى الانتاج المتوقع من المساحات المزروعة في ظروف جوية طيبة جدا .

وإذا ما أُتيح تنظيم الأرصاد الجوية الزراعية، على المستويات القومية والاقليمية والعالمية، تنظيمًا جيدًا يكفل الاضطلاع بالعمليات اليومية التي سلفت الإشارة إليها فسوف يرتفع مستوى الانتاج العالمي للزراعة والأغذية، ويقترب من تحقيق طاقته الكاملة، وتقل في نفس الوقت تقلباته *

ويتسم هذا المجال بكثير من مواطن الضعف في الوقت الحاضر * فلا تملك البلدان النامية، مثلاً، أجهزة صالحة للتنبؤ بالأرصاد الجوية الزراعية، ولا خدمات وافية للارشاد الزراعي لتضمن تنفيذ الانذارات وتقدير المشورة بطريق الاذاعة * وهذا أمر يؤسف له، إذ أن مراقبة الأرصاد الجوية العالمية تعمل منذ عام ١٩٦٨، وأنه من المحتمل جداً أن توفر التنبؤات في المدى المتوسط (من يومين الى سبعة أيام) للعالم كله خلال العقد القادم * وبالإضافة الى ذلك، فإن الأقمار الصناعية للأرصاد الجوية والأقمار الصناعية لدراسة تكنولوجيا موارد الأرض، ستوفر أدوات مكلفة لتتبع الأحوال الجوية والأوضاع المحصولية، على نطاق عالمي، بينما لا توجد نظم لربط نتائج هاتين المجموعتين من المشاهدات لأغراض الأرصاد الجوية الزراعية * ومن النادر أن توجه التنبؤات الجوية في البلدان النامية نحو الزراعة، بسبب الافتقار الى مراكز الأرصاد الجوية الزراعية والى الخبراء في هذا المجال * وعلاوة على ذلك، فإن تنفيذ التنبؤات على مستوى المزارعين عن طريق الخدمات الارشادية الملائمة، يثير مشكلة التدريب على الأرصاد الجوية الزراعية على جميع المستويات *

ولما كانت الأرصاد الجوية الزراعية هي التطبيق الميداني للأرصاد الجوية في الزراعة، وبالتالي فإنها تستمد أهدافها من علمين واسعين هما : الأرصاد الجوية المحلية، والفيزيولوجيا الايكولوجية الزراعية، فإنها تعاني من ضعف عام * فالمشكلة الرئيسية في الأرصاد الجوية الزراعية هي ارساء قوانين النمو والانتاج في ضوء عوامل الأرصاد الجوية التي تتعرض للتقلبات في الحقل خلال الدورة النباتية * وتزيد هذه المشكلة تعقيداً عن المشاكل التي تصادف الأرصاد الجوية الزراعية المحلية والفيزيولوجيا الايكولوجية لأنهما يعتمدان على فترات قصيرة من الزمن تقتصر بأحوال ارساد جوية يفترض أنها مستقرة أو تقتصر ببيئات محكمة * وتقضي هذه المشكلة منهجاً خاصاً لدراستها، كدراسة غلة صنف معين يزرع في تربة متماثلة وفي أحوال مناخية مختلفة *

وما زالت قوانين الأرصاد الجوية الزراعية غير شائعة للآن، نتيجة لعدم وجود برامج واقعية لا جراً دراسات عن الأرصاد الجوية الزراعية * والمعارف الواسعة بالفيزيولوجيا الايكولوجية والعلوم الزراعية من ناحية، وبالأرصاد الجوية وعلم المناخ من ناحية أخرى، لا تفيد كثيراً بالنسبة للأرصاد الجوية الزراعية، لأن هذه المعارف تتألف من مجموعة مترابطة من القوانين المتناثرة، والمنعزلة انعزالاً تاماً عن واقع الأرصاد الجوية الزراعية * وتلاحظ، في هذا الصدد، ندرة الدراسات الخاصة عن الأرصاد الجوية الزراعية في المطبوعات الكثيرة التي تتناول الفيزيولوجيا الايكولوجية الزراعية، والأرصاد الجوية المحلية *

كذلك يعتبر الافتقار دولياً الى الخبراء الميدانيين في الأرصاد الجوية الزراعية، نقصاً جوهرياً، لا سيما في الأقاليم الاستوائية وشبه الاستوائية من العالم النامي * وقد تختلف المؤهلات العلمية لخبراء الأرصاد الجوية الزراعية، فقد يكون تخصصهم في العلوم الزراعية أو الايكولوجيا، وفي الجغرافية أو الأرصاد الجوية * ويمكن العثور على هؤلاء الخبراء في أقسام الأرصاد الجوية الزراعية في ادارات الأرصاد الجوية القومية، وفي معاهد البحوث الزراعية، بل وفي الادارات الزراعية، وفي أقسام البحوث بالجامعات *

ولا يعرف عدد الخبراء العاملين في الأرصاد الجوية في العالم على وجه الدقة * غير أن الدراسة التي أجرتها

منظمة الأرصاد الجوية العالمية في عام ١٩٧١ عن تنظيم إدارات الأرصاد الجوية، توفر بعض المعلومات عن خبراء الأرصاد الجوية الزراعية العاملين فيها * ويقدر مجموع خبراء الأرصاد الجوية ، من الفئتين الأولى والثانية ، العاملين في جميع أنحاء العالم ، بنحو ١٩ ألف خبير ، منهم ٦٢٠ — أى نحو ٣.٥٪ — خبيراً في الأرصاد الجوية الزراعية * وتبين أن خبراء الأرصاد الجوية الزراعية في البلاد النامية ، لا يتجاوز عدد هم ٣٠٥ خبيراً ، أى نسبة ٦٪ من مجموع خبراء الأرصاد الجوية فيها — والبالغ عدد هم ٥١٠٠ خبير من الفئتين الأولى والثانية * أما في البلاد المتقدمة فيبلغ عدد خبراء الأرصاد الجوية الزراعية ٣١٥ خبيراً فقط ، أى نسبة ٢٪ من مجموع خبراء الأرصاد الجوية من الفئتين الأولى والثانية وعدد هم ١٣٩٠٠ خبيراً * وتشير هذه الأرقام الى أنه يوجد ١٧ خبيراً في الأرصاد الجوية الزراعية بين كل ١٠ مليون نسمة من سكان البلاد المتقدمة ، في حين يوجد ٥ خبراء فقط بين كل ١٠ مليون نسمة من سكان البلاد النامية * أما في جنوب شرق آسيا ، حيث تشتد حدة مشكلات نقص الأغذية ، فلا يوجد الا خبير واحد في الأرصاد الجوية الزراعية بين كل ٢٠ مليون نسمة *

وتبرز هذه الأرقام بوضوح مدى الافتقار الى خبراء الأرصاد الجوية الزراعية ، لا سيما في البلاد النامية ، حيث تعظم الحاجة الى نشاطهم * ويعزى هذه الندرة الى عدم اهتمام العديد من المهندسين الزراعيين بالأرصاد الجوية الزراعية ، التي تعتبر أكثر ارتباطاً بالعلوم الطبيعية * كذلك فان خبراء الأرصاد الجوية ، لا تجتذبهم العلوم الزراعية ، بسبب ارتباطها الشديد بالعلوم البيولوجية * ويترتب على ذلك عدم قيام تعاون فعال بين خبراء الأرصاد الجوية وبين العلماء الزراعيين * ولمعالجة الندرة في أعداد خبراء الأرصاد الجوية الزراعية ، لا بد من دراسة الحلول لكل جانب من جوانب هذه المشكلة : كاعداد البرامج على المستويات القومية والإقليمية والدولية ، وتقدير عدد العاملين اللازمين لتنفيذها ، وتدريب خبراء الأرصاد الجوية الزراعية عن طريق تنظيم دورات دراسية خاصة لهم ، وإرساء نظم ترقيتهم ، وخاصة في البلدان النامية * ويتصل بهذه النقطة الأخيرة ، نقص خطير آخر في مجال الأرصاد الجوية الزراعية على المستوى التنظيمي هو عدم التنسيق على المستوى القومي بين الإدارات والمؤسسات ، التي تعهد اليها بمسؤوليات تكمل كل منها الأخرى من أجل نجاح الأرصاد الجوية الزراعية : وهي أجهزة الأرصاد الجوية ، ومعاهد البحوث الزراعية ، والإدارات الزراعية *

وتكمن الفائدة العملية للأرصاد الجوية الزراعية في ثلاثة جوانب أفقية ورأسية تكمل كل منها الأخرى وهي : (١) دراسة الأرصاد الجوية للطقس والمناخ في أنحاء بلد ما ، وإذاعة المعلومات الخاصة بها * (٢) اجراء بحوث عن العلاقات القائمة بين غلات المحاصيل والأحوال الجوية * (٣) أثر ذلك على تنظيم أوجه النشاط في المجتمع الزراعي ، نتيجة لإذاعة المعلومات * وما من شك في أن أثر الأرصاد الجوية الزراعية فيما يتعلق بكل جانب من الجوانب الآتفة الذكر ضعيف أو معدوم تماماً في كثير من البلدان النامية * يضاف الى ذلك ، عدم وجود التنسيق بين تلك الأنشطة بوجه عام *

ويتضح عموماً ضعف أقسام الأرصاد الجوية الزراعية أو عدم تواجد ها كلية على مستوى إدارات الأرصاد الجوية ، وما زالت محطات الأرصاد الجوية الزراعية قليلة وغير مجهزة بالمعدات المناسبة *

وغالباً ما تتجه اهتمامات الزراعيين ، على مستوى البحوث الزراعية ، نحو دراسة العلاقات القائمة بين المحاصيل والتربة * أما الدراسات المتعلقة بتأثير العوامل المناخية ، فتتصل غالباً بعلم المناخ الحيوى أكثر من ارتباطها بالأرصاد الجوية الزراعية التي تفسر ما للعوامل المناخية من تأثير على غلات المحاصيل *

وأخيراً ، فلا يزال التنسيق الدولي ، على المستوى العملي ، سيئاً * وقد القيت على عاتق الجماعة المشتركة بين الوكالات

للأرصاء الجوية الحيوية الزراعية لمساعدة الانتاج العالمي" للأغذية التي أسسها المؤتمر العام الخامس لمنظمة الأرصاد الجوية العالمية في عام ١٩٦٧، مهمة تسبق أنشطة الارصاد الجوية الزراعية في كل من منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الارصاد الجوية العالمية ومنظمة اليونسكو ، الا أنه بسبب عدم توافر أموال كافية ، فان تلك الأنشطة لا تزال تقتصر على اعداد الاستقصاءات المناخية الزراعية الاقليمية *

ومما لا يكاد يصدق أنه لا يوجد في وكالتي الأمم المتحدة المتخصصةين اللتان تعنيان بالأرصاد الجوية الزراعية — وهما منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الأرصاد الجوية العالمية — سوى ثلاثة خبراء دائمين للأرصاد الجوية الزراعية، يعهد اليهم بمعالجة مشكلات الأرصاد الجوية الزراعية في جميع أنحاء العالم * ولا تدل الهياكل التنظيمية القائمة على وجود أية أقسام فرعية للأرصاد الجوية الزراعية على مستوى ملائمة يتناسب وأهمية مشكلة الغذاء في العالم *

وبجى التفكير، في ظل هذه الظروف المؤسفة في انشاء " مراقبة للأرصاد الجوية الزراعية العالمية " * ويقصد بها اعداد جهاز علمي للتنبؤات الخاصة بالأرصاد الجوية الزراعية ، ومراقبة دائمة لأحوال المحاصيل ، عن طريق استخدام شبكة من المراكز الاقليمية والعالمية، والتطبيق المباشر لنظام البث الاذاعي للتنبؤات المستمدة من مراقبة الأحوال الجوية العالمية بالاضافة الى استخدام الأقمار الصناعية لدراسة تكنولوجيا موارد الأراضي * وسوف يجرى تحليل التنبؤات الجوية، التي تذيها المراكز الاقليمية والعالمية للأرصاد الجوية التابعة لمراقبة الأحوال الجوية العالمية تحليلًا منتظمًا في مراكز متخصصة من وجهة نظر الأرصاد الجوية الزراعية، ثم تقوم هذه المراكز فيما بعد ، ببث المعلومات المناسبة والتحذيرات الضرورية للمزارعين *

وسوف يتألف الجهاز من مراكز اقليمية وعالمية * أما المراكز القومية فتلحق بأقسام الأرصاد الجوية الزراعية التابعة لادارات الأرصاد الجوية القومية بعد تدعيمها ، حيث يتسنى تأمين التعاون المستمر بين خبراء الأرصاد الجوية الزراعية المكلفين بالتنبؤات وبين الخبراء الزراعيين العاملين بالمراكز الاقليمية والعالمية * وعن ايصال المعلومات للمزارعين *

ويمكن انشاء سبعة مراكز اقليمية وفقا للأقاليم الايكولوجية الكبرى : اثنان منها في المنطقة المعتدلة في نصف الكرة الشمالي (أمريكا الشمالية وأوروبا) ، وواحد في أمريكا الجنوبية ، وواحد في منطقة المناخ شبه الجاف في شمال أفريقيا والشرق الأدنى ، وواحد في المنطقة الاستوائية في أفريقيا جنوب الصحراء ، وواحد للمنطقة الرطبة في جنوب شرق آسيا ، وواحد في منطقة جنوب غرب المحيط الهادى * ويمكن اختيار مركزين عالميين ، من هذه المراكز الاقليمية ، للتجميع المركزى للبيانات عن الزراعة في المنطقتين المعتدلة والاستوائية على التوالي *

وسوف تكون من بين الأهداف الرئيسية لهذا الجهاز التنبؤات الخاصة بالمحاصيل ونشر المعلومات عن أحوال الارصاد الجوية الزراعية في العالم بانتظام ، وذلك بالتعاون الوثيق مع برنامج الأغذية العالمي *

وسوف يكون في مقدور هذا الجهاز — بتأميمه نظرة عالمية مستمرة ازاء تطور أحوال الأرصاد الجوية الزراعية من خلال مركزية المعلومات ، واذاعته للتحذيرات الطارئة ، على المستويات القومية والاقليمية والعالمية — أن يكشف خاصة عن أولى دلائل كوارث الأرصاد الجوية ، وأن يسمح باتخاذ التدابير اللازمة في الوقت المناسب لحماية الزراعة والثروة الحيوانية *

وسوف يقتضى هذا الجهاز العالمي المقترح للتنبؤات الخاصة بالأرصاد الجوية الزراعية ، وهو يشكل الهدف الأساسى " لمراقبة الأرصاد الجوية الزراعية العالمية " ، برامج اضافية في ميادين البحوث والتدريب ومساعدة البلاد النامية *

(٥) التجارة بالمنتجات الزراعية

التجارة خلال عام ١٩٧٣

زادت قيمة التجارة بالمنتجات الزراعية والسمكية والحراجية في العالم ، خلال عام ١٩٧٣ ، بنسبة ٤٣ % ، بالمقارنة بزيادة بلغت نسبتها ١٤ % عام ١٩٧٢ . وتعزى ثلاثة أرباع هذه الزيادة الى زيادة قيمة الصادرات الزراعية ، وان ازدادت كذلك حصيلة الصادرات من منتجات ككل من مصايد الأسماك والغابات زيادة سريعة (بلغت ٢٤ % و ٣٩ % على التوالي) . وارتفعت كذلك قيمة صادرات العالم من السلع الزراعية الرئيسية^(٦) زيادة قياسية بلغت ٤٦ % ، من ٤١٠٠٠ مليون دولار أمريكي عام ١٩٧٢ الى نحو ٦٠٠٠٠ مليون دولار أمريكي عام ١٩٧٣ . وبلغت هذه الزيادة أكثر من ثلاثة أضعاف معدل عام ١٩٧٢ ، وتسعة أضعاف متوسط الزيادة السنوية خلال الستينات .

وقد نجمت نسبة كبيرة من الزيادة الهائلة في قيمة التجارة بالمنتجات الزراعية عن الارتفاع الاستثنائي في الأسعار ، في حين لم يزد حجم التجارة الا بنسبة ٦ % فقط . وارتفعت الأسعار الدليلية للصادرات التي وضعتها الأمم المتحدة بالنسبة للسلع الزراعية الأولية بنسبة ٤٨ % عام ١٩٧٣ ، أى ما يعادل أربعة أضعاف معدل الزيادة في العام السابق . وتزايدت الأسعار من ٩ % كمعدل للزيادة السنوية في الربع الأول في عام ١٩٧٢ الى ٦١ % في الربع الثالث من عام ١٩٧٣ ، ثم انخفض المعدل بعد ذلك قليلا . وللمرة الأولى منذ عام ١٩٦٦ ، فاقت الأرقام الدليلية ، لأسعار الصادرات الزراعية أرقام السلع المصنعة بمراحل عديدة . وقد طرأ تغيير جذري على نسبة تحسن الأسعار الأولية بالنسبة لقيمة الوحدة من السلع المصنعة بالرغم من أن معدل الزيادة في قيمة الوحدة من تلك المصنوعات قد ارتفع أيضا . (تعادل الارتفاع في قيمة الوحدة من السلع المصنعة عام ١٩٧٣ ، والارتفاع الذى تحقق طوال عقد الخمسينات ، وزاد الى حد ما عن الارتفاع الذى تحقق خلال الستينات ، الا أن معدل التسارع قل عن معدل ارتفاع الأسعار الأولية) . الا أن هذه المقارنة بين أسعار الصادرات من السلع الزراعية وأسعار الصادرات من السلع الصناعية لا تأخذ في الحسبان التقلبات الرئيسية التي طرأت على أسعار المنتجات النفطية ، وقد تعرضت البلاد التي تعتمد اعتمادا كبيرا على استيراد الأغذية والنفط للكثير من المصاعب الخطيرة .

وقد طرأت زيادات كبيرة على أسعار السلع الزراعية ، الغذائية وغير الغذائية منها (بنسبة ٤٧ % و ٥١ % على التوالي) ، في حين ارتفعت أسعار المنتجات الغذائية في المناطق معتدلة المناخ ارتفاعا أكبر (بلغ ٥٠ %) من الارتفاع الذى شهدته المناطق الاستوائية (٣٢ %) . وكانت أكبر الزيادات ما لحق بأسعار الحبوب والكسب الزيتي والمساحيق والشحوم والزيوت والمواد الزراعية الأولية . وبلغت أسعار الأرز والقمح والكسب والدقيق والصوف (درجة ٦٤) والسيغال الى أكثر من ضعف ما كانت عليه . وارتفعت أسعار الذرة والشعير والشحوم والزيوت والكاكاو والقطن والمطاط والصوف (درجة ٦٤) بنسبة متفاوتة بين ٧٠ % و ٨٠ % . أما أسعار اللحوم ، فقد سجلت زيادات طفيفة نسبيا وخاصة لحم البقر (٢٥ %) . أما السلع الرئيسية القليلة التي لم تطرأ عليها زيادات هائلة في الأسعار ، فقد شملت الموز والشاي اللذين ظلت أسعارهما بدون تغيير .

(٥) لمزيد من التفاصيل عن استعراض الحالة انظر ، Chapter 1 ، FAO Commodity review and outlook 1973-1974 ، Rome ، 1974 .

(٦) باستثناء معظم السلع المصنعة والصوف والجلود الكبيرة والصغيرة التي لم تتوافر عنها بيانات حتى كتابة هذا الفصل .

في حين انخفضت أسعار الزبد والجوت والليمون • ومن المظاهر الملفتة لحركة أسعار عام ١٩٧٣، الارتفاع الضخم نسبياً الذي سجلته المواد المستعملة لغذاء الحيوان كمدخلات لنشاطات أخرى • فارتفعت مثلاً أسعار حبوب الأعلاف والكسب والدقيق أكثر من الارتفاع الذي طرأ على أسعار اللحم ومنتجات الألبان ، مما أدى إلى تقارب النسبة بين التكلفة والسعر • وحققست أيضاً أسعار المواد الزراعية الأولية ، باستثناء الجوت ، زيادات فرق المتوسط بكثير •

وقد أدى التضخم إلى الحد الشديد من الزيادة في القيمة الفعلية للصادرات الزراعية عام ١٩٧٣ • وقد ارتفع دليل اللأم المتحدة لقيم وحدة الصادرات المصنعة بنسبة ١٦ ٪ عام ١٩٧٣ ، وإذا ما استخدم هذا المؤشر دون غيره لبلغت الزيادة الحقيقية في قيمة الصادرات الزراعية ٢٦ ٪ • إلا أن هذا العنصر بالذات لم يعد يعني الكثير نظراً إلى أن أنماط التجارة الدولية في معظم البلاد النامية تحولت الآن من التبادل البسيط في السلع الزراعية والمواد الأولية لصناعة البضائع، إلى علاقات أكثر تعقيداً • ولا تؤثر أسعار تبادل النقد المتغيرة في تقدير ارتفاع القيمة الحقيقية للصادرات الزراعية وقدره ٢٦ ٪ تأثيراً كبيراً وذلك لأن كلاً من القيمة الحقيقية للصادرات الزراعية ، والأرقام الدورية للأم المتحدة لقيم وحده الصادرات تحتسب بال دولار الأمريكي •

وقد ازداد حجم الصادرات الزراعية بنسبة ٦ ٪ خلال عام ١٩٧٣ ، وعادل بذلك تقريباً ما كان عليه عام ١٩٧٢ ، وإن ارتفع كثيراً عن الاتجاه الذي ساد الستينات • وإذا ما قوربت هذه الزيادة في الحجم بالزيادة التي بلغت نحو ٣٨ ٪ وفي معدل قيمة الوحدة من الصادرات الزراعية لتبين بوضوح الأثر الرئيسي لارتفاع الأسعار على رواج التجارة بالمنتجات الزراعية • وقد طرأت زيادات ملموسة في حجم الصادرات من الحبوب الخشنة ، ولا سيما الذرة والكسب والقطن والجوت والمطاط ، بينما انخفض حجم الصفقات التجارية بالقمح والأرز ودقيق السمك ولحم الضأن والحملان والككاو والسيغال خلال عام ١٩٧٣ •

ومع أن جميع البلدان قد ساهمت في زيادة حجم التجارة العالمية بالمنتجات الزراعية ، إلا أن القسم الأكبر من هذه الزيادة كانت من حصة البلدان المتقدمة خلال السنوات الأخيرة • وقد أدت هذه الزيادة التي بلغت ٥٦ ٪ بالمقارنة بإنتاج عام ١٩٧٢ إلى زيادة حصة الأقطار النامية من الصادرات الزراعية ، ٥٩ ٪ عام ١٩٧١ إلى نحو ٦٤ ٪ بالمقارنة بنسبة ٦١ ٪ خلال عام ١٩٧٢ ، ٥٩ ٪ عام ١٩٧١ • ومع أن قيمة الصادرات من البلدان النامية ارتفعت بنسبة ٣٦ ٪ تقريباً عام ١٩٧٣ ، فإن حصتها من إجمالي العالمي انخفضت إلى ٢٩ ٪ بالمقارنة بنسبة ٣٢ ٪ عام ١٩٧٢ • كما هبطت حصة البلدان ذات التخطيط المركزي هبوطاً هامشياً بنسبة ٧ ٪ بالرغم من ارتفاع حصيلتها صادراتها بنحو ٣٦ ٪ • وقد حققت الحبوب الخشنة والكسب واللحم أكبر المكاسب للبلدان المتقدمة وسجلت أيضاً الدهون والزيوت والقطن والنبذ زيادات ملموسة • وقد ساهمت مجموعة واسعة من السلع الزراعية من بينها الحبوب والبن والقطن والدهون والزيوت والكسب والدقيق والسكر والمطاط ، في ارتفاع حصيلتها الصادرات في البلدان النامية • ولعب توافر الامدادات المعدة للتصدير دوراً رئيسياً في الانجازات النسبية لهاتين المجموعتين من الأقطار • وكان التنويع السلعي لصادراتها أقل أهمية • فقد كان إنجاز البلدان المتقدمة طيباً بالنسبة للقطن والأرز وهما السلعتان اللتان تتمتع الأقطار النامية فيها بحصة رئيسية في السوق العالمية • وانخفض مرة أخرى حجم الصادرات من البلدان النامية من الأرز والقطن والدهون والزيوت والكسب ولحم البقر والعجول والتبغ بينما ازدادت الصادرات من البلدان المتقدمة من هذه السلع باستثناء الأرز والتبغ • أما فيما يتعلق بالسكر ، فقد انعكس الوضع إذ ازداد حجم التجارة من البلدان النامية وانخفض من البلدان المتقدمة •

وتباينت الفوائد الناتجة عن رواج التجارة الدولية في المنتجات الزراعية من قطر إلى قطر حسب نمط الصادرات

والامدادات المتوفرة * ولم يشمل هذا الرواج بعض المنتجات الزراعية كاللوز والحمضيات والجوت والشاي ، مما كان له آثار قاسية على الأقطار المعتمدة عليها مثل سرى لانكا (الشاي) وبنجلاديش (الجوت) * وحقت الولايات المتحدة ، وهي أهم مصدر للسلع الزراعية ، أكبر فائدة إذ ارتفعت قيمة عائداتها من ٩٤٠٠ مليون دولار عام ١٩٧٢ الى ١٢٦٥٥ مليون دولار عام ١٩٧٣ ، محققة بذلك زيادة بنسبة ٨٨٪ * وتمثل هذه الزيادة في الصادرات الزراعية الأمريكية نسبة ٤٠٪ من إجمالي الزيادة التي طرأت على التجارة العالمية بالمنتجات الزراعية عام ١٩٧٣ *

ويعود الارتفاع الهائل في الأسعار وفي قيمة التجارة خلال عام ١٩٧٣ الى عوامل عديدة * فقد أدى فشل الانتاج الزراعي في البلدان الرئيسية المنتجة والمستهلكة خلال عام ١٩٧٢ الى توسع كبير في الطلب على الاستيراد ، وشهد عام ١٩٧٣ تسارعا في الطلب والتوقعات التضخمية ، توأمت الامدادات القابلة للتصدير للطلب المتزايد على الاستيراد * وتمت مواجهة النقص في انتاج معظم السلع الزراعية عام ١٩٧٢ الى حد بعيد ، من السحب من المخزونات المرحله ، مما أدى الى ارتفاع الأسعار بشكل معتدل * وبالرغم من ازدياد الانتاج الزراعي العالمي بنسبة ٤٪ عام ١٩٧٣ ، الا أن الثغرة القائمة بين العرض والطلب اتسعت بسبب انخفاض مستوى المخزونات ، ولن يسد هذه الثغرة سوى ارتفاع الأسعار بصورة حادة * وقد نتج ارتفاع مستوى الطلب على السلع الزراعية عام ١٩٧٣ الى حد بعيد عن الارتفاع الاستثنائي الذي لحق بمعدلات إجمالي الناتج القومي في البلدان الصناعية خلال ذلك العام * وحقت البلدان الصناعية الرئيسية جميعها وفي نفس الوقت معدلات قياسية في النمو * وقد بلغ المعدل الحقيقي للنمو إجمالي الناتج القومي في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ٦٦٪ ، وهو أعلى ما بلغه منذ عام ١٩٥٥ * ولما كان معظم الطلب على استيراد السلع الزراعية يرد من البلدان المتقدمة ، فمن البديهي أن يؤثر المستوى العالي لنشاطها الاقتصادي على أسواق السلع * ويعود ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي بالدرجة الأولى الى السياسات التوسعية التي اتبعتها الحكومات خلال عامي ١٩٧٢ و ١٩٧٣ بعد التباطؤ الاقتصادي الذي شهده موسم ١٩٧٠-١٩٧١ * ومع مثل هذا التوسع السريع الذي شهدته البلدان الصناعية في وقت واحد ، لم يؤد الاستيراد الى تخفيف ضغوط الطلب الا بقدر ضئيل * وتعرضت مستويات الأسعار لقدر كبير من الضغط وارتفع معدل التضخم ارتفاعا حادا * وقد أدى ارتفاع معدلات التضخم الى جانب استمرار عدم استقرار أوضاع النقد في العالم الى الحد من قيمة الاحتفاظ بالنقد وتشجيع التحول من السيولة النقدية الى أسواق السلع * وانتشرت المضاربة على نطاق واسع في العديد من هذه السلع ، خاصة الكاكاو والبن والقطن والفلل والسكر ، وفي العملات الرئيسية كما اتضح من ارتفاع غير العادي الذي طرأ على سعر الذهب في السوق خلال الفترة ذاتها * وأدت أيضا التوقعات التضخمية الى زيادة ارتفاع أسعار السلع * وساهمت أزمة الطاقة في العالم ، التي انفجرت فجأة في اكتوبر عام ١٩٧٣ ، في تفاقم هذه المصاعب وكان من آثارها الفورية اضافة عنصر جديد من عدم الاستقرار في توقعات التجارة الدولية *

وأدى ارتفاع أسعار الصادرات وازدياد عائداتها الى تضخم أسعار الاستيراد مما أدى بدوره الى خلق مشكلات خطيرة في موازين المدفوعات ، خاصة في البلدان النامية * فارتفعت تكاليف الواردات التجارية من الحبوب في هذه البلدان (باستثناء المعونة الغذائية) من ٣٠٠٠ مليون دولار عام ١٩٧١ / ١٩٧٢ الى ٤٠٠٠ مليون دولار عام ١٩٧٢ / ١٩٧٣ ، ويقدر أن تبلغ ٩٠٠-١٠٠٠ مليون دولار عام ١٩٧٣ / ١٩٧٤ * وازدادت صعوبة ايجاد النقد الأجنبي لمواجهة هذه المصروفات نتيجة لارتفاع سعر النفط والأسمدة وأجور الشحن * ومن المتوقع أن تواجه البلدان النامية هذا العام ، زيادات في أسعار وارداتها من السلع الغذائية الأساسية ، تفوق ما تحملته عام ١٩٧٢ وتناسب وانفاقها على استيراد النفط * وقد وضع مؤتمر

الأمم المتحدة للتجارة والتنمية قائمة منحت ١٦ دولة أكثر من ٤٠٪ من إجمالي الاستهلاك الغذائي في العالم النامي ووصفتها بأنها مجموعة تشكل فيها تجارة المواد الغذائية مشكلة خطيرة، أي تلك المناطق التي بلغ فيها ارتفاع تكاليف الواردات الغذائية، خلال الفترة الواقعة بين ١٩٧٢ و ١٩٧٤، أكثر من ٣٠٪ من إجمالي حصيلتها من الصادرات. وإذا ما فشلت هذه الدول الستة عشر في زيادة إنتاجها من الأغذية، فلسوف تضطر إلى تخصيص أكثر من ٥٠٪ من صافي حصيلتها من الصادرات، بمستوى عام ١٩٧٢، لمواجهة ارتفاع تكاليف وارداتها الغذائية عام ١٩٧٤. إلا أنه من المحتمل أن تزيد أيضا الحصيلة الإجمالية لصادرات هذه الدول، مما يخفف من مشكلة شراء الأغذية بأسعار مرتفعة. ومع ذلك ستواجه بعض البلدان النامية وخاصة البلدان المكتظة بالسكان في جنوبي آسيا والأقطار الأقل تقدما صعوبات خطيرة في دفع تكاليف وارداتها الغذائية.

وقد طالبت الجمعية العامة في دورتها السادسة الخاصة التي انعقدت خلال إبريل - مايو عام ١٩٧٤ السكرتير العام أن يبدأ بتنفيذ عملية طوارئ لتوفير الخوث في حينه إلى أكثر الأقطار النامية تأثرا بهدف الإبقاء على الواردات الأساسية دون عوائق خلال الأشهر الاثني عشر التالية. وقد دعت البلدان الصناعية والجهات التي يحتمل أن تقدم المعونة إلى الاعلان عن قيمة مساهمتها في عملية الطوارئ بحلول ١٥ يوليو. وألحت على البلدان المساهمة أن تكون اجراءاتها المتعلقة بالخوث والمعونة على أساس الهبة ما أمكن ذلك، وأن لم يكن ذلك ممكنا فبشروط سهلة ثنائية كانت أو متعددة الأطراف. وقررت الجمعية العامة أيضا إنشاء صندوق خاص بإشراف الأمم المتحدة للغاثة عند الطوارئ ولتقديم المعونات الانمائية، على أن يباشر هذا الصندوق نشاطه في موعد لا يتعدى أول يناير ١٩٧٥. وقد بدأ إعداد دراسات لتقدير احتياجات أشد البلاد تأثرا فتبين أنها ستبلغ ٤٦٠٠ مليون دولار لسنتي ١٩٧٤ و ١٩٧٥.

وقد تم تحديد هدف لعمليات الطوارئ يتراوح بين ٣٠٠٠ - ٤٠٠٠ مليون دولار لفترة ١٢ شهرا. وتم الاعلان عن التزامات المساهمين والمساهمين المحتملين لمعونات الطوارئ الثنائية ومتعددة الأطراف بلغت قيمتها ٢٤٠٠ مليون دولار أثناء الجلسة الثانية التي عقدتها هذه الأطراف بتاريخ ٢٧ سبتمبر. لا يشمل هذا المبلغ الالتزامات المشروطة التي أعلنت عنها المجموعة الاقتصادية الأوروبية وقد رها ٥٠٠ مليون دولار، والمساعدة الغذائية الإضافية التي أعلن عنها الرئيس فورد رئيس الولايات المتحدة في ١٨ سبتمبر. وفيما بعد وافق مجلس وزراء المجموعة الاقتصادية الأوروبية في ٣ أكتوبر على تخصيص مبلغ أولي قدره ١٥٠ مليون دولار يخصص منها مبلغ ٣٠ مليون دولار لصندوق الطوارئ ويوزع الباقي أي ١٢٠ مليون دولار كحبات مباشرة لبعض الأقطار مثل بنجلاديش وسري لانكا وعدد من البلدان الأفريقية الصغيرة. وبلغت التزامات البلدان المصدرة للنفط ١٨٢٥ مليون دولار من جملة التعهدات المعلن عنها في ٢٨ سبتمبر وقد رها ٢٤٠٠ مليون دولار، وبلغت قيمة مساهمة البلدان الصناعية من هذا المبلغ ٣٧٣ مليون دولار، والتزم الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بمبلغ ٨٠ مليون دولار، وألح البنك الدولي إلى تخصيص مبلغ قدره ١٠٠ مليون دولار للمعونة. وجاوزت الامتيازات الواردة ضمن التزامات الدول المصدرة للنفط مبلغ ٤٥٠ مليون دولار في حين جاوزت امتيازات البلدان الصناعية مبلغ ٣٠٠ مليون دولار (٧).

(٧) هذه المبالغ مستمدة من المذكرة ٣٨٧٦ تاريخ ٢٧ سبتمبر ١٩٧٤ التي نشرها قسم الصحافة في الأمم المتحدة.

ان الحكم على توقعات الأسواق العالمية للسلع الزراعية لعام ١٩٧٤/١٩٧٥ يعتبر أصعب مما كان عليه في العادة ، اذ أن احتمالات النمو الاقتصادي ليست واضحة * ومع ذلك فقد ظهرت بعض الاتجاهات العامة التي من شأنها أن تؤثر على الوضع في المدى القصير ، اذ يكاد يكون من المحتم أن ينسم عام ١٩٧٤ ببطء النمو الاقتصادي في البلدان الصناعية * وبعد ما هبط الناتج الفعلي في بلاد منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية خلال النصف الأول من عام ١٩٧٤ ، فمن المتوقع أن يلتعش انتعاشا معتدلا بنسبة تتفاوت بين ٣ و ٥٪ خلال الأشهر الاثني عشر التالية * ويرجع الهبوط في مجمل ناتج هذه البلاد خلال الأشهر الستة الأولى لعام ١٩٧٤ الى الانخفاض الحاد الذي لحق بناتج الولايات المتحدة واليابان والمملكة المتحدة ، بينما يعكس الانتعاش المتوقع خلال النصف الثاني من السنة انقلاب هذا التذبذب الاستثنائي * وازدادت سرعة التضخم خلال الفترة الأخيرة وبلغت الآن معدلا مخيفا لم يسبق له مثيل *

ومن المحتمل أن يواصل التضخم اتجاؤه بهذا المعدل شديد الارتفاع ما دامت أسعار النفط والسلع الأساسية الأخرى تواصل ضغوطها على اقتصاديات البلدان الصناعية * وسيؤدي التحول المفاجيء في ميزان مدفوعات بلاد منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، الى عجز قد يبلغ اجمالي قيمته ٤٠٠٠ مليون دولار عام ١٩٧٤ * وثمة تباين كبير في توزيع هذا العجز بين البلدان المختلفة * وفي حين أنه يمكن توقع احراز بعض التقدم نحو اعادة توزيع هذا العجز بين البلدان المختلفة خلال النصف الأول من عام ١٩٧٥ ، فلا يمكن حل المسألة بسرعة * وقد يزداد خطر الكساد العالمي وحدة اذا ما اتبعت البلدان المختلفة سلسلة من الاجراءات القومية التنافسية من النوع الذي يفرض القيود على التجارة ويؤدي الى التضخم ، بل ، دون أن يكون لها في الغالب أي أثر ملموس على اعادة توزيع العجز *

ولن يعتبر العجز في الحساب الجاري مقبولا الا اذا أمكن تمويله * وقد ظلت القيود المتصلة بالتمويل محدودة حتى الآن وان كانت المشكلة تعتبر تراكمية * فقد اتجهت أموال النفط حتى الآن نحو السوق المالية قصيرة الأجل ، في حين أن متطلبات البلدان المختلفة من المال تتركز حول تمويل عجز الحساب الجاري وبالتالي فانها ذات طابع طويل الأمد نسبيا * الأمر الذي يفرض مشكلة التوسط * وفي حين ان التغيرات في هيكل أسعار الفائدة قد تساعد بعض الشيء في حل المشكلات الآن الترتيبات الرسمية لا عادة التوزيع تعتبر مرغوبا فيها كاجراء أمني * وقد يستوجب الأمر وضع ترتيبات خاصة للتمويل لتوفير المال خلال وقت قصير لبعض الأقطار الفقيرة الأكثر تأثرا بالكوارث *

قد يكون لعدم تمويل العجز في الحسابات الجارية ردود فعل واسعة ليس فقط من حيث التأثير المحتمل على اجراءات السياسة * وثمة افتراض ضمني لدى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، بأن عوامل الثقة ستكون ملائمة الى حد معقول كما تشير الى ذلك التنبؤات الأخرى * فاذا ما فقد المستهلكون والمستثمرون ثقتهم بسبب المصاعب الناتجة عن تطورات النقد القومية أو الدولية ، فقد يصبح بالمستطاع اطلاق قوى الانكماش المتراكمة التي يصعب إيقافها *

ومن السهل الانتقاص من قيمة التأثيرات المتراكمة لسياسات الحكومات أو قرارات أرباب العمل التي تتجه معا في وجهة واحدة في نفس الوقت في العديد من الأقطار ، كما كان عليه الحال ابان الرواج الشامل في ١٩٧٢/١٩٧٣ * وفي العام القادم لا بد من تجلب سائر الاندفاعات المفرطة التي يدعم بعضها البعض الآخر ، تضخمية كانت أو انكماشية * لذلك فمن الأهمية بمكان أن تتشاور الحكومات بصورة وثيقة ومتكررة بشأن التطورات التي تنشأ في البلاد الأخرى *

وفي غمرة هذا الجو الذى يتسم بعدم الاستقرار، لا يحتمل أن يزداد الطلب على السلع الزراعية خلال ١٩٧٤ إلا بشكل معتدل وأقل كثيرا عما كان عليه خلال العامين السابقين • وكانت مشتريات كل من الاتحاد السوفييتي والصين عاملا رئيسيا في تنشيط الطلب على الواردات العالمية، وان كانت الدلائل الأولية تشير الى أن الاتحاد السوفييتي على الأقل لم يدخل الأسواق العالمية خلال عام ١٩٧٤ على نطاق مماثل • ويحتمل أن يكون الاهتمام بالمضاربة بالسلع الزراعية قد انخفض، نتيجة لارتفاع كلفة تمويل هذه العمليات • فقد ارتفع سعر الفائدة ارتفاعا حادا في معظم البلدان الصناعية خلال عام ١٩٧٣، وبلغ مستويات قياسية خلال الربع الأول من عام ١٩٧٤، مما أدى الى زيادة تكاليف حيازات المضاربة • ويحتمل أن يؤدى اعسادة بناء المخزونات المتداولة الى نشوء عامل ايجابي فيما يتعلق بالطلب خلال عام ١٩٧٤/٧٥ وان كانت عملية اعادة البناء هذه ستظل محدودة، لحين اعتدال الأسعار، بالرغم من احتمال اقامة المخزونات لأغراض استراتيجية أو أمنية، حتى بالأسعار المرتفعة الجارية •

وقد مالت أسعار بعض السلع الزراعية نحو الانخفاض منذ أواسط عام ١٩٧٤ بالنسبة للمستويات القياسية غير العادية التي وصلت اليها في أواخر عام ١٩٧٣ وفي الأشهر الأولى من عام ١٩٧٤ • غير أن مدى هذا الانخفاض كان طفيفا على وجهه العموم ومتباينا بين سلعة وأخرى • وظل ميل الأسعار نحو الانخفاض، بالنسبة الى بعض السلع مستمرا بصورة منتظمة منذ بداية العام، اما بسبب ضعف الطلب، أو نتيجة لتحسن الاحتمالات فيما يتعلق بالامدادات، بالرغم من بقاء الأسعار على مستوى أعلى مما كان عليه في عام ١٩٧٣ • وقد طرأ هبوط في الطلب على المواد الخام الزراعية بصورة خاصة باستثناء المواد التي تعاني من نقص حاد في امداداتها وذلك، بسبب بتباطؤ النشاط الاقتصادي في معظم البلدان • وانخفضت أيضا أسعار سلع المشروبات الاستوائية، كالبن والشاي، انخفاضاً تدريجياً، مما أثار القلق لدى البلدان المصدرة التي تواجه تكاليف باهظة لدى استيراد الأغذية والأسمدة والوقود •

أما فيما يتعلق ببعض السلع الرئيسية الغذائية والعلفية، لا سيما الحبوب الخشنة والسكر، فقد ارتفعت الأسعار وتجاوزت المستويات القياسية السابقة، نتيجة لتردى احتمالات المحاصيل بسبب التقارير الواردة عن الأحوال الجوية المعاكسة، والكوارث الطبيعية السائدة في العديد من البلدان المنتجة والمستهلكة • وعليه فقد ساءت الاحتمالات بالنسبة للامدادات الغذائية العالمية خلال ١٩٧٤/٧٥ • وليس من المحتمل الآن أن يتحسن وضع الامدادات من السلع الغذائية الرئيسية وأن تتوافر المخزونات التي يمكن ترحيلها، كما كان متوقعا في منتصف عام ١٩٧٤ •

وبصورة عامة لم ترتفع الأسعار كثيرا عن الأرقام القياسية التي بلغتها في وقت سابق من عام ١٩٧٤ • وقد أشار دليل الأمم المتحدة لأسعار الصادرات من سائر السلع الأولية، الى تسارع مستمر في الأسعار منذ الربع الأول من عام ١٩٧٢ • غير أن دليل الأسعار لم يرتفع إلا بنسبة ١٪ خلال الفترة بين الربع الأول والربع الثاني من عام ١٩٧٤، نظرا لانخفاض معدل ازدياد الأسعار •

ان ابرز انحراف في حركات الأسعار خلال القسم الأخير من عام ١٩٧٤، هو الذى شهدته أسعار الحبوب العلفية، التي ارتفعت ارتفاعا حادا وبالنسبة الى أسعار اللحوم، ولا سيما لحم البقر، التي انخفضت بسبب ازدياد الامدادات القومية منها في معظم البلدان المستوردة للحم البقر • غير أن هذا الانخفاض، لم يعكس حتى الآن على أسعار التجزئة • ويزداد هذا الانحراف بروزا، عند اقترانه بتدهور وضع الأغذية في العالم • فبينما ظلت أسعار الحبوب مرتفعة وخارجة عن متناول الكثير من الفئات الفقيرة، شهدت أسعار المنتجات الحيوانية، التي تستهلكها الفئات الغنية انخفاضا نسبيا • إلا أن هذا

الانحراف ، يعتبر أيضا مقلقا لأن عائدات منتجي الحيوان ، التي انخفضت بسبب انخفاض أسعار اللحوم وارتفاع أسعار العلف ، قد تؤدي الى تثبيط الانتاج *

وبالرغم من الانخفاض الطفيف في الأسعار والتحسين النسبي في امدادات بعض السلع ، تشير التوقعات العامة الى أن الأسواق العالمية للسلع ستبقى خلال عام ١٩٧٤/١٩٧٥ معرضة لخطر النقص وعدم الاستقرار الشديد بسبب عدم كفاية المخزونات المرحلة والى الشكوك التي تحيط بالانتاج والطلب على الواردات خلال الأشهر المقبلة * وأما فيما يتعلق بالسلع الفائضة حاليا في الأسواق ، فإن ازدياد عدم الاستقرار ، فالارتفاع الحاد في الأسعار ، الى جانب نقص مخزونات الانتاج ، وانخفاض الطلب ، قد تؤدي الى عواقب وخيمة بالنسبة للانتاج خلال العام القادم * أما بالنسبة الى السلع الأخرى التي لا تواجه الا قدرا محدودا من انخفاض المخزونات المرحلة ، فستعتمد الامدادات القابلة للتصدير منها خلال ١٩٧٤/١٩٧٥ ، اعتمادا حرجا ، على محاصيل عام ١٩٧٤ والتي قد تنخفض عن محاصيل ١٩٧٣ فيما يخص بعض المنتجات الأساسية من الأغذية والعلف * وحتى لو أدى انخفاض الضغط على الطلب ، نتيجة لانخفاض مستوى النشاط الاقتصادي ، الى الحد من النقص بعض الشيء * بالمقارنة بعام ١٩٧٣ ، فمن المحتمل أن تكون عدم كفاية الامدادات ، ولا سيما من الحبوب والسكر ، أكثر شدة وفي هذه الحالة ستظل الأسواق تعاني من عدم الاستقرار الشديد *

مخزونات المنتجات الزراعية

أدى اختفاء فوائض مخزونات الحبوب مؤخرا ، وصعوبة حالة العرض والطلب ، والتغيرات الهائلة التي طرأت على الأسعار العالمية للحبوب خلال العامين الماضيين ، الى قيام حكومات كثيرة ، في كل من البلاد المستوردة والمصدرة ، باعادة تقييم سياساتها القومية للحبوب * وتقوم كثير من البلاد المستوردة بمراجعة سياسات الانتاج فيها نتيجة للقلق الذي تشعر به ازاء مدى توافر الاغذية الأساسية وتكاليف استيرادها ، في حين تحمل حكومات بعض البلاد المصدرة الرئيسية على توفير حوافز للمزارعين لزيادة انتاجهم من القمح الى مستوى يكفل اعادة تكوين المخزونات بعض الشيء * وفي حين زاد المزارعون من انتاجهم استجابة لهذه الحوافز وللأسعار القياسية السائدة في الأسواق العالمية ، الا أنهم يشعرون بالقلق لما قد يترتب من آثار على أسعار الصادرات من جراء زيادة الانتاج العالمي من الحبوب (خاصة القمح) بما يفيض عن احتياجات الاستهلاك المباشر خلال فترة ١٩٧٤/١٩٧٥ * ويتفق المنتجون والمستهلكون والمصدرون والمستوردون من حيث المبدأ على أن استمرار التذبذب واسع النطاق في الامدادات والأسعار العالمية من شأنه أن يضر بالجميع * فتوفير أسعار غير مجزية للمنتجين عندما تنشأ الفوائض يشكل تهديدا قد يؤدي الى انخفاض الانتاج في المستقبل ، كما أن من شأن نقص الامدادات وارتفاع الأسعار بصورة دورية أن يخلق مصاعب للمستهلكين ويؤدي الى زيادة الضغوط الرامية الى تحقيق مزيد من الاكتفاء الذاتي في البلاد التي تتميز بارتفاع تكاليف الانتاج ارتفاعا نسبيا *

بيد أن هناك خطرا آخر ألا وهو احتمال أن يؤدي اغلال تنسيق التدابير القومية فيما يتعلق بسياسات الانتاج والمخزونات الى ادخال عامل جديد من عدم الاستقرار في الأسواق العالمية والى تشجيع الانتاج غير الاقتصادي على حساب المستهلكين والمنتجين الكفاء على السواء * بيد أن من شأن السياسات القومية للمخزونات ان تسهم مساهمة ملموسة نحو الأمن الغذائي العالمي اذا تم وضعها بالتشاور مع البلاد الأخرى على أساس أكبر قدر ممكن من المعلومات والتفهم لاجراءات السياسة والنوايا والاحتياجات في البلاد الأخرى ، ومراعاة بعض الخطوط التوجيهية والضوابط اللازمة للتحقق من عدم انخفاض الأسعار أو تعريض نمو الانتاج العالمي للخطر في المدى الطويل للخطر بأي صورة من الصور نتيجة لاقامة

مخزونات الأمن الغذائي *

في هذا الاطار اقترح المدير العام للمنظمة اتخاذ اجراء دولي يستهدف التنسيق بين سياسات المخزونات ووافق مؤتمر المنظمة الذي انعقد خلال عام ١٩٧٣ على هذه المبادرة بوضع مقترحات بشأن سياسة الأمن الغذائي العالمي * كما بحث المؤتمر أيضا مشروع التعهد الدولي للأمن الغذائي العالمي وطلب من المدير العام دعوة جماعة عمل خاصة، تكون عضويتها مفتوحة أمام جميع الحكومات التي تهتم اهتماما كبيرا بالنتاج الحبوب واستهلاكها والتجارة فيها، لا عادة النظر في هذا التعهد * وبناء على هذا الطلب، اجتمعت جماعة عمل خاصة بشأن الأمن الغذائي العالمي خلال شهر مايو ١٩٧٤ في مقر المنظمة في روما، بغرض اعداد نص معدل للتعهد لكي تقوم ببحثه لجنة مشكلات السلع ومجلس المنظمة تمهيدا لقراره من الحكومات * وأثناء اعداد النص المعدل للتعهد، لاحظت جماعة العمل أن بعض المشكلات التي لم تحل بعد، فيما يتعلق بسياسات المخزونات، تحتاج الى مزيد من الدراسة، بيد أنها وافقت في نفس الوقت، على وجود حاجة ملحة لا اتخاذ اجراء دولي بشأن الأمن الغذائي العالمي *

وانخفضت مخزونات القمح في البلاد المصدرة الرئيسية (الأرجنتين وأستراليا وكندا والمجموعة الاقتصادية الأوروبية والولايات والولايات المتحدة) بأكثر من ٢٠ مليون طن خلال عام ١٩٧٣، وتشير التقديرات الى أنها ستخفض بمقدار ٣ ملايين طن أخرى خلال عام ١٩٧٤ * وفي بداية موسم ١٩٧٤-١٩٧٥ كانت مخزونات القمح التي بلغت ٢٤ مليون طن في أدنى مستوى لها منذ موسم ١٩٥١/١٩٥٢ لا تكاد تمثل أكثر من حاجة شهر واحد من الاستهلاك العالمي * كذلك أشارت التقارير الى ضآلة مخزونات القمح في البلاد المستوردة بشكل غير عادي * ومن غير المحتمل عادة تكوين المخزونات العالمية من القمح في المستقبل القريب * وانخفضت مخزونات الحبوب الخشنة في البلاد المصدرة الرئيسية (الأرجنتين وأستراليا وكندا والولايات المتحدة) بمقدار ١٥ مليون طن خلال ١٩٧٢/١٩٧٣، وتشير التقارير الى أنها ستخفض مرة أخرى بنحو ١١ مليون طن لتصل الى مستوى لا يتجاوز ٢٨ مليون طن فقط خلال موسم ١٩٧٣/١٩٧٤ * وانخفضت المخزونات، وهي أصغر حجما، لدى البلاد الرئيسية المصدرة للأرز (الباكستان والولايات المتحدة واليابان)، ولا تتوافر معلومات حديثة عن مخزونات تايلاند) من نحو ٦ ملايين طن خلال ١٩٧٢ الى حوالي ٤ ملايين طن في بداية عام ١٩٧٣ *

وخلال عام ١٩٧٣ طرأ انخفاض كبير على موارد معظم السلع الزراعية الرئيسية الأخرى القابلة للتخزين * فانخفضت مخزونات الزبد، بوجه خاص، انخفاضا كبيرا في أوروبا الغربية نتيجة لثبات انتاج الالبان، والتدابير التي اتخذت لتتسبب الاستهلاك المحلي، وتصدير كميات كبيرة (بأسعار معانة بدرجة كبيرة) للاتحاد السوفيتي * وبلغت مخزونات الزبد في المجموعة الاقتصادية الأوروبية نحو ٢٩٠ ألف طن في أول ديسمبر عام ١٩٧٣، أي أقل من ثلث المخزونات التي توافرت في العام السابق * بيد أنه زادت مخزونات مسحوق لبن الفرز في المجموعة الاقتصادية الأوروبية نتيجة لتقييد الصادرات ضمانا لتوافر الامدادات المحلية من السلع الغذائية البروتينية *

وانخفضت مخزونات السكر المتوافرة في أول سبتمبر ١٩٧٤ من جديد عن المستوى المنخفض الذي وصلت اليه في العام السابق، وبلغت ١٥٠٧ مليون طن، مما يمثل أدنى مستوى لها منذ عام ١٩٦٥ * كذلك انخفضت مخزونات السلع الأخرى، مثل الكاكاو والشاي، انخفاضا كبيرا، في حين استقرت مخزونات القمح خلال عامي ١٩٧٢ و١٩٧٣، ولكنها ربما تكون قد انخفضت خلال عام ١٩٧٤ * (٨)

(٨) يتضمن الجدول الملحق رقم ١ مخزونات بعض السلع الزراعية المختارة (أنظر الطبعة الانجليزية) *

وفي حين انخفض مستوى مخزونات معظم السلع الزراعية انخفاضاً كبيراً بالأرقام المطلقة خلال موسم ١٩٧٣/١٩٧٤، فإن انخفاضها، بالنسبة للنتاج السنوي، يبدو أكثر وضوحاً. وينطبق هذا بصفة خاصة على الحبوب (انظر الجدول ٧-١). وتشير التنبؤات إلى أن المخزونات العالمية من الحبوب (باستثناء الصين والاتحاد السوفييتي) ستخفيض إلى أقل من ١٠٠ مليون طن بانتهاء موسم ١٩٧٤/١٩٧٥ (٣٠ يونيو). وتقل هذه الكمية كثيراً عن أدنى المستويات اللازمة لضمان الأمن الغذائي العالمي كما أنها تقل بنحو ١٦ مليون طن عن إجمالي مخزونات العام السابق وهي أقل من نصف مخزونات عام ١٩٧٠. وتمثل المخزونات البالغ مقدارها ١٠٠ مليون طن ١١٪ فقط من الاستهلاك في حين تشير التقديرات إلى ضرورة توافر نسبة أدنى " للأمن " تبلغ نحو ١٧-١٨٪ لضمان الأمن الغذائي العالمي (الجدول ٨-١).

الجدول ٧-١ مخزونات الحبوب ومنتجات الألبان في بعض البلدان المختارة^(١) كنسبة مئوية من الانتاج العالمي خلال فترة ١٩٦١-٦٥ وعامي ١٩٧٢ و١٩٧٣.

السلع	١٩٦١-٦٥	١٩٧٢	١٩٧٣
مستوى المخزونات كنسبة مئوية من متوسط الانتاج العالمي خلال هذه الفترة	مستوى المخزونات كنسبة مئوية من متوسط الانتاج العالمي خلال فترة ١٩٧٠-٧٢	مستوى المخزونات كنسبة مئوية من متوسط الانتاج العالمي خلال فترة ١٩٧١-٧٣	
جميع الحبوب	١١	٦	٢
القمح	١٩	٨	٥
الحبوب الخشنة	١٣	٧	٥
الأرز (غير المقشور)	١	٣	١
الزبد	٩	٩	٢
مسحوق لبن الفرز	٠٠٠	١٤	١٤

(١) القمح : الأرجنتين وأستراليا وكندا والمجموعة الاقتصادية الأوروبية والولايات المتحدة.

الحبوب الخشنة : الأرجنتين وأستراليا وكندا وجنوب أفريقيا والولايات المتحدة.

الأرز : اليابان وباكستان وتايلاند.

الزبد : ١٥ بلداً مختاراً

مسحوق لبن الفرز : ١٠ بلدان مختارة

أسعار السلع الغذائية الاستهلاكية

كان الارتفاع الحاد الذي طرأ على الأسعار العالمية للأغذية (الجدول ٩-١) من العوامل الرئيسية التي أدت إلى ارتفاع معدلات تضخم الأسعار منذ عام ١٩٧٣ في معظم البلاد المتقدمة والنامية على السواء. وقد ارتفعت أسعار الأغذية، بوجه عام، بمعدل أسرع من ارتفاع الأسعار الأخرى خلال عام ١٩٧٣، بيد أنها انخفضت بالمقارنة بالأسعار الأخرى بحلول

جدول ١- ٨ المخزونات العالمية (١) من الحبوب ، خلال فترة ١٩٧٠/١٩٧٥ (٢)

السنة المحصولية التي تبدأ في :						
١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤ (المقدرة)	١٩٧٥ (متوقعة)	
..... بملايين الأطنان المترية						
٦٥	٥٠	٤٩	٢٧	٢٤	٢٠	القمح
٩	١١	١٣	١٠	٨	٧	البلاد المصدرة الرئيسية (٣)
١٣	١١	١٢	١١	١٠	٩	البلاد المستوردة الرئيسية
						بلاد أخرى
٨٧	٧٢	٧٤	٤٨	٤٢	٣٦	الاجمالي
٢٥	٢٤	٢١	١٣	١٤	١٣	الأرز
						الاجمالي
٥٤	٣٩	٥٤	٣٩	٢٨	٢٠	الحبوب الخشنة
١٢	١١	١٢	١٢	١٢	١١	البلاد المصدرة الرئيسية (٤)
٢٣	٢١	٢٢	٢٠	١٨	١٨	البلاد المستوردة الرئيسية
						بلاد أخرى
٨٩	٧١	٨٨	٧١	٥٨	٤٩	الاجمالي
٢٠١	١٦٧	١٨٣	١٣٢	١١٤	٩٨	مخزونات الحبوب الكلية
٢٦	١٩	٢٢	١٤	١٣	١١	نسبتها المئوية من الاستهلاك

المصدر : المنظمة (تقديرات أولية مستخلصة من المصادر الرسمية وغير الرسمية) *

(١) باستثناء الصين والاتحاد السوفييتي * (٢) المخزونات في بداية مواسم المحاصيل في مختلف البلدان * (٣) الأرجنتين وكندا والمجموعة الاقتصادية الأوروبية والولايات المتحدة * (٤) الأرجنتين وأستراليا وكندا وجنوب أفريقيا والولايات المتحدة *

منتصف ١٩٧٤ تقريبا، ولا زال هذا الاتجاه مستمرا * وخلال عام ١٩٧٣ والنصف الأول من عام ١٩٧٤ تأثرت كثير من السلع الغذائية تأثرا شديدا بارتفاع الأسعار، خاصة القمح والذرة والكاكاو والسكر والدهون وزيت الطعام التي ارتفعت أسعارها ارتفاعا شديدا في الأسواق العالمية مما أثر تأثيرا خطيرا على موازين المدفوعات في كثير من البلاد التي تعتمد على استيراد هذه السلع * وعلى الرغم من تباطؤ معدل زيادة الأسعار مؤخرا، لا توجد سوى مؤشرات قليلة تشير الى انعكاس اتجاه

ارتفاع الأسعار أو إلى أن أسعار الأغذية ستعود مرة ثانية إلى مستوياتها السابقة * وفي جميع البلاد التي تأثرت من جراء ذلك، كانت أكثر الفئات فقرا من السكان، وخاصة في البلدان النامية، هي أشد الفئات معاناة من ارتفاع أسعار الأغذية حيث ان قدرتها على مواجهة ارتفاع الأسعار ونقص الأغذية محدودة للغاية *

وارتفعت أسعار السلع الاستهلاكية في المنطقة التي تشملها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بنسبة تزيد عن ١٤٪ في المتوسط خلال فترة الاثنى عشر شهرا التي سبقت سبتمبر ١٩٧٤ * وبعد تباطؤ نسبي خلال أشهر الصيف ارتفع متوسط الزيادة للمنطقة ككل مرة ثانية * وبالرغم من أن الأثر المتباين لارتفاع أسعار الطاقة والتقلبات الموسمية في أسعار الأغذية تخفى من الصورة العامة بعض الشيء، فإن التفاوت في معدلات التضخم القومي تؤكد بصورة متزايدة * فقد ظهر بوضوح أن هناك مجموعتان من الاقطار، المجموعة الأولى تضم النمسا وجمهورية ألمانيا الاتحادية وهولندا والنرويج والسويد وسويسرا حيث يقل معدل التضخم بدرجة ملحوظة عن المتوسط السائد في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية * وعلى النقيض الآخر، استمرت بلدان، كاستراليا وبلجيكا وإيطاليا واليابان، في تسجيل معدلات تضخم تزيد عن المتوسط * وكانت تجربة معظم البلاد الأخرى الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية متباينة يرجع، في جزء منه، إلى توقيت التغييرات في الأسعار التي حددتها الحكومات وفي الضرائب غير العباشرة، وإلى التباين في تقلبات أسعار الأغذية *

وخلال عام ١٩٧٤ ظلت زيادة أسعار الأغذية مرتفعة مما يعكس الوضع الحرج للمخزونات، وعدم اليقين فيما يتعلق ببعض محاصيل الأغذية الرئيسية، وتعديل السياسات الحكومية لمراقبة الأسعار في بعض البلدان * ولا زال ارتفاع أسعار الأغذية من العناصر الرئيسية التي أدت إلى حدوث التضخم بوجه عام إذ كان مسئولاً عن نحو نصف معدل التضخم في أوروبا الغربية والولايات المتحدة خلال عام ١٩٧٣ * ولا تتوافر سوى معلومات ضئيلة عن أسعار الأغذية في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتي، بيد أن الأرقام الرسمية توحي، بوجه عام، ببقاء الأسعار ثابتة نسبياً *

كذلك تدور حول وضع الأسعار تدهورا حادا في البلدان النامية * وكانت أكبر الزيادات التي طرأت على الأسعار في البلاد التي كانت تتميز تقليديا بارتفاع معدل التضخم فيها في كل من أمريكا اللاتينية والشرق الأقصى، وتعتبر كل من شيلي وجمهورية خيمر أمثلة صارخة على ذلك * وخلال السنة المنتهية في سبتمبر ١٩٧٤، سجلت بعض البلاد زيادات في الأسعار بين ٥٠٪ وأكثر من ١٠٠٪ (الرُّجنتين وأوروغواي وبنجلاديش وجمهورية فيتنام) في حين تعتبر معدلات التضخم بين ٣٠٪ و ٥٠٪ معدلات غير استثنائية * وقد تأثرت البلاد المكتظة بالسكان، كالهند واندونيسيا وباكستان وماليزيا الغربية، تأثرا شديدا من جراء ارتفاع تكاليف المعيشة، لا سيما أسعار الأغذية * وكان التضخم، بوجه عام، معتدلا نسبيا في أفريقيا (٢٥-٥٠٪) باستثناء ساحل العاج والسودان وزائيرى حيث ارتفعت أسعار الأغذية بين ٣٠٪ و ٥٠٪ *

وعلى الرغم من الشعور ببعض القلق إزاء احتمالات المحاصيل خلال موسم ١٩٧٤/١٩٧٥، فمن المتوقع حدوث تحسن طفيف في أسواق السلع * بيد أن من المحتمل أن يتلاشى هذا التحسن بسبب الخطر المتزايد الذي يتمثل في ارتفاع كل من الأجور والأسعار * وقد تفاقم التضخم العادى الناجم عن تزايد النشاط الاقتصادي وتحسن الأجور، بسبب عدم الاستقرار النقدي وبعض العوامل الأخرى الناجمة عموما عن قيام كثير من البلدان باتباع سياسات توسعية عشوائية * وتعتبر أزمة الطاقة الأخيرة التي أدت إلى ارتفاع أسعار النفط بأربعة أضعاف ما كانت عليه في أواخر عام ١٩٧٣ وأوائل عام ١٩٧٤ من العوامل الرئيسية التي أدت إلى شدة ارتفاع تكاليف النقل وأسعار الآلات ومجموعة واسعة من العناصر البتروكيميائية

التي تدخل في تركيب المستلزمات الزراعية * كما أنها أسهمت نحو تدوير نسبة التبادل للمنتجات المصنعة مما أدى إلى التأثير على الأسعار المحلية للأغذية في معظم البلاد المتقدمة التي تستورد الأغذية من الخارج، لا سيما اليابان والمملكة المتحدة * كذلك عانت كثير من بلاد العالم النامي المستوردة للأغذية من جراء ارتفاع الأسعار الدولية للسلع الغذائية، حسب درجة الاكتفاء الذاتي التي حققتها كل منها * وتنتمي إلى هذه الفئة بعض البلاد المستوردة الكبيرة كالهند ونيجيروا وسري لانكا وتنزانيا، وكذلك بنجلاديش التي اضطرت إلى استيراد كمية كبيرة من الحبوب بأسعار مرتفعة بعد حصولها على الاستقلال * وفضلا عن ذلك، فإن البلاد المصدرة للأغذية في أمريكا اللاتينية، كالارجنتين والبرازيل وكولومبيا، شاهدت أيضا ارتفاعا في أسعار الأغذية مما يثبت وجود اتجاهات تضخمية مزمنة في هذا الجزء من العالم *

الجدول ٩-١ التغييرات في أسعار السلع الغذائية الاستهلاكية خلال الفترة ١٩٧٠/١٩٧١ - ١٩٧٢/١٩٧٣

زيادة الأسعار	٧١ / ١٩٧٠	٧٢ / ١٩٧١	٧٣ / ١٩٧٢
... النسبة المئوية ...		عدد البلاد	
البلاد المتقدمة (٢٥)			
٠ - ٥	١١	٥	—
٥ - ١٠	١١	١٧	٩
١٠ - ١٥	٢	١	٨
١٥ فأكثر	١	٢	٨
البلاد النامية (٢٩)			
٠ - ٥	١٤	٧	٣
٥ - ١٠	٦	١٠	٧
١٠ - ١٥	٢	٦	٤
١٥ فأكثر	٧	٦	١٥

المصدر: الجدول الملحق رقم ١١ *

وبوجه عام عجزت السياسات الحكومية عن وقف سرعة عملية التضخم * فكثيرا ما أدت القيود المالية والنقدية إلى انخفاض معدل النمو الاقتصادي دون أن يكون لها أثر حقيقي على الأسعار * واعترفت بلاد منظمة التنمية الاقتصادية والتعاون، لا سيما بلاد المجموعة الاقتصادية الأوروبية، بضرورة تنسيق الاجراءات على المستوى الدولي، بيد أن هذه الجهود أسفرت عن نتائج مخيبة للآمال * فعلى سبيل المثال، ظهر أن نسبة الـ ٤٪ التي حددها مجلس وزراء المجموعة الاقتصادية الأوروبية كنسبة مستهدفة لزيادة الأسعار خلال عام ١٩٧٣ كانت نسبة غير واقعية على الإطلاق *

وللحد من زيادة أسعار الأغذية، عمد عدد كبير من البلاد إلى اتباع سياسات تدخلية، كالأعانات السعرية ومراقبة الأسعار * فوضعت فرنسا خطوطا توجيهية بشأن الدخول والأسعار إلى جانب اتباع أسلوب جبري لمراجعة الأسعار * وفرضت

هولندا ضرورة الاخطار مقدما عن أية زيادة في الأسعار • ووضعت الحكومة الاسبانية نظاما لمراقبة الأسعار بمقتضى برنامج جديد لمكافحة التضخم في عام ١٩٧٤ • وفي شهر يوليو ١٩٧٣ أصدرت السويد قانونا يعطي للحكومة صلاحية تجميد الأسعار والمطالبة بالاخطار عن زيادات الأسعار • كذلك تم اخضاع أسعار السلع الغذائية الرئيسية للرقابة، بدرجات متفاوتة ، فسي بلاد أخرى مثل ايرلندا وايطاليا ولوكسمبرج ونيوزيلندا والسويد •

أما جمهورية ألمانيا الاتحادية واليابان فهما من البلدان القليلة التي لا تفرض رقابة مباشرة على الأسعار ضمن التدابير التنظيمية الحكومية، وكذلك استراليا حيث رفض الناخبون في استفتاء في ديسمبر عام ١٩٧٣ اعطاء الحكومة صلاحية فرض الرقابة على الأسعار • وأنشأت بعض البلدان — مثل كندا والدنمارك والسويد والمملكة المتحدة — صناديق فرعية خاصة لحماية المستهلكين من ارتفاع الأسعار • وفرضت كثير من البلدان النامية الرقابة على الأسعار • وقد نجحت هذه التدابير نجاحا نسبيا في كثير من البلدان ، بيد أنه من الواضح أن هذه التدابير تخفف فقط من أسباب ارتفاع أسعار الأغذية دون أن تقضي عليها • فضلا عن ذلك تفرض هذه التدابير عموما عبئا على الحكومة كما أنه يصعب تنفيذها وكثيرا ما تؤدي الى اضطرابات خطيرة في الأسواق • فلا يوجد حل سريع أو سهل لمواجهة ارتفاع أسعار السلع الغذائية الاستهلاكية وتساعد ها •

العون الانمائي

تدفق المعونة

لا زال تدفق المساعدات المالية للبلاد النامية قاصرا عن بلوغ أهداف عقد التنمية الثاني للأمم المتحدة وغير ذلك من الأهداف • وزاد اجمالي تدفق المساعدات المالية، الرسمية منها والخاصة ، من لجنة العون الانمائي التي تتألف من ١٧ بلدا والتابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والاجتماعي — وهو ما يمثل نحو ٩٥٪ من هذه المساعدات خلال عام ١٩٧٣، من ٩٢٠٠ مليون دولار عام ١٩٦١ الى ١٩٨٦٠ مليون دولار عام ١٩٧٢ والى ٢٤١٥٠ مليون دولار عام ١٩٧٣ (٩) • ولكن اذا أخذ بالا اعتبار التضخم وتغير أسعار الصرف لبلغت نسبة الزيادة الحقيقية ٦٪ فقط • وزادت المعونة الرسمية من ٨٦٧٠ مليون دولار في ١٩٧٢ الى ٩٤١٥ مليون دولار عام ١٩٧٣ (انظر الجدول ١-١٠) ، وهو رقم قياسي ، بيد أن قيمتها الحقيقية انخفضت بنحو ٦٪ • ومما قلل أيضا من شأن مستوى المعونة الزيادات الأخيرة التي طرأت على تكاليف استيراد النفط لكل من البلاد المانحة والمتلقية على السواء • وانخفض تدفق المعونة الرسمية كنسبة مئوية من مجموع اجمالي الناتج القومي للبلاد الأعضاء في لجنة العون الانمائي انخفاضاً هامشياً فبلغت ٣٠٪ في عام ١٩٧٣، أي أقل من نصف النسبة المستهدفة

(٩) لا تشمل هذه المبالغ الاجمالية سوى نسبة صغيرة من المبالغ التي اقترضتها البلاد النامية من السوق الأوروبية للعملة • وربما بلغ هذا الاقتراض من السوق الأوروبية للعملة خلال عام ١٩٧٣ نحو ٩٠٠٠ مليون دولار (الاجمالي) مقابل ٥٠٠٠ مليون دولار (اجمالي) خلال ١٩٧٢ • وفي حين لا تتوفر بيانات منفصلة لكل بلد على حده ، فمن المعروف أن البلاد الأعضاء في لجنة العون الانمائي قدمت الجزء الأكبر من هذه الأموال • وبالتالي فقد زاد مجمل التدفق الصافي للموارد المالية الى البلاد النامية زيادة كبيرة خلال عام ١٩٧٣ • ويحتمل أنه تم بلوغ الهدف الذي أوصت به الأمم المتحدة وقبله جميع أعضاء لجنة العون الانمائي بشأن تخصيص ١٪ من اجمالي الناتج القومي للمعونة الانمائية، بل وربما أمكن تجاوز هذا الهدف خلال عام ١٩٧٣ اذا أضيفت جميع القروض الى المساعدات المالية المتدفقة •

الجدول ١ - ١٠ صافي تدفق الموارد المالية (١) من بلاد لجنة العون الانمائي بين ١٩٦٩-١٩٧٣

١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣ (٢)
..... بملايين الدولارات				
<u>المعونة الانمائية الرسمية (٣)</u>				
٣٢٥١	٣٣٢٣	٣٦٣٤	٤٣٧٠	٤٤٨٢
٢٣٢٠	٢٣٨٤	٢٧٨٦	٢٣٩٦	٢٦٨٤
١٠٥٠	١١٢٤	١٣٣٩	١٩٠٤	٢٢٤٩
٦٦٢١	٦٨٣٢	٧٧٥٩	٨٦٧٠	٩٤١٥
<u>مدفوعات رسمية أخرى</u>				
٥٨٦	٨٧٩	١٠٠٤	١٢٠٤	٢١١٩
— ١٥	٢٧٣	٢٦٧	٣٧٥	٤٠٠
٥٧١	١١٥٢	١٢٧١	١٥٧٩	٢٥١٩
٧١٩٢	٧٩٨٤	٩٠٣٠	١٠٢٤٩	١١٩٣٤
<u>التدفق الخاص</u>				
٢٩١٩	٣٥٦٣	٣٨٧٤	٤٤١١	٥٨٦٧
١٢٠١	٧٢٦	٧٦٠	٢٠٦٧	٣١٦٧
٤١٩	٤٧٤	٧٧١	٦٦٧	٢٥٩
٢٠٤٧	٢١٨٥	٢٨١٠	١٤٣٠	١٥٧٥
٦٥٨٦	٦٩٤٩	٨٢١٥	٨٥٧٥	١٠٨٦٨
٠٠٠	٨٥٨	٩١٣	١٠٣٣	١٣٤٨
١٣٧٧٨	١٥٧٩١ (٤)	١٨١٥٨ (٤)	١٩٨٥٧ (٤)	٢٤١٥٠ (٤)
<u>اجمالي التدفق الرسمي والخاص</u>				

المصدر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

- (١) تشير البيانات الى المدفوعات الاجمالية مخصوما منها متحصلات الاستهلاك على القروض السابقة (٢) تقديرات مبدئية
 (٣) المدفوعات المقصود بها بالدرجة الاولى ترويج التنمية الاقتصادية والرفاهية في الاقطار النامية التي يراد بها أن
 تكون امتيازية في طبيعتها (٤) بما فيها المنح من وكالات طوعية خاصة.

لعام ١٩٧٥ وهي ٧٠٪ (١٠) * (انظر الشكل ١-٢ بشأن المساعدة المقدمة من مختلف البلاد الأعضاء في لجنة العون الانمائي) *

ولا تتوافر سوى بيانات تقريبية عن النسبة الموجهة للزراعة من اجمالي المعونات الانمائية (انظر الجدول ١-١١) وان كانت تبذل الجهود الآن لتحسين المعلومات المتوافرة * بيد أنه يمكن، على وجه التقريب، تقدير قيمة التزامات لجنة العون الانمائي والمساعدات متعددة الأطراف المقدمة للزراعة خلال فترة ١٩٧٠ / ٧٢ (باستثناء المعونة الغذائية وعصر المعونة الفنية في المعونة الثنائية الواردة من لجنة العون الانمائي) بنحو ١٠٠٠ مليون دولار سنويا * وخلال عام ١٩٧٣ زادت هذه الالتزامات زيادة حادة فبلغت نحو ١٥٠٠ مليون دولار مما يرجع كله تقريبا الى زيادة التزامات البنك الدولي / الاتحاد الدولي للتنمية من ٤٣٦ مليون دولار خلال فترة ١٩٧١ / ٧٢ الى ٩٣٨ مليون دولار خلال الفترة ١٩٧٢ / ١٩٧٣ *

وانخفضت نسبة المنح في المعونة الانمائية الرسمية (بما في ذلك المنح للهيئات متعددة الأطراف) انخفاضا طفيفا من ٧٢٪ ، وهو مستوى قياسي ، في عام ١٩٧٢ الى ٧١٪ خلال ١٩٧٣ * وزادت المنح الثنائية بنسبة ٢٦٪ فقط من الناحية الاسمية فهبطت الى أقل من نصف اجمالي تدفق المعونة الانمائية الرسمية ، ويرجع السبب في ركودها النسبي ، بالدرجة الاولى ، الى انخفاض الانفاق على المعونة الغذائية الثنائية وبرامج المعونة الثنائية *

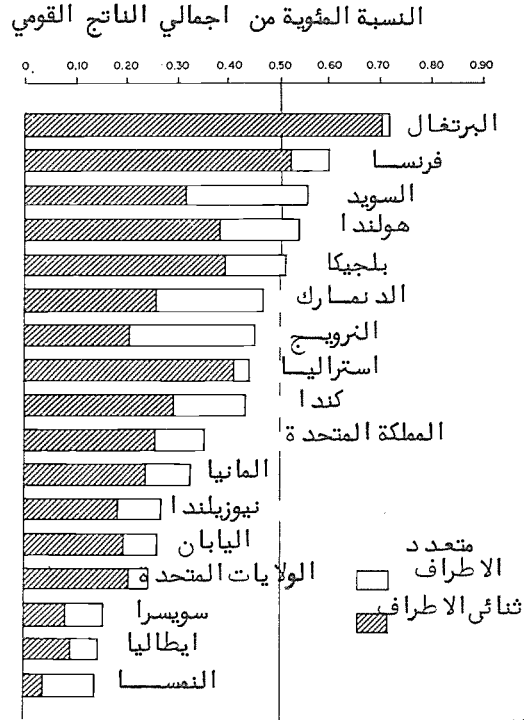
وفيما يتعلق بالعناصر الرئيسية الأخرى في المعونة الانمائية الرسمية ، زادت المساهمات المقدمة للمؤسسات متعددة الأطراف (٢٤٪ من المعونة الانمائية الرسمية خلال عام ١٩٧٣) زيادة اسمية بنسبة ١٨٪ مما يمثل زيادة حقيقية مقدارها ٣٪ * وظلت القروض الثنائية بنفس النسبة تقريبا ، وهي ٢٨٪ من اجمالي المعونة الانمائية الرسمية *

شروط المعونة

ظلت شروط المعونة الانمائية الرسمية التي تحسنت خلال السنوات الأخيرة تواصل تحسنها خلال عام ١٩٧٣ فزاد عنصر المنح فيها من ٨٤٪ في عام ١٩٧٢ الى ٨٧٪ في عام ١٩٧٣ (زادت نسبة المنح في الالتزامات الجديدة وتحسنت شروط تقديم القروض) * وتقضى النصوص الرئيسية للتوصيات الخاصة بشروط المعونة التي وافقت عليها لجنة العون الانمائي عام ١٩٧٢ على أن يبذل أعضاؤها قصارى جهدهم للوصول بمتوسط عنصر المنح الى ٨٤٪ على الأقل من برامج المعونة الرسمية بأكملها والاحتفاظ بهذه النسبة * وخلال عام ١٩٧٣ التزمت ١٣ بلدا من البلدان السبعة عشر في لجنة العون الانمائي بهذا الهدف العام ، فقامت ثمانية منها (الدنمارك وفرنسا وجمهورية ألمانيا الاتحادية وهولندا ونيوزيلندا والسويد والمملكة المتحدة والولايات المتحدة) ، بزيادة عنصر المنح في معوناتهن عن مستويات عام ١٩٧٢ * واحتفظت كل من استراليا وبلجيكا وكندا والنرويج ببرامج المعونة الانمائية الرسمية على نفس مستوياتها التفضيلية العالية أصلا * أما التزامات سويسرا فقد اعتبرت منخفضة للغاية بحيث أنها لا تحقق شروط المعونة المستهدفة * ومن البلاد الأربعة المتبقية ، رفعت اليابان ، التي بدأت مؤخرا بتنفيذ برنامج معونتها ، عنصر المنح في معونات الرسمية من ٦١ الى ٦٨٪ ، وخففت ايطاليا من شروط المعونة في برنامجها الصغير للمعونة ، أما فيما يتعلق بالنمسا والبرتغال فالمعلومات المتوافرة بشأنها غير كاملة *

(١٠) اختلف موقف أعضاء لجنة العون الانمائي ازاء هذا الهدف * فقبلته ٤ بلدان (هولندا وبلجيكا والسويد والنرويج) بدون تحفظ ، في حين قبلته ثمانية بلاد (استراليا والدنمارك وفرنسا وكندا وجمهورية ألمانيا الاتحادية واليابان ونيوزيلندا والمملكة المتحدة) في ميعاد يتجاوز عام ١٩٧٥ * وهناك خمسة بلاد لم توافق عليه اطلاقا *

الرسم رقم ٢-١ المعونة الانمائية الرسمية المقدمة من البلاد الأعضاء في لجنة العون الانمائي بالنسبة لاجمالي الناتج القومي في ١٩٧٣ •



المصدر: The OECD Observer, 71, August 1974, Paris.

ولا تنشر دول التخطيط المركزي بيانات عن شروط معوناتهما الرسمية •

عبء سداد الديون

واصلت الديون ذات الضمان العام في البلاد النامية ارتفاعها السريع خلال السنوات الأخيرة • ويشير التحليل الذي قام به البنك الدولي^(١١) الى أن مجمل ديون ٨٦ بلدا من البلدان النامية زادت بحلول عام ١٩٧٢ بنحو ضعف ما كانت عليه عام ١٩٦٧ • وتشكل الديون الثنائية نصف هذا الاجمالي، مقابل ٥٥٪ في عام ١٩٦٧، بينما زادت الديون الخاصة من ٢٧ إلى ٣١٪ • وارتفع اجمالي مدفوعات خدمة الديون (استهلاك الديون والفائدة) من ١٣٪ عام ١٩٧٠ إلى ١٧٪ عام ١٩٧١ إلى ٢٠٪ تقريبا عام ١٩٧٢ • وترجع الأسباب الرئيسية لتدهور وضع الديون للتشدد التدريجي في تكوّن تدفق العون المقدم الى البلاد النامية وبسبب انتهاء فترات الامهال بالنسبة للقروض الامتيازية التي قدمت في أوائل الستينات • كذلك ارتفعت نسبة خدمة الديون الى حصيللة النقد الاجنبي ارتفاعا مستمرا، وان كانت في حد ذاتها مجرد مؤشر تقريبي لخطورة مشكلة الديون في أي بلد من البلدان، فبلغت في عام ١٩٧٢ حوالي ١٠٪ في المتوسط • بل وتزيد هذه النسبة

(١١) See International Bank for Reconstruction and Development, Annual Report, World Bank and IDA, 1974, p.84, Washington, D.C.

عن ٢٠٪ في بعض البلاد مثل الأرجنتين ومصر والهند وباكستان *

مجموعة البنك الدولي وتمويل الزراعة

شهدت العمليات المالية والعمليات الفنية التي تضطلع بها مجموعة البنك الدولي توسعا كبيرا خلال ١٩٧٣/٧٤ * وبلغت القروض والالتزامات التي وافقت عليها المجموعة بأكملها ٤٥١٧ مليون دولار مسجلة بذلك زيادة تبلغ ٢١٪ عن اجمالي العام السابق، قدم منها البنك الدولي مبلغ ٣٢١٨ مليون دولار، والاتحاد الدولي للتنمية، وهي الفرع المختص بالقروض السهلة، مبلغ ١٠٩٥ مليون دولار، والمؤسسة الدولية للتمويل مبلغ ٢٠٣ مليون دولار * وبحلول منتصف عام ١٩٧٤ كان الالتزام قد تم تقريبا بجميع الموارد المتوافرة لدى الاتحاد الدولي للتنمية لتقديم القروض السهلة لمشروعات التنمية، بما في ذلك الأموال التي توافرت لها نتيجة لتعزيز موارد ها للمرة الثالثة * كذلك انخفضت القروض والتسهيلات الائتمانية التي قدمها الاتحاد الدولي للتنمية خلال ١٩٧٣/٧٤ بنسبة ١٩٪ عن فترة ١٩٧٢/٧٣ * ومن المنتظر أن يتوافر للاتحاد الدولي للتنمية مبلغ اضافي قدره ٤٥٠٠ مليون دولار خلال الفترة المالية ١٩٧٥/٧٧ نتيجة للقرار الخاص بتعزيز موارد ها للمرة الرابعة الذي ووفق عليه في سبتمبر ١٩٧٣ * ويزيد نصيب الزراعة من التسهيلات الائتمانية التي يقدمها الاتحاد الدولي للتنمية عن نصيبها من القروض التي يقدمها البنك الدولي *

وتعلق مجموعة البنك الدولي أهمية خاصة على القطاع الزراعي باعتباره مصدرا أساسيا لانتاج الأغذية، ولعوائد التصدير والايادات الحكومية في البلاد النامية (انظر الرسم ٣-١) * وعلى هذا، توجه للزراعة نسبة كبيرة ومتزايدة من مجموع القروض التي تقدمها مجموعة البنك الدولي * وبلغت حصة الزراعة من اجمالي قروض البنك الدولي والتسهيلات الائتمانية من الاتحاد الدولي للتنمية التي تمت الموافقة عليها خلال ١٩٧٣/٧٤ نسبة ٢٢٪ مقابل ١٠٪ تقريبا في أوائل الستينات * بيد أن التسهيلات الائتمانية السهلة التي قدمها الاتحاد الدولي للتنمية الى الزراعة انخفضت بمبلغ ١٢٧ مليون دولار فبلغت رقما اجماليا قدره ٣٠٩ ملايين دولار خلال ١٩٧٣/٧٤ ومن المنتظر أن تواصل مجموعة البنك الدولي دورها المهم في توفير التمويل الخارجي للزراعة، خاصة من خلال مساعدة صغار المزارعين على تحسين انتاجياتهم ومن خلال مؤازرة الجهود الرامية الى اصلاح الزراعي في البلاد النامية * كما توجه أيضا مساعدات كبيرة للبحوث الزراعية حيث أن البنك، بالاشتراك مع المنظمة وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، هو طرف من الأطراف التي أنشأت الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية *

بنوك التنمية الاقليمية ومصادر المعونة الجديدة

اتسعت عمليات القروض والائتمان التي تضطلع بها البنوك الاقليمية اتساعا كبيرا خلال فترة ١٩٧٣/٧٤، كما أنشئ أيضا عدد من الصناديق الجديدة للتنمية والاغاثة، للعمل على المستوى الاقليمي، نتيجة لازمة الطاقة الى حد ما * واستمرت القروض المقدمة من البنوك الاقليمية الى الزراعة في الارتفاع (الجدول ١١-١) *

الجدول ١-١١ القروض المقدمة من بنك التنمية الإقليمية للقطاع الزراعي

التواريخ	بنك التنمية الآسيوى	بنك التنمية الأمريكى	بنك التنمية الأفريقى
	بملايين الدولارات الأمريكية	بملايين الوحدات الحسابية	
١٩٦١		٤٤ر٦	
١٩٦٢		٧١ر٠	
١٩٦٣		٩٩ر٩	
١٩٦٤		٥٣ر٢	
١٩٦٥		٣٢ر٨	
١٩٦٦		١٠٤ر٦	
١٩٦٧		١٤٣ر٦	
١٩٦٨	٢ر٠	٨٣ر١	٢ر٨
١٩٦٩	٢٧ر٣	٢٠٢ر٩	
١٩٧٠	٣٥ر٣	٢١٦ر٥	
١٩٧١	٢٧ر٣	١١٥ر٣	١ر٥
١٩٧٢	٣٢ر٨	١٣٠ر٤	٦ر١
١٩٧٣	٤٧ر٣	١٨٢ر٢	٩ر٢

المصدر: مركز الاستثمار في المنظمة

١- الوحدة الحسابية الواحدة = واحد دولار أمريكي قبل تخفيض قيمته *

وارتفع مجموع القروض التي وافق عليها بنك التنمية الآسيوى الى رقم قياسي بلغ ٤٢١ مليون دولار خلال عام ١٩٧٣ مقابل ٣١٦ مليون دولار عام ١٩٧٢ * وخلال نفس الفترة زاد عدد مشروعات الاقتراض من ٣٠ الى ٣٩ مشروعا * وكانت القروض التي قدمت للزراعة عام ١٩٧٣ أضخم القروض منذ بدء عمليات الاقتراض عام ١٩٦٨، اذ بلغت قيمتها ٤٧ مليون دولار، أى بما يزيد بنحو ٤٥٪ عن عام ١٩٧٢ * وقد زادت قدرة البنك على الوفاء باحتياجات البلاد النامية الأعضاء فيه زيادة كبيرة بفضل انشاء صندوق التنمية الآسيوى عام ١٩٧٣ بهدف تمويل موارد القروض الامتيازية للبنك * وستوفر البلاد المتقدمة الأعضاء مساهماتها للصندوق من خلال البنك الدولي بموجب برنامج ذى مرحلتين * ففي خلال المرحلة الأولى، سيتم الالتزام بمبلغ إجمالي قدره ٣٥٠ مليون دولار بحلول يونيو ١٩٧٤، وينتظر أن تبلغ الالتزامات للمرحلة الثانية ١٧٥ مليون دولار بحلول يونيو ١٩٧٥ أو في أى ميعاد آخر بعد ذلك يحدده مجلس الادارة *

وبعد تنفيذ الاجراءات الرامية الى زيادة رأس المال المصرح به لبنك التنمية لعموم أمريكا، ارتفع عدد القروض التي تمت الموافقة عليها خلال عام ١٩٧٣ الى ٥٧ قرضا، وسجلت عمليات الاقتراض رقما قياسيا جديدا قدره ٨٨٤ مليون دولار * كذلك زاد صندوق العمليات الخاصة لبنك التنمية الأمريكى، الذى يمول معظم قروض البنك الزراعية، منح القروض التي يقدمها الى ٣١٢ مليون دولار عام ١٩٧٣ * وبلغ إجمالي القروض الزراعية التي يقدمها بنك التنمية لعموم أمريكا مبلغ ١٨٢ مليون دولار

خلال عام ١٩٧٣ تمثل نحو ربع اجمالي القروض المفوض بتقديمها * وبحلول منتصف ١٩٧٣ قدم بنك أمريكا الوسطى للتكامل الاقتصادي ما يزيد عن ٥٠٠ قرضا بلغت قيمتها ١٠٨٨ مليون دولار من دولارات أمريكا الوسطى، منها مبلغ ٢٦٦ مليون دولار من دولارات أمريكا الوسطى للزراعة * وعلى الرغم من أن هذه المبالغ متواضعة نسبيا، فإن من المنتظر أن تتضاعف عمليات التسهيلات الائتمانية لبنك أمريكا الوسطى للتكامل الاقتصادي ثلاثة مرات بين ١٩٧٣ و ١٩٨٠ وفقا لخطوة التنمية الموضوعة لهذه الفترة * أما بنك التنمية لبلاد منطقة الكاريبي ورابطة تنمية دول الأنديز فهي من المؤسسات الأخرى التي أنشئت حديثا والتي ساهمت اسهاما كبيرا في تنمية مجالات عملياتها * ويبلغ رأس المال المصرح به لرابطة تنمية دول الأنديز ١٠٠ مليون دولار أمريكي، انفق منها مبلغ ٢٥ مليون دولار خلال عام ١٩٧٤ *

وزادت القروض التي وافق عليها بنك التنمية الأفريقي خلال عام ١٩٧٣ زيادة كبيرة فبلغت ٣٥٧٥ مليون وحدة حسابية (الوحدة الحسابية = دولار أمريكي واحد قبل تخفيض قيمته)، أي بما يزيد بنحو ٤٠ % عما كانت عليها عام ١٩٧٢ * وارتفع نصيب الزراعة من هذه القروض، وكان يبلغ نحو ١٥ % خلال الفترة ١٩٦٧-١٩٧٢ الى نحو ٩ ملايين وحدة حسابية خلال عام ١٩٧٣، أي ما يقرب من ٢٥ % من اجمالي القروض * بيد أن نشاط البنك ما زال غير كاف بالنظر الى احتياجات التنمية الكبيرة في الاقليم * ويمثل صندوق التنمية الأفريقي الذي أنشئ مؤخرا خطوة مشجعة نحو توسيع نشاط البنك * كما تتلقى البلاد الأفريقية أيضا القروض من صندوق التنمية الأوروبي، وهو الجهاز الرئيسي للتعاون المالي والفني بين المجموعــة الاقتصادية الأوروبية والبلاد والأقاليم المرتبطة بها * كما يكمل البنك الأوروبي للاستثمارات نشاط صندوق التنمية الأوروبي بتوفير القروض بشروط عادية * وخلال فترة سريان اتفاقية ياوندي الثانية (١٩٦٩-١٩٧٥) سيبلغ اجمالي الموارد المقدمة من صندوق التنمية الأوروبي والقروض الواردة من البنك الأوروبي للاستثمارات مجتمعة مليون وحدة حسابية * كما تتوافر لأفريقيا موارد مالية أخرى من خلال صندوق التنمية الأفريقي والصندوق الخاص للاغاثة للذين بدأ عليها بحلول منتصف ١٩٧٣ *

وأدى ارتفاع أسعار النفط والأسمدة والواردات الغذائية الى تدهور موازين مدفوعات عدد كبير من البلاد النامية، والى نشوء الحاجة ليجاد أشكال جديدة موسعة للمعونات الدولية * وفي ضوء هذا الوضع تهذل الآن جهود بناءة المستويين القومي والدولي للمساعدة على التغلب على المشكلات المالية للبلاد المتأثرة بالازمة * وتقوم المنظمات الدولية، كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ووكالات الأمم المتحدة المختلفة باتخاذ تدابير ايجابية لتوفير موارد تكميلية للمعونة وتنسيقها *

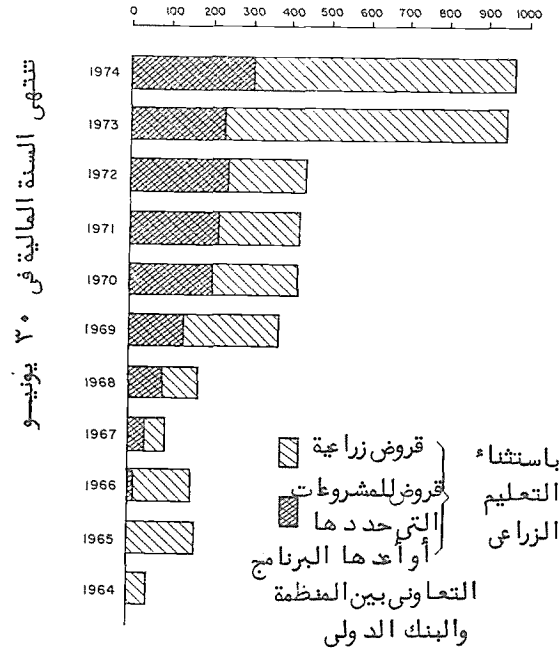
وخلال الدورة الخاصة السادسة للجمعية العامة للأمم المتحدة، تم انشاء عملية الطوارئ بغرض توفير معونات ثنائية أو متعددة الأطراف في شكل منح أو قروض بشروط سهلة (انظر ص) * وقد تم اعتبارا من أكتوبر ١٩٧٤، تقديم مبلغ ٢٩ مليون دولار بموجب عملية الطوارئ لعشرة بلدان في كل من جنوب آسيا وأفريقيا، منها مبلغ ١٤ مليون دولار لكل من بنغلاديش والهند * كما أقرت الجمعية العامة أيضا انشاء صندوق خاص بحلول يناير عام ١٩٧٥ يكون بمثابة جهاز مركزي لمراقبة المعونات الثنائية ومتعددة الأطراف، وليكون بصفة عامة بمثابة نقطة ارتكاز لتقديم الخوثر الطوارئ والمعونات الانمائية لأشد الاقطار تأثرا بالازمة * وركز صندوق النقد الدولي على امكانية تسويق تحويل فوائض عوائد النفط من البلاد المصدرة للنفط الى البلاد التي تواجه صعوبات في موازين مدفوعاتهما * وتعتبر " التسهيلات النفطية " التي أنشأها صندوق النقد الدولي في يونيو عام ١٩٧٤ بمثابة وسيلة للدفع في شكل حقوق سحب خاصة متوفرة لجميع البلاد الأعضاء التي تواجه مشكلات في موازين مدفوعاتهما بسبب ارتفاع أسعار النفط * وبلغت قيمة الاسهامات الأولية في هذه التسهيلات النفطية ٣٤٠٠ مليون دولار قد منها سبع بلاد من البلاد المصدرة للنفط * واعتبارا من أكتوبر عام ١٩٧٤، قامت ١٨ بلدا بعمليات شراء بلغت قيمتها ٥٢٦ مليون دولار من حقوق السحب الخاصة * بيد أن حصة ايطاليا من الشراء، وهي من البلاد

الأعضاء المتقدم، كانت الحصة الرئيسية من مجمل الشراء* كذلك وقع البنك الدولي على عدد من اتفاقيات الاستثمار مع البلاد المصدرة للنفط للحصول على قروض امتيازية*

وعلى المستوى القومي، توفر الآن البلاد المنتجة للنفط التي حققت فوائد ضخمة نتيجة لارتفاع أسعار النفط أشكالاً جديدة للغاية من المعونة الثنائية* وتقدم الدول العربية - العربية السعودية والجمهورية العربية الليبية والامارات العربية المتحدة - مساعداتها أساساً من خلال بنوك التنمية وصناديق الطوارئ* وتوجه المساعدات المالية بوجه خاص الى البلاد العربية الفقيرة والبلاد الأفريقية والآسيوية الصديقة من خلال صناديق التنمية الاقتصادية العربية في الكويت وأبوظبي والعربية السعودية* وبحلول بداية عام ١٩٧٣ بلغت قيمة الالتزامات ٣٠٩ ملايين دولار أمريكي والمنح مبلغ ٢٣ مليون دولار* وخلال عام ١٩٧٣ أقر الصندوق الحربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الذي أنشئ عام ١٩٧٢ ثلاثة قروض بشروط امتيازية تبلغ قيمتها ٢٢ مليون دولار أمريكي*

وأنشأت الاقطار العربية المنتجة والمصدرة للبترو في أغسطس عام ١٩٧٤ صندوقاً برأسمال قدره ٢٠٠ مليون دولار لمساعدة بعض البلدان الأفريقية (أثيوبيا والمغرب والسودان وتنزانيا وأوغندا وزائير وزامبيا) لمواجهة ارتفاع تكاليف النفط* وسيتولى بنك التنمية الأفريقي ادارة هذا الصندوق* وقد اثرت بعض العوامل، مثل ظروف الجفاف وعدم اطلاق القطر على البحر، ووضع ميزان مدفوعات كل قطر من الاقطار في اختيار البلدان التي توجه لها المعونات*

الرسم رقم ٣-١ القروض المقدمة من البنك الدولي للزراعة في كل سنة مالية خلال فترة ١٩٦٤-١٩٧٤
بملايين الدولارات



العون الغذائي

بلغت قيمة المعونات الغذائية الثنائية والجماعية المقدمة بين عامي ١٩٦٣ و ١٩٧٢ من الدول الأعضاء في لجنة العون الانمائي ١٣٠٠ مليون دولار، في المتوسط، سنوياً (١٥٪ من اجمالي العون الانمائي الرسمي) * وظلت القوة الشرائية لهذه الأموال ثابتة نسبياً على مدى سنوات طويلة ثم تغير هذا الموقف فجأة خلال عام ١٩٧٣ نتيجة للزيادات الكبيرة في أسعار الأغذية (جدول ١-١٢) * فانخفضت توريدات الحبوب التي تمثل أهم السلع المقدمة بموجب المعونة الغذائية والتي كانت تتراوح بين ١٦ و ١٠ مليون طن سنوياً خلال فترة ١٩٦٣-١٩٧٢، الى نحو ٦ ملايين طن خلال عام ١٩٧٣ *

أما مصادر المعونة الغذائية التي كانت توفرها من قبل الولايات المتحدة فقط والتي لا تزال أهم البلاد المانحة - فقد تنوعت بالتدريج - وأصبحت تضم معظم البلاد الأعضاء في لجنة العون الانمائي * فبين عامي ١٩٦٣ و ١٩٧٣ وفرت الولايات المتحدة ٨٢٪ من اجمالي المعونات الغذائية والنقدية التي بلغت، في المتوسط، نحو ١٣٠٠ مليون دولار سنوياً * ومن اجمالي المعونات الغذائية التي بلغت قيمتها ١١٠٠ مليون دولار أمريكي خلال عام ١٩٧٣ وفرت الولايات المتحدة (٥٥٪) والمجموعة الاقتصادية الأوروبية (٢٣٪) وكندا (٩٪) والبلدان الأخرى (١٣٪) * وتتفاوت نسبة المعونة الغذائية في المعونة الانمائية الرسمية المقدمة من كل بلد تفاوتاً كبيراً، فتبلغ بالنسبة للولايات المتحدة ٢٥٪، وبالنسبة لكندا ١٩٪، وللمجموعة الاقتصادية الأوروبية ٥٪ *

وخلال السنوات العشر الماضية، زادت نسبة المعونة الغذائية الجماعية من لا شيء تقريباً الى ٢٥٪، بيد أن الجزء الأكبر منها لا زال يقدم بموجب برامج ومشروعات ثنائية * ويحتل برنامج الأغذية العالمي - الذي أنشئ عام ١٩٦٣ برعاية كل من الأمم المتحدة والمنظمة - أكبر مؤسسة لتوفير المعونات الغذائية الجماعية إذ تلقى تعهدات بلغت قيمتها (٨٤ مليون دولار بين عامي ١٩٦٣ و ١٩٧٢، معظمها من البلاد الأعضاء في لجنة العون الانمائي * ويتم توفير ثلاثة أرباع المساهمات المقدمة الى برنامج الأغذية العالمي عينا والربع الآخر في صورة أموال نقدية وخدمات * وقد مت بعض بلاد لجنة العون الانمائي، كالدنمارك والنرويج والسويد، معظم معوناتهما الغذائية من خلال برنامج الأغذية العالمي * وانخفض اجمالي مشحونات السلع التي ارسلها البرنامج من ٦٣٢ ٠٠٠ طن عام ١٩٧٢ الى ٥٢٤ ٠٠٠ طن خلال عام ١٩٧٣ * وهناك برنامج هام آخر للمعونة الجماعية هو برنامج المجموعة الاقتصادية الأوروبية الذي بدأ خلال عام ١٩٦٩ وارتفعت معوناته من ٢٠ مليون دولار خلال عام ١٩٦٩ الى ١٤٤ مليون دولار عام ١٩٧٣ * وتوفر كل من منظمة الصحة العالمية ووكالة الأمم المتحدة لغوث اللاجئين الفلسطينيين وتشغيلهم في الشرق الأدنى برامج صغيرة خاصة بها، كما وفرت الولايات المتحدة عام ١٩٧٢ جزءاً من معوناتهما الغذائية المقدمة لمنطقة الساحل من خلال برنامج الأمم المتحدة للتنمية *

ويتبين النمط التالي (الجدول ١-١٣) من تحليل توزيع المعونات الغذائية على البلدان ذات الدخل الفردي المنخفض والمتوسطة والمرتفعة خلال عامي ١٩٧٢/١٩٧٣ *

ومن بين البلاد ذات الدخل المنخفض، حصلت كل من بنجلاديش وجمهورية الخمير واندونيسيا وباكستان على أربعة أخماس اجمالي المعونة المقدمة * ومن بين البلاد ذات الدخل المتوسطة، حصلت كل من جمهورية فيتنام وجمهورية كوريا على ميزات كبيرة * وكانت كل من اسرائيل وايران واسبانيا أهم البلاد المتلقية للعون من البلاد ذات الدخل المرتفعة *

جدول ١٢-١ إجمالي المعونات الغذائية المقدمة من البلاد الأعضاء في لجنة العون الغذائي بالأسعار الجارية وبأسعار عام ١٩٦٧

١٩٧٣	١٩٧٢	١٩٧١	١٩٧٠	١٩٦٩	١٩٦٨	١٩٦٧	١٩٦٦	١٩٦٥	١٩٦٤	
١١٢٩,٧	١٢٧٦,٠	١٢١٧,١	١٢٥٧,٣	١١٧٤,٠	١١٥٩,٢	١١٢٤,٨	١٣٢٩,٢	١٣١١,٣	١٥٢٩,١	المعونة الغذائية بالأسعار الجارية (بملايين الدولارات الأمريكية)
٢٣١	١١٣	١٠١	٩٣	٩٥	١٠٠	١٠٥	١٠٤	٩٧	١١٠	دليل أسعار الغذية ١٩٦٨ = (١٠٠)
٤٨٩,٠	١١٢٩,٢	١٢٠٥,١	١٣٥١,٩	١٢٣٥,٨	١١٥٩,٢	١٠٧١,٢	١٢٧٨,١	١٣٥١,٩	١٣٩٠,١	المعونة الغذائية بأسعار عام ١٩٦٨ (بملايين الدولارات الأمريكية)

المصدر: DAC and United Nations, Monthly bulletin of Statistics, August 1974

(١) على أساس أسعار تصدير القمح الأمريكي *

وفي حين أن المعونة الغذائية لعبت دورا مهما في مساعدة البلاد النامية في الوفاء باحتياجاتها الغذائية الملحة والأساسية وفي مواجهة الصعوبات التمويلية المحلية والخارجية إلا أنها أثارت بعض المشكلات التي يوجه إليها الآن مزيد من الاهتمام. وتتصل هذه المشكلات بالآثار المعاكسة لمثل هذه المعونة على الانتاج الزراعي المحلي والتجارة

الجدول ١٢-١ توزيع المعونات الغذائية بين البلاد النامية حسب مستويات دخل الفرد فيها خلال عامي ١٩٧٣ و ١٩٧٢

المعونات الغذائية				دخل الفرد
١٩٧٣	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٢	
النسبة المئوية		بملايين الدولارات		
٥٧	٣٣	٥٧٧	٣٣٩	دخل الفرد (أقل من ٢٠٠ دولار)
٤١	٤٧	٤١١	٤٧٧	دخل متوسط (من ٢٠٠ إلى ٣٧٥ دولار)
٢	٢٠	٢٢	٢٠٢	دخل مرتفع (أكثر من ٣٧٥ دولار)

الدولية ، كما أنها ترتبط بالادارة السليمة للمعونات الغذائية * ومن بين مشكلات المعونة الغذائية الأخرى التقلبات فى الامدادات المتوافرة ، وتركيب الالتزامات ، وهل يتعين تقديمها من خلال اطار المشروعات أو البرامج ، وتوفر الوسائل الفعالة للنقل والتخزين والتوزيع * وقد أظهرت عمليات الاغثة فى منطقة الساحل أهمية هذا الجانب الأخير بوضوح *

مستلزمات الانتاج الزراعى

أزمة الطاقة

للطاقة دور حيوى فى انتاج الأغذية والزراعة ، وبالتالي فان أهمية توفير الطاقة بكميات وافية لتشغيل عجلة انتاج الأغذية لا تحتاج الى شرح * اذ يقدر مثلاً أن ١٢ ٪ تقريباً من الاستهلاك الكلى للطاقة فى الولايات المتحدة ، يستخدم بصورة مباشرة أو غير مباشرة فى انتاج المواد الغذائية وتصنيعها ونقلها وتوزيعها وطهيها (١٢) * ويبلغ نصيب الانتاج الزراعى من هذا الاستهلاك ٢٤ ٪ ، وقطاع التصنيع (بما فى ذلك النقل) ٣٩ ٪ ، والتبريد والطهى ٣٧ ٪ (١٣) *

ويعتمد تشغيل وسائل انتاج الأغذية الحالية ، فى مختلف مراحلها ، على الطاقة المستمدة من كافة المصادر المتصورة * وليس من المعقول أن تستمر عجلة الانتاج فى دوراتها اذا ما زالت احدى مصادر الطاقة الرئيسية * ومع أن الطاقة الشمسية التى تشكل أهم الطاقات الضرورية (١٤) لانتاج النباتات التى تعتمد عليها امدادات الأغذية جميعها ، فانها لا تشكل عنصراً فى الأزمة الحالية لانها تتجدد باستمرار * وليست للطاقة المستمدة من الحيوان أو الانسان علاقة مباشرة بالأزمة الراهنة ، وان كان لا بد من حدوث بعض التأثير عليها لكونها بديلة للطاقة الميكانيكية والكهربائية الى حد ما * وعليه ، فان الأزمة الحالية ، فيما يتعلق بانتاج الأغذية والزراعة ، تعزى كلها تقريباً الى مستلزمات الانتاج المتأتية عن النفط بما فيها الطاقة الكهربائية * (ولو أن المصادر الأخرى للطاقة قد يكون لها أيضاً أثرها على المدى البعيد) *

والتأثيرات الأساسية قصيرى المدى لازمة الطاقة على انتاج الأغذية وغير ذلك من الانتاج الزراعى هي الحد من امدادات المستلزمات الرئيسية للانتاج الزراعى كالأسمدة والوقود والمبيدات ، ورفع أسعارها * وهكذا ترتفع تكاليف الانتاج

(١٢) J.S. and C.E. Steinhart, Energy use in the U.S. food system. Science , 183, April 1974 ; and E. Hirst , Food-related energy requirements , ibid .

(١٣) Steinhart, op.cit. ويقدر هيرست تقييم استهلاك الطاقة فى الصناعات المتصلة بالأغذية فى الولايات المتحدة كالتالى : ١٧ ٪ للانتاج الزراعى ، ٣٦ ٪ تصنيع الأغذية ويشمل النقل ، ٤٧ ٪ للتجارة والاستهلاك المنزلى *

(١٤) من المقرر أن نصيب الطاقة الشمسية فى اجمالى الطاقة التى استخدمت لانتاج الذرة فى الولايات المتحدة عام ١٩٧٠ كان حوال تسعة أمثال الطاقة المستمدة من النفط وغيره من الحفريات * انظر: D.Pimentel, Food production and the energy crisis. Science, 182 , November 1973.

الزراعي ، وتنخفض الحوافز لزيادة الانتاج — وهي الحوافز التي تتوافر ، لولا ذلك ، نتيجة لارتفاع الأسعار الحالية بسببها لمعظم السلع الزراعية . وتؤدي ندرة مستلزمات الانتاج الى عجز المزارعين عن الاستجابة لحوافز زيادة الانتاج وارتفاع الأسعار ، إذ أن ارتفاع أسعار المستلزمات يحد من مدى أرباحهم . أما على المستوى القومي ، فندرة مستلزمات الانتاج وزيادة أسعارها تزيدان من النقد الأجنبي اللازم لدفع التكاليف الإضافية لاستيراد المستلزمات والسلع الزراعية الإضافية أو كليهما . وقد ارتفعت أسعار الوقود والأسمدة ارتفاعا حادا خلال السنة الماضية . إذ ارتفعت أسعار الأسمدة الى أكثر من ضعف ما كانت عليه ، وزادت أسعار تصدير النفط الى أربعة أضعاف . وقد أدى انقطاع تدفق النفط من الشرق الأوسط في شهر أكتوبر ١٩٧٣ ، الى حدوث أزمات نفطية في عدد كبير من البلاد المستوردة — ولا سيما البلاد التي كانت تفتقر الى النقد الأجنبي — مما أثر على موسم الحصاد لعام ١٩٧٤ (من حيث استخدام الجرارات وتشغيل مضخات الري والصرف ، وآلات التجفيف وغيرها) . وانخفضت مخزونات الأسمدة الآزوتية والفوسفاتية عن الاحتياجات ، لا كنتيجة لازمة النفط فحسب ، بل بسبب عجز البلاد المصدرة الرئيسية عن مواكبة الطلب المتزايد عليها خلال السنوات الأخيرة .

بيد أن انقطاع امدادات النفط من الشرق الأوسط لم يكن سوى أحد العوامل التي لعبت دورا في التغييرات الكبيرة في مستوى تكاليف الانتاج الزراعي وهيكله ، وفي علاقات تكاليف الانتاج بأسعار السلع الزراعية خلال موسم ١٩٧٤ . وقد ظلت الضغوط التضخمية المالية الشديدة مستمرة بشكل عام . وكانت أسعار النفط ، على أي حال ، قد أخذت بالارتفاع حتى قبل أكتوبر ١٩٧٣ . ونضبت المخزونات العالمية من السلع الزراعية الرئيسية خلال عام ١٩٧٢ و ١٩٧٣ ، وبلغت أسعار السوق أرقاما قياسية . ونقصت امدادات الأسمدة . وأدى ارتفاع أسعار الوقود وغيره من مصادر الطاقة الى زيادة تكاليف تصنيع المنتجات الغذائية وتوزيعها ، مما زاد الفارق بين الأسعار التي يحصل عليها المنتج والأسعار التي يدفعها المستهلك . وعندما انعكس أثر ارتفاع أسعار النفط وغيره من مصادر الطاقة انعكاسا تاما على تكاليف تلك المجموعة الكاملة من مستلزمات الانتاج ، سيؤدي الضغط الذي تفرضه أزمة النفط والذي يؤدي بدوره الى رفع أسعار مستلزمات الانتاج الزراعي الى زيادة أسعار المواد الأخرى ، ويصبح من المحتمل أن يؤثر ذلك ، الى حد ما ، في تكاليف جميع مستلزمات الانتاج تقريبا . ومن المحتمل أن تؤدي الرقابة المتزايدة على انتاج النفط والغاز الطبيعي في بعض الأقطار الرئيسية المصدرة لهما الى حدوث نتائج بعيدة المدى بالنسبة للتوسع المنتظر في طاقات انتاج الأسمدة ومواقعها ، وعلى الأخص انتاج الأسمدة الآزوتية . وثمة تباين بالطبع بين تأثير ارتفاع أسعار المستلزمات المشتراة على الانتاج تبعا لاختلاف السلم الزراعية أو البلاد التي تنتجها . ويتراوح التأثير كذلك بين مختلف المزارع اختلافا كبيرا حسب السلع المنتجة والتكنولوجيا الزراعية المستخدمة وفعالية الانتاج وغير ذلك من العوامل . ويؤدي ارتفاع أسعار الوقود الى زيادة مباشرة في النفقات التي يتحملها المنتجون الذين يستخدمون الطاقة الميكانيكية أو الكهربائية ، في حين لا يؤثر الا تأثيرا ضئيلا على نفقات المنتجين الذين يستخدمون الطاقة الحيوانية أو البشرية ، أو لا يكاد . وبالمثل لا يكون لارتفاع أسعار الأسمدة الكيميائية أي تأثير مباشر على المنتجين الذين يستخدمون السباح والأسمدة العضوية الأخرى . ولا يؤثر ارتفاع أسعار الأسمدة على الانتاج الحيواني مباشرة ، وإن كان من المتوقع أن يكون تأثيره غير المباشر فوريا تقريبا بسبب ارتفاع تكاليف الأعلاف . وحيث أن هناك تجاوزا محدودا بين فول الصويا والأسمدة الآزوتية ، فلا يستخدم منه سوى القليل ، وبالتالي لا يترتب على ارتفاع أسعار الأسمدة الآزوتية سوى أثر طفيف على انتاج فول الصويا .

ويختلف وضع الزراعة النسبي ، بطبيعة الحال ، في الاستهلاك القومي للطاقة ، اختلافا كبيرا بين بلد وآخر . ولا تتوافر

عن هذا الموضوع سوى بيانات قليلة ، لا تفيد إلا ببعض المعلومات العامة *

وتختلف الأهمية النسبية للأسمدة والوقود والمبيدات من بين مدخلات الطاقة الإجمالية، اختلافا كبيرا باختلاف البلدان والسلم ، واختلاف المزارع التي تنتج السلعة ذاتها في القطر ذاته * وتفيد البيانات المتوافرة في شكل معدلات قومية أو في شكل معدلات مستخرجة من حسابات بعض المزارع التي أخذت كعينات لتهيئة مؤشرات عامة لبيان مدى هذه العلاقة * ويشير تحليل لمدخلات الطاقة (باستثناء الطاقة الشمسية) في إنتاج الذرة في الولايات المتحدة ، إلى أن حصة الأسمدة تبلغ ٣٦٪ من إجمالي المدخلات (٣٢٪ منها أسمدة آزوتية) ، كما تبلغ حصة النفط ٢٩٪ ، وإنتاج الآلات وصيانتها ١٤٪ ، والكهرباء ١١٪ ، والمبيدات ١٪ ، الخ * (١٥) وأن كان نصيب الري من إجمالي مدخلات الطاقة في إنتاج الذرة في الولايات المتحدة يعتبر ضئيلا نسبيا * فإن التقديرات تشير إلى أن مستلزما الطاقة اللازمة للري في المساحة المروية تعادل تقريبا نفس المدخلات اللازمة من الأسمدة حيث أن ما يروى من مساحة الذرة فيها يقل عن ٤٪ * وتفيد دراسة أعدها البنك الدولي (١٦) عن تكاليف وقود المحركات والكهرباء المستخدمة في المزارع في البلاد النامية تراوحت مؤخرا بين صفر و ٢٠٪ من إجمالي النفقات النقدية للمزارع * وتشير دراسة أعدتها وزارة الزراعة الأمريكية (١٧) على أساس سجلات عام ١٩٧١ ، لعينة من المزارع الواقعة في أواسط الجزء الغربي من البلاد ، أن إجمالي نفقات الوقود والكهرباء يمثل نحو ٦٪ من إجمالي النفقات النقدية بالنسبة للمزارع الألبان ومزارع الحبوب ، و ٣٪ لمزارع تربية الخنازير و ٢٪ بالنسبة لمزارع تربية أبقار اللحم * فإذا كانت أسعار الوقود والكهرباء قد تضاغت ، وكانت الزيادة في تلك النسب المئوية أكثر من متناسبة نوع ما ، نظرا لما لأسعار الوقود والكهرباء من تأثير على تكاليف المدخلات الأخرى المشتركة *

ومن الواضح أن الانتاج في المزارع التي تستخدم الوقود والأسمدة استخدما كبيرا يجعلها أكثر عرضة لارتفاع أسعار هذين البندين * وتبلغ حصة هذه المزارع من إجمالي الانتاج الزراعي في الأسواق المتقدمة واقتصاديات التخطيط المركزي أكبر بكثير من حصة نظيراتها في البلاد النامية * وهكذا يبدو أن تأثير إجمالي الانتاج الزراعي في البلاد النامية سيكون أقل خطورة نتيجة ارتفاع أسعار هذه المدخلات من تأثيره بها في اقتصاديات السوق المتقدمة واقتصاديات التخطيط المركزي * إلا أن الانتاج ضمن البلاد النامية ذاتها ، في المناطق التي تحولت إلى استخدام التكنولوجيات الحديثة أكثر من غيرها يعتبر أكثر تعرضا وتأثرا بارتفاع أسعار هذه المدخلات * وتشمل هذه المناطق بصفة عامة أراضي الري ، والمناطق التي تخصص في محاصيل التصدير (ولا سيما القطن والسكر) ، والمناطق التي يشيع فيها استخدام أصناف الحبوب وفيرة الغلة *

Pimentel, op, cit (١٥) وقد اختير الذرة في هذا التحليل لأنه يمثل بصفة عامة احتياجات الطاقة في انتاج المحاصيل في الولايات المتحدة لأنه يتوسط بين انتاج الفاكهة الذي يحتاج إلى كثير من الطاقة وانتاج الدريس والحبوب الصغيرة الذي يحتاج إلى قليل من الطاقة *

(١٦) Fertilizer and fuel supply effects on agriculture. Provisional document prepared by the International Bank for Reconstruction and Development, February 1974 .

(١٧) The fuel cost of food, Marketing and Transportation Situation, February 1974, MTS-192 .

وهكذا فانه من المحتمل أن يتركز ذلك التأثير في البلاد النامية في المناطق التي حققت فيما مضى " قصصا من ضروب النجاح " في اطار جهود التنمية السابقة والجارية فيها *

والأثر الذى يترتب على ارتفاع أسعار الوقود والأسمدة في المزرعة ، هو الحد من حجم هذه المدخلات ، التي أثبتت أنها تحقق أكبر قدر ممكن من الربح عند استخدامها ، بشرط بقاء جميع عناصر الانتاج الأخرى بلا تغيير . فمثلا اذا استخدمت كميات اضافية من الأسمدة ، فان استجابة الغلة تتناقص كلما استخدمت زيادات اضافية * وهناك دراسة^(١٨) تشير الى أن استجابة الغلة لاستخدام الأسمدة الآزوتية في محصول متواصل من الذرة يصل الى نحو ٤٤ بوشل في الفدان الواحد بالنسبة للمستين رطل الأولى من الآزوت المستخدم ، في حين تصل الى ٣٣ بوشل بالنسبة للمستين رطلا التالية ، لكنها تنخفض الى ٩ بوشل بالنسبة للمستين رطلا الثالثة * وبالتالي فان المزارع الذى أصبح يستخدم كميات كبيرة من الأسمدة فيها أمر عادي ، قد تجد من المربح لها " أن تتراجع الى الوراء في منحى الاستجابة " حتى يتسنى للفائدة التي تعود من زيادة الانتاج أن تعوض ارتفاع تكاليف الزيادة الهامشية للأسمدة المستخدمة * وفي الوقت ذاته فان الأسمدة التي توفر بهذه الطريقة يمكن تحويلها الى البلاد النامية ، حيث الزيادة الهامشية أكبر بكثير * ولا شك أن تكاليف نقل الأسمدة تقل بكثير من تكاليف نقل الحبوب ، كما أن حجمها يقل عن حجم الحبوب (الثمن تقريبا) * أما فيما يتعلق باستخدام الوقود ، فقد اثبتت العمليات الميدانية أنه يمكن تخفيض احتياجات الجرار الواحد من الوقود بصورة حادة (بنحو ٤٠-٨٠ ٪) بالتحويل عن أساليب الزراعة التقليدية (بالمحراث القرصى ، والتمشيط ، والغرس ، والعزق) الى واحد من الأساليب التي تقوم على أدنى حد من فلاحه الأرض أو لا فلاحه على الاطلاق * ولا شك أن ارتفاع أسعار الوقود يوفر حوافز واضحة للمزارعين لاجراء تغيير في أساليب الزراعة في المناطق التي يكون من الملائم لهم أن يفعلوا ذلك *

أما في نظم الزراعة الحديثة ، كالتى تطبق في الولايات المتحدة ، فان كمية الطاقة اللازمة ، في الوقت الحاضر ، لانتاج الأغذية تتجاوز عدة مرات كمية الطاقة الغذائية التي تأتي بها هذه المحاصيل ذاتها * وتتسبب المدخلات الإضافية من الطاقة في بلاد كالولايات المتحدة واليابان في تحقيق عوائد تتناقص تناقصا سريعا في انتاج الأغذية * وعلى النقيض من ذلك فان استخدام كميات اضافية من مستلزمات الطاقة في معظم البلاد النامية لتشغيل مضخات الري وفي شكل أسمدة تغل عوائد متزايدة ، بل تعتبر مفتاحا ضروريا لاستغلال امكانيات هذه البلاد الكامنة فيما يتعلق بانتاج الأغذية *

ومن الواضح أن الكيفية التي تنصرف بها الحكومات فرادى أو جماعات ، في معالجة أزمة الطاقة ستكون لها آثارها العميقة على الامدادات منها ، وربما أهم من ذلك على أسعار مستلزمات الانتاج الزراعي خلال السبعينات وما بعدها * ولا شك أن زيادة استخدام الأسمدة ستكون وسيلة رئيسية لتحقيق التوسع الضرورى في انتاج الأغذية اذا أريد تحسين مستويات استهلاك الأغذية بين ذلك العدد المتزايد من سكان العالم ، أو حتى الإبقاء عليها كما هي * اذ يقدر^(١٩) أن الطلب العالمي على الأسمدة سيزداد في عام ١٩٨٠ بنحو ٥٠ ٪ تقريبا بالمقارنة باستهلاك عام ١٩٧٣ * ومن المنتظر أن تكون للاحتياجات الإضافية من الطاقة في مجالات الانتاج والنقل واستخدام الأسمدة ذات أبعاد مماثلة * وما من شك

(١٨) Reported in Technology and use of inputs, H. Owens at U.S. Department of Agriculture National Agricultural Outlook Conference, Washington , D.C. 18 December 1973.

(١٩) وثائق الدورة الأولى للجنة الأسمدة التابعة للمنظمة ، روما من ١-٥ يوليو ١٩٧٤ *

في أن مدى الوفاء بالاحتياجات من الأسمدة عام ١٩٨٠ وتكاليفها ستكون بالطبع عناصر مهمة في تقرير مستويات أسعار الأغذية في عام ١٩٨٠. ومع أنه لا تتوافر توقعات مماثلة عن الاحتياجات من الوقود للإنتاج الزراعي عام ١٩٨٠، فإنه فلا شك أن الزيادة ستكون كبيرة نسبياً، إذ من المحتمل أن تستبدل قوى الجر الحيوانية والبشرية بالقوى الميكانيكية والكهربائية، بمعدل متسارع.

الأسمدة

منذ منتصف عام ١٩٧٢، ولا سيما خلال الأشهر الأخيرة، عانت أسواق عديدة، وخاصة في البلاد النامية من نقص امدادات بعض منتجات الأسمدة. فقد أدت ندرة المعروض منها، وتفاقم هذه الندرة بسبب التضخم، بالإضافة إلى أزمة الطاقة وارتفاع تكاليف الشحن، إلى زيادة سريعة في أسعار السوق بالنسبة لجميع منتجات الأسمدة بل والمواد الخام والوسيط منها.

والعامل المسيطر في الوضع الحالي للمعروض من الأسمدة هو شدة الاحجام عن الاستثمار الجديد في تسهيلات الإنتاج التي تتوافر للأسمدة وللمواد الوسيطة والمواد الخام منها، بالإضافة إلى مدى تأثير طاقة الإنتاج بإغلاق المصانع القديمة خلال فترة السنوات الخمس حتى عام ١٩٧٢، حين انعكست الزيادة في تلك الطاقة وزيادة المعروض منها في انخفاض أسعار الأسمدة وموادها الخام، وانخفاض هوامش الأرباح في هذه التجارة. وقد أثرت هذه التطورات على صناعة الأسمدة في البلاد الصناعية الغربية بالدرجة الأولى، وخاصة في القطاع الخاص. وعلى الرغم من اعتراف عديد من الدوائر بالحاجة إلى استثمارات جديدة، إلا أن عدداً من العوامل حال دون الانشاءات الجديدة. وربما كان العامل الرئيسي الذي يحوق التوسع فيها هو الأولوية الدنيا التي تعطى لمنتجات الأسمدة في الميزانيات الاستثمارية للصناعات الكيماوية والمعدنية. فقد اقتضى تضخم التكاليف إجراء مراجعة صعودية مستمرة في الأسعار، مما خلق نوعاً من الشك في مدى توافر الامدادات من الطاقة وفي تكاليفها النسبية، وأصبحت مشكلة التلوث أكثر أهمية من ذي قبل. وثمة عامل آخر مثبط للاستثمارات الجديدة هو أن المصانع الحالية كانت كثيراً ما تعمل بأقل من طاقتها بكثير بسبب تعطل المصانع الانتاجية وخاصة مصانع النشادر ذات الطاقة الضخمة. وكثيراً ما تسبب هذا في ارجاء مواعيد البدء بتشغيل المصانع الجديدة، تلتها في كثير من الأحيان فترات طويلة من التشغيل لجزء من الطاقة الأصلية، ولا سيما في البلاد النامية. واتضح هذا التحول من الوفرة النسبية إلى الندرة في إنتاج الأسمدة فجأة، حينما واصل الطلب على الأسمدة نموه، واستنفذت المخزونات المرحلة.

وقد ارتفعت أسعار الأسمدة الآزوتية ارتفاعاً سريعاً منذ بداية عام ١٩٧٢، بسبب اجتماع عاملي زيادة الطلب وندرة المعروض. وبحلول أوائل عام ١٩٧٤، كانت أسعار اليوريا المعبأة في أكياس، تسليم ميناء التصدير، تتراوح بين ٣١٠ و ٣٥٠ دولار للطن الواحد (وهو ما يعادل ما يتراوح بين ٤٤٣ و ٦٧٢ دولار للطن الواحد من مغذيات النبات) وبلغ سعر سلفات النشادر بين ٧٠ - ١٠٠ دولار للطن (وهو ما يعادل ٣٣٣ - ٤٧٦ دولار للطن من مغذيات النبات)، بالمقارنة بسعر قدره ١٢٠ - ١٤٠ دولار للطن الواحد من مغذيات النبات في عام ١٩٧٢. وقد بقي وضع الأسعار بلا تغيير منذ ذلك الحين حيث ظل الطلب على شدته والعرض على قلتته. وبلغت أسعار السوق العالمية في ذروتها نحو ٧٠ دولار للطن الواحد من مغذيات النباتات، غير أن هذه الأسعار كانت تنطبق عموماً على "صفقات الشراء القسري" في حين أبرم الجزء الأعظم من الصفقات بأسعار تقل عن ذلك بكثير. ومن المنتظر أن تظل أسعار الآزوت ثابتة، وقد ترتفع مرة أخرى خلال فترة العامين أو الأعوام الثلاثة المقبلة، إذ أنه من غير المتوقع أن يطرأ توسع كبير على الإنتاج قبل ١٩٧٥/١٩٧٦.

كذلك ارتفعت أسعار الأسمدة الفوسفاتية ارتفاعاً حاداً نتيجة للزيادة الكبيرة في أسعار مخور الفوسفات والكبريت. فقد بلغت أسعار السوبر فوسفات الثلاثي في أوائل عام ١٩٧٤، ١٥٠ دولاراً للطن الواحد (فوب) (أى ما يعادل ٣٢٦ دولاراً للطن الواحد من مغذيات النبات) بالمقارنة بسعر الطن الواحد من هذه المغذيات خلال عام ١٩٧٢ الذى كان يتراوح بين ١٤٠ الى ١٥٠ دولاراً. وقد ارتفعت الأسعار الى ما يقرب من ٨٠٠ دولار للطن الواحد من مغذيات النباتات " صفقات الشراء القسرى" من الأسمدة الفوسفاتية. الا أن الأسعار السائدة في السوق العالمية للأسمدة الفوسفاتية ظلت تتراوح بين ٤٠-٤٢ دولاراً للطن الواحد من مغذيات النبات. وتعتمد توقعات الأسعار للأسمدة الفوسفاتية في المدى القصير والمدى البعيد على أسعار المواد الخام وكذلك على أسعار الطاقة والنقل. فقد ضاغت المغرب، أكبر البلاد المصدرة للفوسفات، فقد ضاغت المغرب، أكبر البلاد المصدرة للفوسفات سعر تصدير الفوسفات الصخرى الى ثلاثة أضعاف ما كان عليه فبلغ ٤٢ دولاراً للطن الواحد (فوب) اعتباراً من أول يناير ١٩٧٤، مما أدى في الواقع الأمر الى مضاعفة تكاليف الأسمدة الفوسفاتية المصنعة بالنسبة لكثير من المنتجين. وقد طبق المنتجون الآخرون للفوسفات الصخرى أسعار المغرب. ثم طرأت زيادة أخرى على أسعاره فأصبحت نحو ٦٣ دولاراً للطن الواحد (فوب) منذ أول يولييه ١٩٧٤.

وقبل عام ١٩٧٣، كانت أسعار البوتاس تنقرر الى حد كبير وفقاً لأسعار الأساس التي تحددها حكومة ساسكاتشوان في كندا وهي ٣٣٫٧٥ دولار كندي للطن الأمريكي (من وحدة البوتاس تسليم المنجم). وفي النصف الثاني من عام ١٩٧٣، وعلى أثر ابرام عدد من عقود التصدير المهمة بسعر ٤٥٫٥٠ دولار كندي (تسليم ميناء فانكوفر)، أخذ المتوافر من البوتاس الكندي للتصدير يتضاءل الى حد كبير، وارتفعت أسعاره وفقاً لذلك، فبلغ سعره ٦٠ دولاراً كندياً في بعض الصفقات الصغيرة. ويورد البوتاس الكندي في الوقت الحاضر الى أسواق التصدير بسعر يبلغ نحو ٥٠ دولاراً كندياً للطن الواحد (تسليم ميناء فانكوفر)، في حين أن سعر البوتاس الأوروبى يبلغ بين ٦٥-٧٠ دولاراً كندياً للطن الواحد فوب. ومن المتوقع أن تطرأ زيادة أخرى في أسعار البوتاس في المدى القصير نتيجة لاستمرار تضخم الأسعار والضغط على الامدادات. كذلك أخذت أجور الشحن في الازدياد، وبالتالي أخذت تؤثر على أسعار المدخلات من كافة الأسمدة عند التسليم إذ أن أجور الشحن تضاعفت في معظم الأحيان الى الضعفين وفي كثير من الحالات الى ثلاثة أضعاف ما كانت عليه في نهاية عام ١٩٧٢.

وتلخيصاً لوضع الأسمدة، يحتمل أن يستمر النقص الحالي، وخاصة في الأسمدة الآزوتية، وكذلك الأسمدة الفوسفاتية، بل وقد يتفاقم خلال ١٩٧٤/١٩٧٥ و ١٩٧٦. وليس هناك من سبيل الى سد الثغرة التي ينتظر أن تقوم بين العرض والطلب في المدى القصير. ولا يمكن استغلال أى قدر من الطاقة يزيد عن القدر المخطط له بالفعل في الوقت الحاضر قبل عام ١٩٧٧ (وربما في عام ١٩٧٨)، وهكذا يتعين على العالم أن يعاني من النقص الأخذ في التفافم في هذه الاثناء. وليس هناك من بديل أمام معظم مستهلكي الأسمدة الا اللجوء الى الاقتصاد في استهلاكها. إذ من المحتمل أن تتأثر بهذا النقص البلاد النامية المستوردة الرئيسية للأسمدة أكثر من غيرها. إذ من المحتمل أن يوءدى النقص المادى في توافر الأسمدة ذاتها وتضاؤل الفائض المتوافر للتصدير في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية وهذا هو الأهم، الى اصرار الحكومات على اسناد الأولوية للامدادات المحلية وعلى التنافس مع البلاد النامية على امدادات التصدير المحدودة، ما لم يتم الاتفاق على اجراءات دولية بهذا الشأن. وفي هذه الحالة، فان البلاد المستوردة التي ستعاني أشد المعاناة، ما لم تتخذ بعض الاجراءات في هذا الشأن، هي بلاد جنوب شرق آسيا، واجزاء من أمريكا اللاتينية وأفريقيا.

وقد حدث صعوبة وضع الأسمدة بالدورة السابعة عشرة للمؤتمر العام لمنظمة الأغذية والزراعة التي عقدت خلال نوفمبر ١٩٧٣ إلى اقرار التوصية التي أصدرها مجلس المنظمة بإنشاء لجنة للأسمدة * وقد عقدت هذه اللجنة دورتها الأولى خلال يوليو ١٩٧٤ وحضرها أربعة وستون بلدا من البلاد الأعضاء في اللجنة ، وممثلون عن كل من المجموعة الاقتصادية الأوروبية ، والأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ، كما شهدها ٢١ مراقبا من صناعات الأسمدة * وقد درست هذه اللجنة بالتفصيل مقترحات المدير العام للمنظمة القاضية بإنشاء مشروع دولي لتوريد الأسمدة نظرا للوضع شديد الصعوبة للعرض والطلب فيما يتعلق بالأسمدة في العالم * وكان المجلس الاقتصادي والاجتماعي قد اتخذ قرارا في ١٤ مايو ١٩٧٤ بمطالبة المدير العام بوضع خطط طارئة للعمليات بهدف امدادات الأسمدة إلى البلاد النامية ، من بينها إنشاء مجمع للأسمدة ، كما طالب بعقد دورة طارئة لمجلس المنظمة (عقدت في يوليو ١٩٧٤) للموافقة على خطة العمليات ووضع التنفيذ * وأثناء التحضير لهذه الدورة الطارئة ، قدرت جماعة عمل من المنظمة أن النقص في الأسمدة خلال ١٩٧٣/١٩٧٤ في البلاد النامية (باستثناء الصين) يصل إلى نحو ١٥ مليون طن من مغذيات النبات ، يتكون تقريبا من ٧٠٪ من الآزوت ، و ٣٠٪ من الفوسفور (٢٠) * وبعادل هذا نحو ١٥٪ من الاستهلاك الكلي لمغذيات النبات من الأسمدة في البلاد النامية * وحيث أنه يلزم طن واحد من مغذيات النبات لانتاج نحو ٨ أطنان من الحبوب الغذائية ، فقد ينجم عن هذا النقص انخفاض يبلغ نحو ١٢ مليون طن في انتاج الحبوب الغذائية في البلاد النامية * وقدرت جماعة العمل هذه أن العجز في امدادات المغذيات النباتية من الأسمدة سيبلغ مرة أخرى ما لا يقل عن ١٥ مليون طن خلال ١٩٧٤/١٩٧٥ ، ما لم يتخذ المجتمع الدولي اجراءات علاجية لمواجهة الوضع * ومنذ هذه التقديرات التي وضعت في منتصف ١٩٧٤ ، ظل وضع امدادات جميع الأسمدة متسما بالنسبة ، وارتفعت أسعار الأسمدة عما كانت عليه *

وقد لاحظ مجلس المنظمة أن اقتراح المدير العام يضع اطارا شاملا يمكن من خلاله البدء في اتخاذ اجراءات عاجلة على نطاق ثنائي ومتعدد الأطراف ، وان من العناصر المهمة في المشروع اقامة جهاز اعلامي من شأنه أن يتلقى فيضا منتظما من المعلومات ، عن احتياجات البلاد النامية ، وعن توافر الامدادات ، وعن مصادر التمويل المحتملة ثم يقوم بدوره بتوفيرها * كما ستجرى اتصالات مع حكومات البلاد المنتجة للأسمدة والمستهلكة لها ، ومع الحكومات التي لديها برامج عون ثنائية ، ومع الصناعة كذلك ، فيما يتعلق بامدادات الأسمدة * وستجرى كذلك اتصالات مستمرة بكل من العمليات الطارئة للأمم المتحدة والبنك الدولي ، وغيرهما من مصادر التمويل الدولية والقومية * وهكذا ستضطلع منظمة الأغذية والزراعة بدور نشط "كغرفة مقاصه " بهدف اعادة تخصيص جزء من الانتاج الحالي من الأسمدة للبلاد التي تحتاج اليها * أما فيما يتعلق بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، فقد أذن مجلس المنظمة بإنشاء مجمع للأسمدة تقدم اليه المساهمات من الأسمدة عينا أو نقدا * ولا يستهدف هذا المجمع مواجهة الاحتياجات الشاملة للبلاد النامية من الأسمدة ، ولكن الهدف منه سد الثغرات حين تنشأ مشكلة مستعصية في الوضع الحالي الطارئ * وسيتم توريد الأسمدة اما على شكل منحة أو اعانة ، أما المساهمات النقدية فتستخدم في توريد الأسمدة للبلاد التي تعاني من صعوبات في موازين مدفوعاتها ، ولمواجهة تكاليف الشحن ، ولتحسين كفاءة المصانع في البلاد النامية وزيادة انتاجها *

وقد اقترح المدير العام أن ترتبط أهداف المشروع الدولي لتوريد الأسمدة بالبلاد النامية كل على حده ، والا ينخفض

(٢٠) بتحويلها إلى يوريا (٤٦٪ آزوت) والسوبر فوسفات الثلاثي (٤٦٪ فوسفور) تعادل ٣٢٥ مليون طن من الأسمدة بوزن الناتج *

مجموع امدادات الأسمدة لاثى بلد نام خلال ١٩٧٤/١٩٧٥ عن المعدل الذى وصلت اليه خلال ١٩٧٣/١٩٧٤، مع محاولة زيادة هذا المعدل بما لا يقل عن ١٢٪ كلما كان ذلك ممكناً. وسيترتب على هذا زيادة في الواردات الكلية للبلاد النامية من الأسمدة قدرها مليون طن من المغذيات فوق واردات عام ١٩٧٣/١٩٧٤. ويجب اعطاء الأولوية الى تلك البلاد التي تحقق لها المساعدة من صندوق عمليات الطوارئ للأمم المتحدة - وهي أشد البلاد النامية تأثراً، بالوضع الحالي، على أن توضع في الاعتبار المشكلات الخاصة بالبلاد الأقل نمواً والبلاد التي لا تطل على البحار.

وينبغي أن ترتبط المعايير التي تستخدم في توزيع الأسمدة بالتقديرات الموضوعية لجميع العوامل التي تقرر الحاجة الحقيقية لاستيراد الأسمدة، وأن تستعرض لجنة الأسمدة هذه المعايير. وقد أشار عدد من الأعضاء الى الجهود التي تبذلها حكوماتهم في توفير الأسمدة الى البلاد النامية على أساس ثنائي. ولا حظ المجلس أن هذا النوع من المعونة يمكن أن يكون عنصراً مهماً في التضامن الدولي، وأنه من الضروري أن يؤخذ في الاعتبار في المشروع الدولي لتوريد الأسمدة. وقد اتفق على أن يضطلع المدير العام بمسؤولية تحديد الأولويات في تخصيص الأسمدة أو الأموال النقدية من هذا المجمع، وعليه أن يطبق نفس هذه الأولويات في توجيه الطلبات الواردة من البلاد النامية لكي تبحثها البلاد التي توفر العون الثنائي. ووافق المجلس على أن تكلف لجنة الأسمدة بأن تكون الجهاز المسؤول على المراقبة العامة للمشروع، وطالب المدير العام برفع تقريره عن سير العمل في تنفيذ المشروع في الوقت المناسب لكي يبحثه كل من مؤتمر الغذاء العالمي، والمجلس في دورته المقرر عقدها في نوفمبر ١٩٧٤، وأية أجهزة معنية أخرى.

وقد أعرب المجلس عن اهتمامه بصورة عامة بالمبادئ التي وردت في اقتراح سرى لانكا بإنشاء صندوق عالمي للأسمدة، وأيد أمر بحث الاقتراح في مؤتمر الغذاء العالمي.

المبيدات

يتسم وضع المبيدات بقدر كبير من الخطورة وربما كانت احتمالاته بالنسبة للبلاد النامية أشد سوءاً مما هو الحال بالنسبة للأسمدة. ويبدو أنه طرأت زيادة خلال ١٩٧٣/١٩٧٤، تبلغ نحو ٢٥٪ في الطلبات العالمية على الأسمدة، ففي حين هبط الانتاج عموماً طفيفاً. ولما كانت سياسة المخزونات في صناعة الأسمدة تخصص الانتاج الجارى لاستخدام الموسم المحصولي التالي، فإن زيادة الطلب خلال ١٩٧٣/١٩٧٤ أمكن الوفاء بها الى حد كبير بالسحب من الانتاج الجارى. وبعبارة أخرى، بيعت مخزونات ١٩٧٤/١٩٧٥ خلال عام ١٩٧٤، ومن المتوقع أن يترتب على هذا عجز يتراوح بين ٢٠ و ٣٠٪ من الحاجة الى المبيدات خلال ١٩٧٤/١٩٧٥. ولما كانت البلاد المتقدمة تكاد تنفرد في تصنيع المبيدات وبالتالي الاحتفاظ بمخزونات أساسية، فمن الطبيعي أن تعطي هذه البلاد لنفسها الأولوية في الوفاء باحتياجاتها. وهكذا ما لم يتم الاتفاق على نظام للتوزيع الدولي فورا، فإن العجز العالمي قد يعني أن يبقى للبلاد النامية قدر ضئيل جداً من المبيدات في ١٩٧٤/١٩٧٥.

أما الاحتمالات المرتقبة في المدى المتوسط فلا تبشر بالخير اطلاقاً إذ تعرضت صناعة المبيدات مؤخراً الى ضغط من الرأى العام بسبب ما تخلفه المبيدات من آثار على البيئة. وقد أدت العقوبات التي نتجت عن التشريعات الى اطالة الوقت اللازم والأموال اللازمة لتطوير منتجات جديدة. ومع هذا فهناك بعض الاحتمالات في أن تتمكن البلاد الفقيرة من زيادة انتاجها من عدد محدود من العناصر التي لا تحتاج الى المخزونات الأساسية التي تنتجها البلاد المتقدمة.

مصيد الأسماك

الانتاج والتجارة (٢١)

أخفق الانتاج السمكي العالمي مرة أخرى في تحقيق أى توسع خلال ١٩٧٣، وتشير التقديرات الأولية الى أن الكميات التي أنزلت الى البر كانت مماثلة لما شهدته عام ١٩٧٢ حين انخفض محصول الصيد العالمي بنحو ٥ ملايين طن عن مثيله خلال عامي ١٩٧٠ و ١٩٧١ (الجدول ١-١٤) * اذ يسبب الهبوط الحاد في محصول الصيد من مخزونات بيرو، التي تستخدم بالدرجة الأولى في صناعة مسحوق السمك، هبوطا في الانتاج العالمي خلال السبعينات، على نقيض ما حدث خلال الستينات، حين تأتت الزيادة السريعة في الانتاج العالمي الى حد كبير عن التوسع في محصول الصيد في بيرو * وكان الانخفاض في انتاج بيرو كذلك هو السبب الرئيسي مرة أخرى لركود الانتاج العالمي * وواصلت كميات الصيد للاستهلاك البشرى المباشر ارتفاعها، بالرغم من انخفاض كميات الصيد عموما وزادت امدادات الأسماك الى الأسواق للاستهلاك البشرى المباشر عام ١٩٧٣ بما يزيد على مليون طن بالمقارنة بعام ١٩٧٢ *

وظل المحصول السمكي في كل من أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية خلال عام ١٩٧٣ دون تغيير عما كان عليه في العام السابق * وحقت معظم البلاد الأعضاء في المجموعة الاقتصادية الأوروبية مستويات مرتفعة من الانتاج الى حد ما، وربما بلغ، لأول مرة، محصولها السمكي مجتمعه أكثر من ٥ ملايين طن * وقد حققت آيسلند أقصى زيادة في الكميات التي أنزلتها الى البر منذ عام ١٩٦٧ (بالدرجة الأولى من جراء زيادة صيد أسماك القد)، ولو أن النرويج لم تستطع أن تحافظ على ما حققته مؤخرا من انتعاش في محصولها السمكي * وعلى النقيض من ذلك، حققت اليابان زيادة في محصولها السمكي بما يقدر بنحو ١٠ %، ويعزى ذلك، الى حد كبير، من زيادة محصول صيدها من السمك الوثاب، والسمك البلوق الذى تشتهر به ألاسكا، كما زاد المحصول السمكي في جنوب أفريقيا كذلك زيادة ملحوظة بلغت نحو ١٨ % * وواصلت محاصيل صيد الأسماك في بلاد اقتصاديات السوق المتقدمة زيادتها المطردة، فبلغت اجماليا يزيد عن ٢٧ مليون طن بالمقارنة بمحصول سمكي قدره ٢٣ مليون طن سنويا في منتصف الستينات * وأفادت التقارير أن الاتحاد السوفييتي حقق زيادة كبيرة جدا في محصوله السمكي بلغت نحو ٨٥٠٠٠ طن * كذلك استطاع عدد من البلاد التي تشتهر بالصيد في كل من آسيا وأفريقيا زيادة كميات الصيد، ومن بينها جمهورية كوريا وماليزيا والفلبين والمغرب والسنغال، وتعزى الزيادة في السنغال الى زيادة عمليات الصيد التي اضطلع بها أسطولها القومي * وانخفض محصول الأسماك في كل من غانا وبنجولا انخفاضا ملحوظا * وتأثر اجمالي الصيد في أمريكا اللاتينية بطبيعة الحال تأثرا حادا نتيجة لمزيد من الانخفاض في انتاج كل من الشيلي وبيرو والبرازيل * في حين حققت كل من المكسيك وكوبا زيادة في محصولهما السمكي، حيث تمكنت كوبا من مضاعفة محصولها السمكي أربعة أضعاف خلال السنوات العشر الأخيرة *

أما السمة التي سادت مصائد الأسماك العالمية عام ١٩٧٣ فهي الزيادة السريعة الملحوظة في الأسعار، التي تعزى من ناحية الى قلة الامدادات، ومن ناحية أخرى الى ثبات الطلب على معظم منتجات الأسماك (الجدول ١-١٥) وقد بلغت

(٢١) في تفصيلات حالة مصائد الأسماك انظر: FAO , Yearbook of fishery, statistics, 1973 , Vol. 35 , Rome , 1974 .

الجدول ١٤-١ تقديرات المحصول العالمي من الأسماك والمحار والرخويات

التغير من ١٩٧٣-١٩٧٢	١٩٧٣ (١)	١٩٧٢	١٩٧١	١٩٧٠	١٩٦٩	
بآلاف الأطنان المترية بالمائة						
٣ +	٢٧٤٥٠	٢٦٦٨٠	٢٦٤٨٠	٢٦٢٦٠	٢٤٩٩٠	اقتصاديات السوق المتقدمة
١ +	١١٣٦٠	١١٢٣٠	١١٠٨٠	١١٠٠٠	١٠٤٤٠	أوروبا الغربية
—	٣٨٢٠	٣٨٢٠	٤٠٨٠	٤١٧٠	٣٩٠٠	أمريكا الشمالية
٦ +	١٩٠	١٨٠	١٨٠	١٦٠	١٤٠	أوسيانيا
٦ +	١٢٠٨٠	١١٤٥٠	١١١٤٠	١٠٩٣٠	١٠٥١٠	اقتصاديات السوق المتقدمة مالا أخرى (٢)
١١ +	٩٨٢٠	٨٨٨٠	٨٤١٠	٨٢٤٠	٧٤٠٠	أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتي
٥ +	٣٧٢٧٠	٣٥٥٦٠	٣٤٨٩٠	٣٤٥٠٠	٣٢٣٩٠	اجمالي الأقطار المتقدمة
٨ —	١٨٩٨٠	٢٠٦١٠	٢٦٢٤٠	٢٧٠١٠	٢٣٠٨٠	اقتصاديات السوق النامية
٣٢ —	٥٢٠٠	٧٦٣٠	١٤٠٠٠	١٥٥٢٠	١١٩٦٠	أمريكا اللاتينية
٧ +	١٠٠١٠	٩٣٩٠	٩٠١٠	٨٤٣٠	٨١٤٠	الشرق الأقصى (٣)
١٤ +	٦٤٠	٥٦٠	٥٦٠	٥٥٠	٥٧٠	الشرق الأدنى (٤)
٣ +	٢٨٤٠	٢٧٧٠	٢٤٣٠	٢٤١٠	٢٣٣٠	أفريقيا (٥)
١١ +	٢٩٠	٢٦٠	٢٤٠	١٠٠	٨٠	اقتصاديات السوق النامية الاخرى
—	٨٧٠٠	٨٦٧٠	٨٦٣٠	٧٩٧٠	٧٢٠٠	اقتصاديات البلاد الاسيوية ذات التخطيط المركزي
٥ —	٢٧٦٨٠	٢٩٢٨٠	٣٤٨٧٠	٣٤٩٨٠	٣٠٢٨٠	اجمالي الأقطار النامية
—	٦٤٩٥٠	٦٤٨٤٠	٦٩٧٦٠	٦٩٤٨٠	٦٢٦٧٠	العالم

ملاحظة: تشير الأرقام الى وزن المحصول بالأطنان المترية. ولذا فان التغيرات السنوية في أرقام النسب المئوية قد تتفاوتت تفاوتاً كبيراً عن تلك الواردة في الجدول ١٥-١ حيث ترجح كميات الانتاج بقيم الوحدات، كما هو موضح بالمذكرة لتفسيرية صفحة

(١) أرقام أولية (٢) اسرائيل واليابان وجنوب أفريقيا (٣) باستثناء اليابان (٤) باستثناء اسرائيل (٥) باستثناء جنوب أفريقيا

هذه الزيادات ٢٥% بل أكثر بالنسبة لقيمة الوحدة من الأسماك المصادرة في المملكة المتحدة، على سبيل المثال، ارتفعت أثمان البيع المباشر الى أكثر من الثلث، في حين انخفضت الكميات المتوافرة من أسماك القد والحدق وغيرهما من أسماك القاع بنسبة ٥٠% وارتفعت أسعار المحصول السمكي وأثمان المنتجات السمكية المصنعة الى مستويات لم يسبق لها مثيل في كثير من البلاد الأخرى.

بيد أن ركود الانتاج بالاضافة الى انخفاض مستويات المخزونات نسبياً أدت الى هبوط الحجم الكلي للتجارة العالمية في الأسماك ومنتجاتها وقد جاء هذا الانخفاض كله تقريباً نتيجة لنقص حاد في امدادات دقيق السمك في حين أن التجارة في

الجدول ١٥-١ الأرقام الدليلية لحجم التجارة العالمية بالمنتجات السمكية ^(١) وقيمة الوحدة منها واجمالي قيمتها

التغير من ١٩٧٣-١٩٧٢	١٩٧٣ (٢)	١٩٧٢	١٩٧١	١٩٧٠	١٩٦٩	
في المائة						متوسط ١٩٦٥-١٩٦١ = ١٠٠
٢ -	١٤١	١٤٤	١٣٤	١٣٠	١٢٢	الحجم
٣٧ +	٢٣١	١٦٩	١٥٤	١١٨	١١٠	متوسط قيمة الوحدة
٢٨ +	٣١٢	٢٤٤	٢٠٤	١٧٩	١٥٢	القيمة

(١) باستثناء الصين وغيرها من بلدان التخطيط الاقتصادي المركزي في آسيا *

(٢) أولى

الأسماك والمنتجات السمكية للاستهلاك البشري ظلت بلا تغير تقريبا من حيث حجمها، بل وبلغت مستويات قياسية من حيث قيمتها * وقد أمكن ملاحظة هذه الاتجاهات بوجه عام في بعض الأسواق الرئيسية كالولايات المتحدة واليابان * اذ لم يتسن الابقاء على الامدادات من منتجات الأسماك القابلة للأكل في الولايات المتحدة الا من خلال زيادة الواردات، حيث هبط الانتاج المحلي الى أقل من المستوى الذي كان عليه عام ١٩٧٢ * وفي اليابان أدت الزيادة المستمرة في الطلب المحلي على المنتجات البحرية الى زيادة في قيمة واردات الأسماك بنحو ٥٠٪ خلال الشهور التسعة الأولى من العام بالمقارنة بالفترة المقابلة عام ١٩٧٢ * وقد تأثرت الزيادة في قيمة التجارة العالمية التي بلغت ٢٨٪ مرة أخرى من جراء التغير المستمر في إعادة تقييم العملات * (الجدول ١٦-١)

الجدول ١٦-١ الأرقام الدليلية لقيمة الصادرات السمكية حسب الاقاليم

التغير من ١٩٧٣-١٩٧٢	١٩٧٣ (١)	١٩٧٢	١٩٧١	١٩٧٠	١٩٦٩	
في المائة						متوسط ١٩٦٥-١٩٦١ = ١٠٠
٣٩ +	٣٣٩	٢٤٤	١٩٨	١٧١	١٤٣	أوروبا الغربية
٥٧ +	٣٦١	٢٣٠	١٩٥	١٧٨	١٦٤	أمريكا الشمالية
١٦ +	٦١١	٥٢٧	٣٩٢	٣١٤	٣١١	أوسيانيا
٢٠ +	٢١٢	١٧٦	١٣٥	١٢٥	١١٤	اقتصاديات السوق المتقدمه أخرى (٢)
٢١ -	١٧٨	٢٢٥	٢٤٩	٢٢٨	١٦٩	أمريكا اللاتينية
٤١ +	٦٧٨	٤٧٩	٣٤٩	٢٨٤	٢٢٩	الشرق الأقصى (٣)
٣٩ +	٢٩٣	٢١١	١٦٩	١٥٦	١١٤	الشرق الأدنى (٤)
٤٥ +	٢٩٧	٢٠٤	١٧٣	١٥٤	١٣٧	أفريقيا (٥)
١١ +	٤٥٠	٤٠٦	٣٤٤	٢٣٥	١٩٨	اقتصاديات السوق النامية أخرى
٢٤ +	٢٦٢	٢١١	٢٠٣	١٩٥	١٧٧	أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتي

(١) أرقام أولية (٢) باستثناء إسرائيل واليابان وجنوب أفريقيا (٣) باستثناء اليابان (٤) باستثناء إسرائيل (٥) باستثناء جنوب أفريقيا *

وقد اتسمت أسواق دقيق السمك خلال عام ١٩٧٣ بأسره بنقص حاد في الامدادات وازيادة سريعة في الأسعار. وفي حين نجح عدد من بلاد أوروبا الغربية، وجنوب أفريقيا في تحقيق بعض الزيادة في انتاج دقيق السمك عام ١٩٧٣ لم تكن هذه الزيادة كافية لتعويض الانخفاض الحاد في انتاج بيرو. وقد ظلت التجارة في دقيق السمك خلال ١٩٧٢ عند نفس المستويات السابقة تقريبا، وذلك بالاعتماد، الى حد كبير، على السحب من المخزونات التي بلغت مستويات قياسية. غير أنه مع بداية عام ١٩٧٣، كانت هذه المخزونات قد تقلصت الى حد بعيد، ونشأت أزمة حادة بسبب عجز البلاد الأخرى المنتجة لدقيق السمك عن سد الثغرة التي خلفها عجز كل من بيرو وشيلي. وبالإضافة الى ذلك اقترن هذا النقص بنقص في انتاج دقيق فول الصويا وغيره من المصادر البديلة من المواد العلفية الغنية بالبروتين، مما جعل من الصعب على صناعة الأعلاف المركبة أن تعيد تركيب معادلات الأعلاف. وقد ارتفعت أسعار دقيق السمك ارتفاعا مدهلا، بعد أن بلغت خلال عام ١٩٧٢ متوسطا يقل عن متوسط عام ١٩٧١ بقليل، فبلغ سعر الطن ٥٤٠ دولارا في نهاية شهر سبتمبر ١٩٧٣، في حين أن سعر الطن الواحد بلغ منذ عام سابق ١٨٠ دولارا فقط. وقد خف هذا الضغط قليلا في الجزء الأخير من السنة، ولو أن الأسعار التي كانت سائدة في أوائل عام ١٩٧٤ بلغت ٤٢٠ دولارا للطن الواحد (تسليم مواني أوروبا الغربية).

وقد شهد النصف الأول من عام ١٩٧٤ تغيرا مهما في السوق، بالنسبة لعدد من السلع السمكية، التي انخفضت أسعارها انخفاضاً حاداً عن المستويات القياسية التي وصلت اليها من قبل. غير أن هذه تبدو ظاهرة عرضية نتجت من ناحية عن توفر مخزونات كبيرة، وعن مقاومة المستهلكين لارتفاع أسعار السمك من ناحية أخرى. ولما كانت أسعار الفائدة تشكل عبئا ثقيلا بصورة متزايدة، فقد نزع كثير من تجار أسماك القاع في الأسواق الرئيسية في أمريكا الشمالية وأوروبا الى العمل على أساس أقل مستوى ممكن من المخزونات. وفي حين كانت المخزونات لا تزال مرتفعة بالنسبة لما كانت عليه في النصف الأول من عام ١٩٧٣. ومع انخفاض عمليات الصيد العادية في بعض المناطق وهبوط أسعار السوق، واجه عدد من المنتجين ضغطا قاسيا للتوفيق بين التكلفة/ والسعر. ومع هذا يبدو من غير المحتمل، في المستقبل القريب، أن يحدث انخفاض حاد آخر في الأسعار، واحتمال حدوث زيادة في أسعار اللحوم قد يتسبب، على الأقل، في نوع من الاستقرار، وربما تسبب في شيء من الانتعاش بالنسبة لأسعار الأسماك واستهلاكها. ونظرا لضيق الفرص أمام زيادات أخرى في انتاج هذه السلع، يبدو من غير المحتمل أن يطرأ على الوضع الراهن أي تغيير مهم في الاتجاهات الزلية لأسعار الأسماك.

وقد شهد عام ١٩٧٤ تحسنا في صيد الأسماك الانشوجة في مصايد جنوب شرق المحيط الهادى. اذ تم خلال شهر مايو صيد الحصة التي قررتها بيرو للفترة الواقعة بين مارس وسبتمبر وقدرها ٢ مليون طن من أسماك الانشوجة، ومن المحتمل أن يؤكد هذا التحسن ما يمكن صيده حتى نهاية العام حيث ينتهي موسم الصيد، غير أنه من السابق لأوانه الاعراب عن أى تفاؤل والقول بأن صناعة صيد الأسماك تستعيد مستوياتها السابقة للانتاج، وأن الأسعار المرتفعة حاليا لدقيق السمك ستخف مرة أخرى نتيجة لذلك.

السياسات والشؤون الأخرى

أدت بعض الأحداث التي شهدتها عام ١٩٧٣، بما في ذلك سوء الاداء في بعض مصايد الأسماك الرئيسية، الى تركيز الانتباه على ضرورة ايجاد ادارة أكثر فعالية للموارد السمكية في العالم. ومن هذه الأحداث انعقاد المؤتمر الفني لادارة مصايد الأسماك وتنميتها، الذي دعت الى عقده المنظمة في فانكوفر خلال فبراير ١٩٧٣، واشترك فيه مندوبون عن

نحو ٧٠ دولة وهيئة دولية * وقد أقر هذا المؤتمر بأن الموارد السمكية في العالم محدودة ، ولا حظ أنه كان يجدر خلق ادارة في حالات عديدة لحماية هذه الموارد والمحافظة على انتاجها منذ زمن بعيد ، وأوصى بضرورة استخدام نظم للادارة في أقرب وقت ممكن في مجال تنمية مصايد الأسماك ، حتى في الحالات التي تفتقر الى البيانات الشاملة العلمية منها والاقتصادية *

الا أنه لا يزال من الصعب الحصول على موافقة دولية لتنفيذ اجراءات فعالة * الا أنه أمكن مع ذلك تحقيق تقدم كبير خلال عام ١٩٧٣ نحو الاتفاق على صيانة الموارد السمكية داخل نطاق المجلس الدولي لمصايد شمال غرب الاطلنطي بشأن الاجراءات التي تتيح حماية أفضل لمصايد الأسماك ذات الأهمية التجارية بالقرب من شواطئ أمريكا الشمالية * وتنص الأنظمة الجديدة على اتباع نظام ذي شقين من الحصص القومية التي تستهدف السيطرة لا على محاصيل الصيد من أنواع خاصة فحسب بل وعلى مستوى الصيد بصفة عامة ، وذلك ليتسنى ، للكتلة الحيوية التي يجري استغلالها أن تستعيد ، بحلول عام ١٩٧٦ ، انتعاشها الى المستوى الذي يهيئ لها انتاج الحد الأقصى الذي يمكن الابقاء عليه * على أن المفاوضات في مناطق أخرى لم تسفر عن مثل هذا النجاح *

وكان التقدم بطيئاً في شمال شرق الاطلنطي ، حيث يتعرض الكثير من المخزونات القيمة لقدر كبير من النقص أو لخطر النضوب الكلي * ومن بين هذه المخزونات مخزونات سمك موسى وسمك البلايس في بحر الشمال ، وأسماك الرنجه في غرب اسكتلندا وبحر الشمال ، التي يحقق محصول الأسماك الذي يتم اصطياده منها جميعاً ما قيمته نحو ١٢٥ مليون سنوياً * وقد أمكن ، حتى الآن ، التوصل الى اتفاق بشأن نظام لفرض قيود على الصيد لعام ١٩٧٥ بالنسبة لأسماك الرنجه في بحر الشمال فحسب ، ولو أن هذا اقتصر على مستوى لا يتيح سوى امكانية ضئيلة لتحسين الانتاج الكلي في المدى البعيد * وكثير من مصاعب التوصل الى اتفاق بشأن هذه المسائل ينشأ عن كون الكثير من المجتمعات الساحلية ، بل وفي كثير من الحالات عن كون اقتصادياتها بأكملها ، تعتمد اعتماداً كبيراً على صيد الأسماك في معيشتها * وهناك تفهم جيد بصورة عامة لضرورة التنظيم ، وللنتائج التي تترتب على الفشل * غير أن المشكلة الرئيسية هي كيفية فرض قيود على النمو ، أو خفض مستوى النشاط في بعض المناطق ، في قطاع رئيسي من قطاعات الاقتصاد * ولن يتسنى حل هذه المشكلة في المدى البعيد الا بتنويع الصناعة — وهو أمر لا بد منه على أية حال ، إذ أنه لا يمكن أن النمو الاقتصادي المستمر لا يمكن تحقيقه على أساس موارد محدود واحد *

وقد أبدت المناطق الأخرى غير منطقة شمال الاطلنطي اهتماماً متسارعاً بالتعاون الدولي الذي يهدف نحو المحافظة على الثروة السمكية * فقد اتخذ المجلس العام لمصايد البحر المتوسط بعض الخطوات مؤخرًا تتيح له أن يلعب دوراً أكثر ايجابية في ادارة موارد مصايد الأسماك في تلك المنطقة — حيث تشهد بعض هذه المناطق ، وخاصة في غرب البحر المتوسط عمليات صيد كثيفة للغاية * وأنشئ في عام ١٩٧٣ المجلس الدولي لغرب وسط الاطلنطي — وهو الجزء الوحيد من المحيط الاطلنطي الذي لم يشمل من قبل أي جهاز اقليمي رسمي ، ومن المقرر أن يعقد هذا المجلس أولى دوراته خلال النصف الأول من عام ١٩٧٥ * وفي المحيط الهادى واصل المجلس الأمريكي لمصايد التنونه الاستوائية ، تنفيذ اجراءات ادارية ، غير أنه صادف صعوبات تتعلق بالتوزيع الدولي للمحصول السمكي المسموح باصطياده ، مما حال دون التوصل الى اتفاق بشأن نظام الادارة بالنسبة لمصيد عام ١٩٧٤ الى أن بلغ الموسم شوطاً متقدماً *

وقد اتخذ عدد من البلدان خطوات نحو إبرام اتفاقيات ثنائية أو لادخال اجراءات ادارية في نطاق التشريعات القومية * فنفذت النرويج ، على سبيل المثال ، اجراءات جديدة للمحافظة على مخزونات الماكارييل ، والقد ، والرنجة في بحر الشمال على المستوى القومي * واشتركت كل من المملكة المتحدة والاتحاد السوفيتي كذلك مع النرويج في تحديد أنصبه لصيد أسماك القد في المنطقة القطبية النرويجية * وبالإضافة الى ذلك ، تم في أواخر عام ١٩٧٣ التوصل الى تسوية مؤقتة تسمح بحسم النزاع الطويل الذي كان قائما بين آيسلند والمملكة المتحدة بشأن صيد الأسماك في المياه المحيطة بآيسلند * كما أجريت مفاوضات بشأن اتفاقيات خاصة أخرى بين ايطاليا ويوغسلافيا ، تحسم الترخيص بالصيد من الشواطئ * القريبة من يوغسلافيا خلال الفترة ١٩٧٤-١٩٧٦ ، وكذلك بين اليابان ونيوزيلند * وتم كذلك التوصل الى اتفاقيات تنظم المصايد الرئيسية في كل من المحيط الهادى وفي وسط وجنوب الاطلنطي * وأبرمت البلاد النامية وبعض البلدان ذات الخبرة الفنية الواسعة عددا من مشروعات الصيد المشتركة * وتحيط بهذه المشروعات درجة عالية من المخاطرة وأخفق الكثير منها لأسباب تتعلق بالاختلاف في اجراءات دراسات واقفية سابقة للاستثمار ، وحدوث تغييرات في الاوضاع السياسية والاقتصادية * وقد اتخذت الخطوات بالفعل لتحسين اسلوب اقامة المشروعات المشتركة ، بما يزيد من فرص نجاحها * وبالرغم من المصاعب العديدة التي تمت مواجهتها هناك ما يدعو الى توقع المزيد من التوسع في تلك المشروعات بشي * من الثقة *

ويهيى * الاتجاه القائم نحو توسيع نطاق السيادة القومية فيما يتعلق باستغلال الموارد الحية دفعة جديدة نحو اتفاقيات المشروعات المشتركة * فهناك ما يزيد عن ٣٠ بلدا تطالب الآن بمناطق يتراوح مداها بين ١٥ و ٢٠ ميل من المياه القريبة من شواطئها ، في حين تحبذ بلاد كثيرة أخرى توسيع نطاق السيادة القومية ، لكنها ترى ضرورة الاتفاق على ذلك في اطار قانون البحار المقترح * وعلى المستوى القومي ، أدت الزيادات الكبيرة في الدخول الاجمالية التي حققتها مشروعات الصيد في كثير من البلاد المتقدمة ، الى قيام الحكومات في عدد من الحالات باعادة تقييم الدعم المالي لصناعة صيد الأسماك * فقد أوقفت حكومة المملكة المتحدة مثالا ، في يونيو ١٩٧٣ ، نظام منح اعمالات لقوارب الصيد التي تعمل قرب الشاطئ * عن كل رحلة تقوم بها ، كما سبحت الاعانات التشغيلية فيما بعد عن قوارب الصيد الجرارة ذات المدى البعيد * كما تخضع الآن المنح والقروض التي تقدم لبناء القوارب الى المراجعة ، وكان ذلك ، من ناحية نتيجة للشكوك التي تتعلق بإمكان الوصول الى مناطق الصيد التقليدية ، ولو أنه جاء كذلك نتيجة للرخاء النسبي الذى حققته هذه الصناعة *

وقد أخذت قوارب الصيد التي يتألف منها الاسطول العالمى مما يبلغ وزنها الاجمالي مائة طن مسجلة تتزايد بمعدل سنوى قدره نحو ٦ ٪ ، من حيث عدد الوحدات ، ونسبة ١٠ ٪ تقريبا سنويا من حيث الحمولة الكلية بالاطنان المسجلة ، كما أخذت القوارب الجديدة تزداد حجما وقوة * واذا أضيفت الى هذه سفن المصانع ومراكب النقل ، لأصبح التوسع في حجم الاسطول أكثر وضوحا ، فقد زادت الحمولة الكلية للاسطول العالمى مجتمعة ، في منتصف عام ١٩٧٣ ، على ما كانت عليه فسي عام ١٩٦٩ بنحو ٤٣ ٪ * وكشال على الجهود التي تبذلها مختلف البلدان للنهوض بالتنمية المنظمة لأساطيل الصيد من حيث نسبتها بالموارد السمكية ، فان الحكومة الكندية فرضت في أغسطس ١٩٧٣ تجريد الاعانات التي تقدم لبناء القوارب الجديدة لشواطئ * الاطلنطي ، وأعلنت مشروعا جديدا للحد من الدخول الى مناطق الصيد * وترى بعض الحكومات أنه من المناسب لها الحد من التوسع في أساطيلها بينما يستمر نشاط الجهات المنافسة لها دون رقابة * وينبغي أن يخضع هذا الوضع ، في أوروبا ، لقرار مشترك يتعلق بالسياسة على مستوى المجموعة الاقتصادية الأوروبية ، غير أنه لا توجد حتى

الآن سوى مؤشرات كثيرة لقيام أى اتفاق عام في هذا الشأن *

غير أن الأدلة الدافعة على ارتفاع الدخل الاجمالية يجب أن تقاس في ضوء ارتفاع أسعار الوقود وارتفاع الأجور وزيادة تكاليف المواد والمعدات * فخلال الربع الثالث من عام ١٩٧٣ وأوائل عام ١٩٧٤، خلقت أزمة الطاقة الدولية مشكلات خطيرة نتيجة لنقص الوقود، وارتفاع تكاليفه بصورة سريعة * وقد صادفت كثير من القوارب، وخاصة وحدات الصيد بعيدة المدى، صعوبات في إعادة تزودها بالوقود بعيدا عن موانئها، بل وفي بعض الأحيان في موانئها ذاتها * وقد تحسن وضع امدادات الوقود الآن، غير أنه مما لا شك فيه أن ربحية كثير من قطاعات الصيد في المدى البعيد سوف تتأثر الى حد كبير بزيادة تكاليف الوقود * وقد اتبعت عدة بلاد اسلوب تقديم اعانات الوقود لأساطيل الصيد في محاولة لتخفيف العبء الذي يقع على كاهلها من جراء الزيادة في أسعار النفط ٣ أو ٤ أضعاف ما كانت عليه *

ومما أدى الى عرقلة عمليات الصيد في بعض البلاد استمرار الهبوط التدريجي في القوى العاملة * فقطاعات هذه الصناعة التي تحتم الابتعاد عن الوطن لفترات طويلة نسبيا، تواجه مصاعب جمّة في اجتذاب أطعم القوارب بالرغم من توافر فرص تحقيق أرباح مجزية * ولا تقوم المنافسة فقط من مصائد الأسماك الساحلية التي تعود بالربح الوفير والتي تعتبر أفضل من الناحية الاجتماعية بل تقوم المنافسة وفي بعض المناطق كذلك من جراء المطالب الملحة لصناعة استخراج النفط من قاع البحار، التي أخذت في بعض الحالات تفرض نفسها على تسهيلات المصائد التقليدية *

التوقعات

نظرا لتخلف الانتاج السمكي عن الطلب المتزايد عليه، توجه في الوقت الحاضر العناية المتزايدة ليس فقط نحو صيانة مصائد الأسماك التقليدية التي تتعرض بالفعل للاستغلال الشديد، بل ونحو الاستفادة من الأصناف التي لا تستغل بالقدر الكافي في الوقت الحاضر ونحو الاستفادة من فواقد الأسماك التي تنتج أثناء عمليات الصيد والتصنيع والتوزيع * كذلك يتزايد ادراك المساهمة الكبرى التي يمكن لمصائد المياه الداخلية تقديمها وخاصة من خلال تربية الأحياء المائية * وما من شك في أن الامكانيات غير المستغلة من مصائد المياه الداخلية تعتبر ذات أهمية خاصة لكثير من البلاد النامية في العالم * وفي حين أن أسماك المياه العذبة وخاصة الأنواع التي تربي منها توجه الى الأسواق المترفة في معظم البلاد المتقدمة بصورة خاصة، فإن منتجات المياه الداخلية والمياه المشوبة بالملوحة في الأقاليم النامية تتكون من أصناف تشكل بالدرجة الأولى أغذية أساسية تقليدية * ويبلغ الانتاج العالمي من الأسماك ذات الزعانف والمحاريب والرخويات التي يتم اصطيادها في الداخلية نحو ١٠ ملايين طن سنويا، نصفها تقريبا من تربية الأحياء المائية * وأهم البلاد المنتجة هي البلاد الآسيوية وخاصة الصين (التي تنتج من موارد مياهها الداخلية الشاسعة اجماليا يبلغ ٥ ملايين طن سنويا)، وبنجلاديش والهند وأندونيسيا * وكذلك بحيرات القارة الأفريقية * ولا شك أن هناك امكانية كبيرة لزيادة الانتاج من المصائد "البكر" في البحيرات الكبرى والانهار والمستنقعات، وذلك باستخدام أساليب الصيد المحسنة، واتباع أساليب أكثر فعالية في السيطرة على جهود الصيد وتحسين المخزونات الطبيعية من خلال الانتعاش والنقل الاصطناعيين، غير أن أكثر الامكانيات اشارة تكمن في اجراء مزيد من التنمية في مجال تربية الأحياء المائية *

وتعتمد زيادة معدل الانتاج من تربية الأحياء المائية على ما يمكن احرازه من تقدم في زراعة مناطق اضافية من

المياه الداخلية والمياه الضاربة الى الملوحة ، كما تتوقف على المدى الذى يمكن معه ترجمة نتائج البحوث الفنية السى تطبيق عملي ، وعلى الأولويات التي توليها الحكومات والصناعة لاستثمار الأموال والجهود في التوسع بهذا النوع من الانتاج الغذائي * ومن النواحي المسلمة في هذا الشأن توجبه الاهتمام نحو توفير كميات كافية من الأسماك الصغيرة وتوزيعها *

ولا تتوافر معلومات شاملة عن المواقع التي قد تصلح لتربية الأسماك ، غير أن الدراسات الأولية ، تشير الى أن ما يقل عن ٢٠ مليون هكتار تستخدم حالياً كبرك لزراعة الأسماك ذات الزعانف ، مما يوحي الى أنه لا تستغل في الوقت الحاضر سوى نسبة مئوية صغيرة من الأراضي التي قد تصلح لهذا الغرض * فتوجد في الفلبين ، على سبيل المثال ، مساحة اضافية قدرها ٥٠٠ * ٥٠٠ هكتار من المياه العذبة والمياه الضاربة الى الملوحة ، تقدر امكانيات انتاجها بنحو طنين اثنين من السمك في الهكتار الواحد سنوياً ، لا تزال تنتظر التنمية * وتتبع خطط استغلال موارد المياه الشاسعة في حوض نهر الميكونج الشاسعة فرصة كبيرة للتوسع الرشيد في زراعة الأسماك في لاوس ، وفي جمهورية خمير ، وتايلاند ، وجمهورية فينتنام * وتشير الدراسات الأخرى الى أن احتمالات الانتاج من التوسع في تربية الأحياء المائية في الشواطئ في جنوب شرق آسيا وحدها قد تزيد عن ٢٥٠ مليون طن سنوياً *

وتسهم تربية الأحياء المائية بالفعل مساهمة كبرى في انتاج الأغذية ، بل وفي اقتصاديات عدد من البلاد ، وقد ثبتت السلامة الاقتصادية لكثير من ضروب التربية في الظروف المناسبة * وبالإضافة الى ذلك ، فقد أسفرت الأعمال التجريبية عن كثير من التطورات الفنية الجديدة التي يمكن أن تؤدي الى زيادة الانتاج وخفض نفقاته * ويمكن توقع المزيد من التقدم في هذا الميدان بثقة في المستقبل * وفي حين تدعو الحاجة الى اعداد برنامج عاجل للبحوث لحل بعض المشكلات البارزة ، وخاصة فيما يتعلق بضروب التربية الجديدة للأحياء المائية كتربية الجمبرى والأسماك البحرية ، تتوافر بالفعل معارف وافيهة تتيح التوسع في هذا النشاط في كثير من أنحاء العالم * ويتطلب مثل هذا التوسع وضع برامج محكمة الاعداد لتربية الأحياء المائية في اطار خطط التنمية القومية لمصايد الأسماك ، على أن تخصص لها اعتمادات كافية تضمن لها الدعم المالي والفني * ومن الضروري كذلك ايجاد تفاعل وثيق بين الانتاج الزراعي والانتاج المائي للأغذية * ومن المحتمل أن يتأثر الانتاج الكامن من تربية الأحياء المائية من قيود امدادات الطاقة والأسمدة والأعلاف وتكاليفها أى بعبارة أخرى ، أن يتأثر باعتبار استخدامات البديلة أكثر من تأثره بالقيود المادية (كتوافر المناطق المائية) * وتنشأ الخلافات في الوقت الحاضر فيما يتعلق باستخدام سهول الفيضانات ومناطق المستنقعات لهذا الغرض *

ومن المؤكد أنه اذا ما تم التغلب على هذه المشكلات أمكن التوسع الى حد كبير في انتاج الأسماك من المياه الداخلية وخاصة من خلال تربية الأحياء المائية * وتشير التقديرات التي أعدها المنظمة لمؤتمر فانكوفر أنه يمكن توقع تحقيق انتاج قدره ١٧ مليون طن بحلول عام ١٩٨٠ ، وفي رأى جماعة العمل الخاصة بتربية الأحياء المائية المنبثقة عن اللجنة الاستشارية الفنية (سبوليتو ، يوليو ١٩٧٣) ، أنه يمكن بحلول عام ٢٠٠٠ تحقيق انتاج عالمي سنوى قدره ٥٠ مليون طن ، اذا ما اتخذت اجراءات البحوث والتنمية اللازمة * وبالإضافة الى ذلك ، يمكن أن تلعب تربية الأسماك ، بوجه خاص ، دوراً اجتماعياً - اقتصادياً مهماً بالإضافة الى اسهامها في توفير الأغذية والبروتين * اذ يمكن لمزارع الأسماك التجارية ومزارع انتاج الكفاف منها أن تساعد في تحسين الاقتصاد الريفي في البلاد النامية ، بتوفير فرص الاستخدام وكسب النقد الأجنبي من خلال زراعة أنواع الأسماك مرتفعة القيمة وتصديرها ، ففرص الاستخدام فيها كبيرة بوجه خاص * وفي حين يمكن

ميكنة زراعة الأسماك، إذا ندر توفر اليد العاملة، إلا أن بركة مساحتها ٢٠ هكتار في مكان تتوفر فيه اليد العاملة وتنذر فيه فرص الاستخدام يمكنها تهيئة استخدام كامل لأربعة أو خمسة عمال بالإضافة الى الاستخدام العرضي خلال موسم الحصاد أو حين يستدعي الأمر اجراء بعض الاصلاحات. وفي جمهورية كوريا، على سبيل المثال ١٣٠٠٠٠ عامل مستخدم استخداما كاملا، وبحو ٣٠٠٠٠٠ عامل مستخدم استخداما جزئيا في صناعة تربية الأسماك، وفي الفلبين ما يزيد عن ١٧٠٠٠٠ عامل، أما في أندونيسيا فيزيد عددهم عن ٥٠٠٠٠٠ عامل.

ورغم الامكانيات الكبيرة التي تكمن في تربية المخلوقات المائية وغيرها من أعمال الصيد في المياه الداخلية، فإن غالبية الامدادات العالمية من الأسماك ستظل ترد من الموارد البحرية. وعلاوة على ذلك فإن الجزء الأعظم من الزيادة في الطلب العالمي على الأسماك في المستقبل ستنتم مواجهتها حتما من امدادات الموارد البحرية التي تستغل في الوقت الحاضر استغلالا ضئيلا، اما لأنها تقع في مياه بعيدة عن الأسواق الرئيسية الحالية، أو لأنها تضم أصنافا تواجهها مشكلات تسويقية خطيرة.

وتبعاً لذلك هنالك حاجة قصوى لتنمية منتجات جديدة، من شأنها تحويل أصناف غير شائعة الى أغذية تتفق واحتياجات الأسواق، وتتناسب والعادات الاجتماعية وترضي أذواق المستهلكين ودخلهم. وقد أخذ يظهر في الوقت الحاضر اهتمام كبير بالمنتجات المخلوطة والمسحوقة والمفرومة وخاصة من الأصناف التي لو ظلت تقدم بحجمها الكامل لفقدت جاذبيتها من حيث الشكل والتي لا يمكن تحويلها بسهولة الى أية أنواع أو منتجات تقليدية أخرى. كما أمكن احراز نتائج مشجعة من ادخال مسحوق السمك الجاف (مركز بروتين الأسماك) في التغذية البشرية، كمادة مضافة أو كتوابل للأغذية الأساسية، ولا تزال هناك كثير من الصعوبات التسويقية الفنية الكبرى التي يتعين التغلب عليها قبل أن يشيع استهلاك هذه المركبات.

ومن المشكلات المهمة ذات الصلة، الحاجة الى الحد من فواقد الأسماك أثناء عمليات الصيد والتصنيع والتوزيع. وهو أمر مهم للغاية بالنسبة لكثير من المناطق النامية في العالم بوجه خاص، لا يتعلق بالأسماك البحرية فحسب بل وبالأنتاج من المياه الداخلية كذلك وخاصة من المياه البعيدة عن مراكز الاستهلاك، وذلك ما يعرف "بأسماك النفاية" التي تنشأ عن عمليات الصيد بأنواعها. وهذه مشكلة لا تخص وحدات الصيد الرئيسية فحسب، بل تحدث على نطاق أكبر مما قد يدركه المرء بصورة عامة في المصايد الحرفية في البلاد النامية. بيد أن هذه سمة بارزة في صناعة صيد الجمري بوجه خاص، إذ أن عملية صيد رطل واحد من الجمري تنطوي في العادة على استبعاد ٦-١٠ أرطال من مختلف أنواع السمك. وهذا يعني أنه يجري استبعاد ما يزيد على ٥ مليون طن من تلك الأسماك كل سنة.

ويحتمل أن تنشأ كذلك خسائر من مستوى مماثل نتيجة لا تباع أساليب سيئة في حفظ الأسماك وتوزيعها. ويقدر التلف والخسائر في الوزن من جراء عيوب عمليات التصنيع والخزن والنقل بما يعادل ربع المحصول السمكي أو يزيد في بعض المناطق. ومن المعتقد أن انخفاض مستويات الحفظ والشروط الصحية بالإضافة الى عدم كفاءة التوزيع والتسويق هي من العقبات الكأداء التي تقف في سبيل تحقيق مستويات عالية من الاستهلاك السمكي في كثير من أنحاء آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية.

الغابات

الانتاج والتجارة

أدى النشاط الاقتصادي القوي الذي شهده عام ١٩٧٣ الى خلق أحوال ملائمة بصورة غير عادية في أسواق معظم بقاع العالم بالنسبة لبيع منتجات الغابات. فقد حقق الانتاج مستويات لم يسبق لها مثيل، وارتفعت الأسعار ارتفاعا كبيرا. وازداد اجمالي قطع الأخشاب المستديرة الصناعية بنسبة ٣٪ عن عام ١٩٧٢، ان لم يزد (انظر الجدولين ١٧-١ و ١٨-١). وازداد حجم التجارة الدولية من الأخشاب المستديرة المخروطية بنسبة ١٦٪ كما ازدادت قيمتها بنسبة ٨٤٪ في القيمة. وازدادت تجارة كتل الأخشاب الصلبة الاستوائية، التي تعتبر من أهم صادرات الأخشاب من البلاد النامية، بنسبة ٢٠٪. وحجم ٩٨٪ قيمته. وارتفع انتاج الأخشاب اللينة المنشورة بنسبة ٣٪ وانتاج الأخشاب الصلبة المنشورة بنسبة ٥٠٪. وازدادت التجارة في هاتين السلعتين بنسبة ١٦٪ و ٢٠٪ على التوالي حتما وبنحو ٥٠٪ قيمته. وارتفع انتاج اللب والورق الى حد استخدام الطاقة المتوفرة بأسرها. وهذا يعني أن أية زيادة أخرى في الانتاج ستتوقف على زيادة حجم الطاقة المتوفرة. وقد تأثر وضع أسواق المنتجات الحراجية في عام ١٩٧٤ بأزمة النفط والسياسات التي اتبعتها الحكومات للتغلب على مشكلة التضخم المالي. الا أن المنتجات لم تتأثر جميعها على نحو متماثل.

الجدول ١٧-١ الأرقام الدليلية للانتاج العالمي من الأخشاب المستديرة حسب مجموعات السلع الرئيسية

التغيير من ١٩٧٣ الى ١٩٧٣	١٩٧٣ (١)	١٩٧٢	١٩٧١	١٩٧٠	١٩٦٩	
بالمائة	متوسط ١٩٦٥-١٩٦١ = ١٠٠					
٤+	١٢٥	١٢٠	١١٧	١١٣	١١٠	كتل الخشب
٤+	١٤٢	١٣٧	١٣٨	١٤١	١٣١	خشب اللب
٧-	٧٠	٧٥	٨١	٨٥	٨٣	خشب د عائم المناجم
٢-	١١٩	١٢١	١٢٤	١٢٢	١٢٥	الأخشاب الصناعية الأخرى
٤+	١٢٧	١٢٢	١٢٠	١١٨	١١٤	جميع الأخشاب الصناعية
١+	١٠٨	١٠٧	١٠٧	١٠٦	١٠٥	خشب الوقود
٣+	١٢٠	١١٧	١١٦	١١٤	١١٢	اجمالي الأخشاب المستديرة

١- تمهيدية

وتأثر نشاط البناء، في العديد من البلدان، من جراء القيود الائتمانية، مما أدى الى انخفاض حاد في عدد المساكن التي بدأ العمل في اقامتها أو التي اكتمل بناؤها. وقد لوحظ هذا الانخفاض بصورة خاصة في كل من المملكة المتحدة والولايات المتحدة واليابان. الا أنه اذا اعتبرنا ان انتاج المنتجات الحراجية والتجار بها بلغا في عام ١٩٧٣ مستويات مرتفعة بصورة استثنائية، لا يبدو ان استهلاك الأخشاب اللينة المنشورة والألواح الخشبية قد انخفض كثيرا بالنسبة

الى الاتجاه بعيد المدى * وينعكس الوضع الجديد بصورة أوضح في مستويات الأسعار * فبعد الارتفاع الحاد الذى شهدته أسعار معظم المنتجات الحراجية عام ١٩٧٣ بفضل الطلب الشديد ، اتجهت الأسعار نحو الاستقرار فى المستوى الذى بلغته عند نهاية العام ، فى حين انخفضت قليلا فى بضعة حالات *

ومن ناحية أخرى يشير وضع السوق بالنسبة للكتل المنشورة فى أوائل عام ١٩٧٤ ، الى أن الطلب القوى الذى نشأ عام ١٩٧٣ لم يؤد فقط الى سد مستوى الاستهلاك المرتفع ، بل الى إعادة بناء المخزونات فى شبكات التوزيع ، مما قد يفسر الركود الحالي فى الأسواق ، والذى يتضح بصورة خاصة فى سوق كتل الأخشاب الصلبة الاستوائية *

وبالرغم من التطورات الاقتصادية التى نشأت منذ بداية عام ١٩٧٤ ، ظلت صناعة اللب والورق تعمل بمستوى يقرب كثيرا من مستوى الطاقة الكاملة فى البلدان المنتجة الأساسية ، فى حين تابعت أسعار معظم المنتجات ارتفاعها * ونتيجة لذلك ازداد الطلب زيادة كبيرة بالنسبة لسائر المواد الأولية المستخدمة فى صناعة اللب مما أثر تأثيرا كبيرا على إنتاج خشب اللب ، هذا الإنتاج الذى أصابه الانكماش سابقا بسبب قلة الأرباح * وأدى عدم توفر الألياف الى زيادة استخدام السورق الحاد كمادة أولية والى ارتفاع أسعار خشب اللب *

وسوف يتأثر مستقبل سوق المنتجات الحراجية بصورة شديدة بتطور الوضع الاقتصادى العام المتسم بعدم الاستقرار

فى الوقت الحاضر *

الأخشاب المستديرة

ازداد الإنتاج العالمى من الأخشاب المستديرة الصناعية بنسبة تتراوح بين ٤ و ٣ ٪ خلال عام ١٩٧٣ وحقق بذلك زيادة ملموسة بالنسبة الى السنوات السابقة * وقد انعكس النمو فى اجمالى الإنتاج والاستهلاك من الأخشاب المستديرة فى الزيادات الحادة التى طرأت على التجارة فى الأخشاب المستديرة الصناعية *

وازداد حجم التجارة فى كتل الأشجار عريضة الأوراق بنسبة ٢ ٪ تقريبا خلال عام ١٩٧٣ فبلغت ٥٢ مليون متر مكعب * وكما كان عليه الحال عام ١٩٧٢ ، نشأ الجزء الأكبر من التجارة فى منطقة المحيط الهادى وخاصة فى جنوب شرق آسيا ، وقد حققت صادرات ماليزيا وصباح والفلبين ، سواء الى اليابان أو الى أوروبا ، ارتفاعا كبيرا * وازدادت أيضا صادرات أفريقيا الغربية من كتل الأخشاب الصلبة الاستوائية ، فى حين حدثت عدة أقطار من تصدير بعض الأنواع التجارية الأساسية فى سبيل تأمين امداد الصناعات القومية بالأخشاب المستديرة ولتشجيع صادرات المنتجات شبه المصنعة كالأخشاب المنشورة * وحاولت أيضا بعض البلدان المستوردة الرئيسية ترويج استخدام أنواع أقل شيوعا * وكان الطلب على جميع أنواع كتل الأشجار عريضة الأوراق نشطا خلال عام ١٩٧٣ وشهدت الأسعار ارتفاعا حادا فيما يختص بالأنواع الاستوائية والأنواع التى تنمو فى المنطقة المعتدلة * وفى نهاية العام طرأ تحسن على التوازن بين العرض والطلب بالرغم من اضطراب التوريد بسبب أزمة الطاقة وندرة وسائل النقل وارتفاع تكاليفه *

يرد نحو ١٢ ٪ من قيمة التجارة العالمية بمنتجات الغابات من تجارة كتل الأخشاب ، أكثر من نصفها عبارة عن كتل من الأخشاب الصلبة المصدرة من الأقطار النامية * وتفيد التقارير أنه طرأت زيادات كبيرة على أسعار كتل الأخشاب فى

الجدول ١- ١٨ الأرقام الدليلية لجمالي الانتاج العالمي من الأخشاب المستديرة ، حسب الاقاليم

التغيير من ١٩٧٢ الى ١٩٧٣	١٩٧٣ (١)	١٩٧٢	١٩٧١	١٩٧٠	١٩٦٩	
بالمائة	 متوسط ١٩٦١-١٩٦٥ = ١٠٠ بالمائة					
٣ +	١١٩	١١٦	١١٤	١١٢	١١٠	اقتصاديات السوق المتقدمة
٣ +	١١٢	١٠٩	١١٣	١١٣	١٠٦	أوروبا الغربية
٣ +	١٢٩	١٢٤	١١٨	١١٥	١١٥	أمريكا الشمالية
٣ +	١٢٤	١٢٠	١١٨	١١٦	١١٥	أوسيايا (المتقدمة)
٣ +	٩١	٨٨	٩٠	٩٢	٩٥	اقتصاديات السوق المتقدمة لاخرى (٢)
٨ +	١٣٩	١٢٩	١٢٩	١٢٥	١٢١	اقتصاديات السوق النامية
٨ +	١٣٤	١٢٤	١٢٣	١٢٠	١١٥	أمريكا اللاتينية
٨ +	١٤٩	١٣٨	١٣٤	١٣١	١٢٧	الشرق الأقصى (٣)
١ +	١١٧	١١٦	١١٨	١١٨	١٢٢	الشرق الأدنى (٤)
٨ +	١٣٣	١٢٣	١٢٦	١٢٢	١١٩	أفريقيا (٥)
١ +	١٠٨	١٠٧	١٠٧	١٠٧	١٠٣	أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتي
						اقتصاديات البلاد الآسيوية ذات
١ +	١٢٦	١٢٥	١٢٠	١١٨	١١٥	التخطيط المركزي
٣ +	١٢٠	١١٧	١١٦	١١٤	١١٢	العالم

(١) أرقام أولية (٢) اسرائيل واليابان وجنوب أفريقيا (٣) باستثناء اليابان والقطار الآسيوية ذات التخطيط المركزي (٤)
باستثناء اسرائيل (٥) باستثناء جنوب أفريقيا *

في جميع الاقاليم ، نجمت عن زيادة أكبر في قيمة التجارة منها في حجمها . فقد ازدادت قيمة التجارة بنسبة ٨٤٪ ، ففي حين أن حجم التجارة في كتل الأخشاب المخروطة زاد بنسبة ١٦٪ فبلغ اجمالاً قدره ٣٠ مليون متر مكعب .

أما التجارة الدولية في أخشاب اللب فتعثل نحو ٢٪ فقط من القيمة الكلية للتجارة بمنتجات الغابات ، وتنحصر هذه التجارة بالدرجة الأولى بين البلاد الغربية المتقدمة وأوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتي . وخلال عام ١٩٧٢ ، انتعشت الصناعات التي تستخدم أخشاب اللب انتعاشاً قوياً وترتب على ذلك ان ارتفع استهلاك هذه المادة الخام فوق مستوى عام ١٩٧١ . واستمرت هذه الزيادة خلال عام ١٩٧٣ فبلغت نحو ٢٠٪ . وطراً تطور قوى على سوق أخشاب اللب استجابة لزيادة الطلب عليه . وكانت المخزونات من أخشاب اللب في نهاية عام ١٩٧٣ منخفضة جداً ، مما تناقض تناقضاً حاداً والوضع الذي كان سائداً في العالم السابق .

ولا توجد مؤشرات قليلة موثوق بها تشير الى كيفية التغيير الذي طرأ على انتاج أخشاب الوقود خلال عام ١٩٧٣ . غير أنه يبدو أن أى اتجاه نحو انخفاض انتاج أخشاب الوقود في البلاد المتقدمة يحتمل أن تقابله زيادات في استخدام أخشاب الوقود في البلاد النامية ، نتيجة لارتفاع أسعار مواد الوقود البديلة . وللخشب أهمية في البلاد النامية كوقود

منزلي وصناعي وقد أدت الصعوبات الأخيرة في الحصول على مواد وقود بديلة الى تزايد اهتمام هذه الدول باستخدام الأخشاب وزراعتها لاستخدامها كوقود *

الأخشاب المنشورة

زاد الانتاج العالمي من الأخشاب اللينة المنشورة بنحو ٣٪ خلال ١٩٧٣، فوصل الى ٣٤٥ مليون متر مكعب ، ويعزى هذا بالدرجة الأولى الى زيادة الانتاج في أوروبا الغربية * فقد تحققت زيادات كبيرة في الانتاج في كل من فنلندا والسويد ، كما طرأت بعض الزيادة في كل من النمسا وألمانيا الاتحادية وبولندا * وقد بلغ انتاج الأخشاب اللينة المنشورة في أمريكا الشمالية ١٠٩ ملايين متر مكعب ، بالمقارنة بانتاجها الذي بلغ ١٠٦ مليون متر مكعب خلال عام ١٩٧٢ ، وذلك بسبب زيادة الانتاج الكندي * وقد ظل انتاج الولايات المتحدة بلا تغيير ، في الوقت الذي خفت فيه قليلا حدة الطلب على الأخشاب اللينة المنشورة * وكانت السمة البارزة لسوق الأخشاب اللينة المنشورة في عام ١٩٧٣ هي الارتفاع السريع في الأسعار في جميع الأقاليم في العالم ، وقد زادت الأسعار عن الضعف في كثير من الحالات * وزاد حجم التجارة بنحو ٩٪ ، في حين زادت قيمتها بحوالي النصف * وقد بلغت الصادرات من الاقليمين الرئيسيين وهما أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية ، مستوى الذروة وهو ٤٨ مليون متر مكعب * وكانت الزيادة في أوروبا الغربية مرتفعة بصورة استثنائية ، اذ زادت الصادرات الكلية بنحو ٢٤ مليون متر مكعب فبلغت ٢٠٣ مليون متر مكعب ، أي بزيادة بلغت ١٣٪ عما كانت عليه عام ١٩٧٢ * كذلك ازدادت واردات بلاد أوروبا الغربية بنسبة ١٠٪ فبلغت مستوى قياسيا قدره ٢٨ مليون متر مكعب ، مما ترتب عليه زيادة طفيفة في الواردات الصافية ، التي دأبت تنخفض منذ أواسط الستينات *

وازداد الانتاج العالمي من الأخشاب الصلبة المنشورة بنسبة ٥٪ تقريبا عام ١٩٧٣ ، فبلغ مستوى قياسيا يقدر بنحو ٩٨ مليون متر مكعب * فقد ازداد الانتاج في أوروبا الغربية بنسبة ٧٪ وفي البلاد النامية بما يقرب من ٩٪ * وكان الطلب شديدا بصورة ملحوظة في معظم البلاد المستوردة خلال النصف الأول من العام ، بسبب انخفاض مستوى المخزونات في نهاية عام ١٩٧٢ ، وبسبب النشاط الشديد الذي ساد قطاعات الاستهلاك مثل صناعة الأثاث * وفي نهاية عام ١٩٧٣ ، بدا أن العرض والطلب في معظم البلاد قد وصل الى حالة من التوازن ، حيث أمكن إعادة بناء المخزونات في حين ظل الطلب على ارتفاعه النسبي * ويبدو أن البلاد المصدرة في جنوب شرق آسيا قد عززت مركزها التجاري فاستطاعت أن تلبي معظم الطلب المتزايد على الأخشاب الصلبة الاستوائية ، على الأقل الى حين نشوء المصاعب الناجمة عن أوضاع الشحن * وارتفعت واردات أمريكا الشمالية خلال عام ١٩٧٣ بنسبة ١٤٪ ، كما ارتفعت في أوروبا الغربية بنسبة ٤٠٪ *

وارتفعت الأسعار في الأسواق العالمية ، وخاصة بالنسبة للأنواع الاستوائية ارتفاعا حادا ، عاكسه بذلك الوضع السائد للطلب * وسارت أسعار الأخشاب الصلبة في المنطقة المعتدلة في نفس الاتجاه بعد قليل من التأخير ، وارتفعت ارتفاعا كبيرا نحو نهاية العام * واقتربت الزيادة العامة التي بلغت ١٥٪ في حجم التجارة بزيادة في قيمتها بلغت ٤٧٪ * أما بالنسبة للأخشاب الصلبة الاستوائية المصدرة من البلاد النامية فقد ازداد حجمها بنسبة ٧٪ في حين ازدادت قيمتها بنسبة ٥٢٪ *

منتجات الألواح الخشبية

شهدت منتجات الألواح الخشبية عامًا طيما جدا عام ١٩٧٣ بالنسبة لمجموعات المنتجات الثلاث جميعا - وهي الخشب الحبيبي ، وخشب البلكاش ، والخشب الليفي . واستمر الانتاج العالمي من الخشب الحبيبي في الازدياد بمعدل يزيد بكثير عما شهدته انتاج الألواح الخشبية الأخرى . فكما حدث في السنوات السابقة ، وبسبب اشتداد الطلب ، طرأت تلك الزيادة بالدرجة الأولى في البلاد المتقدمة في أمريكا الشمالية وفي أوروبا ، حيث أفادت التقارير أن معدل الزيادة في الانتاج تجاوز ١٨ ٪ في كل من النمسا وبلجيكا وفنلندا واسبانيا والسويد . الا أنه خلال النصف الثاني من عام ١٩٧٣ ، نشأت بعض الصعوبة في الحصول على المواد الخام من الأخشاب في عدد من البلاد بسبب الطلب التنافسي على الأخشاب صغيرة الحجم من صناعات اللب ونشر الأخشاب . كذلك حدث نقص في المعروض من بعض أنواع الغراء . كما انعكس الطلب القوي على الخشب الحبيبي في الزيادة الكبيرة التي طرأت على تجارته ، والتي اقتصرت الى حد كبير على أوروبا . فقد سجلت زيادة في المصادر من هذه الأخشاب تزيد عن ٤٠ ٪ في كل من النمسا وفنلندا وألمانيا الاتحادية والسويد ، في حين ازداد الوارد منه الى المملكة المتحدة بنسبة ١٤ ٪ . ويفسر تلك الزيادة السريعة في تجارة الخشب الحبيبي عام ١٩٧٣ ، الى حد ما على الأقل ، المستوى المرتفع للنشاط في قطاع البناء والثأث ، الى جانب الزيادات التي طرأت على أسعار منتجات الغابات الأخرى والتي كانت أكبر من الزيادات التي طرأت على أسعار الخشب الحبيبي .

وارتفعت واردات خشب البلكاش في أوروبا الغربية بنسبة ٢٦ ٪ عام ١٩٧٣ ، في حين ازداد الانتاج والتصدير منها بنسبة ٨ ٪ فقط ، ونتيجة لهذا ارتفع الاستهلاك الظاهري لخشب البلكاش بنسبة ١٧ ٪ ببلغ ٥٧ مليون متر مكعب ، وارتفعت الواردات الصافية بنسبة ٤٧ ٪ . وقد بلغت حصة المملكة المتحدة وحدها من الواردات ما يزيد عن نصف إجمالي الزيادة في أوروبا ، ومن هنا تتضح أهمية هذا البلد كمستورد كبير لهذا النوع من الأخشاب . وقد قوى مركز جنوب شرق آسيا في التجارة الدولية بخشب البلكاش ، إذ زادت صادرات هذا الاقليم الى المملكة المتحدة بما يقرب من ٩٠ ٪ . وزاد انتاج اليابان من البلكاش بما يقرب من ١٠ ٪ ، في حين زادت الواردات بنسبة ٢٠ ٪ ، وقد أدى الى هذه الطفرة في الحاليتين صناعة البناء . بيد أن الطلب تضاعف في نهاية عام ١٩٧٣ ، نتيجة للهبوط الذي طرأ على عمليات بناء المنازل . وقد أخذت صناعة خشب البلكاش في اليابان تنمو بمعدل منخفض جدا منذ عام ١٩٧٠ ، بالرغم من ارتفاع معدل البناء ، ومن المنتظر أن تواجه الزيادة في الطلب بالدرجة الأولى من خلال الاستيراد من كل من أندونيسيا وماليزيا والفلبين ، حيث تشهد صناعات خشب البلكاش توسعا كبيرا . كذلك طرأت زيادات ملموسة في أسعار الأسواق العالمية وخاصة خلال النصف الأول من العام ، تلتها فيما بعد زيادات في الأسعار المحلية في البلاد المستهلكة الرئيسية استجابة للارتفاع في تكاليف كتل خشب البلكاش المستوردة . وارتفعت الأرقام الدليلية لأسعار الجملة خلال عام ١٩٧٣ بنسبة ٢٠ ٪ بالنسبة لخشب البلكاش من نوع أوكومي في فرنسا ، وبنسبة ١٨ ٪ بالنسبة للبلكاش المحلي في ألمانيا الاتحادية .

وزاد الانتاج العالمي من الخشب الليفي بنسبة ٨ ٪ عام ١٩٧٣ ، وهو معدل يزيد عن معدل النمو في المدى البعيد . وقد جاء هذا التوسع في الانتاج نتيجة للزيادة التي طرأت على انتاج ألواح الكرتون ، في حين بقي انتاج الألواح غير المضغوطة مستقرا أو متجها نحو الهبوط في جميع الأقاليم . كذلك مالت أسعار الخشب الليفي نحو الارتفاع ، وان كان ذلك بصورة أكثر اعتدالا .

اللب والورق

زاد انتاج لب الخشب عام ١٩٧٣ بنسبة ٤٪ نتيجة للطلب القوي عليه في جميع أقاليم العالم * غير أن هذا لم يكن كافيا لمواجهة الطلب عليه من صناعة الورق التي اضطرت الى استخدام مخلفات الورق بصورة متزايدة * وقد شهد عام ١٩٧٢ انتعاش قطاع اللب والورق في أمريكا الشمالية ، وأفادت التقارير أنه حدثت زيادات كبيرة في انتاج لب الخشب في ذلك العام ، فبلغ الانتاج ٦٠ مليون طن خلال عام ١٩٧٣ * وقد طرأت في الوقت ذاته زيادات في الانتاج بنسبة ١٠٪ في أوروبا الغربية ، وبنسبة ٧٪ في اليابان * كذلك زاد حجم التجارة في لب الخشب بما يقرب من ١٠٪ ، في حين ارتفعت قيمتها بنسبة ٢٩٪ * وقد وصلت واردات اليابان من لب الخشب الى ١١ مليون طن ، أي بزيادة قدرها ٣٧٪ عن عام ١٩٧٢ *

وزاد الانتاج العالمي من الورق والورق المقوى بنسبة ٦٪ خلال عام ١٩٧٣ ، ورافقه توسع في جميع أنواع الورق والورق المقوى فيما عدا ورق الصحف الذي ظل مستقرا ، مما أدى الى تفاقم حالة عدم التوازن بين العرض والطلب * وقد حدثت زيادات كبيرة في الانتاج في أوروبا الغربية (٩٪) وفي اليابان (٢٠٪) * وقد استغلت طاقة الانتاج استغلالا كاملا في كل مكان تقريبا في نهاية عام ١٩٧٣ ، وعجزت الصناعة عن مواجهة أية زيادات أخرى في احتياجات كثير من المنتجات وفي معظم الأقاليم *

وقد زاد سعر اللب بنحو النصف بين يوليو ١٩٧٣ ويوليو ١٩٧٤ * وسجلت زيادات مماثلة بالنسبة للورق والورق المقوى ، وواجهت البلاد التي لم تدخل في عقود طويلة المدى مع الموردين صعوبات كبيرة في الحصول على امدادات اللب والورق ، وكثيرا ما ارتفعت أسعار السوق الفورية الى مستويات عالية جدا * وقد أدى تحسن الأسعار الى تعديل احتمالات المرتقبة لهذه الصناعات ، التي اضطرت الى مواجهة التكاليف المرتفعة لا بالنسبة لبنود الانتاج العادية فحسب بل وفيما يتعلق بوقاية البيئة وحفظ الطاقة في الوقت الذي دأبت فيه احتياجاتها الرأسمالية اللازمة للاستثمارات الجديدة تزيد زيادته حادة * وقد تصبح العوائد المحسنة الجارية والطلب الشديد حوافز كافية لحث صناعة اللب والورق على القيام باستثمارات جديدة لزيادة طاقتها الانتاجية *

سياسات الغابات

البلاد المتقدمة

ظلت صناعة الغابات في البلاد المتقدمة تخضع للتأثير المتزايد للاعتبارات البيئية التي تدخل في سياسات الغابات وكيفية تفسيرها * كما أدت أزمة النفط والزيادة الكبيرة في تكاليفه الى دخول عنصر مهم وجديد في صناعة الغابات في كثير من البلاد *

ففي الولايات المتحدة ، ظهر عدد من الدراسات المهمة التي تعكس تزايد اهتمام الجماهير ومشاركتها في رسم السياسة الحراجية ، والقاء الضوء على مجالات الاهتمام الرئيسية * وكان من أهم تلك المجالات الحاجة الى ادارة أكثر توازنا للغابات لتعزيز الفوائد التي لا تتأتى عن الأخشاب كتوفير أسباب المتعة والترفيه ، وتكثيف الادارة في هذا الإطار لضمان استمرار تدفق منتجات الأخشاب لمواجهة الاحتياجات المادية لمواد البناء الخشبية ، وغيرها من المنتجات * ومن

بين هذه الدراسات بحث جديد عن مستقبل الأخشاب ومنتجات الأخشاب في الولايات المتحدة، وهو التقرير الذى أعدته هيئة استشارية لرئيس الجمهورية بشأن الأخشاب والبيئة، ومسودة خطة بعيدة المدى للغابات، بعنوان "برنامج بيئي للمستقبل" * وتستخلص هذه التقارير أنه من الممكن مواجهة الطلب المتزايد على الأخشاب والخدمات الأخرى التي تهيئها الغابات خلال العقود المقبلة دون أية زيادات ملموسة في أسعار الأخشاب ومنتجات الأخشاب ودون تعريض نوعية البيئة الى الخطر، من خلال الادارة المكثفة لجميع أراضي الغابات * ومن السمات البارزة للتخطيط العام وعملية الادارة، زيادة الاتصال المباشر بين الذين يديرون أراضي الغابات والجمهور، وزيادة الأخذ بأسلوب اعداد بيانات عن " الاثر البيئي " حول كافة الأعمال التي قد تؤدى الى الاضرار بالغابات *

ونتيجة لزيادة الوعي البيئي في كندا، تم تطوير ادارة الأراضي والغابات والحياة البرية الى ادارة لتنظيم البيئة في نطاق مصلحة البيئة * وبالإضافة الى مسؤولياتها عن البحوث والتنمية من حيث المصالح الاتحادية في الغابات والأراضي والحياة البرية والمياه الداخلية، اسندت مسؤوليات لهذه الادارة لتقييم الاثر البيئي لأهم التطورات الحديثة * ويتضح الاهتمام بزيادة فعالية ادارة الغابات وكفاءتها في عدد من الدراسات والتطورات على المستوى الاقليمي * فقد أقرت في نيويورك نيو زيل مثلاً تشريعات تلغي جميع التراخيص في أراضي الغابات التي تملكها الدولة التي تسمح ببيع الأخشاب للمصانع دون التخلي عن حقوق ملكية هذه الأراضي * وبالإضافة الى ذلك فان التشريعات الجديدة تتيح انشاء شركات حكومية لجمع محصول الأخشاب من الأراضي الحكومية وتوزيعها، اذا لم يفلح القطاع الخاص في توزيع هذا المحصول توزيعاً فعالاً * كذلك وجهت العناية في أوروبا الى دور الغابات في تحسين استخدام الأراضي وكأداة للتنمية الريفية * وقد تقدم مجلس المجموعة الاقتصادية الأوروبية باقتراح يستهدف تشجيع البلاد الأعضاء على تحريج أراضي المزارع الحديثة، وتحسين مناطق الغابات الأقل انتاجاً أو غير المنتجة * ومن العناصر الرئيسية في اعادة صياغة سياسة الغابات في المملكة المتحدة دور الغابات في خلق فرص العمل - بأكثر مما توفره الزراعة - في المناطق التي ينزح منها السكان على غير ما هو مرغوب فيه * وثمة عنصر آخر وهو الدور الترفيهي للغابات، والحاجة الى تكييف الزراعات الجديدة مع معايير الترفيه وتوفير أسباب المتعة * كذلك أسفرت الاحتياجات المتزايدة للترفيه عن انشاء متنزهات جديدة وخاصة في المجر وبولندا * فقد بدأ المجلس الأوروبي باقامة سلسلة من مناطق الحماية على طول الخطوط الرئيسية لهجرة الطيور في جميع أنحاء أوروبا * وتشهد أوروبا في الوقت الحاضر ميلاً، تعززه التشريعات، للحد من استخدام المواد الكيميائية في الغابات الى أدنى حد ممكن * ونتيجة لهذا فقد انخفض استعمال الأسمدة التي كانت أداة لتحسين نمو الأخشاب وزيادة عوائدها *

وكان مؤتمر تنمية الغابات وصناعات الأخشاب الذي عقد في استراليا مبادرة مشتركة من جانب الدولة والحكومات الاتحادية وأجهزة البحوث والغابات وصناعات الأخشاب * وقد عملت ثمانى لجان تمثل تلك الهيئات تشيلاً واسعاً طيلة عامين لاعداد تقارير تتيح لهذا المؤتمر أن يبحث مكانة الغابات وصناعة منتجات الغابات في الحياة الاقتصادية والاجتماعية في استراليا * واهتم المؤتمر كذلك بتلك الطائفة من الموضوعات التي تتعلق بالغابات واستخدام الغابات للترفيه، وصيانة التربة، وادارة تجمعات المياه والحياة البرية وصيانتها وكذلك الأخشاب * وقد سيطرت القضايا البيئية سيطرة كبيرة على المناقشات * وتركز اهتمام خبراء صيانة الطبيعة على عمليات قطع الأخشاب للتصدير التي تجرى على نطاق كبير في غابات الكافور الطبيعية، كما تركزت على برامج زراعة أشجار الصنوبر، إذ أن الغابات المصطنعة التي تضم أصناف الأشجار الصنوبرية

الأجنبية تمثل نصيبا يتزايد بسرعة في امدادات الأخشاب المحلية في استراليا * وقد مضت المناقشات في ذلك الموتر الى حد الرد على النقد الذى يوجهه خبراء الصيانة، إذ أن بعض الولايات تمكنت من أن تضرب أمثلة نموذجية على استخدام الغابات لأغراض متعددة *

أما فيما يتعلق بانتاجية الغابات ، فان الارتفاع الكبير في أسعار النفط أقحم عاملا جديدا ومهما في نمط استخدام الأخشاب ومستوى استخدامها * ففي أوروبا ، على سبيل المثال ، أصبحت الأخشاب في كثير من المناطق أكثر منافسة كوقود * مما يشكل منافذ للأشكال المختلفة من الأخشاب التي كان من غير المتيسر تصريفها فيما سبق * كذلك أخذ هذا الوضع يميل الى توجيه بعض مخلفات تصنيع الأخشاب التي كانت تستخدم من قبل كمادة خام في صناعات اللب والورق المقوى لاستعمالها وقودا *

البلاد النامية

ومن المحتمل أن تسفر أزمة الطاقة عن آثار بعيدة المدى بالنسبة للغابات في البلاد النامية * إذ يستخدم الجرز الأعظم من الأخشاب التي تنتج وتستهلك في البلاد النامية كوقود * وفي كثير من المناطق، يتجاوز الطلب امدادات الغابات المحلية ، مما يؤدى الى الافراط في ازالة الغطاء الشجرى بأكمله على حساب استقرار التربة ووقايتها من الانجراف بفعل المياه والرياح * ولا شك أن الزيادة الكبيرة في أسعار البترول ستؤدى بلا محالة الى تأخير الاستعاضة بالكبروسين عن وقود الأخشاب ، ان لم تؤد الى قلب هذا الاتجاه رأسا على عقب ، وبالتالي تزيد من هذه الضغوط الضارة بالبيئة * ومن المحتمل أن الحاجة ستدعو في بلاد كثيرة الى بذل جهود متجددة لمواجهة الطلب المستمر والذى يحتمل تزايد على وقود الأخشاب من خلال التحريج وزيادة استخدام الفحم *

وقد أكد الجفاف في منطقة الساحل الأفريقي الذى أصاب كلا من فولتا العليا ومالي وموريتانيا والنيجر وتشاد وجامبيا وامتد حتى اثيوبيا ، الدور الوقائي والريفي للغابات * وقد اقترحت هذه البلاد الستة في الاجتماع الوزارى الذى عقد في مدينة واجا دوجو في الفترة من ٧-١٠ سبتمبر ١٩٧٣ ، انشاء " جبهة خضراء " في منطقة الساحل من خلال التحريج على نطاق واسع لتغيير المناخ العام للمنطقة وللابطاء من زحف الصحراء * وفي حين أن هناك شكوكا حول حقيقة الآثار المواتية لاعادة التحريج بما يتعدى الظروف الايكولوجية المحلية وحول السلامة الفنية لمثل هذا البرنامج الضخم ووفرة الموارد المالية اللازمة لتنفيذه ، فمن الواضح أن تحسين ادارة الغابات وتوسيع نطاقها يجب أن يشكل جزءا أساسيا من اعادة تعمير منطقة الساحل * وتلتزم ادارات الغابات القومية في البلاد المعنية بوضع برنامج ضخم للغابات بالتعاون مع الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ، وجزء من هذا الالتزام يدور حول التعرف بمزيد من الدقة على امكانية انشاء غابات في هذه المنطقة والقيود المحيطة بذلك *

وبعكس التوسع في برامج التحريج في العديد من البلاد النامية انتشار الظروف المواتية لانتاج الأخشاب بسرعة وكفاءة لأغراض الصناعة في الغابات التي تخرس فيها أصناف الأشجار سريعة النمو * ففي العام الماضى وصل عدد متزايد من تلك المزروعات الى المرحلة التي يمكن عندها البدء في تخطيط مرحلة التصنيع أو تنفيذها * ففي أفريقيا ، على سبيل المثال ، أجريت دراسات مماثلة أو بدأ العمل بها في كل من كينيا ومالاوى ومدغشقر ونيجيريا وتنزانيا وزامبيا * وفي آسيا وضعت الجهود

لا عادة التحريج للأغراض الصناعية في كل من الهند وجمهورية كوريا وعدد من البلاد الأخرى * وفي أمريكا اللاتينية ، تواصل البرازيل تنفيذ برنامجها الضخم للغرس ولاقائمة مصانع اللب والورق لتصنيع الأخشاب المأخوذة من الغابات الصناعية *

وقد زاد الاهتمام خلال العام بزراعة أشجار الغابات التي يمكن استخراج اللب منها نتيجة للنقص الحاد الذي يواجهه العالم في اللب اللازم لصناعة ورق الطباعة بصورة خاصة * وقد أثر هذا النقص ، بالإضافة الى الارتفاع غير المألوف في الأسعار ، على البلاد النامية بوجه خاص ، التي يعتمد معظمها اعتمادا كبيرا على استيراد احتياجاتها من اللب والورق * وقد عزز هذا الوضع ، الذي يحتمل أن يستمر عدة سنوات ما لم يتباطأ الطلب العالمي على اللب ، الحاجة الى التوسع في طاقات صناعة اللب في البلاد النامية *

كما أثار نقص اللب اهتماما في الغابات الاستوائية الطبيعية كمصدر محتمل للألياف التي يمكن استخراج اللب منها وهي الغابات التي لا تكاد تستخدم حاليا لهذا الغرض * وقد استمر جني محصول الغابات الاستوائية لصناعة كتل الأخشاب والمنتجات الأخرى على نطاق كبير * كما انخفضت مساحة الغابات الاستوائية المرتفعة والمنتجة بسبب زحف الزراعة — من مختلف الأنواع عليها * وقد أدى القلق المتزايد ازاء معدل الدمار الذي يلحق بهذه الغابات وما ينطوي عليه ذلك من آثار اقتصادية واجتماعية وبيئية محتملة ، الى قيام المنظمة بالدعوة لعقد مؤتمر في عالمي بشأن الغابات الاستوائية الرطبة ، في البرازيل خلال الفترة من ٢٢ سبتمبر الى ٣ أكتوبر ١٩٧٥ *

وقد شهد الشرق الأقصى ، وهو أكبر منطقة منتجة للأخشاب الاستوائية الصلبة ، تطورا ملحوظا نحو تنفيذ القرارات السابقة المتعلقة بالسياسة الداعية الى زيادة كمية الأخشاب التي تحول الى التصنيع المحلي بدلا من تصديرها في صورة كتل خشبية * وجاء انشاء مختلف مجالس صناعة الأخشاب خطوة في هذا الاتجاه ، في حين أصدرت الفلبين قانونا شاملا لاصلاح الغابات لتحقيق هذا الهدف وغيره من الأهداف الأخرى * وبالمثل وضعت الجهود لاجاد مزيد من الرقابة على الشركات صاحبة الامتياز *

ولقد استمرت الجهود في كثير من البلاد ولا سيما في أمريكا اللاتينية ، لتعزيز القدرات الادارية العامة لتنمية الغابات * وثمة مثال رائع للاصلاح الجهازى القوى في بلد صغير ينعم بموارد حراجية يتمثل في وكالة هندوراس لتنمية الغابات ، وهي وكالة حكومية شبه مستقلة أنشئت في يناير ١٩٧٤ * والغرض من انشاء هذه الوكالة هو تأمين الاستخدام الأمثل لموارد الغابات العامة والخاصة ووقايتها وتحسينها وضمان مساهمتها في التعجيل بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلاد * كما أنشئت في جواتيمالا في يونيو ١٩٧٤ وكالة مماثلة هي المعهد القومي للغابات *

وفي شيلي شاركت المؤسسة القومية للغابات مشاركة نشطة في التخطيط الاقليمي ، وقامت بوضع دليل عن وضع البرامج * وفي اكوادور ظلت ادارة الغابات تجرى اختبارات على نظام متقدم لوضع البرامج والميزانية والاشراف مع التأكيد على ناحية العلاقات العامة * وفي كولومبيا أمكن بنجاح تطوير التخطيط القطاعي للغابات وربطه بالتخطيط القومي * وفي المكسيك يجرى استخدام منهج " التنظيم والوسائل " في تأمين الكفاءة الادارية في ادارة الغابات بما يكفل تحقيق الأهداف بعيدة الأثر وتوفير المهارات الفائقة * وتلقى مصلحة تنمية موظفي الغابات في بيرو اهتماما كبيرا ، بما في ذلك التعليم المستمر والتقييم المنتظم *

مؤتمر الغذاء العالمي والمؤتمرات الخاصة الأخرى

للأمم المتحدة خلال عام ١٩٧٤

كان انعقاد مؤتمر الغذاء العالمي في مدينة روما في الفترة من ٥ إلى ١٦ نوفمبر ١٩٧٤ واحداً من عدة أحداث رئيسية تمت مؤخراً ضمن إطار أسرة الأمم المتحدة لا عادة توجيه المنهج الذي يجري اتباعه في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ولا استعراض العلاقات الاقتصادية الدولية ، بهدف العمل ، ضمن أمور أخرى ، على ضمان تحسين استخدام موارد العالم وتحقيق العدالة الاجتماعية . وشملت الأهداف المعلنة لمؤتمر الغذاء برامج العمل المحتملة لزيادة إنتاج الأغذية في العالم النامي ، وتحسين استهلاك الأغذية وتوزيعها ، والتوصل الى نظام محسن للأمن الغذائي العالمي ، وإيجاد نظام أفضل للتجارة في السلع الزراعية والمواهمة بينها . أما المؤتمران الآخران اللذان عقدتهما الأمم المتحدة عام ١٩٧٤ فكانا مؤتمر السكان ومؤتمر قانون البحار . وقد ركزت المؤتمرات الثلاثة جميعاً على جانب معين من مجموعة المشكلات الاقتصادية المترابطة التي يواجهها العالم في الوقت الحاضر . وبالإضافة الى ذلك فقد وجهت الدورة الخاصة السادسة التي عقدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال الفترة بين ٩ أبريل و ٢ مايو ١٩٧٤ ، عناية خاصة برقابة موارد المواد الخام في العالم وإنتاجها وتبادلها ، وأصدرت إعلاناً ينظم استخدامها في المستقبل . وكان قد تم قبل ذلك انعقاد مؤتمريين للأمم المتحدة أحدهما عن حقوق الإنسان (طهران — ١٩٦٨) والآخر عن البيئة البشرية (ستوكهولم — ١٩٧٢) . ومن المقرر عقد مؤتمرات عن المرأة (بوجوتا — ١٩٧٥) وعن المستوطنات البشرية (فانكوفر — ١٩٧٦) ، وعن المياه (بوينس آيرس ١٩٧٧) .

مؤتمر الغذاء العالمي

نوقش موضوع عقد اجتماع عالمي بشأن الأغذية في مؤتمر الدول غير المنحازة الذي تم انعقاده في الجزائر خلال الفترة من ٥ إلى ٩ سبتمبر ١٩٧٣ . وفي ضوء الأزمة الغذائية الخطيرة التي تواجه مناطق شاسعة وأعداد غفيرة من سكان العالم ، حث المؤتمر على ضرورة عقد مؤتمر مشترك طارئ بين منظمة الأغذية والزراعة ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية على مستوى وزاري لصياغة برنامج للتعاون الدولي للتغلب على النقص المتزايد في الأغذية وغيرها من السلع وللمحافظة على استقرار الأسعار .

وقد أثار هذا الموضوع مرة أخرى الدكتور هنري كيسنجر وزير خارجية الولايات المتحدة خلال الدورة الثانية والعشرين للجمعية العامة في سبتمبر ١٩٧٣ حين أعلن أن الولايات المتحدة إذ تدرك " الخطر المتزايد الذي تتعرض له إمدادات الأغذية في العالم " ، تقترح " عقد مؤتمر عالمي للأغذية برعاية الأمم المتحدة خلال عام ١٩٧٤ لمناقشة الطرق

الكفيلة بالا حتفاظ بامدادات كافية من الاغذية ، ولتكريس جهود الدول جميعا لمكافحة الجوع وسوء التغذية الناشئين عن الكوارث الطبيعية *"

وقد قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٧ ديسمبر ١٩٧٣ ، أثناء انعقاد دورتها الثامنة والعشرين ، بناءً على توصية المؤتمر العام لمنظمة الأغذية والزراعة في ١٩٧٣ ، عقد مؤتمر عالمي للأغذية برعاية الأمم المتحدة لفترة اسبوعين خلال شهر نوفمبر ١٩٧٤ في مدينة روما ، يكون جدول أعماله كما يلي :

- ١- تقييم الموقف الغذائي العالمي على أساس تقارير السكرتير العام للمؤتمر واللجنة التحضيرية ،
- ٢- برامج العمل القومية والدولية :

- (أ) التدابير اللازمة اتخاذها لزيادة انتاج الاغذية في البلاد النامية في الاطار الأوسع للتنمية ،
- (ب) التدابير اللازمة اتخاذها لزيادة انتاج الاغذية في البلاد المتقدمة ،
- (ج) السياسات والبرامج اللازمة لتحسين أنماط الاستهلاك في جميع البلاد ، والعمل على ضمان توافر امدادات كافية من الاغذية في البلاد النامية ، وخاصة بالنسبة للفئات المعرضة ،
- (د) دعم الأمن الغذائي العالمي من خلال التدابير التي من بينها تحسين نظام التحذير المبكر والا اعلام عن الاغذية ، واتباع سياسات قومية ودولية أكثر فعالية للاحتفاظ بالمخزونات ، وتحسين ترتيبات الغوث الطارئ والمعونة الغذائية ،
- (هـ) وضع الاهداف والتدابير المحددة في مجال التجارة الدولية والموامة التي تتصل بمشكلة الغذاء بما في ذلك التدابير اللازمة اتخاذها لضمان استقرار أسواق الصادرات من البلاد النامية وتوسيعها ،

- (و) الترتيبات اللازمة اتخاذها لمتابعة توصيات المؤتمر وقراراته ، بما في ذلك اقامة جهاز تشغيلي مناسب *

وقد قامت اللجنة التحضيرية لمؤتمر الغذاء العالمي بوضع مسودة لدراسة تستعرض فيها على وجه التفصيل الوضع الغذائي العالمي حاضره ومستقبله ، وقد مته للمؤتمر بالاضافة الى مقترحات بشأن العمل القومي والدولي الذي يتعين القيام به للتغلب على مشكلة الغذاء في العالم * وقد أعدت برامج العمل المقترحة مع الأخذ في الاعتبار الاطار الأوسع للتنمية والاهداف والغايات التي وافقت عليها الحكومات في نطاق عقد التنمية الثاني للأمم المتحدة والا اعلان الخاص بانشاء النظام الاقتصادي الدولي الجديد الذي أصدرته الدورة السادسة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة * وقد ألحقت أهمية خاصة بتنفيذ برامج العمل والمتابعة تنفيذها فعالا * وأعلن أول قرار رئيسي وافق عليه مؤتمر الغذاء " ان على جميع الحكومات أن توافق على القضاء على وطأة الجوع وسوء التغذية * * * خلال عشر سنوات " وأنه "ينبغي اعطاء أولوية قصوى للسياسات والبرامج التي تستهدف زيادة انتاج الاغذية وتحسين الاستفادة بها في البلاد النامية ، حتى يتسنى تحقيق معدل سنوي أدنى للنمو الزراعي قدره ٤٪ " ودعا المؤتمر الى اتخاذ خمس مبادرات رئيسية :

- (١) مجلس الغذاء العالمي وهو جهاز لتنسيق نشاطات مختلف الوكالات الدولية في ميدان الزراعة، يتم انشاؤه على مستوى الوزراء أو الوزراء المفوضين يكون بمثابة جهاز عام لتنسيق السياسات المتعلقة بانتاج الاغذية وبالتغذية والأمن الغذائي والمعونة الغذائية بالاضافة الى المسائل الأخرى المتصلة بذلك التي تضطلع بها جميع الوكالات

في أسرة الأمم المتحدة * وتتألف عضوية هذا المجلس من البلاد الأعضاء في الأمم المتحدة أو في وكالاتها المتخصصة بما في ذلك الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، على أن يرشح المجلس الاقتصادي والاجتماعي هؤلاء الأعضاء وتنتخبهم الجمعية العامة * وتتم خدمة هذا المجلس في اطار منظمة الأغذية والزراعة بروما *

٢- صندوق دولي للتنمية الزراعية لتوجيه أموال الاستثمار الاضافية نحو زيادة انتاج الأغذية والزراعة في العالم النامي ، على أن تأتي المساهمات الى هذا الصندوق على أساس طوعي من البلاد التي تعتبر مصادر تقليدية للحدود الخارجي ومن البلاد النامية التي تتوافر لديها الموارد الكافية * وينشيء السكرتير العام للأمم المتحدة هذا الصندوق ، بعد أن يتحقق - بالتشاور مع الدول الأعضاء - من توافر موارد كافية له بما يضمن للصندوق " امكانيات معقولة للاستمرار " * ويقدم مجلس ادارة الصندوق الدولي للتنمية الزراعية المقترح من آن لآخر تقارير الى مجلس الغذاء العالمي ، على أن يضع في اعتباره مشورة هذا المجلس وتوصياته *

٣- جماعة استشارية لانتاج الأغذية والاستثمار في البلاد النامية تتألف من الأطراف الماحقة الثنائية ومتعددة الأطراف ومن مثلي البلاد النامية ، ويشترك في تنظيمها كل من منظمة الأغذية والزراعة والبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية * وتحيط هذه الجماعة الاستشارية لمجلس الغذاء العالمي علما بما تضطلع به من نشاط لزيادة المساعدات المالية والفنية للانتاج الزراعي في البلاد النامية ، ولتنسيق هذه المساعدات وزيادة فعاليتها *

٤- وقد لقيت التعهدات الدولية للأمن الغذائي العالمي التي بادرت المنظمة بالدعوة اليها ، موافقة تامة * ولدعم العمل في هذا الميدان ، أوصى المؤتمر بأن تنشئ المنظمة لجنة للأمن الغذائي العالمي كوحدة من اللجان الدائمة لمجلس المنظمة * وتتولى هذه اللجنة تقديم تقارير مرحلية وخاصة الى مجلس الغذاء العالمي * كذلك انتهى المؤتمر الى ضرورة اقامة نظام عالمي للاعلام والتحذير المبكر عن الأغذية والزراعة ، ووافق على أن منظمة الأغذية والزراعة هي أنسب المنظمات لادارته والاشراف عليه ، وطالب جميع الحكومات بالاشتراك في هذا النظام على أساس طوعي ومننظم *

٥- سياسة محسنة للمعونة الغذائية مع تحسين التنسيق بين برامج العون الغذائي الثنائية ومتعددة الأطراف * وقد أوصى المؤتمر باعادة تشكيل اللجنة الحكومية المشتركة لبرنامج الأغذية العالمي لتصبح لجنة لسياسات المعونة الغذائية وبرامجها * كذلك وافق المؤتمر على التزام بتوفير السلع والتمويل للمعونة الغذائية على أساس خطة ثلاثية مسبقة ، بمستوى أدنى قدره ١٠ ملايين طن من الحبوب كل عام بالاضافة الى بعض السلع الغذائية الاخرى *

وترك المؤتمر دون حسم مسألة كيفية مواجهة الاحتياجات الغذائية قصيرة المدى على وجه السرعة في عدد من المناطق المتأثرة الى حد خطير * الا أن الاجتماعات غير الرسمية بين البلاد الرئيسية المصدرة والمستوردة للحبوب التي دعى اليها

المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة خلال انعقاد المؤتمر، أدت إلى عقد اجتماع واسع ضم جميع هذه الاقطار(*) فسي
٢٩ نوفمبر ١٩٧٤ *

أما فيما يتعلق بالتجارة بالسلع الزراعية، وهو من المواضيع التي ظلت مثارا للجدل طوال انعقاد المؤتمر، فقد تناوله
قرار يعترف بالعلاقة القائمة بين مشكلات الأغذية في العالم والتجارة الدولية * ويعطي هذا القرار في واقع الأمر، دفعة
سياسية للنشاط الذي يجري حاليا في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وفي الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة *
اذ يطالب القرار الخاص بالتجارة باعطاء أولوية متقدمة لتحسين دخول المنتجات الزراعية والغذائية من البلاد
النامية إلى أسواق العالم الصناعي * ويطالب الحكومات باتخاذ الخطوات الفعالة، من خلال المنظمات الملائمة لمعالجة
مشكلات استقرار أسواق السلع الغذائية في العالم، واتخاذ التدابير للحيلولة دون اتباع أساليب المضاربة التي تشوش
الأسواق * ويحث القرار البلاد المتقدمة " أن تأخذ في الاعتبار مصالح البلاد النامية المصدرة للأغذية عند تحديد مواقفها
أزاء البرامج المحلية للدعم الزراعي " *

وقد اعترف المؤتمر بالدور الحيوي الذي يمكن للأسمدة والمبيدات أن تلعبه في زيادة إنتاج الأغذية، وأخذ علما
بالنشاط الذي أخذ يتزايد مؤخرا في المجتمع الدولي فيما يتعلق بالأسمدة، ومن ذلك، قيام منظمة الأغذية والزراعة بإنشاء
مجلس للأسمدة وبوضع مشروع دولي لتوريد الأسمدة وعمليات التحويل التي اضطلعت بها عملية الأمم المتحدة للطوارئ، وأوصى
بضرورة زيادة الدعم المادي والمالي إلى المشروع الدولي لتوريد الأسمدة أثناء هذه الفترة التي تتميز بنقص الامدادات
وارتفاع الأسعار * ومن بين التوصيات التي أصدرها المؤتمر توصية تطالب كلا من المنظمة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية
الصناعية والبنك الدولي بوضع برنامج مشترك لمعاونة الاقطار النامية في تحسين كفاءة عمليات صناعة الأسمدة * أما من ناحية
المبيدات دعا المؤتمر إلى اجراء مشاورة عاجلة بين الحكومات والصناعة حول المشكلة بأسرها بما في ذلك نقص الامدادات

(*) دعا المدير العام إلى عقد " هذه المشاورة العاجلة بشأن المعروض من الحبوب والطرق الكفيلة بمواجهة الاحتياجات
قصيرة الأجل للبلاد النامية " وذلك في المقرر الرئيسي للمنظمة في روما * وقد تم الاتفاق في المشاورة على أن احتياجات
الاستيراد التي لم يتم الوفاء بها في أشد البلاد تأثرا خلال ١٩٧٤ / ١٩٧٥ يمكن أن نقدر، على أساس الظروف الحالية، بنحو ٧٥
مليون طن من القمح والأرز والحبوب الأخرى، وأن امدادات الصادرات من الحبوب التي لم يلتزم بها والجاهزة للشحن
في بقية الموسم وحتى ٣٠ يونيو ١٩٧٥، كما هو متوقع في الوقت الحاضر، تكفي للوفاء بالاحتياجات المقدرة من الصادرات
غير المستوفاة في أشد البلاد تأثرا، وكذلك لمواجهة الاحتياجات المعروفة في البلاد المستوردة الأخرى * وقد أعطت البلاد
المصدرة تأكيدات بأنها ستتخذ جميع الاجراءات الممكنة لزيادة الكميات المتوافرة للتصدير في ١٩٧٤ / ١٩٧٥ إلى أقصى
حد ممكن، وأكدت أن لديها الوسائل لمراقبة وجهات صادرات الحبوب وكمياتها رقابة مشددة * ولا بد لهذه الاجراءات
من أن تضمن عدم توجيه الامدادات المتوافرة للتصدير واللازمة للاستهلاك البشري الفوري في البلاد المستوردة، إلى
التخزين الذي لا مبرر له أو إلى الاستعمالات غير الضرورية، وعدم الاجحاف العاجلة للبلاد الأشد تأثرا *
وقد اتضح من المشاورة أن برامج المعونة الغذائية الحالية قد تكفي للوفاء بما يتراوح بين ربع وثالث الاحتياجات إلى
الاستيراد التي لم تستوف في البلاد الأشد تأثرا *

وتوحيد الإجراءات التنظيمية والأساليب البديلة لمكافحة الآفات*

وبالإضافة إلى المقترحات الخاصة بإجراءات المتابعة الرئيسية أصدر المؤتمر كذلك عدد من القرارات التي تعالج الجوانب الخاصة بمشكلة الغذاء والتنمية الزراعية في العالم ومن بينها ما يلي :

- أولويات بشأن التنمية الزراعية والريفية ،
- بحوث خاصة بالأغذية والزراعة ، والارشاد والتدريب
- سياسات وبرامج لتحسين التغذية
- ميثاق عالمي للتربة وتقييم طاقات الأراضي
- الإدارة العلمية للمياه : الري والصرف ومكافحة الفيضانات
- زيادة مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات بشأن سياسات الأغذية والتغذية
- تحقيق التوازن المرغوب بين السكان وامتدادات الأغذية
- برنامج لمكافحة مرض التريبانوسوميا الذي يصيب الحيوانات في أفريقيا
- تطوير صناعة انتاج التقاوى
- تخفيض الانفاق العسكرية لزيادة الانتاج الزراعي
- معونات غذائية لضحايا الحروب الاستعمارية في أفريقيا

طالب المؤتمر بتوجيه قدر أكبر من التأكيد على الناحية الاجتماعية في برامج التنمية الريفية* كما طالب مؤسسات البحوث القومية والاقليمية والدولية بتكثيف جهودها لتشمل مجموعة واسعة من المواضيع ، من تحسين النوعية الغذائية للأغذية التقليدية وغير التقليدية الى فتح أراض جديدة وخلق تفهم أفضل لدوافع سكان الريف* كما طالب المؤتمر منظومة الأغذية والزراعة أن تعمل بالتعاون مع كل من منظمة الصحة العالمية واليونيسف والبرنامج العالمي للأغذية وغيرها من الوكالات الدولية بوضع مشروع اقتراح لمساعدة الحكومات في وضع خطط قطاعية للأغذية والتغذية* وأوصى المؤتمر بأن تتخذ جميع الحكومات والوكالات الدولية كمنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الأرصاد الجوية العالمية إجراءات عاجلة لتنمية امتدادات المياه الزراعية وضمان حسن استخدامها وتحسين إدارة وتنظيم شبكات توزيع المياه *

ويحدد مشروع الاعلان بشأن القضاء على الجوع وسوء التغذية ، الذي أقره المؤتمر الأهداف الأساسية لجميع نشاطات المتابعة ، للمحافظة على حق " كل رجل وامرأة وطفل *** في التحرر من الجوع وسوء التغذية " ويؤكد "المسؤولية الأساسية المترتبة على الحكومات لتعمل معاً لزيادة انتاج الأغذية ولتحقيق مزيد من العدالة والكفاءة في توزيع الأغذية بين البلاد بل وفي داخل البلاد ذاتها " *

الدورة الخاصة السادسة للجمعية العامة للأمم المتحدة

كانت أهم نتائج هذه الدورة الخاصة التي عقدت بناءً على مبادرة الرئيس الجزائري بومدين ، وتأييد واسع النطاق من البلاد الأعضاء الأخرى ، اعلان انشاء نظام اقتصادي دولي جديد وبرنامج للعمل على تنفيذه * ويحدد هذا الاعلان

بعض المبادئ الأساسية التي تتعلق بسيادة مختلف الدول على مواردها الطبيعية ، والحاجة الى وضع شروط عادلة للتجارة في البلاد النامية ، ولتحسين وضع المواد الخام الطبيعية وتمييزها على المواد التخليقية ، ومنح معاملة تفضيلية لصادرات البلاد النامية ، وصيانة الموارد الطبيعية والدور الذي قد تضطلع به مؤسسات المنتجين في التعجيل بالتنمية في البلاد النامية .

ويشمل برنامج العمل طائفة واسعة من التدابير . اذ يطالب الحكومات بوجه عام ، وخاصة حكومات البلاد النامية ، بأن تتخذ الخطوات اللازمة للتعجيل بالتنمية و " تيسير عمل مؤسسات المنتجين ومساعدتها على تحقيق أهدافها ، بما في ذلك ترتيبات التسويق المشتركة ، وتنظيم التجارة بالسلع ، وتحسين الدخل من صادرات البلاد النامية المنتجة وتحسين شروط تجارتها ، والعمل على استعمار نمو الاقتصاد العالمي بما يعود بالخير على الجميع " . كذلك يطالب هذا البرنامج ببذل جميع الجهود لاقامة علاقات عادلة ومتكافئة بين أسعار السلع التي تصدرها البلاد النامية وأسعار السلع التي تستورد ها بما في ذلك اتخاذ التدابير المناسبة لتغيير الركود أو الهبوط المستمر في الأسعار الحقيقية لعدد من السلع التي تصدرها البلاد النامية وكذلك توسيع نطاق أسواق المنتجات الطبيعية مقابل المنتجات التخليقية وتشجيع تصنيع المواد الخام في البلاد النامية المنتجة . وفيما يتعلق بالأغذية ينص برنامج العمل ، على ضرورة قيام البلاد المتقدمة ببذل جميع الجهود ، عند وضع سياساتها الغذائية ، لتأخذ في الاعتبار مصالح البلاد النامية ولتضمن أن تتمكن تلك البلاد من استيراد الكميات اللازمة لها من الأغذية دون أن يشكل ذلك عثلا مبرر له على موازين مدفوعاتها . ويؤكد البرنامج ضرورة اتخاذ تدابير محدد لزيادة انتاج الأغذية وزيادة تسهيلات التخزين في البلاد النامية ، وذلك بضمن زيادة جميع المدخلات الضرورية ، بين أمور أخرى ، بما في ذلك الأسمدة من البلاد المتقدمة بشروط مواتية . كذلك ينص البرنامج على ضرورة تشجيع تصدير المنتجات الغذائية من البلاد النامية من خلال ترتيبات عادلة ومتكافئة تشمل " القضاء " تدريجيا على تدابير الحماية وغيرها من الاجراءات التي تشكل منافسة غير متكافئة " .

وفيما يتعلق بالتجارة العامة يحث البرنامج على بذل جميع الجهود لاتخاذ التدابير لتحسين شروط التجارة وللقضاء على ما تعاونيه البلاد النامية من عجز مزمن في تجارتها ، وبصر على اتباع مبادئ عدم التعامل بالمثل ومنح المعاملة التفضيلية لصادرات البلاد النامية . كذلك ينص هذا البرنامج بوجه خاص على تحسين فرص الدخول الى أسواق البلاد المتقدمة من خلال العمل تدريجيا على ازالة العقبات أمام التجارة وتنفيذ النظام المعمم للفضليات وتحسينه وتوسيع نطاقه ، و " وضع مبادئ عامة لسياسة تسعير صادرات سلع البلاد النامية بهدف تعديل شروط التجارة وتحقيق شروط موزية لها " . ولتحقيق هذه الغاية نفسها ، يطالب البرنامج ببذل الجهود لتأمين الاسراع بوضع اتفاقيات سلعية حيثما يكون ذلك مناسباً ، وانشاء مخزونات احتياطية في اطار التدابير السلعية واعداد برنامج متكامل عام لطائفة شاملة من سلع التصدير التي تهتم البلاد النامية . كما يقترح البرنامج بأن ترد الى البلاد النامية الضرائب والرسوم التي تفرض على السلع التي تستورد ها منها البلاد المتقدمة ، وأن تطبق ، كلما أمكن ، مشروعات محسنة للتمويل التعويضي لمواجهة احتياجات البلاد النامية .

كذلك وافقت الجمعية على برنامج خاص لتوفير الغوث الطارىء والمساعدات الانمائية التي تحتاج اليها الاقطار النامية الاكثر تأثراً بالازمة الاقتصادية الحالية ، وبالكوارث الطبيعية ، والعودان أو الاحتلال الاجنبي . وكخطوة أولى في البرنامج ، طلبت الجمعية الى السكرتير العام للأمم المتحدة بالبدء بتنفيذ عملية طارئة لتوفير الغوث في الوقت المناسب لأشد البلاد النامية تأثراً ، بهدف المحافظة على تدفق وارداتها الضرورية طيلة الشهور المقبلة دون أى تعثر . على أن يتبع ذلك ويتلوه انشاء صندوق خاص في أول يناير ١٩٧٥ لتوفير الغوث الطارىء الى جانب المساعدات الانمائية .

المؤتمر العالمي للسكان

كانت النتيجة الرئيسية للمؤتمر العالمي للسكان الذي دعت اليه الأمم المتحدة في بوخارست ، رومانيا ، من ١٩ إلى ٣٠ أغسطس ١٩٧٤ ان تمت الموافقة على وضع خطة عمل بشأن سكان العالم * وتمثل هذه الخطة اعتراف الحكومات رسمياً بمشروعية وضرورة وضع سياسات سكانية كجزء لا ينفصل عن السياسات العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية * وقد لقيت مشكلات الأغذية والزراعة والقطاع الريفي ككل عناية كبيرة في ذلك المؤتمر *

وفيما يلي التوصيات الرئيسية الصادرة عن المؤتمر التي تعنى المنظمة :

ان على الحكومات تطوير سياسات وبرامج قومية تتعلق بنمو السكان وتوزيعهم * فعند تخطيط الاجراءات التي تستهدف مجانسة الاتجاهات السكانية والتغيير الاجتماعي - الاقتصادي ، وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمساعدات الدولية التي تستهدف هذا الغرض ينبغي تأكيد جوانب الصحة والتعليم * وبالمثل فانه ينبغي تكيف انماط الانتاج والتكنولوجيا حسب ما يتمتع به كل بلد من البلدان من الموارد البشرية * وينبغي أن توضع في الاعتبار، عند اتخاذ القرارات بشأن ادخال التكنولوجيات التي تتيح وفراها ما في استخدام القوة العاملة ، الوفرة النسبية للموارد البشرية * ولتحقيق هذه الغاية ينبغي مضاعفة الجهود لتحديد التكنولوجيات ووسائل الانتاج التي تناسب كل بلد على حدة وتتفق مع أوضاع السكان العاملين فيها ، ودراسة العلاقة بين العوامل السكانية والاستخدام *

وليتسنى زيادة انتاج الأغذية وتوزيعها على الاعداد المتزايدة من سكان العالم على الحكومات اعطاء أولوية متقدمة لتحسين وسائل انتاج الأغذية ، والكشف عن مصادر جديدة للغذاء * وتطويرها ، واتباع أساليب استخدام أكثر فعالية للموارد الحالية *

كما على البلاد النامية أن تدرس الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسكانية المحتملة التي تترتب على انتقال السكان من الزراعة الى الصناعات غير الزراعية *

ويجب اعطاء أولوية قصوى الى تخفيض معدلات الوفيات المرتفعة * وينبغي أن تتضافر الجهود القومية والدولية لتخفيض مستويات المرض والوفيات بجهود للقضاء على نقص التغذية وسوء التغذية ، بين أمور أخرى ، ولتحسين الصحة وأحوال التغذية التي تؤثر تأثيراً عكسياً في السكان الذين هم في سن العمل وفي انتاجهم وبالتالي في الجهود الانمائية * ولهذا الغرض ، يتعين ادمج برامج الصحة والتغذية التي تستهدف تخفيض معدلات الاصابة بالأمراض ومعدلات الوفيات في استراتيجية شاملة للتنمية تعززها تدابير مؤازرة للسياسة الاجتماعية *

وعلى البلاد المختلفة أن تشجع التعليم المناسب في المناطق الريفية والحضرية ، فيما يتعلق بالابوة المسؤولة * وأن توفر لمن يرغب المشورة ووسائل تحقيقها * ويتعين كذلك الاستفادة ، بالموظفين الصحيين المهنيين والمساعدين المدربين تدريباً ملائماً ، وبموظفي الارشاد ، والاقتصاد المنزلي ، وموظفي الخدمة الاجتماعية وغير ذلك من الاجهزة غير الحكومية ، كلما دعت الحاجة لذلك وكلما كان مناسباً *

وعلى الحكومات أن توفّر من المشاركة التامة للمرأة في الحياة التعليمية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية في البلاد على أساس متكافئ مع الرجل * كما يتعين الاعتراف بالمساهمة الاقتصادية للمرأة في ادارة شؤون الاسرة وفي الزراعة كذلك *

ويجب تشجيع مختلف الأقطار على خلق قدرات دائمة لأجراء استقصاءات متعددة الأغراض عن الأسرة ، ووضع خطط بعيدة المدى للحصول على إحصاءات من مختلف المتغيرات السكانية والاجتماعية — الاقتصادية المترابطة على أساس منظم .

كما يجب توسيع نطاق التدريب في المسائل السكانية ليشمل العمال وقادة المجتمع وغيرهم من القادة الاجتماعيين ، وكبار موظفي الحكومة ، لتحسين قدرتهم على التعرف على المشكلات السكانية في بلادهم ومجتمعاتهم ، وللمساعدة في وضع السياسات المتعلقة بها .

وعلى جميع البلاد أن تمضي قدما في تطوير برامج التعليم النظامي وغير النظامي فيها لترويج التعليم بين الشباب ، والقضاء على عوامل التفرقة ضد المرأة .

وينبغي على الحكومات أن تلتزم جميع الوسائل المتاحة لنشر المعلومات المتعلقة بالسكان في مجتمعات الريف والمدن على السواء ، بمساعدة من الهيئات الحكومية .

وينبغي وضع سياسات للحد من النتائج غير المرغوبة التي تترتب على التحضر فائق السرعة ، وإتاحة الفرص في المناطق الريفية والمدن الصغرى . كما ينبغي تنفيذ البرامج المكثفة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية في المناطق الريفية من خلال التنمية الزراعية المتوازنة التي تتيح زيادة الدخل للسكان الزراعيين ، وتسمح بزيادة الخدمات الاجتماعية وزيادة فعالة ، وتشتمل على تدابير لحماية البيئة وصيانة الموارد الزراعية وزيادتها . كما ينبغي العمل على خلق المزيد من فرص الاستخدام الجديدة في المناطق الريفية والمناطق التي يسهل وصول سكان الريف إليها ، بما في ذلك الصناعات وبرامج الأشغال العامة ، وينبغي تحسين نظم حيازة الأراضي وتوفير الخدمات الاجتماعية والمرافق العامة .

ويجب مضاعفة الجهود القومية من خلال برامج البحوث الموسعة لتطوير المعارف التي تتعلق بما يقوم من ارتباط بين العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وبين الاتجاهات السكانية . كذلك ينبغي تشجيع العمل فيما يتعلق بالتوقعات الخاصة بالمتغيرات السكانية وما يتصل بها من متغيرات أخرى .

وعلى الوكالات الدولية الحكومية وغير الحكومية والحكومات القومية أن تزيد من مساعداتها في العيادين المتعلقة بالسكان إذا ما طلب إليها ذلك .

كما ينبغي أن يقوم تنسيق وثيق بين خطة العمل واستراتيجية التنمية الدولية لعقد التنمية الثاني للأمم المتحدة والاستراتيجيات الدولية القطاعية الأخرى ، كالخطة التوجيهية العالمية للتنمية الزراعية والإجراءات المنسقة لتقديم المرأة اللتين ترعاها المنظمة .

وقد أصدر المؤتمر ١٧ قرارا موضوعيا من بينها عدد من القرارات التي تدعم التوصيات سالفة الذكر .

مؤتمر قانون البحار

عقدت الدورة الأولى لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار في مدينة نيويورك ، خلال الفترة الواقعة بين ١٤-٣ ديسمبر ١٩٧٤ ، لتناول مسألة تنظيم المؤتمر ذاته ، أما الدورة الثانية لهذا المؤتمر فقد تم انعقادها في مدينة

كراكاس، بفرنزويلا، خلال الفترة ٢٠ يونيو إلى ٢٩ أغسطس ١٩٧٤. ولم يكن غير القليل من الناس أن تتمكن الدول التي اشتركت في هذا المؤتمر وعدد ١٤٨ بلدا أن يتسنى استعادة قدر ما من القانون ونظام الى محيطات العالم في هذا المؤتمر الذي استغرق ١٠ أسابيع. وكان من المتوقع منذ البداية عقد مؤتمر آخر خلال عام ١٩٧٥، وتم التوصل الى قرار بعقد هذا المؤتمر في مدينة جنيف، خلال الفترة من ١٧ مارس الى ٣ مايو. ولا شك أن استئناف أعمال هذا المؤتمر في مارس بدلا من يولية كما كان معتزما في الأصل، سيؤيد من فرص التوصل الى ابرام اتفاقية قبل نهاية عام ١٩٧٥.

وقد أشارت معظم الدول التي اشتركت في هذا المؤتمر بشي* من التفصيل، الى الحقوق الشرعية الخاصة بمصايد الأسماك، والى مشكلات صيانة المصايد وادارتها. كما وجهت عناية كبيرة الى الطابع القانوني والى اتساع المناطق التي تقع ضمن الحقوق الشرعية لمختلف الأقطار وما يتصل بمطالب الدول وحقوقها في موارد الأحياء المائية في تلك المناطق. وثمة موضوع مهم آخر هو ادارة وتنظيم الأنواع التي تكثر هجرتها، وكذلك الأنواع التي تصعد من البحار الى الانهار لتلقي بيضها مثل سمك سليمان. كما تمت مناقشة النظام الذي يتعين أن يحكم الصيد في المناطق التي تخرج عن نطاق الحقوق الشرعية للدول المختلفة.

وقد أخذت نواحي الاتفاق الرئيسية تتضح شيئا فشيئا. اذ من المحتمل قبول مطالب الدول التي تقع على الشواطئ* باعتبار المياه الإقليمية ١٢ ميلا، وهو ما تطالب به بالفعل نحو ٦٩ حكومة. كذلك من المحتمل قبول مبدأ الحقوق الخاصة للحكومات في منطقة اقتصادية أبعد من هذا بكثير وربما امتدت الى ٢٠٠ ميل من الشاطئ*. أما فيما وراء تلك المناطق، فان مياه المحيطات ستظل مفتوحة للجميع. أما استخراج المعادل من قاع المحيطات فمن المنتظر أن تنظم سلطة دولية جديدة. وستطالب جميع الدول بقبول قيود على حريتها في تلويث البحار. وتلقي هذه المقترحات العامة موافقة واسعة. بيد أن الصعاب تنشأ فيما يتعلق بتنفيذها. فالاتفاق على قانون عالمي بتحديد المياه الإقليمية بـ ١٢ ميلا مثلاً سوف يجعل ما يزيد على ١٠٠ مضيق من المضائق المهمة تقع ضمن المياه الإقليمية. وتنشأ المشكلات حول الجزر والأرخبيلات حين تقع هذه في نطاق الـ ٢٠٠ ميل. وقد نشأت صعاب كبيرة ازاء سلطات هيئة قاع البحار المقترحة بين الدول الصناعية الرئيسية والبلاد النامية. ويتركز النقاش حول اذا ما كانت السلطة المقترحة ستكون مجبرة على منح عقود التعدين في قاع البحار الى الشركات التي تزد عن للشروط التي ستحدد في الاتفاقية، أو هل ستكون للسلطة نفسها صلاحيات استثنائية واسعة، والحق في قيامها بالتعدين بنفسها من خلال مشروعات مشتركة. وقد لقيت التوصية الخاصة بمراقبة التلوث موافقة عامة بالفعل، ولو أن هذه الموافقة كانت ذات طابع عام ليس الا. ولا يبدو من المتوقع انشاء نظام دولي قوى في الوقت الحاضر يكون في مقدوره منع الدول الواقعة على الشواطئ* والبحار من تلويث البحار بشي* من الفاطية.

هذه هي الموضوعات التي ستطرح للمناقشة في الدورة المقبلة لمؤتمر قانون البحار المقرر عقد عام ١٩٧٥.

الفصل الثاني استعراض أحوال الأقاليم

أوروبا الغربية

السياسات والمشكلات الزراعية

أُتاحت سياسات أسعار الانتاج للمزارعين الحصول ، بوجه عام ، على زيادات كافية تأخذ في الاعتبار الزيادة الكبيرة في النفقات ، ولا تؤدي الى تفاقم التضخم العام .

فقد تحددت الأسعار للسنة الزراعية ١٩٧٤/١٩٧٥ في كل من الدنمارك وإيرلندا والمملكة المتحدة ضمن اطار الاتجاه التدريجي نحو مسايرة أسعار المجموعة الاقتصادية الأوروبية . وكان قطاع منتجات الالبان ، في المملكة المتحدة ، هو أخطر القطاعات تأثرا بالزيادة في أسعار الاعلاف . ولهذا ففي الاستعراض السنوي للأسعار المضمونة والاعانات رفعت الكمية المعيارية لانتاج الالبان بنسبة ٦ ٪ ، وهي الكمية التي تستفيد بالأسعار المضمونة ، كما رفع السعر المضمون بنسبة ٧ ٪ . كذلك طرأت الزيادات التالية على المنتجات الأخرى : القمح والشعير ٨ ٪ ، الشوفان ٧ ٪ ، البطاطس ٩ ٪ ، لحم الحملان ولحم الضأن ١١ ٪ . وقد ألغيت ، منذ نهاية ١٩٧٣ / ١٩٧٤ الضمانات عن البيض وبنجر السكر ، تمشيا مع القرارات السابقة . وفي الدنمارك لا توجد الآن سوى اختلافات ضئيلة نسبيا بين الأسعار القومية وأسعار السوق المشتركة ، فهي لا تقل الا بنحو ١ ٪ بالنسبة لمنتجات الالبان وأقل من ذلك بالنسبة للحبوب والبيض ولحم الخنزير والدواجن .

وقد استمر تحديد أسعار المزرعة في السويد بموجب اتفاقيات دورية بين الحكومة والمنظمات المهنية بالرغم من ادخال بعض العبادي الجديدة على ترتيبات المساومة هذه . ففي عام ١٩٧٣ ، ومرة أخرى في عام ١٩٧٤ ، جمدت الحكومة الأسعار الاستهلاكية للأغذية الأساسية ، ودفعت الاعانات للمزارعين كجزء من هذا البرنامج . وفي أول يوليو ١٩٧٤ بدأ العمل باتفاقية جديدة بشأن الأسعار ، تتضمن بعض النصوص الخاصة بتعويض المزارعين عن الزيادة في نفقات الانتاج ، وتنص هذه الاتفاقية ، بوجه خاص ، على أن مكافأة العمل الزراعي ستسير على القواعد التي تطبق على سوق العمل في البلاد . كما ستدفع بعض الأسعار الإضافية لبعض فئات منتجي الالبان . وبالإضافة الى اتفاقيات الأسعار السنوية ، تقرر الآن استعراض الأسعار الزراعية مرتين في العام ، على أن تؤخذ في الاعتبار الزيادات الحادة التي طرأت مؤخرا على نفقات الانتاج ، وعلى الأسعار في الاسواق العالمية .

وكان لا بد من زيادة مستوى الأسعار الزراعية في النرويج ، لموازاتها مع الزيادة في أسعار الأغذية الاستهلاكية . وفي منتصف عام ١٩٧٤ بدأ العمل باتفاقية عامة جديدة بشأن الأسعار الزراعية .

أما في بلاد جنوب أوروبا ، فان الانتاج الحيواني ، وخاصة انتاج اللحوم ، هو الذي استفاد أكثر من غيره من التدابير الحكومية . فقد ازدادت واردات اللحوم في إيطاليا (وخاصة اللحم البقري والابقار الحية) زيادة مستمرة خلال السنوات الأخيرة . ولا يغطي الانتاج الداخلي سوى نحو ٢٥ - ٣٠ ٪ من الاستهلاك المحلي . وشهد عام ١٩٧٣ ، مرة أخرى ، عجزا في تجارة اللحوم ، بلغ ٣٣ ٪ ، يعادل ما يقرب من نصف إجمالي العجز التجاري في إيطاليا . فخلال عام ١٩٧٣ ، ومرة أخرى خلال عام ١٩٧٤ ، عانت إيطاليا من أزمة خطيرة في انتاج اللحم البقري بسبب انخفاض استهلاك اللحوم الناتج

عن ارتفاع الأسعار ، في الوقت الذي يؤدي فيه الاستيراد وتنخفض الأسعار الزراعية المحلية * ومع زيادة ذبح الأبقار الإيطالية واصلت الأسعار انخفاضها * كذلك انخفض إنتاج الألبان خلال النصف الأول من عام ١٩٧٤ * ولكي تعيد الحكومة الثقة الى صناعة الإنتاج الحيواني ، أصدرت قانونا في بداية عام ١٩٧٤ لتشجيع تربية الأبقار والأغنام * ففي خلال خطة خمسية تشمل الفترة ١٩٧٥-١٩٧٩ ، وميزانية تبلغ ٣٠٥ ألف مليون ليرة إيطالية ستوضع برامج إقليمية لتوفير الحوافز للإنتاج ولادخال التحسينات على التسويق * كما ستقدم القروض ، بأسعار فائدة منخفضة ، لبرامج التربية التي تتم الموافقة عليها * وهناك برنامج شامل يتضمن إنشاء مراكز لتزويد الأعضاء بصغار العجول والأغلاف ، ولشراء الحيوانات التي يتم تسجيلها بأسعار مضمونة قبل ذبحها وتسويقها *

واتخذت في إسبانيا أيضا قرارات أخيرة تتعلق ، بالدرجة الأولى ، بتربية الحيوانات الزراعية * فقد فرض الحظر، منذ يونيه ١٩٧٤ ، على ذبح الأبقار التي يقل وزن الذبيحة منها عن ١٢٥ كيلوجراما * وتقرر دفع مكافآت تصاعدية على أساس وزن الذبيحة بالنسبة للثيران ، ولتشجيع الاستعاضة عن أبقار الألبان بأبقار اللحم * كذلك فرض الحظر على ذبح الأغنام التي يقل وزن الذبيحة منها عن ٥ كيلوجرامات ، على أن تدفع اعانة اضافية عن الذبيحة التي تنزن أكثر من ١٣ كيلوجراما * وفي اليونان أيضا ، أدخل نظام الاعانات بالنسبة للإبقار صغيرة السن المستوردة للتسمين ، وتقدم المعونة المالية لتحسين السلالات المحلية للأبقار ولاستيراد السلالات النقية ، وكذلك لتوسيع نطاق المراعي وتحسينها * وأخيرا ، أنشأت البرتغال خلال عام ١٩٧٣ أربعة معاهد للإشراف على إنتاج الحبوب وزيت الزيتون والبذور الزيتية والأشنة ومنتجات الغابات ولتصنيعها وتسويقها *

وقد تميز الوضع الزراعي في المجموعة الاقتصادية الأوروبية خلال ١٩٧٣/١٩٧٤ بثلاثة عوامل رئيسية: قيام علاقات جديدة بين أسعار المجموعة والأسعار العالمية ، وعدم الاستقرار النقدي ، وحدوث فوائض في أسواق بعض السلع المعينة * وفي ضوء هذه الخلفية قدمت لجنة المجموعة برنامجا لتعديل السياسة الزراعية المشتركة اتخذ أطارا للقرارات الخاصة بالسنة الزراعية ١٩٧٣/١٩٧٤ * كما قدمت المملكة المتحدة ، خلال يونيه ١٩٧٤ ، وبعد مضي عام ونصف على عضويتها في المجموعة ، عددا من المقترحات الجذرية *

فمنذ إنشاء المجموعة الاقتصادية الأوروبية ، وحتى ١٩٧٣/١٩٧٤ ، حددت الأسعار الزراعية للمجموعة بوجه عام بمستوى يزيد كثيرا عن أسعار السوق العالمية * وكان هذا يعني ضرورة اتخاذ بعض التدابير المالية بالنسبة للتجارة الخارجية في المنتجات الزراعية ، وتتلخص في فرض رسوم متغيرة على الواردات ، ودفع منح أو إعانات التصدير * ومنذ الارتفاعات الكبيرة التي طرأت على أسعار الأسواق العالمية منذ منتصف عام ١٩٧٢ تقريبا ، تغيرت العلاقة بين الأسعار الزراعية للمجموعة والأسعار العالمية تغيرا جذريا * فقد تضاعفت الثغرة بين الاثنين ، بل وانعكس الوضع إذ تجاوزت الأسعار العالمية أسعار المجموعة * وإزاء هذا الوضع الجديد ، قررت المجموعة إلغاء رسوم الاستيراد وإعانات التصدير ولجأت ، بدلا من ذلك ، الى فرض رسوم على صادرات بعض المنتجات مثل الحبوب ومنتجات الحبوب والأرز والسكر * أما بالنسبة للأصناف الأخرى كالحم الخنزير والبيض والدواجن ، التي تعتمد نفقات إنتاجها اعتمادا كبيرا على أسعار الحبوب ، فقد خفضت رسوم الاستيراد تخفيضا حادا خلال ١٩٧٣/١٩٧٤ *

ولقد كان لهذه العلاقات الجديدة ، بين الأسعار الزراعية العالمية والأسعار الزراعية للمجموعة آثار هامة ، وان كانت مؤقتة ، إذ اتاح ذلك للأعضاء الجدد بالمجموعة ، وخاصة المملكة المتحدة ، أن تشتري من السوق المشتركة بسعر

أفضل من أسعار السوق العالمية، الأمر الذي ربما أدى الى تشجيع البدء في اتباع نظام من الأفضلية داخل المجموعة*
أضف الى ذلك أن نظام السوق المشتركة لم يعط للمنتجين أسعاراً مضمونة فحسب، بل انه أدى الى حماية المستهلكين من الزيادات الحادة في الأسعار الخارجية والمضاربة في الصادرات* ومع هذا فقد كان على المجموعة أن تواجه مهمة صعبة وهي اقامة توازن بين الاحتفاظ بامدادات واحتياجات كافية للسوق الداخلية، مع الاستمرار في تزويد عملائها الخارجيين التقليديين*

ولكن في ١٩٧٣/١٩٧٤ تأثرت السياسة الزراعية المشتركة بعدم الاستقرار النقدي الذي أثر على معظم أعضاء السوق المشتركة، أكثر مما تأثرت به في الاعوام السابقة* ففي يناير ١٩٧٤ انضم الفرنك الفرنسي الى الجنيه الاسترليني والليرة الايطالية فأصبحت من بين العملات التي أخذ تعويمها يتجه نحو الانخفاض، في حين رفعت قيمة المارك الالمانى والفلورين في يونيو وسبتمبر ١٩٧٣ على التوالي* ولقد تأثر القطاع الزراعي، بوجه خاص، بالتغيرات النقدية، نظراً لأن السياسة الزراعية المشتركة حددت أسعاراً مضمونة (أسعار تدخل) على أساس موحد باستخدام وحدة حساب مقرر على أساس التعادل الذهبي* وهكذا فعندما تقرر دولة ما من دول المجموعة تغيير قيمة عملتها، فان هذا لا ينبغي، من الناحية النظرية، أن تنشأ عنه أية صعوبات، لأن الأسعار الزراعية المعبر عنها بالعملة المحلية يجب أن تتناقص اذا ارتفعت قيمة العملة، وأن تزيد اذا انخفضت وذلك للابقاء على القيمة ذاتها بوحدات الحساب* وحقيقة الأمر أن المشكلات تنشأ لأن الحكومات تعارض، بوجه عام، ذلك الأثر التلقائي على الأسعار القومية، فأى انخفاض في الأسعار يؤثر على مستويات الأرباح الزراعية* وليس من الملائم دائماً أو من الحكمة تعويض هذا عن طريق بعض المدفوعات المباشرة (وهو الحل الذي اختارته هولندا خلال سبتمبر ١٩٧٣)، فقد يساعد ارتفاع الأسعار الزراعية على زيادة التضخم*

ولهذا فان أى تغيير في أسعار الصرف اذا لم تعقبه مراجعة للأسعار القومية، يضع تلك البلاد، التي رفعت قيمة نقدها، في وضع غير ملائم وذلك لأنه عند تحويل أسعارها القومية، الى وحدات حسابية تصبح أعلى من الأسعار العامة، وأقل منافسة من أسعار شركائها، في حين تستفيد تلك البلاد التي خفضت عملاتها من سعر التبادل* وهكذا نشأ أسلوب دفع تعويضات للمزارعين حتى يمكن الابقاء على ظروف المنافسة بلا تغيير، والمحافظة على "وحدة السوق"، مع فرض رسوم على الاستيراد واعانات للتصدير حين ترفع قيمة النقد، والعكس بالعكس اذا ما خفضت قيمته* ومما يزيد من تعقيد الأمور، احتمال تغيير المدفوعات التعويضية، من اسبوع لآخر عند تعويم احدى العملات*

وكان قد أصبح تطبيق اسلوب المدفوعات التعويضية في السنوات السابقة اسلوباً راسخاً في ادارة الاسواق بالرغم مما نشأ عن ذلك من قلق وتعقيدات بالنسبة للتجارة* ففي منتصف عام ١٩٧٤، كانت المدفوعات التعويضية في جمهورية ألمانيا الاتحادية ١٢٪، في حين بلغت ٢٧٪ في بلاد البيلوكس (هولندا وبلجيكا ولكسمبورج)* وتراوحت هذه بسين الى ١٠٪ في المائة بالنسبة للعملات التي تم تعويمها*

ولعل أبرز حالات الشذوذ ما عانت منه واردات ايطاليا من اللحم البقري ومنتجات الالبان نتيجة اتباع اسلوب المدفوعات التعويضية* فخلال شتاء ١٩٧٣/١٩٧٤ تراوحت الاعانات التي دفعتها ايطاليا الى المستوردين بسين ١٥ و ٢٥٪ من أسعار المجموعة، في حين منحت جمهورية ألمانيا الاتحادية للمصدرين منحة قدرها ١٢٪* ونتيجة لذلك ازدادت واردات اللحم الى ايطاليا من جمهورية ألمانيا الاتحادية زيادة كبيرة، في حين انخفض الانتاج في ايطاليا، كما تأثرت صادرات فرنسا الى ايطاليا* وأخيراً وفي حين كانت ايطاليا تعاني من عجز قياسي في ميزان مدفوعاتها يعزى الى حد كبير الى المنتجات الزراعية والغذائية، تبين أن نظام المدفوعات التعويضية الهادف الى تشجيع الواردات يتعارض

تماماً مع مصلحة إيطاليا القومية * وفي مايو ١٩٧٤ أعلنت السلطات الإيطالية فرض قيود مؤقتة على معظم الواردات (باستثناء الحبوب والزيوت النباتية) * وقد عكفت المجموعة على دراسة هذا النظام منذ ذلك الحين * فإذا كانت " إجراءات السلامة " التي اتخذتها إيطاليا قد ورد ذكرها في اتفاقية روما ، إلا أنها تبين إلى أي مدى تتعرض السياسة الزراعية المشتركة من جراء عدم الاستقرار النقدي في البلاد الأعضاء * وإذا أُريد للسياسة الزراعية المشتركة أن تعمل على نحو سليم ، فلا بدّ في النهاية من تحقيق الوحدة الاقتصادية والنقدية ، وهذا هو الرأى السائد بصورة متزايدة في المجموعة في الوقت الحاضر *

أما العامل الثالث الذي يوتر على الوضع الزراعي في المجموعة الاقتصادية الأوروبية فهو الفوائض الزراعية، التي ما فتئت تشكل ظاهرة منتظمة للمجموعة منذ بدايتها — وهي مكونة في العادة من القمح اللين والسكر والزبد ومسحوق اللبن الفريز * وفي ١٩٧٣ / ١٩٧٤ نشأت فوائض كبيرة في اللحم البقري وكذلك في منتجات الالبان *

وقد شهد عام ١٩٧٢ وحتى ربيع عام ١٩٧٣ ندرة في اللحم البقري في الأسواق العالمية وفي المجموعة * وظلت أسعار السوق في بلاد المجموعة أعلى من أسعار التوجيه بصفة عامة ، وقد أوقف تحصيل الرسوم والضرائب الجمركية بدرجات متفاوتة وفقاً لفئات اللحوم * وبحلول صيف عام ١٩٧٣ بدأ الوضع يتغير بالفعل ، ويعزى هذا إلى طبيعة دورة انتاج اللحم البقري كما يعزى كذلك إلى زيادة المذبوح من جراء ارتفاع تكاليف الاغلاف الحيوانية (وخاصة مسحوق فول الصويا) وإلى الركود الذي طرأ على الطلب في تجارة التجزئة بسبب ارتفاع الأسعار الاستهلاكية *

وفي سبتمبر ١٩٧٣ ألغيت القاعدة الخاصة بالندرة (موسوم يونيو ١٩٧٢) * ومع هذا فقد أخذت أسعار السوق في الانخفاض التدريجي ، وخاصة بالنسبة لبقار اللحم ذات الوزن المرتفع * وفي نهاية السنة الزراعية ١٩٧٣ / ١٩٧٤ ، فسي مارس ١٩٧٤ ، تذبذبت أسعار السوق حول السعر التوجيهي بالنسبة لبقار اللحم ذات الوزن المرتفع * وكانت أسعار التوجيه في سنة ١٩٧٤ / ١٩٧٥ قد رفعت إلى مستوى عال ، ونتيجة لذلك ، انخفضت أسعار السوق ابتداءً من شهر أبريل إلى ما دون سعر التدخل * وقد اتخذت مختلف الإجراءات لحماية السوق أثناء تدورها ، منها التصدير (وهذه هي المرة الأولى التي يتفق فيها على التصدير منذ بدأ العمل بسوق مشتركة للحم البقري) ، والترخيص للقطاع الخاص بالتخزين ، بحد أعلى قدره ٤٠ ألف طن ، وتوسيع نطاق القواعد الدائمة لدعم الأسعار التي حددت خلال ١٩٧٣ لتشمل فئات جديدة من اللحوم ، وتطبيق اجراء الأمن (أي وقف الواردات القادمة من أقطار ثالثة في كل من فرنسا وإيطاليا وبلاد البنيلوكس) ، والزام المستوردين بشراء نفس نوعية اللحوم المجمدة من الخارج ومن هيئات التدخل في المجموعة * وفي مايو ١٩٧٤ تفاقم الوضع حين أعلنت إيطاليا فرض قيود جديدة على الواردات * بيد أن المجموعة تعتبر ، في الواقع ، مستورداً صافياً للحم البقري ، وقد يتضح أن الفوائض الحالية ما هي الا صعوبة مؤقتة *

وما فتئ قطاع منتجات الالبان يعاني من مشكلات الفوائض مثلما عانى في السنوات السابقة * ففي عام ١٩٧٣ بلغت نفقات دعم هذا القطاع ١٤٨ مليون وحدة حساب ، أي نحو ٤٣٪ من النفقات التي يتضمنها قسم " الضمان " من أموال المجموعة *

وقد أدت التغيرات العميقة التي شهدتها الأسواق العالمية خلال ١٩٧٣ / ١٩٧٤ وكذلك المشاكل الخاصة في داخل المجموعة إلى مجالات جديدة بشأن التوجيه العام للسياسة الزراعية المشتركة * وفي خريف ١٩٧٣ عرضت للجنة مذكرة على المجلس تتضمن برنامجاً للتعديلات للفترة ١٩٧٣ — ١٩٧٨ * وتضمن هذا البرنامج ثلاثة موضوعات رئيسية هي :

- ١- ان سياسات الأسعار والسوق يجب أن يكون أساسها الزراعة الحديثة وأن تظل الاداة الرئيسية للسياسة الزراعية المشتركة * وأن اتباع نظام للاعانات المباشرة للمزارعين لا يعتبر بديلا سليما * ومع هذا فان المذكرة تقر بأن من الضروري اجراء بعض التعديلات مع بعض التغييرات في العلاقات السعرية * فبالنسبة للحبوب ، على سبيل المثال ، يقترح البرنامج اجراء تغيير في العلاقات السعرية بين القمح والحبوب الثانوية ، واتباع سياسة للمخزونات تتركز على القمح اللين *
- ٢- ان سياسات الأسعار وسياسات السوق تعتبر تكميلية للسياسات التي تتناول الهياكل الزراعية ، ولا كمال السلسلة الحالية من القرارات تعد اللجنة بعض المقترحات فيما يتعلق بالغابات وتصنيع المنتجات الزراعية وتسويقها (وقد صدر بالفعل توجيه بشأن الهيكل الاجتماعي في ١٩٧٢ وتوجيه بشأن المناطق الريفية الفقيرة في خريف ١٩٧٣) *
- ٣- يجب أن يتسع نطاق فوائد السياسة الزراعية المشتركة الى مجالات جديدة مثل حماية المستهلكين والبيئة * كذلك تقترح اللجنة تشجيع تحسين نوعية المنتجات * وفي يولية ١٩٧٣ أقر المجلس برنامج عمل يتعلق بحماية المستهلكين وينص على تطوير تقنيات الانتاج الزراعي التي لا تضر بالبيئة *

الأسعار خلال ١٩٧٤/١٩٧٥

لا يعتبر برنامج التعديلات للسياسة الزراعية المشتركة موضع الاتفاق العام بين البلاد الأعضاء ، الا أنه قد أفاد ومن المحتمل استثمار فائده كإطار مرجعي لمختلف القرارات * ولهذا فقد قبلت بعض النقاط في البرنامج المقترح ، كما سلفت الإشارة اليه ، في وقت تحديد أسعار الفترة ١٩٧٤/١٩٧٥ *

وقد نشأ الاسلوب الجديد في تحديد الأسعار نتيجة التوصل الى حل وسط بين حاجتين متضابتين هما : المحافظة على دخول المزارعين التي تأثرت بالزيادات في نفقات الانتاج ، وتخفيف الزيادات في الأسعار الزراعية * وكان الحل الوسط الذي تم التوصل اليه أخيرا للفترة ١٩٧٤/١٩٧٥ هو زيادة في الأسعار تبلغ نحو ٩٪ في المتوسط ، مع ارتفاعها قليلا بالنسبة للمنتجات الحيوانية عن المنتجات النباتية *

أما الزيادات في أسعار التوجيه بالنسبة للحبوب فكانت كما يلي : القمح اللين ٦٪ ، القمح الصلب ١٥٪ (هذه آخر سنة يحصل فيها المنتجون الايطاليون على اعانات مباشرة) ، الراي ٥٪ والشعير والارز ٦٪ * وقد أوقف العمل بتحديد أسعار الشعير على "أساس الاقاليم" حتى يتسنى زيادة مرونة السوق * وقد طرأت زيادة قدرها ١١٪ في أسعار التوجيه للنبذ ، و ٩٪ للتبغ ، و ١٠٪ للفاكهة والخضر (باستثناء التفاح ٧٪ والكثيرى ٤٪) ، و ٣ - ٦٪ بالنسبة للبذور الزيتية و ٧٪ للسكّر * وقد توقف العمل بالحصة (ب) لانتاج السكر (التي لا تستفيد الا من الأسعار المضمونة المخفضة) * وبالنسبة للانتاج الحيواني طرأت الزيادات التالية على الأسعار : ١٢٪ بالنسبة لبقار اللحم ذات الوزن المرتفع ، و ٩٪ لصغار العجول و ٨٪ للخنزير * أما السعر الدولي للبن الحليب فقد ازداد بنسبة ٨٪ *

وقد تم الاتفاق في المملكة المتحدة على اتباع عدة قواعد مؤقتة للأسعار لتخفيف الزيادات في الأسعار المتوقعة خلال فترة الانتقال . وهكذا ارتفعت أسعار أبقار اللحم ذات الوزن المرتفع بأقل مما ارتفعت به في بقية بلاد المجموعة ، وأبقيت الاغانات التي تدفع لانتاج اللحم البقري حتى أول فبراير ١٩٧٥ ، في حين زادت الاغانة التي تدفع للزبد الى ١٧ وحدة حساب لكل ١٠٠ كيلوجرام في مقابل ١٠ وحدات حساب في البلاد الأخرى في المجموعة .

وفي سبتمبر ١٩٧٤ اتفق على فرض زيادة أخرى قدرها ٥٪ على الأسعار الزراعية لمساعدة المزارعين على مواجهة تضخم التكاليف الزراعية وانخفاض الدخل . على أن مجلس وزراء المجموعة لم يقبل بهذه المنحة المتوسطة فسي الأسعار لمزارعي المجموعة الاقتصادية الأوروبية الا بعد أن تم قبول الاشتراطات المسبقة الثلاثة التي طالبت بها حكومة ألمانيا الاتحادية التي كانت قد أبدت معارضة في زيادة الأسعار بسبب آثارها التضخمية . وكانت هذه الاشتراطات الثلاثة هي اعادة النظر في السياسة الزراعية المشتركة على أن ينتهي ذلك في أوائل عام ١٩٧٥ ، ووضع حد للاغانات والمنح الزراعية القومية غير القانونية وفقا لحكام اتفاقية روما ومراعاة نسبة الخمسة في المائة المذكورة عند وضع مجموعة الأسعار للموسم المقبل .

وقد جاء طلب ألمانيا بمراجعة السياسة الزراعية المشتركة متمشيا تماما والمقترحات التي تقدمت بها المملكة المتحدة في أوائل عام ١٩٧٤ التي قامت على أربعة مبادئ رئيسية هي : اتباع سياسة أكثر ترشيدا في تحديد الأسعار ، وفرض رقابة محكمة على تكاليف دعم الأسعار الزراعية ، وتجنب الفوائض ، وزيادة العناية بمصالح المستهلكين . وفي حين أن هذه المبادئ قد لا تصادف ، آخر الأمر ، أية اعتراضات جدية من البلاد الأعضاء الأخرى في المجموعة ، فمن المحتمل أن تنشأ المشكلات في التطبيق العملي لها . وبالفعل بدأ عدد من الدول الأعضاء في المجموعة في السعي الى ادخال مزيد من المرونة في نظام التدخل في السوق لتجنب تراكم الفوائض باهظة التكاليف ومحاربة التضخم .

أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي

الاستثمارات والهدخلات الجارية

استمرت جهود الاستثمار في جميع بلاد أوروبا الشرقية عام ١٩٧٣ ، ولو أن التغيرات في حجم الاستثمارات كانت أقل تماثلا نوما مما كانت عليه في السنوات السابقة . فقد ازداد حجم الاستثمارات زيادة كبيرة في بولندا بالمقارنة مع عام ١٩٧٢ ، كما ازداد زيادة معتدلة في تشيكوسلوفاكيا ، في حين انخفض في كل من جمهورية ألمانيا الديمقراطية ورومانيا . وتباين نصيب الزراعة في اجمالي الاستثمارات تبانيا كبيرا تراوح بين ١٠ و ١١٪ في تشيكوسلوفاكيا و ١٢٪ في جمهورية ألمانيا الديمقراطية و ١٦٪ في بولندا ونحو ١٩٪ في المجر . وازداد تسليم الآلات والأسمدة وغيرها من المواد الكيميائية الأخرى في غالبية بلاد أوروبا الشرقية ، وان كان ذلك بمعدلات متباينة للغاية . فبالمقارنة مع عام ١٩٧٢ ، ارتفع تسليم الجرارات في بولندا بنحو ٤٣٪ ، ولكنه تجاوز ٧٪ في المجر ، وارتفعت هذه النسبة كثيرا في جمهورية ألمانيا الديمقراطية فبلغت ٢٥٪ . كذلك ازداد تسليم آلات الحصاد المزدوجة للحبوب بأكثر من ٣٥٪ في بولندا ونحو ١٤٪ في ألمانيا الديمقراطية و ٨٪ في المجر . وشهدت رومانيا ، وهي أقل بلاد الاقليم استخداما للأسمدة في الهكتار الواحد ، أكبر زيادة على الاطلاق في تسليم الأسمدة فبلغت ما يقرب من ٣٤٪ فوق مستوى عام ١٩٧٢ .

وقد بلغت الاستثمارات الرأسمالية في الزراعة في الاتحاد السوفييتي ٢٥٨٠٠ مليون روبل عام ١٩٧٣ بالقارنـة مع ٢٣٩٠٠ مليون روبل عام ١٩٧٢ ، و ٢١٩٠٠ مليون روبل عام ١٩٧١ ، ومع متوسط قدره ١٦٤٠٠ مليون روبل خلال الفترة ١٩٦٦-١٩٧٠ . ومن المتوقع أن تصل هذه الاستثمارات الى نحو ٢٨٠٠٠ مليون روبل عام ١٩٧٤ . ومن بين الاستثمارات الجديدة بالذكر خلال عام ١٩٧٣ ، بناء حظائر للحيوانات الزراعية ، ومجمعات حيوانية ضخمة (مجمع كوزنيتزوفسكي بالقرب من موسكو ، الذي أعلن عن بنائه منذ أربع سنوات مضت ، والذي تبلغ طاقة تربية الخنازير فيه ١٠٨ ألف خنزير سنويا ، وقد بدأ تشغيله بالفعل) ، ومان لتخزين الأسمدة ، ومصانع للأعلاف المختلطة . كذلك كان تحسين الأراضي بندا رئيسيا من بنود الاستثمارات . فقد بلغت مساحة أراضي الري الجديدة ٩٨٠ ألف هكتار عام ١٩٧٣ ، وشمل الصرف ما يزيد على ٩٠٠ ألف هكتار . وتخصص ميزانية عام ١٩٧٤ مبلغ ٦٩٠٠ مليون روبل للتوسع في استصلاح الأراضي مع العناية بوجه خاص بالأراضي المروية التي تستخدم في زراعة الخضار حول المدن الكبيرة والمراكز الصناعية . ومن المقرر استصلاح نحو ٨٩ ألف هكتار خلال عام ١٩٧٤ ، ووضعها تحت إشراف الدولة . وقد تسلمت الزراعة ٣٢٢ ألف جرار خلال عام ١٩٧٣ (في مقابل ٣١٣ ألف جرار خلال عام ١٩٧٢) ، وبلغ العدد الكلي للجرارات المستخدمة ٢٢ مليون جرار في نهاية عام ١٩٧٣ ، أي ما يزيد على ١٠ ٪ عن أرقام عام ١٩٧٠ . كذلك ازداد تسليم سيارات النقل والمركبات الخاصة (٢٢٥ ألف مركبة) ، ولو أنه قلَّ عدد آلات الحصاد المزدوجة للحبوب عما تم تسليمه عام ١٩٧٢ . والمتوقع أن يصل توريد الجرارات عام ١٩٧٤ إلى ٣٥٨ ألف جرار ، وذلك بزيادة الانتاج الاجمالي للآلات الزراعية بنسبة ١٠ ٪ . وتعطى الأولوية الى الجرار كـ ٧٠٠ الذي يتميز بقوة محركة ، ومن المعتزم التوسع في استخدامه . وفي عام ١٩٧٣ ، تسلمت الزراعة في الاتحاد السوفييتي ٥٨ مليون طن من الأسمدة المعدنية (بالوزن الاجمالي المعياري) أي بزيادة قدرها ٨ ٪ عن عام ١٩٧٢ . ومن المقرر تحقيق زيادات كبيرة عام ١٩٧٤ . وقد اتخذت اجراءات مختلفة لزيادة انتاج وتسليم الأسمدة المعدنية ، وبحلول عام ١٩٨٠ ينتظر أن تتسلم الزراعة نحو ١٢٠ مليون طن . كما تتسلم الحبوب نصيبا أكبر من اجمالي الامدادات . كما أنه من المقرر زيادة الأسمدة العضوية بزيادة ملحوسة .

ولا بد للزيادات المتوقعة في انتاجية اليد العاملة من أن تمكّن المزارع الجماعية ومزارع الدولة من تخفيض القوى العاملة فيها بما يبلغ ٢٧٠ ألف عامل خلال عام ١٩٧٤ . وإلى جانب ذلك ، تشن في الوقت الحاضر حملة لزيادة المرافق وتحسين ظروف العمل في الزراعة بغرض الحد من هجرة الشباب من المناطق الريفية . فقد أظهر تعداد عام ١٩٧٠ ، انخفاض عدد العمال الذين تقل أعمارهم عن ثلاثين عاما منذ عام ١٩٥٩ ، وقد انخفض نصيبهم من اجمالي عدد العمال الزراعيين (العمال اليدويين) من ٤٠ ٪ الى ٢٤ ٪ . وقد تم توفير تسهيلات للسكان الراغبين في الهجرة بقصد العمل في الزراعة . فقد صدر قرار في مايو ١٩٧٣ ينظم هجرة القوى العاملة الزراعية ، وينص على دفع اعانات وسلف وقروض للعمال ، على أن الحق في التمتع بهذه التسهيلات يتوقف على اختيار مناطق الهجرة المحددة في برامج الدولة . بل ان هذا القانون يبحث في نقل قرى بأكملها من منطقة لأخرى ، وفي هذه الحالة تكون نفقات نقل الممتلكات الجماعية المنقولة على نفقة الدولة . ورغم أن المناطق الشرقية في الاتحاد السوفييتي هي التي تهتم أكثر من غيرها باستقبال المهاجرين الزراعيين ، إلا أن التسهيلات تتوفر كذلك في المنطقة الأوروبية وفقا للقرار الخاص بالأراضي غير السويدة في جمهورية روسيا الاتحادية الاشتراكية (انظر فيما يلي) ، وذلك بالنسبة للسكان الذين ينقلون من صغار القرى الى الكولخوزات أو السوفخوزات .

الدخول والأسعار والسياسات الزراعية

تندر المعلومات عن الدخول الزراعية ، ولو أن التقارير تفيد بأن جميع البلاد حققت مزيداً من التقدم ، إذ تفيد التقارير الواردة من تشيكوسلوفاكيا بأن متوسط دخول المزارعين التعاونيين (والذي يشمل كذلك الدخول العينية) قد ارتفع على نحو أسرع بالمقارنة بمتوسط دخول العاملين بالأجور والمرتبات ، الذي ارتفع بنسبة ٣٥٪ خلال عام ١٩٧٣ . كذلك زادت الدخول من الزراعة في المجر بنسبة ١٠٪ بالمقارنة بزيادة قدرها ٩٪ في دخول العاملين بالأجور وما يماثلها . وقد جاءت الزيادة السريعة في الدخول الزراعية في المجر نتيجة ازدياد الانتاج والمبيعات ، إلى جانب ارتفاع أسعار اللبن والحيوانات الزراعية . ولأسباب مشابهة ، أمكن تجاوز الزيادة التي تضمنتها الخطة البولندية وقدرها ٩٪ للدخول الزراعية ولو أنه لم تنشر بعد أية أرقام محددة . أما في رومانيا حيث ظل الانتاج الكلي راكداً ، وحيث لا بد أن تكون المزارع التعاونية فيها قد حققت احتياطات ضخمة في العام السابق الذي كان موافقاً للغاية ، فقد ارتفعت الدخول الزراعية عام ١٩٧٣ بما يعادل ١١٪ بالمقارنة بزيادة قدرها ٨٪ في دخول العاملين بالأجور والمرتبات .

وقد طبقت في بولندا أنظمة جديدة على أجور العمال الذين يشتغلون بمختلف الخدمات المتصلة بالزراعة ، حيث أنه تبين منذ فترة من الزمن أن الأجور في هذا النشاط بالذات ليست كافية لا جتذاب العناصر المؤهلة جيداً . فقد ازدادت أجور قائدي الجرارات والحصادات والمزدوجة وعمال ورش الصيانة فيما يسمى بالوحدات الاقتصادية للدوائر الزراعية اعتباراً من أول أبريل ١٩٧٤ ، فأصبحت تعادل المرتبات التي تدفع لعمال مشابهة في مزارع الدولة ومراكز الآلات التابعة لها . كما أظنت زيادات أخرى في الأجور ، تصبح نافذة المفعول في بداية شهر يولية ١٩٧٤ ، لجميع العاملين في كافة الخدمات تقريباً (البيكنة ، والخدمات البيطرية ، وإدارات التفتيش على النقاي وغيرها) ، وذلك في عدد كبير من المؤسسات الزراعية ، وعلى أساس النمط العام الذي ساد في السنوات الأخيرة ، كما شهدت عدة بلاد ادخال تحسينات على الأسعار وغيرها من الحوافز المادية الأخرى التي تدفع للمزارعين وخاصة للمشتغلين بالانتاج الحيواني . ففي المجر ، حيث طُـرأت زيادة مثيرة للاعجاب عام ١٩٧٣ في اعداد الخنازير نتيجة للحوافز التي أدخلت منذ عامين سابقين ، اتخذت الاجراءات لتشجيع تربية الأبقار . وقد حدد سعر توريد الأبقار عند المستوى الذي يكفل ربحاً للمنتج قدره ١٥٪ . وفي بولندا في أوائل عام ١٩٧٤ زيدت أسعار تسليم اللحم البقري من النوعية الأولى ، وكذلك بالنسبة لصغار العجول وخيول الذبح وعدد من المنتجات الحيوانية الأخرى (كجلود الأغنام ، والصوف ، وغير ذلك) ، كما زيدت أيضاً أسعار تسليم بنجر السكر ، وبذور اللفت ، وبعض المحاصيل الصناعية الأخرى . وأدخلت السلطات البلغارية عام ١٩٧٣ سلسلة من الاجراءات لتحسين الحوافز لتربية الحيوان وذلك في كل من القطاعات الاشتراكية وفي القطاعات الخاصة الصغيرة ، فتقرر مثلاً زيادة كميات المواد العلفية التي تخصص للرقاع الخاصة ، في مقابل التزام المزارع بزيادة توريد حيوانات الذبح . وسوف توفر تسهيلات الائتمان للمزارع الجماعية ولا صاحب الحيازات الصغيرة لشراء سلالات التربية ، ومواد البناء ، والمعدات الآلية وغير ذلك . وبالإضافة الى هذا فقد زيدت الاعانات التي تدفع لتوريد حيوانات الذبح .

وقد ظلت الأسعار الاستهلاكية للأغذية في مجموعها مستقرة بدرجة ملحوظة ، وإن لم تتماثل التطورات في جميع البلدان . ففي تشيكوسلوفاكيا مثلاً ، ظلت أسعار التجزئة للمواد الغذائية بلا تغير لسنوات عديدة . وظلت الأسعار في ألمانيا الديمقراطية ، تحت رقابة مشددة ، إذ كانت السياسة المعلنة هي مواجهة الطلب الاستهلاكي المتزايد من خلال زيادة الامدادات فقط . وقد امتد العمل بتجديد أسعار المنتجات الغذائية الأساسية في بولندا الى عامي ١٩٧٣ و ١٩٧٤ ، ولو أن هذا لم يستثن زيادة بعض الأسعار ، فحدثت زيادة في سعر الوجبات التي تقدم في المطاعم وزيادة قدرها ٢٢-٢٣٪

في أسعار البيض ، والمشروبات الروحية وغيرها من المشروبات الكحولية . ومن ناحية أخرى أخذت السلطات في المجر تهدف الى اقامة نظام من الأسعار الاستهلاكية يتجاوب مع نفقات الانتاج ، ولكنها تفعل ذلك بحرص بالغ ، وليس من المتوقع أن يتسنى تحقيقه قبل مرور نحو ١٠-١٥ عاما من الآن . وتمشيا مع هذه السياسة ، ارتفع دليل أسعار التجزئة للأغذية بنسبة ٥ ٪ عام ١٩٧٣ (بالمقارنة مع عام ١٩٧٢) ، مما يعكس زيادة في أسعار التجزئة للبن ومنتجات الالبان - التي جاءت بدورها - نتيجة لزيادة أسعار التوريد ، وزيادة أسعار المشروبات الروحية والتبغ ولزيادة غير متوقعة في أسعار السوق الحرة للفاكهة والخضر من جراء سوء المحصول في هذا القطاع بعينه .

بيد أن سياسة المحافظة على الاستقرار ، أو الاستقرار النسبي ، في أسعار السلع الغذائية للمستهلك مع زيادة الأسعار التي تدفع للمنتجين بصفة منتظمة ، صادفت مشكلات في معظم البلاد . فبلغت الاغانات التي تدفع لقطاع الأغذية في بولندا ، على سبيل المثال ، ما يزيد على ١٠ ٪ من قيمة بيع الأغذية بالتجزئة عام ١٩٧٣ . بل ان استقرار أسعار التجزئة في عدد من البلاد الأخرى كلف الحكومات أكثر من ذلك . ففي المجر ، على سبيل المثال ، يلزم للمحافظة على استقرار أسعار المواد الغذائية الأساسية اغانات تبلغ نحو ٣٥ ٪ من اجمالي المتحصلات من تلك المواد . ويبدو الآن أن بلاد أوروبا الشرقية التي كانت حتى عهد قريب في وضع يكفل لها دفع الحوافز للمزارعين وتحسين شروط التجارة الزراعية بزيادة أسعار المنتجين زيادة منتظمة ، كادت الآن أن تستنفذ احتمال تعديل الأسعار بادخال زيادة أخرى عليها . وتعم الشكاوى بين كثير من البلاد عن ارتفاع مستوى الاغانات اللازمة للمحافظة على استقرار أسعار التجزئة ، ويكثر الحديث عن الحاجة الى العمل على استقرار مستوى الاغانات ذاتها . وسوف يؤدي ذلك الموقف صعوبة ، اذا ترتب على ارتفاع أسعار النفط وما يتصل به من المنتجات التي تستخدم في الزراعة ، زيادة في نفقات الانتاج ، كما هو متوقع في الوقت الحاضر .

الخطط والسياسات

تتباين أرقام الخطط لعام ١٩٧٤ تبائيا كبيرا من بلد لآخر . اذ تتوقع بلغاريا نموا شاملا قدره ٥ ٪ مع التركيز على الانتاج الحيواني . وتتفق الاهداف التي حددتها الخطة في تشيكوسلوفاكيا الى حد بعيد مع النتائج الفعلية التي شهدتها عام ١٩٧٣ ، في حين تواصل خطة بولندا استهداف زيادات متواضعة في الانتاج . كذلك تعتبر أهداف خطة المجر أهدافا متواضعة ، فيما عدا الزيادة في الناتج الكلي (٢ - ٢٫٥ ٪) التي يتوقع أن تتأتى من التوسع الكبير في قطاع الانتاج الحيواني (٦ - ٧ ٪) . وعلى النقيض من ذلك تبدو خطط المانيا الديمقراطية (زيادة قدرها ٦٫٨ ٪) وخصوصا خطط رومانيا (زيادة قدرها ٢١٫٥ ٪) طموحة للغاية ، ولو أن الناتج المستهدف في رومانيا لا يكاد يتجاوز النتائج العظيمة التي حققتها عام ١٩٧١ .

ويجرى في الاتحاد السوفييتي اعداد خطة انمائية خاصة لمطقة التربة غير السوداء في جمهورية روسيا الاشتراكية في الجزء الشمالي الأوسط من أراضي الاتحاد السوفييتي في أوروبا . وسوف تتضمن هذه الخطة طويلة الأجل والتي تمتد حتى عام ١٩٩٠ ، ثلاث فترات خمسية ، (تنتهي الخطة الخمسية الجارية في الاتحاد السوفييتي عام ١٩٧٥) . ومن المقرر الانتهاء من التفاصيل خلال ١٩٧٤/١٩٧٥ ، ولو أنه تتوافر بالفعل معلومات كثيرة عن أهداف المدخلات مثلا ، للفترة كلها أو للفترة من ١٩٧٦/١٩٨٠ . وتشمل الخطة ٢٩ اقليما ، وجمهريات مستقلة تمثل مساحة قدرها ٥٢ مليون هكتار من الأراضي الزراعية و ٣٢ مليون هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة (١٤ ٪ من اجمالي الأراضي الصالحة للزراعة) . وتشمل هذه الأراضي الضخمة عددا من أكبر المدن وأهم المراكز الصناعية ، وهكذا فان البرنامج يعمل نحو تقريب الانتاج (لا سيما

المنتجات الحيوانية والخضر) من المستهلك * وقد كانت ظروف ضعف التربة نسبياً ، وهجرة السكان من المناطق الريفية ، سبباً في الحد من استغلال موارد الأراضي في الماضي * فقد قلت مثلاً المساحة المزروعة بمحاصيل الحبوب فيما بين عامي ١٩٤٠ و ١٩٧٠ بنحو ٢٠ ٪ ، كما قلت المساحة المزروعة بالخضر بنسبة ٣٨ ٪ والمساحة المزروعة بالكتان بنسبة ٤٤ ٪ وذلك في جمهورية روسيا الاشتراكية *

ويرتكز البرنامج الى حد بعيد على اتباع الأساليب الصناعية في الزراعة وعلى استصلاح الأراضي * وسيزداد انتاج الحبوب من خلال تحسين الغلات والتوسع في المساحة المحصولية * وسوف تزيد محاصيل البطاطس والخضر وخاصة بالقرب من المدن الكبرى والمراكز الصناعية ، وسوف تنشأ لهذا الغرض مزارع متخصصة * كذلك سيزيد انتاج الكتان ، مع التوسع في ميكنة انتاجه الى حد بعيد * وسوف تشجع الدولة زراعة بنجر السكر في عدد من الاقاليم ، وتركيز زراعته في المزارع القريبة من مصانع السكر * ومن المنتظر أن تحدث زيادة كبيرة في المنتجات الحيوانية وخاصة في المشروبات واسعة النطاق * وسوف تنشأ مجمعات ضخمة لتربية البقار والخنازير والدواجن كما يجري الآن بالفعل مع انشاء مجمعات جديدة لتربية الأغنام كذلك * ومن المقرر استثمار مبالغ ضخمة ، ففي خلال الفترة ١٩٧٦-١٩٨٠ سيستثمر ٣٥ ألف مليون روبل في الزراعة ويستمر توريد ١٢٠ مليون طن من الأسمدة المعدنية ، و ٣٨٠ ألف جرار و ٩٤ ألف حصادة مزدوجة للحبوب ، و ٢٣٠ ألف سيارة نقل * وتوجه أهمية خاصة لاستصلاح الأراضي ، حيث تنفذ خلال الفترة ١٩٧٥ الى ١٩٩٠ عمليات للصرف تشمل ٩ - ١٠ مليون هكتار من الأراضي ، كما تغطي شبكات الري ٢ - ٢,٥ مليون هكتار ، كما سيتم اضافة الجير للتربة الحمضية بمساحة قدرها ٢٣ مليون هكتار *

ومن المنتظر انشاء نحو ٢٥ ألف كيلو متر من الطرق ، كما سيتم تطوير الصناعات الغذائية * وبالإضافة الى ذلك ، تقضي الخطة بتوفير مختلف التسهيلات الاجتماعية في مستوطنات مزارع الدولة والمزارع الجماعية حيث يشجع سكان القرى الصغيرة على الانتقال اليها *

وخلال عام ١٩٧٣ ، انخفض عدد المزارع الجماعية (الكولخوزات) في الاتحاد السوفياتي ، فاختفى ما يقرب من ٦٠٠ مزرعة منها نتيجة ادماجها بالمزارع الأخرى ، أو تحويلها الى مزارع للدولة *

ومنذ عام ١٩٦٧ تتبع مزارع الدولة نظام حساب التكلفة حيث يغطي دخل الانتاج كافة النفقات تغطية تامة ، مع ترك هامش للربح * ولما كانت مزارع الدولة مشروعات حكومية ، فقد كان لها فيما سبق أن تهمل جانب الربح * وبحلول عام ١٩٧٣ ، كان نحو ٨ آلاف مزرعة للدولة أو ما يقرب من نصف العدد الاجمالي وقدره ١٦ ألف مزرعة تعمل وفقاً للنظام الجديد * وخلال عام ١٩٧٤ ، سيدخل نظام حساب التكلفة في ٥ آلاف مزرعة أخرى ، ومن المتوقع أن ينفذ هذا النظام في جميع مزارع الدولة بحلول عام ١٩٧٥ * الا أن الدولة ستضطلع بتمويل المشروعات المهمة مثل الاستصلاح ، وبناء المجمعات والباني الخاصة بالخدمات الاجتماعية كالمدارس والمستشفيات والمساكن *

ويتضمن الجدول رقم ٢ - بعض البيانات عن تطور مزارع الدولة والمزارع الجماعية خلال ١٩٦٥-١٩٧٣ :

الجدول رقم ١-٢ : تطور المزارع الجماعية ومزارع الدولة ، ١٩٦٥-١٩٧٣

المزارع الجماعية (الكولخوز)		مزارع الدولة (السوفخوز)	
١٩٦٥	١٩٧٣	١٩٦٥	١٩٧٣
٣٦٣	٣١٠	١١٧	١٦١ (٢)
١٥٤	١٣٩	غير متوفر	غير متوفر
١٨٦	١٦٠	٨٢	٩٤
١٠٥١	٩٨٦	٨٩١	٩٩٦
٦٢٦	٥٧٠	٥٩٧	٦٣٠
٣٨٣	٤٤٩	٢٤٥	٣٢٥
٢٤٦	٣٢١	١٢٦	١٩٣
٥٤٦	٥٣٤	٤٦٤	٦٠٢
٧٧٢	١٠٤٩	٦٨١	٨٩٤

(١) باستثناء مصايد الأسماك التعاونية — (٢) باستثناء ١٢٤٦ مزرعة تعاونية لتسمين الحيوانات*

ومن المقرر أن تستمر المزارع الجماعية ومزارع الدولة في عملها كما هي عليه الآن لعدد من السنين ، وان كان من المقرر تقويتها عن طريق زيادة المدخلات الفنية وتطوير مختلف أشكال الروابط التي تقام فيها *

وتعتبر إقامة مثل هذه الروابط في المزارع التعاونية ومزارع الدولة، وإنشاء المشروعات الزراعية عالية التصنيع هي العناصر الرئيسية في السياسة الزراعية للاتحاد السوفياتي في الوقت الحاضر * ويتخذ التكامل بين الزراعة والصناعة ، كما يسمى رسمياً ، أشكالاً متعددة من التنظيم يمكن تلخيصها كالآتي : (أ) الربط بين المشروعات الصناعية والزراعية (وحتى التجارية أحياناً) مع احتفاظ كل منها باستقلاله الخاص أو أدامج مزرعة مع مصنع في إدارة مركزية واحدة * وقد تم بالفعل تنظيم هذا النوع بالنسبة للخضر والفاكهة والكروم وبنجر السكر والنبيد والسكر * (ب) حيازات ضخمة ذات درجة تصنيع عالية تشمل جميع مراحل الإنتاج المختلفة مثل مجمعات الإنتاج الحيواني والدواجن (مصانع الدواجن) وكذلك بعض مشروعات زراعة الفاكهة وتصنيعها ، (ج) تنظيم المصانع داخل المزارع الجماعية ومزارع الدولة القائمة بالفعل ، أو إنشاء تلك المصانع لتخدم عدة مزارع في وقت واحد * وما زالت هذه التغييرات في بدايتها وهي متطورة في عدد من الأقاليم أكثر من غيرها * ويصعب في هذا الوقت تحديد ما حققته هذه النظم الجديدة * ويتعين توخي الحوصا إذ أنه سبق أن بذلت محاولات مماثلة منذ عام ١٩٦٩ ، ثم أُلغى عنها * غير أن هذا التطور يعتبر في الاتحاد السوفياتي وفي غيره من بلاد أوروبا الشرقية أساساً للتنمية المستقبلية * فالسياسة الرسمية في الاتحاد السوفياتي هي أن النشاطات المشتركة بين المزارع وتصنيع الزراعة — النمط المقبل للمزارع الجماعية ومزارع الدولة *

أمريكا الشمالية

الأسعار والدخول الزراعية

ارتفعت أسعار المزرعة بالنسبة للسلع الزراعية في أمريكا الشمالية عام ١٩٧٣ ارتفاعا كبيرا من جراء النقص العالمي في معظم المنتجات الزراعية الرئيسية بالإضافة الى استمرار ارتفاع مستويات الطلب المحلي والخارجي * وزاد دليل الأسعار التي تسلمها المزارعون في الولايات المتحدة بنسبة ٣٧٪ عن عام ١٩٧٢ ، في حين ارتفع دليل هذه الأسعار في كندا بنسبة ٣٩٪ * وقد تجاوزت الزيادة في أسعار المنتجات المحصولية الزيادة في أسعار المنتجات الحيوانية في كلا البلدين * وقد أدت زيادة المعروض من المنتجات الحيوانية (ولا سيما ماشية اللحم) الى انخفاض أسعارها عن المتوسط خلال الربع الأخير من عام ١٩٧٣ ، غير أنها ارتفعت مرة أخرى خلال الربع الأول من عام ١٩٧٤ * كذلك ارتفعت عام ١٩٧٣ الأسعار التي يدفعها المزارعون للحصول على مستلزمات الانتاج ، بيد أن معدلات هذه الزيادة كانت تقل بصورة ملحوظة عن معدل ارتفاع الأسعار التي يحصل عليها المزارعون ، اذ ارتفع دليل الأسعار التي يدفعها المزارعون للحصول على مستلزمات الانتاج في المتوسط بنحو ١٦٪ عن عام ١٩٧٢ في كندا وبنسبة ٢٠٪ في الولايات المتحدة * كذلك ارتفعت أسعار المدخلات الزراعية مرة أخرى خلال عام ١٩٧٤ ، نتيجة استمرار الظروف التضخمية بصفة عامة ، ونتيجة للارتفاع الحاد في أسعار الأسمدة والوقود والاعلاف *

الجدول ٢-٢ : أمريكا الشمالية - تقديرات الدخل الزراعي

	كندا			الولايات المتحدة		
	١٩٧٣ (١)	١٩٧٢	١٩٧١	١٩٧٣ (١)	١٩٧٢	١٩٧١
	بالاف الملايين من الدولارات الكندية			بالاف الملايين من الدولارات الأمريكية		
المتحصلات النقدية من التسويق الزراعي	٤٠٥	٥٠٤	٦٠٩	٥٢٩	٦١٠	٨٨٦
المدفوعات الحكومية						
الدخل العيني	٠٠٥	٠٠٦	٠٠٦	٤٠٦	٥٠٥	٥٠٨
صافي التغير في المخزونات الزراعية	٠٠٢+	٠٠٣-	٠٠٤+	١٠٤+	٠٠٩+	٤٠٠+
اجمالي الدخل الزراعي	٥٠٢	٥٠٧	٧٠٩	٦٢٠	٧٠٨	١٠١٠
نفقات الانتاج	٣٠٦	٣٠٨	٤٠٥	٤٧٦	٥٢٤	٦٤٧
صافي الدخل الزراعي	١٠٦	١٠٩	٣٠٤	١٤٤	١٨٤	٣٦٢
صافي الدخل الزراعي المحقق	١٠٥	٢٠٢	٣٠٥	١٣٠	١٧٥	٣٢٢

(١) تقديرات أولية *

وقد حقق إجمالي الدخل الزراعي في أمريكا الشمالية مستوى قياسيا عام ١٩٧٣. وتشير التقديرات الى أنه ارتفع بنسبة ٤٢٪ عما كان عليه عام ١٩٧٢ (الجدول ٢-٢)، وكان معدل الزيادة في الولايات المتحدة (٤٣٪) الى حد ما أعلى منه في كندا (٣٩٪). وكانت نفقات الانتاج أعلى كذلك خلال عام ١٩٧٣ بنحو ٢٣٪. ويبدو أن ارتفاع أسعار مستلزمات الانتاج كان هو السبب في معظم الزيادة التي طرأت على نفقات الانتاج وقدرها ١٨٪ في كندا و ٢٣٪ في الولايات المتحدة. وارتفع صافي دخل المزرعة بنسبة ٩٥٪ : بنسبة ٧٩٪ في كندا، و ٩٧٪ في الولايات المتحدة. ومع هذا فقد زادت المخزونات الزراعية في كلا البلدين، فكان ارتفاع صافي الدخل المتحقق بنسبة ٧٩٪ فقط : ٣٦٪ كندا و ٨٤٪ في الولايات المتحدة. وفي عام ١٩٧٣ انخفضت المدفوعات الحكومية في الولايات المتحدة الى أدنى مستوى لها منذ عام ١٩٦٥، ومن المنتظر أن يحدث انخفاض حاد آخر عام ١٩٧٤. وبلغ صافي الدخل الذي حققته المزرعة في الولايات المتحدة متوسطا قدره ٣٣٢ ١١ دولارا للمزرعة عام ١٩٧٣، وهو ما يزيد بنحو ٨٢٪ عن أرقام عام ١٩٧٢.

المشكلات والسياسات والبرامج

على الرغم من أن انتاج عام ١٩٧٣ حقق مستويات قياسية، فقد أصبح واضحا بصورة متزايدة خلال العام أنه لن يتسنى إعادة التوازن بين الطلب الداخلي والطلب على التصدير من ناحية والامدادات المتوافرة في أمريكا الشمالية من ناحية أخرى بالنسبة لمعظم المنتجات الزراعية الرئيسية، وأن أسعار هذه المنتجات سوف تظل عند مستويات مرتفعة بصورة غير عادية، بما يترتب على ذلك من آثار تضخمية. وخلال الجزء الأخير من عام ١٩٧٣، أصبح من الواضح جدا كذلك، أنه سيحدث نقص في المعروض من الأشعة والوقود خلال الموسم المحصولي لعام ١٩٧٤، وربما كان أهم من ذلك، ارتفاع أسعارها ارتفاعا حادا. والأسئلة الجوهرية التي تفرضها هذه التطورات هي: هل هذا تحول قصير الأجل عن اتجاه طويل الأجل تمثل في تحقيق فوائض في الانتاج الزراعي في أمريكا الشمالية، أو أنه علامة خطر تشير الى أن ضغوط الطلب على العرض ستكون ظاهرة للاسواق العالمية بالنسبة لمعظم المنتجات الرئيسية خلال بقية السبعينات أو ما بعدها. وبما أن الاجابة ليست متوافرة في الوقت الحاضر، فانه يبدو أن حكومتي كندا والولايات المتحدة تعلان الى ترك الخيارات مفتوحة أمامهما. فقد سعنا الى زيادة الانتاج عام ١٩٧٤، ويبدو من المحتمل أن تحاولا زيادة الانتاج عام ١٩٧٥ كذلك. ولما كانت تجارب فوائض السوق ما زالت ماثلة في الازمان فان الحكومتين تحتفظان، على سبيل الاحتياط، بمجموعة البرامج التي نشأت تدريجيا للحد من انتاج المزرعة لتطبيقها اذا تبين أن ضغط العرض على الطلب لن يستمر الا لفترة محدودة فقط.

انتاج القمح ومخزوناتـه

أسفر استمرار اشتداد الطلب على تصدير القمح خلال الموسم ١٩٧٣/١٩٧٤ عن هبوط حاد جديد في مخزونات القمح بأمريكا الشمالية، وخاصة في الولايات المتحدة حيث هبطت مخزونات نهاية الموسم الى أدنى مستوى لها منذ عام ١٩٥١ (الجدول ٣-٢). وقد أجازت الولايات المتحدة استيراد القمح من كندا في نهاية الموسم، تجنبا لتعثر عمليات التوزيع المحلية العادية. ونظرا للهبوط الحاد الذي طرأ على المخزونات خلال الموسم السابق، انخفض إجمالي الكميات المتوافرة في أمريكا الشمالية خلال موسم ١٩٧٣/١٩٧٤ بما يقرب من ١١ مليون طن، عما كان عليه خلال ١٩٧٢/١٩٧٣ بالرغم من المحصول القياسي الذي تحقق عام ١٩٧٣ الذي زاد بنسبة ١٢٪ عما تحقق عام ١٩٧٣. وفي حين كان المشترون المحليون والمصدرون يتنافسون منافسة عنيفة على امدادات القمح ارتفعت أسعاره على مستوى المزرعة في الولايات المتحدة، من ٢٤٧ دولار للبوشل الواحد في منتصف يوليو الى ذروة لم يسبق أن وصل اليها وهي ٥٢ دولار

وقد حقق محصول القمح الكندي في عام ١٩٧٣ زيادة قدرها ١٤٪ عن عام ١٩٧٢ ، وهو ما يزيد قليلا عن اجمالي الاستهلاك المحلي واحتياجات التصدير خلال الموسم ، وبالتالي فقد أظهرت المخزونات زيادة ضئيلة (الجدول ٣-٢) . وقد بلغت المساحة المنزوعة بالقمح عام ١٩٧٣ ، ١,٣ مليون هكتار أى ما يقل بنسبة ١٢٪ عن الرقم الذى أشارت الحكومة السى أن من المرغوب بلوغه . * ويبدو أن ذلك يرجع الى منافسة المحاصيل الأخرى على الأرض المتوافرة . وكان برنامج القمح الذى أعلن لمحصول عام ١٩٧٤ هو نفس برنامج عام ١٩٧٣ : وقد أشارت الحكومة ، مرة أخرى ، الى أن من المرغوب فيه أن يصل اجمالي المساحات المنزوعة ١,٣ مليون هكتار ، وضمن مجلس القمح الكندي قبول تسلم حد أدنى من القمح قدره (١٥ مليون طن ، بثمن مبدئي قدره ٢,٢٥ دولارا كنديا للبوشل الواحد ثم عدّل هذا السعر المبدئي لعام ١٩٧٣ تعديلا تصاعديا ، وبأثر رجعي ، في فبراير ١٩٧٤ فأصبح ٣,٧٥ دولارا كنديا للبوشل الواحد ، على أن يدفع السعر النهائي بعد أول يناير ١٩٧٥ حتى يقع ذلك في نطاق السنة الضريبية التالية . * وقد كشفت دراسة استقصائية أجريت في ١٥ مارس ١٩٧٤ أن المزارعين الكنديين يعتزمون زراعة ٨,٠ مليون هكتار بالقمح ، غير أن فصل الربيع جاء متأخرا وممطرا في مقاطعات البرارى فبلغ اجمالي المساحات المنزوعة بالفعل ٩,٧ مليون هكتار فقط ، وهو ما يقل بنسبة ٤٪ عن عام ١٩٧٣ في حين أنه يزيد عن متوسط الفترة ١٩٦٨-١٩٧٢ بنسبة ١١٪ . * وقد أدى الصقيع المبكر في سبتمبر الى اتلاف المحصول ، وبذلك انخفض اجمالي الكميات المتوافرة لموسم ١٩٧٤/١٩٧٥ عما كانت عليه منذ عام سابق . * وفي سبتمبر ١٩٧٣ ، وضعت الحكومة الكندية نظام السعري للقمح ، وهو يحدد سعر القمح الذى يدفعه أصحاب المطاحن للقمح المستعمل للاستهلاك البشرى خلال الايام السبعة القادمة بمبلغ ٣,٢٥ دولار البوشل الواحد . أما في المواسم التي يتجاوز فيها سعر التصدير هذا المستوى المضمون ، تدفع " اقل استهلاكية " لتغطية الفرق ، الى حد أقصى قدره ١,٧٥ دولارا للبوشل الواحد .

الجدول ٢-٣: أمريكا الشمالية - المعروض والمستخدم من القمح (١)

الولايات المتحدة			كندا			
(٣) / ٧٤	(٢) ٧٣	/ ٧٢	(٣) / ٧٤	(٢) / ٧٣	/ ٧٢	
١٩٧٥	١٩٧٤	١٩٧٣	١٩٧٥	١٩٧٤	١٩٧٣	
..... مليون طن متري						
٦,٧	١١,٩	٢٣,٥	١٠,٣	٩,٩	١٥,٩	مخزونات بداية المدة
٤٨,٥	٤٦,٦	٤٢,٥	١٤,٢	١٦,٥	١٤,٥	الانتاج
١٨,٩	٢٠,٦	٢١,٤	٤,٨	٤,٧	٤,٨	الاستهلاك المحلي
٣١,٥-٣٠,٥	٣١,٢	٣٢,٢	١٣,٣-١٤,٦	١١,٤	١٥,٧	الصادرات (٤)
٦,٣-٥,٣	٦,٧	١١,٩	٥,٠-٦,٤	١٠,٣	٩,٩	مخزونات نهاية المدة

(١) موسم أغسطس — يوليو بالنسبة لكندا ، وموسم يوليو — يونيو بالنسبة للولايات المتحدة * (٢) تقديرات أولية
(٣) توقعات ، (٤) ويشمل معادل القمح من صادرات دقيق القمح *

أما برنامج القمح في الولايات المتحدة لعام ١٩٧٤ فلم يتضمن أية قيود على الانتاج اذ لم تطبق سياسة " اقضاء المساحات " (وهي السياسة التي ينص عليها قانون حماية الزراعة والمستهلكين لعام ١٩٧٣ للحد من الانتاج) • فبلغت المساحة المزروعة بالقمح ٢٨ مليون هكتار أى أنها زادت بنسبة ١٨ ٪ عما كانت عليه عام ١٩٧٣ ، وهي أكبر زيادة منذ عام ١٩٦٣ ، ولكن انخفاض متوسط الغلات عن المستويات المتوقعة بسبب الظروف المناخية غير المواتية في بعض المناطق • ومع هذا ، فقد حقق الانتاج رقما قياسيا لم يسبق له مثيل بلغ ٤٨٥ مليون طن ، أى بزيادة قدرها ٤ ٪ عن عام ١٩٧٣ • ونظرا لانخفاض مستوى المخزونات الى حد حرج في بداية الموسم ، فقد هبطت الكميات الكلية المتوافرة لموسم ١٩٧٤ / ١٩٧٥ بنحو ٣ مليون طن عما كانت عليه خلال ١٩٧٣ / ١٩٧٤ • ومن المتوقع أن يزيد متوسط أسعار المزروعة للقمح عن المستوى المستهدف وقدره ٢٠٥ دولارا للبوشل الواحد خلال الفترة يوليو - نوفمبر ١٩٧٤ ، ونتيجة لهذا فمن غير المنتظر أن تكون هناك حاجة لدفع مبالغ تعويضية • وبالمثل ، فان من المنتظر أن تظل أسعار السوق أعلى من مستوى السلفة وهو ١٣٧ دولارا للبوشل ومن غير المحتمل أن تستحوذ مؤسسة الائتمان السلي على أية مخزونات كبيرة من محصول القمح لعام ١٩٧٤ • ويكاد برنامج القمح لعام ١٩٧٥ ، الذى أعلن في ابريل ١٩٧٤ ، أن يتشابه مع برنامج عام ١٩٧٤ ، اذ أنه لا يحتوى على أية قيود على الانتاج (اقضاء المساحات) والسعر المستهدف هو ٢٠٥ دولارا للبوشل وتبلغ المساحات القومية المخصصة للقمح ٢١٧ مليون هكتار (أى ما يقل بنحو ٢٧ مليون هكتار عن عام ١٩٧٤) •

امدادات حبوب العلف وبرامجها

ظل وضع امدادات حبوب العلف متأزما خلال موسم ١٩٧٣ / ١٩٧٤ بسبب استمرار اشتداد الطلب المحلي والطلب على التصدير ، مما أدى الى رفع متوسط الأسعار ارتفاعا حادا • وبالرغم من أن الانتاج الكلي ارتفع بنحو ٢ ٪ عما كان عليه عام ١٩٧٣ / ١٩٧٢ ، الا أن اجمالي الامدادات المتوافرة انخفضت بنحو ٤ ٪ بسبب ما حدث من هبوط حاد في المخزونات • ونتيجة لهذا فقد انخفضت المخزونات مرة أخرى خلال ١٩٧٣ / ١٩٧٤ ، لا سيما في الولايات المتحدة حيث انخفضت مخزونات الذرة في نهاية الموسم الى أدنى مستوى لها منذ عام ١٩٤٨ • وقد شجعت حكومتا كندا والولايات المتحدة على زيادة الانتاج عام ١٩٧٤ • الا أن التقديرات تشير الى أن محصول ١٩٧٤ ، ولا سيما في الولايات المتحدة انخفضت بنسبة ١٩ ٪ عما كان عليه عام ١٩٧٣ وذلك بسبب الجفاف • ومع انخفاض المخزونات مرة أخرى خلال موسم ١٩٧٣ / ١٩٧٤ ، فان اجمالي الكميات المتوافرة في الموسم الحالي تقل بنحو ٥٠ مليون طن (٢٠ ٪) عما كانت عليه منذ عام مضى • ويشد تأزم الموقف خاصة في الولايات المتحدة حيث طلبت الحكومة من كبرى البلاد المستوردة أن تحد من مشترياتها للفترة ١٩٧٤ / ١٩٧٥ •

وكما حدث في عام ١٩٧٣ ، فان توقعات السوق تشير الى أن من المرجح فيه زيادة انتاج حبوب العلف في كندا عام ١٩٧٤ • وقد أعلن مجلس القمح الكندي بأنه يقبل تسلم حد أدنى قدره ٥٧ مليون طن من الشعير بسعر مبدئي قدره ١٦٥ دولارا للبوشل الواحد أى بزيادة قدرها ١٥٠ دولار عن السعر المبدئي الذى أعلن في عام ١٩٧٣ ، ولو أنه يقل ٦٠ دولار عن السعر المبدئي لعام ١٩٧٣ ، كما تم تعديله بأثر رجعي في فبراير ١٩٧٤ • كما اعتبر من المرجح فيه زيادة المساحات المزروعة بالقمح والذرة الزيتية ، وتشير التقديرات الى أن المساحة الكلية المزروعة فعلا بحبوب العلف قد انخفضت انخفاضا ضئيلا ، وأن محصول حبوب العلف في كندا لعام ١٩٧٤ قد انخفض بنسبة ١٦ ٪ دون مستوى عام ١٩٧٣ •

(١) الراي والشعير والشوفان والذرة والحبوب المختلطة والذرة الرفيعة والدخن *

(٢) مواسم أغسطس - يولييه (٣) مواسم يولييه - يولييه ، باستثناء الذرة والذرة الرفيعة وهما من موسم

ولم يتضمن برنامج حبوب العلف في الولايات المتحدة لعام ١٩٧٤ ، وهو أول برنامج يوضع بقتضى قانون حماية الزراعة والمستهلك لعام ١٩٧٣ ، أية نصوص بشأن اقضاء أية مساحات من الأرض ، وبالتالي فلم تفرض قيود على الانتاج . وقد بلغ اجمالي المساحة التي زرت بحبوب العلف ٥٠٢ مليون هكتار أى ما يزيد بنسبة ١٪ عما كانت عليه عام ١٩٧٣ ، وهي أكبر مساحة زرت منذ عام ١٩٦٠ . أما المساحة المزروعة بالذرة (٣١٤ مليون هكتار) فقد زادت بنسبة ٩٪ عن عام ١٩٧٣ ، وكانت أكبر مساحة زرت بالذرة منذ عام ١٩٥٥ . بيد أن المساحة التي زرت بحبوب العلف الأخرى (١٨٠ مليون هكتار) فقد انخفضت بنسبة ٩٪ عما كانت عليه عام ١٩٧٣ ، فانخفضت مساحات الشعير (٣٨ مليون هكتار) بنسبة ١٦٪ عما كانت عليه عام ١٩٧٣ ، وكانت بذلك أقل مساحة زرت بالشعير منذ ١٩٥٣ ، وذلك بسبب الزيادة الكبيرة في زراعات القمح الربيعي . كذلك انخفضت زراعات حبوب الذرة الرفيعة (٦٣ مليون هكتار) بنسبة ٢٪ ، وذلك نتيجة لزيادة زراعات القمح والقطن في الولايات الجنوبية الغربية . وكان الانخفاض الضئيل المستمر في المساحة المزروعة بالشوفان يسير في اتجاهه الذى دأب عليه في المدى الطويل . وبسبب شدة القحط ، يقدر اجمالي محصول حبوب العلف عام ١٩٧٤ بنحو ١٥٠ مليون طن ، أى ما يقل بنسبة ٢٠٪ عن عام ١٩٧٣ . وتشير التقديرات الى أن محصول الذرة قد انخفض بنحو ٢٦ مليون طن (١٨٪) كما انخفض محصول حبوب الذرة الرفيعة بحقدار ٨ مليون طن (٣٥٪) والشعير بحقدار ٢ مليون طن (٢٣٪) والشوفان بنسبة ٢٪ . وعلى هذا يقدر اجمالي امدادات حبوب العلف المتوافرة خلال موسم ١٩٧٤ / ١٩٧٥ ، بنحو ١٧٠ مليون طن أى ما يقل بنحو ٦٤ مليون طن أى ٢١٪ عن الامدادات التي توافرت خلال ١٩٧٣ / ١٩٧٤ . ومن المنتظر أن يزداد متوسط أسعار المزرعة عن الأسعار المستهدفة لكل من الذرة (١٣٨ دولار للبوشل) والشعير (١٣١ دولار للبوشل) وحبوب الذرة الرفيعة (١٣١ دولار للبوشل) مما لن يستدعي أداء مدفوعات تعويضية بالنسبة لمحاصيل عام ١٩٧٤ . وبالمثل من المنتظر أن تظل أسعار السوق أعلى من مستويات السلفة المقررة للذرة (١٠٠ دولار للبوشل) وللشعير (٩٠ دولار للبوشل) والشوفان (٥٤ دولار للبوشل) وحبوب الذرة الرفيعة (٥٠ دولار للبوشل) ، وعلى هذا يبدو من غير المحتمل أن تستحوذ مؤسسة الائتمان السلع على أية مخزونات كبيرة من حبوب العلف من محاصيل عام ١٩٧٤ .

البرامج السلعية الأخرى

الأرز : خفضت المساحة القومية التي تخصص لزراعة الأرز في الولايات المتحدة إلى ٨٥٠ ألف هكتار (وكانت ٩٠٠ ألف هكتار عام ١٩٧٣) بالنسبة لمحصول الأرز لعام ١٩٧٤ * إلا أن حصص التسويق لا تستهدف في الواقع محصول عام ١٩٧٤ ، وقد سمح للزراعة لأول مرة منذ عام ١٩٥٤ أن يزرعوا زيادة عن المساحات المخصصة لهم دون أن يتعرضوا لجزاءات حصص التسويق * أما الا متثال لمخصصات عام ١٩٧٤ الزراعية فلا يفيد الا كشرط يؤهل صاحبه الحصول على قروض من مؤسسة الائتمان السلي بالنسبة لمحصول الأرز لعام ١٩٧٤ * وكان هذا الخفض في المساحات المخصصة وما رافقه من ابطال العمل بنظام حصص التسويق متمشيا مع التشريعات التي ما زالت سارية المفعول منذ الثلاثينات والاربعينات، حيث لم يشمل قانون حماية الزراعة والمستهلك لعام ١٩٧٣ برامج الأرز.

الفل السوداني : ظلت السمات الرئيسية لبرنامج زراعة الفول السوداني في الولايات المتحدة بلا تغيير في عام ١٩٧٤ وهي : حصص التسويق ، ومساحة قومية مخصصة لزراعة الفول السوداني قدرها ٦٥٠ ألف هكتار (وهو الحد الأدنى المسموح به في التشريعات القائمة) ، وقروض من مؤسسة الائتمان السلي لدعم الأسعار بنسبة ٧٥٪ من سعر التعادل اعتبارا من أول أغسطس ١٩٧٤ (وهو أيضا الحد الأدنى المسموح به في التشريعات القائمة) * الا أنه تم ادخال بعض التغييرات الادارية لمحاولة خفض تكاليف البرنامج * فقد بلغت تكاليف برنامج عام ١٩٧٣ ما يقرب من حوالي ٧٠ مليون دولار ، وهو البرنامج الذي حصلت الحكومة بموجبه على الانتاج من أكثر من ثلث المساحة القومية المزروعة للتصرف فيه * وكان محصول عام ١٩٧٤ هو آخر المحاصيل الثلاثة التي ووفق على تخصيص حصص تسويقية لها في استفتاء المزارعين الذي أجرى في ديسمبر عام ١٩٧١ * فقد فشل اقتراح حكومي لوضع برامج للفول السوداني على غرار برامج القمح وحبوب العلف والقطن التي يتضمنها قانون حماية الزراعة والمستهلك لعام ١٩٧٣ ، في الحصول على موافقة السلطة التشريعية *

السكر : كذلك أخفقت التشريعات المقترحة في الولايات المتحدة لمد أجل العمل ببرامج السكر أو ربما لتعديلها ، والتي كان من المقرر نفاذ أجلها في نهاية عام ١٩٧٤ ، في أن تحوز على موافقة الكونجرس اعتبارا من أول ديسمبر عام ١٩٧٤ *

منتجات الألبان : خول قانون حماية الزراعة والمستهلك لعام ١٩٧٣ مد أجل العمل ببرامج منتجات الألبان في الولايات المتحدة مع اجراء تعديلات طفيفة عليه * فقد رفع الحد الأدنى لمستويات الدعم في صناعة اللبن إلى ٨٠٪ من سعر التعادل مما رفع سعر الدعم من ٥٢٩ دولار إلى ٥٦١ دولار لكل مائة رطل بالنسبة للجزء الباقي من موسم منتجات الألبان لفترة ١٩٧٣ / ١٩٧٤ * أما بالنسبة للسنة التسويقية التي تبدأ من أول أبريل ١٩٧٤ ، فقد حدد السعر بمقدار ٦٥٧ دولار لكل مائة رطل * وقد ظل سعر الدعم لشراء الزبد ٦٢ سنتا للرطل الواحد ، في حين ارتفع بالنسبة للجبن تشيدر من ٦٥ سنتا للرطل إلى ٧٥ و ٧٠ سنتا للرطل ، وللبن الجاف خالي الدسم من ٤١٤ سنتا للرطل إلى ٥٦٦ سنتا للرطل الواحد * وقد بلغت المشتريات المدعومة خلال عام ١٩٧٣ (وتعادل ٢٣ بليون رطل من اللبن) ٤١٪ فقط من مستوى عام ١٩٧٢ ، وهو أدنى مستوى منذ عام ١٩٦٦ * وقد زادت واردات منتجات الالبان عام ١٩٧٣ الى أكثر من ضعف المستوى الذي كانت عليه عام ١٩٧٢ ، اذ أتاحت الزيادات الموقتة في حصص الاستيراد زيادة واردات الزبد وزيت الزبد والجبن واللبن الجاف خالي الدسم * كما تقرررت زيادات مؤقتة في حصص الاستيراد خلال النصف الأول من عام ١٩٧٤ بالنسبة للجبن تشيدر واللبن الجاف خالي الدسم *

قانون حماية الزراعة والمستهلك في الولايات المتحدة لعام ١٩٧٣

نص قانون حماية الزراعة والمستهلك ، الذى صدر في أغسطس ١٩٧٣ ، على امتداد سلطة البرلمان على برامج السلع الزراعية الرئيسية في الولايات المتحدة ، وعلى امتداد عمليات القانون * ٤٨ وطوابع الأغذية لمدة أربعة أعوام أخرى . وقد أبقي هذا القانون ، بوجه عام ، على السياسات الزراعية الأمريكية المتبعة منذ بداية الستينات : أى توفير مزيد من الحرية للمزارعين لا اتخاذ قرارات الانتاج على أساس أسعار السوق وتكاليف الانتاج ، والحد من القيود الحكومية المتشددة على الانتاج والتدخل المباشر في تسعير المنتجات الزراعية وتسويقها ، وزيادة الاعتماد على المتحصلات من مبيعات السوق (بدلاً من المدفوعات الحكومية) في تحقيق دخول العمليات الزراعية ، وزيادة تطابق أسعار الأسواق المحلية مع أسعار أسواق التصدير وما إلى ذلك . إلا أن هذا القانون أدخل بعض التغييرات الهامة في برامج القمح وحبوب العلف والقطن الذى يزرع في الهضاب . بيد أن هذه البرامج لم تطبق ، بالنسبة لمحاصيل ١٩٧٤ ، للحد من المساحة المزروعة ومن المنتظر أن تظل أسعار السوق لهذه السلع فوق المستويات التي تتطلبها الشروط السعرية التي ينص عليها قانون عام ١٩٧٣ . كذلك نص تشريع عام ١٩٧٣ على امتداد فترة برامج دعم الأسعار بالنسبة لمنتجات الألبان والصوف والموهر ، لمدة أربع سنوات أخرى ، مع ادخال تعديلات طفيفة عليها . غير أن هذا القانون لم يتناول برامج الفول السوداني وبجر السكر وقصب السكر والتبغ وغير ذلك .

أما فيما يتعلق ببرامج القمح وحبوب العلف والقطن ، فقد حلت "الأسعار المستهدفة" المضمونة محل الأهداف السعرية التقليدية القائمة على أساس سعر التعادل ، وتدابير دعم الأسعار وما يتصل بها من مدفوعات خاصة بتحويل المساحات المزروعة . فحددت الأسعار المستهدفة لمحاصيل عامي ١٩٧٤ و ١٩٧٥ في القانون كما يلي : القمح ٢٠٥ دولار للبوشل الواحد ، والذرة ١٣٨ دولار للبوشل ، والقطن ٣٨ * دولاراً للطن ، وسوف يجرى تعديل هذه الأسعار المستهدفة بالنسبة لمحاصيل عامي ١٩٧٦ و ١٩٧٧ صعودياً وفقاً للتغييرات التي تطرأ على دليل الأسعار التي يدفعها المزارعون بعد تعديله وفقاً للتغييرات التي تطرأ على غلة الفدان الواحد . وسوف يقرر وزير الزراعة الأمريكي الأسعار المستهدفة لحبوب الذرة الرفيعة والشعير ، بمستويات "عادلة ومعقولة" بالنسبة لتلك الأسعار المحددة للذرة الصفراء ، وقد تم تحديد هذه الأسعار بالنسبة لمحاصيل عام ١٩٧٤ بمبلغ ٣١ دولار للبوشل الواحد من حبوب الذرة الرفيعة و ١٣ دولاراً للبوشل الواحد من الشعير .

ويتسلم المزارعون الذين يختارون الاشتراك في هذه البرامج السلعية مدفوعات من الحكومة عن الفروق فصي السنوات التي يحدث فيها أن ينخفض معدل السعر القومي الذى يتسلمه المزارعون بالنسبة لأيئة سلعة خلال الشهور الخمس الأولى من موسم التسويق عن المستويات المقررة للأسعار المستهدفة . وتخضع هذه الفروق لقيدتين اثنتين ، أحدهما يقضى باحتسابها فقط على أساس الانتاج في المساحات المخصصة في أراضي المزارعين المشتركين محسوبة على أساس الغلات المتوقعة من محاصيل مزارعهم والقيد الثاني ألا يتعدى مجموع مدفوعات الفروق التي يتسلمها المزارع نظير اشتراكه في برامج القمح وحبوب العلف والقطن مبلغ ٢٠ ألف دولار .

كذلك ينص التشريع على أداء مدفوعات حكومية للمزارعين عندما يودي الجفاف أو الفيضانات أو الكوارث الطبيعية الأخرى أو الظروف الخارجة عن سيطرتهم إلى عدم زراعة أى جزء من المساحات الزراعية المخصصة ، أو إلى تخفيض إجمالي محاصيلهم من القمح وحبوب العلف والقطن إلى ثلثي الغلة المقررة للمساحة المخصصة مضرورة بمقدار الغلة المحددة لكل مزرعة من المزارع . وقد أصبح هذا النص نافذ المفعول حين حدثت ظروف القحط الشديد خلال عام ١٩٧٤ .

وينص القانون الجديد على مواصلة تخصيص المساحات ، واقصاء المناطق على غرار الاحكام التي عمل بها فسي البرامج السابقة للقمح وحبوب الحلف والقطن . ويقرر وزير الزراعة الأمريكي المخصصات القوية للمساحة سنويا على أساس احتياجات التوريد المتوقعة للاستهلاك المحلي وللتصدير مع امكانية اجراء تعديلات تضمن توافر مستوى مناسب ولكن غير مفرط من المخزونات المرحلة . وينص القانون على ألا تقل المساحات المخصصة لزراعة القطن في البلاد عن ٤٥ مليون هكتار ، لكنه لا يفرض قيودا كهذه بالنسبة للقمح أو حبوب الحلف . ولا تعتبر مخصصات المساحة القوية بحقن هذا التشريع وسيلة مباشرة لفرض القيود على الانتاج ، ولكنها تتضمن طريقة للحد من الانتاج الكلي من السلع التي لها أسعار مستهدفة مضمونة ، أى التي تستحق عنها مدفوعات عند عجز الانتاج . وقد بلغ المتوسط القومي للمساحات التي خصصت لعام ١٩٧٤ ما يلي :

القمح ٢٢٣ مليون هكتار ، حبوب الحلف ٣٦ مليون هكتار ، والقطن ٤٥ مليون هكتار .

ووفقا لقانون ١٩٧٣ ، فان اقضاء الأراضي المحصولية هو السبيل الأساسي المنصوص عليه للحد من المساحات المزروعة ومن الانتاج الزراعي . وينص هذا القانون على أن يتخذ وزير الزراعة اجراء لاقضاء الأراضي المحصولية اذا قرر أن اجمالي المعروض من السلع الزراعية قد تزيد عن الحاجة اذا لم يفرض مثل هذا الاقضاء مع مراعاة توافر كميات مرحلة كافية للابقاء على امدادات وأسعار معقولة ومستقرة ، وقادرة على مواجهة أى طارئ قومي . وحين يكون اقضاء الأراضي المحصولية معمولا به ، يشترط في أهلية استحقاق مدفوعات العجز وقروض مؤسسة الائتمان السليقي قيام المزارع باقضاء نسبة مئوية معينة من المساحة المخصصة في مزرعته وفقا للبرامج السلعية المعنية ، بالإضافة الى مساحة الأراضي المحصولية التي خصصها لاستخدامات صيانة التربة في الاعوام السابقة . وينص القانون كذلك على ألا يتعدى اجمالي المساحة التي يتم اقضاءها وفقا لبرنامج القمح ، ٤٥ مليون هكتار ، وألا تزيد المساحة التي يتم اقضاءها وفقا لبرنامج القطن عن ٢٨ ٪ من مخصصات المساحة الزراعية . ولم يتضمن أى برنامج سلمي من برامج عام ١٩٧٤ أى اقضاء للمساحات الزراعية .

ويستمر العمل ببرنامج مؤسسة الائتمان السليقي بتقديم القروض غير واجبة السداد ولكن من غير المحتمل أن تحوز المؤسسة على أية مخزونات كبيرة من محاصيل عام ١٩٧٤ ، إذ من المتوقع أن تظل أسعار السوق فوق مستويات القروض بكثير (القمح ١٣٧ دولار للبوشل ، والذرة ١١ دولار للبوشل ، والشعير ٩٠ ر . دولار للبوشل والشوفان ٥٤ ر . دولار للبوشل وحبوب الذرة الرفيعة ٥٠ ر . دولار للبوشل والقطن ٢٥ ر . دولار للرطل) . ومع أن مؤسسة الائتمان السليقي قد تواصل اقامة المخزونات ابان عمليات الاقراض ، الا أنه يبدو أن المقصود بتلك المخزونات أن تكون بكميات رمزية فحسب . ولم ينص القانون على مستوى أدنى للمخزونات المرحلة في الولايات المتحدة الا في برنامج القطن حيث حدده " بما لا يقل عن ٥٠ ٪ من متوسط المرحل عن السنوات الثلاثة السابقة " . الا أن القانون ينص على أن تنشئ الحكومة وتحتفظ بمخزونات منفصلة لا تتجاوز ٧٥ مليون بوشل من القمح وحبوب الحلف وفول الصويا لتستخدمها في تخفيف الأزمات التي تسببها الكوارث الطبيعية .

أسعار الأغذية والاستهلاك في الولايات المتحدة

ارتفع دليل الأسعار الاستهلاكية للأغذية عام ١٩٧٣ في الولايات المتحدة بنسبة مئوية بلغت في المتوسط ١٤ ر . ٥ ٪ عما كان عليه عام ١٩٧٢ ، وهي أكبر زيادة سنوية شهدتها ربع القرن الأخير . وفي مقابل هذا ارتفع دليل أسعار جميع السلع الأخرى بمتوسط قدره ٦ ر . ٢ ٪ أى أقل من نصف معدل الزيادة في الأغذية . كذلك كانت مخزونات السلع الغذائية منخفضة في بداية العام . وقد تضاعف عدد من العوامل كالا حوال المناخية المعاكسة والرقابة التي فرضت على الأسعار وارتفاع أسعار الاعلاف فادت الى وقف التوسع المطلوب في الانتاج للوفاء بالطلب القوى المحلي والخارجي . كذلك ارتفعت تكاليف تصنيع المنتجات الغذائية ونقلها وتوزيعها ، لاسيما خلال الجزء الأخير من العام ، غير أن العامل

الرئيسي الذي أثر في أسعار الأغذية هو ارتفاع أسعار الخامات الزراعية المستخدمة في صناعة الأغذية * كما ارتفع نصيب المزارعين في الدولار الغذائي الاستهلاكي من ٤٠٪ عام ١٩٧٢ إلى ٤٦٪ عام ١٩٧٣ * وارتفع دليل الأسعار التي يتسلمها المزارعون مقابل المنتجات الغذائية بمتوسط قدره ٣٣٪ عام ١٩٧٣ ، في حين ارتفع دليل أسعار الجملة لجميع الأغذية بنسبة ٣١٪ * وارتفعت أسعار التجزئة للمنتجات الغذائية المنزلية بنسبة ١٦٪ ، وهو ضعف معدل الزيادة في أسعار الأغذية التي تستهلك خارج المنزل *

وكانت أسعار اللحوم والدواجن خلال الربع الأول من عام ١٩٧٣ في طليعة السلع الغذائية التي ارتفعت أسعارها * وقد أدى الحد الأقصى الذي فرض على أسعار الجملة والتجزئة للحوم الحمراء - في مارس إلى الحد من أية زيادات أخرى لهذه السلعة خلال الربيع وأوائل الصيف * وقد طبق نظام الحد الأقصى للأسعار بعد نقطة البيع الأولى على منتجات غذائية أخرى في شهر يونيو ، وزاد متوسط أسعار الأغذية في تجارة التجزئة زيادة ضئيلة نسبياً من يونيو إلى يوليو ، إلا أن تضافر عاملي الحد الأقصى المفروض على الأسعار والزيادة السريعة في تكاليف الإنتاج أدى إلى تعثر الامدادات وإلى الحد من الانتاج الكلي من منتجات اللحوم والدواجن * وبعد الغاء الحد الأقصى المفروض على الأسعار في يوليو عن جميع المواد الغذائية فيما عدا اللحم البقري ، ارتفعت أسعار تجارة التجزئة في الأغذية ارتفاعاً حاداً فبلغ متوسط الزيادة في أغسطس نحو ٧٪ عما كانت عليه خلال شهر يوليو * وقد انخفض دليل الأسعار انخفاضاً طفيفاً في سبتمبر ، بيد أنه استأنف اتجاهه الصعودي فارتفع دليل الأسعار لشهر ديسمبر ١٩٧٣ بنسبة ٢٠٪ عما كان عليه في العام السابق *

وكانت مخزونات السلع الغذائية في بداية عام ١٩٧٤ أقل مما كانت عليه منذ عام سابق ، في حين استمر ارتفاع أسعار التجزئة في الأغذية ، فارتفع دليل الأسعار لشهر يونيو ١٩٧٤ بنسبة ١٥٪ عما كان عليه منذ عام سابق * وكانت الزيادة السريعة في أسعار الأغذية خلال الشتاء في الأساس امتداداً للظروف غير العادية للعرض والطلب في عام ١٩٧٣ ، في الوقت الذي ظهرت فيه آثار قلة المعروض من السلع وارتفاع الأسعار الزراعية وازدياد نفقات التصنيع والنقل والتوزيع للمنتجات الغذائية ، على مستوى تجارة التجزئة * ومن المنتظر أن يستمر نمط ارتفاع العام لأسعار تجارة التجزئة في الأغذية خلال عام ١٩٧٤ بصفة عامة * وقد ظلت أسواق السلع الزراعية وكذلك أسعار تجارة التجزئة في الأغذية حساسة جداً للتطورات التي تؤثر في الانتاج المحلي ، وحالة اقتصاد الولايات المتحدة وحالة العرض والطلب على الأغذية في العالم *

وبالرغم من استمرار زيادة إجمالي الانفاق الاستهلاكي على الأغذية في الولايات المتحدة ، فقد كانت الزيادة أقل من البالغ اللازمة لمواجهة ارتفاع أسعار التجزئة في الأغذية * وقد انخفض الانفاق الحقيقي على الأغذية عام ١٩٧٣ (بعد ترجيحه وفقاً لتغيرات الأسعار بحيث يعكس التغير في الكميات) بنسبة ٢٥٪ عن عام ١٩٧٢ ، وهو أكبر هبوط سنوي منذ عام ١٩٣٣ * وخلال الربع الأول من عام ١٩٧٤ ، هبط الانفاق الحقيقي على الأغذية للربع السابع على التوالي ، فقل بنسبة ٣٥٪ عن المستوى الذي كان عليه منذ عام سابق * وقد أدى هذا الانخفاض في الانفاق الحقيقي على الأغذية إلى حدوث انخفاض في الاستهلاك الفردي (انظر فيما بعد) وإلى التحول إلى أغذية أرخص ثمتاً * ومنذ منتصف عام ١٩٧٣ تزداد نسبة الأغذية في إجمالي الانفاق الاستهلاكي الشخصي في الولايات المتحدة فوصلت النسبة إلى ١٧٫٧٪ في الربع الأول من عام ١٩٧٤ بالمقارنة بنسبة ١٧٫١٪ منذ عام سابق *

وأظهر دليل حكومة الولايات المتحدة للاستهلاك الفردى من الأغذية هبوطاً قدره ١٦٪ عام ١٩٧٣، وهو أول هبوط سنوى من نوعه منذ عام ١٩٦٥، بل وأكبر انخفاض منذ عام ١٩٥٧. غير أن الاستهلاك الفردى عام ١٩٧٣ بالمعايير الغذائية التقليدية (من السعرات والبروتين والدهنيات والكرهيدرات) ظل على ما كان عليه عام ١٩٧٢ تقريباً. فقد انخفض الاستهلاك الفردى من الأغذية الحيوانية بنسبة ٤٪ عام ١٩٧٣، ومن اللحوم بنسبة ٧٪ (الذبائح التي تنزن ١٣ رطلاً) وكان هذا أقل رقم لاستهلاك اللحوم منذ عام ١٩٦٦، كما هبط الاستهلاك الفردى من الدواجن بنسبة ٤٪ ومن البيض بنسبة ٥٪. أما الاستهلاك الفردى من منتجات الألبان (بما فيها الزبد) فلم يظهر عليه أى تغيير، في حين ارتفع استهلاك الخضار بنسبة ٣٪، وهي أكبر زيادة سنوية منذ عام ١٩٤٥، وكانت الأصناف المصنعة هي السبب في معظم هذه الزيادة. وازداد استهلاك الفرد من الدهون والزيوت والسكر والمحليات زيادة طفيفة، مما يعكس استمرار الاتجاهات العامة في السنوات الأخيرة.

وقد استمرت النفقات في برامج وزارة الزراعة الأمريكية لدفع ائانات للاستهلاك المحلي للأغذية في الارتفاع خلال عام ١٩٧٣. فبلغت القيمة الاجمالية لهذه البرامج ٣٦٪ من انفاق الاستهلاك الفردى على الأغذية خلال الربع الأول من عام ١٩٧٤، بالمقارنة بنسبة ٣١٪ منذ عام سابق. وبالرغم من أن القيمة الاجمالية لهذه البرامج عام ١٩٧٣ (٣٨٠٠٠ مليون دولار) لم تزيد عن عام ١٩٧٢ إلا بنسبة ٧٥٪ فقط، إلا أن هذه القيمة زادت خلال الربع الأول من عام ١٩٧٤ بنسبة ٣١٪ بالمقارنة بالربع الأول من عام ١٩٧٣. ووفقاً للتشريع الجديد، جرى تعديل صعودى لقيمة المخصصات من الكهونات بموجب برنامج طوابع الأغذية في يولية ١٩٧٣، ثم مرة أخرى في يناير ١٩٧٤، بما يعكس التغيرات في تكاليف المعيشة. وقد صدرت طوابع الأغذية خلال الربع الأول من عام ١٩٧٤ بمعدل سنوى قدره ٥٢٠٠ مليون دولار، بالمقارنة مع ٤٠٠٠ مليون دولار في العام السابق. وقد اشترك في برنامج طوابع الأغذية ١٢٤ مليون نسمة في المتوسط شهرياً خلال ١٩٧٣، وهو ما يزيد بنحو ٦٪ عن عام ١٩٧٢. بيد أن هذه الزيادة كانت تتساوى تقريباً مع انخفاض في عدد الأعضاء المشتركين في برنامج توزيع السلع. وقد استمر برنامج وجبة الغذاء المدرسية في تقديم الوجبة لنحو ٢٥ مليون طفل، وارتفعت تكاليفه للحكومة الاتحادية بنسبة ١٧٥٪ فبلغت ٨٩٧ مليون دولار في عام ١٩٧٣.

أوسيانا

الأسعار والدخول الزراعية

ارتفع الدخل الزراعى فى هذا الاقليم ارتفاعاً حاداً فى ١٩٧٣/١٩٧٤ للموسم الثانى على التوالى، وذلك باستمرار ارتفاع الأسعار العالمية لمعظم السلع الزراعية لهذا الاقليم. وتدل التقديرات الأولية على أن استراليا وحدها هى التى حققت جميع هذه الزيادة، أما فى نيوزيلندا فقد ظل الجفاف يعوق الانتاج، فى حين استمرت تكاليف الانتاج فى الارتفاع، فكانت النتيجة ضياع أثر ارتفاع أسعار السوق بالنسبة للسلع الزراعية، وبدأ أن الدخل الزراعى قد أظهر انخفاضاً ضئيلاً. كما أن حصيلة الصادرات، فى كلا البلدين، قد تأثرت تأثيراً عكسياً من جراء ارتفاع تكاليف الشحن البحرى بعد أزمة النفط فى أكتوبر ١٩٧٣.

وقد حقق الدخل الزراعى لـ استراليا فى ١٩٧٢/١٩٧٣ مستوى قياسيا قدره ١٨٨٨ مليون دولار استرالى ، مما يزيد بنسبة ٦٥٪ على مستوى ١٩٧١/١٩٧٢ . ومن المقدّر أن تتحقق زيادة أخرى تبلغ نحو ٥٠٪ فى ١٩٧٣/١٩٧٤ . فقد أدى ارتفاع الاسعار العالمية لمعظم السلع الزراعية ، مقتربا بالظروف المناخية المواتية بوجه عام ، الى فترة من الرخاء غير العادى فى قطاع الريف الاسترالى بصفة عامة . ويتناقض الموقف فى عام ١٩٧٤ تناقضا ملحوظا مع ظروف الكساد النسبى الذى شهدته الريف خلال ١٩٧٠/١٩٧١ . وقد جاء هذا التحسن ، أساسا ، نتيجة لعوامل خارجية ، كان يقابلها ، الى حد ما ، سوء الاحوال الجوية فى موسمي ١٩٧١/١٩٧٢ و ١٩٧٢/١٩٧٣ ، ولكن تأثيرها ظهر بفضل الامطار الزائدة على المتوسط التى سقطت على مناطق الانتاج الرئيسية فى ١٩٧٣/١٩٧٤ .

وقد بلغ اجمالى قيمة الانتاج الريفى ٥ بليون دولار استرالى فى ١٩٧٢/١٩٧٣ ، وهو ما يزيد بنسبة ٢٥٪ على رقم ١٩٧١/١٩٧٢ ، فى حين ارتفعت التكاليف الزراعية بنسبة ٤٪ فقط . بلغت ٢٩٠٦ مليون دولار استرالى . فقد قوبلت الزيادة فى اجمالى قيمة الانتاج الحيوانى ، وقدرها ٤٣٪ ، بانخفاض طفيف فى انتاج المحاصيل قدره ٧٪ ، ومعظمها يرجع الى انتاج الصوف وماشية الذبح . وقد ارتفعت أسعار معظم المحاصيل الحقلية الرئيسية ، لكنها لم تعوّض تماما انخفاض حجم الانتاج بسبب الجفاف . ويقدّر أن اجمالى قيمة الانتاج الريفى والنفقات الزراعية قد ازدادت مرة أخرى فى ١٩٧٣/١٩٧٤ بنسبة ٢٦٪ و ١٥٪ على التوالي . وبانتهاء ظروف الجفاف زادت قيمة انتاج المحاصيل فى ١٩٧٣/١٩٧٤ بنحو ٦٣٪ عن أرقام ١٩٧٢/١٩٧٣ ، وقد أسهم القمح والشعير بمعظم هذه الزيادة . طسى أن الزيادة فى قيمة الانتاج الحيوانى لم تجاوز ٨٪ تقريبا ، وجاء معظمها من انتاج اللحم البقرى ولحم العجول .

وفى نيوزيلندا حقق الدخل الزراعى مستوى قياسيا قدره ٥١٥ مليون دولار نيوزيلندى فى ١٩٧٢/١٩٧٣ ، ولو أن المقدّر أنه انخفض الى نحو ٥٠٠ مليون دولار نيوزيلندى فى ١٩٧٣/١٩٧٤ . ومن المتوقع حدوث انخفاض آخر فى ١٩٧٤/١٩٧٥ ليصل الى ٤٦٥ مليون دولار نيوزيلندى . وقد بلغت القيمة الاجمالية للانتاج الزراعى فى ١٩٧٢/١٩٧٣ ، ١٥٣٤ مليون دولار نيوزيلندى ، وهو ما يزيد بنسبة ٣٦٪ على أرقام ١٩٧١/١٩٧٢ . ورغم أن الحجم الكلى للانتاج قد انخفض انخفاضا ضئيلا ، فان متوسط الاسعار قد ارتفع ارتفاعا حادا بالنسبة للصوف واللحم البقرى ولحم الضأن والحملان . وقد كان دليل الاسعار المقبوضة عن السلع الزراعية خلال الشهور الثلاثة أبريل - يونية ١٩٧٣ مرتفعا بنسبة ٤٢٪ على رقم العام السابق . وعلى الرغم من أن تكاليف الانتاج زادت هى الاخرى فان دليل تكاليف الانتاج للفترة أبريل - يونية لم يرتفع الا بنسبة ١٦٪ فقط عن رقم الثلاثة شهور المقابلة فى عام ١٩٧٢ . ويعكس انخفاض الدخل الزراعى فى نيوزيلندا فى ١٩٧٢/١٩٧٣ انخفاض انتاج الصوف ولحم الضأن والحملان ومنتجات الالبان ، الذى يعزى الى حد بعيد لظروف الجفاف التى سادت طمى ١٩٧٢ و ١٩٧٣ . ولهذا انخفض دليل الاسعار المقبوضة عن السلع الزراعية خلال النصف الثانى من عام ١٩٧٣ ، واتجه نحو التناقص خلال بداية عام ١٩٧٤ . وكان من بين العوامل المثبطة زيادة التكاليف الزراعية بنحو ١٣٪ فى ١٩٧٣/١٩٧٤ . وخلال عام ١٩٧٣ ، أودع مربوا الاغنام فى نيوزيلندا ٩٥ مليون دولار نيوزيلندى فى مشروع تحقيق استقرار الدخول الزراعية ، أى بما يزيد بنحو ١٠ مليون دولار زيادة على الرقم المعلن .

المشكلات والسياسات والبرامج

أدى اشتداد الطلب على تصدير معظم السلع الزراعية الرئيسية منذ عام ١٩٧٢، ولو لفترة مؤقتة على الأقل، إلى أحداث تغيير ملحوظ في طبيعة المشكلات التي تواجه القطاعات الزراعية في استراليا ونيوزيلندا. إلا أن التحسن الملحوظ الذي طرأ على الدخول الزراعية قد فتح سبلا إضافية لمعالجة تلك المشكلات. ولا يزال العمل جاريا في كثير من مشروعات الاستقرار السلي وترتيبات مجالس التسويق التي أنشئت في كلا البلدين، لا متصا صدمات القاسية التي نشأت من الهبوط الحاد في أسعار تصدير السلع المعنية. كما أن التوقعات الطيبة لسوق التصدير قد خففت من العوامل المحددة في إنتاج القمح والسكر والأرز في استراليا.

غير أن اعتماد الاقليم اعتمادا كبيرا على أسواق التصدير لتصريف السلع الزراعية الرئيسية التي ينتجها قد جعل القطاع الزراعي شديد الحساسية للتقلبات في أسعار السوق العالمية. وقد أكدت التجارب الأخيرة من جديد أن رخاء القطاعات الزراعية في استراليا ونيوزيلندا، بالمستوى الذي تشهده في الوقت الحاضر، يعتمد أساسا على ظروف خارجية تتمثل في: التوازن العالمي بين العرض والطلب على سلع هذين البلدين والسلع المنافسة لها، والطريقة التي تتصرف بها الحكومتان، معا أو كل على حدة، في معالجة المشكلات التي تنشأ من هذا التوازن، وخاصة ترتيبات التجارة الدولية في السلع الزراعية والغذائية. وهكذا تبدي الحكومتان اهتماما كبيرا بالمقترحات لاقامة مخزونات للامن الغذائي العالمي، وللمعونة الغذائية وغيرها من البنود التي تضمنها جدول أعمال مؤتمر الغذاء العالمي للامن المتحدة، وبالدورة الحالية من المفاوضات التجارية الجماعية بإشراف منظمة "الجات"، وباقتراحات منظمة الاغذية والزراعة بشأن استراتيجية المواءمة الزراعية الدولية، وما يتصل بذلك من السياسات والتدابير التي تتخذها كبرى البلاد المستوردة من جانبها.

ومن الواضح أن كلا من استراليا ونيوزيلندا قد استفادت استفادة ضخمة من اشتداد الطلب على تصدير سلعها في السنوات الأخيرة. وقد أتاحت الزيادة الملحوظة للغاية في الدخل الزراعي فرصة ممتازة للمزارعين لاجراء مزيد من التعديلات في نظم الزراعة. وكان تحسن موقف السيولة النقدية عدد كثير من المزارعين عاملا مساعدا على زيادة استثماراتهم في المدخلات الجديدة والتكنولوجيا المحسنة. وتلك الاستثمارات تتيح لهم زيادة طاقتهم الانتاجية كما تساعد هم على الحد من النفقات، مما يوفر لهم الأمن ضد الهبوط الدوري في أسعار السلع الذي يرتبط بالتقلبات العادية للأسواق.

كذلك فإن تحسن موقفهم النقدي يساعد هم على أن يظلوا في موقف تنافسي في الأسواق العالمية، وأن يوائمو انتاجهم مع تغير أنماط الطلب. على أنه لو وجهت تلك الاستثمارات نحو زيادة الانتاجية وخفض التكاليف في أنماط الانتاج التقليدية، بدلا من اتباع نظم جديدة أقدر على مواجهة أنماط الطلب الحديثة والمتغيرة، فإنها قد تفقد كثيرا من مزاياها الحالية، وللاستفادة من هذه الفرصة على أكمل وجه يحتاج المزارعون في كل من استراليا ونيوزيلندا الى مؤشرات واضحة عما يجب اجراؤه من تعديلات استثمارات في الوقت الحاضر حتى يصبحوا في مركز طيب لمواجهة ظروف السوق في أواخر السبعينات.

(١) للتفاصيل أنظر طبعة ١٩٧٣ من "حالة الاغذية والزراعة".

انتاج القمح ومخزونه

نظرا لاشتداد الطلب على صادرات القمح ، وضآلة المتبقى منه من موسم التسويق السابق ، علت الحكومة الاسترالية على تشجيع زيادة انتاج القمح زيادة غير محدودة فى عام ١٩٧٣ . فقد زادت حصص التسليم الى ١٤ مليون طن ، أى أقل بقليل من المحصول القياسى الذى حققته استراليا عام ١٩٦٨ ، كما رفعت المدفوعات المضمونة التى تؤدى مقدما على الكميات التى تسلم من محصول عام ١٩٧٣ بمقدار ٠.١ دولار استرالى للبوشل الواحد الى ١.٢ دولار للبوشل . كما زادت المساحة المنزرعة قمحا بنسبة ١٨ ٪ فأصبحت ٩ ملايين هكتار . وقد تأثر المحصول تأثيرا سيئا من الأمطار غير العادية ومن الصدا ومن الأمراض الأخرى فى مساحات القمح الشرقية ، ولكن كان موسم استراليا الغربية موسما طيبا . ويقدر أن انتاج عام ١٩٧٣ بلغ ١٢ مليون طن ، وهو ما يقرب من ضعف مستوى عام ١٩٧٢ الذى طغى من الجفاف . على أن هناك نسبة ضخمة غير عادية من القمح كانت دون المستوى بسبب الصدا . وقد تضاعفت صادرات القمح عما كانت عليه فى الموسم السابق ، ولم يحد منها ، هذا الموسم أيضا ، الا نقص الامدادات ، وكانت مخزونات نهاية الموسم لا تزال عد أدنى مستوى لها .

والتوقعات طيبة بالنسبة لمحصول عام ١٩٧٤ . إذ تقدر الزراعات بما يزيد بنحو ١٥ ٪ عما كانت عليه عام ١٩٧٣ ، كما أن ظروف الرطوبة كافية لتحقيق غلات عادية على الأقل . ومع توقعات التصدير الحالية فان محصولا يتراوح بين ١٠-١٢ مليون طن لن يترك الا مخزونات فى أدنى مستوى عند نهاية الموسم الثالث على التوالي .

الجدول ٢ - ٥ : استراليا : المعروض والمستخدم من القمح

٧٣/١٩٧٢	٧٤/١٩٧٣ (١)	٧٥/١٩٧٤ (٢)	
.....	بملايين الأطنان المتريية		
١ر٤	٠ر٥	٠ر٥	مخزون أول المدة (٣)
٦ر٤	١٢ر٠	من ١٠ر٠ الى ١٢ر٠	الانتاج
٣ر٢	٣ر٤	٣ر٧	الاستهلاك المحلى
٤ر١	٨ر٦	من ٦ر٣ الى ٨ر٣	الصادرات (٤)
٠ر٥	٠ر٥		مخزون نهاية المدة

(١) تقديرات مبدئية - (٢) توقعات - (٣) السنة تبدأ من ديسمبر الى نوفمبر - (٤) بما فى ذلك ما يعادل القمح من دقيق القمح .

انتاج الصوف وأسعاره

هبط انتاج استراليا من الصوف فى ١٩٧٢/١٩٧٣ الى ٧٣٧ ألف طن ، أى ما يقل بنسبة ١٦ ٪ عن الموسم السابق . وقد عكس هذا الهبوط ارتفاع معدل انخفاض أعداد الأغنام و كميات الصوف المجزوز من كل رأس . فقد هبطت أعداد الأغنام بين ٣١ مارس ١٩٧٢ و ٣١ مارس ١٩٧٣ بنسبة ١٤ ٪ (الى ١٤٠ مليون رأس ، وهو أقل مستوى بلغته منذ ١٩٥٦) ويعزى هذا الى الزيادة المستمرة فى معدل الذبح من الأغنام والحملان ، وانخفاض معدل ولادة الحملان بشكل ظاهر وزيادة غير عادية فى عدد الأغنام النافقة بسبب الجفاف . كذلك كان نقص كمية الصوف المجزوز من الرأس الواحدة عن

المستوى المتوسط ، وضعف معدل ولادة الحملان دليلا على سوء الأحوال الجوية . وقد أظهرت أسعار الصوف تغيرا كبيرا خلال الموسم ، فبلغ متوسط سعر الصوف الخام في المزاد ١٨٣٧٧ سننات استراليا للكيلو جرام الواحد ، أى بزيادة قدرها ١٤٤ ٪ على أسعار الموسم السابق . وقد خفضت مؤسسة الصوف الاسترالية مخزوناتها من الصوف الى أدنى مستوى خلال الموسم . ويقدر أن انتاج الصوف في استراليا في موسم ١٩٧٣/١٩٧٤ سيصل الى ٧٠١ ألف طن ، وهو ما يقلل بنسبة ٥ ٪ عن انتاج ١٩٧٢/١٩٧٣ . اذ أدى الانخفاض الملموس في معدل الذبح الى وقف الانخفاض في أعداد الأغنام كما أن تحسن الأحوال الجوية زاد من معدل جزّ الصوف بالنسبة للرأس الواحدة ومن ولادة الحملان . وقد أظهرت أسعار السوق مرة أخرى تغيرا كبيرا خلال الموسم ، مع اتجاه نزولى عام ، ولو أن متوسط الموسم اقترب من متوسط ١٩٧٢/١٩٧٣ .

وفي نيوزيلندا كذلك شهد انتاج الصوف انخفاضا قدره ٤ ٪ في ١٩٧٢/١٩٧٣ ، كما انخفضت أعداد الأغنام بنسبة ٤ ٪ (فبلغ الانتاج ٣٠٩ ألف طن ، في حين بلغ عدد رؤوس الأغنام ٥٦٧ مليون) . وكما حدث في استراليا ، شجع الجفاف على التشدد في فرز النعاج ، مما خفض من متوسط جزّ الصوف بالنسبة للرأس الواحدة منها . وقد بلغ متوسط سعر المزايدات للصوف الخام ١٤٣٩٦ سننات نيوزيلندا للكيلو جرام الواحد أو ١١٧ ٪ زيادة على أسعار ١٩٧٢/١٩٧٣ . وقد استطاعت مؤسسة تسويق الصوف في نيوزيلندا الانتهاء من تصريف مخزونات المتبقية من الموسم السابق ، ولم تشتتر أى كميات أخرى من الصوف المجزوز في ١٩٧٢/١٩٧٣ . ويقدر أن انتاج نيوزيلندا من الصوف في ١٩٧٣/١٩٧٤ سيصل الى ٣٠٠ ألف طن ، وهو ما يقل بنسبة ٣ ٪ عن موسم ١٩٧٢/١٩٧٣ ، وهو ثالث انخفاض سنوي على التوالي ، وقد أدت ظروف الجفاف التي استمرت خلال الجزء الاول من عام ١٩٧٣ الى انخفاض معدل ولادة الحملان . وقد تذبذبت أسعار المزايدات خلال الموسم ، وان كان قد سادها اتجاه نزولى عام .

أمريكا اللاتينية

الخطط والسياسات الانمائية

أظهرت التجارب الأخيرة في أمريكا اللاتينية أهمية التقييم المرحلي والمراجعة المرحلية حتى يكون التخطيط فعالاً . فقد عدلت كل من باراجواي وبيرو خططهما في المدى المتوسط عام ١٩٧٣ ، بعد مقارنة الاداء الفعلي مع الخطط الأصلية . وفي الأرجنتين أصبحت عملية مراقبة الخطط وتقييمها ، بما في ذلك اعداد مراجعة دورية للبرامج والمشروعات ، تصبح مسألة روتينية في تنفيذ الخطة . وعلى الرغم من التقدم في التخطيط في كثير من بلاد الاقليم يندر أن يقوم اتصال بين أجهزة التخطيط المركزية ومكاتب التخطيط القطاعي أو يندر الاستفادة من هذا الاتصال كما أن ميزانية وزارة المالية، وخطط التشغيل السنوية لمختلف أجهزة التنفيذ ، بما في ذلك الوزارات ، لا تتشابه فيما بينها الا جزئيا ، على الرغم من أن التخطيط الجيد يتطلب تنسيقا كبيرا بين البرامج السنوية لكل من سلطة وضع الميزانية ووكالات التنفيذ . واذا أريد تحسين نوعية الخطط والبرامج والمشروعات الزراعية وتحسين معدل تسليمها ، فانه يتعين تدعيم مكاتب البرمجة في وزارات الزراعة بالقدرات التنظيمية والفنية معاً .

وقد بدأ العمل على تنفيذ خطط انمائية جديدة في كل من الأرجنتين وباربادوس وكوستاريكا واكوادور وسلفادور وهندوراس وأوروغواي في عام ١٩٧٣ وفي الشهور الأولى من عام ١٩٧٤ . كذلك يجري اعداد مسودة الخطط أو مراجعة

(٢)

الخطط في كل من البرازيل وجامايكا ونيكاراجوا وفنزويلا وتؤكد جميع هذه الخطط على الانتاج ، ولو أنها تعطي أولوية متقدمة لزيادة العدالة في توزيع فرص الكسب والدخول ، والحد من التفاوت الاقليمي في الانتاج والدخل ، وأخيرا تنمية الموارد الطبيعية وصيانتها * وقد لقي موضوع صيانة الموارد عناية في خطط كل من الأرجنتين والبرازيل وكولومبيا وهندوراس ، في حين أن بعض الخطط الجديدة ، كخطة الأرجنتين وكوستاريكا ، تبدى تأييدها للتكامل السياسي والاقتصادي في شبه القارة .

وأنشأت الأرجنتين في خطتها الثلاثية للتعمير والتحرير الوطني للفترة ١٩٧٤-١٩٧٧ نظام التخطيط المنسق وهو يعني مشاركة جميع قطاعات المجتمع والاقتصاد مشاركة نشطة وفعالة في اعداد الخطط والبرامج الانمائية وفي تنفيذها * ولقد أنشئ هذا النظام بوجه خاص لوضع برامج التنمية الزراعية والريفية وتنفيذها * وسوف يعهد بالمهمة الرئيسية في وضع هذه البرامج الى لجنة خاصة في وزارة الاقتصاد وتتألف من ممثلي المنتجين وتعاونياتهم ، والعمال الزراعيين ، والصناعات المتصلة بالزراعة ، والمستهلكين والقطاع العام * والا أهداف الرئيسية في الخطة الحالية هي تحقيق العدالة الاجتماعية مما يتطلب زيادة عدالة توزيع وسائل الانتاج والدخل ، واستعادة الاستقلال الاقتصادي ، وتقوية القطاع العام ، وتحقيق التكامل الاقتصادي والسياسي مع بقية بلاد أمريكا اللاتينية * أما بالنسبة للزراعة ، فقد حددت الخطة أهدافا أساسية لها تتمثل في : زيادة الانتاج ، وتحقيق مزيد من عدالة توزيع الدخل الزراعي ، والتوزيع الاقليمي المناسب للانتاج والدخل في القطاع الزراعي ، وتوفير المستلزمات والخدمات الزراعية لجميع المنتجين ، بما في ذلك الخدمات التسويقية التي يؤمدها القطاع العام ، وزيادة مشاركة سكان الريف في عملية التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية * وتستهدف الخطة فرض ضريبة خاصة على أراضي الحيازات ، وسن قانون للغابات ، واعداد برنامج للسكان الريفي ، ووضع سياسات للأسعار وخطة للتغذية ، وخطة قوية شاملة لتوفير الغذاء * .

أما الاستراتيجية طويلة الأجل التي وضعتها بوليفيا للفترة ١٩٧١/١٩٩١ فتستهدف الحد من اعتماد البلاد على القطاع الخارجي ، وإشراك سكان الريف بصورة أوثق في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية * وتؤكد خطة التنمية القوية للفترة ١٩٧٣/١٩٧٧ ، والتي تعتبر جزءا من هذا الاطار المنظوري الشامل ، على ضرورة التوسع السريع المتواصل في قطاعات الانتاج المباشر ، وزيادة كثافة استخدام البنية الأساسية الموجودة ، وزيادة الصادرات والاستعاضة عن الواردات على أساس انتقائي * ولتقوية نظام التخطيط ، أصبحت المسؤولية الرئيسية عنه من اختصاص مجلس الاقتصاد القومي والتخطيط التابع لرئيس الجمهورية ، وذلك من سبتمبر ١٩٧٣ * .

وحددت الحكومة الجديدة في البرازيل المشكلات الرئيسية على أثر توليها الحكم في ١٥ مارس ١٩٧٤ بأنها تتمثل في التضخم ، وتوزيع الدخل ، والامية ، ونوعية خدمات الصحة العامة * وتقوم وزارة التخطيط في الوقت الحاضر باعداد خطة جديدة للتنمية بالتعاون الوثيق مع وحدات البرمجة القطاعية مثل وكالة الوزارة للتخطيط في وزارة الزراعة ، والمعهد القومي للتعمير والاصلاح الزراعي ، والمراقبة العامة لتنمية الثروة السمكية ، الى جانب مجالس التخطيط الاقليمية * وقد انشئت سكرتارية خاصة للبيئة في وزارة الداخلية في أكتوبر ١٩٧٣ ، لتكون مسؤولة عن اعداد برامج تنمية الوارد الاقليمية والطبيعية والتنسيق بينها * .

(٢) يحتوى الجدول الملحق رقم ١٢ على أهم سمات خطط التنمية الجارية في أمريكا اللاتينية (أنظر الطبعة الانجليزية) * .

وقد أدى التغيير في حكومة شيلي في سبتمبر عام ١٩٧٣ إلى تغيير جذري في السياسة الاقتصادية واستراتيجية التنمية . فبدلاً من أعمال التخطيط ، التي كانت من قبل إجبارية بالنسبة للقطاع العام وغيره من قطاعات ملكية المجتمع ، وتأسيسية بالنسبة للقطاع الخاص ، أصبح وضع السياسة يتم في الوقت الحاضر في إطار اقتصاد السوق الحر . ورغم أن الحكومة تستهدف في برنامجها القيام ببعض أعمال التخطيط القوية ، فإن دور التخطيط المركزي ، حيث يكون للدولة موضع أساسي ، سوف يتضاءل كثيراً عن ذي قبل . وسوف يصبح النظام الجديد للتخطيط لا مركزياً إلى حد بعيد . فتكون للأقاليم المختلفة مسؤولياتها في وضع أهدافها وخططها الاستراتيجية وفي إعداد تلك الخطط وتنفيذها . أما الهدف العام للبرنامج الحالي للتنمية فهو تحقيق نمو سنوي إجمالي الناتج المحلي قدره ٦ ٪ ، مع إعطاء أولوية خاصة لتحقيق زيادات في الإنتاج الزراعي والصناعي . وإذا كانت السياسة الزراعية قد توقفت عن إجراء التغييرات الهيكلية ، عن طريق الإصلاح الزراعي مثلاً ، فإنها تستهدف أساساً زيادة الإنتاج للاستهلاك المحلي والتصدير . وتهدف برامج الحكومة إلى تحسين الأسعار النسبية للمزارعين ، والتوسع في تقديم المعونة الفنية للإنتاج والتسويق ، وتوفير القروض الزراعية وتحسين أساليب الزراعة . وسوف تستمر مؤسسة التجارة الزراعية بصفقتها الوكالة الحكومية التي تشتري السلع الزراعية المحلية والمستوردة ، ولو أن القطاع الخاص لمه أن يبدأ في القيام ببعض هذه الأنشطة . وتتولى عمليات البرمجة الزراعية مجموعة عمل تتألف من ممثلين من وزارة الزراعة ومكتب التخطيط الزراعي والمؤسسة القوية للتنمية ومعهد التنمية الزراعية ومؤسسة الإصلاح الزراعي والبنك المركزي .

وأجريت في باراجواي تعديلات على خطة التنمية للفترة ١٩٧١/١٩٧٥ لتشمل الفترة ١٩٧٢/١٩٧٧ . وأصبحت الأهداف الرئيسية للتنمية الزراعية هي زيادة تكثيف استخدام الموارد الطبيعية وروؤس الأموال المستثمرة في القطاع الزراعي حتى يمكن زيادة الصادرات من السلع التقليدية وغير التقليدية . ومن المقرر أن تزداد الاستثمارات العامة في الزراعة بنسبة ٢٦ ٪ ، ليكون نصيبها ١٦ ٪ من إجمالي الانفاق الاستثماري العام في ١٩٧٧ . ولقد أنشئ برنامج للقروض لمعاونة المزارعين الصغار والمتوسطين على رفع الإنتاج وخاصة من محاصيل التصدير مثل القطن وفول الصويا والتمبغ .

أما الخطة الثنائية في بيرو للعامين ١٩٧٣/١٩٧٤ فقد أعدت في إطار خطة التنمية القوية للفترة ١٩٧١/١٩٧٥ ، وهي تعكس التعديلات التي كان لا بد من إدخالها بسبب التغييرات التي طرأت على الاقتصاد خلال عامي ١٩٧١/١٩٧٢ . وتشير الخطة الثنائية إلى تصميم السلطات المسؤولة على اعتبار التخطيط عملية مستمرة ، تتخللها عمليات تقييم مرحلية للتقدم الذي يتحقق . والأهداف العامة للخطة هي كما يلي : زيادة ملموسة في توفير فرص العمالة (بزيادة صافية قدرها ٣٠٠ ألف في القوى العاملة) ، وزيادة الاكتفاء الذاتي ، وتقوية اللامركزية الاقتصادية والإدارية عملاً على دعم التنمية في خارج منطقة ليما - كاليو ، وزيادة مشاركة السكان بصفة عامة في العمليات السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، عن طريق توسيع قطاع " ملكية المجتمع " مثلاً ، والعمل بصفة خاصة على أحداث أكبر تأثير للدولة على الاقتصاد . وتركز الخطة على التوسع في عرض السلع الاستهلاكية للقراء وكذلك زيادة توفير الخدمات الاجتماعية لهم . كما ينبغي أن يزيد الانفاق الاستثماري بنسبة ٤٧ ٪ على ما كان عليه في ١٩٧١/١٩٧٢ . وتعمل برامج التنمية الزراعية على زيادة الإنتاج والتوسع في الاستخدام الريفي في إطار الهيكل الزراعي الذي أقيم حديثاً . وسوف يستمر الإصلاح الزراعي على أساس الخطوات التالية : خلق نظم جديدة لملكية وسائل الإنتاج والتوسع في هذه النظم ، وتحقيق العدالة في توزيع الدخل الريفي وزيادتها ، وإنشاء التعاونيات لتيسير تطوير وحدات الإنتاج التي تتسم بالكفاءة ، وتحسين نظام التسويق وزيادة مشاركة سكان الريف في عملية اتخاذ القرارات . وتهدف " برامج التنمية المتكاملة " ، و " المشروعات المتكاملة للتعجير الريفي " إلى زيادة العمالة في الريف إلى أقصى حد في ظل النظم الجديدة لحيازة الأراضي وللإنتاج . وقد وضعت الحكومة ، أخيراً ، برنامجاً شاملاً حسن التصميم لتنمية المحاصيل في

مناطق مختارة ، ويشمل هذا توفير التقاوى والأسمدة والقروض والمعونة الفنية * كما تعتزم الحكومة ادخال نظام للتخطيط المركزى في زراعة المحاصيل *

وتعتبر خطة التنمية القومية في أراجواى للفترة ١٩٧٣ / ١٩٧٧ ، خطة توجيهية أساسا ، شأنها شأن كثير من خطط التنمية الأخرى بأمريكا اللاتينية * وهي تركز الانتباه على زيادة الانتاج من منتجات التصدير التقليدية وهي اللحوم والقمح والصوف * وسوف يلعب القطاع العام دورا متزايد الأهمية في إعادة توزيع صغار المزارعين على الأراضي التي نزعت الدولة ملكيتها والتي لا تستغل استغلالا كاملا بحيث تزداد المساحة المنزوعة زيادة طفيفة من ١٣٩ الى ١٣٢ مليون هكتار خلال ١٩٧٤ / ١٩٧٧ * وبالإضافة الى ذلك تعتزم الحكومة ادخال التدابير لتحسين تسهيلات التخزين والنقل والتوسع فيها * كما تعتزم تشجيع زيادة حجم الصادرات عن طريق التدابير الضريبية وفرض قيود على الاستهلاك (اللحوم) والابقاء على وحدات الانتاج الزراعي الكثيف *

وتتلخص الأهداف الرئيسية لاستراتيجية التنمية الزراعية التي تتبعها كولومبيا في زيادة الانتاج ، وزيادة فرص العمالة والدخل الزراعي ، وتوخي مزيد من العدالة في توزيع وسائل الانتاج والدخل ، وتحسين استخدام الموارد الطبيعية وصيانتها ، ورفع مستويات المعيشة بين سكان الريف * ومن بين الوسائل التي تلتزمها لتحقيق هذه الأهداف المعونة الفنية وبرامج الائتمان والبرامج والسياسات التسويقية والسعرية ، والإصلاح الزراعي ، والسياسات التي تستهدف تحسين استخدام الموارد الطبيعية (تحت اشراف معهد تنمية الموارد الطبيعية) *

أما الأهداف الرئيسية متوسطة الأجل في الخطة الشاملة التي تتبعها اكوادور للتغيير والتنمية للفترة ١٩٧٣ / ١٩٧٧ فهي الإصلاح الزراعي وتقوية القطاع العام بما في ذلك الإصلاح الضريبي وتحسين الهيكل الإدارى وإصلاح النظم المالية والمصرفية ونظم الائتمان * وقد اختيرت مجالات الأولوية التالية لدعم تنظيم التخطيط العام : (١) توسيع نطاق مهام أجهزة التخطيط والتنسيق ، ومن بينها اعداد الخطط على المستوى الاقليمي ، (٢) خلق مكاتب قوية للبرمجة القطاعية والتقييم القطاعي (إذ كانت العلاقات بين مجلس التخطيط المركزى ووحدات التخطيط الوزارية محدودة للغاية أثناء اعداد الخطة الحالية) ، (٣) تقوية بنك التنمية القومي ، ومعهد الإصلاح الزراعي والتعمير في اكوادور ، (٤) استخدام النظم الحديثة لتخطيط الميزانية واجراءات الرقابة * ومن السمات الرئيسية في برنامج التنمية الزراعية في اكوادور ضخامة الاستثمارات في مجال الإصلاح الزراعي والتعمير وإنشاء مرافق الري الأساسية *

وبالرغم من أن المكسيك ليست لديها عملية تخطيط اقتصادية شاملة ، فهناك عدة جهود للبرمجة في نواحي التخطيط في المدى القصير ، واعداد الميزانية والسياسات الاقتصادية والمالية * وتضطلع بهذه الأعمال جميعا ، من حيث المبدأ ، وزارة رئاسة الجمهورية ووزارة المالية ووزارة التنمية القومية * وتشمل هذه الأعمال وضع الخطط السنوية للقطاع العام والبرامج القطاعية * بيد أن ربط هذين النوعين من البرامج ما زال صعبا بسبب الافتقار الى وسائل الاتصال الفعالة بين القطاع العام والقطاع الخاص * وعلى الرغم من القيود التي يطوى عليها التخطيط الرأسي فقد بدأت في أواخر ١٩٧٣ بعض جهود التخطيط في المدى المتوسط للفترة ١٩٧٠ - ١٩٨٠ وتدل التوقعات على أن اجمالي الناتج المحلي الزراعي سوف ينمو بما يتراوح بين ٣,٧ - ٤,٨ ٪ سنويا ، والانتاج الصناعي بما يتراوح بين ٨,٩ - ٩,٢ ٪ ، والتشييد بما يتراوح بين ٨,٣ - ٨,٦ ٪ ، والتجارة والخدمات بما يتراوح بين ٦,٩ ٪ - ٧,٩ ٪ ، أما معدل النمو الكلي فمن المقرر أن يصل الى ما يتراوح بين ٧ و ٨ ٪ سنويا * أما في المدى البعيد فيتجه الاهتمام الى خلق وظائف جديدة وتحقيق مزيد من العدالة

في توزيع الدخل * أما الأهداف المحددة للزراعة فهي العمل على تحقيق زيادة مستمرة في الانتاج والتوسع في خلق فرص الاستخدام ، وزيادة دخول صغار المزارعين وتحسين مستويات التغذية *

وتهدف السياسات الحكومية عام ١٩٧٤ الى زيادة تنظيم المزارع الصغيرة ، وزيادة برامج انشاء البنية الأساسية ، بما فيها شبكات الري (اصلاح الشبكات القائمة وتنفيذ مشروعات الري على نطاق صغير في مشروع بينيتو خوارز) ، والتوسع في الائتمان الزراعي ، والتوسع في نظم التأمين على المحاصيل ، ورفع أسعار الدعم وخاصة بالنسبة لمحاصيل الأغذية الأساسية ، وتوسيع طاقة صناعة الأسمدة بدرجة كبيرة *

وتحتل زيادة الانتاج الزراعي والتنمية الريفية موضع أولوية متقدمة بسبب أدائهما غير المرضي في الآونة الأخيرة * وتجدر الإشارة بوجه خاص الى البرنامج القومي لانتاج الأغذية ، الذي يستهدف أساسا تحقيق زيادة سنوية تبلغ في المتوسط ٥ ٪ في انتاج الأغذية الأساسية في فترة تتراوح بين ١ و ١٥ عاما * أما الاهداف قصيرة الأجل فهي زراعة ٢٠٠ ألف هكتار من الأراضي الصالحة غير المستغلة ، وزيادة القروض والمساعدات الفنية وخاصة بالنسبة للأرز والقمح والفاصوليا والذرة الزيتية * وسوف تشرف على هذا البرنامج مجالس الولايات التي أنشئت حديثا والتي تشترك فيها كذلك الهيئات الإقليمية التابعة للقطاع العام ، وصغار المزارعين الافراد ، ومؤسسات الائتمان وغيرها * وتعتمد الحكومة التوسع في التصنيع في المناطق الريفية ، واستخدام الصندوق القومي لتنمية الملكيات الجماعية " الأخيدوس " لهذا الغرض * كما تعتمد الحكومة ، بانشاء برنامج الاستثمارات العامة للتنمية الريفية ، خلق مزيد من الوظائف الجديدة في المناطق الريفية المتخلفة *

وترمي خطة التنمية القومية في كوستاريكا للفترة ١٩٧٤/١٩٧٨ الى تحقيق الاهداف التالية : اتباع سياسة هادفة للاستخدام ، وتحسين توزيع الدخل ، وزيادة تنويع الانتاج والصادرات ، وزيادة كفاءة القطاع العام ، ورفع معدلات الادخار والاستثمار * وتؤكد الخطة أنه لن يتسنى رفع مستويات المعيشة للسكان جميعا الا عن طريق النمو الاقتصادي ، واجراء تغييرات في هيكل الانتاج والتركيب الاجتماعي والسياسي ، كما أنه لا بد من تقوية القطاع العام * وتقرر الخطة أولوية للتوسع في فرص العمل ، وخاصة في القطاعات المنتجة * أما في الزراعة فترمي الخطة الى زيادة انتاجية العمل عن طريق تحسين استخدام الاراضي الزراعية بفضل مشروعات الري والصرف * وخلال فترة الخطة ، يقدر أن عدد الوظائف اللازمة للمتعلمين الجدد الى القوى العاملة يصل الى ١٢٧ ألف وظيفة ، وبلاضافة الى ذلك يلزم اجراء تخفيض حاد في المعدلات الحالية للبطالة والبطالة الجزئية * ولا بد أن يمتص القطاع الزراعي نحو ١٨ ٪ من الزيادة في أعداد السكان ذوي النشاط الاقتصادي خلال الفترة ١٩٧٣/١٩٧٨ ، مع انخفاض نسبة مساهمة القطاع في القوى العاملة النشطة من ٣٧ ٪ الى ٣٤,٥ ٪ * وتقتصر الخطة انشاء لجنة وزارية قوية للقوى العاملة والاستخدام لمراقبة الجهود التي تبذل في خلق فرص الاستخدام والتنسيق بينها * أما أهداف الاستراتيجية الزراعية التي يحتل فيها تحقيق التكامل بين بلاد أمريكا الوسطى موضعا ظاهرا ، فهي : زيادة معدلات نمو الصادرات الزراعية أو على الأقل المحافظة عليها ، وزيادة مساهمة النمو الزراعي والتنمية الزراعية في الحد من تباين الدخل وتقسيم الأنشطة الزراعية على المناطق المختلفة كسبيل لتوسيع قاعدة الموارد * وللخطة أربعة مجالات رئيسية للعمل هي : تنسيق التخطيط والتنفيذ بين الوكالات الزراعية ، واتباع اللامركزية في التخطيط وتنفيذ الخطة ، ومشاركة المزارعين وأهل الريف في عملية اتخاذ القرارات ، وتركيز الموارد العامة في بعض البرامج والمشروعات ذات الأولوية *

وتستهدف خطة التنمية القومية الجديدة في هندوراس للفترة ١٩٧٤/١٩٧٨ اجراء تغييرات جوهرية في الهيكل الاقتصادي والاجتماعي * فأهدافها الرئيسية هي تأمين دخل كاف للسكان جميعا ، وتلبية احتياجاتهم الأساسية في مجالات

التغذية والسكان والتعليم والصحة والعمالة ، وتحقيق مزيد من العدالة في توزيع الدخل ووسائل الانتاج ، وتغيير هيكل الانتاج ، والاستغلال الرشيد للموارد الطبيعية * وتعتمد استراتيجية التنمية الزراعية اعتمادا كبيرا على اصلاح الزراعي وتنمية الغابات * وهي تؤكد أهمية الأرض وخلق فرص العمالة وتغيير تقسيم الأراضي الى مزارع ضخمة وصغيرة لتحل محلها وحدات زراعية حديثة تتسم بسلامة انتاجها * كما توجد بالخطه برامج لتحقيق اصلاح الزراعي المتكامل حيث يتم توطيئ نحو ١٠٠ ألف أسرة في مساحة قدرها ٦٠٠ ألف هكتار * ومن المقرر تأميم جميع موارد الغابات ، وانشاء مؤسسة لتنمية الغابات * وسوف يفتح لمجتمعات المزارعين وتعاونياتهم أن تشارك في تنمية هذه الموارد * ويشمل برنامج الغابات صيانة الأخشاب، وتنمية صناعات الأخشاب ، وتحسين نوعية امدادات الأخشاب وزيادة صادراتها *

وفي جمهورية الدومنيكان تهدف الخطه الشاملة للتنمية الزراعية للفترة ١٩٧٠/١٩٧٤ الى تحقيق زيادة في انتاج صغار المزارعين وتقوية أجهزة القطاع العام ، وتتبع هذه الخطه منهجا اقليميا قويا في التنمية الزراعية * اذ تقسم الاقاليم الى مجموعات فرعية مع تشجيع صغار المزارعين في هذه المجموعات على الاشتراك اشتراكا فعالا في تخطيط البرامج الزراعية وتنفيذها * وقد تضمنت المرحلة الأولى من الخطه برامج فرعية في مجالات البحوث والمعونة الفنية والتدريب والصحة الحيوانية والانتاج الحيواني والأثمنان وأعمال المساحة التفصيلية ودراسات طاقة التربة وكذلك ادخال التحسينات التنظيمية * أما المرحلة الثانية فتؤكد على التسويق والاصلاح الزراعي والرى والصرف واعادة التشجير وتنمية المجتمع المحلي *

وتحاول خطة التنمية الزراعية الجديدة في باربادوس للفترة ١٩٧٤/١٩٧٧ خفض معدل البطالة الذي يصل الآن الى ١١٪ ، والتوسع في القدرة الانتاجية للاقتصاد بأكمله * وتدعو هذه الخطه الى مزيد من الاستثمارات في القطاعات الفرعية لقصب السكر والموز ، لكنها تستهدف كذلك بعض التنوع في الانتاج الزراعي للاستعاضة عن الواردات *

وتتلخص الأولويات العامة في جامايكا في تعبئة الموارد البشرية واعادة الزراعة عن طريق برامج الاستيطان ، والتوسع في الخدمات الاجتماعية مثل الاسكان والتعليم * ويشير الكتاب الأخضر الذي يتضمن مقترحات الحكومة للتنمية الزراعية الى الخطوط الرئيسية للعمل وهي كما يلي : توخي المزيد من العدالة في توزيع الأراضي الزراعية ، وزيادة كفاءة استخدام الموارد الطبيعية ، لاسيما الأراضي عن طريق اصلاح الزراعي ، والاستيطان واقامة شبكات البنية الأساسية ، وتوفير خدمات التدريب والتعليم والارشاد للمزارعين ، واعادة تنظيم أعمال البحوث والتوسع فيها ، وكذلك تطبيق التكنولوجيات الحديثة والتوسع في استخدامها ، واقامة مشروعات التعاون للمزارعين ، وتحسين القروض الزراعية والتسويق *

ويهدف قانون التنمية الزراعية لعام ١٩٧٣ ، في سانت كيتس - نيفيس الى رفع الدخل ، وزيادة فرص العمالة ، وتحسين مستويات المعيشة للسكان * وينص هذا القانون على انشاء هيئة لتنمية الأراضي * كما يؤكد على أهمية اقامة مزارع سليمة من الناحية الاقتصادية * ومن المقرر كذلك اقامة مؤسسة مركزية للتسويق الزراعي *

التنمية الريفية المتكاملة

لا يعتبر المنهج المتكامل في التنمية الريفية أمرا جديدا فهو معروف تحت اسم " البرنامج الشامل " منذ تجربة الهند في أواخر الخمسينات وأوائل الستينات * وغالبا ما يقترن هذا المنهج بمشكلات عديدة من بينها : أين ومتى ينبغي استخدامه ، وما هي محتوياته ، ومن الذي يستفيد بمزاياه *

ولما كانت الأموال التي تتوفر للتنمية الريفية محدودة للغاية في جميع البلاد النامية ، فإن اختيار مجالات هذه المعالجة الشاملة أمر لا بد من تقريره بحرص بالغ * فقد أظهرت التجربة مؤخرا في أمريكا اللاتينية أنه يمكن أن ينشأ صراع بين جوانب الرفاهية وبين الجوانب الاقتصادية البحتة عند تقرير هذا الاختيار * فهناك منهج " تنمية المجتمع المحلي " الذي يقوم أساسا على تحسين الخدمات الأساسية للمناطق الريفية الفقيرة ، بصرف النظر عن امكانياتها الاقتصادية ، وهذا اختيار واضح في اتجاهه نحو الرفاهية الاجتماعية * وهناك منهج آخر لا يعطي الأولوية إلا للمناطق الريفية التي لديها امكانيات واضحة للتنمية ، برغم ما قد يقوم فيها من ظروف صعبة * ويبدو أن هناك تحولا تدريجيا لتحيز المنهج الثاني في الاقليم * أما شيلي فقد اتبعت منهجا انتقائيا منذ عام ١٩٦٤ ثم تقدمت في تطبيقه بعد عام ١٩٧٠ ، ولو أن عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي مؤخرا قد ألغى ما أحرزه هذا المنهج من تقدم * وأما بيرو فقد اختارت الطريق الثاني وطبقته منذ ١٩٦٩ في المناطق التي توجد بها امكانيات للتنمية دون غيرها ، وقد حذت اكادور حذوها منذ عام ١٩٧٢ * وقد أخذت بوليفيا في الوقت الحاضر تطبيق برنامجها للتنمية الريفية في مساحات ضخمة ، فحالت بذلك دون تركيز الجهود * وفي كولومبيا ، يبدو أن جوانب الرفاهية الاجتماعية قد نالت الأولوية في المشروعات الريفية التي يجري اعدادها في الوقت الحاضر ، مع التحيز الى حد ما للمناطق ذات الامكانيات الاقتصادية *

ويتفاوت التقدم في تطبيق برامج التنمية الشاملة في أمريكا الوسطى تفاوتا كبيرا * فهندوراس ومعها باناما ، الى حد محدود ، هي التي أبدت رغبة في تطبيق هذه البرامج ، في حين تقتصر السلفادور وجواتيمالا على محاولة تنمية المجتمع المحلي *

وفيما يلي دراسة موجزة للتجربة الأخيرة التي شهدتها كل من اكادور وبيرو في التنمية الريفية المتكاملة للمناطق ذات الامكانيات الاقتصادية *

اكادور (٢)

تأخرت التنمية الريفية في اكادور بسبب ضخامة عدد الهيئات العامة والخاصة المختصة بالتنمية * وبطبيعة الحال ليست هذه المشكلة قاصرة على اكادور وحدها أو على التنمية الريفية فحسب بل انها أدت الى كثير من ازدواج الجهود والهدر من جميع الانواع ، ولم تسفر الا عن نتائج ايجابية قليلة نسبيا *

ولقد بذلت محاولات جادة مؤخرا للتغلب على هذه العقبة ، ولتنظيم برنامج جديد يجمع بين مختلف الوكالات في مشروعات محددة واضحة من حيث تحديد ها وموقعها * ويقوم هذا البرنامج أساسا على المشاركة النشطة من جانب سكان الريف ويشمل طائفة واسعة من الأعمال من بينها : اعادة توزيع الأراضي ، وتوفير المياه ، والقروض ، والمعونة الفنية ، والتسويق ، والتدريب والتعليم *

ولقد تركزت الجهود الأولى أساسا على منطقة الأنديزوفي داخل هذه المنطقة ، وأمكن تحديد ٢٥ منطقة ريفية مكتظة بالسكان في منطقة الجبال للاختيار من بينها * ويتوقف الاختيار النهائي لمنطقة ما على بعض المعايير ، أولها أن تتوفر المعلومات الأساسية اللازمة عنها مثل كثافة السكان وحيازة الأراضي وتوفر المياه * ثم بعد ذلك يتناول البحث التركيب العنصري والاجتماعي للسكان ، ووجود مشروعات لتنمية الموارد الطبيعية والمستوى العام للمعلومات المتوفرة عن المنطقة *

(٢) على أساس التقرير الخاص بتحديد أولويات الاستثمار في القطاع الزراعي في اكادور ، في أغسطس ١٩٧٣ *

وأخيرا تدرس اهتمامات السكان وقدرتهم على المشاركة وتحمل المسؤولية بنشاط في المشروعات ، بالإضافة الى توافر مؤسسات التنمية العامة والخاصة في منطقة المشروع ، أو قدرتها على العمل في المنطقة ، والمميزات الايكولوجية المواتية لنجاح المشروع (من تربة ومياه ومناخ) *

وبعد تطبيق هذه المعايير الأساسية ، تقرر البدء في المشروعات الريفية في أربع مناطق هي : **أيوورا - أولميدو - لاسبيرانسا ، وشوتا ، وكوبرو ، وكولومبي ***

وفيما يلي وصف عام لمشروع أيورا - أولميدو - لاسبيرانسا ، لبيان طبيعة هذه المشروعات الأربعة : اذ تغطي المساحة حوالي ١٦١ كيلومتر مربع ، وتقسم الى قطاعين يفصلهما حزام من المزارع غير الداخلة في المشروع ، ويتضمن المشروع جزءا من الوحدات الادارية في لاسبيرانسا وأنجوشاجوا (في اقليم امابورا) وأولميدو وجزءا من أيورا (في اقليم بشينشا) * ويعيش في منطقة المشروع نحو ٦٧٠ نسمة ، جميعهم من الهنود ، ومعظمهم في مستوطنات زراعية * وفي عام ١٩٧١ تبين من حصر في منطقة الابرا ، وهي مستوطنة زراعية تضم ٢١ نسمة ، أن :

نسبة الالتحاق بالمدارس من سن ٦ الى ١٥ سنة : ٥٤ % ، نسبة الأمية (بين السكان الذين تزيد أعمارهم على عشر سنوات) : ٧٠ % (٥٩ % ذكور ، ٨٣ % اناث) ، التعليم بالمدارس للسكان الذين تزيد أعمارهم على ١٠ سنوات : ٥٠ % *

وجميع السكان تقريبا من المزارعين * وقد استفادت بعض المزارع من مشروعات اصلاح الزراعي التي يجري تنفيذها الآن * ويتراوح حجم الحيازات التي توزع لزراعتها فرديا أو جماعيا بين ٦ و ٨ هكتار للأسرة * وفي مشروعين من المشروعات الثلاثة التي يجري تنفيذها في المنطقة ، تقضي الخطة باتباع الزراعة الجماعية في معظم المنطقة الصالحة للزراعة * والمحاصيل الرئيسية فيها هي الشعير والقمح والفاصوليا والبطاطس ، ثم على نطاق أقل اللوبيا والبسلة والذرة * وتعتبر الأبقار ، وخاصة قطيع اللبن على درجة من الأهمية ، وأن كانت الأغنام والخنازير تلعب دورا تكميليا ملحوظا في اقتصاد المنطقة * والمنتجات الرئيسية التي تباع هي الشعير والقمح والبطاطس واللبن *

ويقدر الدخل السنوي للمزارعين الذين كانوا يتبعون نظام المشاركة من قبل (بمتوسط مساحة منزوعة قدرها ٤ هكتار) في منطقة مشروع سيامبي بنحو ٥ آلاف سوكريز (٢٠٠ دولار أمريكي) ، أما الدخل السنوي للمزارعين الذين كانوا يستغلون مساحة تقل عن ٢ هكتار في المتوسط فيقدر بنحو ٣٥٠ سوكريز (١٤٠ دولار أمريكي) *

وقد أدى تفتيت المزارع الضخمة الى ظهور تعاونيات نشطة ومتراصة للفلاحين * وأقدم هذه التعاونيات وأهمها جميعا توجد في مشروع بيزيللو ، حيث يباشر القادة تأثيرا ملحوظا * والا مكانيات البشرية للمنطقة تكاد تتعادل مع امكانيات التنمية الطبيعية * وتعمل في هذه المنطقة عدة مؤسسات *

وتشهد المنطقة في الوقت الحاضر تحسنا في ظروف المعيشة بفضل تنفيذ برامج نقل ملكية الأراضي واستغلال الموارد الطبيعية التي بدأ تنفيذها بالفعل في قطاعات عدة *

وتوصف المنطقة التي ينفذ فيها المشروع بأنها " منطقة غابات جبلية رطبة " ، حيث يبلغ متوسط المطر السنوي نحو ١٠٠٠ ملميمتر ، وتصل كمية الامطار الى الذروة في شهرى أبريل ونوفمبر * وموسم المطر يستمر ١٤٩ يوما في المتوسط

في العام ، والمتوسط السنوي للرطوبة ٧٨٪ * وتظهر سجلات درجات الحرارة أن المتوسط الشهري لأعلى درجة في شهر مايو هو ١٣,٥ ° ، أما المنطقة المنخفضة فتكون واديا فسيحا مبسطا تقريبا ويوجد به عدد من المجاري المائية * وتعتبر طبقة " كانجاوا " الصلبة ، المكونة من رماد بركاني قديم ، هي الطبقة التحتية التي نشأت عليها تراكمات حديثة من الرماد مكونة من التربة الحالية * وهذه التربة تتفاوت في العمق ، بل ان التعرية قد تسببت في ازالتها تماما في بعض المناطق مما يترك التربة الصلبة المعروفة باسم " كانجاوا " مكشوفة وخاصة على المنحدرات * وتوجد دراسة مفصلة عن التربة في منطقة بيزيللو ، مع خريطة بمقياس رسم ١: ٥٠٠٠٠ * وقد كشفت هذه الدراسة عن أن الطبقة الصلبة " كانجاوا " تظهر على السطح أو على عمق لا يتجاوز مترا واحدا * وتوجد فيها ثماني مسلسلات للتربة تتراوح بين الترب الطفلية العميقة والعميقة جدا ذات الصرف الجيد ، مع رماد بركاني أسود وبين تربة بيئية سيئة الصرف جدا * ويشمل مشروع سيامي الاقليمي لنقل ملكية الأراضي وصفا للمناطق الصالحة للزراعة في المزارع الثماني الضخمة التي يشملها المشروع * وقد وضعت خريطةتان لاستخدام الأراضي بمقياس رسم ١: ٥٠٠٠٠ على أساس خريطة التربة الحالية لمزرعة البيزيللو الضخمة * وتبين احدى هاتين الخريبتين امكانيات استخدام الأراضي تفصيليا ، مع مراعاة ثلاثة عوامل رئيسية هي : عمق التربة ، وانحدار الأرض ، والصرف ، لتقرير ١٥ فئة من فئات استخدام الأراضي التي تبين : ظروف التربة (خصوصيتها الظاهرة وعنفها ونفاذيتها) ، والجراءات اللازمة لتحسينها ، وأهمية تدابير صيانتها بصفة عامة *

وتعتبر هذه الدراسات أساسا صالحا ونموذجا للعمل في بقية منطقة أيورا والميدو ولا سبيرانسا ، بسبب التشابه الكبير بينها وبين مزرعة بيزيللو من حيث الخصائص والظروف السائدة *

وتستخدم هذه الأراضي في الوقت الحاضر بصفة رئيسية في زراعة القمح والشعير والبطاطس والعراي ، كما أنها تنتج ، على نطاق أضيق ، الذرة والبسلة والفاصوليا والكينوا والخضر وشوفان العلف والذرة الرفيعة وغيرها للوقاء بالا احتياجات المحلية * أما المحصول الرئيسي الآخر الذي يزرع في المناطق المرتفعة فهو البيرثرم ، الذي يحتاج الى كثير من الأيدي العاملة * وتشمل المنتجات الحيوانية لحم الضأن والصوف والخنازير ، واللبن بوجه خاص * والا غنام والخنازير من السلالات المحلية ، وترعى في حظائر مشتركة دون أية تسهيلات خاصة * وتتوافر معلومات طيبة عن موارد المياه اللازمة للرى وتغطي هذه المعلومات : الدراسة الهيدروليكية الحالية للمنطقة ، مصادر المياه ، مهدلات تدفق الانهار ، وشبكة الري الحالية * وتتباين مصادر امدادات المياه للمنطقة ، وأهمها نهر لاشيما * ومن اليسير استغلال المجرى العلوى لهذا النهر في أغراض الري ، لأن مجراه ليس عميقا جدا حتى الآن * بيد أن استغلال مجاريه الوسطى والسفلى أمر غاية في الصعوبة ، ان لم يكن مستحيلا ، بسبب عمق مجراه تدريجيا ، حتى ينخفض الى ما دون ارتفاعات الري * ولا بد من صيانة حوض هذا النهر بأكمله والمحافظة عليه ، والحيلولة دون انكماش حجم المياه المتدفقة فيه من عام لآخر * ويمكن تشغيل جزء من شبكة الري عن طريق الجاذبية الطبيعية *

وبرغم أنه لا توجد دراسة خاصة لتنمية الغابات ، فان ادارة الغابات في وزارة الزراعة ترى أن بعض المناطق ، التي لم تحدد تحديدا كاملا ، تصلح لزراعة الغابات وعمليات استخراج الاخشاب * ومن المقرر أن يبدأ مشروع مهم في هضاب انجالا وتوبو ، وذلك لزراعة أصناف الاشجار التالية الموصى بها : أشجار الصمغ الأزرق : *Eucalyptus globulus* لا استخراج الاخشاب ، وأشجار الكوز الأسود : *Prunus serotina* وأشجار السرو البرتغالية *Cupressus lusitanica* وأشجار الصنوبر *Pinus radiata* التي تستخدم مع الصمغ الأزرق لاقامة أحزمة واقية *

وعلى أساس جميع هذه الاستقصاءات يوصي بتركيز عمليات التنمية المتكاملة لهذه المنطقة في نحو ١٥٦٠ هكتار بين قرى أيورا ولا سبيرانسا ، مع إقامة المشروعات التي تشجع المزارعين على الاشتراك فيها بما يخلق التغيير في مواقفهم وبتحقيق الفرص أمامهم ورفح مستويات دخلهم * وقد أمكن وضع الخطوط التوجيهية لهذه الأعمال بمساعدة المعلومات التي يتضمنها المشروع الإقليمي لسيامي ، ومشروع إعادة التوطين في بيزيللو ، ومشروع إعادة التوطين في الإبرا ، وغير ذلك من المصادر مثل الوثائق التي أعدها بعثة الانديز على مستوى الإقليم بأكمله *

(٤) بيرو

تقترن مشروعات التنمية الريفية المتكاملة في بيرو بالمناطق التي ينفذ فيها الإصلاح الزراعي * والمعايير المستخدمة في اختيار مناطق هذه المشروعات هي : أهمية المنطقة في الإصلاح الزراعي على المستويات الإقليمية والقومية ، العائد الاجتماعي والاقتصادي المنتظر من الاستثمارات في كل منطقة وخاصة من حيث إنتاج الأغذية وإعادة توزيع الدخل وزيادة نصيب الفرد منه ، فرص إجراء تحسين عاجل في شبكات الري عن طريق استخدام النظام الجديد لاستغلال الأراضي ، والاحتياجات العادية التي تشترطها وكالات التمويل عن الامكانية الفنية والاقتصادية والمالية لمشروعات الاستثمار ، وتوافر المعلومات الأساسية بما في ذلك الدراسات الهندسية ودراسات التربة والمياه والتسويق ، وتقييم القدرات الإدارية المحلية على الوفاء باحتياجات المشروعات الجديدة *

وتوضع هذه المشروعات ، إلى حد بعيد ، على أساس احتمالات الإنتاج لمدة ٥ سنوات مع حساب التغييرات المحتملة في أساليب إدارة المزارع خلال هذه الفترة بطريقة واقعية على قدر الامكان *

وكان من أهداف المشروعات الأولى التي تمت الموافقة عليها تحقيق تحسين سريع في الدخول والا حوال المعيشية لنحو ٢٤ ألف أسرة ريفية من التي حصلت بالفعل على أراض من الإصلاح الزراعي * وقد تم ادخال نظام تعاوني لإدارة المزارع يتضمن تدريب المزارعين وتقديم المساعدات الفنية * وكان من الأولويات الأخرى تحسين التسويق وتصنيع المنتجات المحلية * ووجهت أهمية خاصة ، في بادئ الأمر ، إلى تحديد مناطق القطاع الساحلي التي أمكن فيها تنفيذ الإصلاح الزراعي تنفيذاً فعالاً ، ثم بعد ذلك بدأ العمل في مشروعات منطقتي فيرانخي وفيرو * وفيما بعد اتسع نطاق هذه الدراسات لتشمل منطقة الانديز ، مما أسفر عنه مشروعات في منطقتي أنتا ولا بيا كابييتشكا *

وتستند هذه المشروعات أساساً على المادة ٩٢ من القانون رقم ١٧٧١٦ * (٥) وقد اشتملت مشروعات المناطق في بيرو على ٦ برامج رئيسية هي :

-
- (٤) على أساس مشروع تنمية الزراعة والتسويق في مناطق الإصلاح الزراعي في بيرو — التقرير العام ، مايو ١٩٧١ *
(٥) ونصها كما يلي : " المادة ٩٢ : بمجرد تحديد منطقة للإصلاح الزراعي ، فإن الإدارة العامة للإصلاح الزراعي والاستيطان الريفي ، بالتنسيق مع المكتب القطاعي للتخطيط الزراعي ، تضع الخطة لتنمية تلك المنطقة ، بما يشمل مشكلات البحوث والإرشاد والتنمية والقروض والحماية والتسويق وما إلى ذلك من الجوانب التي تكمل تغيير هيكل حيازة الأراضي " *

(١) حياة الأراضي (نزع الملكية، والملح، وتنظيم المشروعات)، (٢) الانتاج (المحاصيل، وزراعات الغابات، والثروة الحيوانية، والحرف، وتربية الدواجن)، (٣) برنامج التدريب والمعونة الفنية (مراكز اقليمية، معونة فنية، مراكز للتدريب في المناطق)، (٤) البنية الأساسية (كالطرق وتوصيل التيار الكهربائي، والانشاءات، والرى والصرف)، (٥) برامج التسويق والصناعات الزراعية (انشاء المصانع، وتنظيم الاسواق)، (٦) القروض.

وبلاحظ أن برنامج حياة الأراضي هو الذى يوفر الاطار الاساسي للبرامج الخمسة الأخرى. وفي كل منطقة من مناطق اصلاح الزراعي تتبع الحكومة اجراءات خاصة لتوزيع الأراضي التي تنزع ملكيتها، وتختلف هذه الاجراءات من منطقة لأخرى. وتحدد الحكومة مساحات التوزيع، وعدد المستفيدين وطريقة التنظيم التي سوف تتبع لتحسين الاحوال بصفة عامة. وتخضع زراعة المحاصيل، وتربية الحيوانات وغيرها من الأعمال لبرمجة دقيقة حتى يمكن الاستفادة بالموارد المتاحة على خير وجه. وقد أعد لكل منطقة جدول زمني للانتاج يحتوى على عدة أنماط بديلة لزراعة المحاصيل بما يسمح بمراعاة الظروف المحلية الى أبعد الحدود.

وتتقرر الاهداف القومية للتنمية الزراعية والاطار العام لتحقيقها على المستوى القومي في وزارة الزراعة، ثم تبلغ الى مكاتب التخطيط في مختلف مناطق اصلاح الزراعي، وهذه المكاتب تعمل بتعاون وثيق مع المجالس المحلية التي تمثل فيها منظمات المزارعين التعاونية، والتي تساعد في وضع الخطوط التوجيهية لتعاونيات الانتاج في المناطق المعنية. ومفهوم أنه لا يجب المغالاة في تركيز التخطيط الزراعي، وأنه ينبغي أن تتاح للفلاحين الفرصة الكافية للاشتراك في عملية التخطيط بأنفسهم.

ولما كان تحسين المهارات والمعارف الادارية جزءا حيويا من المشروع، فقد أنشأت حكومة بيرو هيئة تسمى المركز القومي للتدريب والبحوث في مجال اصلاح الزراعي، ووفرت له الاموال الكافية، وذلك بالموازنة الفنية والمالية من برنامج الأمم المتحدة للتنمية ومنظمة الأغذية والزراعة.

وتعتبر البنية الأساسية في مناطق اصلاح الزراعي ضعيفة بوجه عام، ولهذا تتضمن كل خطة للمناطق المختلفة اقتراحات بتحسين هذه البنية، مع اعتناء كبير بالانشاءات والطرق على مستوى المزرعة. ولا تشمل خطط المناطق انشاء شبكات للرى على نطاق واسع، أو شبكة للطرق الرئيسية، أو اقامة محطات للقوى الكهربائية، بل تقتصر في بادىء الأمر على الأعمال التكميلية أو الثانوية، التي قد تكون مستقلة أو تكون جزءا من البرامج القومية الواسعة النطاق والمرفحة التكاليف.

ويحتبر تسويق المنتجات الزراعية والحيوانية من أضعف الحلقات في سلسلة الزراعة في بيرو. فتوجد مسالك تسويق لسلح التصدير مثل القطن والسكر التي تنتجها المزارع الضخمة، ولكنها غير موجودة بالنسبة للسلح الأخرى التي يبيعها أساسا صغار المزارعين. وهكذا فإن عمليات تحسين التسويق تتجه الى احتياجات هؤلاء المزارعين، وخاصة لتوفير شبكة مناسبة من تسهيلات التخزين العامة. كما انتهى الرأى الى ضرورة اجراء تغيير جذرى في تسهيلات القروض الزراعية.

التكامل الاقتصادى الاقليمي

لا يزال التكامل الاقتصادى في أمريكا اللاتينية يسير على نفس النمط الذى اتبعه في السنوات الأخيرة. وتعتبر كل من السوق المشتركة بين دول البحر الكاريبي ومجموعة بلاد الأنديز أنشط المشروعات وأكثرها جراءة، في حين أن منطقة

التجارة الحرة لبلاد أمريكا اللاتينية ، والسوق المشتركة لا أمريكا الوسطى لم تحققا بعد أية نتائج ايجابية . فقد وقّعت بلاد البحر الكاريبي - التي أسست عام ١٩٦٨ منطقة التجارة الحرة فيما بينها - اتفاقية في ٤ يوليو ١٩٧٣ تقضي بإنشاء مجموعة بلاد البحر الكاريبي والسوق المشتركة بين بلاد البحر الكاريبي ، وذلك في مدينة شاجوراماس . والأهداف الرئيسية لهذا المشروع التكامل الجديد هي وضع اتفاقية للتعريف التجارية المشتركة ، ووضع لوائح تجارية موحدة ، وتنسيق النظم الضريبية والتشريعات الاقتصادية ، والترشيد الزراعي ، والاتفاق على سعر صرف موحد ، وتنسيق السياسات الاقتصادية ، وإنشاء جهاز استشاري مشترك لتخطيط التنمية ، ووضع برنامج مشترك للعمل في التنمية الصناعية وللنهوض بالسياحة .

وتلص هذه الاتفاقية على معاملة خاصة للدول الأقل نموا في هذا الكومنويلث الكاريبي ، وتشتمل هذه المعاملة على : منح امتيازات جمركية ، وحوافز مالية ، وتنفيذ اتفاقية التعريف التجارية الخارجية على مراحل ، ومنح معاملة خاصة للصادرات من هذه البلاد الى البلاد الأخرى في المجموعة ، وتوفير المساعدة لتنشيط الصادرات . كذلك تتناول اتفاقية شاجوراماس التعاون المباشر بين المؤسسات التي أنشأتها وبين اللجان الوزارية . ومن بين تلك المؤسسات بنك التنمية الكاريبي ، ومؤسسة الاستثمار في بلاد البحر الكاريبي .

وتدرس سكرتارية المجموعة في الوقت الحاضر اتباع نظام مركزي في الشراء بالجملة لبعض السلع الضرورية المستوردة التي تستورد منها منطقة التجارة الحرة لبلاد البحر الكاريبي ومجموعة بلاد الكاريبي والسوق المشتركة بينها وذلك لمكافحة الزيادة السريعة في أسعار الواردات وتكاليف النقل ، وللمحد من ارتفاع نفقات المعيشة . وفي اجتماع عقد مجلس وزراء منطقة التجارة الحرة لبلاد البحر الكاريبي ومجموعة بلاد الكاريبي والسوق المشتركة التابعة لها في بداية عام ١٩٧٤ ، اقترحت السكرتارية إنشاء مجلس اقليمي للتجارة يتألف من ممثلين عن الحكومات وعن القطاع الخاص .

وكان أهم الأحداث الزراعية في اتفاقية قرطاجنة عقد أول اجتماع بين وزراء الزراعة في نهاية يناير ١٩٧٤ ، حيث أمكن التوصل الى اتفاق بشأن عدد من الموضوعات المهمة وهي : تكثيف حركة التكامل الاقليمي مع ربطها بالجهود الجارية ، لتنمية الزراعة في مختلف البلاد ، ووضع الاجراءات العملية لتحقيق التكامل في القطاع الزراعي في أقرب وقت ممكن ، وتنسيق السياسات القومية للتنمية الزراعية التي تتيح التكامل الزراعي بين بلاد شبه الاقليم ، على أن يأخذ هذا التنسيق في الاعتبار لا المزايا النسبية فحسب بل وأثر التنسيق في المناطق الفقيرة والمناطق التي ترتفع كثافتها السكانية ، واعطاء أولوية متقدمة لتوفير المنتجات الزراعية ، والتنسيق بين الاجراءات التي تتخذها البلاد الأعضاء في مجال الزراعة في المحافل الدولية وفي الاجتماعات القطاعية الأخرى ، وتكثيف برامج التعاون العلمي والفني بين البلاد الأعضاء بهدف الحد من الاعتماد التكنولوجي على بلاد ثالثة والإسراع في نقل التكنولوجيا التي طورتها بلاد شبه الاقليم أو استطاعت تكييفها لحاجاتها والاتفاق على المعايير الصحية للنبات والحيوان واقامة نظام لتطبيقها على نحو منسق لتسهيل التجارة في المنتجات الزراعية ، وتنسيق سياسات الغابات وتوجيهها نحو الاستخدام الرشيد للموارد القومية وصيانتها ، ومطالبة الأجهزة الرئاسية في اتفاقية قرطاجنة بتعديل الاطار التنظيمي للمجلس وذلك لتقوية الموارد الفنية اللازمة في عملية التكامل الزراعي ، وأخيرا تنسيق العمل المشترك بهدف خلق مركز قوى للمساومة في استيراد الأغذية والمستلزمات الزراعية .

كذلك أوصى وزراء الزراعة في بلاد ميثاق الانديز الذين حضروا هذا الاجتماع بإنشاء مجلس زراعي يلحق بمجلس اتفاقية قرطاجنة ليتولى تحليل مراحل التقدم في تحقيق التكامل ، كما أوصوا بإنشاء جماعات العمل اللازمة وتقوية الوحدات التي تضطلع بمهمة التكامل الزراعي في وزارات الزراعة في البلاد الأعضاء . وطلب الوزراء من المجلس أيضا تقديم مقترحات

لتنفيذ برامج مشتركة لتشجيع انتاج الحبوب والبذور الزيتية والمنتجات الحيوانية ، ولا جراء دراسات عن امكانية اقامة نظام زراعي في شبه الاقليم بالتعاون مع مؤسسة تنمية بلاد الانديز*

ولا يزال تحقيق التكامل الاقتصادي في بلاد أمريكا الوسطى متأخرا بسبب الافتقار الى قرارات سياسية على الرغم من أنه طرأت زيادة قدرها ١٥٪ على التجارة داخل الاقليم عام ١٩٧٣*

وقد نشرت منظمة الأغذية والزراعة دراسة منظورية عن التنمية والتكامل في القطاع الزراعي في أمريكا الوسطى^(٦) حتى عام ١٩٩٠*. وتحدد هذه الدراسة طريقين رئيسيين للنمو: يسير أولهما على النمط الحالي في توزيع الدخل وفي استخدام عناصر الانتاج في شبه الاقليم ، في حين يهدف النمط الثاني الى اجراء تغيير في توزيع الدخل وفي هيكل حيازة الأراضي ، وفي زيادة كفاءة استخدام عناصر الانتاج لخلق أكبر قدر ممكن من فرص العمالة*. كذلك يستهدف الافتراض الثاني ، كجزء من استراتيجية التخطيط، العمل تدريجيا على ازالة الفوارق في معدل نمو اجمالي الناتج المحلي في البلاد الأعضاء*. وتعرض دراسة المنظمة استراتيجية عامة لها سمتان رئيسيتان هما أولا زيادة الانتاج الضروري وتنويعه لمواجهة النمو في الطلب المحلي بسبب زيادة الدخول وتحقيق مزيد من العدالة في التوزيع ، وثانيا تحسين استخدام الموارد الانتاجية اقتصادية واجتماعيا ، بما يكفل نصيبا أوفر لسكان الريف في التمتع بمزايا النمو*

وفي عام ١٩٧٤ جرت سلسلة من المفاوضات في منطقة التجارة الحرة بين بلاد أمريكا اللاتينية لتحقيق مزيد من التكامل عن طريق ادخال لوائح سياسية وتنظيمية وعملية جديدة*. وقد اقترحت بلاد الانديز عددا من التدابير التي ينبغي أن تتخذها منطقة التجارة الحرة بين بلاد أمريكا اللاتينية لمنح معاملة تفضيلية للبلاد الأقل نموا وكذلك للبلاد ذات الاسواق المحدودة*. كذلك تقدمت المكسيك بآراء عن تجديد منطقة التجارة الحرة بين بلاد أمريكا اللاتينية ، وهي تتناول تحسين اتفاقية مونتيفيديو ، والاتفاقيات التكميلية ، والسياسة الصناعية ودور الشركات عبر الوطنية ، وتوفير الدعم للبلاد الأقل نموا واعادة النظر في التنظيم الاداري*

الشرق الأقصى

الخطط والسياسات الانمائية

تشارك جميع الخطط الأخيرة في الاقليم في اهتمامها بالأهداف العامة للتنمية الاقتصادية - الاجتماعية مثل اجتثاث الفقر وزيادة الأغذية والدخول وتحسين توزيعها وزيادة الاستخدام ، الى جانب اهتمامها بالنمو^(٧) وفي حين أن معظم الخطط الجديدة أخذت بهذه الأهداف كجزء من فلسفتها الا أن قلة منها فقط نجحت في تعديل منهجية التخطيط على هذا الأساس أو في بلورة ما يترتب على الأخذ بهذه الأهداف في سياسات وبرامج محددة*. وهكذا لم يجر العمل دائما على وضع هذه النتائج موضع التنفيذ سواء بتغيير انماط الاستهلاك ومستوياته ومعدلات الادخار والاستثمار والآثار الواقعة على مجموعة المدخلات ومجموعة التكنولوجيا والناتج أو حتى على بحث آثارها الهيكلية على الانتاج أو التجارة أو المؤسسات أو التكنولوجيا ، وهذه الخطوات المنهجية والفنية هي ما ينتظر المخططين الآسيويين في المرحلة التالية*

(٦) Perspectivas para el Desarrollo y la Integración de la Agricultura en Centroamérica, prepared by the UNDP/FAO Advisory Team on Central American Economic Integration. (Gafica) Guatemala 1974
(٧) يحتوي الجدول الملحق "١٢" أهم سمات خطط التنمية الجارية في الشرق الأقصى (انظر الطبعة الانجليزية)*

ولسوء الحظ جاءت محاولة تحقيق هذه الأهداف الاجتماعية والتوزيعية في وقت تعثرت فيه معدلات النمو (لا سيما زيادة نصيب الفرد في النمو) في كثير من الأقطار خصوصا في جنوب آسيا * كما أن التطورات الاقتصادية العالمية الأخيرة لم تجعل بلوغ هذه الأهداف أكثر سهولة * فالضغوط التضخمية المتزايدة والتقلبات السائدة في أسواق السلع في المدى القصير لم تزد من صعوبة الأداء الفعلي وتقييمه فحسب بل وأيضا زادت من صعوبة تخصيص الاستثمارات وتحديد الأهداف للمستقبل^(٨) * وقد أحبطت التطورات الاقتصادية الدولية كثيرا من أهداف الخطط الجديدة واستراتيجياتها : فقد بدأت الهند مثلا مراجعة الخطة التي وضعتها هذا العام فقط * وظل التخطيط في باكستان يوضع منذ عام ١٩٧١ على أساس سنوي وان كان العمل يجري الآن على إعداد خطة خمسية جديدة تبدأ في يوليو عام ١٩٧٥ *

وظلت الظروف السياسية والعسكرية المتقلبة تؤثر على التنمية في بلاد الهند الصينية وهي جمهورية خمير ولاوس وفيتنام الجنوبية وفيتنام الشمالية * وعلى الرغم من أن الخطة الخمسية الثابتة (١٩٦٨-١٩٧٢) في جمهورية خمير تسند أولوية متقدمة للزراعة إلا أن الحرب أدت إلى تخفيض حجم الاستثمار والحد من التنفيذ مع تحويل البلد من مصدر رئيسي للرز إلى مستورد صاف له * كما عجزت لاوس أيضا بنفس السبب ، عن تنفيذ خطة التنمية (١٩٦٩-١٩٧٢) التي اسندت فيها أولوية متقدمة للإنتاج الزراعي * بيد أن توقيع اتفاقية وقف إطلاق النار في عام ١٩٧٣ أدى إلى تجديد جهود صياغة خطة جديدة خلال عام ١٩٧٤ ، ويجري الآن إعداد خطة تشمل الفترة ١٩٧٤-١٩٧٩ * وتقوم هذه الخطة على هدفين أساسيين هما التآكل الاقتصادي القومي والاكتفاء الذاتي ، أي زيادة اعتماد لاوس على مواردها الخاصة * وأولويات الخطة هي (أ) إعادة توطين اللاجئين ، (ب) إعادة بناء البنية الأساسية ، (ج) إنشاء مناطق للتنمية المتكاملة *

وأعدت بنجلاديش خططها الخمسية الأولى (١٩٧٣-١٩٧٨) على عجل بمجرد استقلالها في عام ١٩٧١ * وفيما يلي الأهداف الأساسية لهذه الخطة التي تعكس الفلسفة السياسية للبلد وهي الاشتراكية الديمقراطية : الحد من الفقر ، استعادة المستويات الاقتصادية التي كانت سائدة قبل الحرب بحلول عام ١٩٧٣-١٩٧٤ ، زيادة إجمالي الناتج المحلي بمعدل ٥.٥٪ سنويا (وزيادة دخل الفرد بحوالي ٢٥٪) ، تخفيض الأسعار وزيادة إنتاج السلع الاستهلاكية الأساسية للجماهير ، تقليل الاعتماد على المعونات الخارجية ، وضمان توزيع أوسع وأعدل للدخل وفرص العمل *

ويبلغ الإنفاق الإجمالي على التنمية في الخطة ٤٤٥٥٠ مليون تاكاس (حوالي ٥٥٧٠ مليون دولار أمريكي) ، منها حوالي ٩٠٪ من القطاع العام و ١٠٪ من القطاع الخاص * وتقوم الاستراتيجية العامة للخطة على تحقيق هدفين خلق فرص العمل وزيادة الناتج * ويمنظر خلق ٤ مليون وظيفة جديدة أثناء فترة الخطة ، التي ستستوعب ، حسب التقديرات ، جميع الأعضاء الجدد في سوق العمل كما أنها ستحد من البطالة الجزئية المتفشية *

(٨) إذا كانت زيادة أسعار الصادرات تؤدي إلى زيادة " حقيقية" في الدخل فإن التضخم المستورد يؤدي إلى تخفيض هذه الزيادة الحقيقية ، وحيث أن هذا التضخم يمس بالدرجة الأولى السلع المستوردة فإن استبعاد أثر التضخم وتقدير النمو بالأسعار الحقيقية بدلا من الأسعار الجارية قد يؤدي إلى نتائج مضللة ، كما لا يكفي أيضا استبعاد أثر التضخم من نسب التبادل التجاري وذلك لوجود عنصر ثالث هو التضخم الداخلي الذي يجب أخذه في الحسبان * ونظرا لصعوبة تحديد النسب بين هذه العناصر الثلاثة فإن تقدير الزيادة الحقيقية في إجمالي الناتج القومي والتقدم الفعلي في بلوغ أهداف الخطة يصبح أمرا متعذرا *

وتوجه الخطة أولوية متقدمة للقطاع الزراعي ، وتدور الاهداف الأساسية للبرامج القطاعية في الزراعة حول :
تحقيق الكفاية الذاتية في انتاج الحبوب الغذائية بحلول ١٩٧٨ ، زيادة فرص الاستخدام ، وزيادة انتاج محاصيل التصدير .
وتخصص الخطة ٢٤٪ من اجمالي مخصصات التنمية للزراعة التي من المقرر أن تحقق معدل نمو سنوي مقداره ٤.٦٪ . وتركز الاستراتيجية ، في مجال انتاج المحاصيل ، تركيزا شديدا على توفير مجموعة من المدخلات الحديثة ، وهي وسائل السرى ، الأصناف وفيرة الغلة ، من المحاصيل ، الأسمدة ، اجراءات وقاية النباتات ، بالإضافة الى توفير الحوافز اللازمة والتدابير التنظيمية الضرورية . وتتناول تنمية وسائل الري بالدرجة الأولى مشروعات ثانوية تتميز بانتاجية سريعة وانخفاض احتياجاتها الرأسمالية . ومن بين التحولات الأساسية في السياسة الانتقال تدريجيا من سياسة تقديم الاعانات لمستلزمات الانتاج الى سياسة توفير الحوافز السعري واتباع الأساليب الفنية المتقدمة في انتاج الجوت والميكنة الاستثنائية في الزراعة وتحسين التنظيم .
وتنترح الخطة اجراء بعض الاصلاحات التنظيمية دعما لتنفيذ الخطة وتحقيقا لأهدافها التوزيعية . فتتضمن التعاونيات وبرامج العمل الريفية وتطوير مركز ثانا للتنمية والتدريب (استنادا الى تجربة كومبلا) هي العناصر الثلاثة التي يقوم عليها برنامج التنمية الريفية المتكاملة الجديد الذي سيكون في طليعة حركة التنمية الريفية . وتتضمن الخطة أيضا برنامجا متوازعا للإصلاح الزراعي .

وأعدت بورما الخطة الرباعية الثانية في اطار خطتها العشرينية (١٩٧٤/١٩٧٥ - ١٩٩٣/١٩٩٤) التي بدأت في ابريل عام ١٩٧٤ . والأهداف الرئيسية لهذه الخطة الأخيرة (التي ستنفذ على خمس مراحل مدة كل منها ٤ سنوات) هي : رفع مستوى معيشة السكان الى ضعف مستوى ١٩٧٣ - ١٩٧٤ ، تطوير الاقتصاد من اقتصاد زراعي الى اقتصاد مؤسس على الزراعة ، اقامة نمط انتاجي اشتراكي يهودى الى زيادة الملكية الشعبية الى ٤٨٪ والملكية التعاونية الى ٢٦٪ بحلول عام ١٩٩٣ - ١٩٩٤ .

وتهدف الخطة الرباعية الثانية (١٩٧٤ - ١٩٧٨) في المدى المتوسط ، تحقيق معدل سنوي للنمو في اجمالي الناتج المحلي قدره ٤.٥٪ (وزيادة نصيب الفرد في النمو بنسبة ٢.٤٪) . وحددت الخطة متوسط الصادرات السنوية بمبلغ ١٥٤٠ مليون كيات (٣٢٠ مليون دولار أمريكي) ومتوسط الاستثمارات السنوية في القطاع العام بمبلغ ١٠٠٠ مليون كيات مع استثمار بمبلغ آخر مقداره ١٩٢٠ مليون كيات من القطاعين الخاص والتعاوني . كما سيعاد تنظيم المؤسسات الحكومية والتعاونية على أسس تجارية ومن المقرر زيادة انتاجية اليد العاملة في هذه المؤسسات بمعدل سنوي يبلغ في المتوسط ٢٪ .

ومن نواحي الاستراتيجية الأساسية للخطة زيادة الانتاج مباشرة في القطاعات التي يمكن أن تحقق عائدا انتاجيا سريعا يوجه دفعة عاجلة للتنمية . وتحقيقا لهذا الغرض تقرر اعطاء أولوية متقدمة للزراعة والغابات والتعدين ، وهي الركائز الرئيسية الثلاث للاقتصاد في بورما . وعلى ذلك فان متوسط معدلات النمو السنوية المقررة في مختلف القطاعات الاقتصادية هي : ٤٪ للزراعة ، ٣.٤٪ للقطاع الحيواني ومصايد الأسماك ، ٢.٤٪ للتعدين ، ٥.٢٪ للنقل والمواصلات ، ٧.٥٪ للصناعة التحويلية و ٩.١٪ للقوى الكهربائية . وقد يكون من المتعذر تحقيق زيادة اجمالية في الناتج المحلي قدرها ٤.٥٪ نظرا للتطورات الاقتصادية العالمية الأخيرة ومستوى أداء الاقتصاد في الماضي (تقريبا ٢.٥٪ سنويا) ، ومع أن قيمة الصادرات المستهدفة وهي ١٥٤٠ مليون كيات سنويا يزيد عن ضعف ما كان عليه في السنوات الماضية الا أنه ليس من المستحيل بلوغه حسب الأسعار الجارية .

وينص الدستور الجديد على تحويل الاقتصاد نسبيا بينما تقضي الخطة بتشجيع الصناعات الخاصة ضيقة النطاق وتركز على ضرورة إدارة المؤسسات العامة بحقتضى مبادئ " المشروعات الخاصة " وقياس الاداء على أساس النسبة بين المدخلات والمخرجات * ومن دلائل التغيير في السياسة الاقتصادية محاولة الحصول على المعونات الخارجية والائتمان طويل الأجل (بمساعدة البنك الدولي وبنك التنمية الآسيوى في قطاع النقل والمساهمة الأجنبية المتوقعة في التقيب عن النفط في الشواطي *)

وأعدت الهند مشروع الخطة الخمسية الخامسة (١٩٧٥/١٩٧٤ - ١٩٧٩/١٩٧٨) في اطار زمني مدته ١٢ عاما (١٩٧٥/١٩٧٤ - ١٩٨٦/١٩٨٥) وقد استعرضت حالة الأغذية والزراعة في العام الماضي (ص ١٦٥) العناصر الأساسية ل استراتيجية الخطة الخمسية التي تستهدف تحقيق هدفها التوأمين وهما ازالة الفقر وتحقيق الاكتفاء الذاتي اقتصاديا، الى جانب تحقيق معدلات النمو المستهدفة في مختلف القطاعات الأخرى * وينطوى معدل النمو المتباين في مختلف القطاعات على اجراء تعديل هيكلي في تكوين اجمالي الناتج المحلي وزيادة نصيب الصناعة والتعدين والبناء بالمقارنة بنصيب الزراعة الذي سيخضع لانخفاض هامشيا من ٤٦% الى ٤٢% بحلول عام ١٩٧٩/١٩٧٨ *

وتقدر الموارد المالية المخصصة للخطة الخمسية (بأسعار عام ١٩٧٣/١٩٧٢) بمبلغ ١١٠ ٥٣٤ مليون روبية، ٩٥ر٤% منه من الموارد المحلية ويخصص منها ٨٩% للاستثمار * وستزداد الصادرات سنويا، حسب التقديرات، بنسبة ٧٦%، وينتظر أن تتحقق زيادات كبيرة في تصدير المنتجات الهندسية والحديد الخام والمنتجات الحرفية والمنسوجات القطنية والصلب والأسماك والجلود * وستوجه جهود الاستعاضة عن الاستيراد نحو أربعة مجالات رئيسية هي النفط الخام والمعادن والآلات والمعدات والأسمدة *

وتتجه الجهود الرئيسية نحو القطاع الزراعي لرفع معدل الاستهلاك الفردي لدى ٣٠% من سكان الريف الذين يعانون من أدنى مستوى استهلاكى (٢٥ مليون من أفقر الأسر الريفية) * ويتطلب هذا الأمر تعديل برامج التنمية الزراعية بما يضمن استفادة صغار المزارعين والعمال الزراعيين من هذه البرامج مع تقديم مساعدة خاصة لصغار المزارعين ضمن برامج تنمية المناطق والتوسع في البرامج الخاصة التي تستهدف القطاعات والمجالات الضعيفة في الاقتصاد الزراعي * وبطبيعة الحال فان تحقيق معدل نمو مقداره ٥ر٥% وتنفيذ برنامج الحد الأدنى من الدخل لأفقر ٣٠% من السكان يتوقف على انخفاض معدل النمو السكاني تدريجيا (٢% سنويا خلال فترة ١٩٧١ - ١٩٧٦، و ١ر٧% سنويا خلال ١٩٧٦ - ١٩٨١)، وهو أمر غير محتمل نظرا للاتجاهات السكانية الحالية *

وقد بدأ تنفيذ الخطة في أبريل عام ١٩٧٤ ومع ذلك فان تأثير أزمة النفط والغذاء والتضخم أدى الى تعديلها سوا* من حيث الموارد والاهداف * ولذلك فليس من المتوقع أن تصدر الخطة المعدلة قبل أكتوبر من هذا العام *

وتوجه خطة التنمية الخمسية الثانية في أندونيسيا (١٩٧٤ - ١٩٧٩)، شأنها في ذلك شأن الكثير من خطط التنمية الجديدة في المنطقة، تركيزا جديدا على تحقيق أهداف اجتماعية عامة مثل تحسين الغذاء والملبس والسكن وخلق مزيد من فرص الاستخدام وتحسين الانعاش الاجتماعي * ويبلغ الانفاق الاجمالي في الخطة حوالي ٤٨٥٩ ألف مليون روبية، كما أنها تستهدف تحقيق معدل نمو مقداره ٧ر٥% وزيادة دخل الفرد بحوالي ٢ر٥% سنويا * وتبلغ أهداف النمو القطاعي السنوى ٥% للزراعة، و ١٣% للصناعة و ٩% للتعدين، و ١٠% للمواصلات *

وسيقبل الاعتماد على المعونات الخارجية بمقدار النصف (من ٣٥٪ من اجمالي الانفاق الانمائي الى ١٧٪ فقط) خلال فترة الخطة على أن يتم توزيع هذه المعونات على مختلف المحافظات في القطر وعددها ٢٦ محافظة بمقتضى برنامج جديد هو " برنامج العون الانمائي للمحافظات " * ولن تجد أندونيسيا صعوبة كبيرة في توفير الاستثمارات اللازمة بحلول نهاية هذا العقد نظرا لوضعها الائتماني السليم ولسرعة ارتفاع أسعار المواد الأولية وازدياد انتاجها (خصوصا النفط والاخشاب والمطاط) * ومن المشاكل التي واجهتها أندونيسيا في الماضي توفير الغذاء الكافي لسكانها * وقد وضعت الحكومة سياسة جديدة لزيادة المخزونات وتثبيت الأسعار بشراء الأرز محليا من طريق وحدات التنمية الريفية / التعاونيات الريفية ، ومن طريق الاستيراد كذلك *

كذلك تركز خطة التنمية الرابعة في الفيليبين (١٩٧٤-١٩٧٧) على تحقيق المزيد من المساواة في التنمية * وتقوم الخطة على مجموعة من الأهداف الرئيسية هي : تحقيق عدالة أفضل في توزيع الدخل والثروة ، زيادة فرص العمالة ، النهوض بالتنمية الاجتماعية ، العمل على استقرار الأسعار ، الاسراع بالنمو الاقتصادي ، تنشيط التنمية اقليمية والتصنيع ، تحسين ميزان المدفوعات * ومن المقرر كذلك زيادة اجمالي الناتج القومي بنسبة ٧٪ سنويا بالارقام الحقيقية وزيادة دخل الفرد بنسبة ٥٠٪ ، بافتراض انخفاض معدل النمو السكاني الى ٢٠٪ سنويا * أما معدلات النمو المقررة للقطاعات الرئيسية فهي : ٥٪ للزراعة ، ١٨٪ للتعدين ، ١٠٪ للصناعة ، ١٠٪ للتنشيد ، ٤٩٪ للنقل والمرافق *

ولعل الختاج لتحقيق هذه الأهداف هو زيادة معدل الاستثمارات بحشد مزيد من الموارد المحلية * اذ ينتظر أن تزداد الاستثمارات بنسبة ١٥٪ سنويا وأن ترتفع حصيلة الضرائب من النسبة الحالية ومقدارها ١٣٪ الى ١٦٪ من اجمالي الناتج القومي بحلول عام ١٩٧٧ * وينتظر توفير ما بين ثلثي وثلاثة أرباع الاستثمارات الكلية من المدخرات المحلية والحصول على النسبة المتبقية من الموارد الخارجية *

والأهداف الأساسية المقررة للقطاع الزراعي هي : التعجيل بنقل ملكية الأراضي ، الاكتفاء الذاتي في الأغذية ، صيانة موارد الغابات وتنميتها ، زيادة الصادرات والتوسع في الاستعاضة عن الاستيراد * وتشمل الاستراتيجية الكفيلة ببلوغ هذه الأهداف : سرعة تنفيذ اصلاح الزراعي ، تشجيع الاستثمار من القطاع الخاص باتباع سياسات الائتمان والحوافز ، زيادة التركيز على البرمجة على المستوى الاقليمي بمشاركة الحكومات والمجتمعات المحلية ، تنشيط الصناعات الزراعية الخاصة وتنشيط قوامها بالصناعة ، التخطيط المتكامل لبرامج التنمية الريفية وتنفيذها ، وضرة التنسيق بين جميع الأجهزة الحكومية من المستوى القومي الى المستوى المحلي لتنفيذ هذه البرامج * ويلقى برنامج اصلاح الزراعي اهتماما خاصا ، وسينتهي العمل به في عام ١٩٧٧ بالنسبة للأراضي المزروعة بالأرز والذرة * ومن المظاهر المهمة الأخرى النهج الاقليمي الواضح * اذ تقسم البلاد الى ١١ منطقة تنمية لكل منها مجلس تنمية اقليمي (وهو امتداد للمجلس الاقتصادي والانمائي القومي) تسند اليه مهمة حصر الموارد اقليمية واعداد الخطط اقليمية وتنسيق النشاطات التخطيطية والمعاونة فيها على المستوى الاقليمي والمستويات التي دون المستوى الاقليمي *

وفي ماليزيا تقوم السياسة الاقتصادية الجديدة لازالة الفقر واعادة بناء المجتمع على اطار زمني مدته ٢٠ عاما ، وتغطي الخطة الثانية (١٩٧١-١٩٧٥) السنوات الخمس الأولى * ولا يهدف استعراض منتصف فترة الخطة الثانية الى قياس التقدم الذي يتم احرازه فحسب بل وأيضا اقتراح الطرق والوسائل الكفيلة بمعالجة المشاكل الجديدة ودعم مضمون

السياسات والبرامج الأصلية * وقد أظهر هذا الاستعراض أن متوسط النمو السنوي خلال السنوات الثلاث الأولى للخطـة بلغ ١١٪ بالأشعار الجارية (أى ٢٠٪ في ١٩٧٣) مقابل الرقم المستهدف وهو ٦٥٪ سنويا ، ويرجع ذلك أساسا إلى الارتفاع الحالي في أسعار السلع الأساسية التي تنتجها ماليزيا * ويقدر معدل النمو بالأرقام الحقيقية بنسبة ٦٩٪ سنويا * ولكن من ناحية أخرى لم تتحقق أهداف التنمية العامة ، مثل القضاء على البطالة وفوارق الدخل ، بنفس الدرجة من النجاح * وبلغ النمو السنوي للقطاع الزراعي على أساس أسعار ١٩٧٠ متوسطا قدره ٧٥٪ مقابل هدف الخطـة وهو ٨٣٪ * وارتفعت قيمة إنتاج المطاط وزيت النخيل والخشب المنشور على أساس الأسعار الجارية بما يتراوح بين ١٤ و ٢٠٪ في عام ١٩٧٣ في حين استمر إنتاج الأرز غير المقشور في الارتفاع بفضل زيادة الغلات وزراعة محصولين وذلك على الرغم من الظروف الجوية المعاكسة التي كانت سائدة عام ١٩٧٢ * ولكن على الرغم من معدل الاداء هذا لا ينتظر ، حسب استعراض منتصف الفترة ، أن يزداد الإنتاج الزراعي بأكثر من ٧٪ في عام ١٩٧٤ وذلك بسبب اجراءات مكافحة التضخم المتوقع اتخاذها في البلاد الصناعية * بيد أن من المنتظر أن يلعب قطاع صغار الملاك دورا رئيسيا في النمو نتيجة للجهود التخطيطية والنمائية خلال العقد الماضي * وسيترتب على ذلك والى حد ما تحقيق أهداف الخطـة العامة المتعلقة بتوزيع الدخل ، على نطاق أوسع ، وذلك من طريق زيادة الدخل الحقيقية لصغار الملاك * أما التغييرات الاجتماعية - الاقتصادية الاخرى المعتمز احداثها ، كتحديث المناطق الريفية ، التدريب والتعليم ، اقامة مجتمع تجارى وصناعي في ماليزيا ، فتستغرق بطبيعتها وقتا أطول *

ولم تنجح الجهود التي بذلت لخلق فرص الاستخدام في القطاع الزراعي نجاحا كبيرا ، ولم يتحقق سوى ٥٨٪ فقط من أهداف الخطـة ، ويرجع السبب الأساسي في ذلك الى ادخال تكنولوجيا عالية الكثافة الرأسمالية والاقتصاد في استخدام الأيدى العاملة في إنتاج المطاط * ومع هذا فمن المأمول خفض البطالة من ٧٥٪ من اجمالي القوى العاملة في عام ١٩٧٠ الى ٧٪ في عام ١٩٧٥ ، من خلال تطبيق البرامج الجديدة لتنمية الأراضي والصناعة بالدرجة الأولى *

البنكرات التكنولوجية وأثرها على السياسات

أدى اتباع التكنولوجيا المحسنة في إنتاج الأرز والقمح وزيت النخيل والمطاط والشاي ، بدرجة كبيرة ، الى زيادة معدلات إنتاج الأغذية والزراعة في اقليم الشرق الأقصى في الآونة الأخيرة (باستثناء العاملين السيئين ١٩٧١-١٩٧٢) * وسيظل تطوير التكنولوجيا الجديدة وتطبيقها يقران الى حد بعيد مستوى الدخل والتغذية في هذا الاقليم الشاسع * وتميل مجموعة من العوامل الى التأثير على اتجاه التغيير التكنولوجي في آسيا ، وان كان تأثير بعضها غير مرغوب فيه * ففي حين قد تؤدي التكنولوجيا واسعة النطاق ذات الكثافة الرأسمالية الى زيادة انتاجية اليد العاملة الا أنها قد لا تكون بالضرورة أفضل الوسائل الاقتصادية في استخدام الموارد النادرة المتوفرة في البلاد المعنية * وكثيرا ما يرجع اتباع التكنولوجيا على هذا النحو بدون أى تمييز الى محاولة تقليد أنماط التنمية أو التكنولوجيا في البلاد المتقدمة دون مراعاة الظروف والاحتياجات المحلية أو دون ادراك تام لتكاليفها الحقيقية من الناحية الاجتماعية - الاقتصادية * وليس من الصدفة أن البلد الوحيد الذى استطاع تطوير وسائل تكنولوجية تناسب احتياجاته الخاصة وموارده وأهدافه الاجتماعية هو اليابان التي لم تخضع للحكم الاستعماري * ومن ناحية أخرى قلدت جمهورية كوريا ، بظروفها المتشابهة ، النموذج الياباني

بنجاح في حين أن ماليزيا تعمل الآن على تنويع تنظيمها الانتاجي وتغيير تكنولوجيتها بما يتماشى وظروفها الخاصة. كما يرجع اتباع التكنولوجيا غير الملائمة أيضا الى بعض العوامل السلبية مثل عدم وجود بديل تكنولوجي حقيقي آخر وذلك لأن العلوم والبحوث في البلاد المتقدمة تنتج ، بطبيعة الحال ، الى تطوير التكنولوجيا التي تناسب احتياجات هذه البلدان في حين أن عدم وجود سياسة واضحة بشأن التطور التكنولوجي في البلاد النامية يؤدى الى اتباع سياسات غير موفقة. وفي هذه الظروف ترك اختيار الاسلوب التكنولوجي للشركات التي سعت ، بطبيعة الحال ، وراء التكنولوجيا (عادة ذات الكثافة الرأسمالية) تعود بأقصى قدر ممكن من الأرباح فتحقق مكاسب داخلية وتلقي بعبء تحمل تكاليف التكنولوجيا الجديدة على الآخرين ، أى على المجتمع في هذه الحالة ، الذى عليه تحمل هذه التكاليف من حيث النقد الأجنبي ومن حيث الاستخدام الخ. ومن ناحية أخرى ، لما عجزت المزارع الصغيرة عن تحمل تكاليف هذه التكنولوجيا فقدت فرصة الانتفاع من ثمار الابتكارات العلمية ، الأمر الذى أدى الى وجود فوارق اجتماعية واقتصادية بدأت تشعر بها الآن كثير من أقطار الاقليم ، منها ، على سبيل المثال ، الهند وباكستان والفلبين .

ومن الناحية المثلى يجب أن يتحدد اتجاه الابتكارات التكنولوجية على أساس عناصر الانتاج المتوفرة وأن يهدف الى " زيادة " عناصر الانتاج النادرة ، كذلك يجب أن تتحدد الفعالية الاقتصادية لأى اسلوب تكنولوجي معين ومدى ملائمة اجتماعيا على أساس الظروف الهيكلية والتنظيمية والقيم السائدة في المجتمع الذى سيطبق فيه هذا الاسلوب. ولنمط التطور الزراعي والتكنولوجي الياباني فائدة كبيرة بالنسبة للبلاد الآسيوية إذ أن اليابان سلكت مسالك مختلفة للتنمية ، من حيث استعمال الموارد وتحقيق الانتاجية ، عما سلكته الولايات المتحدة منذ حوالي عام ١٨٨٠ وسجلت نفس النتائج الفعالة. ففي حين حققت اليابان نموها بالدرجة الأولى باستخدام تكنولوجيا الكيمياء الحيوية التي أدت الى أعلى مردود لموارد الأراضي النادرة ، والى زيادة انتاجية الهكتار الواحد ، فقد حققت الولايات المتحدة نموها بالدرجة الأولى بزراعة مزيد من الأرض باستخدام الميكنة ذات الكثافة الرأسمالية مما أدى الى رفع انتاجية اليد العاملة ، وهي عنصر الانتاج النادر فيها. ومن الناحية التاريخية بدأت التنمية في البلاد الأخرى التي تعاني من ندرة في الأراضي ، مثل ألمانيا وهولندا ، من خلال زيادة انتاجية الأرض.

وأى معالجة للتنمية في البلاد النامية المكتنزة بالسكان في آسيا يجب أن تبدأ بالتسليم بندرة الموارد فان اتباع منهاج انمائي يقوم فقط على اعادة توزيع هذه الموارد لن يكون كافيا تماما. وغني عن القول أنه لا بد من تعديل الاسلوب الخاطيء الذى اتبع حتى الآن في استعمال الموارد والتكنولوجيا في آسيا والذى فشل في تعبئة اليد العاملة وهي مورد لها الوحيد الموجود بوفرة باستثناء الصين واليابان. أما الخطوة الثانية فهي توجيه التغيير التكنولوجي بما يتماشى مع الموارد المتوفرة حتى يمكن استغلال هذه الموارد بانتاجية أكبر. وفي حالة عدم وجود موارد اضافية من رأس المال أو الأرض فان السبيل الوحيد لرفع انتاجية الزراعة في آسيا هو باستعمال مدخلات من خارج القطاع الزراعي تشمل على تقنيات جديدة تؤدى الى زيادة انتاجية عناصر الانتاج الموجودة وبالتالي التعجيل بخطط التنمية الزراعية^(٩).

(٩) أظهرت إحدى الدراسات الأخيرة أن حوالي ٢٤٪ من التباين في انتاجية اليد العاملة بين بعض البلاد المتقدمة وأحد عشر بلدا ناميا ترجع الى المدخلات الفنية مثل الأسمدة والآلات الزراعية (التي تشمل على التغيير الفني) التي أدت الى زيادة انتاجية الموارد الموجودة. Vernon W. Ruttan, Induced technical and institutional change and the future of Agriculture. Theme Paper, Fifteenth International Conference of Agricultural Economists, August 1973.

ويجب أن ترتبط التكنولوجيا أيضا بالأهداف الاجتماعية والاقتصادية للبلد ، إذا قدر لها أن تكون ملائمة اقتصاديا واجتماعيا . وتنحصر هذه الأهداف ، بالنسبة لمعظم أقطار الاقليم ، فيما يلي : زيادة إنتاج الأغذية وتحسين التغذية ، زيادة الدخول الزراعية وحصول النقد الأجنبي ، خلق مزيد من فرص العمل المجزى ، وأخيرا ضمان توزيع أوسع وأعدل للدخول والاستخدام . وفي حين تشير هذه الأهداف ، إلى حد ما ، إلى نوع التكنولوجيا المطلوب ، إلا أن اختيار هذا النوع ليس بالأمر السهل ، فقد يكون هناك " تعارض " بين الأهداف المختلفة . ومن ثم فإن اختيار التكنولوجيا يعتبر مشكلة بالنسبة للزراعة في آسيا ، يجب أن يتقرر على أساس اختيار واع لمساك التنمية التي تتحدد أو تعدل بدورها ، على أساس الموارد والمؤسسات الموجودة وأهداف التنمية المطلوبة .

وأول سؤال رئيسي هو نوع التكنولوجيا . ولحسن الحظ يمكن تطبيق تكنولوجيا الكيمياء الحيوية الحديثة على مختلف أنواع الزراعات بصرف النظر عن حجمها مما أتاح زيادة سريعة في انتاجية الأرض والعمل ورأس المال ، كما أنها تناسب تماما وفرة الموارد والظروف الهيكلية في آسيا . فهكذا حققت اليابان معدل نمو سنوي فخلال فترة ١٩٥٤-١٩٦١ يزيـد عن ٢٪ بالنسبة لانتاجية الأرض و ٧٪ بالنسبة لانتاجية اليد العاملة في حين زاد رأس المال العامل بنسبة ٨٪ سنوياً فقط (١٠) وفي الهند وماليزيا وسري لانكا والفلبين استطاعت المزارع الصغيرة تطبيق هذه التقنيات المحسنة وزيادة انتاجية الوحدة الواحدة من الأرض ورأس المال بالمقارنة بالمزارع الكبيرة ، عندما تم توفير خدمات معاونة فعالة . ولكن التكنولوجيا الميكانيكية واسعة النطاق المتبعة في البلاد المتقدمة والتي تلطوى عادة على تكاليف باهظة نظرا لندرة رأس المال والنقد الأجنبي وما يتأتى عن ذلك من استغناء عن اليد العاملة فهي تلائم عموما المزارع الكبيرة . وتعتبر تكاليفها الحقيقية من الناحية الاجتماعية مرتفعة للغاية . بيد أن استخدام المعدات المحسنة والدراسات الميكانيكية والمضخات الآلية والجرارات ذات العجلتين لا يؤدى فقط إلى مواجهة احتياجات ونقائص المزارع الصغيرة في آسيا فحسب بل أنه أدى بدرجة كبيرة ، إلى رفع انتاجية كل من الأرض واليد العاملة . فالتمييز الحقيقي ليس بين التكنولوجيا البيولوجية والتكنولوجيا الميكانيكية ولكن بين الأساليب التكنولوجية المختلفة لكل منهما ، ولا سيما مستويات التكنولوجيا التي تناسب عوامل الانتاج والمهارات والمؤسسات المتوفرة .

ومن ثم فإن الموضوع الثاني الأهم هو مستوى التكنولوجيا . ومن الناحية النظرية هناك ثلاثة بدائل : أولها مواصلة تحسين التكنولوجيا التقليدية المطبقة التي هي عبارة عن " تكنولوجيا الانتاج الجماهيري " (وذلك من طريق " الابتكار الجماهيري " ، ان أمكن كالنموذج الصيني في البداية) بدلا من " تكنولوجيا الانتاج الضخم " المطبقة في البلاد المتقدمة ، وثانيها التكنولوجيا " الوسيطة " التي تعتمد على الابتكار والتحويل ولكن بخطى تدريجية تتسع قاعدتها مع الوقت وأخيرا تكنولوجيا " عصرية " متقدمة ذات كثافة رأسمالية ومهارات عالية تؤدى إلى زيادة كبيرة في انتاجية العمل . ولعل الأسلوب الأمثل لا اختيار مستوى التكنولوجيا هو مراعاة الاستراتيجية القوية للتنمية .

ومهما تكن الاستراتيجية التي يقع الخيار عليها يجب ألا تلطوى فقط على زيادات كبيرة في مردود وحدة الأرض ، وهي نقطة الانطلاق المنطقية للتنمية الزراعية في آسيا ، بل أيضا على تحقيق زيادات كافية في انتاجية اليد العاملة وفي

K. Okawa, Phases of agricultural development and economic growth (Japanese) .

(١٠)

وأنظر أيضا الحاشية رقم ٢٧ من صفحة ١٧١ من حالة الاغذية والزراعة ١٩٧٣ .

الدخول لمواجهة التوقعات الاجتماعية المتزايدة والاحتياجات الغذائية والحاجة الى الاستخدام * وهناك بعض التقدم نحو بلوغ هذه الأهداف المتعددة في كل من الصين والهند واليابان وماليزيا وباكستان والفلبين وذلك بفضل الاحتياجات العمالية العالية التي تنطوي عليها التكنولوجيات البيولوجية المحسنة * كما يمكن أيضا تحقيق هذه الأهداف باتباع أنواع ومستويات معينة من التكنولوجيا الميكانيكية التي تؤدي الى زيادة انتاجية الأرض دون الاستعاضة عن اليد العاملة أو أقل قدر ممكن من الاستعاضة، ومثال ذلك استخدام المضخات وآبار الأنابيب والدراسات الميكانيكية في زراعة الأصناف وفسيحة الغلة * وفي مصايد الأسماك أيضا أدى تزويد العائمات الخشبية والقوارب الصغيرة بمحركات خارجية الى مضاعفة المدى التي تصل اليه هذه العائمات والقوارب في حين أدى استعمال قوارب الصيد الميكانيكية الصغيرة (التي تتحول تدريجيا الى قوارب أكبر) الى مضاعفة محصول السمك في سرى لانكا * وقد أقرت السياسات المتبعة في الصين عام ١٩٦٨ ضمينا بمزايا التكنولوجيا الوسيطة عندما أعلن رسميا ضرورة العمل على تشجيع " حركة جماهيرية واسعة في جميع أنحاء البلاد لاستعمال الأدوات والادخال المبتكرات التكنولوجية بحيث يمكن الجمع بطريقة مناسبة بين العمليات شبه الميكانيكية أو الميكانيكية من ناحية والعمل اليدوي اللازم من ناحية أخرى " (١١)

وكان المعروف، والقبول^(١٢)، أن النمو القائم على التوسع في استغلال الأراضي هو أكثر الوسائل احتمالا في تحقيق الانتاجية والتوزيعية في معظم بلاد الشرق الأقصى * ففيما يتعلق بالانتاج فان زيادة بنسبة ٣٠٪ في ال ٧٠٪ من الأراضي الزراعية التي يمتلكها صغار المزارعين يحقق من الناحية النظرية، زيادة في الانتاج تساوي ٩٠٪ في ال ٢٠٪ من الأراضي التي تمتلكها المزارع الكبيرة * كما أن مثل هذا النمو القائم على قاعدة عريضة من شأنه كذلك أن يؤدي الى توزيع المنتجات على أوسع نطاق إذ أن قاعدة الانتاج في ظل نظام الملكية الخاصة للأراضي تتحدد في العادة نمط الاستهلاك * ثم أن مثل هذا التركيز في السياسات يساعد على تحديد مجالات الأولوية واتجاه البحوث والابتكارات التكنولوجية * وتعتبر الاستراتيجية " وحيدة الأسلوب " القائمة على استخدام تكنولوجيا " وسيطة " في الزراعة في الصين واليابان وكوريا جذابة * ولكن من ناحية أخرى يجب أن تكون الاستراتيجية مونة بطريقة كافية بحيث يمكن الاستفادة من الأنظمة الموجودة في المزارع وأنواع المحاصيل والأسواق * وعلى سبيل المثال اتبعت ماليزيا، التي يوجد فيها قطاع مزدهر للمزارع الضخمة، استراتيجية زراعية ثنائية الأسلوب أدت، مع هذا، الى خلق ازدواجية بين قطاع المزارع الضخمة وقطاع الحيازات الصغيرة والى وجود فوارق ضخمة في الدخول بين هذين القطاعين *

وبغض النظر عن التكنولوجيا التي يتم اختيارها ينبغي أن تحدد الأهداف الاقتصادية والاجتماعية الاتجاه الرئيسي لاستراتيجية التنمية والوسائل والسياسات التكنولوجية الكفيلة بتحقيقها * فمثلا تعتمد أصناف الأرز وفيرة الغلثة الآن على الري المحكم ومن ثم تنحصر زراعتها في ١٥٪ من أراضي الأرز في آسيا التي تتوافر فيها وسائل التحكم في الري * وكان هذا التحديد من العوامل المهمة التي أدت الى تباطؤ " الثورة الخضراء " وما صاحب ذلك من نتائج موهيئة * فمن الواضح أن هناك حاجة عاجلة لاجاد أصناف أفضل لزراعتها في أراضي الأرز الضخمة التي تعتمد كلية على سقوط الأمطار * وثمة كذلك حاجة الى بذل جهود كبيرة في مجال الري مع التركيز على المنشآت قليلة التكاليف سريعة الانتاج

(١١) تقرير اللجنة المركزية المقدم للمؤتمر القومي الثامن للحزب الشيوعي الصيني ١٩٦٨ *

(١٢) حالة الأغذية والزراعة ١٩٧٠، ص ١٥٢ *

ونشرها على نطاق واسع مثل آبار الانابيب والمضخات ووسائل الصرف * * الخ *

وثمة حاجة الى اتباع التكنولوجيا المحسنة في أكبر رقعة ممكنة من الأرض حتى ولو كانت التكنولوجيا من المستوى "الوسيط" أو دونه * فتحسين الغلة بنسبة أقل في أراضي الارز التي تعتمد على الأمطار في آسيا والشرق الأقصى (التي تمثل حوالي ٦٥٪ من أراضي الارز في البلاد النامية في الاقليم) يمكن أن يؤدي الى زيادة في إجمالي انتاج الارز تفوق الانجازات الكبيرة التي حققتها "الثورة الخضراء" حتى الآن * وعلى نفس النحو ستلقي الأصناف قليلة التعرض للمخاطر والأقل تأثراً بالآفات والجفاف قبولاً أوسع لدى صغار المزارعين في المرحلة الأولى * وقد تحقق هذه الأصناف متوسطات قومية أعلى في الهكتار الواحد بالرغم من انخفاض مستوى الغلة القصوى من هذه الأصناف * وينطبق هذا الوضع على الأصناف التي تتميز باستجابة عالية لكميات قليلة من الأسمدة * وقد أدت ندرة الأسمدة وارتفاع أسعارها الآن الى عودة بعض الأقطار الى زراعة الأصناف قليلة الغلة التي تتطلب كميات أقل من الأسمدة * وقد أدى ذلك بدوره الى تشجيع بحوث جديدة على الأصناف التي تستجيب الى كمية أقل من الأسمدة الكيميائية أو الى الأسمدة العضوية * وسيساعد ادخال التحسينات على أنواع الحبوب المختلفة ، كالذرة والذرة الرفيعة والدخن ، على استقرار الانتاج وزيادة الانتاجية في المساحات الكبيرة المزروعة زراعة بعلية والتي تروى بالامطار * ويتعين تطبيق نتائج البحوث والابتكارات في مساحات واسعة وعدد كبير من المحاصيل ، حتى تحقق أكبر زيادة ممكنة في الانتاج الكلي للأغذية وفي الدخول وفرص الاستخدام * كما يجب أن يقوم التوسع التكنولوجي على أوسع قاعدة تنظيمية ممكنة ليتسنى لصغار المزارعين الذين يزرعون نحو ٧٠٪ من الأراضي في الاقليم ، الانتفاع بذلك مباشرة * ومن ثم هناك حاجة لوضع سياسة تشمل اختيار التكنولوجيا وطرق ادخالها والتغييرات التنظيمية اللازمة لتطبيقها بنجاح على أوسع نطاق *

وهناك مجموعة من العوامل تحدد معدل ادخال التكنولوجيا المتقدمة : مستوى تعليم المزارعين ونوعه ، حوافز الأسعار والحيارة ، الضمانات التي يحتاج اليها المزارعون لتأمينهم ضد أخطار فشل المحاصيل ومدى توفر الائتمانات والأسمدة والمدخلات الأخرى والارشاد ، الخ (١٣)

وتؤدي التكنولوجيا التي تقتضي مهارات ادارية وفنية عالية الى نتائج محدودة فقط ما لم يتوافر ، على نطاق واسع ، التعليم والمهارات اللازمة لاستخدامها * وتشير التقديرات الى أن التعليم ، بأوسع معانيه ، أدى الى ٣٥٪ من التفاوت في انتاجية العمل الزراعي بين الأقطار الأقل تقدماً والأقطار الأكثر تقدماً (١٤) . فالتغيير ليس مطلوباً في مناهج التعليم واتجاهاته ، سواء العلمية أو الفنية، فحسب بل هو مطلوب أيضاً في محتوى الارشاد الزراعي ونوعه ونظامه وذلك لتكييفه حسب أوضاع صغار المزارعين في آسيا (١٥)

وقد كانت الاجراءات التنظيمية اللازمة لموازة التكنولوجيا الجديدة موضع بحث سابق * وقد اتخذت معظم الأقطار الآسيوية ، منذ الستينات ، مجموعة من الاجراءات بهدف موازة التكنولوجيا الجديدة القائمة على زراعة الأصناف وفيرة الغلة

(١٣) Vernon W. Ruttan , op. cit

(١٤) انظر الى حالة الأغذية والزراعة ١٩٧٣ ص ١٠٣ *

Ibid. (١٥)

ولتمكين صغار المزارعين من المشاركة في منافعها • ولكن قد تكون هناك حاجة الى اتخاذ مزيد من الاجراءات التنظيمية لتكييف الهياكل والمؤسسات القائمة مع التكنولوجيا اذا تعذر تغيير التكنولوجيا نفسها لتلائم المزارعين حتى يستفيدوا من منجزاتها الانتاجية وتعميم منافعها • وقد يكون من الضروري ادخال نظم ادارية جديدة مشتركة لادارة موارد المياه والدورة الزراعية ومكافحة الآفات • وقد تشجع التغييرات التنظيمية ذاتها على اتباع تكنولوجيات جديدة ، كما فعل الاصلاح الزراعي في اليابان ونظام الكوميونات في الصين •

ولا تقتصر نتائج البحث عن أكفأ التطورات التكنولوجية على احداث التغييرات في المؤسسات فحسب بل وتشمل أيضا البحوث الزراعية وهيكلها • فالسعي وراء العلم من أجل العلم على نحو لا يستجيب للاحتياجات الاجتماعية أو يرتبط بها ، وما يتأتى عن ذلك من الفصل بين البحث والتطبيق وبين التعليم والانتاج والمؤسسات المسؤولة عنهما ، هو ترف لا تقدر عليه البلاد النامية في الاقليم • فهناك حاجة الى احداث تغييرات في هيكل البحوث والمؤسسات التعليمية والانتاجية للتحقق من أن العلم والتكنولوجيا يخدمان المجتمع على نحو أفضل مما سبق • وتكمن أهمية التجربة الصينية في مدى وضع العلوم والتكنولوجيا في خدمة المجتمع بدلا من خدمة مصالح محدودة •

ونماذج التنمية والتكنولوجيا التي اختارتها الأقطار المتقدمة لا تعتبر بالضرورة أصلح النماذج أو أفضلها من الناحية الاقتصادية بالنسبة للأقطار الأقل تقدما في آسيا • ومن الضروري تكرار هذا القول • كما ينبغي اختيار الاستراتيجيات في آسيا على أساس احتياجات الأقطار المعنية ومواردها وأهدافها • فاذا كانت البلاد المتقدمة تستوفي احتياجاتها من البروتين من الانتاج الحيواني ومنتجات الألبان فان آسيا ، بمواردها النادرة من الارض ورأس المال الى جانب ضيق الوقت ، قد تستطيع الوفاء بحاجاتها على نحو أفضل بتحسين محتوى البروتين في الارز وهو المصدر الرئيسي للسعرات ، بل أن الصويا تحتوى من البروتين أكثر من ضعف ما تحتويه المنتجات الحيوانية في نفس الوحدة من الارض ورأس المال والعمل •

وعلى هذا يزداد ادراك البلاد الآسيوية بأن الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المنشودة للبلاد قد لا تتحقق بواسطة التكنولوجيا المعقدة ذات الكثافة الرأسمالية الواردة من البلاد المتقدمة وما يصاحبها من اطرار وسياسات تنظيمية وسياسية غريبة • فنقل التكنولوجيا على المستوى الدولي أمر مقبول فقط حين تتمشى الموارد القومية وطبيعة المؤسسات المحلية والقيم والاهداف القومية ، أو حين يمكن تكييفها مع هذه العناصر ، فلا بد من اختيار التكنولوجيا في ضوء استراتيجية التنمية العامة ، التي من عناصرها الأساسية محاولة احداث التغيير التكنولوجي ، ويتطلب هذا استخدام سياسة اقتصادية لها تأثير على أسعار عوامل الانتاج والمنتجات بطريقة تشجع على التغيير التكنولوجي المطلوب من حيث النوع والمستوى • كما يجب أن يعكس التغيير بدقة ندرة عوامل الانتاج ليتسنى استخدامها على النحو الأمثل • ولا تتحقق مثل هذه الاستراتيجية من خلال الاجراءات الاقتصادية وحدها ، اذ لا بد لها من أن تأخذ في الحسبان دائما الجوانب الأعم التي تحد من جهود التنمية الزراعية في الشرق الأقصى •

التعاون الاقتصادي الاقليمي

أدت المشاكل الاقتصادية الجارية في العالم ، مثل التضخم السريع وأزمة النقد الدولية وأزمة الطاقة ونقص الأغذية والأسمدة ، الى زيادة الحاح الحاجة — المعروفة من قديم — الى التعاون الاقليمي في الشرق الأقصى • وقد تأكدت

أهمية العمل الموحد في المؤتمر الخامس لاتحاد غرف الصناعة والتجارة الآسيوية الذي انعقد في بيودلهي في فبراير ١٩٧٤ والذي استحثت الحكومات على أن تعمل تدريجيًا على تغيير قاعدة الطاقة فيها وتشجيع التجارة الإقليمية وانتقال الاستثمارات والتكنولوجيا داخل الاقليم وبناء مخزونات غذائية احتياطية في آسيا وتنفيذ البرنامج الآسيوي للتوسع التجاري وإنشاء اتحاد المقاصة الآسيوي المقترح وبنك الاحتياطي الآسيوي *

والمجموعة الوحيدة من الأقطار التي زالت مستمرة في تعاونها من أجل تحقيق أهداف مشتركة هي رابطة أمم جنوب شرقي آسيا، وإن كان ذلك في نطاق محدود * وقد قررت الرابطة الآن السير قدما نحو إقامة مجموعة اقتصادية على غرار المجموعة الاقتصادية الأوروبية، وإنشاء سكرتارية مركزية لها في عام ١٩٧٥ يكون مقرها جاكرتا * كما سيعقد وزراء الاقتصاد اجتماعات منتظمة لتنسيق التخطيط، وستلقى الصناعات الخاصة التشجيع اللازم للقيام بمشروعات مشتركة بين البلاد الآسيوية مع اعفاؤها بصفة خاصة من التعريفات الداخلية * وستوزع المشروعات الصناعية التي توارثها الحكومات بين البلاد الأعضاء وذلك على غرار ما هو متبع في الكوميكون في أوروبا الشرقية * وستنخفض التعريفات الداخلية بالتدريج * ويجري الآن بحث ١٣ مشروعًا صناعيًا رئيسيًا، من بينها مشروع لإقامة مجمع للأسمدة الآزوتية تبلغ تكاليفه ٢٢٠ مليون دولار * ووافقت البلاد المصدرة للأرز في الرابطة أيضًا على بحث امكانية وضع معايير اقليمية للأرز * وتضافرت البلاد الأعضاء في الرابطة خلال ١٩٧٣ في معارضة زيادة الإنتاج الياباني من المطاط الصناعي الذي ينافس منتجاتها * ووقعت ستة بلدان - هي بنجلاديش والهند وجمهورية خمير والفلبين وجمهورية فيننام وسري لانكا - اتفاقية الخاصة بإنشاء الصندوق الآسيوي لتجارة الأرز * ويجري العمل على وضع اقتراحات تتعلق بتوفير الموارد اللازمة في البداية لتشغيل الصندوق بصفة مستمرة * وتسعى هذه البلدان الى إقامة علاقات أوثق مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية محاولاً بذلك اقناع أعضاء هذه المجموعة بالنظر الى الخارج واتباع سياسة مرنة وعلنية تجاه آسيا *

واتخذت اللجنة الاقتصادية لآسيا والشرق الأقصى في دورتها الثالثة عشرة (التي انعقدت في كولومبو خلال مارس - أبريل ١٩٧٤) قرار بإنشاء لجنة للزراعة تابعة لها لمعالجة الأغذية والتنمية الزراعية في الاقليم وذلك بالتعاون الوثيق مع منظمة الأغذية والزراعة والمنظمات الدولية الأخرى * وتشمل التوصيات الصادرة عن هذا المؤتمر، اقتراحات بإنشاء صندوق عالمي للأسمدة واقتراحا بشأن الأمن الغذائي العالمي والاقليمي * ويمكن تطبيق هذه القرارات الى جانب المبادرات الدولية المماثلة، بطريقة فعالة على المستوى الاقليمي تمهيدا لإقامة مخزونات من الأغذية والأسمدة في اطار دولي أوسع * وبالنسبة للتنقيب عن النفط، توصلت سبعة من بلدان شرق آسيا وبعض البلدان المتقدمة وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية الى اتفاق مبدئي حول المساهمة بنحو ٥ ملايين دولار للتنقيب عن البترول في المياه القريبة من شواطئ الاقليم خلال السنوات الخمس القادمة *

فواصلت التجمعات القائمة حول مصالح أو سلع خاصة تقدمها خلال ١٩٧٣، ومنها المجموعة الآسيوية لجوز الهند والمجموعة الآسيوية للفلل ومجموعة البلاد الآسيوية الأعضاء في رابطة البلاد المنتجة للمطاط * وفي نفس الوقت لزالست الجهود مستمرة من أجل إقامة المجموعة الآسيوية المقترحة للأخشاب والصندوق الآسيوي لتجارة الأرز واتحاد المقاصة الآسيوي وبنك الاحتياطي الآسيوي *

الصين

الخطط والسياسات

لم تحدث خلال عام ١٩٧٣ أية تغييرات هامة في السياسة الزراعية في الصين . وأهم سمات الخطة الخمسية الجارية لفترة ١٩٧١-١٩٧٥ هي زيادة الانتاج الزراعي ليس فقط لتأمين الامدادات الغذائية وجعل الصين " محصلة ضد الأزمات " بل أيضا لضمان امدادات وفيرة من المواد الأولية الصناعية اللازمة للتوسع الخاطف في الصناعات الخفيفة ، وتحديث الزراعة من خلال زيادة استخدام المدخلات كالأسمدة والمبيدات الحشرية والآلات الزراعية ، وتركيز فرق الانتاج ، وهي أهم وحدة في الزراعة في الصين ، على " الاعتماد على الذات والكفاح الشاق " ، وأخيرا شدة معارضة الحكومة المركزية والحكومات المحلية لاية تغييرات جذرية في تنظيم المزارع الجماعية أو المساس بحقوق الفلاحين . وتواصل المزارع الجماعية الشعبية توجيه التأكيد الكبير لضرورة " السير على ساقين " أى الاستفادة افادة أكمل من الأساليب المحلية والتكنولوجية المتوسطة .

وشجعت الحكومة المركزية السلطات المحلية على توجيه مزيد للاهتمام لانتاج المحاصيل النقدية مثل القطن والسكر الأخرى التي لا توجد منها امدادات كافية في الأسواق العالمية والتي عليها طلب عاجل من قطاع الصناعات الخفيفة الآخذ في النمو في هذه البلاد . وظهرت مشاكل في بعض المقاطعات مثل هونان وفوكين في المناطق التي زرع القطن على نطاق كبير ووجدت نفسها في حاجة الى الحبوب . فمن الناحية النظرية كان من اللازم التوسع في الحبوب والمحاصيل الصناعية جنباً الى جنب . أما من الناحية العملية فكان من الصعب حسم الخلاف بين أنصار زراعة القطن باعتباره من المشروعات الريفية الجديدة المربحة وأنصار الالتزام بزراعة الحبوب في وقت بدت فيه الامدادات الغذائية معرضة للخطر بسبب الظروف الجوية . وقد اضطرت الحكومة المركزية الى اعداد مجموعة من التوجيهات تتناول مشكلة التوفيق بين الطلبات المتعارضة لانتاج الحبوب من ناحية والنشاطات الأخرى ، المتاحة أمام المزارعين وان كانت أكثر ربحاً في الغالب . ويمكن تلخيص هذه التوجيهات فيما يلي : تشجيع انتاج المحاصيل من غير الحبوب شريطة عدم تعارض هذه النشاطات مع الخطة الاقتصادية القومية وعمليات المزارع الجماعية طالما كانت تتماشى مع الظروف والاحتياجات المحلية ، وتؤدي الى تدعيم الموارد المالية الجماعية دون تشجيع الاتجار في السوق السوداء .

والمشكلة الرئيسية هي نقل الأيدى العاملة اللازمة للقيام بجميع المهام المطلوبة في الريف . وهذا النقص ليس نقصاً عاماً ويجرى التغلب عليه ، الى حد ما ، بتجنيد آلاف الشبان للعمل في المزارع الجماعية بعد انتهاء دراستهم المدرسية أو حتى ، لبعض الفترات ، أثناء دراستهم في الجامعة أو في المعاهد . وإذا أضفنا الى ذلك الاعمال الروتينية العادية اللازمة لمواجهة سوء الأحوال الجوية والجهود الكبيرة المطلوبة لبناء منشآت التحكم في المياه واستصلاح الأراضي وتعدد الزراعات وتنويع الانتاج الزراعي فان المتوفر من العمال الذى كان كافياً يصبح في هذه الظروف قليلاً جداً . وتلقى صيانة موارد المياه أهمية كبيرة في جميع المزارع الجماعية عملاً بقول الرئيس ماو من أن المياه هي عصب الزراعة .

ويمكن حل هذه المشكلة ، كما أدركت الصين منذ زمن طويل ، في الميكنة والكهرباء مما يسمح بتحرير العمال الزراعيين من القيام بالاعمال الروتينية وتوجيههم نحو أساليب زراعية أكثر تخصصاً وكثافة ، ونحو العمل في المشروعات الرأسمالية

والمصانع الريفية لمواجهة احتياجات الريف * ومن العناصر الأساسية لهذه الاستراتيجية توفير مضخات المياه المتنقلة * ويبدو أنه روعي المزيد من الحذر في ادخال المكنة خلال عام ١٩٧٣ بالمقارنة بالعام السابق * فبحلول شهر يوليو عام ١٩٧٣ لم يزد مجموع غارسات الارز الميكانيكية من ٢٣٠ ألف وحدة ، في حين أسدت أولوية كبرى لادخال هذه الآلة خلال الثمانية عشر شهرا السابقة *

وكانت التعبئة الشاملة للأيدي العاملة في الريف ، وللايدي العاملة بصفة عامة ، من السمات البارزة للقفزة الكبيرة الى الأمام ، ولا زالت هذه التعبئة مستمرة حتى الآن * وأشارت التقارير خلال عام ١٩٧١ أن المدخلات العمالية السنوية منذ عام ١٩٦١ في بعض المشروعات مثل إعادة التشجير ومكافحة الفيضانات وبناء الطرق الريفية لم تقل اطلاقا عن عشرة آلاف مليون يوم عمل ، وغالبا ما كان الرقم أعلى من ذلك بكثير * ويبين أحد التقارير الأخيرة غير الكاملة عن مشروعات العمل الجماهيرى في شتاء ١٩٧٣-١٩٧٤ أنه أمكن زراعة ١٦ مليون هكتار جديدة وتسوية ٢٦ مليون هكتار من الأراضي الجبلية وتمهيدها واقامة المدرجات في ٤٦٠ ألف هكتار واعداد ٨٠٠ ألف هكتار من الأراضي القاحلة للزراعة * ففي مقاطعة هونان وحدها استطاع عمال المزارع الجماعية خلال شتاء ١٩٧٣/١٩٧٤ بناء ٥٠ ألف بئر كهربائي جديد وتنفيذ ١١٠ آلاف مشروع صغير ومتوسط لصيانة المياه *

اليابان

ظلت سياسات الأغذية والزراعة وبرامجها في اليابان تخضع للتطور ضمن الاطار العام للاهداف الشاملة التي حددها قانون الزراعة الأساسي الصادر عام ١٩٦١ * ولا زال الهدف الأولي هو توفير امدادات غذائية كافية بأسعار مستقرة بدرجة معقولة لمواجهة الاحتياجات المتزايدة والمتغيرة للسكان * وقد أدت الزيادة الحادة في الأسعار العالمية وعدم الاستقرار العام الذى ساد أسواق العالم بالنسبة لمعظم واردات اليابان الرئيسية من السلع الزراعية منذ عام ١٩٧٢ الى ضرورة مراجعة وتنقيح الخطوط التوجيهية التي أقرتها الحكومة في أواخر عام ١٩٧٢ بشأن الموائمات التي يتطلبها القطاع الزراعي في اليابان خلال العقد التالي (١٦) * ونظرا لوضع الأغذية الحالي والمرتقب في العالم تعمل الحكومة على ايجاد مصادر اضافية للامدادات تكون أكثر استقرارا من ناحية الاسعار وضمان التسليم مما كانت عليه المصادر القائمة ، منذ عام ١٩٧٢ * ولتحقيق ذلك تنظر الحكومة الآن في أمر زيادة الانتاج المحلي وايجاد مصادر جديدة للاستيراد *

وأصدرت وزارة الزراعة والغابات تقريرها عن حالة الزراعة اليابانية ١٩٧٣ الذى تناول بالتحليل الموقف الراهن في اطار الاتجاهات الأخيرة والتطورات المرتقبة ، واستخلص أنه " لضمان امدادات منتظمة من الأغذية لابد من اقامة نظام شامل لتوريد الأغذية يعتمد أساسا على المحافظة على طاقات الانتاج والتوريد للزراعة المحلية وتعزيز هذه الطاقات " * ونظرا لعدم استقرار الاسواق العالمية للمنتجات الزراعية وضرورة موازنة ميزان المدفوعات الياباني في المدى الطويل رأت الحكومة أن المحافظة على الطاقة الانتاجية في القطاع الزراعي المحلي وتحسينها هو أساس اقامة نظام شامل للوفاء بالاحتياجات الغذائية لليابان * وباختصار روى أن من الضروري زيادة نسبة الاكتفاء الذاتي من الأغذية فسي

(١٦) أنظر "حالة الأغذية والزراعة ١٩٧٣" ص ١٧٨ *

اليابان • فخلال الفترة من ١٩٦٠ إلى ١٩٧٢ انخفضت النسبة العامة للاكتفاء الذاتي من الأغذية (بما في ذلك منتجات الأسماك) من ٩٣٪ إلى ٧٨٪ ومن القمح من ٣٩٪ إلى ٥٪ ومن الأعلاف المركزة من ٦٧٪ إلى ٣٦٪ ومن فول الصويا من ٢٨٪ إلى ٤٪ ومن الفاكهة من ١٠٠٪ إلى ٨٢٪ ومن اللحوم من ٩١٪ إلى ٨١٪ •

ويمكن تحقيق هذه الزيادة في الاكتفاء الذاتي بوضع أهداف طويلة الأجل لانتاج السلع واتباع تدابير شاملة لرفع الانتاجية • فبالنسبة لعام ١٩٧٤ شجعت الحكومة زيادة انتاج معظم المحاصيل والمنتجات الحيوانية • وتوقف دفع الأموال بمقتضى برنامج انقاص مساحات الأرض لراحة الأراضي وذلك لتشجيع استخدام مثل هذه الأراضي لزراعة الأرز أو زراعة المحاصيل الأخرى • وتقرر تقديم حوافز مالية لزيادة انتاج القمح والشعير وفول الصويا والمحاصيل العلفية • وعدلت الحكومة الاغانات التي تقدمها للحبوب العلفية المستوردة حتى لا يضطر المنتجون الى خفض انتاجهم ، خصوصاً انتاج الخنازير والدواجن والبيض • كما ان ارتفاع أسعار معظم المحاصيل والمنتجات الحيوانية المحلية ، وان كان أساساً يعكس ارتفاع تكاليف الانتاج ، الا أنه يؤدى أيضاً الى تشجيع زيادة الانتاج •

ومن المتوقع أن تلعب الأسر الزراعية التي تتكون على الأقل من عامل واحد من الذكور تحت سن الستين وعملاً طول الوقت في الزراعة^(١٧) الدور الرئيسي في الانتاج الزراعي الياباني في المستقبل • وتشير التقديرات الى أن حوالي ثلث الأسر الزراعية في اليابان تنتمي الى هذه الفئة وانها تنتج حوالي ثلثي إجمالي الانتاج الزراعي • كما أنها تمتلك مساحات من الأراضي الزراعية تزيد عن المساحات التي تملكها الأسر التي تعتمد كلية في عملها الزراعي على النساء والرجال المسنين ، ولكن يقل اعتمادها على انتاج الفاكهة والخضر والمنتجات الحيوانية والدواجن • وتشكل الأسر الزراعية في هذه الفئة عماد المنظمات الزراعية الجماعية التي تعتبر من السمات البارزة في الزراعة اليابانية • وتتطلع الحكومة الى توسيع نطاق العمليات الزراعية لهذه الأسر على أنها الوسيلة الرئيسية لبلوغ الزيادة المرجوة في الانتاج والانتاجية •

ونظراً لموارد اليابان المحدودة من الأراضي واستمرار تحويل الأراضي الزراعية الى استخدامات أخرى فليس هنالك سوى امكانيات ضئيلة لهذه الأسر الزراعية في زيادة ممتلكاتها من الأرض • وقد وصلت أسعار الأراضي الزراعية ارتفاعاً هائلاً السريع • وتشير التقارير الى أنها زادت بما ينوف على ١٠٠٪ من ١٩٦٩ الى ١٩٧٢ ، مما شجع الملاك الحاليين على الاحتفاظ بأراضيهم توقعاً لمكاسب رأسمالية أكبر • كما أن الملاك الحاليين يترددون في تأجير أراضيهم لان المستأجرين يكتسبون بعض الحقوق في استمرار استعمال الأراضي ، واذا قرر الملاك بيع أراضيهم فيما بعد سيكون عليهم تحويل المستأجرين عن هذه الحقوق • ولتوفير مزيد من الأراضي للتوسع في العمليات الزراعية التي تقوم بها هذه النسوة من الأسر الزراعية شجعت الحكومة الملاك على التعاقد مع المنظمات الزراعية الجماعية لانجاز العمليات الزراعية في أراضيهم ،

(١٧) وهي تشمل الأسر التي يعمل بعض أعضائها خارج الزراعة ، وتلك التي لا يعمل أحد من أعضائها خارج الزراعة وهي بذلك لا تتفق مع تقسيم الأسر اليابانية الزراعية الى "زراعة كل الوقت" أو "زراعة لبعض الوقت" بحسب مصدر دخل الأسرة •

وتشير التقارير الى ازدياد عدد المنظمات التي تقوم بمثل هذه العمليات بمقتضى عقود مع الملاك *

وبالرغم من أن النظام الشامل لتوريد الأغذية سيعتمد أساساً على الاحتفاظ بالطاقة الانتاجية للقطاع الزراعي المحلي وتحسين هذه الطاقة الا أن الحكومة تدرك أنه سيكون من المستحيل عملياً أن تستطيع اليابان الوفاء بجميع الزيادات المتوقعة في الطلب على الأغذية من الانتاج المحلي * وعلى ذلك سيظل نظام توفير الأغذية يعتمد على استيراد السلع الغذائية التي لا تستطيع اليابان أن تحقق الاكتفاء الذاتي الكامل في انتاجها، ومن ضمن ما تشتمل عليه هذه السلع، القمح والحبوب الحلفية وفول الصويا والفواكه الاستوائية والزيت، وبدرجة أقل، اللحوم ومنتجات الألبان * وأكدت الحكومة أهمية انتظام تخزين السلع الغذائية المستوردة لدى الحكومة والشركات الخاصة *

ولضمان استقرار الواردات ترى الحكومة أنه من الضروري ادخال بعض التعديلات على هيكل التجارة الخارجية للسلع الغذائية في اليابان وذلك من خلال تبادل المعلومات مع البلاد المصدرة، وعقد اتفاقيات استيراد ثنائية طويلة الأجل وتنويع مصادر الاستيراد * ولضمان الاحتياجات الغذائية روى أن من الضروري أيضاً أن تقوم اليابان بجهد فعال في زيادة الطاقة الانتاجية الزراعية في البلاد النامية عن طريق التعاون طويل الأجل في سبيل تنمية المكنيات الزراعية لدى هذه البلاد، مما يزيد من قدرتها على تصدير السلع الغذائية * ولتحقيق الاستقرار في الاسواق الدولية للسلع الزراعية وزيادة التجارة على نحو ثابت، واصلت الحكومة اليابانية تطلعها نحو عدد من المحافل الدولية، بما في ذلك الاشتراك في الجولة الحالية للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف تحت اشراف الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) والمفاوضات الخاصة بعقد اتفاقيات سلعية دولية والاقتراحات الخاصة باقامة مخزونات للأمن الغذائي العالمي، وغير ذلك *

الشرق الأدنى

الخطط والسياسات الانمائية

أصبح تخطيط التنمية الاقتصادية والاجتماعية أسلوباً شائعاً في معظم أقطار الشرق الأدنى * وقد أخذ به في الآونة الاخيرة قطر آخر، هو الجمهورية العربية اليمنية، التي أعدت أول برنامج للتنمية مدته ثلاث سنوات، ١٩٧٣/١٩٧٤ — ١٩٧٥/١٩٧٦^(١٨) كما أن هناك تحسينات مستمرة في منهجية التخطيط الانمائي وأساليبه المتبعة في أقطار اقليم * ويرجع ذلك بالدرجة الأولى الى وجود احصاءات أفضل وإلى دعم المكنيات القومية في مجالات التخطيط والبرمجة * وأصبح الاقليم يأخذ تدريجياً بأسلوب تخطيط التنمية المنظورية طويلة الأجل، كما أمكن بمساعدة المنظمة، وضع عدة دراسات منظورية قطرية متعمقة عن التنمية الزراعية في الآونة الأخيرة *

وتشير معظم الخطط الانمائية في الاقطار المختلفة الى أهداف غذائية، كما يحظى الاستخدام باهتمام أكبر عما كان فيما سبق مع توجيه تركيز خاص الى تنمية الموارد الزراعية، ولا سيما موارد المياه *

وتنتهي الخطة الخمسية الجارية في العراق في عام ١٩٧٤، ويوشك اعداد خطة التنمية الجديدة للفترة

(١٨) يحتوى الجدول الملحق رقم " ١٢ " أهم سمات خطط التنمية الجارية في الشرق الأدنى * (انظر الطبعة الانجليزية)

١٩٧٥/١٩٧٦ - ١٩٨٠/١٩٧٩ على الانتهاء* وتشير المعلومات المتوافرة عن هذه الخطة الجديدة التي أن الاهتمام الرئيسي سيوجه نحو استصلاح الأراضي ومشروعات الصرف والقطاع الحيواني بغية زيادة الناتج الزراعي* ويوجه تركيز خاص نحو تخطيط التنمية الإقليمية والتنمية الريفية المتكاملة* وتوحي الدلائل الأولى بتخصيص قدر أكبر من عوائد النفط لتنمية القطاع الزراعي*

ودخلت العربية السعودية السنة الرابعة من تنفيذ الخطة الخمسية لفترة ١٩٧١-١٩٧٥* ومن المؤكد أن تتعدى نفقات التنمية خلال فترة الخطة الأرقام المخططة أصلاً* وتتجه النية الآن إلى تنويع الانتاج والحد من الاعتماد على عوائد النفط بقدر الامكان*

وتشير التقارير الواردة من ايران الى أن الخطة الخمسية التي بدأ تنفيذها في العام الماضي ستخضع لقدر كبير من التنقيح في ضوء اتفاقيات النفط الأخيرة* ومن المحتمل زيادة الاستثمارات المقررة في القطاع الصناعي زيادة كبيرة، كما أن المعلومات الأخيرة تشير الى أن القطاع الزراعي، الذي حظى بالفعل بأولوية متقدمة في الخطة، سيلقى مزيداً من الاهتمام* وتشير المعلومات المتوافرة عن الخطة العشرية في مصر لفترة ١٩٧٣-١٩٨٢ أن مجمل الاستثمارات المقررة خلال هذه الفترة سيبلغ ٨٤٠٠ مليون جنيه مصري منها ٣٢٢١ مليون جنيه مصري للسنوات الخمس الأولى و٥١٧٩ مليون جنيه مصري لفترة السنوات الخمس التالية* ويساهم القطاع العام بنسبة ٩٠٪ في هذه الاستثمارات في حين تبلغ مساهمة القطاع الخاص ٩٩٪* وسيتلقى القطاع الزراعي ٩٨٥ مليون جنيه مصري معظمها من القطاع العام* وتقوم الخطة العشرية على تنفيذ مجموعتين من البرامج في القطاع الزراعي، الأولى تهدف الى زيادة الانتاجية في الأراضي الزراعية الحالية من خلال تحسين الري والصرف واستخدام الأسمدة والتقاوى المحسنة ومكافحة الآفات، في حين تهدف المجموعة الأخرى الى زيادة الموارد الزراعية المحدودة باستصلاح الأراضي وربها* وتشمل مجموعة برامج التوسع الرأسي استمرار المشروعات الجارية للتوسع في زراعة المحاصيل الجديدة وفيه الغلة وتجميع الدورة الزراعية وزيادة الانتاج البستاني ووقاية النباتات، كما أنها تشمل برامج تحسين التربة وحمايتها في مساحة تصل الى ٢ مليون فدان بحلول عام ١٩٨٢* وتنطوي الخطة الزراعية أيضاً على برامج تهدف الى اعادة تنظيم النمط المحصولي بالتوسع في انتاج المحاصيل الأعلى قيمة نسبياً، وزيادة انتاج المحاصيل الرئيسية كالقطن والقمح والذرة والخضر والفاكهة* وتشمل برامج التوسع الرأسي في القطاع الحيواني القطاعين العام والخاص، ومن المتوقع أن تؤدي هذه البرامج الى زيادة الانتاجية في هذا القطاع بالدرجة الأولى من خلال التربية الانتقائية ومشروعات الصحة الحيوانية وتوفير الخدمات اللازمة بما في ذلك الخدمات البيطرية والتحصين على نطاق واسع بأصاال من نوعية محسنة* ومن المتوقع أن يزداد انتاج الدواجن بمعدل سريع، إذ أن الهدف هو انتاج ١٠٠ مليون طائر في عام ١٩٨٢ بالمقارنة بـ ١٢ مليون طائر في عام ١٩٧٢* ومن المقرر أيضاً زيادة انتاج الاسماك بمعدلات مرتفعة للغاية* وستندعم الخدمات الارشادية كما ستقدم خدمات كافية للمزارعين، تشمل التدريب والتسهيلات الائتمانية*

وتشمل مجموعة البرامج المزمع تنفيذها في خطة التوسع الأفقي في الزراعة مشروعات لاستصلاح الأراضي والتوطنين ومشروعات للري تهدف الى الاستفادة الكاملة من الموارد المائية الإضافية من السد العالي في اسوان* وستقام منشآت للري والصرف في الأراضي التي تم استصلاحها بالفعل لتتسنى زراعتها في أسرع وقت ممكن* ومن المنتظر استكمال البنية الأساسية اللازمة لتوطن المزارعين في مناطق الأراضي المستصلحة* وسيستمر مسح مصادر المياه الجوفية* وتشمل

الجهود الخاصة بالاسراع بتنمية الأراضي وزراعتها، من بين ما تشمل، تقسيم الأراضي الى وحدات انتاجية سليمة اقتصاديا واعداد خطط لزراعتها واتباع أساليب الميكنة الملائمة للظروف المحلية والتوسع في الانتاج البستاني وزراعة المحاصيل الجديدة وفيرة الغلة وتحسين ظروف العمل لدى المزارعين * وسيجرى العمل بالمهاج المتكامل في التنمية الريفية في جميع الأراضي المستصلحة حديثا *

ومن المتوقع أن يزداد الانتاج الزراعي بنسبة ١٩٤٪ من عام ١٩٧٢ حتى عام ١٩٧٧ بنسبة ٣٩٤٪ خلال فترة الخطة العشرية أى مايوأزى معدل نمو سنوى قدره ٣٩٪ * ومن المتوقع أن ترتفع الدخول الزراعية بمعدل سنوى مقداره ٦٣٪ خلال فترة السنوات الخمس الأولى للخطة وبسبة ٤١٪ للخطة كلها أى بين عامي ١٩٧٣ و ١٩٨٢ *

وتهدف الخطة الثلاثية الجديدة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٧٣-١٩٧٥) في الجمهورية العربية الليبية الى اعادة تكوين الهيكل الاقتصادى وتنويعه من خلال التعجيل بنمو قطاعي الزراعة والصناعة ومراقبة نمو قطاع النفط بما يتمشى والاطار العام للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد * وينتظر أن تؤدى البرامج الاستثمارية المخطططة الى هذا التخير السريع في نمط التنمية الاقتصادية والى تحقيق زيادة كبيرة في الناتج * وتبلغ الميزانية الاجمالية للتنمية خلال هذه السنوات الثلاث ١٩٦٥ مليون دينار ليبي خصص منها ٤١٦ مليون دينار للقطاع الزراعي و ٣٩٣ مليون دينار لقطاع الصناعة والموارد المعدنية والنفط * وقد حصل هذا القطاع الأخير في الخطة الثلاثية السابقة على مبلغ ٢٩٦٥ مليون دينار ليبي مقابل ١٦٥ مليون دينار ليبي فقط للزراعة * وتبين هذه الارقام التحول الذى طرأ على مجالات التركيز، وهو من سمات الخطة الانمائية الجارية * كما أن زيادة نصيب القطاع العام في اجمالي الاستثمارات هو من السمات الأخرى لخطة فترة ١٩٧٣-١٩٧٥ * وينتظر أن يساهم القطاع الخاص، بما في ذلك الشركات المنتجة للنفط، بنسبة ١٧٪ فقط من اجمالي الاستثمارات الثابتة المقررة في حين يساهم القطاع العام بالنسبة المتبقية وهي ٨٣٪ * وينتظر أن يزداد اجمالي الدخل المحلي بنسبة ١٠٥٪ سنويا (٦٪ للفرد الواحد) * كما أن من المستهدف تحقيق معدلات نمو للنشاطات غير النفطية ونشاطات التنقيب عن البترول والغاز الطبيعي قدرها ١٧٥٪ و ٥٠٪ على التوالي * ومن المقرر أن يزداد الناتج الزراعي بنسبة ١٦٪ سنويا في مقابل ٢٦٪ للنشاطات الصناعية * وتستهدف الخطة زيادة نصيب القطاع غير النفطى من اجمالي الدخل المحلي الى ٥٠٥٪ بالمقارنة بـ ٤٢٢٪ في الوقت الحالي * وتهدف الخطة تحقيق الاستخدام الكامل (أو شبه الكامل) خلال عام ١٩٧٥ *

وتولى الخطة أولوية متقدمة للقطاع الزراعي وتتجه الجهود نحو زيادة الانتاج بغية تحقيق الاكتفاء الذاتى في المنتجات الغذائية الزراعية الرئيسية * وتخصص الخطة ثلثي اعتمادات الزراعة الاجمالية للنشاطات المتصلة بالتنمية المتكاملة التي تستهدف تطوير مناطق جديدة تقدر مساحتها بحوالي ٣٦٧ ألف هكتار وسيتم رى ٩٥ ألف هكتار منها * أما الثلث الباقي فسينفق بالدرجة الأولى في سبيل التوسع الرأسى * ولا بد من اعتبار الغايات والاهداف المقررة للانتاج المحصولي والحيواني خطوة نحو الاكتفاء الذاتى في المستقبل القريب، وهي أهداف تعتبر عالية نسبيا بالمقارنة بمعدل الأداء الذى تم تحقيقه مؤخرًا * ومن المتوقع أن يزداد انتاج الحبوب والخضر والفاكهة بين ١٩٧٢/١٩٧٣ وعمام ١٩٧٥ بنسب ٨٦٪ و ٥٠٪ و ٢٥٪ على التوالي في حين يتوقع أن يزداد انتاج اللحوم والألبان والبيض في نفس الفترة بنسبة ٣٦٪ و ٦٨٪ و ٣٥٪ على التوالي * وقد تم تحديد المدخلات اللازمة لبلوغ هذه الاهداف كما وضعت خطط البرامج لتنمية المحاصيل الحقلية والمراعي *

وسيكون هذا البرنامج مفيدا كذلك بالنسبة للأقطار المشتركة فيه وللمنظمة على السواء من حيث أنه يهيئ حلقة صلبة حيوية بين السياسة والبرمجة من ناحية وبين التحليل القطاعي وتحديد المشروعات من ناحية أخرى * وتهدف الدراسات المنظورية القطرية الى اعداد مجموعة من أوراق العمل تتميز بالتركيز على السياسات ، وأهمها ورقة السياسة الرئيسية التي تضم أهم النتائج والاستخلاصات وتعتبر في نفس الوقت تقريرا شاملا ومختصرا * أما أوراق العمل الأخرى فتتناول جوانب محددة وقطاعات فرعية ، وهي كلها تعكس أسلوب الجمع بين التخصصات الذي تقوم عليه الدراسة * وبدأ تنفيذ برنامج رائد في أكتوبر عام ١٩٧٢ يضم كلا من مصر والسودان ، وانتهى اعداد هاتين الدراستين في منتصف عام ١٩٧٣ * وقد لقيتا قبولا حسنا من سلطات البلدين * ثم بدأ بعد ذلك تنفيذ المرحلة الثانية من برنامج الدراسات المنظورية في الاقليم وتناولت كلا من ايران والعراق * ومن المنتظر انجازها خلال صيف عام ١٩٧٤ *

وتلعب ورقة السياسة الرئيسية دورا مركزيا في الدراسة المنظورية وتلخص استنتاجات هذه الدراسة ، وهي تبدأ بعرض موجز للوضع الحالي ولل قضايا الأساسية للتنمية الزراعية في البلاد ثم بعد ذلك تقدم اطارا كليا يشمل المعالم الرئيسية للتغيير كما تعكسه الدراسة المنظورية * وينظر الى الطلب الداخلي والخارجي والى أهداف الانتاج في مضمون بدائل النمو المفترضة للاقتصاد بأكمله * وهذا الجزء من الورقة الذي يتناول الاطار الكلي الأساسي هو عنصر معياري في جميع الدراسات القطرية * أما الجزء الثاني من ورقة السياسة الرئيسية فيركز على قضايا السياسة الأساسية في التنمية الزراعية التي ترتبط ، بطبيعة الحال ، بالظروف التي تؤثر على التنمية الزراعية في كل قطر من الاقطار * ويكتسب تحديد وتحليل هذه القضايا والخيارات المتعلقة بالسياسة أهمية حيوية في ورقة تحليل السياسة الرئيسية * ويرد في ختام الورقة الرئيسية ، عرض للتدابير والوسائل التدعيمية ، التي ترتبط ارتباطا مباشرا بخيارات السياسة *

ونستعرض الآن القضايا والخيارات المتعلقة بالسياسة الزراعية في البلاد الأربعة التي يشملها برنامج الدراسات المنظورية القطرية ، مع الاشارة ببعض التفاصيل الى كل من مصر والسودان نظرا لاستكمال الدراسات الخاصة بهما ، ففي حين سنكتفي باشارة موجزة الى القضايا والخيارات المتعلقة بايران والعراق * وتعكس هذه الدراسات الأربع مواقف متباينة من حيث الدرجة والطبيعة :

- (١) مصر * تتركز قضايا السياسة والا خيارات المتاحة على تزايد الصعوبة أمام القطاع الزراعي للتوفيق بين مطلبين : كسب النقد الاجنبي والوفاء بالا احتياجات الغذائية المحلية *
- (٢) السودان * تدور قضية السياسة الأساسية حول مواصلة التركيز على مشروعات الري واسعة النطاق في المنطقة الشرقية أو زيادة الاهتمام بالا قليم الأقل نموا في الجنوب والغرب * وجوهر الاختيار هو التحول من التركيز على هدف واحد يتمثل في التركيز على زيادة الصادرات الى التركيز على عدة أهداف تتمثل في الاستعاضة عن الاستيراد وتنويع الصادرات والتوازن بين المناطق الى جانب تحقيق زيادة عامة في الانتاج الزراعي *
- (٣) ايران * تعتبر سياسة استيراد الأغذية على المدى البعيد القضية الرئيسية في البلاد في هذا المضمون * ويتمثل الاختيار الأول في وضع برنامج للاستيراد مرجح بشدة نحو استيراد اللحوم الحمراء ، الأمر الذي ينطوي على عبء كبير على موارد النقد الاجنبي في البلاد * اما الاختيار الثاني فيمثل اعتمادا رئيسيا على استيراد القمح وعلى تحقيق مزيد من الاكتفاء الذاتي في استهلاك اللحوم * ولهذا الاختيار آثار ايجابية على موارد

النقد الاجنبي وان كان أقل جاذبية من حيث بعض الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية *

(٤) العراق * تتعلق القضايا الأساسية الخاصة بالسياسة بأنماط استخدام الأراضي ، سواء الأراضي التي تشتملها مشروعات التنمية أو الأراضي المروية التي لا تشتملها مثل هذه المشروعات * وفي الحالة الأولى تدور الخيارات حول الوزن الترجيحي لانتاج الاعلاف مقابل محاصيل الحبوب * وفي الحالة الثانية تقيم الخيارات جدوى زيادة التركيز على مناطق محدودة على أطراف المشروعات مقابل ترك المنطقة بأكملها تحت زراعة محصولية أقل كثافة من المتوسط *

وهناك عنصر مهم في توجيه قضايا السياسة والخيارات المتاحة في البلاد الأربعة يتمثل في الأهمية النسبية لكسب النقد الاجنبي في كل منها * فبالنسبة لمصر والسودان يعتبر كسب النقد الاجنبي مطلباً خاصاً يلح على القطاع الزراعي كما أنه أحد العوائق الأساسية التي تقف في سبيل عملية التنمية بأسرها * بيد أن الموقف يختلف اختلافاً تاماً بالنسبة لكل من ايران والعراق حيث يوفر النفط النقد الاجنبي اللازم *

مصر

ظلت الزراعة المصرية تواجه مطلبين رئيسيين لما يزيد على ٢٠ عاماً : الاول هو كسب النقد الاجنبي والثاني هو انتاج أغذية كافية للاستهلاك المحلي ، ولم تستطع الزراعة أن تنجح في ذلك بسبب التعارض الهيكلي في نمط استغلال الأراضي الذي يرجع أساساً الى المنافسة بين المحاصيل على موارد الأرض المحدودة *

وينطوي هذا التنافس بين المحاصيل على محاصيل التصدير ومحاصيل الغذاء ومحاصيل العلف ، فأى زيادة في مساحات القطن تقلل المساحة المتوافرة للأغذية والاعلاف ، وكذلك فإن أية زيادة في الرقعة المزروعة بمحاصيل العلف (البرسيم) تؤدي بالضرورة الى التأثير على الرقعة المزروعة بالحبوب الشتوية والبقوليات * وهناك أيضاً تنافس ضمن مجموعة محاصيل الأغذية ، فمثلاً زيادة الرقعة المزروعة بالحبوب الشتوية قد تؤثر على الرقعة المزروعة بالبقوليات الشتوية ، كما أن زيادة الرقعة المزروعة بأشجار الفاكهة قد يكون على حساب الأراضي المزروعة بالحبوب الغذائية الشتوية والصيفية معا * وقد بذلت جهود كبيرة للحد من هذا التعارض بما في ذلك الأسلوب الواسع والكثيف في الانتاج الزراعي ، بيد أن الحاجة الى النقد الاجنبي والزيادة الحادة في الطلب على الأغذية فاقت الطاقة الانتاجية للزراعة في مصر ، فاضطرت البلاد الى استيراد كميات كبيرة من الأغذية انعكست في الارتفاع المتواصل في الانفاق على الاستيراد *

وهناك احتمال قوى في أن يتفاقم التعارض بين هذين المطلبين الملحين ثقافاً كبيراً بحلول عام ١٩٩٠ نظراً للنقص الشديد في موارد المياه الأراضي ، مما قد يفرض اتباع استراتيجية الاستعاضة عن المحاصيل وتتمثل في الاختيار بين " الشراء أو الانتاج " بالنسبة لمحاصيل الحبوب طامة والقمح بصورة خاصة * فالسؤال هو هل يجب على مصر أن تتوسع في انتاج محاصيل التصدير في المدى الطويل ، وخصوصاً القطن ، وأن تستخدم حصيلة التصدير في شراء احتياجاتها من الحبوب من الاسواق العالمية ؟ هذا هو جوهر خيارات السياسة المطروحة في الدراسة المنظورة عن مصر *

وقد تضمنت الدراسة كجزءاً لا يتجزأ منها نموذجاً تحليلياً مبسطاً بهدف مساعدة واضعي القرارات على تقييم هذه المشكلة الأساسية * والهدف الرئيسي من التحليل هو بيان المزايا النسبية لدورة زراعة أساسها القطن بالمقارنة

بالمزايا النسبية لدورة زراعة أساسها الحبوب في ظل مختلف العلاقات السعرية والغلة النسبية لكل منهما * وقد تمت دراسة المزايا النسبية المترتبة على اتباع كل من الدورتين من خلال خمس زوايا مختلفة : (١) إيرادات كل منهما من النقد الاجنبي ، (٢) المخاطر والمجازفات الملازمة لكل منهما ، (٣) العائدات الصافية التي يحصل عليها المزارعون في ظل كل منهما ، (٤) أثر كل منهما على خلق فرص الاستخدام ، (٥) الاحتياجات المائية المقترنة بكل منهما *

ودلت نتائج التحليل على أنه بموجب الاسعار الأكثر احتمالا للقطن / الحبوب تعود دورة القطن على الاقتصاد بعوائد أكبر بكثير مما تعود به دورة الحبوب * أما المخاطر والمجازفات لكل من هاتين الدورتين البديلتين فتربط ارتباطا وثيقا بتقلبات الاسعار العالمية * ومن الواضح أنه لو اقترن انخفاض اسعار القطن بارتفاع اسعار الحبوب (القمح والذرة) لخلق صعوبات خطيرة بالنسبة للنقد الاجنبي * بيد أن التحليل أشار الى أن هذا الاحتمال ضعيف نسبيا وأن من الممكن الحد من هذه المخاطر باقامة مخزونات غذائية استراتيجية ، يتعين تقدير تكاليفها بعناية * ومن ناحية أخرى فقد تبين من النموذج التحليلي أن مزايا دورة القطن تكاد تكون غير ملحوظة في الدخول التي يحصل عليها المزارعون * وبذلك يكون التوازن مختلا بين دورة القطن ودورة الحبوب ، ويتطلب تدخلا قويا من جانب الحكومة للاحتفاظ برقعة القطن على حالتها * الا أن مقدار التعديلات السعرية اللازم لتحقيق التناسق بين دخل المزرعة ومكاسب النقد الاجنبي من القطن هو مقدار صغير نسبيا * ويبدو أن هذا التعديل في الاسعار هو أمر ممكن من الناحية السياسية والاقتصادية * وأخيرا أظهر النموذج التحليلي مزايا دورة القطن من حيث اثرها الايجابي على توفير فرص الاستخدام في الزراعة ، إذ يبلغ مجمل عدد أيام العمل اللازمة في دورة القطن ٤٩٤٤ للفدان الواحد بينما لا يتجاوز هذا الرقم ٣٨٤٤ في دورة الحبوب * ومن ناحية أخرى فاحتياجات دورة القطن المائية هي أقل من دورة الحبوب إذ تقدر بحوالي ٢٣٩٦ متر مكعب للفدان الواحد بالمقارنة بـ ٣١٩١ متر مكعب في دورة الحبوب *

السودان

ظلت سياسة التنمية الزراعية في السودان تتطلع لسنوات طويلة الى خارج البلاد مع التركيز بصفة رئيسية على مشروعات الري الكبيرة بهدف انتاج القطن بالدرجة الأولى وتصديره للخارج * ومن القضايا الأساسية في السياسة الاختيار بين الاستمرار في هذا الاتجاه أو بذل جهود كبيرة من أجل تشجيع التنمية الزراعية في القطاعات الفقيرة في البلد *

ومن الواضح أن زيادة التركيز على مشروعات الري الكبيرة في الاقليم الشرقي تنطوي على أعباء أقل وعلى عائد أفضل من رأس المال المستثمر * بيد أن ذلك يدعم الاتجاهات الماضية ويزيد من فوارق الدخل بين مختلف الاقاليم * كما أن هذا الوضع يتعارض مباشرة مع بعض الاهداف القومية التي تنادي بها البلاد الآن وهي : الاكتفاء الذاتي ، وتنويع الانتاج والصادرات ، وتحقيق عدالة أكبر في توزيع الدخل * وتسليما بأهمية هذه العوامل تضمنت الدراسة المنظورية عن السودان البحث عن بدائل انتاجية تعكس مزيجا من الاهداف المتعددة ويكون مقصدها الأساسي الحد من الخلل الهيكلي الذي يرتبط بازدياد وجيئة الاقتصاد الزراعي ، وان كانت تراعي في الوقت ذاته تأكيد الدور الحيوي الذي يلعبه كسب النقد الاجنبي والاقتصاد في انفاقه *

واعتبرت الدراسة الاكتفاء الذي وزيادة الصادرات بمثابة أهداف مباشرة ، في حين أن الأهداف العامة — وهي التنمية الإقليمية المتوازنة هي اعتبارات متغلبة ورئيسية يسترشد بها عند الاختيار بين مختلف امكانيات الانتاج . ولم تنحصر الخيارات المتاحة في الأهداف العامة للتنمية الزراعية — فحسب بل اشتملت أيضا الاختيار في داخل هذه الأهداف . وهكذا تضمنت المعايير الخاصة باختيار البدائل في مضمون الاستعاضة عن الاستيراد ملائمة الظروف الايكولوجية وتحقيق التنمية الإقليمية المتوازنة وحجم مدخرات النقد الاجنبي ومستوى متطلبات الاستثمار وأثرها على تطوير الصناعات الزراعية وعلى الارتباطات بين مختلف القطاعات الاقتصادية .

وقد تم تحديد الخيارات المتاحة في مضمون الاستعاضة عن الاستيراد من خلال تكوين السلع الزراعية المستوردة ومستويات الطلب المتوقع عام ١٩٨٥ في ظل افتراضين مختلفين للنمو . وقد فرض هذا الجانب الأخير حدا أقصى لبلوغ نسب الاكتفاء الذاتي ، كما كانت هناك قيود على مدى الخيارات تتعلق بعوامل ايكولوجية واعتبارات اقتصادية . ونظرا للعوائق الأخرى المتعلقة بالتنظيم ، ومستلزمات اليد العاملة ، والدراية الفنية والبنية الأساسية ، فقد أوصت الدراسة باتباع سياسة موحدة لا نتاج السلع التي يستعاض بها عن الاستيراد .

وبالنسبة لزيادة الصادرات ، فقد أسندت المعايير التي تتخذ القرارات على أساسها وزنا نسبيا أكبر للتنمية الإقليمية المتوازنة وادخال المعاملات النقدية في القطاعات الفرعية التقليدية المشتغلة بالانتاج المحصولي والحيواني . ومن المعايير الأخرى التي ساعدت أيضا في الانتقاء بين الخيارات المتاحة وفي تحديد قائمة الصادرات ، زيادة حصيلة النقد الاجنبي ، وتنويع الصادرات ، ونتاجية رأس المال ، والقرب من أسواق التصدير . وقد تحدد نطاق الخيارات بالدرجة الأولى على أساس بدائل التصدير المفروضة في إطار الاقتصاد الكلي ، وعلى أساس معدلات النمو المفترضة في ظل هذه البدائل . كما تأثرت القيود المفروضة على الخيارات المتاحة بقدرة السودان على مواجهة الطلب على التصدير في بعض خطوط الانتاج وبضيق مدى البنية الأساسية وضعف التنظيم وعوامل وفرة اليد العاملة والطاقة الممكنة .

وكانت مواقع المشروعات المتعلقة بزيادة الصادرات ومنتاج السلع للاستعاضة عن الاستيراد من العناصر الرئيسية التي وضعت المعايير السابقة على أساسها . ولم تعكس هذه الاعتبارات ملائمة الظروف الايكولوجية والرغبة في تحقيق توزيع اقليمي أفضل فحسب بل وأيضا تحقيق نمط انتاجي أكثر رشدا من حيث تركيز انتاج سلع التصدير الزراعية في مكان واحد (خصوصا في المناطق التي تتوفر فيها وسائل النقل السهلة) وتوزيع انتاج سلع الاستعاضة عن الاستيراد في أماكن متفرقة .

ويترتب على التحول عن أسلوب الهدف الواحد الذي يتمثل في زراعة محصول واحد الى أسلوب تعدد الأهداف ظهور بعض العلاقات المتداخلة الدقيقة لحل أكثرها حرجا العلاقة بين التوازن المحسن في التنمية الإقليمية وزيادة دخول المزارعين . فهذه العلاقة تكون تكاملية في حالة الأرز مثلا وتنافسية في حالة القمح ، فانتاج الأرز في الجفوب يؤدي الى زيادة فرص الاكتفاء الذاتي ويسهم في بلوغ هدف زيادة الدخول وتحسين توزيعها ، وان كان هذا الانتاج عديم الفائدة بالنسبة لزيادة الصادرات أو تنويعها . ومن ناحية أخرى أبرز انتاج القمح في مشروع الجزيرة وجود علاقة متعارضة بين هدف زيادة دخول المزارعين وهدف تحسين توزيع الدخل بين الاقاليم . والواقع أن زيادة انتاج هذا المحصول ، وان كان من البنود المهمة التي تساعد على الاستعاضة عن الاستيراد ، إلا أنه يبرز مشكلة تفاوت توزيع الدخل بين الاقاليم .

ايران

تعتبر الاستراتيجية الواجب اتباعها في استيراد الأغذية في المدى الطويل في ايران القضية الاساسية فسي سياسة التنمية الزراعية (نتيجة لاجتماع طاملين هما ارتفاع الدخول وزيادة السكان) * وتشير التقديرات لعام ١٩٩٠ الى زيادة كبيرة في الطلب على الأغذية ، ويرجع الدور الاستراتيجي الذي سيلعبه الاستيراد الى عدد من العوائق الطبيعية والهيكلية التي تؤثر على الانتاج الزراعي * فمثلا يرتبط انتاج المحاصيل بالموارد المائية المحدودة في جميع أنحاء ايران التي تحد بدورها من المساحة المحصولية واستعمال المدخلات الزراعية وأنواع المحاصيل الحقلية المزروعة ، الى جانب أن معظم انتاج الضأن يرد من قطاعان القبائل المتنقلة جزئيا التي تستغل الجزء الأكبر من أراضي الرعي الموسومة *

ولا ينتظر أن تحقق ايران ، في ظل هذه الظروف ، الاكتفاء الذاتي الكامل بالنسبة لجميع السلع الزراعية الرئيسية باستثناء القطن ، كما أن اعتمادها سيزداد على الاستيراد لاستكمال الانتاج المحلي * الا أن ايران لاتعاني من قلة النقد الاجنبي اللازم لاستيراد الأغذية ولا ينتظر أن يحدث مثل هذا النقص في الفترة الزمنية التي تغطيها هذه الدراسة * بيد أن التطورات الأخيرة في الاسواق العالمية والشكوك التي تحيط بالمعروضات العالمية من السلع الزراعية الرئيسية وأسعارها هي من العوامل التي تبرز أهمية وضع سياسة للاستيراد على المدى البعيد وضرورة مراعاة بعض الاعتبارات الاستراتيجية بالنسبة لسلع الاستهلاك الاساسية * ومن ثم فإن توجيه القضايا الأولية للسياسة نحو هذا الاتجاه له ما يبرره *

وينتظر أن تشهد ايران أكبر عجز في اللحوم الحمراء ، الى جانب الأرز ، نتيجة للزيادة الحادة المتوقعة في الطلب المحلي بحلول عام ١٩٩٠ ونتيجة للعوائق الهيكلية التي تحول دون التوسع في انتاج الضأن * ومن هذا العجز الكبير تبرز ضرورة الاختيار بين سياستين :

- (١) اختيار قائمة واردات للمدى البعيد بهدف تقليل اعتماد ايران على المصادر الخارجية لاستهلاك اللحوم * وفي هذه الحالة سيكون من الضروري الوصول الى الحد الأقصى من الانتاج المحلي من حبوب العلف واللحم الابيض والاحمر كذلك في مضمون النظام القائم * وبذلك ستحتاج ايران الى استيراد كميات أصغر نسبيا من لحوم الضأن المجعدة أو المبعدة وكميات أكبر من القمح نتيجة للاستعاضة عنه في صالح انتاج الحبوب العلفية *
- (٢) اختيار قائمة واردات تضم كميات أكبر نسبيا من اللحم الاحمر وكميات أقل من القمح * ويعنى هذا الخيار انتاج كميات من القمح تحقق الاكتفاء الذاتي تقريبا مع الاعتماد اكثر على استيراد حبوب العلف لاستكمال موارد العلف المحلية التي ستخصص لانتاج اللحوم بكميات أقل نسبيا *

وفي حالة الخيار الأول تركز الاستراتيجية على تحويل الاستهلاك عن اللحم الأحمر الى اللحم الابيض وعلى زيادة انتاج لحم الضأن بتربية القطعان على نطاق واسع * ومن الواضح أن أهم عامل لتنفيذ هذه الاستراتيجية هو توافر حبوب العلف والعلائق الأخرى اللازمة وذلك لأن الانتاج المحلي من الحبوب العلفية يقتصر على الشعير الذي يعتمد جزء كبير منه على سقوط الامطار * ولا يمكن التوسع في انتاج حبوب العلف الا على حساب انتاج القمح ، الذي يعتبر

أكثر جدوى في الوقت الحاضر بالنسبة للمزارعين بالمقارنة بإنتاج الشعير * وحتى مع استيراد كميات كبيرة أخرى من حبوب الحلفان تكاليفها ستكون أقل بكثير من تكاليف استيراد اللحوم الحمراء *
ولعل الخطر الأساسي لهذه الاستراتيجية هو أنها تزيد من اعتماد إيران على الأسواق العالمية لاستيراد غذائها الرئيسي وهو القمح * ومن المساوىء الأخرى لهذه الاستراتيجية هو أن القمح ولحم الضأن هما أهم السلع التي ينتجها صغار المزارعين في إيران ، الذين لن يحصلوا ، بطبيعة الحال ، على أسعار تشجيعية * ومن الواضح أن لهذا الوضع نتائج غير مواتية بالنسبة لتوزيع الدخل * ولهذا ، ففي حين أن التغيير في نمط استغلال الأراضي وأنماط الإنتاج الذي يقضي به الاختيار الأول يتجه نحو الاستخدام الأمثل لموارد الأراضي والمياه من حيث كسب النقد الجنيبي أو أداؤه ، فإنه في الوقت نفسه يودي إلى نتائج اجتماعية - سياسية أقل ملاءمة *

العراق

تتعلق القضية الأساسية لسياسة التنمية الزراعية في الدراسة المنظورية عن العراق بالقدرة التنفيذية اللازمة للتنمية الزراعية ، أي بقدرة البلد على التحكم بالموارد المائية وتنمية الأراضي الزراعية بما يحقق مستويات مرضية من الغلة * وتدور الخيارات المتاحة حول الأهمية النسبية للتنمية الحضرية بالمقارنة بالتنمية الريفية والزراعة * كما أن هناك اختيارات مفتوحة داخل القطاع الزراعي نفسه تتعلق بالأهمية النسبية لكل من التوسع الأفقي والتوسع الرأسى * ويتضمن التحليل تقييمًا للعوامل التنظيمية والبشرية التي تؤثر على القدرة التنفيذية * وعلى نفس النحو يتناول تحليل الإنتاج الآتسار المتوترة على وجود درجات متباينة من القدرة التنفيذية *

وفيما يتعلق بالمناطق المروية التي تشملها مشروعات التنمية فإن القضية الأساسية تتعلق بنمط الانتاج * فمن الخيارات المتاحة إيجاد نمط يتميز بالكفاية الذاتية على ضوء توقعات الطلب المحلي على الأغذية * وثمة خيار آخر يقوم على زيادة دخل المزرعة إلى الحد الأقصى من خلال التركيز على بعض المحاصيل ذات القيمة المرتفعة * وتشجع السوق العربية المشتركة اقلية إيجاد نمط انتاجي يعني بصورة خاصة بتحقيق حد أقصى من إنتاج القمح للتصدير إلى البلاد العربية الأخرى في الاقليم * وهناك قضية ثالثة ترتبط ارتباطاً مباشراً بتلك الأراضي المروية التي لا تشملها مشروعات الري والصرف المقترحة والتي تزيد مساحتها على ٢ مليون هكتار * وثمة عدة خيارات مفتوحة في هذا الشأن منها :
التوكيز على تحسين المناطق القريبة من المشروعات الجديدة بهدف زيادة كثافتها المحصولية من ٥٠ في المائة إلى ١٠٠ بالمائة مع تحويل المناطق المتبقية إلى مراعي * والا مكانية الأخرى هي ترك هذه الأراضي على كثافتها المحصولية الحالية وإمادة توطين السكان في أماكن أخرى وتغيير طرق معيشتهم *

الاستنتاجات

يعتبر تحديد قضايا سياسة التنمية الزراعية والخيارات المتاحة وتحليلها جانباً مهماً من الدراسات المنظورية القطرية للمنظمة * وتبهي * هذه الخيارات نقطة التقاء بين السياسات والتدابير الموضوعية التي تهدف إلى تحقيق التنمية الزراعية في المدى البعيد * وتشير الدراسات التي وضعت عن أقطار الاقليم إلى وجود تباين من بلد إلى آخر في توجيه خيارات السياسة الأساسية * ويرجع هذا التباين إلى وجود اختلافات هيكلية لها تأثيرها على المطالب

أفريقيا

وتبين مسودة خطة التنمية الرباعية الثانية في الجزائر (١٩٧٤-١٩٧٧) اتجاه التنمية الاقتصادية والاجتماعية وأغراضها وأهدافها خلال الفترة ١٩٧٤-١٩٨٠. ومن المتوقع أن ينمو إجمالي الناتج المحلي بنسبة ٨٪ سنوياً خلال فترة السنوات السبع هذه. • ويقدر أن تبلغ الاستثمارات الكلية ٤٠٪ من إجمالي الناتج المحلي وأن تزداد بنسبة ٥٪ سنوياً. • وسيزداد استهلاك الفرد بمعدل أعلى من المعدل الذي كان عليه خلال خطة التنمية الرباعية الأولى،

164

اذ أن معدل النمو المقرر هو ٧٪ وهذا يعني زيادة قدرها ٣٠٥٪ للفرد الواحد * وتلقى مشكلة الاستخدام اهتماما كبيرا، ومن المتوقع أن تؤدي الخطة الى خلق ٢٠٠ ألف فرصة عمل جديدة سنويا بحلول عام ١٩٨٠، مع تقرير الأولوية العليا للاستثمارات ذات الكثافة العمالية كلما كان ذلك ممكنا * والا هداف الرئيسية للقطاع الزراعي هي الوفاء بالطلب الملحي على المنتجات الغذائية الزراعية وزيادة دخول سكان الريف وتحسين توزيعها والتزام الحكمة في استخدام الامكانيات الكامنة في البلاد * وبعادل الطلب المتوقع على الاغذية حصة غذائية يومية للفرد توفر في المتوسط ٢٤٠٠ سعر حواري و ٥٠ جراما من البروتين النباتي و ١٣ جراما من البروتين الحيواني * وتتركز جهود زيادة الانتاج الزراعي على انتاج الألبان واللحوم والأسماك * ولا بد من زيادة الحبوب والبقوليات والخضر بنسب ٥٠ و ٩٠ و ٧٠٪ على التوالي * ومن المتوقع أن تزداد محاصيل الأشجار بمعدل أعلى على الرغم من أن مساحات الكروم ستخضع بحدود ١٠٠ ألف هكتار خلال الفترة ١٩٧٤-١٩٨٠ * ويجري التخطيط لبرنامج واسع لا عادة التشجير يشمل زراعة ١٠٠ ألف هكتار في السنة بحلول عام ١٩٨٠ * وبالرغم من جميع هذه الجهود فلا زال من المتوقع أن تستمر الجائز في اعتمادها على الاستيراد للوفاء بالطلب الداخلي على الحبوب والألبان ومنتجات الألبان بحلول عام ١٩٨٠ * ومن أهم سمات الخطة الرابعة الثانية زيادة مشاركة المواطنين في التخطيط وفي جهود التنمية * ويجري اعداد الخطط على مستوى القرية للوفاء بالاحتياجات المحلية، وتهدف "الثورة الزراعية" التي دخلت مرحلتها الثانية في منتصف عام ١٩٧٣ أن تكون أساسا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للجماهير الريفية * وسيستخدم معظم دخل الزراعة في تحسين الظروف المعيشية للجماهير الفلاحين وفي تنمية الزراعة * وسيحصل صغار المزارعين على بعض مساعدات لتنظيم التعاونيات الزراعية مما يمكنهم من التوصل الى الاساليب الفنية الحديثة والاستفادة على وجه اكمل من فرص الاستثمار *

وفي المغرب تهدف الخطة الخمسية الجديدة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٧٣-١٩٧٧) الى تعبئة جميع الطاقات الانتاجية في البلاد لرفع معدل النمو الاقتصادي ولضمان العدالة في توزيع الدخل * وتبلغ الاستثمارات الكلية في هذه الخطة أكثر من ضعف الاستثمارات خلال الخطة الخمسية السابقة * ومن المقدّر أن يصل نصيب الزراعة من هذه الاستثمارات الكلية حوالي ١٣٪ * وستمول الميزانية العامة ٤٢٫٥٪ من الاستثمارات الكلية، و ٧٠٪ من المبالغ المخصصة للقطاع الزراعي * وقد حظى القطاع الزراعي بالأولوية، كما كان الحال في الخطط السابقة، وذلك بغرض الوفاء بنصيب أكبر من الطلب على المنتجات الزراعية في البلاد مع الاستفادة الى أقصى حد من الاستثمارات الزراعية التي تمت بالفعل، وتشجيع الصناعات الزراعية القائمة على الخامات المحلية، وتحسين دخول المزارعين * ومن المتوقع أن يزداد اجمالي الناتج المحلي في المتوسط بنسبة ٧٫٥٪ سنويا خلال فترة الخطة * ومن المقدّر أن يصل معدل نمو القطاع الأول من الاقتصاد (وهو يشمل انتاج المحاصيل والانتاج الحيواني ومنتجات الغابات والمصايد) ٣٫٦٪ في حين يقدر معدل النمو في قطاعي الصناعة والخدمات بنسبة ١١٪ و ٦٫٩٪ على التوالي * وسترتفع القيمة المضافة من انتاج المحاصيل بنسبة سنوية قدرها ٤٪ في مقابل ٣٪ للمنتجات الحيوانية، وسينمو انتاج المحاصيل الصناعية بنسبة ٨٫٣٪ سنويا بالمقارنة ب ٣٫٥٪ للحبوب والبقوليات * ومن المتوقع أن ينمو انتاج الخضر والفاكهة بنسبة ٣٫٧٪ و ٣٫٦٪ على التوالي * وستؤدي الخطة الجديدة الى خلق حوالي ٨٠٠ ألف فرصة عمل جديدة مقابل ٤٠٠ ألف فسي الخطة الخمسية السابقة * وستزداد كثافة الزراعة في الأراضي المروية، كما ستخفف الفجوة الزمنية التي تفصل بين بناء السدود والمعدات واعداد الأراضي من ناحية وزراعتها من ناحية أخرى * وهناك برامج للاسراع بتنمية المناطق غير المروية وبرنامج لتنمية الانتاج الحيواني *

وتشمل خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الرابعة في تونس (١٩٧٣-١٩٧٦) التي اعتمدت خلال النصف الثاني من عام ١٩٧٣ المرحلة الأولى من الخطة العشرية للتنمية في البلاد * وتقضي الخطة بتحقيق معدل للنمو الاقتصادي خلال هذا العقد مقداره ٧,٦٪ (منها ٦,٦ خلال الخطة الرابعة لفترة ١٩٧٣-١٩٧٦ و ٨,٦٪ للفترة المتبقية) وهذا المعدل هو تقريبا ضعف المعدل الذي تحقق خلال الخطة العشرية الأولى ١٩٦١-١٩٧١ * وستزداد الاستثمارات الكلية زيادة كبيرة فتبلغ نحو ثلاثة أضعاف البالغ التي خصصت لهذا الغرض خلال السنوات العشر السابقة * فالمتوقع أن تساعد البنية الأساسية ، الاقتصادية والاجتماعية ، التي أقيمت في الماضي على تحقيق معدل نمو اقتصادي أعلى * وتشير الخطة الى تحول في الاستثمارات نحو المشروعات الانتاجية المباشرة * وسيكون موضوع الاستخدام مشكلة رئيسية في المجتمع التونسي خلال السنوات القادمة ، الا أنه يتوقع التغلب عليها بتحقيق معدل نمو سريع يقتصر بتخفيض معدل نمو السكان بما يتمشى وامكانيات التنمية الاقتصادية * ومن المنتظر خلق نحو ٣٥٠ ألف فرصة عمل جديدة خلال هذا العقد وحوالي ١٢٠ ألف فرصة عمل جديدة خلال فترة الخطة الرابعة * ولا ينتظر خلق فرص عمل في القطاع الزراعي وان كان من المنتظر القضاء على البطالة الجزئية * وسوف تمول حوالي ٨٠٪ من الاستثمارات المستهدفة في الخطة العشرية الثانية من الموارد المحلية في مقابل نسبة ٦٠٪ خلال الخطة العشرية الأولى * ومن المقدر أن ينخفض النصيب السبي الذي يوفره القطاع العام للاستثمارات الاجمالية * أما نصيب الزراعة من الاستثمارات الكلية المقررة في الخطة الرابعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية فهو ١٤,٩٪ * وسيخصص أكثر من نصف هذه الاستثمارات للمشروعات الانتاجية المباشرة مقابل ٢٤٪ فقط خلال فترة ١٩٦١/١٩٧١ * ومن المتوقع أن يزداد الانتاج الزراعي بنسبة ٢٧٪ خلال فترة ١٩٧٣/١٩٧٦ عن الزيادة التي تحققت في الخطة الرابعة السابقة * أما معدلات النمو السنوية المتوقعة للحبوب والخضر ومحاصيل الاشجار والانتاج الحيواني فهي ٦,٤٪ و ٧,٥٪ و ٥,٧٪ و ٦٪ على التوالي ، كما تستهدف الخطة زيادة المحاصيل الصناعية بنسبة ١١٪ * وسيزداد انتاج الأسماك زيادة كبيرة بفضل التحسينات التنظيمية * والهدف المقرر لعام ١٩٧٦ هو ٥٣ ألف طن مقابل ٣٥ ألف طن خلال عام ١٩٧٢ * ومن المنتظر أن تزداد الصادرات الزراعية في المتوسط بنسبة ٧٪ سنويا * ويقتضي تحقيق هذه الاهداف اتخاذ تدابير في المدى الطويل ، مثل صيانة التربة ومكافحة الزحف الصحراوي ، ووضع برامج تعطي نتائج فورية *

ويجرى الآن وضع خطة خماسية للتنمية في غانا * ولم تصدر بعد أي خطوط توجيهية رسمية الا أن الدلائل تشير الى أن الخطة ستعطي الأولوية الرئيسية الى خلق فرص الاستخدام في المناطق الريفية والحضرية * ومن المعتزم اتخاذ التدابير المالية الكفيلة بزيادة المدخولات المحلية اللازمة للاستثمار * وفي هذه الاثناء يجري اعداد البرامج الفرعية في القطاع الزراعي بهدف زيادة الانتاج والمساعدة على بلوغ أهداف " السنوات الزراعية " في حملة " أطعم نفسك " * ويتجه التركيز نحو إعادة تنظيم وزارة الزراعة لجعلها أكثر استجابة لاحتياجات صغار المزارعين * ويجري العمل على زيادة فاعلية المجالس السلعية الموجودة واقامة مجالس جديدة * وستدعو الضرورة الى وضع برامج عمل وسياسات للأسعار بغية زيادة الانتاجية والمساعدة على استقرار أسعار المواد الغذائية اللذين يعتبران في الوقت الحالي من أشد الضغوط التضخمية الرئيسية في الاقتصاد *

أما الخطة الخمسية في غينيا لفترة ١٩٧٣-١٩٧٨ فتثير الاهتمام بسبب منهجيتها ، التي تعتبر في جوهرها محاولة لوضع خطة للتنمية تبدأ من القاعدة الى الأعلى وذلك على أساس البدء من خطط السلطات المحلية الصغيرة *

وتركز الخطة تركيزاً كبيراً على ضرورة جعل كل اقليم مكتفياً اكتفاء ذاتياً في الأغذية الأساسية ، خصوصاً الأرز نظراً لضخامة تكاليف استيراده في الوقت الحالي * ومع هذا يخصص أقل من ١٠ ٪ من الاستثمارات العامة للتنمية الريفية بالمقارنة بـ ٣١ ٪ للشغال العامة و ١٦ ٪ للطاقة *

أما الاهداف التي تتطوى عليها خطة التنمية الثانية في نيجيريا (١٩٧٠/١٩٧٤) (الاستثمارات ، متحصلات النقد الاجنبي ، المدخوات ، الخ) فلاجدوى من مقارنتها مع النتائج الحقيقية ، في ظروف هذا القطر المتغيرة الآن بسبب تطور أسعار النفط * فأولاً زاد الدخل المتوقع من النفط بأكثر من ثلاثة أضعاف ، بيد أن الزراعة فشلت حتى في تحقيق نصف الاهداف المقررة كما تخلف معدل النمو في هذا القطاع عن معدل نمو السكان * وتستمر الهجرة من المناطق الريفية الى المدن ومناطق انتاج النفط ، كما أن من المشكوك فيه أن تستطيع البلاد توفير احتياجاتها الغذائية وزيادة صادراتها من السلع الأولية * ومالم يحدث تغيير جذري في سياسات الاستثمار وسياسات الأسعار المتبعة حالياً في الزراعة فقد يزداد الموقف سوءاً ، بالمقارنة بتطور القطاعات الأخرى ، كما أن غالبية السكان ، وهم صغار المزارعين ، قد لا ينالهم أى نصيب من ثروة البلاد الجديدة * وتعترف الخطوط التوجيهية الموضوعية للخطة الثالثة في نيجيريا بمشاكل القطاع الزراعي وقد حددت بوجه عام نفس الاهداف التي كانت مقررة في الخطة الثانية الجارية * والشئ المهم هو أنه قبل نشر هذه الخطوط التوجيهية أصبحت غير صالحة بالنسبة لبعض المتغيرات الهامة مثل الدخل المتوافر لدى الحكومة خلال هذه الفترة ، وعلى هذا يجب مراجعة هذه الخطوط التوجيهية * وحيث أن نيجيريا هي سابع بلد منتج للنفط في العالم من حيث الكمية فإنها تواجه مشكلة ادارة الاموال الضخمة التي جاءت نتيجة للازدهار النفطي * بيد أن من القدر أن يستمر احتياطي النفط في نيجيريا لمدة ٢٥ عاماً ، وعلى ذلك فمن المهم بل ومن الحيوى اتباع السياسات الكفيلة بتحسين الزراعة وتطويرها وذلك لأن غالبية السكان تعتمد على الزراعة في معيشتها ، الى جانب تغذية الصناعات العديدة الجارية تطويرها الآن *

وقد انتهى تقريباً اعداد خطة التنمية القومية الأولى في سيراليون لفترة ١٩٧٤/١٩٧٥-١٩٧٨/١٩٧٩ * وكما هو متوقع ستعطي الخطة أولوية متقدمة للزراعة لمحاولة تخفيض تكاليف استيراد الأغذية المتزايدة باستمرار ولتقليل الاعتماد شبه التام على الماس كمصدر للدخل الاجنبي ولدخل الحكومة * وكان لابد من تعديل الخطة ، التي يجرى اعدادها بمساعدة الأمم المتحدة ، في المرحلة الأخيرة لمواعاة أسعار النفط الحالية * ومن المأمول وضع السياسات والبرامج المناسبة لتخفيض واردات الأرز بطريقة جذرية ، التي تبلغ الآن حوالي ٦٠ ألف طن سنوياً ، ولزيادة الأسعار التي يحصل عليها المنتجون مقابل صادراتهم ، كالبين والكافو *

ولم تعرف الخطة الخمسية الأولى للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في جمهورية أفريقيا الوسطى الا في ديسمبر عام ١٩٧٢ على الرغم من أنها تغطي فترة ١٩٧١/١٩٧٥ * وهي تعطي الأولوية الرئيسية لتنمية الزراعة والانتاج الحيواني وتحسين الهياكل التسويقية وتدريب العاملين من جميع المستويات وتطوير السياحة وزيادة انتاج الغابات والصناعات المتصلة بها وتكثيف جهود التنقيب عن المعادن * وتشمل الخطة الاستثمارات العامة والخاصة ، كما أن من المتوقع أن تغطي الاستثمارات الاجنبية ٣٥ ٪ من اجمالي الانفاق * أما الاستثمارات في الزراعة والغابات ومصايد الأسماك فتبلغ ٢٤ ٪ من الاستثمارات الكلية تقريباً * وتهدف الخطة الى تحقيق معدل نمو سنوي لجمالي الناتج المحلي يبلغ في المتوسط ٨,٧٥ ٪ بالاسعار الثابتة *

وكان من المقرر أن تبدأ الخطة الخمسية في أثيوبيا في يوليو عام ١٩٧٤ ولكن سيواجه تنفيذها ، بلا شك ، بسبب المجاعة التي حلت ببعض المقاطعات وبسبب عدم استقرار الاقتصاد العالمي والتغيرات الأخيرة في النظام السياسي في البلاد *

أما خطة التنمية الجديدة في كينيا لفترة ١٩٧٤-١٩٧٨ فهي تبين بوضوح تام المشاكل التي يواجهها المخططون في فترة تتميز بالتغيرات السريعة * فقد نشرت الخطة في أوائل عام ١٩٧٤ ، أي أن التفكير فيها وصياغتها بدأ قبل أزمة النفط في خريف عام ١٩٧٣ ، وعلى ذلك فإن بعض الأهداف والتنبؤات الواردة في الخطة قد أصبحت غير واقعية * ومنذ ذلك الحين صدر تقرير دورى عن الوضع الاقتصادى الجارى بيئت فيه حكومة كينيا التدابير التي تعتزم اتخاذها للتخفيف من القلاقل المتوقعة * وكان اقتصاد كينيا أحد الاقتصاديات التي تميزت بانتظام الانجاز طيلة عدة سنوات * فخلال فترة ١٩٦٤ إلى ١٩٧٢ ارتفع اجمالي الناتج المحلي بنسبة ٦.٨٪ سنوياً * وفي خلال هذه الفترة حقق الانتاج الزراعي الذى يدخل السوق معدل نمو سنوى قدره ٦.٥٪ بينما حقق قطاع الكفاف معدلا قدره ٣.٨٪ ، وبذلك كان معدل النمو العام حوالي ٥٪ * بيد أن هذا المعدل المزمى للغاية ، في الزراعة وفي الاقتصاد ككل ، لم يؤد الى حل مشكلة البطالة الشديدة في كينيا التي تعتبر من المشاغل الرئيسية للحكومة * وقد تأثرت الخطة الجديدة تأثراً شديداً باستنتاجات بعثة الاستخدام التي أرسلتها منظمة العمل الدولية خلال عام ١٩٧٢ ، التي تركزت على تنمية القطاعات ذات الكثافة العمالية وعلى تنشيط فرص الاستخدام في المناطق الريفية * ومن بين الاهداف المهمة الأخرى وثيقة الصلة بذلك ، تحسين التغذية وضمان توزيع أعدل للدخول *

التكامل الاقتصادى الاقليمي

بالرغم من عدم تحقيق سوى القليل من الانجاز الجديد خلال عام ١٩٧٣ استمر الاهتمام بمختلف اشكال التكامل السياسي والاقليمي * فقد تمت اتصالات ومشاورات كثيفة على المستويين الثنائي وشبه الاقليمي ، ومن المتوقع أن يسفر بعضها عن عقد اتفاقيات رسمية *

ومن المنطق عليه عموماً أنه لا يمكن ايجاد حلول مرضية للمشاكل الحالية أو طويلة الأجل لمنطقة الساحل على أساس حلول جزئية أو ايجاد حل لكل قطر على حدة * وقد أمكن الى حد ما تنسيق المساعدات الخارجية عن طريق الأمم المتحدة ، كما أن بلاد منطقة الساحل نفسها (تشاد وموريتانيا ومالي والنيجر والسنغال وفولتا العليا) أنشأت اللجنة الحكومية لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل ومقرها في واجادوجو * وإذا نجحت هذه الخطوة المحدودة الأولى نحو التكامل فمن المحتمل التوسع في هذا الاتجاه * كما أن هناك احتمالات أفضل لتكوين مخزونات غذائية اقليمية ، خصوصاً في شرق أفريقيا ، وهو اجراء دأبت على الدعوة اليه منظمة الوحدة الأفريقية لعدة سنوات *

وقد اشتركت غالبية البلاد الأفريقية منذ أواخر عام ١٩٧٣ في التفاوض مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية بشأن تجديد اتفاقية ياوندى * وبانضمام المملكة المتحدة الآن للمجموعة الاقتصادية الأوروبية أصبحت المستعمرات البريطانية السابقة في أفريقيا مؤهلة للحصول على المعاملة التفضيلية التي سبق أن منحت للمناطق التي كانت تخضع للسيطرة الفرنسية والبلجيكية بحقتضى اتفاقية ياوندى * أما شكل هذه المعاملة التفضيلية فسيخضع للمفاوضات * ومن المشجع أن جميع البلاد الأفريقية المعنية وافقت على اتخاذ موقف موحد يدافع عنه متحدت واحد *

وتأثرت نشاطات مجموعة أقطار شرق أفريقيا من جراء استنوار العلاقات السبئية بين تنزانيا وأوغندا * وقد تحسّن الموقف بعض الشيء في الفترة الأخيرة في أعقاب الاجتماع الذي تم بين الروتسا أمين وكيبياتا وبيري *
وانتهى إنشاء خط سكة الحديد الذي يربط دار السلام بزامبيا قبل الموعد المقرر لبعض الوقت بفضل المعونة الفنية الصينية ووصل أول قطار إلى زامبيا خلال أبريل عام ١٩٧٤ * وقد أثبت هذا الخط الحديدي فائدته على الفور إذ أنه ساعد على وصول شحنات الحبوب من زامبيا لتوزيعها على المناطق التي تعاني من نقص الأغذية في زامبيا *
وفي أعقاب المساعدات التحضيرية التي قدمتها البعثة المشتركة للأمم المتحدة عقدت ليبيريا وسيراليوني اتفاقية "اتحاد نهر مانو" لاقامة اتحاد اقتصادي بينهما * وأنشئت سكرتارية للاتحاد في مدينة فري تاون ويجرى الآن بحث الاقتراحات والترتيبات المفصلة بغرض ترجمة بنود الاتفاقية الاربعة عشرة الى مجموعات للتنفيذ *
ويعد برنامج القضاء على الانكوسيس سياسي^(٢٠) مثالا على التعاون الاقليمي في اطار أسرة الأمم المتحدة *
وتشارك في البرنامج أجزاء من سبعة أقطار هي : فولتا العليا والنيجر ومالي وداهومي وتوجو وغانا وساحل العاج *
وستبدأ قريبا عمليات لمكافحة هذا المرض ، وستعد المناطق للاستيطان بعد القضاء على المرض * وتتعاون المنظمة مع الوكالة المنفذة وهي منظمة الصحة العالمية ، وستكون مسؤولة عن تخطيط التنمية الزراعية في هذه المناطق *

(٢٠) وباء ناتج عن الدودة النيماتودية المعروفة باسم *Onchocerca volvulus* الموجودة في ساحل غرب أفريقيا * وتنقل الطفيليات الى الانسان عن طريق بعوضة الجاموس المعروفة باسم *Simulium damnosum* ، وهي تسبب التهاب الملتحمة والتهاب القرنية والتهاب المشيمة والعمى * والاسم الشائع لهذا المرض هو العمى النهري *

الفصل الثالث

السكان وامدادات الأغذية والتنمية الزراعية (*)

السكان وامدادات الأغذية

انتاج الأغذية

شهدت السنوات الأخيرة تحولا في وجهة النظر السائدة ازاء الوضع الغذائي العالمي واحتمالاته المرتقبة من التشاؤم الذي ساد خلال الفترة ١٩٦٥-١٩٦٦ الى التفاؤل خلال سنوات "الثورة الخضراء" من ١٩٦٧ الى ١٩٧٠ أو نحوها، ثم أعقب ذلك عودة الى التشاؤم مرة أخرى * ومن الضروري توجيه القلق السائد حاليا نحو مشكلات المدى البعيد قبل أن ينصرف مرة أخرى الى موجة من التفاؤل والاسترخاء نتيجة تعاقب عدد قليل من السنوات التي تتسم بمحاصيل طيبة * ويكرس الجزء الأعظم من المناقشات التالية حول تطور الوضع الغذائي العالمي في المدى البعيد نحو اتجاهات انتاج الأغذية في البلاد النامية وعلاقتها بنمو السكان والطلب المحلي وغيرها من تدابير الانجاز، والعقبات التي تصادف زيادة انتاج الأغذية بأسرع ما هو الآن في تلك البلاد * فقد انتجت البلاد المتقدمة، التي لا يتجاوز العدد الكلي لسكانها ٣٠٪ فقط من سكان العالم، نحو ٦٠٪ من انتاج الأغذية في العالم خلال الفترة ١٩٧١-١٩٧٢ * ويوضح هذا الدور المهم الذي تلعبه هذه البلاد في توفير امدادات الأغذية للعالم، وهو دور قد تتزايد أهميته في المدى المتوسط، خاصة بالنظر الى الحاجة الماسة الى إعادة بناء المخزونات في أسرع وقت ممكن * كما أن توفير القدر الكافي من العون الانمائي يتوقف الى حد كبير على تلك البلاد * وكما يتضح من تحليل احتمالات المستقبل في جزء لاحق من هذا الفصل، يتبين أنه من الضروري، مع هذا، أن تعجل البلاد النامية بالتوسع في انتاج الأغذية، بغرض توفير الأمن القومي من ناحية وبغرض تخفيف وطأة سوء التغذية والفقر بين سكانها الزراعيين من ناحية أخرى * ويعزز من هذا الاعتبار ارتفاع مستوى البطالة الجزئية في المناطق الريفية من تلك البلاد، وتوقع استمرار نمو القوى العاملة الزراعية فيها من حيث العدد المطلق لوقت طويل من الآن * ولن تتيسر مهمة البلاد النامية، في المدى البعيد، الا باتخاذها التدابير اللازمة للحد من نمو السكان *

وبالرغم من أن متوسط الزيادة بعيدة المدى في انتاج الأغذية في العالم ظل يزيد عن معدل نمو السكان منذ الحرب العالمية الثانية، الا أن هذه الزيادة الهامشية تضاءلت خلال الستينات عما كانت عليه خلال الخمسينات (الجدول ١-٢) * وقد نباطت الزيادة في انتاج الأغذية خلال الستينات في جميع الأقاليم الرئيسية فيما عدا أفريقيا وأمريكا الشمالية، مما يعكس، الى حد ما، تعاظم عنصر الانتعاش الذي تلا الحرب في أوائل الخمسينات * أما في البلاد المتقدمة فقد هبط

* أعدت منظمة الأغذية والزراعة هذا الفصل بمناسبة العام العالمي للسكان للأمم المتحدة ١٩٧٤، فكان أساسا لاسهام المنظمة في مؤتمر السكان العالمي ومؤتمر الغذاء العالمي * وتعرب المنظمة عن تقديرها لصندوق الأمم المتحدة للنشاطات السكانية لمساهمة المالية الملموسة نحو تكاليف البحوث التي يتضمنها هذا الفصل، ولمنظمة الصحة العالمية لتعاونها مع المنظمة في اعداد المواد التي وضعت على أساسها الأجزاء التي تتناول الوضع الغذائي ومدى انتشار الجوع وسوء التغذية وأسبابهما *

(١) اتجاه معدل النمو المركب سنوياً • (٢) بما في ذلك البلاد في الاقاليم الاخرى التي لم يرد ذكرها •

معدل نمو السكان، وتباطأت الزيادة في الانتاج خلال السنين بسبب السياسات الحكومية المعتمدة، في حين أنه على النقيض من ذلك شهدت البلاد النامية انخفاضا في انتاج الأغذية على الرغم من سرعة نمو سكانها، ومن السياسات الحكومية التي كانت ترمي الى زيادة الانتاج بأكثر سرعة ممكنة.

وهكذا، فعلى الرغم من أن الانتاج الكلي للأغذية قد ازداد بنفس المعدل تقريبا في البلاد المتقدمة والنامية على السواء (الرسم ١-٣)، فإن نصيب الفرد من هذه الزيادة كان أقل بكثير في البلاد النامية عنه في البلاد المتقدمة. وكان معنى هذا أن التباين الكبير في المستوى الحقيقي بين نصيب الفرد من الانتاج في كلتا المجموعتين من البلاد قد ازداد اتساعا. إذ بلغ نصيب الفرد من انتاج الأغذية في البلاد المتقدمة ثلاثة أضعاف مثيله تقريبا في البلاد النامية خلال الفترة ١٩٦١-١٩٦٣، ووصل الى ثلاثة أضعاف ونصف الضعف خلال ١٩٧١-١٩٧٣. وكان انتاج الأغذية في البلاد النامية ككل خلال تلك الفترة الطويلة يزيد عن معدل نمو السكان الذي لم يسبق له مثيل وهنا تعتبر ولا شك انجازا هائلا. وبالإضافة الى ذلك، زاد انتاج الأغذية في تلك البلاد خلال عام ١٩٧٢ بنسبة ٢٠% عما كان عليه عام ١٩٦٦، وهي السنة التي سبقت انتشار الأحوال المناخية السيئة، بل ان الانتاج تجاوز معدل نمو السكان حتى فيما بين النقاط الدنيا لدورات هذا الاتجاه السائد في المدى البعيد، ومع هذا فقد شهدت كثير من البلاد تطورات أقل ملائمة.

ويعقد الجدول الملحق ٣-أ مقارنة بين اتجاهات انتاج الأغذية ومعدل نمو السكان والطلب المحلي في تلك البلاد التي تتوفر بيانات بشأنها. فقد تبين أن الزيادة في انتاج الأغذية في ٣٤ بلدا من البلاد النامية، أي ما يقرب من ٤٠% من اجمالي عدد هذه البلاد، قد أخفقت في أن تواكب نمو السكان خلال الفترة ١٩٥٢-١٩٧٢. وتشير التقديرات الى أن نمو السكان كان مسوؤلا عما يقرب من ٧٠% من زيادة الطلب الكلي في المدى المتوسط على الأغذية في البلاد النامية. وإذا وضع في الاعتبار أثر ارتفاع الدخل الى جانب زيادة نمو السكان، فإنه يبدو أن الزيادة التي شهدتها الفترة ١٩٥٢-١٩٧٢ في انتاج الأغذية كانت أقل من الطلب المحلي على الأغذية في نحو ٥٣ بلدا من البلاد النامية الستة والثمانين، أي ما يقرب من ثلثي البلاد التي تتوفر عنها البيانات في الجدول ٣-أ.

وعلى النطاق الاقليمي، كانت الزيادة في انتاج الأغذية أسرع ما هي عليه في كل من أمريكا اللاتينية والشرق الادنى وأبطأ ما هي عليه في أفريقيا، ولو أنه من اليسير ملاحظة تناقضات صارخة في كل قارة من تلك القارات بين الاقطار المختلفة. فخلال فترة العشرين عاما من ١٩٥٢ الى ١٩٧٢ مثلا، ارتفع انتاج الأغذية بمعدل سنوي قدره ٦.١% في فنزويلا، في حين لم يتجاوز سوى ٠.٨% فقط في أووجواي، وبلغ ٥.٤% في توجو ولم يتجاوز ٠.٨% في تونس، ووصل الى ٥% في لبنان ولم يتجاوز ١.٨% في سوريا، وبلغ ٣.٥% في تايلاند، ولم يتعد سوى ٢% في اندونيسيا و ١.٠% في نيبال.

وينبغي، بطبيعة الحال، التزام الحذر في تفسير مثل هذه المقارنات بين نمو انتاج الأغذية ونمو السكان والطلب في البلاد المختلفة. ولقياس النجاح النسبي لمختلف البلدان في زيادة انتاج الأغذية تمشيا مع أهدافها الانمائية العامة، لابد من اجراء تحليل مفصل للظروف الخاصة التي تتميز بها كل منها، ولا تعنى المقارنات الواردة في الجدولين الملحقين ٣-أ و ٣-ب أن الاكتفاء الذاتي في الأغذية هو هدف مرغوب فيه أو ممكن في جميع البلاد. ومع هذا فإن معظم البلاد النامية تهدف الى تحقيق درجة أكبر من الاكتفاء الذاتي في الأغذية، بل أن تلك البلاد التي لها حصيلة صادرات تمكنها من استيراد نسبة كبيرة من امداداتها الغذائية لا ترغب عادة في تخفيض درجة اكتفائها الذاتي. وقد أدى الفشل في

النهوض بإنتاج الأغذية لتلبية الطلب المحلي في عدد كبير من البلاد النامية إلى زيادات سريعة جدا في وارداتها من الأغذية وعادة ما تشكل عبئا ثقيلا عليها *

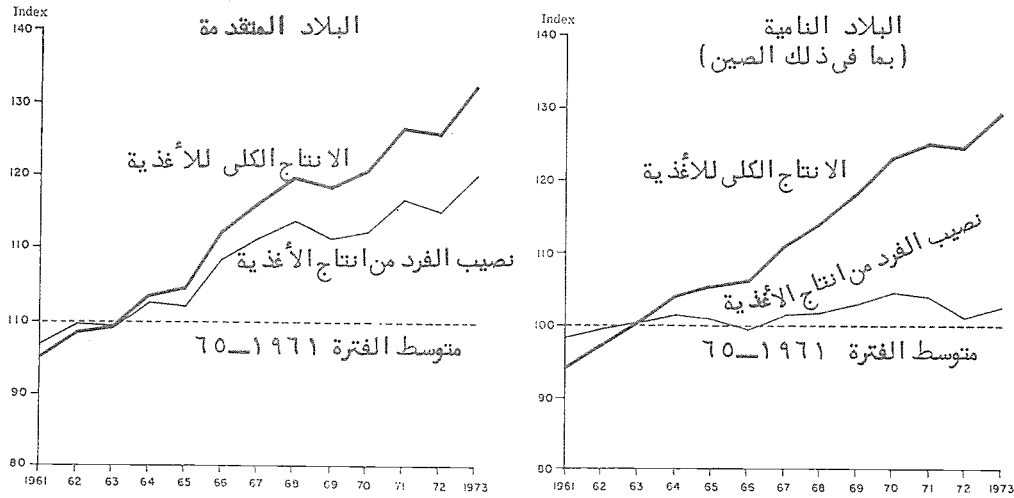
ويعتبر الانتاج الزراعي المحلي العنصر الرئيسي الذي يقرر مستوى الامدادات المتوافرة من الأغذية في معظم البلاد النامية، ولو أن له كذلك أدوارا هامة أخرى في التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة فيها، بما في ذلك كسب النقد الأجنبي وإدخاره (حيث يتعين على كثير من تلك البلاد في الوقت الحاضر أن تستخدم جزءا من النقد الأجنبي في استيراد الأغذية والأسمدة)، وفي توفير فرص الاستخدام، وقدر كبير من رأس المال اللازم لتنمية بقية قطاعات الاقتصاد * وينعكس هذا الدور الأشمل للإنتاج الزراعي في الأهداف التي ترمى إلى تحقيقها خطط التنمية القومية، وفي معدل الزيادة الذي يستهدفه عقد التنمية الثاني للأمم المتحدة وهو ٤٪ للبلاد النامية ككل * وتشير المقارنة بين أداء الإنتاج الزراعي في الآونة الأخيرة وأهداف خطط التنمية القومية، أنه من بين ٦٦ خطة وضعتها ٤٧ بلدا، لم يتسن بلوغ الأهداف إلا في ١٧ بلدا فقط، أي ما يبلغ ربع إجمالي عدد هذه الأقطار * وتتراوح أهداف خطط الإنتاج الزراعي بين تحقيق زيادة سنوية قدرها ١٥٪ خلال الفترة ١٩٦٥-١٩٦٧ في المغرب، وتحقيق نسبة قدرها ٨٥٪ في الفترة ١٩٦٧-١٩٧١ في قبرص *

وبالمثل، فإن هدف عقد التنمية الثاني وقدره ٤٪ يعتمد بصورة أساسية على الأهداف شديدة التباين بين مختلف البلاد خلال الفترات ١٩٦١-١٩٦٣ إلى ١٩٧٥ و ١٩٨٥ التي اقترحتها الخطة التوجيهية العالمية الموقتة لمنظمة الأغذية والزراعة للتنمية الزراعية وما يتصل بها من دراسات أخرى أعدتها المنظمة * ويبين الجدول ٣-٢ أداء الإنتاج الزراعي في الأقاليم النامية بالنسبة لهذه الأهداف التي لم يتسن تحقيقها حتى الآن في أي من تلك الأقاليم * أما فيما يتعلق بالبلاد الفردية، فإن معدل نمو الإنتاج الزراعي المقترح في الخطة التوجيهية العالمية للفترة ١٩٦١-١٩٦٣ إلى ١٩٧٥ فقد أمكن الوفاء به في عام ١٩٧١ (أي قبل أن تتحقق محاصيل سيئة بصورة عامة في ١٩٧٢) وذلك في ٢١ بلدا فقط من البلاد الأربعة والسنتين التي شملتها تلك الدراسة (١) * ومن الجدير ملاحظة أن النقد العادي الذي يوجهه لأهداف الخطة التوجيهية العالمية هو أن هذه الأهداف منخفضة للغاية * غير أن أداء الإنتاج الزراعي في البلاد النامية، يعتبر في ضوء أهداف خطط هذه البلاد ذاتها بل وأهداف الخطة التوجيهية العالمية الأكثر انخفاضا في كثير من الأحوال، مبعثا لخيبة أمل شديدة *

وخضعت معظم السلع المختلفة لهذا الاتجاه العام، وبالتالي تخلفت عن الأهداف المقترحة، رغم أن نمط الزيادة في الانتاج قد اختلف اختلافا كبيرا، في عدد من جوانبه، عن النمط الذي اقترحته الخطة التوجيهية العالمية * فقد أمكن تجاوز أهداف انتاج القمح في كل من أفريقيا جنوب الصحراء والشرق الأقصى، وإن كان ذلك بفارق كبير في الحالة الأخيرة * أما بالنسبة للأرز فلم يتسن بلوغ الأهداف في الشرق الأقصى، وهي المنطقة الرئيسية لإنتاجه، بالرغم من أنه أمكن تجاوز هذه

(١) للحصول على تحليل مفصل يشمل الفترة حتى ١٩٧١، يرجى الرجوع إلى: الانتاج الزراعي في البلاد النامية بالنسبة لأهداف عقد التنمية الثاني للأمم المتحدة * نشرة شهرية عن الاقتصاد الزراعي والاحصاء (تصدرها المنظمة ٢٢ (٤) أبريل ١٩٧٣ *

الرسم ١-٣ الإنتاج الكلي للأغذية في البلاد المتقدمة والنامية
ونصيب الفرد من إنتاج الأغذية خلال الفترة ١٩٦١-١٩٧٣



الأهداف في أقاليم أخرى * وبالنسبة للجزر النشوية، التي تعتبر من المحاصيل ذات القيمة الغذائية المنخفضة، فقد أمكن تجاوز الأهداف في كل من الأقاليم التي تلعب فيها هذه المحاصيل دورا هاما في الغذاء * ومن ناحية أخرى فقد تخلف الجدول ٢-٣ متوسط المعدل السنوي لنمو الإنتاج الزراعي في الأقاليم النامية

بالمقارنة بأهداف الخطة التوجيهية العالمية

أهداف الخطة التوجيهية العالمية (٢)					المعدل الفعلي لنمو الإنتاج
١٩٧٥ الى ١٩٨٥	١٩٦١-٦٣ الى ١٩٧٥	١٩٦١-٦٣ الى ١٩٧٣	١٩٦٧ الى ١٩٧٣	١٩٦١-٦٣ الى ١٩٦٧	
..... في المائة سنويا					
٣٣	٣٢	٢٦	٢٦	٢٤	أفريقيا، جنوب الصحراء
٤٠	٣٦	٢٦	٢٩	١٥	الشرق الأقصى
(٣)	(٣)	٢٩	٢٤	٣٨	أمريكا اللاتينية
٣٥	٣٤	٣٢	٢٦	٣٥	الشرق الأدنى وشمال غرب أفريقيا (١)
٣٧	٣٤	٢٦	٢٧	٢٥	المتوسط

(١) أهداف الخطة التوجيهية العالمية لشمال غرب أفريقيا موضوعة على أساس عام ١٩٦٥ - (٢) أخذت هذه الأرقام من الدراسات الإقليمية الأربع للخطة التوجيهية العالمية، ووضعت الأهداف النهائية للخطة في الدراسة العالمية على معدلات النمو الأسرع في إنتاج لحوم الخنزير والدواجن، مما أدى إلى زيادة معدلات النمو هذه إلى ٣٦ و ٣٩ ٪ على التوالي (٣٧ ٪ للفترة بأكملها) * (٣) حلت محل الأهداف الأصلية للخطة التوجيهية العالمية لأمريكا اللاتينية دراسة تشمل أمريكا الجنوبية فحددت هدفين لمعدلات النمو للسنوات العشر ١٩٧٠-١٩٨٠: هدف مرتفع قدره ٥ ٪ وآخر منخفض قدره ٣٦ ٪ * ملاحظة: تشمل المجموعات الإقليمية التي تناولتها دراسة الخطة التوجيهية العالمية ٦٤ بلدا: منها ٢٤ بلدا في أفريقيا، جنوب الصحراء (٨٤ ٪ من سكان الإقليم)، و ٨ بلاد في الشرق الأقصى (٨٠ ٪)، و ١٧ بلدا في أمريكا اللاتينية (٩٠ ٪)، و ١٥ بلدا في الشرق الأدنى وشمال غرب أفريقيا (٩٦ ٪) * ومع أن هذه المجموعات تشمل معظم سكان الأقاليم النامية، فإن البيانات الواردة في هذا الجدول لا يمكن مقارنتها مقارنة تامة بغيرها من البيانات في الجداول الأخرى *

انتاج البقوليات ، وهي مصدر رئيسي للبروتين ، فعجز عن تحقيق الأهداف في كافة الأقاليم • ويعزى هذا في بعض الحالات الى المنافسة التي تلقاها البقوليات من محاصيل تعود بربح أوفر كالحبوب • ومن بين محاصيل التصدير الرئيسية ، فقد أمكن تجاوز أهداف الانتاج بالنسبة لكل من الموز والمطاط وفول الصويا والسكر والفواكه في مجموعها ، وان تخلف انتاج كل من الكاكاو والبن والقطن والفول السوداني والجوت والشاي والتبغ والذرة الزيتية في مجموعها عن الأهداف المحددة •

واقترب الاداء العام للانتاج الحيواني كثيرا من الأهداف الأصلية التي اقترحتها الدراسات الإقليمية للخطوة التوجيهية العالمية بأكثر مما اقترب انتاج المحاصيل ، على الرغم من تخلفها عن الأهداف الأكثر ارتفاعا التي استهدفتها الدراسة العالمية التي وضعت على أساس التوسع الأسرع في انتاج الخنازير والدواجن • وقد ازداد انتاج اللحم البقري ولحم الحجل زيادة أكثر تباطؤا عن الأهداف في كل الأقاليم فيما عدا في الشرق الأقصى • وارتفع انتاج لحم الخنزير وخاصة لحوم الدواجن بسرعة فاقت الأهداف الإقليمية الأصلية في معظم الأقاليم ، فاقتربت بذلك من الأهداف الكبرى المقترحة في الدراسة العالمية وفاقته الزيادة في انتاج الألبان الأهداف المحددة في كافة الأقاليم فيما عدا في إقليم الشرق الأقصى •

وقد شملت مناقشة انتاج الأغذية حتى الآن انتاج المحاصيل والانتاج الحيواني فحسب ، حيث أن انتاج الأسماك يمثل أقل من ١٪ من امدادات العالم من الأغذية من حيث الطاقة الغذائية ، و ٥٪ من البروتين الكلي ، و ١٤٪ من البروتين الحيواني ، على الرغم من أن له أهمية تفوق ذلك بكثير في بعض البلاد • وهكذا فان المعدل السريع في زيادة انتاج الأسماك (بحول ٦٪ سنويا خلال الخمسينات والستينات) ، لن يخرج بنا بعيدا عن الاتجاهات موضع المناقشة ، باستثناء عدد قليل من البلاد • حيث استخدم الجزء الأعظم منه في تغذية الحيوان • الا أن هذا المعدل السريع في الزيادة قد توقف مؤخرًا وانخفض الانتاج العالمي من الأسماك انخفاضاً فعلياً خلال عامي ١٩٦٩ و ١٩٧٢ ، ويعزى هذا الى حد كبير لحدوث هبوط حاد في محصول الصيد من الأنواع التي تستخدم كعلف حيواني • (ولو أن محصول الصيد الذي يستخدم للاستهلاك البشري مباشرة قد استمر في الزيادة) • وقد أدى الانخفاض في انتاج مسحوق السمك الى مباشرة ضغوط اضافية على المصادر البديلة للاعلاف الحيوانية •

موارد الانتاج

نظرا لما للتقلبات قصيرة المدى من تأثير كبير على الانتاج ، وهي التي تعتبر من الأسباب التي تؤدي الى صعوبة الوضع الراهن للأغذية في العالم ، يتضح أنه من الضروري تأمين معدلات لزيادة انتاج الأغذية في المدى البعيد لمواجهة السنوات الحتمية التي يقل فيها الانتاج عن الاتجاه السائد " ، وذلك لكي يتسنى تجنب الأزمات في امدادات الأغذية • وببدا أن التكنولوجيا الزراعية في البلاد المتقدمة والنامية على السواء غير مهيأة تماما لمواجهة الأحوال الجوية والمناخية ، ولو أنه يبدو واضحا ، في نفس الوقت ، أن الأسباب الرئيسية لتلك الاتجاهات المخيبة للآمال في المدى البعيد بالنسبة لانتاج الأغذية في البلاد النامية يجب أن تعزى الى عوامل أخرى غير الأحوال الجوية •

وتعتمد زيادة الانتاج أساسا على زيادة مدخلات عوامل الانتاج المختلفة ، وهي الأرض والماء واليد العاملة والمواد ومختلف صنوف رأس المال والمعرفة الفنية والتكنولوجية • وبالنسبة للمزارعين في البلاد النامية وخاصة الأعداد الفقيرة من صغار المزارعين ، فان امكانية زيادة استخدام المستلزمات والحافز على استخدامها ، تعتمد الى حد كبير على البنىات

الأساسية والخدمات التي توفرها الحكومات • وتميل كثير من ميزانيات التنمية الحكومية الى الاهتمام بالصناعة على حساب الزراعة • وظهر مؤخرًا اتجاه واسع النطاق نحو زيادة الاهتمام بالزراعة، وخاصة في الشرق الأقصى، اثر المصاعب التي تعرضت لها الزراعة خلال العامين ١٩٦٥/١٩٦٦، وان كان من الصعب قياس مدى هذه الزيادة • ويتأثر نصيب الزراعة من نفقات التنمية تأثيرًا كبيرًا بوجود مشروع واسع النطاق قيد التنفيذ آن ذاك في مجال الري أو الاستيطان مثلاً، فقد كشفت دراسة تحليلية أجرتها الأمم المتحدة لا حدى وأربعين خطة من خطط التنمية الحديثة في ٢٦ بلداً من البلاد النامية، أن الاستثمارات التي تشملها تلك الخطط لقطاع الزراعة تتراوح بين ٥% و ٣٩% من اجمالي النفقات • ويلاحظ بوجه خاص أن هناك قصوراً في الاستثمارات الفعلية في القطاع الزراعي بالنسبة للمستوى الذي تتضمنه تلك الخطط، في حين لا تتوافر سوى معلومات يسيرة للغاية عن الانفاق الجارى اللازم لدعم الاستثمارات الرأسمالية • ولقد تعثرت عملية وضع خطط التنمية الزراعية وتنفيذها في كثير من البلاد من جراء تعدد الهيئات المعنية بمختلف جوانب التنمية الزراعية والريفية •

ولقد اقترحت الخطة التوجيهية العالمية أهدافاً كميةً بالنسبة لبعض وسائل الانتاج المادية، وذلك فيما يتعلق بأهداف الانتاج التي سلفت مناقشتها • ويمكن أن توفر هذه الاطار الوحيد لا جراء تقييم تقريبي لما حدث من أداء في هذا الشأن في الآونة الأخيرة •

ولنبدأ بدراسة المدخلات من الأراضي الجديدة، حيث اقترحت الخطة التوجيهية العالمية زيادة المساحة المزروعة خلال الفترة ١٩٦١-١٩٦٣ الى ١٩٨٥ بنسبة ٧٠% فقط سنوياً، ولو أنه يبدو أن المساحة المزروعة قد زادت بأسرع من ذلك بكثير • فبالنسبة للحبوب، التي تشغل الجزء الأعظم من مساحة الأراضي المزروعة، تجاوزت الزيادة في المساحة خلال الفترة ١٩٦١-١٩٦٣ الى ١٩٧٣ ما اقترح لهذه الفترة وحتى عام ١٩٧٥ في كافة الأقاليم النامية فيما عدا جنوب الصحراء الأفريقية • فقد أدى التوسع البطيء في هذا الاقليم الأخير في الأراضي المزروعة الى حدوث نقص كبير في انتاج محاصيل الذرة الرفيعة والدخن • وقد شهدت الأقاليم الأخرى النصيب الأعظم من التخلف في تحقيق الأهداف المقترحة في انتاج الحبوب، على الرغم من تحقيق زيادة أسرع في المساحة المنزوعة مما اقترح في الخطة — وبعبارة أخرى، فان التحسن في غلة المحاصيل في الهكتار الواحد جاء مخيباً للآمال •

ولما كانت الخطة التوجيهية العالمية تنبأت بزيادة الانتاج بنحو ٣٥%، وبالتوسع في المساحة القابلة للزراعة بنسبة ٧٠% فقط، فمن الواضح ان التركيز الرئيسي كان حول تحسين الغلة من خلال التوسع بالري، وتعدد المحاصيل، والبذور المحسنة، وزيادة استخدام الأسمدة والمبيدات، وتحقيق تقدم عام في أساليب الزراعة • ومن بين ثمانية أقطار للري فيها أهمية خاصة في هذا الشأن مما تتوافر عنها البيانات اللازمة، كان التوسع في المساحة المروية أقل بكثير مما استهدفته الخطة القومية في كل من الهند وماليزيا وسري لانكا والجمهورية العربية السورية وتايلاند، ولم يتم تجاوزاً أهداف الخطة الا في كل من الجزائر ومصر والسودان فقط • ولما كانت الزيادة المقترحة في الخطة التوجيهية العالمية في المساحة المروية والتي تبلغ ١٧% سنوياً حتى عام ١٩٨٥ في البلاد النامية ككل، هي الأساس الرئيسي لتحقيق زيادة في المساحة المروية المزروعة بالمحاصيل تبلغ ٢٩% سنوياً من طريق تعدد المحاصيل، فلربما كان هناك اخفاق كبير في تحقيق هذا الهدف الرئيسي • وحتى في الحالات التي أمكن فيها تحقيق أهداف الري، فقد قوبلت هذه في بعض الأحيان بانخفاض في انتاجية الأراضي أو باستبعاد تلك الأراضي من الانتاج كلية بسبب رداءة أساليب الري • وبلاضافة الى ذلك فقد زاد من حدة القيود التي ظلت تحد لا مد بعيد من فعالية التسهيلات المتوافرة ما حدث مؤخرًا من نقص في طاقة الضخ، بسبب الانخفاض في الطاقة

الجدول ٣-٢ : إنتاج الأسمدة الكيماكية واستهلاكها^(١) في العالم وفي الأقاليم الرئيسية خلال الفترة يوليو - يونيو ١٩٦٧/١٩٦٨ و١٩٦٧/١٩٦٨ والفترتين ١٩٧١/١٩٧٢ و ١٩٧٢/١٩٧٣

معدل الزيادة ٦٨/١٩٦٧ اللي ٧٣/١٩٧٢	الإستهلاك		معدل الزيادة ٦٨/١٩٦٧ اللي ٧٣/١٩٧٢	(٢) الإنتاج		معدل الزيادة ٦٨/١٩٦٧ اللي ٧٣/١٩٧٢
	٧٣/١٩٧٢	٧٢/١٩٧١		٧٣/١٩٧٢	٧٢/١٩٧١	
..... في المائة سنوياً						
٣٧	٤٠	٣٨	٣٣	٤٨	٤٦	٤٠
٣٥	١٧	١٦	٤٣	٢١	٢١	١٧
٤٦	١٨	١٨	٣٠	٣٩	١٩	١٧
٢٠	١٦	١٤	٢٠	٢١	٢١	٢١
٩	٢٠	١٨	١٠	٢٣	٢١	١٤
٥٠	٦٠	٥٧	٥٧	٧١	٦٨	٥٤
١٤	١١	٩	١٩	٦	٥	٢٥
١٧	٩	٨	٢٤	٩	٨	٣
١٨	٥	٤	١٨	٢	٢	١
١٣	٣	٢	١١	٢	١	٨
١٤	٥	٤	٢٢	١	٨	٤
١٤	٥	٤	١٦	٣	٢	١
١٤	١٦	١٤	١٧	٨	٤	٦
٧	٧٢	٧٢	٦	٨١	٧٦	٥٩

(٤)
اقتصاديات السوق المتقدمة

أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي

أوسيانيا

أوروبا الغربية

أفريقيا الشمالية

(٤)
اقتصاديات السوق المتقدمة

أفريقيا

أمريكا اللاتينية

أمريكا الشمالية

الشرق الأدنى

اقتصاديات التخطيط المركزي في آسيا

اجمالي البلاد النامية

المسلم

اقتصاديات السوق المتقدمة^(٤)

أمريكا الشمالية
أوروبا الغربية
أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي

إجمالي البلاد المتقدمة

اقتصاديات السوق النامية^(٤)

أفريقيا
الشرق الأقصى
أمريكا اللاتينية
الشرق الأدنى

اقتصاديات التخطيط المركزي في آسيا

إجمالي البلاد النامية

العالم

(١) ذات محتوى غني من التروجين والفوسفور واليوريا سيوم^(٢) تشمل احصاءات إنتاج الأسمدة بالنسبة لبعض البلاد إنتاج "الكيميائيات" التي لا تستخدم في الزراعة، وقد جرى حساب بعض المنشادر التي تصدر لعمليات التصنيع مرتين بحساب البلاد المصدرة والمستوردة، ولم تؤخذ في الاعتبار خسائر التخزين والنقل، والتي تقدر بنحو ٢٪ من الإنتاج الكلي. وإذا ما أخذنا جميع هذه العوامل في الاعتبار، فإنه يقدر أن الامدادات المتوفرة للعالم من الأسمدة كانت ٧٣ مليون طن في ١٩٧١/١٩٧٢ و ٧٨ مليون طن في ١٩٧٢/١٩٧٣، وهو ما يقرب بكثير من الاستهلاك الحالي. (٣) نسبة مقوية موكية سنوياً. (٤) بما في ذلك

الكهربائية نتيجة للجفاف وبسبب ندرة وقود الديزل *

وقد أسهمت الأصناف وفيرة الغلة من الأرز وخاصة القمح مساهمة رئيسية ، نحو الزيادة السريعة في إنتاج الأغذية في أواخر الستينات في بعض بلاد الشرق الأقصى التي تعاني أكثر من غيرها من العجز في الأغذية ، مما أتاح لعدد قليل منها تحقيق الاكتفاء الذاتي في بعض أنواع الحبوب بصفة مؤقتة * وكانت الأهداف المقترحة للإنتاج في الخطة التوجيهية العالمية هي تحقيق زيادة قدرها ١٢٪ سنوياً في المساحة المزروعة بالأصناف وفيرة الغلة من الحبوب في الشرق الأقصى ، خلال الفترة من ١٩٦٧-١٩٦٨ إلى ١٩٨٥ ، حيث يصبح بالامكان خلال هذه المدة تغطية مساحة قدرها نحو ٧٥ مليون هكتار ، أي ما يقرب من نصف إجمالي المساحة المزروعة بالحبوب في هذا الأقليم * أما الزيادات التي اقترحتها الخطة فسي الأقاليم الأخرى فكانت بصفة عامة أقل من ذلك بكثير * ومن الصعب عقد مقارنة بين الأداة وهذه الأهداف ، بسبب مشكلات تحديد الأصناف وفيرة الغلة وبسبب عدم توافر بيانات كاملة عن معظم السنوات الأخيرة * بيد أنه يتضح أن الأصناف وفيرة الغلة من القمح قد صادفت نجاحاً أكثر مما صادفته الأصناف وفيرة الغلة من الأرز ، والسبب الرئيسي في ذلك هو الافتقار إلى تسهيلات الري والصرف المحكمة التي تتطلبها أصناف الأرز * وقد بلغت المساحة المزروعة بأصناف القمح وفيرة الغلة في الهند وباكستان خلال عامي ١٩٧٢/١٩٧٣ ، ٥٢٪ و ٥٦٪ على التوالي من إجمالي المساحة المزروعة بالقمح فيهما * وبالنسبة للأرز ، فإن الأصناف الوفيرة الغلة منه لم تغط حتى ١٩٧٢/٧٣ سوى ٢٠٪ فقط من إجمالي المساحة المزروعة في ١٣ من البلاد الرئيسية المنتجة للأرز في الشرق الأقصى (وتتراوح هذه المساحة بين ٥٦٪ في الفلبين ، و ٤٣٪ في باكستان ، و ٣٨٪ في ماليزيا ، و ٢٥٪ في الهند و ٤٪ فقط في بورما و ٢٥٪ فقط في سرى لا نكا) *

وقد ارتفع استهلاك الأسمدة خلال الفترة من ١٩٦١-١٩٦٢ و ١٩٧٢/١٩٧٣ في البلاد النامية بنسبة ١٣٩٪ سنوياً ، وهو ما يقل قليلاً عن المستهدف في الخطة التوجيهية العالمية وقدره ١٤٦٪ سنوياً حتى عام ١٩٧٥ * وفي حين شهد إقليم الشرق الأقصى نقصاً كبيراً خلال هذه الفترة ، فقد أمكن تجاوز هدف الخطة التوجيهية العالمية في هذا الإقليم في أواخر الستينات * بيد أن معدل الزيادة قد انخفض مؤخراً نتيجة ندرة الأسمدة وارتفاع أسعارها في الوقت الحاضر *

وقد ارتفع إنتاج الأسمدة في العالم بنسبة ٣٩٪ خلال الفترة من ١٩٦٧/١٩٦٨ و ١٩٧٢/١٩٧٣ ، كذلك زاد استهلاك الزراعة من الأسمدة بنسبة ٤١٪ (الجدول ٣-٣) * وقد زاد استهلاك الأسمدة في البلاد النامية بسرعة تفوق سرعة زيادتها في البلاد المتقدمة ، ولو أنها بقيت خلال ١٩٧٢/١٩٧٣ عند نسبة ١٥٪ فقط من الإجمالي العالمي * وتعتبر البلاد المتقدمة في مجموعها مصدرة صافية للأسمدة * وفي حين زاد الإنتاج المحلي للأسمدة في البلاد النامية بأكثر من الضعف خلال السنوات الخمس من ١٩٦٧/١٩٦٨ إلى ١٩٧٢/١٩٧٣ ، فإنها لا تزال تعتمد على الاستيراد لتوفير ما يزيد عن ثلثي إمداداتها الكلية ، وتمثل الواردات في اقتصاديات السوق النامية ما يكاد يبلغ نصف الإمدادات * أضف إلى ذلك أن إنتاج الأسمدة في كثير من البلاد النامية يعتمد أساساً على استيراد المواد الخام * وتعمل مصانع الأسمدة في البلاد النامية بصفة عامة بمستويات منخفضة عن طاقة استخدامها *

وقد زادت الزيادة السنوية في الحاجة إلى المبيدات في الخطة التوجيهية العالمية بنسبة ١١٢٪ سنوياً في البلاد النامية حتى عام ١٩٨٥ * والانطباع العام هو أنه في حين زاد استخدام مبيدات الأعشاب لمكافحة الأعشاب الضارة زيادة سريعة في كثير من المناطق ، فإن استخدام المبيدات الحشرية والفطرية قد زاد بسرعة أبطأ * كذلك كانت هناك بعض الزيادة في استخدام العوامل البيولوجية بدلاً من الكيماويات * وتعزى الزيادة البطيئة في استخدام المبيدات الحشرية الكيماوية

الى حد ما الى منع أو تقييد استخدام الد * د * أو المنتجات العضوية والكلورينية الأخرى التي تترك بعض المخلفات * ومن المنتظر أن تستمر الندرة الحالية في المبيدات (أنظر صفحة ٥٨) في المدى القصير، وان يكون لها أثر سلبي على التوسع في انتاج المحاصيل *

ومن المجالات التي تم فيها تجاوز الهدف المقترح في الخطة التوجيهية العالمية ، الميكنة الزراعية : فقد ازداد عدد الجرارات خلال الفترة ١٩٦٥-١٩٧٣ بأكثر مما كان مقترحا في الخطة للفترة ١٩٦٥-١٩٧٥ في كافة الأقاليم النامية * وقد روعي عند تحديد هذا الهدف ان هناك حاجة الى خلق أكبر قدر ممكن من فرص الاستخدام دون التضحية بأهداف الانتاج ، ولذلك فان تجاوز الهدف المقترح في عدد الجرارات من المحتمل أن يكون قد أدى ، في بعض الحالات ، الى الاستغناء بلا مبرر عن عدد من العمال *

وسواء بدأت "الثورة الخضراء" في الانحسار أم لا ، فهذا يتوقف على تعريف هذه العبارة * فمن الواضح ان ما يعرقل التوسع في استخدام الأصناف الحالية وفيرة الغلة في الأقاليم التي تصلح لها ، بطء التوسع نوع ما في الري * ومن المؤكد أن هناك حاجة لزيادة استخدام الأصناف وفيرة الغلة من القمح والذرة والارز في البيئات الايكولوجية الأخرى وأصناف الشعير والذرة الرفيعة والدخن وغيرها من الأنواع وفيرة الغلة * كما أنه من المؤكد أن استمرار الثورة الخضراء يعتمد على زيادة استخدام الأسمدة بصورة مستمرة ، في حين أصبحت الأسمدة في الوقت الحاضر نادرة وباهظة الثمن * وباستثناء ذلك ، ليست هناك أسباب فنية تحمل على الاقتراض بأن الثورة الخضراء قد استنفدت أغراضها *

الا أن هناك شروطا مسبقة أخرى لنجاح هذه الثورة وخاصة فيما يتعلق بإدارة المزارع وخلق الحوافز الاقتصادية والاجتماعية * ففي حين أنه من الصحيح أن كثيرا من صغار المزارعين قد استفادوا بالفعل ، فان الأثر المبدئي لها كان افادة كبار المزارعين بصفة رئيسية * وقد اعتمد احراز مزيد من التقدم فيها ، مؤخرا وبصورة متزايدة ، على مهمة صعبة وهي اجتذاب أعداد أكبر من صغار المزارعين ، ومن هنا تظهر أهمية اقامة المؤسسات والجهزة الرفيعة القادرة على مواجهة احتياجاتهم *

المؤسسات والخدمات الرفيعة

من المعروف بصورة عامة أن أحد الأسباب الرئيسية لبطء نمو الانتاج في البلاد النامية الافتقار العام الى المؤسسات الرفيعة والخدمات الحكومية المقدمة للمزارعين * ومع هذا فمن الصعب تقييم أدائها * وقد حددت في الخطة التوجيهية العالمية أهداف كمية بالنسبة فقط لحجم القروض التي تقدمها المؤسسات ولحجم القوى العاملة المدربة اللازمة لإدارة الأجهزة الحكومية، الا أنه مع ذلك لم يتسن قياس الأداء في ضوء الأهداف * ولهذا فانه لا يمكن تقدير التطورات في هذا المجال المهم الا من النواحي النوعية العامة *

أضف الى هذا أن فعالية المؤسسات والخدمات الرفيعة لا ينبغي الحكم عليها على أساس اسهامها في مواجهة أهداف الانتاج فحسب، بل ينبغي النظر اليها في ضوء ما تحققه من أهداف اجتماعية، بما في ذلك تحسين توزيع الفوائد الناجمة عن زيادة الانتاج ، اذ على النظام العام للمؤسسات ألا يضطلع بمختلف الوظائف التنظيمية أو الفنية في توفير الصلات بين المنتجين والمستهلكين للمنتجات والمستلزمات الزراعية فحسب ، بل يتعين عليه كذلك أن يضطلع بدور أساسي في تعبئة الموارد البشرية وأن يوفر نظاما للتخطيط ولوضع القرارات يشترك فيه المنتجون جنباً الى جنب مع واضعي السياسة، كما عليهم

أن يحرك سكان الريف ويحفزهم من خلال وسائل الاعلام والتثقيف والحوافز *

ورغم أنه قد زاد الاعتراف خلال السنوات القليلة الماضية بالحاجة الى اصلاح الزراعي في كثير من البلاد ، وما تنطوى عليه هذه العملية من تعقيد ، فان التقدم الفعلي في هذا المجال ظل ضئيلا بوجه عام * وظل نطاق ذلك العدد القليل من برامج اصلاح الزراعي الجديدة التي نفذت في السنوات الأخيرة محدودا * وقد تم تنفيذ هذه البرامج ببطء شديد في بعض البلاد ، في حين انتشر التهرب من الأحكام القانونية التي تنظمها * وحتى في الحالات التي اتسم فيها التنفيذ بالحيوية ، فان سوء النظم الادارية والافتقار الى الموظفين المدربين اللازمين للاضطلاع بالخدمات المؤازرة الضرورية كانت بمثابة عقبات كأداء * أمام تحقيق نتائج ايجابية *

وقد أمكن احراز قدر أكبر من النجاح نحو تحسين المؤسسات والخدمات القائمة على توفير المستلزمات الزراعية والقروض ، ولو أن هذا التقدم كان متباينا وغير كاف ، وخاصة فيما يتعلق باحتياجات صغار المزارعين * وبتزايد الادراك في الوقت الحاضر بأنه اذا اريد تحقيق أى تقدم اجتماعي فلا بد من تركيز برامج التنمية حول أفقر فئات السكان ، وهي التي تنحصر ، في معظم البلاد النامية ، في صغار المزارعين أساسا وغيرهم من فقراء الريف * بيد أن الاخفاق العام في هذا الشأن لم يقتصر على المصالح التي تقوم بتوفير المستلزمات والقروض فحسب بل وعلى أجهزة الارشاد والتدريب والتسويق كذلك * كما لم يتسن احراز كثير من النجاح نحو ادماج صغار المزارعين أو فقراء الريف ككل في الاطار الاجتماعي - الاقتصادي العام للتنمية الريفية *

ولم يوجه سوى قدر قليل من الاهتمام في التعليم الزراعي والتدريب والارشاد نحو الحلول الجذرية اللازمة للمشكلات الاجتماعية في البلاد النامية * وحتى في البلاد التي أحرز فيها قدر كبير من التقدم نحو تطوير مؤسسات التعليم العليا والمتوسطة اللازمة لتدريب الموظفين في الخدمات الحكومية للمزارعين ، فان وجهة هذا التدريب تعتبر في كثير من الأحيان غير عملية * ونادرا ما يستخدم الخريجون على مستوى المزرعة ، حيث تقوم أمس الحاجة اليهم * وقد أعاققت النظم التقليدية والنظامية ادخال المبتكرات اللازمة في التعليم غير النظامي خارج جدران المدرسة * وظل التعليم والارشاد في كثير من البلاد يستهدف تعليم الذكور وحدهم تقريبا ، مع اهمال النساء والشباب الذين يشكلون الجزء الأعظم من القوى العاملة في الريف * وظلت أعمال الارشاد أقرب ما تكون الى المفهوم الذى يصور عامل الارشاد كوكيل يتصل اتصالا شخصيا بنوع معين من "العملاء" ، ولم يوجه سوى القليل من الاهتمام نحو العمل الجماعي والاساليب الحديثة في أعمال الاتصال الجماهيرى * وبذلت جهود غير كافية لاشراك المزارعين أنفسهم ، من خلال شتى أنواع منظمات المزارعين ، للاستفادة بالمعلومات الاستشارية بالمساعدة الذاتية وبالاتشارك بصورة أكمل في عملية التنمية *

وحتى في المناطق التي توافرت فيها وسائل مواصلات جيدة ولم يكن المنتجون فيها معزولين انعزالا ماديا ، كان من الصعب بصورة عامة ادماج صغار المزارعين في نظم التسويق * وقد نجحت محاولات تنظيم جمع المنتجات وتسويقها تسويقا أوليا من خلال تعاونيات المزارعين في بعض الحالات ، وان كانت هناك حالات عديدة من الفشل * وقد أقامت بعض البلاد مجالس رسمية أو وكالات شراء عامة للتعامل مع المزارعين مباشرة ، غير أنه تبين انها كثيرا ما كانت باهظة التكاليف وغير صالحة لجمع المنتجات من صغار المزارعين المبعثرين في جميع أنحاء الريف * كما نشأت صعوبات مماثلة في توزيع الأسمدة وغيرها من المستلزمات وخاصة فيما يتعلق أيضا بصغار المزارعين * ففي كثير من البلاد أصبحت سلسلة التسويق بأكملها ، من المنتج

حتى المستهلك، عملية شديدة التشعب من جراء السرعة الكبيرة في عملية التحضر * ولم يتم تطوير تسهيلات التخزين والتصنيع والتسويق بالجملة تطويرا كافيا، ولا تزال تتسبب في خسائر فادحة في الأغذية يمكن تحاشيها *

وكثيرا ما نزلت سياسات أسعار الأغذية في الماضي الى محاباة المستهلك في المدينة على حساب الحوافز اللازمة لزيادة الانتاج بسرعة كافية على مستوى المزرعة * وقد طرأ خلال السنوات الأخيرة انعكاس لهذه السياسات الى حد ما ، وكان ارتفاع الأسعار في المزارع عاملا رئيسيا في زيادة الحوافز في كثير من البلاد وخاصة في الشرق الأقصى ، حيث كان هناك تسارعا في زيادة الانتاج عند نهاية الستينات * ويبدو أن الجزء الأعظم من أسعار الدعم والتوريد المرتفعة التي سادت في هذه الآونة قد استمرت بل وربما ازدادت ، وان أدى التضخم وزيادة أسعار المستلزمات الزراعية في بعض الحالات الى ابطال ما لها من أثر حفزي، مع الغاء اعانات الأسمدة أحيانا * ولا تزال آثار آخر التطورات في أسعار المنتجات الزراعية والمستلزمات الزراعية غير مؤكدة ، ولو أنه من الواضح أن التغييرات الكبيرة التي حدثت والتي لا تزال تحدث قد أكدت أهمية اجراء تعديلات دقيقة في سياسات الأسعار ليتسنى الابقاء على حوافز الانتاج *

ومن الاتجاهات المشجعة في السنوات الأخيرة ازدياد الميل نحو الأخذ بالتنمية الريفية ككل ، بدلا من النظر اليها في نطاق محدود هو زيادة انتاج الأغذية والزراعة * ويسود الان الاعتراف بالحاجة الى اتباع سياسات أكثر تكاملا للتنمية الريفية التي تتضمن بعض العناصر الأخرى كمصادر غير زراعية للدخل والاستخدام الريفي ، وانتهاج اللامركزية في انشاء المدن الريفية، وتنفيذ برامج للاشغال العامة والخدمات الريفية والمرافق وحث السكان على المشاركة في وضع القرارات المتعلقة بالتنمية * وثمة ادراك متزايد هو لقدرة هذه السياسات على الاسهام لا في التقدم الاجتماعي فحسب بل وفي إيجاد الامكانيات لزيادة الانتاج وخلق الحوافز لذلك ، وان كان الوعي بالمشكلات التي ينطوى عليها تنفيذ سياسات التنمية الريفية المتكاملة، أقل من ذلك *

ويبدو من المحتمل أن يكون فقراء الريف قد ازداد فقرهم نسبيا في السنوات الأخيرة، وان كان من الصعب قياس ذلك * فقد اتسعت الفوارق في الدخل بين الريف والحضر في كثير من البلاد ، ولم يجر أى اصلاح يذكر في الاختلال القائم بين الخدمات والمرافق العامة في كل من الريف والحضر * كما اتسعت شقة التباين الاقليمي بين المناطق الريفية، حيث توافرت التكنولوجيا المحسنة لتلك المناطق التي تتمتع في الواقع بموارد طبيعية * أضف الى هذا أنه بالرغم من أن تكنولوجيا "الثورة الخضراء" قد نجحت في استهواء كثير من صغار المزارعين، فان تحيز المؤسسات والخدمات الريفية لصالح كبار المزارعين كان يعني بصورة عامة زيادة نصيبهم من المكاسب التي عادت بها تلك الثورة *

وفي حين هبط المستوى العام لنقص الاستخدام الزراعي في بعض البلاد ، الا أنه من غير المؤكد ان تكون الزيادة في الاستخدام قد شملت أفقر الفئات وأشدّها معاناة من الاستخدام الجزئي * وبصفة عامة فان التقدم البطيء في زيادة انتاج الأغذية في البلاد النامية ككل يعني أن الاستخدام والدخل في المجالين الزراعي والريفي لم يرتفعا بالصورة التي كان يمكن أن يرتفعا بها *

المساعدات الانمائية

ظلت المساعدات الانمائية، التي تلعب دورا كبيرا في التنمية الزراعية وكذلك في التنمية الاقتصادية والاجتماعية

بصفة عامة، دون الهدف المحدد في الحقد الثاني للتنمية وغيره من الأهداف الأخرى^(٢)، فقد ازداد التدفق الكلي للمساعدات المالية الرسمية والخاصة من لجنة المساعدات الانمائية التي تتألف من ١٦ بلداً من بلاد منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من ٩٢٠٠ مليون دولار في عام ١٩٦١ إلى ١٩٥٠٠ مليون دولار في عام ١٩٧٢. وطرأت زيادة حادة خلال عام ١٩٧٢ فبلغ الإجمالي ٢٤٦٠٠ مليون دولار، وإن كان الجزء الأعظم من هذه الزيادة الأخيرة قد عكس التغيرات التي طرأت على أسعار تبادل العملات وعلى الأسعار عموماً، أي أن مستوى المساعدات قد ارتفع بنسبة ٧٪ فقط خلال عام ١٩٧٢ بالارقام الحقيقية. كذلك تناقص مستوى العون من جراء الزيادة التي طرأت مؤخرًا على أسعار استيراد النفط بالنسبة للبلاد المتلقية والمانحة معا. وقد انخفضت المعونات الغذائية (التي تشتمل عليها الأرقام الإجمالية سالفة الذكر) من حيث القيمة بل وكان انخفاضها أكثر من حيث الحجم.

ولقد تدهورت المساعدات الانمائية في عدة جوانب أخرى. فقد انكمش التدفق الكلي للمعونة من ٩٥٠٪ من إجمالي الناتج المحلي للبلاد المانحة خلال ١٩٦١ إلى ٧٨٪ خلال ١٩٧٢، وهذا يقل كثيراً عن الرقم المستهدف وهو ١٪ الذي قبلته لجنة المساعدات الانمائية. وانخفضت المعونات الانمائية الرسمية عما كانت عليه حين بلغت ثلثي المساهمات الكلية في ١٩٦١ إلى نحو النصف في عام ١٩٧٢، أي بانخفاض من ٥٢٪ إلى ٣٠٪ فقط من إجمالي الناتج المحلي، وهو ما يقل عن نصف هدف عقد التنمية الثاني وقدره ٧٠٪.

وثمة تطور مشجع وهو ارتفاع عنصر المنح في المساعدات الرسمية بعد ١٠ سنوات من ارتفاع نسبة القروض بالمقارنة بالمنح. ف منذ ١ يناير ١٩٧٢، طبقت على جميع الالتزامات الجديدة للجنة المساعدات الانمائية نسبة مبدئية لعنصر المنح قدرها ٢٥٪. وازداد حجم المدفوعات من البلاد المنتمية للجنة المساعدات الانمائية إلى الوكالات متعددة الأطراف من ١٠٪ من إجمالي المساعدات الانمائية عام ١٩٦١ إلى ١٦٪ عام ١٩٧٠ و ٢٤٪ عام ١٩٧٢. وتعكس هذه الزيادة الأخيرة بصفة رئيسية زيادة المساهمات في الاتحاد الدولي للتنمية التابع للبنك الدولي، وإن بدأ هذا الاتحاد يعاني في الآونة الأخيرة من صعوبات في إعادة التمويل.

وتشير التقديرات إلى أن البلاد الـ ١٦ الأعضاء في لجنة المساعدات الانمائية قد قدمت نحو ٩٥٪ من التدفق الكلي للمعونات إلى البلاد النامية. وليس من الممكن إجراء تقدير دقيق لإجمالي التدفق الصافي من غير البلاد الأعضاء في هذه اللجنة، ولو أن اللجنة ذاتها تقدر بصفة مبدئية أن هذا التدفق إلى البلاد النامية المدرجة في قائمة لجنة المساعدات الانمائية قد زاد من نحو ٦٠٠ مليون دولار عام ١٩٦٧ إلى ١٣٠٠ مليون دولار عام ١٩٧٢. وبالإضافة إلى ذلك فقد قدمت البلاد من غير الأعضاء في لجنة المساعدات الانمائية مبالغ كبيرة إلى كل من كوبا وغيرها من بلاد التخطيط المركزي تجاوزت وفقاً للمعلومات المحدودة المتوافرة عنها، مبلغ ١٠٠٠ مليون دولار سنوياً خلال السنوات الأخيرة. كما توجد في الوقت الحاضر عدة مبادرات لزيادة حجم المساعدات الانمائية التي تقدمها البلاد العربية وغير العربية المصدرة للنفط زيادة كبيرة. ولا تكفي المعلومات المتوافرة لإجراء تقدير لشروط المساعدات التي تقدم من البلاد غير الأعضاء في لجنة المساعدات الانمائية أو علاقتها بالدخل القومي لتلك البلاد.

وقد اتسم تدفق المساعدات التي توزع على البلاد المتلقية بالتباين الشديد. ويعزى هذا إلى انخفاض قدرة هذه البلاد على الاستيعاب أو للافتقار إلى "عملية أعداد" المشروعات، فقد تلقت أقل البلاد نمواً ما يقل عن نصف متوسط

(٢) لضمان تغطية كاملة لهذا الموضوع يعاد ذكر بعض بنود البحث الوارد في الفصل الأول (ص ٤١)

حجم هذه المساعدات بالنسبة لحصة الفرد فيها * وقد ازداد الدين العام الخارجي لاقتصاديات السوق النامية من ١٩ ألف مليون دولار عام ١٩٦٠ الى ٦٦ الف مليون دولار عام ١٩٧١، وارتفعت المدفوعات السنوية لخدمة الديون من ٢١٠٠ مليون دولار الى ٦١٠٠ مليون دولار * وكانت بعض البلاد، كإيران والعراق، حتى التخيرات الأخيرة في أسعار النفط، تركز نحو ثلث حصيلة صادراتها السنوية الكلية لسداد الديون ودفع فوائد ها *

ولا تتوافر سوى بيانات تقريبية عن حجم المساعدات الانمائية الكلية التي تقدم للزراعة، على الرغم من أنه تبذل جهود في الوقت الحاضر لتحسين توافر المعلومات * إلا أنه يمكن اجراء تقدير تقريبي لالتزامات لجنة المساعدات الانمائية والمساعدات متعددة الأطراف التي قدمت للزراعة في ١٩٧٠-١٩٧٢^(٣) بنحو ١٠٠٠ مليون دولار سنويا * وقد زادت الالتزامات زيادة حادة في عام ١٩٧٣ فبلغت نحو ١٥٠٠ مليون دولار، يعزى الجزء الأعظم منها تقريبا الى زيادة في التزامات البنك الدولي / الاتحاد الدولي للتنمية من ٤٣٦ مليون دولار خلال ١٩٧١ / ١٩٧٢ الى ٩٣٨ مليون دولار خلال ١٩٧٢ / ١٩٧٣ * وبلغ المستوى المنخفض للمعونات الدولية لبرامج السكان خلال ١٩٦٩-٧٢ بين ١٪ و ٢٪ من مجمل معونات التنمية *

التجارة العالمية في الأغذية

تلعب التجارة الدولية دورا رئيسيا في الوضع العالمي للأغذية * فمن بين المنتجات الغذائية الرئيسية التي دخلت نطاق التجارة العالمية عام ١٩٧٣، ١٩٪ من الانتاج العالمي للقمح، و ٣٠٪ من السكر، و ٣٣٪ من الدهون والزيوت * أما المشروبات الخفيفة والمواد الخام، التي تشكل جزءا كبيرا من حصيلة صادرات كثير من البلاد النامية المستوردة للأغذية، فقد حققت نسباً أكبر من ذلك في التجارة العالمية حيث بلغت ٧٧٪ بالنسبة للبن و ٨٢٪ للكاكاو و ٩٢٪ من المطاط الطبيعي *

وقد أدى تخلف انتاج الأغذية عن نمو الطلب المحلي في المدى البعيد في كثير من البلاد النامية الى زيادة اعتمادها على واردات الأغذية زيادة كبيرة، مما أدى الى مضاعفة حجم هذه الواردات بالفعل خلال الفترة ١٩٥٥ و ١٩٦٦ * ولقد تباطأت هذه الزيادة الى حد ما في الآونة الأخيرة فبلغت نحو ٣٤٪ سنويا وذلك بالنسبة لبلاد اقتصاد السوق النامية، مما يفوق كثيرا معدل نمو السكان فيها، ولا يتخلف كثيرا عن متوسط هذه الزيادة بالنسبة للبلاد المتقدمة (الجدول ٤-٣) *

ويتألف نصيب كبير جدا من واردات الأغذية للبلاد النامية من الحبوب، وهي العنصر الأساسي في غذاء معظم سكانها * وقد ارتفع اجمالي وارداتها من الحبوب خلال الفترة ١٩٤٩-١٩٥١، الى ١٩٦٦-١٩٦٨ من ١٢٤ الى ٣٤٤ مليون طن، وبلغت هذه الواردات ٣٦ مليون طن في عام ١٩٧٢^(٤) * أما قيمة الواردات فقد ارتفعت من ٩٩٦ مليون دولار عام ١٩٥٥ الى ٣٠٠٠ مليون دولار عام ١٩٦٧، ثم ارتفعت الى نحو ٤٠٠٠ مليون دولار عام ١٩٧٢ / ١٩٧٣، وتشير التقديرات الأولية الى أنها بلغت بين ٩٠٠٠ و ١٠٠٠٠ مليون دولار خلال ١٩٧٣ / ١٩٧٤ *

وقبل الحرب العالمية الثانية، كانت البلاد النامية كمجموعة مصدرة صافية للحبوب، لكنها أصبحت بعد ذلك مستوردة صافية لها * ويبين الجدول ٣-٥ قيمة متوسط التدفق السنوي للحبوب خلال الفترة ١٩٦٩-١٩٧١، وهي آخر فترة اتسمت فيها الأسعار بالاستقرار النسبي * فقد كان نصيب البلاد النامية من الصادرات العالمية للحبوب ١٩٪ (وكانت كل من الأرجنتين

(٣) باستثناء المعونات الغذائية وعنصر المساعدات الفنية الزراعية التي تقدمها لجنة المساعدات الانمائية كمعون ثنائي *

(٤) باستثناء الصين التي لا تتوافر عنها أرقام بالنسبة للفترة الأولى *

الجدول ٤-٣ : الأرقام الدليلية لحجم إجمالي واردات الأغذية ومعدلات نموها ، في العالم والاقليم الرئيسية ، خلال الفترة ١٩٦١-١٩٦٣ إلى ١٩٧٢

معدل النمو السنوي		حجم إجمالي واردات الأغذية		
١٩٦١-٦٣	١٩٦١-٦٣	١٩٧٢	١٩٦٩-٧١	١٩٦١-٦٣
إلى	إلى			
١٩٧٢	١٩٦٩-٧١			
في المائة سنوياً		متوسط ١٩٦١-١٩٦٥ = ١٠٠		
٣٨	٣٦	١٤٠	١٢٨	٩٦
٣٧	٣٤	١٣٣	١٢٥	٩٦
١٩	١٧	١٢٣	١١٦	١٠٢
٢٤	٢٠	١٢٣	١١٤	٩٧
٦٠	٣٥	١٥٤	١١٣	٨٦
٤١	٣٦	١٤٢	١٢٦	٩٥
٣٥	٣٤	١٣٨	١٢٧	٩٦
٣١	٢٦	١٣٥	١٢٣	١٠٠
٣٠	٣٢	١٢٥	١٢٠	٩٣
٤٨	٣٥	١٥٤	١٢٧	٩٦
٣٦	٤٥	١٣٥	١٣٥	٩٤
٢٢	١٢	١٢٠	١٠٦	٩٦
٣٤	٣٢	١٣٤	١٢٣	٩٦
٣٩	٣٤	١٣٩	١٢٥	٩٥

اقتصاديات السوق المتقدمة (١)

أوروبا الغربية

أمريكا الشمالية

أوسيانيا

أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي

إجمالي البلاد المتقدمة

اقتصاديات السوق النامية (١)

أفريقيا

الشرق الأقصى

أمريكا اللاتينية

الشرق الأدنى

اقتصاديات التخطيط المركزي في آسيا

إجمالي البلاد النامية

العالم

(١) بما في ذلك البلاد في الاقليم الأخرى التي لم يرد ذكرها *

ومورما والمكسيك وتايلاند هي البلاد الوحيدة المصدرة الصافية لها بمقادير ذات بال، في حين بلغ نصيبها من الواردات العالمية ٣٧٪. وقد مت بلاد اقتصاديات السوق المتقدمة ٦٩٪ منها (وكان نصيب أمريكا الشمالية وحدها ٥٠٪ تقريباً) من الصادرات العالمية، في حين استوردت ٤٧٪ من الواردات العالمية للحبوب* وقد استوردت كل من اليابان والمملكة المتحدة وإيطاليا والمانيا الاتحادية، التي يبلغ عدد سكانها معانحو ٧٪ من سكان العالم، ٣٦٪ من مجمل واردات الحبوب خلال ١٩٦٩-١٩٧١. أما الهند والصين وهما أكبر البلاد المستوردة في العالم النامي، واللذان تضمان معاً ٣٦٪ من

سكان العالم، فلم تستورد سوى ٩٪ فقط من واردات الحبوب* ويستخدم نصيب كبير جدا من امدادات الحبوب في البلاد المتقدمة كأعلاف للحيوانات*

وقد أدى توافر كميات كبيرة من المعونة الغذائية الى التخفيف، الى حد كبير، من العبء الذى يقع على البلاد النامية من جراء نفقات زيادة وارداتها من الأغذية خلال العشرين عاما الماضية* فقد تراوحت شحنات المعونات الغذائية خلال الفترة ١٩٥٤ و ١٩٦٩ بين ٣٠٪ و ٤٥٪ من اجمالي واردات الأغذية للبلاد النامية* وكان المصدر الرئيسي للمعونات الغذائية هو فائض مخزونات الولايات المتحدة من الحبوب، التي كانت تقدم بشروط امتيازية، والتي نضبت الآن* ومنذ عام ١٩٦٣ قدمت معونات غذائية متعددة الاطراف من خلال برنامج الأغذية العالمي، ومنذ عام ١٩٦٨ بموجب اتفاقية العـمـون الغذائية* أما شحنات المعونات الغذائية التي وصلت الى ذروة بلغت نحو ١٨ مليون طن خلال ١٩٦٤/ ١٩٦٥، فقد انخفضت فيما بعد الى ٩٨ مليون طن خلال ١٩٧٢/ ١٩٧٣، والى أقل من ٦ ملايين طن خلال ١٩٧٣/ ١٩٧٤، وهو أدنى ما وصلت اليه منذ ١٩٥٧/ ١٩٥٨*

وتواصل معظم البلاد النامية اعتمادها الكبير على الصادرات الزراعية في كسب حصيلتها من النقد الأجنبي* وتؤثر هذه الصادرات على وضع الأغذية بطرق عدة، اذ تضطر بلدان عديدة الى استخدام نصيب ضخم من حصيلاتها من العملات الأجنبية لاستيراد الأغذية والأسمدة والمستلزمات الأخرى اللازمة لانتاج هذه الصادرات، في حين أن الصادرات الزراعية تشكل مصدرا رئيسيا للاستخدام والدخل بالنسبة للمزارعين في البلاد النامية، ويمكن بهذا أن تسهم في التخفيف من حدة الفقر الذى هو المشكلة الرئيسية أمام تحسين التغذية*

الأن الاتجاهات في حصيلة الصادرات الزراعية ظلت غير مرضية بصفة عامة* ففي حين ارتفع حجم الصادرات الزراعية في البلاد النامية بنسبة ٢٪ سنويا خلال الفترة ١٩٦١-١٩٦٣ و ١٩٧٠-١٩٧٢، فلم تتجاوز الزيادة السنوية في قيمتها خلال هذه الفترة كلها سوى ٣.٣٪، في الوقت الذى ارتفعت فيه حصيلة الصادرات الزراعية لبلاد اقتصاديات السوق المتقدمة بما يزيد عن ضعف هذه النسبة* وقد هبط نصيب البلاد النامية في الصادرات الزراعية العالمية من ٤٠٪ خلال ١٩٦١-١٩٦٣ الى ٣٠٪ خلال ١٩٧٠-١٩٧٢*

وفي بعض الحالات التي كانت فيها ظروف الطلب مواتية في المدى البعيد (بالنسبة مثلا للحوم والفاكهة والخضروات لأشباب والمنتجات الورقية) فقد ضاعت على البلاد النامية فرصة تحقيق حصيلة صادرات كبيرة نتيجة فشلها في زيادة انتاجها بسرعة كافية* غير أنه غالبا ما تعثر دخولها الى أسواق البلاد المتقدمة، وخاصة بالنسبة للمنتجات المنافسة، بسبب شتى الحواجز الجمركية وغير الجمركية التي ثببت من التوسع المضطرد في زيادة الانتاج المخصص للتصدير* وقد كان للتقدم الذى أحرز في ادخال نظام معمم للأفضليات وفي مفاوضات الاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة (الجات) أثر محدود على المنتجات الزراعية* فمعظم النظم الجمركية لا تزال تقيم العراقيل ضد الواردات الزراعية اذا كانت في صورة مصنعة*

ولقد أدت التقلبات المتكررة في المدى القصير في أسعار التصدير الى ازدياد شدة صعوبات التخطيط القومي المتناسك في البلاد النامية* وتشير دراسة تحليلية لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الى أن متوسط الانحراف السنوى عن الاتجاه السائد خلال الفترة ١٩٦٠-١٩٧١ هو ١٣٪ بالنسبة لأسعار الارز وزيت فول الصويا، و ٤٤٪ بالنسبة لأسعار السكر* كما أنه لم يترتب على اتفاقيات السلع الدولية، التي تستهدف جزئيا الى التخفيف من هذه التقلبات، سوى أثر محدود* فقد أسفرت الزيادات الحادة الأخيرة في أسعار السلع، والتي يمكن مقارنتها بالأسعار التي سادت خلال فترة الانتعاش

أثناء الصراع الكورى في بداية الخمسينات ، عن مكاسب هائلة في حصيللة الصادرات الزراعية لكثير من البلاد النامية * الا أنه يبدو من المحتمل أن هذه الفوائد الموقته قد قابلتها ، الى حد ما آثار معاكسة ، وخاصة من جراً ارتفاع تكاليف السلع المصنعة وغيرها من الواردات ، وجو القلق الذى جعل من الصعوبة بمكان تخطيط التنمية تخطيطاً رشيداً *

وقد أدت التطورات غير المرضية التي طرأت على التجارة العالمية في المنتجات الزراعية في المدى البعيد واعتماد البلاد النامية عليها ذلك الاعتماد الكبير ، الى زيادة ادراك الحاجة الى اتخاذ تدابير رئيسية للمواءمة الزراعية الدولية تستهدف خلق نظام رشيد للإنتاج الزراعي والتجارة في المنتجات الزراعية * وفي مثل هذا النظام، يمكن النص على زيادة حصيللة الصادرات الزراعية للبلاد النامية ، مما يتيح لها كذلك زيادة فرص الاستخدام الزراعي *

بيد أن هذا العرض لتطورات الوضع الغذائي على المدى البعيد ركز على الجوانب غير المرضية فيه ، إذ أن الهدف الرئيسي منه هو الإشارة الى العقبات والصعوبات وبيان الاجراءات التي يتعين اتخاذها بشأنها * على أنه توجد ، من ناحية أخرى ، بعض الجوانب المشجعة التي يجب عدم تجاهلها * فقد أحرزت بعض البلاد نجاحاً في العديد من المجالات ، فزادت انتاجها بسرعة كبيرة في مواجهة النمو السكاني السريع ، وعلى سبيل المثال ، حقق احدى عشر بلداً ، خلال العشرين عاماً من ١٩٥٢ الى ١٩٧٢ زيادة في انتاج الأغذية تبلغ في المتوسط ٥٪ أو يزيد (٥) . كذلك توجد أمثلة فردية عن النجاح في الاستفادة بفرص التجارة وفي تطوير النظم السليمة للمؤسسات والخدمات الريفية * ولم تعكس الزيادات السريعة في انتاج الأغذية التي حققتها كثير من بلاد الشرق الأقصى خلال ١٩٦٧-١٩٧٠ ، الا حوال المناخية الطيبة وتوافر التكنولوجيا المحسنة فحسب ، بل تعكس أيضاً الارادة السياسية على الاهتمام بالزراعة * وقد وضعت الأهداف المقترحة في الخطة التوجيهية العالمية للإنتاج ولا تستخدم المستلزمات ، بعناية دقيقة من حيث الامكانيات المادية والاقتصادية والاجتماعية الا أنه نادراً ما تم الوفاء بها حتى الآن ، ولا تزال الفرصة متاحة لتحقيق ذلك ولو بعد قدر من التأخير * وتؤكد الدراسة التحليلية التالية لابعاد الجوع وسوء التغذية في العالم وأسبابهما الحاجة الماسة الى تحقيق ذلك *

(٦)

أبعاد الجوع وسوء التغذية وأسبابهما

منذ ٣٠ عاماً تقريبا حين أنشئت أول وكالة متخصصة للأمم المتحدة ، أقيمت كلمة "الأغذية" عمداً في اسم منظومة الأغذية والزراعة ، لتؤكد أهمية مساهمة الزراعة نحو التحرر من العوز وللقضاء على الجوع ثم صواباً اختيار السلاح اللازم لذلك وهو زيادة امدادات الأغذية في البلاد الفقيرة مع وضع برامج للتغذية ، وشن هجوم عام على الفقر من خلال التنمية الاقتصادية * فما الذى حصل ، في الواقع خلال السنوات التي أغربت ذلك ؟ من الصحيح أن بعض البلاد قد نجحت فعلاً في زيادة انتاج الأغذية فيها بأسرع من زيادة الطلب المحلي عليها ، وقد استطاعت بعض هذه البلاد وغيرها تنظيم برامج غذائية فعالة * غير أن عدد البلدان التي أخفقت في ذلك كان أكبر * ان نحو ثلثي سكان العالم النامي يعيش في بلاد يزداد فيها معدل انتاج الأغذية ببطيء أكبر من معدل نمو الطلب الفعال على الأغذية ، وفي معظم هذه البلاد ، لا يسير نمو الطلب الفعال في حد ذاته بسرعة تضمن الحد من عدد السكان الذين يعيشون في فقر مدقع * وبعبارة أخرى فان التقدم فسي

(٥) وهذه البلاد الاحدى عشرة هي : بوليفيا وكوستاريكا وقبرص واكوادور ولبنان وليبيا وماليزيا "غرب" والمكسيك وتايلاند وتوجو وفنزويلا *

(٦) وضع هذا الجزء على أساس المواد التي اشتركت في اعدادها منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة *

انتاج الأغذية في البلاد النامية وكذلك التقدم الذي تم إحرازه من خلال التنمية الاقتصادية، رغم أهميتهما، كانا غير كافيين خلال السنوات العشرين الماضية للحد من انتشار الجوع وسوء التغذية بدرجة ملحوظة* ولقد انخفضت في كثير من البلاد نسبة السكان الذين يعانون من نقص التغذية، غير أن العدد الفعلي للأشخاص الذين يعانون من الجوع في بلاد العالم الثالث مجتمعة قد ازداد بلا شك* والواقع أن هذا يشكل البؤرة المظلمة في مشكلة الغذاء في العالم*.

نقد يمدى نقص التغذية وسوء التغذية

ليس من اليسير إعطاء صورة دقيقة لمدى انتشار نقص التغذية وسوء التغذية في العالم* من الممكن بالطبع تحديد مدى نقص التغذية بوضوح في صورته القصوى عندما يكاد يبلغ مستوى الجوع* على أن هذه الصورة حين لا تكون واضحة في الظاهر فإن النقص الغذائي قد يؤثر تأثيراً حاداً في صحة الفرد، وفي نموه الجسماني وقدرته على العمل*.

ومع هذا فقد تم إحراز بعض التقدم في تشخيص هذه الحالة وتقييمها* فعلى المستوى القومي، وعلى مستوى لجان الخبراء الدولية المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية* يمكن توضيح مفاهيم الاحتياجات الغذائية^(٧)* وقد أمكن تحديد الوضع الحالي بشأن هذه المسائل في مذكرة فنية ملحقه بهذا الفصل (ص ٢٤٨)*.

وأهم خصائص النقص الغذائي هو عدم توافر المتحصل من الطاقة أو البروتين أو من كليهما خلال فترة من الزمن* وتظهر أعراض نقص المتحصل من الطاقة و/أو البروتين اللزم لضمان قيام الجسم بوظائفه المعتادة من حيث النشاط والنمو والدورة التناسلية بطرق مختلفة حسب السن والحالة الفيزيولوجية والاصابة بعدوى ما واقتراح ذلك بنقص املاح معدنية معينة أو فيتامينات وغير ذلك* وتتراوح الأعراض من مجرد اعاقه بسيطة في النمو أو النحافة التي تظهر في الأطفال الذين يعانون حالة بسيطة من نقص التغذية الى الأعراض الخطيرة التي تظهر على الأشخاص الذين يعانون من الكواشيوركر أو الهزال* ومن الأعراض الأخرى، على سبيل المثال، اللامبالاة والنحافة الشديدة وفقدان القدرة على أداء الأعمال الجسمانية اللازمة، وانخفاض الوزن وعدم اكتساب وزن كاف أثناء الحمل وانخفاض الوزن عند الولادة*.

وفي ضوء أحدث التوصيات للوفاء باحتياجات البروتين، يبدو من غير المحتمل أن تحصيل قدر كاف من الأغذية لتغطية الاحتياجات من الطاقة لن يكون كافياً للوفاء باحتياجات البروتين* وهذا يعني أنه من غير المحتمل أن يحدث نقص في البروتين إذا حدث نقص في الطاقة — والاستثناء الممكن هو بين السكان الذين يعيشون على الكساف أو بعض أصناف الموز أو اليام أو فاكهة الخبز، التي يعتبر محتواها البروتيني منخفضاً جداً* وفي معظم البلاد النامية، حيث تشكل الحبوب والبقوليات الغذاء الأساسي، يوءد استهلاك المزيد من الأغذية الى تصحيح أى نقص في الطاقة والبروتين في آن واحد بين الكبار والصبية، ولو أن هذا لا ينطبق على الرضع وعلى الأطفال في سن ما قبل المدرسة، الذين تكون قدرتهم على استهلاك المزيد من الأغذية محدودة، ومن هنا تنشأ الحاجة الى توفير الأغذية ذات المحتوى البروتيني المرتفع*.

(٧) فشلا دعت كل من منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية الى عقد اجتماعات لمجموعات الخبراء بشأن الاحتياجات من الطاقة أو البروتين في الأعوام ١٩٤٩ و ١٩٥٥ و ١٩٥٦ و ١٩٦٣ و ١٩٧١* وتستخدم في هذا القسم آخر التوصيات التي صدرت عنها بشأن الاحتياجات من الطاقة والبروتين، في تقرير للجنة الخبراء الخاصة المشتركة بين المنظمة ومنظمة الصحة العالمية، روما، ١٩٧٣*.

الجدول ٦٣ : متوسط الامدادات من الطاقة والبروتين موزعة حسب الاقاليم (١)

الطاقة كنسبة مئوية من الاحتياجات		البروتين		الطاقة		
١٩٦٦	١٩٦٦-٧١ متوسط	١٩٦٦	١٩٦٦-٧١ متوسط	١٩٦٦	١٩٦٦-٧١ متوسط	
النسبة المئوية		نصيب الفرد بالجرامات		نصيب الفرد بالكيلو سعرات		
١٢١	١١٥	٩٥ر١	٨٧ر٥	٣٠٩٠	٢٩٥٠	اقتصاديات السوق المتقدمة
١٢٣	١١٨	٩٣ر٧	٨٩ر٣	٣١٣٠	٣٠٢٠	أوروبا الغربية
١٢٦	١١٨	١٠٥ر٢	٩٢ر٣	٣٣٢٠	٣١١٠	أمريكا الشمالية
١٢٣	١٢١	١٠٨ر١	٩٢ر٧	٣٢٦٠	٣٢١٠	أوسيانيا
١٠٨	١٠٢	٧٩ر١	٧٣ر٣	٢٥٥٠	٢٤٢٠	اقتصاديات السوق المتقدمة الأخرى
١٢٧	١١٦	٩٩ر٣	٨٥ر٨	٣٢٦٠	٢٩٩٠	أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتي
١٢٣	١١٦	٩٦ر٤	٨٧ر٥	٣١٥٠	٢٩٦٠	اجمالي البلاد المتقدمة
٩٧	٩٣	٥٦ر٥	٥٥ر٥	٢٢١٠	٢١٣٠	اقتصاديات السوق النامية
٩٤	٩١	٥٨ر٤	٥٥ر٧	٢١٩٠	٢١٢٠	أفريقيا
٩٤	٩٣	٥٠ر٧	٥١ر٣	٢٠٨٠	٢٠٥٠	الشرق الأقصى
١٠٥	١٠٠	٦٥ر٥	٦٣ر٧	٢٥٣٠	٢٤١٠	أمريكا اللاتينية
١٠٢	٨٩	٦٩ر٣	٦٢ر٣	٢٥٠٠	٢٢٠٠	الشرق الأدنى
٩٢	٨٦	٦٠ر٤	٥٤ر٧	٢١٧٠	٢٠٢٠	اقتصاديات التخطيط المركزي في آسيا
٩٥	٩١	٥٧ر٤	٥٤ر٩	٢٢٠٠	٢١٠٠	اجمالي البلاد النامية
١٠٤	١٠٠	٦٩ر٥	٦٥ر٢	٢٤٨٠	٢٣٨٠	العالم

(١) تتعلق هذه الأرقام بالمحتوى الغذائي من البروتين والطاقة المتوافر على مستوى التجزئة بعد حساب خسائر التخزين والتسويق والفاقد

ولا بد من التأكيد أنه إذا كان طعام ما كافيا من حيث محتواه البروتيني، وكانت الكمية التي يتم تناولها غير كافية للوفاء بالحاجة الى الطاقة، فسيستخدم قدر من هذا البروتين بالدرجة الأولى كمصدر للطاقة، وبالتالي فإنه لن يتسنى الاستفادة بما فيه من بروتين استفادة كاملة. وفي التقدير الذي توردّه المناقشة الحالية لعدد الأشخاص الذين يعانون من نقص الطاقة أو البروتين، أو من كليهما روجت هذه العلاقة بين تأييض الطاقة والبروتين وكذلك التوصيات الأخيرة بشأن المتحصل من البروتين التي انتهت اليها مؤخرا لجنة الخبراء المشتركة بين منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة التي سبقت الإشارة اليها.

ولتقدير مدى ضخامة مشكلة التغذية، يتعين أولاً توجيه العناية الى مستوى الامدادات الغذائية الكلية على المستويات القومية والاقليمية. ويعدّ توضيح المشكلة التي يسببها التوزيع غير المتكافئ* للامدادات المتوافرة بأشكال من المتحصل من الطاقة حسب الدخل والفئة الاجتماعية* ويمكن تلخيص الدلائل المتوافرة من الاحصائيات الحيوية، ومن البيانات الاكلينيكية والاشعوبية، والاستقصاءات المفصلة للمتحصل من الأغذية، ثم تقارن النتائج التي تستخلص من هذه المصادر محدودة التغطية بما يتم الحصول عليه من تقديرات مبدئية موضوعة على أساس المواد المستقاة من موازين الأغذية* ومن هذه المصادر المتباعدة، تنبثق الصورة التي تبين نطاق هذه المشكلة وطبيعتها^(٨).

توافر الأغذية

يوضح الجدول ٦-٣ نصيب الفرد من المتوافر من الطاقة والبروتين ومن الطاقة كنسبة مئوية من الاحتياجات حسب الأقاليم للفترة ١٩٦١ و ١٩٦٩-١٩٧١. ولما كان توزيع الامدادات المتوافرة داخل بلد ما غير متكافئ* من حيث الحاجة الى تلك الامدادات، من الواضح أنه ينبغي أن تتجاوز الامدادات في مجموعها كافة الاحتياجات* وبالنسبة للطاقة، لابد أن تزيد الامدادات في الأقاليم النامية عن الاحتياجات الكلية بنحو ١٠% على الأقل ليتسنى مراعاة ما قد ينشأ من سوء توزيع* وتحسب الاحتياجات من الطاقة للفترة ١٩٦١ و ١٩٦٩-١٩٧١ على أساس المتوسط من احتياجات رجل مرجعي ذي نشاط معتدل، يفترض أن وزن جسمه هو المتوسط السائد في اقليم معين* وتختلف الاحتياجات اختلافا طفيفا بين فترتي ١٩٦١ و ١٩٦٩-١٩٧١ بسبب التخيرات في هيكل السن والجنس للسكان فيما بين هاتين الفترتين*.

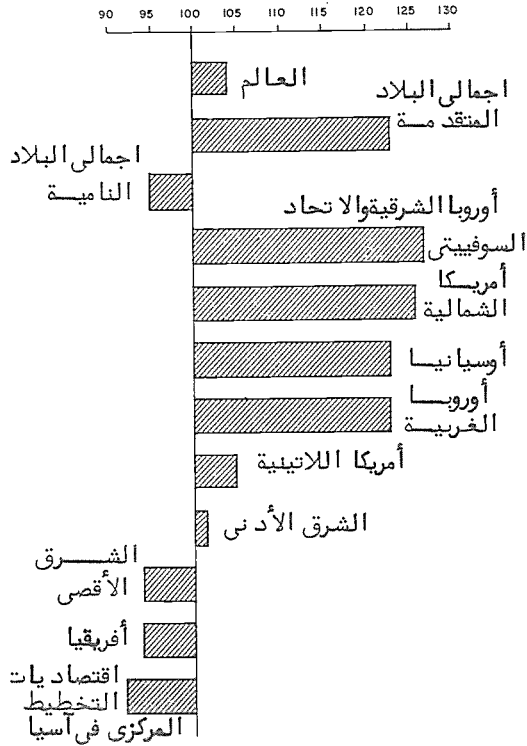
وامدادات الطاقة والبروتين التي ما فتئت ترتفع خلال الستينات في الأقاليم المتقدمة واصلت زيادتها بل وفاقت الاحتياجات* وقد تبين أن الامدادات من الطاقة خلال ١٩٦٩-١٩٧١ (الرسم ٢-٣) تزيد على الاحتياجات بنسبة تقدر بنحو ٢٣%، وأن امدادات البروتين تبلغ ١٢% من امداد الطاقة المتوافرة* وبلغ متوسط نصيب الفرد في الأقاليم المتقدمة أكثر من ٣١٠ كيلو سعرى من الطاقة المتوافرة يوميا، في حين أن نصيب الفرد في الأقاليم النامية بلغ متوسطا قدره ٢٢٠٠ كيلو سعرى يوميا فقط* وبالمثل بلغ نصيب الفرد من امدادات البروتين في الأقاليم المتقدمة أكثر من ٩٦ جرام، وأقل من ٥٨ جراما في الأقاليم النامية، حيث تم تحويل هذا البروتين في محاولة للوفاء* بالعجز في الطاقة*.

ومعظم الأفراد، في كثير من البلاد المتقدمة، غير معرضين لخطر الأمراض الغذائية التي تسببها الآثار المجتمعة لنقص الأغذية، ولسوء الصحة البيئية، والحرمان الثقافي، غير أن أعدادا متزايدة منهم تقع فريسة للأمراض الغذائية الناتجة عن التخمة* فاستهلاك فائض من السعرات وخاصة في صورة "سعرات خالية" كالدون المنظورة والسكر، واتباع نمط غذائي ينتمى بارتفاع محتواه من الكوليسترول والدهون المشبعة، بالإضافة الى نقص النشاط الجسماني، يؤدى الى زيادة انتشار السمنة والاصابة بمرض تصلب الشرايين* وعادة ما تقتصر هاتان الحالتان بمرض السكرى، وارتفاع ضغط الدم ومرض القلب الناجي* عن صعوبة تدفق الدم في الشرايين، وهي أمراض تتسبب في أكبر عدد من الوفيات والعجز الدائم في البلاد الصناعية*.

(٨) لم يتيسر تحديث المعلومات الواردة في هذا القسم بسبب نقص البيانات الحديثة* الا أنه يمكن الافتراض أن الوضع الغذائي للفئات الفقيرة من السكان، وخاصة الأطفال قد تدهور خلال العامين الاخيرين بسبب الزيادة السريعة في أسعار الأغذية، الا ان هذا من شأنه تعزيز النتائج الرئيسية التي تنبثق عن تحليل البيانات الحالية*.

ولا يشار الى البروتين كنسبة مئوية — الرسم ٣-٢: امدادات الطاقة كنسبة مئوية من الاحتياجات في العالم والاقاليم، ١٩٦٩-١٩٧١

النسبة المئوية من الاحتياجات



الاحتياجات الغذائية لأن ذلك قد يكون مضلًا للغاية نظرا للاخفاق في استغلال البروتين استغلالا كافيا اذا كان المتحصل من الطاقة غير كاف. ويمكن القول بصفة عامة أن البروتين المتوافر في جميع الاقاليم يتجاوز الاحتياجات القومية بكثير، وحيث أن الكميات المتوافرة من الطاقة غير كافية في كثير من الاقاليم فان الفائض من البروتين المتوافر هو ظاهرة أكثر منه حقيقي.

ولم يبلغ المتوافر من الطاقة في أى من الاقاليم النامية نسبة ١١٠٪ من الاحتياجات، بل أنه أخفق في ٣ منها في تحقيق نسبة ١٠٠٪ من الاحتياجات. ونظرا لعدم عدالة التوزيع في الطاقة المتوافرة، فمن الجلي أن جميع الاقاليم النامية تواجه مشكلة عجز خطيرة في الطاقة في بعض قطاعات المجتمع. وقد تحسن نصيب الفرد من امدادات الطاقة خلال الستينات، ومع هذا لازالت أقطار الشرق الأقصى وأفريقيا واقتصاديات التخطيط المركزي في آسيا تعاني من عجز كلي يتراوح بين ٨٠٪ خلال فترة ١٩٦٩-١٩٧١. ويمثل هذا العجز رقما متوسطا في كل اقليم، ولكن نظرا للتفاوت في الاستهلاك داخل الأقطار وفيما بينها ستعاني مجموعات السكان الأقل حظوة من ارتفاع نسبة نقص التغذية.

ويبين الجدول ٣-٧ عدد الأقطار التي تتمتع بالفوائض أو تلك التي كانت تعاني من عجز في الطاقة المتوافرة عام ١٩٦١ خلال فترة ١٩٦٩-١٩٧١ (انظر أيضا الجدول الملحق ٣-ج). ولم تحقق سوى ٦ بلاد نامية فقط، فائضا من الطاقة يزيد عن ١٠٪ من الاحتياجات القومية خلال ١٩٦١، وان ارتفعت هذه النسبة الى ١٨٪ في أوائل السبعينات. ومن ناحية أخرى، بلغ عدد البلدان النامية التي قلت امدادات الطاقة فيها عام ١٩٦١ عن الاحتياجات الأساسية ٧٤ بلدا. حتى مع افتراض توزيع الأغذية توزيعا متساويا، وقد ظلت ٥٧ بلدا منها في نفس الوضع خلال فترة ١٩٦٩-١٩٧١. والتحسين الرئيسي الذي طرأ كان في البلاد التي كانت تواجه أكبر عجز، إذ انخفض عدد البلاد التي عجزت امدادات الطاقة فيها عن تحقيق نسبة ٩٠٪ من احتياجاتها من ٤٥ بلدا عام ١٩٦١ الى ٢٤ بلدا خلال ١٩٦٩-١٩٧١ (منها ١٢ بلدا في أفريقيا).

الجدول ٧-٣ : عدد البلاد التي تتمتع بفائض أو تعاني من عجز في امدادات الطاقة ، موزعة حسب الاقاليم خلال الفترة ١٩٦١ و ١٩٦٩-١٩٧١

متوسط ١٩٦٩-١٩٧١ ط				١٩٦١				
عجز		فائض		عجز		فائض		
أقل من ٪١٠	أكثر من ٪١٠	أقل من ٪١٠	أكثر من ٪١٠	أقل من ٪١٠	أكثر من ٪١٠	أقل من ٪١٠	أكثر من ٪١٠	
—	—	٢	١٧	—	—	٥	١٤	الاقاليم المتقدمة
—	—	—	٢	—	—	—	٢	أوروبا الغربية
—	—	—	٢	—	—	—	٢	أمريكا الشمالية
								أوسيانيا
١	—	—	٧	١	—	٣	٤	أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتي
		١	٢	—	—	٢	١	بلاد متقدمة أخرى (١)
١	—	٣	٣٠	١	—	١٠	٢٣	الاجمالي
								الاقاليم النامية
٧	٤	٦	٨	٨	٨	٤	٥	أمريكا اللاتينية
٥	٣	٤	٤	٥	٧	٤	—	الشرق الأقصى
٦	٤	٣	١	٢	١٠	١	١	الشرق الأدنى
١٤	١٢	٨	٣	١٤	١٨	٥	—	أفريقيا
١	١	١	١	—	٢	٢	—	اقتصاديات التخطيط
٣٣	٢٤	٢٢	١٨	٢٩	٤٥	١٦	٦	المركزي في آسيا
٣٤	٢٤	٢٥	٤٨	٣٠	٤٥	٢٦	٢٩	الاجمالي
								العالم

(١) اليابان واسرائيل وجنوب أفريقيا ♦

الحصاد عندما تكون المؤن السابقة قد نضبت يصبح وضعهم الغذائي حرجاً للغاية *

وإذا كان الغذاء لا يكفي أعضاء الأسرة بمجموعها، يميل البالغون من العاملين الى الحصول على أكبر نصيب من الغذاء لأنفسهم، وهذا الأمر خطير على وجه الخصوص وذلك لأن الأطفال والحوامل والمرضعات يحتاجون الى تغذية إضافية * وحتى إذا خفض الكبار من احتياجاتهم بالحد من نشاطهم، فسيظلون بحاجة الى مستوى معين من السعرات تجنباً لاحتمية تفاقم نقص التغذية لديهم * والحاجة الى الاحتفاظ بتوازن الطاقة، بما في ذلك الحاجة الى صيانة الجسم والقيام بالنشاط الضروري، تضطر البالغين الى استهلاك بعض امدادات الطاقة التي يفترض توافرها للأطفال نظراً لاحتياجهم الى حصة عالية نسبياً من الطاقة تمكنهم من القيام بنشاطهم العادي والى حصة معينة تساعد هم في نموهم * ونظراً لعدم كفاية الامدادات الغذائية للأسرة، فقد يحرم البالغون الأطفال، من غير قصد، من الغذاء الكافي الذي يحتاجون اليه لنشاطهم ونموهم حيث أن الطفل عديم النشاط لا يهدد بناء الأسرة بقدر ما يتهددها وجود شخص بالغ لا يمارس أى نشاط، كما أن تأخر النمو لا تظهر آثاره بسرعة، فضلاً عن أن الآباء، على أية حال، قد لا يربطون بين ذلك والحرمان من التغذية *

وتعيل الدراسات المقارنة عن أطفال الأسر الفقيرة وأطفال الأسر الموسرة في أماكن مختلفة كحيدر أباد ولاجوس الى تأكيد الاستنتاجات المذكورة، اذ تبين أن الأطفال الفقراء يتناولون تقريباً نصف ما يتناوله أطفال الأسر الموسرة من طاقة وبروتين * ويتضمن الجدول ٣ بيانات عن أطفال المدارس في حيدر أباد *

وأظهرت الاستقصاءات التي أجريت في بيجيريا وكينيا وجواتيمالا أن متحصلات الأطفال من الأغذية لا تتناسب وكفاية الغذاء المتوفرة لدى الأسرة، فقد يتعرض الأطفال لفقد الشهية أو للأمراض التي تقلل من فعالية أجسامهم على امتصاص المواد الغذائية، أو أنهم قد يعجزوا على تناول كمية كافية من الغذاء الرئيسي الرتيب في الوجبة أو الوجبتين الرئيسيتين كل يوم * وقد أظهرت الدراسات التي أجريت في بلاد مختلفة أن عدم المقدرة على تناول قدر كاف من الغذاء المحلي يعتبر سبباً من أسباب نقص التغذية لدى الأطفال أهم من نوعية الغذاء نفسه، حتى ولو كانت سيئة * بيد أنه إذا كان هناك حداً لاستساغة الأغذية المحلية الأساسية لا يستطيع صغار الأطفال تجاوزه، فمن الواضح أن هناك حاجة لتتويع الغذاء بعض الشيء، وهذا يرتبط بتحسين مستوى دخل الأسرة *

وهناك شواهد أخرى، خاصة من الهند، تشير الى أن مركز الحوامل والمرضعات أقل بالمقارنة بالرجل * فكثير ما تعجز المرأة عن الوفاء باحتياجاتها الاضافية بالكامل، مما يؤدى الى آثار سيئة على صحة الأمهات وحالة أطفالهن البدنية * وينبغي ملاحظة أن العدوى تتفاعل مع التغذية فتقلل من مقاومة الجسم وتخفف متحصلاته الغذائية الى جانب أنها تزيد من فقد العناصر الغذائية * وإذا كان من المتعذر الحيلولة دون الفقد المفرط طوال فترة الإصابة بالعدوى فمن الضروري تناول كميات أكبر من البروتين والطاقة أثناء النقاهة ولتعميض ضعف النمو * ولهذا أهميته الخاصة بالنسبة للرضع والأطفال في سن ما قبل الدراسة الذين يقتاتون على وجبات غير كافية أو هامشية، وذلك لأن حالات المرض الحادة قد تؤدي الى مرض الهزال الكامل أو الكواشيوركور *

والنتيجة المؤكدة هي أن الفئات السكانية الأكثر فقراً — وخاصة الأطفال — هي التي تعاني من عدم كفاية الأغذية المتوفرة * فمضمر الحجم وسوء النمو الجسماني لدى البالغين في كثير من الأقطار تشكل الى حد بعيد نموذجاً حياً للجوع الذين عانوا منه أثناء صغرهم *

توزيع الأغذية حسب الدخل والفئات الاجتماعية

لا يكفي معرفة مدى كفاية الامدادات الغذائية أو عدم كفايتها على المستوى القومي العام، فاذ أُريد اتخاذ إجراءات تصحيحية للحد من نقص التغذية أو القضاء عليها فلا بد من تحديد المجموعات السكانية التي تعاني من سوء التغذية وأسبابها ومكانها * فالى جانب سوء توزيع الأغذية بين مختلف المناطق الجغرافية في العالم بسبب العوامل الايكولوجية أو التكنولوجيا أو غيرها من العوامل ، فان السمة الأساسية للوضع الغذائي الراهن هي التفاوت الشديد في توزيع الأغذية بين الفئات الاجتماعية الاقتصادية المختلفة * وتشير المعلومات المتوفرة عن بعض البلدان أن الفئات السكانية الأكثر فقرا تحصل على كميات أقل من الأغذية، ومن ثم يقل نصيبها اليومي من السعرات و البروتينات المتحصلة * ويبين الجدول الملحق ٣-د أثر الدخل والسكن سواء في الريف أو في الحضر على استهلاك الأغذية في عدد قليل من البلدان التي تتوافر عنها البيانات الحديثة اللازمة * وللأسف لا تتوافر البيانات عن المتحصل من الأغذية وغيرها من البيانات التي تعكس الوضع الغذائي للسكان الا في قلة قليلة للغاية من البلاد النامية *

ويتضح من هذه الجداول أن وجود دخل كافي ، سواء كان نقداً أو عينا ، من شأنه ضمان توفير كمية كافية من الأغذية للأسرة وبالتالي متحصلات معقولة من الطاقة والبروتين * أما تأثير الدخل بالنسبة لسكان الحضر فملحوظ تماما * وربما كان سكان الحضر الفقراء ، لا سيما المهاجرون الجدد من المناطق الريفية، أكثر الفئات تعرضا من الناحية الغذائية * فباستعدادهم عن انتاج أغذية الكفاف وعدم حصولهم على دخل منتظم أو كاف لشراء ما يكفيهم من الأغذية يؤدي الى خفض مستواهم الغذائي الى حد خطير * فعملية التحضر السريع التي تشهدها الآن البلاد النامية لا تؤدي فقط الى استمرار الوضع الغذائي غير المرضي للسكان بل وأيضا الى تغيير خصائص هذه الظاهرة بظهور علامات سوء التغذية في سن مبكر *

ولعله من المحال استخلاص نتائج دقيقة من الجداول عن عدد الأشخاص المعرضين لقلة التغذية، بسبب المعلومات الضئيلة للغاية عن توزيع الأسر ضمن كل فئة من فئات الدخل * وحتى لو كان متوسط المتحصل الغذائي لأكثر الأسر الحضرية فقرا في جنوب البرازيل مثالا يقل عن ١٥٠٠ كيلو سعري، فقد تكون هناك نسبة غير معلومة من الأسر حتى ضمن هذه الفئة، تتناول كمية مرضية من الغذاء * ومع هذا يمكن استخلاص بعض النتائج من المتوسطات البسيطة ، فمن الجلي أنه اذا كان متوسط المتحصل الغذائي يقل عن متوسط الاحتياجات فان نسبة كبيرة جدا من أعضاء المجموعة لا بد وأن تكون معرضة لنقص التغذية بصورة خطيرة *

وكما يظهر من الجدول الملحق ٣-د فان حال الفقراء الريفيين أحسن قليل من الفقراء في الحضر من حيث التغذية، ففي الاقليم الشمالي الشرقي من البرازيل ، ينتمي ٢٢% من الأسر الحضرية الى أقل الفئات دخلا و يبلغ نصيب الفرد فيها من المتحصلات الغذائية بين ١٢٠٠ و ١٥٠٠ كيلو سعري يوميا * وفي حين أن ٣٢% من الأسر الريفية تنتمي الى نفس الفئة ذات الدخل المنخفض فان متوسط نصيب الفرد من المتحصلات الغذائية يتراوح ما بين ١٥٠٠ - ١٨٠٠ كيلو سعري يوميا * وتشاهد نفس الظاهرة كل من باكستان وبنجلاديش حيث تقل المتحصلات الغذائية للأسر الحضرية الفقيرة بكثير عن متحصلات الأسر الريفية *

ولعل أكثر الفئات تعرضا من بين السكان الريفيين هي فئة العمال الزراعيين المعدمين الذين يعيشون على دخل هزيل يحصلون عليه أثناء مواسم الحصاد والبذر * وتلي ذلك فئة صغار مزارعي الكفاف الذين يزرعون حيازات صغيرة لا تكاد تقوم بأود عائلاتهم حتى في سنوات المحاصيل الجيدة * أما في المواسم التي تتسم بمحاصيل سيئة أو في المواسم التي تسبق

الجدول ٨-٣ المتحصل من الطاقة والبروتين لتلاميذ المدارس
في حيدر أباد

العمر	السمعات		البروتين	
	ذو الدخل المنخفض	ذو الدخل المرتفع	ذو الدخل المنخفض	ذو الدخل المرتفع
٩-٧	١٤٢٩	٢١٨٦	٣٧ر٠	٦٧ر٨
١١-٩	١٤١١	٢٣٤٣	٣٦ر٥	٦٢ر١
١٣-١١	١٢٩٢	٢٨٣٣	٣٤ر٥	٧٢ر٢
١٤-١٣	١٣٧٤	٢٥٨٥	٣٥ر٥	٧٥ر٥
جميع الأعمار	١٣٧٦	٢٤٨٥	٣٥ر٩	٦٩ر٤

المصدر: Diet atlas of India , National Institute of Nutrition, ICMR , Table XVI .

المؤشرات الأخرى لحالات الغذاء

يمكن استخدام مؤشرات مختلفة، تتراوح بين الدراسات الأكلينيكية إلى قياس الجسم البشري بالمقارنة بمنتجات الغذاء، لتقدير حالات حالات نقص التغذية لدى الأفراد بدلا من تقديرها على أساس الفئات السكانية أو المعدلات القومية * والمعلومات الصحيحة المتوفرة من جميع هذه المصادر محدودة للغاية بيد أن القسم التالي يلخص تلك المتوفرة منها *

ولما كانت الإحصاءات الحيوية، وخاصة معدلات وفيات الأطفال، تعكس العوامل البيئية في مجموعها، فمن الصعب تحديد دور سوء التغذية في هذه الوفيات، بيد أن الدراسات الحديثة التي أجرتها كل من منظمة الصحة العالمية والمنظمة الصحية لعموم أمريكا أظهرت أن أكثر من نصف وفيات الأطفال دون سن الخامسة في أمريكا اللاتينية ترجع بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى نقص التغذية *

ومع أن الفحوص الأكلينيكية للأطفال وبيانات قياس الجسم البشري، التي تتكون بالدرجة الأولى من الأوزان والأطوال لا تتوافر عادة إلا بالنسبة لعينات صغيرة غير ممثلة للمجموع إلا أن التقديرات الحذرة تشير إلى وجود ١٠ ملايين طفل من بين الأطفال الذين هم دون الخامسة في البلاد النامية يعانون من سوء التغذية الشديدة و ٨٠ مليون من سوء التغذية المعتدلة و ١٢٠ مليون من أشكال أخرى من سوء التغذية الخفيفة التي تعتبر أقل وضوحا وأكثر صعوبة في تحديدها * وعلى هذا، فإن حوالي ٥٠% من صغار الأطفال في العالم النامي لا يلقون تغذية كافية مما يؤدي بالضرورة إلى وفاة الكثير منهم في سن مبكرة *

وتناولت بعض استقصاءات الاستهلاك الغذائي قياس المتحصل الغذائي الفعلي بالمقارنة بالأغذية المتوفرة، إلا أنه لم يجر سوى عدد قليل جدا من الاستقصاءات على نطاق كبير وبمنهجية تسمح باستخلاص نتائج مثله للقطر في مجموعهم * وتفسر هذه البيانات محفوف بالصعاب، إلا أن هناك عدة طرق تقوم على افتراضات مختلفة، وربما مفيدة، لتقدير المستوى

العام لنقص التغذية لدى مجموعة السكان * وهناك طريقتان ^(٩) لوضع تقدير محافظ أو أدنى للمستوى المحتمل لنقص التغذية ، ويتطابقهما على البيانات المفصلة المتوافرة عن مستوى المتحصلات الغذائية في بضعة بلاد نامية يمكن الحصول على النسبة المئوية لعدد السكان المحتمل تعرضهم لنقص التغذية، وهذه النسبة تتراوح بين ١٠٪ تقريباً في ترينداد وتوباغو وحوالي ٢٠٪ في تونس ومدغشقر وسري لانكا، بل وأحياناً أكثر من ذلك ، كما هو الحال في بوروندي مثلاً * وأظهرت استقصاءات الاستهلاك الغذائي في البلاد المتقدمة كفرنسا والولايات المتحدة مثلاً أن ما يقرب من ٦٪ من السكان ربما كانوا معرضين لقدر ما من سوء التغذية، ولا تكاد تكفي الشواهد المتوفرة عن هذه الأقطار القليلة لاستخلاص أى نتائج عامة عن مدى نقص التغذية في العالم من حيث عدد الأفراد لا البلاد * وهكذا فبالرغم من أن الهدف هنا هو التعليق على حالات نقص التغذية لدى الأفراد لا المتوسطات القومية العامة لنقص التغذية، فمن الضروري استعمال مثل هذه البيانات كما هي على المستوى القومي في معظم الأقطار * ويقوم هذا التحليل على أساس نصيب الفرد من الأغذية المتوافرة حسب الموازين الغذائية القومية وبعض الخصائص المعروفة أو المشاهدة لتوزيع المتحصلات الغذائية حسب الأفراد أو المستهلكين * وعند إجراء مثل هذا التقدير، يبدو من المناسب استعمال معيار أكثر دقة من متوسط احتياجات إنسان مرجعي يقوم بنشاط معتدل *

أما الحد الحرج المستخدم في تقدير حالات نقص التغذية بهذه الطريقة فهو مقدار الحاجة للطاقة للحفاظ على الحياة ويبلغ مرة ونصف معدل التمثيل الغذائي الأساسي * ويبلغ هذا في العادة أقل من متوسط الاحتياجات المستخدم في أعداد الجدول ٩-٣ بافتراض القيام بنشاط معتدل ^(١٠) * وقد استخدمت تكاليف صيانة الطاقة بدلاً من احتياجات شخص مرجعي يقوم بنشاط معتدل (وان كان من الممكن القول أن فكرة القيام بنشاط معتدل فكرة معقولة بالنسبة للسكان ككل) وذلك لأن توزيع التباين بين الأفراد من حيث النشاط غير معلوم والافتراضات القائمة في هذا الشأن تثير الجدل * فالأشخاص الذين يجرى تصنيفهم على أنهم يعانون من نقص التغذية من حيث متوسط الاحتياجات اللازمة للقيام بنشاط معتدل كمعيار، ربما يتبعون نمطاً من الحياة قليل الحركة طوعاً وليس بسبب أى نقص في متحصلاتهم من الطاقة * كذلك نتباين أيضاً الحاجة للحفاظ على الحياة بين فرد إلى آخر، ولكن حيث أنه تم استبعاد متغير النشاط ، فقد يكون هناك مبرراً أكبر للقول أن مثل هذا التباين هو فسي الحقيقة نتيجة عشوائية * وروعي مثل هذا التباين بوضع حد معين يصل في آسيا إلى حوالي ١٩٠٠ كيلو سعري للشباب البالغ ويرتفع إلى ٢٠٠٠ كيلو سعري في البلاد التي يزيد فيها وزن الإنسان عن المعدل بكثير *

(٩) تقوم الطريقتان على أساس مقارنة المتحصلات الغذائية المشاهدة بالاحتياجات النظرية، مع افتراض قيام الإنسان بنشاط معتدل * فالطريقة الأولى تقارن تواتر التوزيع للمتحصلات الغذائية والاحتياجات ومواءمة أكبر قدر من الاحتياجات بالمتحصلات المشاهدة التي يمكن أن تفي بالاحتياجات، وبالتالي فهي تقلل من تقدير حالات نقص التغذية * أما الثانية فتدرك أن الاحتياجات الغذائية للفرد تتباين فيما بينها حول المتوسط، ومن ثم لا تعتبر أى فرد ناقص التغذية إلا إذا قلت متحصلاتهم الغذائية عن الحد الحرج الذي يسمح بهذا التباين العادي بين احتياجات الأفراد *

(١٠) انظر الملاحظات الفنية في صفحة ٢٥١ لمعرفة التفاصيل * ومعدل التمثيل الغذائي الأساسي هو عبارة عن مقياس معدل تأكسد مواد الجسم للمساعدة على استمرار الحياة * أما حاجة الطاقة للحفاظ على الحياة فهي أعلى من ذلك وتشير إلى الطاقة اللازمة لضمان توافر طاقة منتظمة في الجسم عند أدنى مستوى من النشاط اللازم للمبس والغتسال والأكل وغير ذلك *

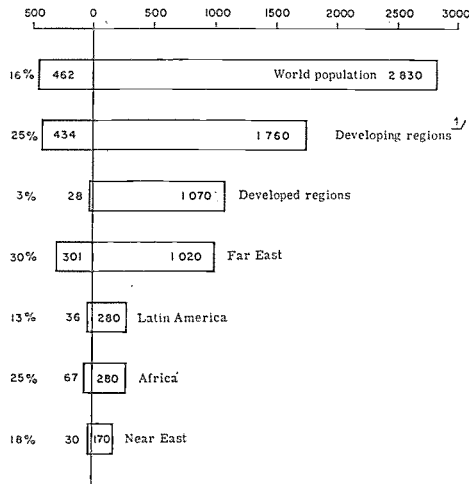
الجدول ٩-٣ تقدير عدد الأشخاص الذين يتناولون كميات غير كافية من
البروتين/الطاقة ونسبتهم حسب الأقاليم (١٩٧٠)

عدد السكان	النسبة المئوية لمن يحصلون على أقل من الحد الأدنى	عدد هم
بالآلاف الملايين	بالمئة	بالملايين
١,٠٧	٣	٢٨
١,٧٥	٢٥	٤٣٤
٠,٢٨	١٣	٣٦
١,٠٢	٣٠	٣٠١
٠,١٧	١٨	٣٠
٠,٢٨	٢٥	٦٧
٢,٨٣	١٦	٤٦٢
الاجمالي		

(١) باستثناء بلاد التخطط المركزي في آسيا *

ويبين كل من الجدول ٩-٣ والرسم ٣-٣ التقدير الأدنى، حسب الأقاليم، لعدد الأشخاص دون الحد المختار *
فالفرد الذي تقل نتجصلاته الغذائية عن هذا الحد يكون معرضاً، بدرجة كبيرة، لانخفاض حتمي في نشاطه أو لآثار سيئة
على نموه (في حالة الأطفال) أو فقد مستمر في وزن الجسم *

الرسم ٣-٣ تقدير عدد الأشخاص الذين لا يتناولون كميات
كافية من البروتين/الطاقة في العالم وفي الأقاليم في
١٩٧٠



ويمكن القول، في حدود هذا النهج، أن هناك احتمالاً
كبيراً جداً بوجود ما يقرب من ٤٦٢ مليون فرد لا تتوافر
لديهم كميات كافية من الغذاء* للوفاء باحتياجاتهم، بل أن
الرقم الحقيقي قد يكون أكبر من ذلك بكثير وذلك لأن المعايير
المستخدمة في هذا التحليل تهدف إلى تهيئة فرصة ضئيلة
لتصنيف الفرد على أنه يعاني من نقص التغذية إذا كان
متحصله الغذائي أعلى من حد منخفض وضع بصفة محافظة*
ولا تشمل هذه الأرقام اقتصاديات التخطيط المركزي في آسيا
لعدم وجود بيانات مقارنة بشأنها* ويمكن الافتراض أن الغذاء
موزع توزيعاً أفضل في هذه البلاد وأن نسبة الأشخاص الذين
يعانون من نقص التغذية أقل من نسبتهم في باقي البلاد
الآسيوية* أما البلاد التي تواجه مشكلة سوء التغذية بصورة
حادة جداً: هي أنجولا والصومال وتنزانيا وبعض بلاد منطقة
الساحل في أفريقيا، وبنجلاديش والهند وأندونيسيا والفلبين
في آسيا، وأفغانستان والعربية السعودية وجمهورية اليمن

في الشرق الأدنى ، وبوليفيا والسلفادور وهايتي في أمريكا اللاتينية .

وتعكس الأرقام المبينة في الجدول ٩-٣ الوضع السائد في سنة عادية ولا تعزل الوضع في أوقات الجفاف أو الكوارث الأخرى ، كما حدث أخيراً في منطقة الساحل في أفريقيا . فالبيانات المتوفرة عن الأفراد في المناطق التي تأثرت بالجفاف نادرة، بيد أن بعض البيانات المتوفرة عن ولايات الهند التي تأثرت بالجفاف في منتصف الستينات فتشير إلى أن المتحصل الغذائي اليومي قد يقل كثيراً في المدى القصير عن المستويات اللازمة لاستمرار الحياة .

ويبين الاستعراض السالف لمؤشرات حالات نقص التغذية مدى صعوبة تقدير حجم المشكلة بدقة . ولكن حتى إذا كانت الصورة متغيرة ومهزوزة فإن هناك نمطا يفرض نفسه . وإذا كانت كل الأدلة ، كالأحصاءات الإكلينيكية أو التقديرات المبينة في الجدول ٩-٣ ، ليست بمعنى "عن الجدول" فإنها جميعاً تشير إلى نتيجة فحواها أن مشكلة نقص التغذية مشكلة غاية في الخطورة إذ ترجع نصف وفيات الأطفال بصورة أو بأخرى إلى سوء التغذية، وثمة ما لا يقل عن ٢٠٠ مليون طفل يعانون منها ، إلى جانب أن ما يقرب من ٣٠٪ ، بل وأكثر في بعض المناطق من السكان في العالم النامي يعانون من نقص التغذية ، ويبلغ عددهم ما يزيد ٤٠٠ مليون نسمة، بل وربما أكثر من ذلك . وتتسم كل هذه الاستنتاجات بالتناقض فيما بينها وإن كانت مؤسفة .

انخفاض معدل الرضاعة الطبيعية

انخفض معدل الرضاعة الطبيعية في الآونة الأخيرة في كثير من البلاد النامية . وقد اعترفت الحكومات والمنظمات الدولية بأن هذا الاتجاه يمثل خطراً متزايداً على تغذية الأطفال وصحتهم . كما أن للرضاعة الطبيعية أثر هام على المبادئ بين انجاب الأطفال ، ومن ثم على حجم الأسرة . هذا وقد أكد مؤتمر الغذاء العالمي للأمم المتحدة الذي انعقد في شهر نوفمبر ١٩٧٤ أهمية الرضاعة الطبيعية وأوصى الحكومات باتخاذ التدابير اللازمة لتشجيع الأمهات على إرضاع أطفالهن أرضاعاً طبيعياً .

فتكوين اللبن لكل نوع من الثدييات يعكس في تركيبه العناصر الغذائية التي يحتاج إليها هذا النوع أثناء الفترات الحرجة عندما يكون نمو الجسم وتطوره في أقصى معدلاته . وقد تبين أن اللبن البشري هو أفضل ما يناسب احتياجات الطفل أثناء الأشهر الخمسة أو الستة الأولى من حياته ، سواء من حيث تركيبه أو التوازن بين عناصره المختلفة .

ويعتبر الفطام المبكر في ظل الظروف السائدة في البلاد النامية السبب الرئيسي في سوء تغذية الأطفال . ولما كان سوء التغذية الشديد من النوع المرتبط بالفطام المبكر الذي يتعرض له الأطفال قد يؤدي إلى عاهات جسدية وعقلية مستديمة ، فقد يتبع ذلك أن تواجه البلاد الأكثر فقراً أعباء اقتصادية إضافية من جراء وجود أشخاص كثيرين ممن ذوي العاهات المستديمة .

وقد بدأ بصورة تدريجية منذ قرن من الزمن ظاهرة الانتقال من الرضاعة الطبيعية حتى السنة الأولى من العمر إلى الرضاعة الاصطناعية منذ الولادة في البلاد الصناعية . وقد صاحب هذا التطور في هذه البلاد ارتفاع في مستويات المعيشة والدخل والقراءة والكتابة والتعليم العام ، والقضاء على الأمراض المعدية ، وإدخال المياه الصحية ، وتحسين أنظمة التخلص من النفايات والمبرزات ، وتحسن الصحة البيئية وتوافر الخدمات الطبية وغير ذلك من التطورات . أضف إلى ذلك أن الثورة التي شاهدها صناعة الألبان في غضون الـ ٧٥ سنة الماضية استطاعت أن توفر منتجات خالية من البكتيريا ومقبولة من الناحية الغذائية حلت محل الرضاعة الطبيعية .

أما الوضع في البلاد النامية فيختلف عن ذلك • فالأقلية المتميزة اقتصاديا لا تواجه أية مشكلة في اتباع النمط الغربي القائم على النظام المبكر، بيد أنه بالنسبة للجماهير الفقيرة التي تعيش في بيئة معرضة دائما لمخاطر العدوى (الذباب، والمهملات والمبرزات والحيوانات، وقذارة الأيدي والازدحام وعدم وجود مياه نظيفة وانعدام التطعيم والخدمات الطبية، إلى آخره) فإن الرضاعة الطبيعية هي الفصيل بين حياة الطفل ووفاته •

وعلى الرغم من أن المبادئ الفيزيولوجية الأساسية التي تنظم افراز اللبن معروفة جيدا، فإن أسباب انخفاض معدل الرضاعة الطبيعية الآن في المناطق الحضرية من البلاد النامية غير واضح • ولا شك في أن العوامل المسؤولة عن ذلك معقدة وتتفاوت بين الأقطار والمناطق والثقافات والمجموعات الدخلية بل وحتى بين الأفراد • ولا ينبغي التقليل من شأن الآثار المترتبة على الحملات الترويجية غير المقيدة والتي كثيرا ما تكون مضللة إذ تقدم صورة لأطفال أصحاب أفضل تغذيتهم بالمنتجات الصناعية • ونادرا ما تعرف الأمهات أن نجاح هذه المستحضرات يعتمد على توافر بيئة صحية ودخل كاف لشراء هذه المنتجات بانتظام وبالكمية المطلوبة وتوافر مستوى تعليمي كاف لفهم الأسلوب السليم لاستعمال زجاجة الرضاعة •

وعلاوة على ذلك، فإن الرضاعة الطبيعية آخذة في الانخفاض أيضا الآن في المناطق الريفية • ففي طهران وسانتياغو مثلا لا يحصل سوى ثلث الأطفال فقط على رضاعة طبيعية لمدة ٣ أشهر • وإذا كان تأثير المناطق الحضرية في إيران (١٩٦٩) لم يصل بعد إلى المناطق الريفية حيث يلقي ٩٠٪ من الأطفال تغذية طبيعية فقط لغاية ٣ سنوات، فإن هذه النسبة تصل إلى ٣٠٪ في المناطق الريفية في شيلي (١٩٦٦)، أي نفس النسبة الموجودة في سانتياغو •

ومن المؤكد أن هناك حاجة لاجراء المزيد من البحوث لمعرفة العوامل المسؤولة عن انخفاض معدل الرضاعة الطبيعية وكيف تعمل إذا اريد وضع برامج لتغيير الاتجاه الحالي •

الاشكال الأخرى لنقص الأغذية

اقتصر بحث نقص التغذية حتى الآن إلى حد كبير على سوء التغذية الناجم عن نقص البروتين والطاقة • بيد أن هناك أشكالا أخرى ترجع إلى نقص عناصر غذائية معينة • وقد أصبحت بعض أشكال سوء التغذية هذه أقل أهمية كمسألة صحيّة عامة بفضل توافر معلومات دقيقة، إلى حد ما، عن علم الأوبئة وبفضل الاجراءات المحددة التي اتخذت للقضاء على هذه الأشكال • وهذا ينطبق مثلا على أمراض البلاجرا والبري بري والاسقريوط • ومن بين أمراض نقص التغذية الأخرى المنتشرة انتشارا واسعا نذكر سوء التغذية الناجم عن نقص فيتامين أ، والايبيما الناتجة عن نقص الحديد وحامض الفوليك، والجوترالمعدى •

فنقص فيتامين أ من الأسباب الرئيسية للإصابة بالعمى في كثير من البلاد، كالهند واندونيسيا وبنجلاديش والفلبين وشمال شرق البرازيل والسلفادور • كما أن هذا النقص يثير مشكلة رئيسية نظرا لما يترتب عليه من نتائج اجتماعية واقتصادية • وتشير التقديرات إلى أن ما يزيد عن ١٠٠٠٠٠ طفل يصابون بالعمى سنويا في الشرق الأقصى فقط بسبب نقص فيتامين أ •

أما الايبيما الناجمة عن نقص الحديد وحامض الفوليك والمنشرة انتشارا كبيرا في البلاد المتقدمة والنامية على السواء فتؤدي إلى تدهور الصحة وتقليل القدرة على النشاط في الحياة • ويصاب من ٥ إلى ١٥٪ من الرجال ومن ١٠ إلى ٣٥٪ من النساء في بلاد أمريكا اللاتينية بالايبيما بدرجة ملحوظة، كما أن أكثر من نصف الأطفال في بعض المجتمعات يعانون منها أيضا • ويبدو أن النساء الحوامل والأطفال من سن ٦ إلى ١٨ شهرا هم أكثر المجموعات المعرضة في معظم البلاد • وترتبط

الانيميا الناجمة عن نقص الحديد أيضا بالأمراض المعدية، وبالدرجة الأولى بدودة الاسلوستوما والبلهارسيا، وذلك لأن نقص الحديد الناجم على الإصابة بهذه الأمراض لا يمكن تعويضه بتناول كميات كافية من هذا العنصر في المتحصلات الغذائية.

وقد تبين من استعراض عالمي شامل أجرى منذ حوالي ١٥ عاما عن مرض الجوتر المعدى أن هناك ٢٠٠ مليون شخص مصابون بهذا المرض. وما يزيد من تعقيد هذه المشكلة أن هذا المرض عادة ما يصاحبه مرض الفدا المعدى. وأحرزت بعض البلاد تقدما كبيرا خلال السنوات الأخيرة في مكافحة هذا المرض، بيد أنه كثير ما ينتشر هذا المرض الى جانب مرض الجوتر المعدى بين الكثيرين في كثير من المناطق.

أسباب عدم كفاية التغذية

أسباب عدم كفاية التغذية كثيرة ومتداخلة تداخلا وثيقا، من بينها عوامل ايكولوجية وصحية وثقافية، بيد أن السبب الرئيسي هو الفقر، الذى نتج بدوره عن انماط التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتي تميزت في معظم البلاد الأكثر فقرا بدرجة عالية من تركيز السلطة والثروة والدخل في أيدي نخبة قليلة نسبيا من الأفراد أو المجموعات الوطنية أو الأجنبية. وتتميز المناطق الريفية بتفاوت كبير في توزيع الأراضي والعياء ورأس المال والمعارف الفنية والائتمان والمساعدات الرسمية المتوفرة. فغالبية سكان الريف تتكون اما من المعدمين أو من الأشخاص الذين يكسبون عيشهم باستغلال موارد هزيلة من الأراضي والمياه. وعلى الرغم من هجرة الملايين من سكان الريف سنويا الى المناطق الحضرية، فإن البطالة والبطالة الجزئية عادة ما تكون مرتفعة جدا كما أن الأجور في الريف منخفضة للغاية بصفة عامة. وفي بعض الحالات تؤدي استخدام غير المنتظم الى بطالة شديدة أثناء مواسم الركود. وفي أحيان أخرى لا تساعد انماط الانتاج الموجهة نحو ارضاء طلب الأسواق الخارجية أو طلب المجموعات الوطنية الصغيرة ذات الدخل المتوسط والعالي، على تنويع الانتاج واستخدام الموارد المحلية المتوفرة استخداما سليما. وعلى ذلك تعتبر أنظمة حيازة الأراضي والهياكل الانتاجية القائمة من أهم أسباب الفقر وسوء التغذية في الريف. هذا بالإضافة الى عدم الفعالية التي تؤثر على المنتج الزراعي، خاصة صغار المزارعين. فعدم كفاية وسائل التخزين والمناولة والنقل، وانتشار الأساليب الاحتكارية التي تضع صغار المنتجين في أيدي حفنة قليلة نسبيا من تجار الجملة، وعدم كفاية الوصول للأسواق ونقص المعلومات عنها، هي كلها من العوامل التي تؤدي الى خفض الدخل الحقيقية لصغار المزارعين وتزايد فقرهم.

وفي المناطق الحضرية لا تحصل الا قلة من ملايين المهاجرين من الريف على أعمال انتاجية مجزية أما البقية منهم فتتضم الى تلك الجموع الهائلة من المتعطلين. وتشير الشواهد المتوفرة الى وجود علاقة وثيقة بين عدم كفاية فرص العمل ونقص الطاقة. فالشخص المتعطّل أو الذى يعمل جزئيا عادة ما يكون في أسفل السلم الاجتماعي والاقتصادى اذ يحصل على أقل قدر من الدخل، ومن ثم يتناول قدرا أقل من الغذاء يمثل أدنى مستويات التغذية. وللأسف فإن كثير من التكنولوجيات المستخدمة حاليا في التنمية الصناعية تأتي من البلاد المتقدمة ولا تؤدي الى خلق نفس فرص الاستخدام التي توفرها التكنولوجيات الوسيطة. وإلى جانب ذلك فإن الفقراء في الحضر يتعرضون الى عيوب نظام توزيع الأغذية وهي: انتشار الوسطاء الذى يرجع وجودهم الى نقص فرص العمل البديلة، وارتفاع تكاليف السلع الغذائية الأساسية بغير مبرر، وعدم وجود سياسات سعرية للأغذية موجهة نحو المجتمع.

وقامت حكومات كثير من البلاد النامية في غضون السنوات الأخيرة بوضع برامج للتوسع في توفير الأعمال الانتاجية، كما

قامت الكثير منها أيضا بوضع برامج غذائية محددة تستهدف الوفاء باحتياجات المجموعات المعرضة * وقد توفرت المساعدات الخارجية من طريق العون الغذائي والتحويلات الأخرى، وستزداد حدة الحاجة الى تكثيف هذه الجهود في السنوات القادمة مع استمرار الزيادة السريعة في السكان ونمو المدن على مستوى أكبر * وما قد يفيد في ذلك اتخاذ التدابير اللازمة للحد من سوء توزيع الدخل * ومع ذلك ينبغي عدم توقع انخفاض انتشار حالات سوء التغذية الشديدة الناجمة عن نقص البروتين والطاقة بزيادة الأغذية المتوفرة ما لم يحدث تحسن مواز في البيئة، وخاصة الظروف الصحية التي يعيش فيها الفقراء (لا سيما الأطفال) *

ويعتبر القضاء التدريجي على الفقر وتحسين البيئة المادية والثقافية، وبذل جهود خاصة لتعليم الأمهات طرق الفطام والتغذية السليمة للأطفال، وتشجيع الرضاعة الطبيعية، وإنتاج أغذية منزلية قليلة التكاليف، أهم خطوة نحو القضاء على سوء التغذية الناجمة عن نقص البروتين والطاقة * ولبطء هذا الهدف لا بد من كسر الحلقة المفرغة التي تقوم على البطالة وانخفاض الإنتاج الغذائي وضعف الانتاجية وانخفاض الدخل، تلك الحلقة التي تعرض جزءا كبيرا من البشرية للاختناق * وهذا الأمر بدوره ينطوي على أحداث تغييرات عميقة جدا في الهياكل الاجتماعية والاقتصادية الحالية *

الطلب على الأغذية

تناولت المناقشة السالفة بالدرجة الأولى تقييم اتجاهات المتحصلات الغذائية ومستوياتها ومدى كفايتها من وجهة نظر التغذية، أما الآن فيدور البحث على دراسة العوامل الأساسية التي تحدد الطلب على الأغذية * وترجع أهمية هذا التحليل الى ضرورة توقع التغييرات في الانماط المقبلة للطلب على الأغذية التي قد تترتب على التغييرات الاقتصادية والاجتماعية العامة كنتيجة للنمو الاقتصادي وسياسات التنمية الأخرى *

أنماط الانفاق على الأغذية

من الشائع أن أنماط الاستهلاك الغذائي لا تتأثر فقط بالدخل وحجم الأسرة وتركيبها بل وأيضا بالوضع المهني للبالغين في الأسرة ومستوى تعليمهم الى جانب تأثيرها ببعض الخصائص (كخصائص الريف بالمقارنة بالحضر، وخصائص العنصر والدين) للمجموعات السكانية وكثير من العوامل الاجتماعية والنفسية الأخرى * كما أن الايكولوجيا من العوامل الهامة التي تحدد مستويات الاستهلاك الغذائي وأنماطه، خاصة في اقتصاديات الكفاف عندما تقتضي الهياكل غير الكاملة للتجارة والتسويق زيادة الاعتماد على السلع الغذائية المتوفرة محليا *

وتعتبر الاستقصاءات الخاصة بالاستهلاك العائلي والانفاق أو الميزانية أهم مصدر للبيانات، وتتفاوت هذه الاستقصاءات فيما بينها تفاوتاً كبيراً من حيث النطاق والشمول، إذ يعطى بعضها مجرد تقديرات للانفاق العائلي على الأغذية والسلع الأخرى في فترة معينة، بينما يقدم البعض الآخر معلومات عن الكميات المستهلكة من مختلف السلع، كما أن هناك دراسات أخرى تحتوى على معلومات حول كميات الأغذية التي تنتجها الأسرة غير ما تشتريه من السوق * هذا الى جانب أن كثيرا من الدراسات تقتصر على دراسة مناطق جغرافية صغيرة أو مجموعات اجتماعية واقتصادية مختارة في مختلف الأقطار * ولكن على الرغم من استخدام مجموعة عريضة من المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية — مثل المجموعات الدخلية الحضرية والريفية وحجم الأسرة والوضع المهني، والخصائص الثقافية والعنصرية في تصنيف بيانات الانفاق العائلي في أكثر الأحيان، فلا ينبغي أن يغيب عن الذهن التفاوت في التعريف وأساليب المعالجة بين استقصاء وآخر، لا سيما اذا أجريت مقارنات بين قطر وآخر *

بيد أنه على الرغم من هذه الحدود فإن الشواهد الموجودة تسمح باستخلاص صورة متناسقة بوجه عام تشير إلى اختلاف أنماط الاستهلاك الغذائي بين المجموعات السكانية، سواء في داخل الأقطار أو فيما بينها •

الغذاء في الانفاق العائلي

تنخفض نسبة الانفاق الكلي للأسرة على الأغذية بوجه عام مع زيادة دخلها وانفاقها • ويتضمن الجدول ١٠-٣ أحد مؤشرات هذا الاتجاه الذي لوحظ لأول مرة منذ أكثر من قرن مضى في انكلترا، حيث يلخص نتائج أحدث استقصاءات الانفاق العائلي التي تمت في بعض البلاد المتقدمة والنامية المختارة • ففي تانزانيا والهند مثلاً، حيث يبلغ نصيب الفرد من إجمالي الناتج القومي حوالي ١٠٠ دولار أمريكي (بأسعار السوق السائدة في ١٩٧٠)، يخصص الفرد في المتوسط نصف إجمالي إنفاقه، على الأقل، على الغذاء، بينما في السويد حيث يبلغ نصيب الفرد من إجمالي الناتج القومي أكثر من ٤٠٠٠ دولار، لا يمثل الغذاء إلا حوالي ربع الانفاق الكلي للفرد • ويبين هذا الجدول أيضاً أن النسبة المئوية النمطية للانفاق على الغذاء تقل قليلاً في المناطق الحضرية عنها في المناطق الريفية •

كذلك يمثل الانفاق الغذائي للأسر في هذه البلدان نسبة أقل من إجمالي إنفاقها كلما تزايد هذا الانفاق • ففي اندونيسيا تبلغ هذه النسبة حوالي ثلاثة أرباع انفاق أقل الأسر دخلاً ثم تنخفض تدريجياً إلى حوالي ثلثي انفاق أعلى الأسر دخلاً مما يشملها الاستقصاء • وعلى نفس النحو، تنخفض هذه النسبة في السويد من الثلث، في أكثر الأسر فقراً، إلى أقل من الربع في أكثر الأسر ثراءً •

ومع أن الزيادة في الثروة تؤدي بصفة عامة، ومع مرور الزمن، إلى انخفاض نسبة الانفاق الكلي على الأغذية فإن الانفاق المطلق للفرد على الأغذية يتزايد • فالأسر ذات الدخل العالية تستطيع إشباع رغباتها الأساسية بشراء المزيد من الأغذية ثم يتحول نمط إنفاقها بوجه خاص نحو الأغذية المتنوعة والغنية بالبروتين والمرتفعة السعر، بالإضافة إلى أن نسبة متزايدة من هذا الانفاق ترجع إلى نفقات التسويق والخدمات المرتبطة بالأغذية المصنعة بدرجة عالية •

ويتضمن الجدول ١١-٣ (أ) و ١١-٣ (ب) أمثلة على تفاوت أنماط الانفاق بين مجموعة دخيلة وأخرى، كما يحتوي الجدول الملحق ٣-د أمثلة أخرى وتخصص الأسر ذات الدخل المنخفض في اندونيسيا ما يقرب من ٧٠٪ من الانفاق الغذائي على الحبوب والجزر النشوية والبقوليات والجزر مقابل ٣٤٪ بالنسبة لأعلى المجموعات دخلاً • ومن ناحية أخرى تمثل هذه السلع في المملكة المتحدة حوالي ٢١٪ فقط من الانفاق الغذائي لأقل الطبقات دخلاً و ١٥٪ لأعلى الطبقات دخلاً • والعكس صحيح بالنسبة للأغذية ذات النوعية المرتفعة، كالمنتجات الحيوانية • ففي اندونيسيا تبلغ نسبة الانفاق الغذائي على هذه السلع بين ٥٪ للأسر الفقيرة و ٢٥٪ للمجموعات ذات الدخل العالي، بينما تمثل الأغذية ذات النوعية العالية في المملكة المتحدة حوالي ٥٠٪ من الانفاق الغذائي للأسر ذات الدخل المنخفض والدخل المرتفع على السواء • كذلك تنفق الأسر والأقطار الأكثر ثراءً نسبة أعلى من إنفاقها الغذائي على الخضار والفاكهة بالمقارنة بالأسر والأقطار الأكثر فقراً •

ولأغراض المقارنة من المناسب قياس مدى استجابة طلب المستهلكين إلى التغيرات في الدخل أو الانفاق على أساس مرونة الدخل أو الانفاق، التي تعرف بالعلاقة بين نسبة التغير في الانفاق على الأغذية أو استهلاكها ونسبة التغير

الجدول ٣-١٠ : نسبة الانفاق الغذائي من اجمالي انفاق الفرد في بعض البلاد المختارة

نصيب الفرد من اجمالي الناتج القومي (بالدولارات)	السنة	نسبة الانفاق على الاغذية من اجمالي الانفاق		
		في الحضر	في الريف	على مستوى القطر
البلاد النامية				
اندونيسيا	١٩٦٩			٧٠ر٦
ليسوتو	١٩٦٨		٥١ر٨	
تنزانيا	١٩٦٩	٢٦ر٨	٥٣ر٦	٥٠ر٠
الهند	١٩٦٥/١٩٦٤	٦٠ر٧	٧٠ر٥	٦٦ر١
كينيا (موباسا)		٣٨ر٩		
سيراليوني (المقاطعة الغربية)	١٩٦٧			٥٣ر٦
كوريا	١٩٧١	٤١ر٠	٤٧ر٤	
غانا (الشرقية)	١٩٦٨/١٩٦٧		٥٣ر٥	
جواتيمالا	١٩٦٦		٥٨ر٢	
ايران	١٩٧١		٤٥ر٧	
زامبيا	١٩٦٨/١٩٦٦	٥٠ر٠		
ليبيا	١٩٦٩	٣٧ر٠		
البلاد المتقدمة				
البرتغال	١٩٦٨/١٩٦٧			٤٨ر٧
المجر	١٩٧١			(١) ٤٥ر٩
				(٢) ٣٩ر٢
اليابان	١٩٧١			٣٣ر٣
النمسا	١٩٦٤			٣٤ر٠
هولندا	١٩٦٤/١٩٦٣			(٣) ١٨ر٢
				(٤) ١٩ر٩
				(٥) ٢٧ر٥
				(٦) ٢٨ر٣
سويسرا	١٩٧٢			٢١ر٩
السويد	١٩٦٩			٢٦ر٣

(١) عمال صناعيون وزراعيون * (٢) موظفون ومثقفون * (٣) عاطلون لحسابهم الخاص * (٤) عمال غير يديويين * (٥) مزارعون
(٦) عمال يديويين وزراعيون *

الجدول ١١-٣ (أ): أنماط الانفاق الغذائي والدخول العائلية في المملكة المتحدة ، ١٩٧١

دخول رب الأسرة في الأسبوع	المتوسط	تحت ١٤ جنيه	١٤-٢١ جنيه	٢١-٤٥ جنيه	٤٥-٦٣ جنيه	فوق ٦٣ جنيه
عدد الأسر	٧٤٤٤ الاجمالي	١٦٢٠	٢٦٣٦	٢٣٧١	٥٩٦	٢٢١
متوسط حجم الأسرة	٣.٠٤	١.٨١	٣.٣٣	٣.٤٥	٣.٤٣	٣.٢٦
متوسط دخل رب الأسرة في الأسبوع	٢٧.٧ جنيه	١٠ جنيه	٢٠.٥ جنيه	٣٦ جنيه	٥٧ جنيه	٧٥ جنيه
***** نسبة اجمالي الانفاق على الاغذية *****						
الحبوب	١٤.٧٩	١٥.٦٣	١٥.٩٣	١٤.٥٧	١٢.٨٦	١١.٥٧
النشويات والجزريات النشوية	٢.٤٣	٢.٣١	٢.٦٠	٢.٤٠	١.٧٧	١.٥٤
السكر	٢.٥٩	٢.٠٦	٢.٧٩	٢.٤٧	٢.٢٥	١.٩٩
الخضار	٦.٨٣	٥.٩٠	٦.٧١	٦.٩٨	٧.٢٣	٧.١٨
الفاكهة	٧.٩٣	٧.٠٧	٧.٠٣	٨.٢٩	١٠.١٢	١١.٤٠
اللحم	٣٠.٣٨	٢٩.٥٧	٣٠.٤٨	٣٠.٢١	٢٩.٩٢	٣١.٧٤
البيض	٣.٨٣	٤.١٤	٣.٧٩	٣.٧١	٣.٧٤	٣.٧٧
السماك	٤.٢٠	٤.٦٠	٤.٠٥	٤.٠٢	٤.١٦	٤.٤١
اللبن ومنتجات الالبان	١٤.٢٢	١٤.١٨	١٣.٨٣	١٤.٤٧	١٥.٠٣	١٤.٤٥
الدُهنيات والزيتون	٥.٦٤	٦.٢٢	٥.٧١	٥.٦٦	٥.٤٢	٤.٩٤
سلع أخرى	٧.١٦	٧.٣٢	٧.٠٨	٧.٢٢	٧.٥٠	٧.٠١
الاجمالي	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: Ministry of Agriculture, Fisheries and Food, Household food consumption and expenditure 1970 and 1971, Annual Report of the National Food Survey Committee, HMSO, London 1973.

في الدخل أو الانفاق^(١١)، فمن الناحية العملية عندما تقترب قيمة المرونة من الصفر تصبح استجابة الطلب الى الزيادات الجديدة في الدخل أقل *

وقد حسبت مرونة كل من الدخل والانفاق في كثير من الاقطار ولعدد كبير من السلع الغذائية^(١٢)، وتبين، بصفة عامة، أن هذه المرونة تقل مع زيادة الدخل والاستهلاك، وان كان مقدار الانخفاض ومعدله يتباين بين مجموعة من الأغذية وأخرى * وبوجه عام تتراوح مرونة الانفاق على طلب الأغذية ككل بين نصف وواحد في البلاد الأكثر فقرا، بينما تقل قيمتها نسبيا في البلاد الأكثر ثراء *

وبالنسبة لسلع فردية أو لمجموعات من السلع، فان مرونة الانفاق على الحبوب في البلاد النامية تتراوح بصورة تقليدية بين ٠.٣-٠.٥، في حين تقل بوجه عام عن ٠.٢ في البلاد الأكثر ثراء * ومرة ثانية نلاحظ صلاحية الاستنتاج العام الذي يقول أنه في حالة انخفاض مستويات الدخل ترتفع قيمة المرونة بالنسبة للحبوب نسبيا، في حين أنها تنخفض بارتفاع مستويات الدخل، بل أن مرونة الطلب على الحبوب قد تكون سلبية مع بلوغ دخل الفرد، أو اجمالي الانفاق، مستويات عالية للغاية، مما يبين انخفاض الطلب على الحبوب للاستهلاك البشري المباشر حتى مع ارتفاع الدخل * الا أنه في الوقت الذي قد يكون الطلب على كميات اضافية من الحبوب عديم الاستجابة نسبيا للزيادة في الدخل، باستثناء الدخول الأقل مستوى، فان الانفاق الفردي على الحبوب قد يواصل ارتفاعه مع تحول المستهلكين عن طلب الحبوب الأقل تفضيلا (كالدخن) الى طلب الارز والقمح، ومن الحبوب غير المصنعة نسبيا الى الأغذية الملائمة مرتفعة الثمن المصنوعة من الحبوب *

وبوجه عام تقل مرونة الانفاق على محاصيل الجذور النشوية والمحاصيل الدرية بالمقارنة بمحاصيل الحبوب حتى في البلاد النامية، كما أن هناك اتجاها للاستعاضة عنها في الوجبات الغذائية بالمحاصيل مع زيادة الدخل * وعلى عكس ذلك، تزيد مرونة الانفاق على الأغذية الجيدة (الدون والزيوت، الخضار والفاكهة، منتجات الالبان، اللحوم، الخ) عن مرونة الانفاق على الحبوب * وبالنسبة للدون والزيوت، تقل مرونة الانفاق عليها عن ٠.٥ في البلاد المتقدمة وترتفع قليلا عن ذلك في معظم البلاد النامية * أما بالنسبة للمنتجات الحيوانية فان مرونة الانفاق عليها في البلاد المتقدمة تصل تقليديا الى ٠.٥ بل وأكثر في بعض الأحيان، بينما في معظم البلدان النامية تزيد مرونة الانفاق على هذه المجموعة من السلع عن ١^(١٣) *

(١١) يعبر عن المرونة الداخلية بالصيغة $\frac{dC}{dY} \times \frac{Y}{C}$ وعن مرونة الانفاق بالصيغة $\frac{dC}{dE} \times \frac{E}{C}$ حيث C هي الاستهلاك من سلعة أو مجموعة سلع أو الانفاق عليها، Y هي الدخل و E هي اجمالي الانفاق * ويلاحظ أن المرونات الداخلية تكون عادة أقل من مرونات الانفاق وأن المرونة تنخفض عادة عند حسابها عند باب المزرعة بدلا من حسابها على مستوى تجارة التجزئة * وترتفع المرونة لسلعة واحدة في العادة اذا كانت C هي الانفاق وليست كمية الطلب لأن المستهلكين الاثرياء يميلون الى شراء السلعة في صورتها الغالية بأكثر مما يميل اليه المستهلكون الفقراء *

See FAO , Income elasticities of demand for agricultural products, Projections Research (١٢) Working Paper No. 1 , p. 194 , Rome , 1972 .

(١٣) المرجع السابق، Ibid الصفحات من ١٩٣ الى ١٩٤ للمقارنات المفصلة *

ومن الواضح ، على سبيل التلخيص ، أن الزيادات في الدخل تصاحبها زيادات في الطلب على مختلف أنواع الأغذية تتراوح معدلاتها تراوفا كبيرا ، ومغزى ذلك هو أنه حتى في البلاد التي لا تتخفف فيها مرونة الانفاق الكلي انخفاضا كبيرا ، الا بعد مرور فترة طويلة من الزمن ، وتشاهد تغييرات في هيكل الطلب تقتضي ، بدورها ، ضرورة النظر الى التغييرات الهيكلية في أنماط الانتاج كعنصر متكامل من عناصر التنمية الاقتصادية .

وحيث أن المجموعات الدخلية تختلف فيما بينها من حيث مرونة الانفاق على مختلف السلع الغذائية فان أى تغيير في نمط توزيع الدخل يؤثر أيضا على الطلب الكلي ، فعلى سبيل المثال ، يتوقع أن يؤدي إعادة توزيع الدخل المحلي لصالح السكان الفقراء الى زيادة طلبهم على معظم السلع الغذائية وذلك لارتفاع المرونة الدخلية لهؤلاء السكان في العادة بالمقارنة بالسكان الأغنياء ، وقد أظهرت دراسة أخيرة عن أقطار أمريكا اللاتينية ان إعادة توزيع الدخل يمكن أن تؤدي الى زيادة في الطلب على السعرات الحرارية بحوالي ١٠ ٪ تقريبا والطلب على البروتين بنسبة ١٢ ٪ ، وان كان من الواضح أن حجم التغييرات الهيكلية في الطلب يتوقف على طريقة إعادة توزيع الدخل ومداه (١٤) .

العوامل الأخرى التي تؤثر على طلب الأغذية في المدى الطويل

يعتبر حجم الأسرة وتكوينها من المتغيرات الهامة الى جانب الدخل التي تؤثر على السلوك الاستهلاكي الغذائي ، وان كان من الصعب دائما ، من الناحية العملية ، تحديد أثر كل من هذه العوامل في دراسات الميزانية . وحتى اذا كان هذا التحديد ممكنا فان التحليل يصبح معقدا في هذه الحالة وذلك لأن اختلاف تكوين الأسرة ، من حيث السن والجنس ، يقتضي اعتباراً أعضاء الأسرة كوحدات استهلاكية وذلك باستخدام مقاييس تختلف بين سلعة وأخرى (١٥) .

والنتيجة التي يمكن استخلاصها من عدة استقصاءات الميزانية هي ان زيادة حجم الأسرة تصاحبها زيادة مماثلة في الطلب على الأغذية ، وقد يرجع ذلك الى أثر وفورات الحجم الكبير بالإضافة الى كثرة عدد الأطفال في الأسر الكبيرة . وتشير التقديرات في اليابان ، مثلا ، الى أن كل زيادة في حجم الأسرة بنسبة ١ ٪ تؤدي الى زيادة في الانفاق على الأغذية بنسبة ٤ر٠ ٪ وعلى الأرز بنسبة ٩ر٠ ٪ ، وعلى نفس النحو ، أظهرت دراسة عن ميزانية الطبقة العاملة في الهند ، أن مرونة الطلب على الحبوب بالنسبة لحجم الأسرة تبلغ ٧ر٠ بالمقارنة بالمرونة لدى الطبقة المتوسطة اذ تبلغ ٩ر٠ (١٦) .

كما تشير دراسات الاستهلاك الغذائي أن مرونة انفاق الأسر على الأغذية في الريف تختلف عن مثيلاتها في الأماكن

(١٤) FAO, Perspective study of Agricultural development for South America (provisional version) Vol. 1 . p. 74-75 , Rome 1972 ; see also The impact on demand of changes in income distribution, Monthly Bulletin of Agricultural Economics and Statistics (FAO) 21(3), 1972.

S.J.Prais and H.S. Mouthakker , The analysis of family budgets, Cambridge University, Press (١٥) 1971 .

F.G. Hay and R.P. Sinha, Analysis of food expenditure patterns of Industrial workers and their families in developing countries, Journal of Development Studies, 8(4), 1972; R.P. Sinha, Some determinants of the demand for food, Farm Economist, Vol. 11 , 1968 . (١٦)

الحضرية ، كما أن أنماط الاستهلاك تختلف من مجموعة مهنية الى أخرى* ففي المناطق الحضرية مثلا، تميل مرونة الطلب على الحبوب الى الانخفاض بينما ترتفع بعض الشيء* بالنسبة للأغذية ذات النوعية الجيدة، وذلك بالمقارنة بالمناطق الريفية (الجدول ١٢-٣)*

الجدول ١٢-٣ مرونة الانفاق على الحبوب في المناطق الريفية والحضرية في بعض البلاد المختارة

المناطق الحضرية	المناطق الريفية	
٠.٦٣	٠.٩١	السودان (١٩٦٧-١٩٦٨)
٠.١٨	٠.٥٠	الهند (١٩٦٣-١٩٦٤)
٠.٠٣	٠.٣٨	المجر (١٩٦٦)
٠.٣٧	٠.٤٤	الفلبين (١٩٦٥)

المصدر: FAO, Income elasticity of demand for agricultural products, Projections Research Working Paper No. 1, p. 99, Rome 1972.

وترجع هذه الاختلافات ، من ناحية، الى أن الدخل الريفية أقل عموما عن مثيلتها في المناطق الحضرية ولكنها قد ترجع أيضا، والى حد ما، الى اختلاف البيئة والعادات الغذائية وأنواع السلع الموجودة في كل من المناطق الحضرية والريفية* بيد أن تصنيف السكان لأغراض الاستقصاءات التي مجموعة حضرية وأخرى ريفية ليس مرضيا تماما لدراسة أثر التحضر على الاستهلاك الغذائي وذلك لأن النمو الحضري السريع يرجع الى هجرة السكان من الريف كما أن المهاجرين قد يحتفظون بعاداتهم الغذائية لبعض الوقت حتى اذا تغيرت دخولهم ومهنتهم نتيجة للهجرة*

الا أنه مع زيادة التحضر ينتظر أن يرتفع الطلب على اللحوم والأسماك والدهون والزيوت وبعض المنتجات المصنعة الأخرى بمعدل أسرع من معدل زيادة الطلب على الحبوب الغذائية* ولهذا أهمية حيوية بالنسبة لصياغة سياسات التخطيط في القطاعات الزراعية في كثير من البلاد النامية التي تشاهد نموا حضريا سريعا* وعلى ذلك تمثل الدراسات المنظورية عن تطور الانماط الاستهلاكية في مختلف القطاعات في المدى الطويل عنصرا هاما في تخطيط التنمية الزراعية (١٧)*

كما أن هناك بعض الشواهد التي تشير الى تأثير انماط الاستهلاك الغذائي بحجم المدن، كما هو مبين في الجدول ١٢-٣* فمرونة الطلب على الحبوب الغذائية وزيوت الطعام والأغذية في مجموعها هي واحدة تقريبا في المدن ذات الأحجام المختلفة ولكن مرونة الطلب على الألبان ومنتجات الألبان واللحوم والسك والبيض والسكر أكثر ارتفاعا في المدن الأكبر حجما* ومما يتعين ملاحظته أن بعض هذه الاختلافات قد يرجع الى اختلاف مستويات الأسعار ونسبيتها في كل من المدن الكبيرة والصغيرة، وان كان من الصعب، مرة أخرى، تحديد أثر هذه العوامل في الدراسات الاستقصائية التي تركز فقط على انماط الانفاق*

وكثيرا ما تبين استقصاءات الاستهلاك العائلي ان سلوك الاستهلاك الغذائي يتأثر بالوظيفة والوضع المهني حتى اذا كان اختلاف الدخل يخفي الاختلافات الموجودة بين المجموعات المختلفة*

وتعكس هذه الاختلافات في الطعام، الى حد ما، اختلاف احتياجات الطاقة، فعامل المناخ يحتاج عادة الى

(١٧) The impact of urbanization on food demand, Monthly Bulletin of Agricultural Economics and Statistics (FAO), 22(9), 1973.

الجدول ١٣-٣ مرونة الانفاق على السلع الغذائية في المناطق الحضرية في الهند

المدن التي يقلل عدد سكانها عن ١٥٠٠	المدن التي يتراوح عدد سكانها بين ١٥٠٠٠ - ٥٠٠٠٠	المدن التي يتراوح عدد سكانها بين ٥٠٠٠٠ - ١٠٠٠٠٠	المدن التي يزيد عدد سكانها عن ١٠٠٠٠٠	كالكوته ، بومباي ، دلهي ومدراس
٠.٢٠	٠.٢٨	٠.٣٠	٠.٢٩	٠.٢٩
٠.٨٣	١.١١	١.٢١	١.١٢	١.٢٨
٠.٦٨	٠.٨١	٠.٧١	٠.٦٠	٠.٧٢
٠.٧٨	١.٠٣	٠.٩٤	١.٠٠	١.١٥
٠.٥٦	٠.٧٤	٠.٧٤	٠.٨٢	٠.٨٢
٠.٨٥	٠.٩٠	٠.٧٥	٠.٨٣	٠.٨١
٠.٦٩	٠.٧٣	٠.٧٥	٠.٧٥	٠.٨٠

الحبوب الغذائية
الإلبان ومنتجات الإلبان
زيوت الطعام
اللحوم والأسماك والبيض
السكر
أغذية أخرى
جميع الأغذية

المصدر: هذه التقديرات محسوبة على أساس الاستقصاء الاجتماعي القومي ، الدورة الثامنة .

طاقة أكبر من الموظف المكتبي وعلى ذلك يحتمل أن يشمل طعامه نسبة أكبر من الحبوب أو الأغذية النشوية الأخرى . ولكن في نفس الوقت يمكن تفسير اختلاف الأنماط الغذائية ، بدرجة محدودة ، باختلاف مستوى التعليم ، الذي يرتبط في بعض الحالات بالمهنة ، وما يصاحبه من اختلاف في درجة المعرفة بضرورة الحصول على تغذية أفضل .

وقد تشاهد ضمن مجموعة اجتماعية اقتصادية معينة اختلافات في الفرص الاقتصادية المتاحة وبالتالي في سلوك استهلاك الأغذية ويخلص الجدول رقم ١٤-٣ نتائج بعض الدراسات عن سلوك استهلاك الأغذية لدى المجموعات ذات الدخل المنخفض في الهند .

الجدول ١٤-٣ مرونة انفاق المجموعات ذات الدخل المنخفض على الأغذية في الهند (١)

العمال الزراعيون	الطبقة العاملة الريفية في مناطق تنمية المجتمع المحلي	المجموعات الحضرية والريفية الطبقة العاملة في الحضر
١.٠٩	٠.٦١	٠.٢٤
١.١٨	٠.٧٨	٠.٥٢
١.١٠	٠.٧٦	٠.٦٦

المصدر: هذه التقديرات محسوبة على أساس الاستقصاء الاجتماعي القومي ، الدورة ١١ ، على أساس مجموعات الدخل الأربع الأولى في كل دورة .

(١) F.G. Hay and R.P. Sinha, op. cit .

وترتفع المرونة المقدرة لانفاق العمال الزراعيين على الحبوب والبقوليات ارتفاعا كبيرا بالمقارنة بالمجموعات الأخرى مما يوحي بأنهم لا زالوا يعتبرون تلك السلع سلع رفاهية . أما بالنسبة لبقية الطبقة العاملة في الريف ، وهي تشمل عمال مناطق مشروعات تنمية المجتمع التي تتوفر فيها فرص للعمل أكثر استقرارا نسبيا ، فإن مرونة الانفاق تنخفض عن ذلك إلى حد ما ، ولكنها

لا تنخفض الى مستوى مرونة انفاق الطبقة العاملة في الحضر، التي تتمتع بدخول أعلى وبفرص عمل أكثر استقراراً • وتتكون المجموعات ذات الدخل المنخفض من كل من الفئات الريفية والحضرية التي لا تتمتع كلها بفرص عمل كافية ومن ثم فإن مرونة انفاقها على جميع الأغذية أكبر من مرونة انفاق الطبقة العاملة في الحضر والعمال الريفيين في مناطق مشروعات تنمية المجتمع وان كانت تلك المرونة تقل عن مثيلتها في حالة العمال الزراعيين • وعلى ذلك يبدو أن مرونة الانفاق ترتبط باستقرار فرص العمل وبمستويات الدخل •

بيد أن التباين المشاهد في انماط الاستهلاك الغذائي بين مختلف المجموعات الاجتماعية - الاقتصادية قد يرجع أيضاً، الى حد ما، الى عوامل المكان والتسويق • وقد يختلف على سبيل المثال توافر بعض السلع الغذائية وأسعارها النسبية بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية وذلك بسبب مساوئ أنظمة التسويق والتوزيع الناجمة عن عدم كفاية وسائل التخزين والتصنيع والنقل •

وفي نطاق أوسع من ذلك تلعب الأسعار عادة دوراً رئيسياً في توزيع انفاق الأسرة بين السلع الغذائية والسلع غير الغذائية، وبين سلعة غذائية وأخرى، خاصة وأن تغير سعر سلعة ما لا يؤثر فحسب على الطلب بجعل السلعة أرخص أو أغلى ثمنًا بالمقارنة بالسلعة الأخرى بل ويؤثر أيضاً على طلب جميع السلع الأخرى نتيجة لآثار هذا التغير على القوى الشرائية الكلية لدخل الأسرة •

ويطلب قياس (عادة على المستوى القومي) مدى استجابة الطلب لتغيرات الأسعار وجود بيانات عن الاستهلاك والأسعار التي تغطي، على عكس استقصاءات الميزانية، فترة طويلة من الزمن، لا سيما إذا كانت مجموعات البيانات تتوافر فقط على أساس سنوي • ويلاحظ أن معظم الدراسات العملية تتعلق بالبلاد ذات الدخل المرتفع (١٨) •

ويمكن القول، على سبيل التعميم، ان الطلب على السلع التي تتميز بانخفاض مرونة عنصر الدخل فيها كالحبوب، لا يستجيب الى تغير أسعارها، بالمقارنة بغيرها من السلع، كاللحوم، التي تتميز بمرونة دخلية عالية • بيد أن درجة مرونة الطلب على سلعة أو مجموعة معينة من السلع يتوقف أيضاً على وجود سلع أخرى يعتبرها المستهلك سلعا بديلة شبيهة • فمثلاً أظهرت التقديرات الأخيرة في المملكة المتحدة (١٩) أن زيادة سعر لحوم الذبائح (أو انخفاضه)، بنسبة ١٪ تؤدي الى نقص (أو زيادة) الطلب على هذه المجموعة من الأغذية بنسبة ٠.٧٪ فقط، مع افتراض بقاء جميع الأسعار الأخرى دون تغيير • وعلى العكس فإن زيادة سعر لحم الخنزير (أو انخفاضه)، الذي يوجد له سلع بديلة مشابهة هي لحوم البقر والعجول والضأن والحملان والدواجن، بنسبة ١٪ فقط تؤدي الى انخفاض (زيادة) الطلب بنسبة أكبر وهي ١.٤٪، مع افتراض، مرة ثانية، عدم تغير باقي الأسعار • وأخيراً وعلى الرغم من أن معظم الدراسات العملية على المستوى القومي تبين أن تغير سعر سلعة ما يؤدي الى تغير في اتجاه معاكس في حجم الطلب عليها، فإن هذه الاستنتاجات لا تنطبق بالضرورة على جميع المجموعات السكانية • وبصفة خاصة فإن المجموعات ذات الدخل المنخفضة جداً التي تضطر بسبب فقرها الى انفاق جزء كبير من دخلها الكلي على الغذاء الذي يتكون الى حد بعيد من سلعة أو سلعتين من السلع الغذائية الأساسية، قد يزداد طلبها على

(١٨) See FAO, Income elasticities of demand for agricultural products, Part II and selected bibliography, Rome 1972.

(١٩) Ministry of Agriculture, Fisheries and Food, Household food consumption and expenditure: 1972, Annual Report of the National Food Survey Committee, HMSO, London, 1974.

هذه السلع حتى اذا ارتفعت أسعارها وتناقص في نفس الوقت عن استهلاك الأغذية الاضافية الأعلى ثمننا حتى وان ظلت أسعارها دون تغيير.

والخلاصة ان هنالك ما يشير بوضوح الى أن هناك عددا من العوامل ، الى جانب الدخل الحقيقي ، تساعد على تفسير التغييرات في أنماط الطلب على الأغذية في المدى الطويل . بيد أن هذه الشواهد مقصورة على أوضاع محددة ، ولا زالت هناك حاجة الى مزيد من العمل لتحسين شمول استقصاءات الاستهلاك والاتفاق ومحتواها وتمثيلها وتحسين احصاءات الأسعار . والى أن يتحقق ذلك لن يكون بالمستطاع تقييم أثر كثير من هذه العوامل بثقة . وبالتالي فلا مفر من أن يقتصر تحليل المستوى العالمي ، للطلب على الأغذية في المستقبل ، على بحث الآثار المحتملة لمجموعة مختارة من أكثر العوامل أهمية .

مشكلة الأغذية في المستقبل

يتناول التحليل التالي اتجاهات طلب الأغذية واتجاهها حتى منتصف عام ١٩٨٥ أو نهايته . ويتناول أولا توقعات الطلب ثم يبحث بعد ذلك بعض الاتجاهات المحتملة للانتاج في المستقبل . كما أنه يحدد أيضا القضايا الرئيسية التي تنبئها مقارنة مستويات العرض والطلب وأنماطها في العقد القادم مع الإشارة بصفة خاصة الى البلاد النامية . وإذا كان التحليل يتعلق ، الى حد بعيد ، بالاتجاهات ، الا أنه يبحث أيضا النتائج المترتبة على وضع افتراضات بديلة عن عواملها الأساسية ، وعلى هذا فهو يدرس مدى حساسية الطلب على الأغذية بالنسبة لمعدلات النمو البديلة للدخول والسكان كما أنه يلاحظ نتائج تقلبات اتجاهات انتاج الأغذية . وفي نفس الوقت يفرق التحليل بين الطلب على الأغذية الناتج عن زيادة السكان والدخول ، والاحتياجات الغذائية الاضافية التي يقتضيها تحسين مستوى تغذية ذلك الجزء من سكان العالم الذي لم ينل حصة ملحوظة من فوائد النمو الاقتصادي بسبب تفشي الفقر والبطالة المزمنة .

توقعات طلب الأغذية

وكما سيرد في الجزء الخاص بالمنهجية (ص ٢١٢) ، تقوم العناصر الأساسية لهذه التوقعات على الافتراضات الخاصة بالنمو السكاني ونمو إجمالي الناتج المحلي ، كما يستخدم أيضا المتغير "الوسيط" للنمو السكاني الذي وضعته الأمم المتحدة و"اتجاه" نمو إجمالي الناتج المحلي ، ما لم يرد عكس ذلك . وعلى هذا الأساس من المتوقع تزايد الطلب على الأغذية في البلاد المتقدمة بنسبة ١٥٪ بين عامي ١٩٧٠-١٩٨٥ ، وبعبارة أخرى أن حجم الطلب في هذه البلاد سيرتفع بنسبة ٢٦٪ عام ١٩٨٥ بالمقارنة بعام ١٩٧٠ (انظر الجدول ٣-١٥) . أما الوضع في البلاد النامية فسيكون مختلفا تماما . ففي هذه المجموعة من البلاد يتوقع ازدياد الطلب على الأغذية في البلاد ذات اقتصاد السوق بنسبة ٣٦٪ سنويا ، وهذا يعني زيادة إجمالي الطلب على الأغذية بحوالي ٧٠٪ خلال هذه السنوات الخمسة عشرة . (أما معدلات الزيادة في اقتصاديات التخطيط المركزي في آسيا فهي أقل بسبب انخفاض النمو السكاني في هذه البلاد) . ولعل هذا الاختلاف بين معدلات الزيادة في الطلب على الأغذية بين البلاد المتقدمة والبلاد النامية هو المفتاح اللازم لفهم المشكلة الزلوية للأغذية . كما يجب التأكيد على أن عامل زيادة السكان مسؤول عن زيادة الطلب بنسبة ٩٪ في البلاد المتقدمة ونسبة ٢٧٪ في اقتصاديات السوق النامية ، كما هو مبين في الجدول ٣-١٥ على أساس افتراض ان معدل نمو الدخل يساوي "صفر" .

وبين الجدول رقم ٣-١٥ أيضا أثر افتراض ارتفاع أكبر لمعدل نمو الدخل على طلب الأغذية في البلاد النامية . وهذا

الجدول رقم ١٥-٣ : توقعات الطلب على الأغذية ١٩٦٩-١٩٧٠ إلى ١٩٨٥ على أساس المتغير الوسيط
لنمو السكان

معدلات النمو المركبة في طلب الأغذية			الزيادة في حجم الطلب الكلي		
زيادة الدخل	زيادة الدخل وفقاً للاتجاه العام	زيادة مرتفعة في الدخل	زيادة الدخل	زيادة الدخل وفقاً للاتجاه العام	زيادة مرتفعة في الدخل
النسبة المئوية السنوية			١٩٦٩-١٩٧١ = ١٠٠		
٠.٩	١.٤	—	١١٤	١٢٤	—
٠.٩	١.٧	—	١١٥	١٣٠	—
٠.٩	١.٥	—	١١٥	١٢٦	—
٢.٧	٣.٦	٤.٠	١٥٠	١٧٠	١٨٠
٢.٩	٣.٨	٤.١	١٥٣	١٧٦	١٨٣
٢.٦	٣.٤	٤.٠	١٤٨	١٦٦	١٨٠
٢.٨	٣.٦	٣.٨	١٥١	١٧٠	١٧٥
٢.٩	٤.٠	٤.٢	١٥٤	١٨٠	١٨٦
اقتصاديات السوق المتقدمة					
أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي					
اجمالي البلاد المتقدمة					
اقتصاديات السوق النامية					
أفريقيا					
الشرق الأقصى					
أمريكا اللاتينية					
الشرق الأدنى					
اقتصاديات التخطيط المركزي					
في آسيا					
اجمالي البلاد النامية					
العالم					
١.٦	٣.١	٣.٥	١٢٧	١٥٨	١٦٨
٢.٤	٣.٤	٣.٨	١٤٣	١٦٦	١٧٦
٢.٥	٢.٤	(٢.٧)	١٣٤	١٤٤	(١٤٨)

المصدر : تقديرات المنظمة *

يعني بالنسبة لاقتصاديات السوق النامية زيادة متوسطة نمو الطلب على الأغذية من ٣.٦٪ إلى ٤.٤٪ * ولكن حتى مع هذا الافتراض البديل فإن نمو السكان يظل العامل الأساسي في تحديد الطلب على الأغذية في المستقبل *

كما تعكس أيضاً الاختلافات الإقليمية في نمو الطلب الكلي على الأغذية أساساً الاختلافات في النمو المتوقع للسكان * وعلى هذا فإن نمو السكان بنسبة ٢.٩٪ سنوياً في أفريقيا والشرق الأدنى يؤدي إلى زيادة أسرع في الطلب على الأغذية بالمقارنة بالأقاليم الأخرى (٢.٨٪ و ٤.٠٪ على التوالي) * وعلى العكس تشير التوقعات إلى أن الشرق الأقصى الذي ينتظر أن يشاهد أبطأ نمو سكاني من بين الأقاليم النامية الأربعة سيسجل زيادة في الطلب على الأغذية نسبتها ٣.٤٪ فقط * أما

أمريكا اللاتينية فتحتل مكانا متوسطا * و ينتظر ان تجمع اقتصاديات التخطيط المركزى في آسيا بين نمو السكان ببطء وسرعة نمو دخل الفرد مما يؤدى الى زيادة الطلب الكلي على الأغذية بمعدلات معتدلة * وسيتميز حجم الطلب الكلي على الأغذية في المستقبل في جميع الأقاليم اذا ما احرقت زيادة السكان عن المعدلات "المتوسطة" المتوقعة التي تقوم عليها هذه التقديرات * وفي حالة تعاقب معدلات "مرتفعة" أو "منخفضة" للتباين في السكان حتى عام ١٩٨٥ لن تتغير الصورة تغيرا ملحوظا * ومع هذا فاننا اذا نظرنا الى ما بعد عام ١٩٨٥ فان من الواضح أن استمرار الزيادة السريعة في السكان في كثير من أنحاء العالم قد تجعل بلوغ مستويات أفضل للتغذية عرضة لخطر ملحوظ ، ما لم يطرأ تحسن كبير في الاتجاهات الحديثة لانتاج الأغذية *

ويبين الجدول رقم ١٦-٣ توزيع الزيادات في الطلب بين مختلف السلع في العالم ككل * وتشير معدلات الزيادة السنوية المرتفعة نسبيا في الطلب على الأسماك (٣٤٪) واللحوم (٣١٪) والحبوب (٢٨٪) بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٨٥ الى تحول تدريجي في الطلب نحو مزيد من التنوع في الأغذية الغنية بالبروتين وتفضيلها على الحبوب (٢٤٪ سنويا) والجذور النشوية (١٤٪ سنويا) *

وتنطبق هذه الاتجاهات على جميع المجموعات القطرية، بيد أن معدلات النمو المتوقعة للطلب العالمي الكلي، تقلل كثيرا من شأن النمو الأسرع للطلب المتوقع على جميع السلع في البلاد النامية والتي مرجعها، الى حد ما، اختلاف معدلات النمو السكاني المرتفعة المتوقعة فيها الى جانب أثر استجابة الطلب بدرجة أكبر عندما تكون مستويات الدخل أكثر انخفاضاً * ومن ثم فان الطلب الكلي المتوقع في اقتصاديات السوق النامية بين ١٩٧٠ و ١٩٨٥ سيزداد سنويا بنسبة ٣.٣٪ لمنتجات الحبوب وبنسبة ٢.٤٪ للجذور النشوية فقط بينما سيزداد الطلب على الأغذية المفضلة بنسبة ٤.٧٪ للأسماك و ٤.٤٪ للحوم (الجدول ١٧-٣) *

ولمواجهة الزيادة المتوقعة في الطلب العالمي الناتجة عن نمو السكان بمعدل "متوسط" وزيادة الدخل بمعدل "الاتجاه العام"، فعلى الزراعة في العالم أن تحقق انتاجا سنويا اضافيا بحلول ١٩٨٥، بالمقارنة بعام ١٩٧٠، يبلغ بالارقام التقريبية ، حوالي ٢٣٠ مليون طن من الحبوب وما يقرب من ٤٠ مليون طن من السكر و ١١٠ مليون طن اضافية من الخضار و ٩٠ مليون طن من الفاكهة و ٦٠ مليون طن من اللحوم و ١٤٠ مليون طن من اللبن، الى جانب توفير المواد العلفية اللازمة لتحقيق هذه الزيادات * وستبلغ الاحتياجات الكلية من الحبوب اللازمة للوفاء بالطلب على الأغذية والأعلاف وعلى السلع غير الغذائية في عام ١٩٨٥ ما يقرب من ٥٢٠ مليون طن اضافية بالمقارنة بعام ١٩٧٠، أى بزيادة نسبتها ٤٣٪ في مــــدى ١٥ سنة *

ومن هذا الطلب الاضافي على الحبوب في العالم ، ستبلغ الزيادة في الطلب في بلاد السوق النامية حوالي ٦٣٪، أى من ٣٨٦ مليون طن الى ٦٢٩ مليون طن بينما ستكون الزيادة المتوقعة في طلب البلاد المتقدمة ٢٩٪ فقط ، أى من ٦١٧ مليون طن الى ٧٩٦ مليون طن، بل وسترتفع الزيادة في الطلب الكلي لاقتصاديات البلاد النامية الى حوالي ٦٤٤ مليون طن اذا ما ارتفع دخل الفرد تمشيا مع الافتراض "المرتفع" * أما بالنسبة للاحتياجات العلفية ، فمن المتوقع أن يزداد الطلب على الحبوب اللازمة للأعلاف الحيوانية من حوالي ٤٢٠ مليون طن عام ١٩٧٠ الى ٦٥٠ مليون طن عام ١٩٨٥، تحتاج البلاد المتقدمة منها الى حوالي ٥٢٠ مليون طن واقتصاديات السوق النامية الى ٨٠ مليون طن (الجدول ١٨-٣)، هذا اذا افترضنا عدم حدوث تغير كبير في تقنيات الانتاج واستمرار بعض التحسينات المتواضعة في الكفاءة التحويلية للأعلاف *

الجدول ١٦٣ : الطلب العالمي حسب المجموعات السلعية الرئيسية (١)

معدلات النمو المركبة	النسبة المئوية السنوية	النسبة المئوية		الزيادة الكلية	الطلب المتوقع		الاستهلاك
		١٩٧٠-٨٠	١٩٧٠-٨٠		١٩٨٠	١٩٨٠	
١٠٠-١٩٧٠	٨٠-١٩٧٠	٨٠-١٩٧٠	٨٠-١٩٧٠	٨٠-١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٨٠	١٩٨٠-١٩٧٠
النسبة المئوية السنوية							
٢٣	٢٤	٥٨٣	٤٢٩	٤٢٩	١٩١٠	١٣٥١	١٣٥٧
٢٥	٢٥	٤٧٦	٤٣٨	٤٣٨	٤٩٠	٤٥٤	٣٣٢
٢٥	٢٥	٥٩١	٤٤٣	٤٤٣	٤٩٣	٤٥٥	٣١٥
٢٥	٢٦	٦٤٥	٤٦٩	٤٦٩	٩٣٧	٨٣١	٥٦٥
١٣	١٤	٢٩٣	٢٢٣	٢٢٣	٣٦١	٣٤٢	٢٧٩
٣٥	٢٩	٨٠٩	٥٤١	٥٤١	١٢٦	١٠٧	٧٥
٢٥	٢٤	٥٤٥	٤٢١	٤٢١	١٩	١٧	١٢
٢٥	٢٥	٧٣٥	٥١٣	٥١٣	٩١	٧٩	٥٢
٢٦	٢٦	٦٧٧	٤٨٥	٤٨٥	٣٧٤	٢٩٥	٢٢٣
٣١	٣١	٨٣٥	٥٨٣	٥٨٣	٢٩٥	٢١٤	١٥٨
٣١	٣١	٨٤٧	٥٧٣	٥٧٣	١٩٧	١٤١	١٠٧
٣٥	٣٥	٨٥١	٥٤٧	٥٤٧	٧٥	٥١	٣٩
٣٦	٣٦	١٠٤٥	٦٩١	٦٩١	١٤	١٥	٧
٢٧	٢٧	٧١٤	٤٨٣	٤٨٣	٦١	٥٣	٣٦
٤١	٤١	١٢٥٤	٨٣٥	٨٣٥	٣٦	٢٩	١٦
٢٨	٢٨	٧٥١	٥٠٨	٥٠٨	٣٤	٢٩	١٩
٣٤	٣٤	٩٦٣	٦٤٦	٦٤٦	٨١	٦٨	٤١
٢٥	٢٥	٥٣٣	٣٦٩	٣٦٩	٥٩٧	٥٣٢	٣٨٩
٢٦	٢٦	٦٥٥	٤٤٤	٤٤٤	٦٦	٥٨	٤٠
٢٨	٢٨	٧٤٤	٥١٧	٥١٧	١٦	١٢	٩
٢٥	٢٥	٧٥٨	٤٧٩	٤٧٩	٥٧	٤٣	٣٣
٢٥	٢٥	٤٩٣	٣٣٩	٣٣٩	٨	٧	٥
٣٥	٣٥	٨١٩	٥٥١	٥٥١	٤١	٣٥	٢٢

For 1969-71, OECD Food Consumption Statistics, and FAO Statistics Division, Supply Utilization Accounts; for 1980, المصدر : ١- بيانات الطلب مقربة لأقرب رقم ٢- بما في ذلك طلب الاعلاف والطلب الغذائي بالنسبة للسلع الأولية الملاحظة ٣- بما في ذلك مخلفات الذبائح ٤- وتشمل منتجات الالبان بما يماثلها من لبن سائل ٥- وتشمل الدهن الحيوانية ٥

وحيث أن أساس توقعات الطلب على الحبوب كأعلاف هو افتراض عدم تغير العلاقات السعرية في قطاع الأعلاف / الثروة الحيوانية ، فإن احتمالات الخطأ كبيرة . فاستجابة الطلب على الأعلاف الحيوانية للتغيرات قصيرة الأجل في الأسعار النسبية تزيد كثيرا عن استجابة المستهلكين للتغيرات في أسعار الأغذية . ثانيا إذا كانت أنمطة الانتاج في الاقتصاد الحيواني تتميز بدرجة كبيرة بطبيعتها الدولية ، إلا أن تحركات الأسعار المفاجئة غير المتوقعة تفسد من هذا الانتظام . وعلى ذلك ، يجب النظر الى توقعات الطلب على الأعلاف المعروضة هنا على أنها مجرد نتيجة واحدة من عدة نتائج ممكنة . ففي خلال الستينات شجع انخفاض الأسعار الحقيقية الحبوب على التوسع بشكل كبير وسريع في استخدام الحبوب كأعلاف وعلى زيادة استهلاك اللحوم . وقد يؤدي استمرار هذه الاتجاهات خلال فترة الثمانينات الى استخدام الحبوب كأعلاف بمعدل أكبر مما هو مقدر في هذه التوقعات . وعلى العكس إذا استمرت حالة العرض الحرج كما هي عليه الآن وما يصاحبها من ارتفاع أسعار الحبوب في الأسواق ، فسيقل التوسع في استخدام الحبوب كأعلاف نتيجة للاستعاضة عنها بمواد طافية أخرى ، وفي نفس الوقت يجوز توقع بعض الانخفاض في استهلاك المنتجات الحيوانية التي يعتمد انتاجها على استخدام مكثف للحبوب .

وسيزداد استعمال الحبوب كأعلاف حيوانية في جميع الأقاليم بسرعة أكبر من الطلب عليها للاستهلاك المباشر والاستعمالات الأخرى ، وهذا يصدق بصفة خاصة على البلاد النامية التي عليها أن تفي باحتياجات الأغذية البروتينية التي تتزايد بسرعة نسبيا ، وذلك على الرغم من أنه بحلول عام ١٩٨٥ لن يمثل استعمال الأعلاف الا ١٤ ٪ من الطلب الكلي على الحبوب . وعلى العكس من ذلك سيمثل استعمال الأعلاف في عام ١٩٨٥ ، ٦٦ ٪ من الطلب الكلي على الحبوب في البلاد المتقدمة ، بالمقارنة بنسبة ٦٠ ٪ في عام ١٩٧٠ . وعلى ذلك فإن الطلب الكلي على الحبوب في البلاد المتقدمة والذي يبلغ تقريبا ٣ أضعاف مثيله في اقتصاديات السوق النامية في عام ١٩٧٠ سيواصل ارتفاعه ، على أساس نصيب الفرد ، بسرعة أكبر من مثيله في البلاد النامية .

ويخلص الجدول رقم ٣-١٩ الزيادة المتوقعة في طلب الأغذية للفرد على أساس الاحتياجات الغذائية . فطلب الفرد (على أساس العناصر الغذائية سيرتفع بمعدل بطيئ في البلاد المتقدمة مقداره ٢٠ ٪ سنويا لكل من السعرات والبروتين وذلك لضعف استجابة الطلب على الأغذية عموما لزيادة الدخول على أساس مستويات الاستهلاك والدخول المرتفعة حاليا . بيد أن الطلب على الأغذية مرتفعة السعر نسبيا سيزداد بسرعة أكبر كما يتبين من الزيادة السنوية وقيمتها ٢٠ ٪ سنويا من قيمة طلب الأغذية الكلي للفرد الواحد على أساس التسليم من المزرعة . أما في البلاد النامية فإن متوسط الزيادة في طلب الفرد على السعرات والبروتين ستبلغ ٦٠ ٪ سنويا ، وهي زيادة أسرع من مثيلتها في البلاد المتقدمة ، ولكن مع هذا سيستمر الفرق الكبير قائما بين مستوى استهلاك الفرد من السعرات والبروتين في كل من هاتين المجموعتين من الأقطار خلال الفترة التي تشتملها هذه التوقعات . أما إذا زادت الدخول في الأقاليم النامية على أساس معدل الزيادة " المرتفع " فإن طلب الفرد على السعرات والبروتين سيزداد بنسب ٨٠ ٪ و ٩٠ ٪ سنويا على التوالي مما يؤدي الى رفع المتوسطات الى ٢٤٨٥ سعرا و ٦٥ جرام من البروتين بحلول ١٩٨٥ .

ويخفي متوسط مستويات الطلب لمجموعات متباينة من الأقطار وجود اختلافات واسعة ستظل قائمة بين مختلف الأقطار والأقاليم . ويلاحظ على وجه الخصوص في الشرق الأقصى ، وبدرجة أقل في أفريقيا ، أن متوسط طلب الفرد على السعرات سيظل أقل من المستوى المطلوب للقيام بنشاط عادي وذلك حتى فترة الثمانينات . وسيخفض عدد الأقطار التي يقل فيها متوسط طلب الأغذية عن الاحتياجات الغذائية من السعرات خلال فترة هذا التحليل . بيد أنه بحلول عام ١٩٨٥ سيظل هناك

الجدول ١٧-٣ : الطلب الكلي في اقتصاديات السوق النامية حسب المجموعات السلعية الرئيسية (١)

معدلات النمو المركبة	النسبة المئوية السنوية		النسبة المئوية الكلية	النسبة المئوية السنوية	الطلب				الاستهلاك
	١٩٧٠-٨٥	١٩٧٠-٨٥			١٩٩٠	١٩٨١	١٩٨١		
٣,٣	٣,٣	٩١,٢	٦٣,٥	١٠٠	٧٣٧,٦	٥٣٤,٣	١٦٤,٥	١١٩,٣	٧١-١٩٦٦
٣,٢	٣,٢	٨٨,٥	٦١,١	١٠٠	١٦٤,٥	١١٩,٣	٥٣,٤	١١٩,٣	٨٧,٥
٣,٢	٣,٢	٨٦,١	٦٠,٥	١٠٠	٣١٨,٦	٢٧٤,٨	١٦٨,٥	٢٣٥,٣	١٧١,٢
٣,٥	٣,٥	١٠٠,٥	٦٧,٥	١٠٠	٢٥٥,٥	٢١٣,٥	١٦٨,٥	١٧٩,٧	١٢٧,٥
٢,٣	٢,٣	٥٩,٥	٤٢,٢	١٠٠	١٧١,٦	١٥٣,٤	١٣٦,٥	١٣٦,٥	١٠٧,٩
٤,٦	٤,٦	١٤٨,١	٩٥,٢	١٠٠	٥٩,٣	٤٦,٧	٣٦,٩	٣٦,٩	٢٣,٩
٢,٤	٢,٤	٦٢,٥	٤٢,١	١٠٠	١٧,٤	١٥,٣	١٣,٥	١٣,٥	١٠,٨
٣,٣	٣,٣	٩٢,٢	٦٣,٥	١٠٠	٦٢,٣	٥٢,٨	٤٤,٧	٤٤,٧	٣٢,٤
٣,٦	٣,٦	١٠٤,٣	٧١,١	١٠٠	١٤٢,٤	١١٩,٣	٩٩,٤	٩٩,٤	٦٩,٧
٣,٩	٣,٩	١١٤,٢	٧٧,٥	١٠٠	١٥٧,٣	١٣٥,٤	١٠٧,٥	١٠٧,٥	٧٣,٤
٤,٦	٤,٦	١٤٤,٤	٩٢,١	١٠٠	٥١,٧	٤٥,٦	٣٢,٢	٣٢,٢	٢١,١
٤,٠	٤,٠	١٢٣,٨	٨٠,١	١٠٠	٢١,٥	١٧,٣	١٤,٥	١٤,٥	٩,٦
٥,١	٥,١	١٧٤,٤	١١٥,٩	١٠٠	٧,١	٥,٥	٤,٢	٤,٢	٢,٦
٤,٤	٤,٤	١٣٥,٥	٨٨,٥	١٠٠	٨,٣	٦,٦	٥,٣	٥,٣	٣,٥
٦,٣	٦,٣	٢٤١,١	١٤٣,٦	١٠٠	٧,٩	٥,٦	٤,١	٤,١	٢,٣
٥,٢	٥,٢	١٧٩,٧	١١٢,٤	١٠٠	٧,٧	٥,٩	٤,٥	٤,٥	٢,٨
٤,٧	٤,٧	١٥٥,٩	٩٨,٧	١٠٠	٣١,٤	٢٤,٣	١٩,٥	١٩,٥	١٢,٣
٤,٥	٤,٥	١١٩,٦	٧٩,٦	١٠٠	٢٥,٥	١٦,٨	١٣,٧	١٣,٧	٩,٣
(٤,٢)	(٤,٢)	(١٢٩,٤)	(٨٤,٩)	١٠٠	(٣١,١)	(٢٥,١)	(٢٠,٢)	(٢٠,٢)	(١٣,٦)
٣,٨	٣,٨	١١٢,٦	٧٥,٥	١٠٠	٥,٥	٤,٥	٣,٧	٣,٧	٢,٦
٤,٢	٤,٢	١٢٩,٤	٨٤,٩	١٠٠	٢٣,٥	١٨,٥	١٤,٨	١٤,٨	٩,٩
٤,١	٤,١	١٢٢,٦	٨١,٤	١٠٠	٢,٥	٢,١	١,٧	١,٧	١,١
٤,٣	٤,٣	١٣٣,٦	٨٧,٦	١٠٠	١٨,١	١٤,٥	١١,٧	١١,٧	٧,٧

الحبوب (٢)	٣٨٥,٧٠
القمح (٢)	٨٧,٥
الأرز غير المقشور (٢)	١٧١,٢
الحبوب الخشنة (٢)	١٢٧,٥
الحاصلات الجذرية النشوية	١٠٧,٩
المسكر ، تكثير مركزى (على أساس الخام)	٢٣,٩
سكر ، مكرر بطرق أخرى	١٠,٨
البقوليات والجوز والبذير الزيتية	٣٢,٤
الخضر	٦٩,٧
الفاكهة	٧٣,٤
الحبوب (٣)	٢١,١
البقول	٩,٦
الأنبار والحجول	٢,٦
الضأن والحملان	٣,٥
الخنائير	٢,٣
الدواجن	٢,٨
البيض	١٢,٣
السمك	٩,٣
اللبن الكامل بما في ذلك الزبد (٤)	٩٣,٧
(اللبن الغرير)	(١٣,٦)
الجبن	٢,٦
السد هون والزيوت (٥)	٩,٩
الزبد (محتوى الدهن)	١,١
الزيوت النباتية	٧,٧

For 1969-71, OECD Food Consumption Statistics, and FAO Statistics Division, Supply Utilization Accounts, for 1980
1985 and 1990, FAO estimates.

المصدر :

- ١- بيانات الطلب مقربة لأقرب رقم . ٢- بما في ذلك طلب الاعلاف والطلب الغذائي بالنسبة للمسلح والولاية الملاحظة . ٣- بما في ذلك مخلفات الذبائح .
- ٤- وتشمل منتجات الألبان بما يمثّلها كبن سائل . ٥- وتشمل الدهون الحيوانية .

٣٤ بلدا مجموع سكانها ٨٠٠ مليون نسمة تقريبا يقل فيها متوسط طلب الفرد من الطاقة عن احتياجاته اليها * أما اذا زاد الدخل بمعدل النمو " العالي " فلن تكون هناك الا ٢٦ بلدا مجموع سكانها ٦٠٠ مليون نسمة ، مع اغفال ، في كلا الحالتين ، عدم المساواة في توزيع الاغذية المتوافرة بين المجموعات الاجتماعية - الاقتصادية المختلفة *

استقراء اتجاهات انتاج الاغذية في المستقبل

تتسم محاولة تقدير معدلات نمو الانتاج في المستقبل ، على أساس موضوعي ، بصعوبة أكبر من محاولة توقع الطلب على الاغذية * وللأسباب المشروحة في المذكرة الملهجية (ص ٢١٢) كانت فترة الأساس المختارة هي من ١٩٦١-١٩٧٣ ، كما أن استقراءات الانتاج هي معدلات أسية للنمو مستخرجة من هذه الفترة * وتم الاحتساب على أساس قطري وعلى أساس سلمي * ويبين الجدول ٣-٢ ملخص النتائج لكل اقليم كما يقارن بين هذه النتائج ومعدلات النمو السكاني المتوقع *

وعلى الرغم من أن معدل نمو الانتاج في اقتصاديات السوق المتقدمة (٢٤٪) تقل عن معدل النمو المحسوب لبلاد اقتصاديات السوق النامية (٢٦٪) فان المعدل الأول يزيد كثيرا عن معدل نمو السكان المقابل بينما المعدل الثاني يقل قليلا عن ذلك (٢٦٪ للانتاج مقابل ٢٧٪ لنمو السكان) ، مما لا يترك مجالا للوفاء بالزيادات المتوقعة في طلب الفرد * وتتفاوت تعميمات معدلات نمو الانتاج في المستقبل بين ٢٤٪ في أفريقيا ونحو ٣٪ في كل من الشرق الأدنى وأمريكا اللاتينية * وفي حالة استمرار الاتجاهات الماضية ، فان النتيجة البارزة لذلك هي أن انتاج الاغذية في كل اقليم من الأقاليم النامية باستثناء الشرق الأدنى (واقتصاديات التخطيط المركزي في آسيا) سينمو بمعدل أبطأ من نمو السكان ، وستعم هذه الظاهرة ولن تكون مجرد انعكاس لانخفاض معدلات الانتاج في بضعة أقطار كبيرة ، وذلك لأن نصف عدد البلاد فقط التي تمت دراستها كل منها على حدة (باستثناء الشرق الأدنى) هي التي ستحقق زيادة طفيفة في انتاج الاغذية تفوق النمو السكاني المتوقع *

ولابد من التأكيد على أن البيانات الواردة في الجدول ٣-٢ لا تبين أكثر مما سوف يحدث في المستقبل في حالة استمرار اتجاهات الانتاج الأخيرة دون تغيير ومع افتراض استقرار الأحوال الجوية * وقد يختلف ما سيحدث بين الآن و عام ١٩٨٥ عن ذلك تماما ، اذ تتوقف النتيجة على مجموعة كبيرة من العوامل التي استبعدتها المرحلة الحالية من التحليل عدا ، ومن بينها تغير الربحية النسبية للانتاج الزراعي والسياسات الزراعية الحكومية والتغيرات المحتملة في الأحوال الجوية أو اتجاهاتها * ومع ذلك فمن الواضح أن هناك اتجاهين مختلفين تماما هما : نمو الانتاج بمعدل أسرع من نمو السكان في البلاد المتقدمة وعكس ذلك في البلاد النامية * هذا ولن يتحقق معدل نمو الانتاج العادي (بالمقارنة بالسكان) المتوقع مستقبلا في اقتصاديات السوق النامية ، والذي سيكون أكثر اتساعا في اقتصاديات التخطيط المركزي المتقدمة (٣٥٪) الا اذا

الجدول ١٩-٣: الطلب الغذائي للفرد من كل من السعرات والبروتينات في ١٩٧٠^(١) والتوقعات حتى ١٩٩٠، على أساس افتراض النمو وفقا " للاتجاه العام "

السعرات			البروتين		
العالم	البلاد المتقدمة	البلاد النامية	العالم	البلاد المتقدمة	البلاد النامية
مستويات نصيب الفرد (٢)					
٢٤٨٠	٣١٥٠	٢٢٠٠	٦٩٠	٩٦٤	٥٧٤
٢٥٦٠	٣١٩٠	٢٣٣٠	٧١١	٩٨٤	٦١٢
٢٦١٠	٣٢٢٠	٢٤٠٠	٧٢٦	١٠٠٠	٦٣٣
٢٦٧٠	٣٢٦٠	٢٤٨٠	٧٤٣	١٠١٩	٦٥٦
نسبة الزيادة من ١٩٧٠ الى :					
٣٣	١٢	٦١	٣٠	٢١	٦٥
٥٣	٢٣	٩٣	٥٣	٣٨	١٠٢
٧٥	٣٦	١٢٧	٧٧	٥٧	١٤٢
معدل النمو السنوي من ١٩٧٠ الى:					
٠٣	٠١	٠٦	٠٣	٠٢	٠٦
٠٣	٠٢	٠٦	٠٣	٠٢	٠٦
٠٤	٠٣	٠٦	٠٤	٠٣	٠٧

المصدر : تقديرات المنظمة *

(١) متوسط ١٩٦٩-١٩٧١ * (٢) السعرات والبروتين بالجرام يوميا *

الجدول ٢٠-٣: معدلات النمو المستقره لا نتاج الاغذية والنمو السكاني المتوقع،

١٩٦٩-١٩٧١ الى ١٩٨٥

السكان	انتاج الاغذية	
..... النسبة المئوية السنوية		
٠٩	٢٤	اقتصاديات السوق المتقدمة
٠٩	٣٥	اوربا الشرقية والاتحاد السوفيتي
٠٩	٢٨	اجمالي البلاد المتقدمة
٢٧	٢٦	اقتصاديات السوق النامية
٢٩	٢٥	أفريقيا
٢٦	٢٤	الشرق الأقصى
٣١	٢٩	أمريكا اللاتينية
٢٩	٣١	الشرق الأدنى
١٦	٢٦	اقتصاديات التخطيط المركزي في آسيا
٢٤	٢٦	اجمالي البلاد النامية
٢٠	٢٧	العالم

كان هناك فعلا طلب كبير على صادرات هذه الاقطار (٢٠).

التوازن بين الطلب والانتاج

والخطوة التالية هي تحديد الارتباط بين توقعات الطلب واستقرارات الانتاج وذلك للتعرف على الفائض أو العجز النظري • ويستخدم التعبير "نظري" لأن كلا من هاتين المجموعتين حسبت بمعزل عن الأخرى، أى باغفال أثر الطلب على الانتاج أو العكس، أو ما قد يتبع ذلك من تغيير في الأسعار • وبالطبع سيكون من المستحيل عمليا أن يتراكم الفائض (أو العجز) باستمرار خلال فترة تمتد لعدة سنوات • ويبين الجدول رقم ٢١-٣ هذه التوقعات، مع ضرورة مراعاة هذا التحفظ المهم •

وأهم ما يلفت النظر، البيانات المتعلقة باقتصاديات السوق النامية التي يتضح منها أن الطلب على الأغذية سيزداد بنسبة ٣٦٪ سنويا بينما لا يزيد معدل نمو الأغذية السنوى وفقا "للاتجاه العام" عن ٢٦٪ • وتبين الأرقام الإقليمية أن أقل اختلاف بين هذين المعدلين يشاهد في أمريكا اللاتينية وأكبر اختلاف في أفريقيا • وهذا يعني أنه بحلول ١٩٨٥ ستعاني جميع هذه الأقاليم، خصوصا أفريقيا، من اختلال كبير للغاية بين الطلب والانتاج • فعلى أساس هذه الافتراضات مثلاً سيرتفع طلب الأغذية في أفريقيا بين ١٩٦٩-١٩٧١ و ١٩٨٥ بنسبة ٧٦٪ بينما سيزيد انتاجها الغذائي بنسبة ٤٥٪ فقط (٢١).

ويبين الجدول رقم ٢٢-٣ مقدار الواردات الغذائية المطلوبة من الحبوب فقط في حالة استمرار الاتجاهات الحالية • ففي عام ١٩٨٥ ستواجه بلاد اقتصاد السوق النامية عجزا صافيا في الحبوب يبلغ نحو ٨٥ مليون طن، بالمقارنة بعجز سنوى بلغ في المتوسط ١٦ مليون طن خلال ١٩٦٩-١٩٧١ وصادرات صافية خلال العقود السابقة • فضلا عن ذلك يشمل العجز الصافي جميع بلاد اقتصاديات السوق النامية • وإذا استبعدنا البلاد المصدرة للحبوب كالارجنتين وتايلاند، فإن العجز المتوقع في الطلب على الحبوب سيرتفع الى حوالي ١٠٠ مليون طن سنويا، أى ثلاثة أضعاف وارداتها الاجمالية خلال ١٩٦٩-١٩٧١ • وهذا الأمر يشترط وجود ظروف انتاج عادية وقد ينخفض العجز في السنوات الجيدة بيد أنه قد يرتفع في السنوات السيئة الى حوالي ١٢٠ مليون طن سنويا بل وأكثر بحلول منتصف الثمانينات • (ويقدر العجز في الحبوب خلال الموسم السيء في ١٩٧٣-١٩٧٤ بمقدار ٥٢ مليون طن، مع استبعاد، مرة ثانية، بلاد اقتصاديات السوق النامية المصدرة للحبوب) • بيد أن تقديرات انتاج الحبوب في البلاد المتقدمة في المستقبل تشير الى أن هذه الاقطار ستكون قادرة على انتاج فوائض للتصدير تفوق بكثير العجز الذى تعاني منه البلاد النامية، شريطة استمرار الاتجاهات الحالية في الاقطار التي تمتلك وسائل تكنولوجية متقدمة وموارد انتاجية هائلة • وستواجه اقتصاديات السوق النامية أكبر عجز في انتاج الأرز والحبوب الخشنة، مما يبين المكانة الكبيرة التي تحتلها هذه الحبوب في أنماط الانتاج والاستهلاك في معظم البلاد النامية •

(٢٠) كما يجب أيضا ملاحظة أن استقرارات انتاج الأغذية بمعدلات أسية — وهو سبيل النمو الذى يجب أن يسير عليه انتاج الأغذية اذا أريد لهذا الانتاج ان يواكب النمو السكاني — لا يعني تحقيق كمية اضافية ثابتة، محسوبة بالأطنان، بالنسبة لانتاج العالم من الأغذية سنويا، بل يعني ضرورة ازدياد الكمية التي يزيد بها المحصول عن المحصول السابق كل سنة •

(٢١) من المتوقع أن يزداد اجمالي الطلب على الأغذية الى أكثر من الضعف في عدد من الاقطار النامية خلال الفترة ١٩٦٩-٧١ و ١٩٨٥ ومن هذه الاقطار مثلا نيجيريا وايران والعراق والعربية السعودية وتايلاند •

الجدول ٣-٢ توقعات طلب الأغذية^(١) واستقراء انتاج الأغذية في المستقبل حتى ١٩٨٥

معدلات حجم النمو		الأرقام البيانية للحجم	
الطلب	الانتاج	الطلب	الانتاج
النسبة المئوية السنوية		١٩٦٩-١٩٧١=١٠٠	
١ر٤	٢ر٤	١٢٤	١٤٣
١ر٧	٣ر٥	١٣٠	١٦٨
١ر٥	٢ر٨	١٢٦	١٥١
٣ر٦	٢ر٦	١٧٠	١٤٦
٣ر٨	٢ر٥	١٧٦	١٤٥
٣ر٤	٢ر٤	١٦٦	١٤٣
٣ر٦	٢ر٩	١٧٠	١٥٢
٤ر٠	٣ر١	١٨٠	١٥٧
٣ر١	٢ر٦	١٥٨	١٤٦
٣ر٤	٢ر٦	١٦٦	١٤٦
٢ر٤	٢ر٧	١٤٤	١٥٠

اقتصاديات السوق المتقدمة
أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتي
اجمالي البلاد المتقدمة
اقتصاديات السوق النامية
أفريقيا
الشرق الأقصى
أمريكا اللاتينية
الشرق الأدنى
اقتصاديات التخطيط المركزي في آسيا
اجمالي البلاد النامية
العالم

(١) تشمل السلع المذكورة جميع السلع الواردة في الجدول ٣-١ ص ١٩٩٠

وتجمع هذه الحسابات بين الحبوب المستخدمة كغذاء والحبوب المستعملة علفاً. بيد أنه إذا كانت توقعات طلب الحبوب للاستهلاك البشري ثابتة بدرجة معقولة فإن التوقعات بالنسبة لطلب الأعلاف قد تتغير ارتفاعاً أو هبوطاً بسبب بعض العوامل. فإذا تغيرت العلاقة بين سعر الأعلاف وسعر الحيوانات في صالح الفئة الأخيرة، أما لاستمرار توافر الحبوب بوفرة أو لكثافة الطلب على المنتجات الحيوانية، فعندئذ سيزداد التوسع في القطاع الحيواني بزيادة استعمال الأعلاف. وعلى العكس يؤدي تحسن الكفاءة التحويلية للأعلاف إلى تخفيض كمية الحبوب اللازمة لانتاج كل كيلوجرام من اللحم. وعلى ذلك فقد يمكن الوفاء بجزء من الطلب على المنتجات الحيوانية باستعمال نظائر اللحوم أو "امتدادات اللحوم" باستعمال بروتينات الخضار مباشرة، مما يؤدي إلى تخفيض الطلب على الأعلاف بهذا القدر. ومرة ثانية يؤثر توافر الأغذية الأخرى، كالكسب ودقيق السمك والكسافا، وأسعار هذه الأغذية على استعمال الحبوب.

هذا وإذا كان موضوع الحبوب سيسيطر على قضايا الغذاء الأخرى في العالم إلا أنه يجب الاهتمام بالمنتجات الأخرى، لا سيما السلع الغنية بالبروتين التي يزداد الطلب عليها بسرعة. ويخلص الجدول رقم ٣-٢ موازين الطلب والانتاج بالنسبة للحوم الأبقار والأغنام والأسماك. ولم ينقرر عمل تقديرات لانتاج لحوم الخنازير والدواجن وذلك لأن السرعة التي يتجاوب بها الانتاج مع ظروف الطلب لا تبرر فصل استقراءات اتجاهات الانتاج. وبصفة عامة تقرر اختيار الاتجاهات الأسية لاستقراء انتاج السلع الحيوانية، مع ادخال تعديلات في كثير من الحالات إذا ظهر ان الانتاج السائد في فترة الأساس لا يعتبر اتجاهها مثلاً (مثل مستهبات الذبح على المدى القصير التي لا يمكن الإبقاء عليها).

الجدول ٣-٢٢ : موازين الطلب والانتاج بالنسبة لجميع الحبوب من ١٩٦٩-١٩٧١ إلى ١٩٨٥

جميع الحبوب		القمح		الأرز غير المقشور		الحبوب الخشنة	
١٩٨٥	٧١-٦٩	١٩٨٥	٧١-٦٩	١٩٨٥	٧١-٦٩	١٩٨٥	٧١-٦٩
..... بملايين الاطنان المترية							
٦١٧	٧٩٦	٢٠٤	٢٣٩	٢٢	٢٥	٣٩١	٥٣٢
(٣٧٢)	(٥٢٣)	(٦١)	(٨٨)	(٢)	(٢)	(٣٠٩)	(٤٣٣)
٦٥٤	٠٠٠	٢٣١	٣٩٨	٢٤	٠٠٠	٣٩٩	٠٠٠
٣٧	٠٠٠	٢٧	١٥٩	٢	٠٠٠	٨	٠٠٠
٣٨٦	٦٢٩	٨٧	١٤٠	١٧١	٢٧٥	١٢٨	٢١٤
(٣٦)	(٧٩)	(٣)	(٦)	(١)	(٣)	(٣١)	(٧٠)
٣٧٠	٥٤٤	٦٧	١٢١	١٦٨	٢٣٦	١٣٥	١٨٧
١٦	٨٥	٢٠	١٩	٣	٣٩	٧	٢٧
٢٠٤	٣٠٠	٤٠	٦٨	١١٧	١٤٧	٤٧	٨٥
(١٥)	(٤٩)	(٥)	(١٤)	(٢)	(٦)	(٨)	(٢٩)
٢١٥	٣٠٩	٣١	٥١	١١٠	١٤٢	٧٤	١١٦
١١	٩	٩	١٧	٧	٥	٢٧	٣١
٥٩٠	٩٢٩	١٢٧	٢٠٨	٢٨٨	٤٢٢	١٧٥	٢٩٩
(٥١)	(١٢٨)	(٨)	(٠٠٠)	(٣)	(٠٠٠)	(٣٩)	(٠٠٠)
٥٨٥	٨٥٣	٩٨	١٧٢	٢٧٨	٣٧٨	٢٠٩	٣٠٣
٥	٧٦	٢٩	٣٦	١٠	٤٤	٣٤	٤
١٢٠٧	١٧٢٥	٣٣١	٤٤٧	٣١٠	٤٤٧	٥٦٦	٨٣١
(٤٢٢)	(٦٥٠)	(٦٩)	(١٠٨)	(٥)	(١٠)	(٣٤٨)	(٥٣٢)
١٢٣٩	٠٠٠	٣٢٩	٥٧٠	٣٠٢	—	٦٠٨	—
٣٢	٠٠٠	٢	١٢٣	٨	—	٤٢	—

اجمالي البلاد المتقدمة

الطلب الكلي

(الاعلاف)

الانتاج

الفرق

اقتصاديات السوق النامية

الطلب الكلي

(الاعلاف)

الانتاج

الفرق

اقتصاديات التخطيط

المركزي في آسيا

الطلب الكلي

(الاعلاف)

الانتاج

الفرق

البلاد النامية

الطلب الكلي

(الاعلاف)

الانتاج

الفرق

العالم

الطلب الكلي

(الاعلاف)

الانتاج

الفرق

وسيكون هناك عجز معتدل في الامدادات من اللحم البقري ولحم العجول على مستوى العالم ، على الرغم من أنه اذا لم يتحقق العجز المشار اليه في بلاد التخطيط المركزى في آسيا (والتي لا تعتبر من كبار المنتجين أو المستهلكين) فسان الانتاج والطلب العالميين سيتوازنان تقريبا . ويتأثر الوضع العالمي تأثيرا كبيرا بالبلاد المتقدمة التي تنتج معا ثلثي امدادات العالم والتي ستحقق فائضا صغيرا في الانتاج ، ويعكس هذا الوضع زيادة الاكتفاء الذاتي في داخل المجموعة الاقتصادية الأوروبية وزيادة الصادرات من اوسيانيا ، بل قد يزيد انتاجهما بمعدل أسرع من ذلك اذا ما توافرت الحبوب والأعلاف الأخرى بكثرة وبأسعار رخيصة ، بيد أن القيود البيولوجية تكون عائقا أمام أى توسع كبير في الاتجاهات الماضية* وفي حين تشير التقديرات الى تحول العجز الى فائض في البلاد المتقدمة يشاهد تحول عكسي من فائض صاف للتصدير الى عجز في البلاد النامية ككل . بيد أن هوامش الفائض أو العجز تعتبر ضخمة بالنسبة للانتاج والطلب الكليين . وتعاني جميع الأقاليم ، باستثناء أمريكا اللاتينية ، من تدهور ميزان الطلب والانتاج مما يبرز ضخامة مشكلات مضاعفة انتاج بعض السلع كاللحم البقري أو لحم العجول ، في مدى ١٥ عاما للوفاء بالزيادة المتوقعة في الطلب . وتعتبر زيادة الاحتياجات الضمنية من الواردات في الشوق الأدنى كبيرة بوجه خاص .

وسيوادى استمرار الاتجاهات الحالية في البلاد النامية الى زيادة أكبر في العجز النسبي في انتاج الضأن والحملان في المستقبل بالمقارنة بانتاج الأبقار والعجول وذلك لأن الانتاج لن يفي بأكثر من ثلاثة أخماس الطلب الذى زاد بأكثر من الضعف . وسيكون العجز بين العرض والطلب الناشئ* عن الاستقراء كبيرا بصفة خاصة في الشرق الأدنى وأفريقيا .

وقد روجت عند وضع استقراءات الانتاج المعوقات التي يحتمل أن تؤثر على التوسع في صيد الأسماك وعلى مدى إمكانية تربيتها . وسيتعادل انتاج العالم من الأسماك المستخدمة في الغذاء البشرى في عام ١٩٨٥ تقريبا ، بالأطنان ، والانتاج الكلي المجتمع للحوم الأبقار والعجول والضأن والحملان ، بيد أن نصيب البلاد النامية من انتاج الأسماك واستهلاكها يزيد كثيرا عن نصيبها في انتاج لحوم الأبقار والأغنام واستهلاكها (٢٢) . وتشير الاستقراءات الى أن الطلب في جميع الأقاليم النامية ، باستثناء آسيا ، سيزيد على الانتاج . وتفترض التوقعات أن استخدام الأسماك في أغراض غير غذائية (دقيق الأسماك) في عام ١٩٨٥ سيبقى كما كان عليه في عام ١٩٧٠ ، مما يعكس القيود المفروضة على العرض وليس ضعف الطلب .

وهكذا يتضح من الجدولين ٢٢-٣ و ٢٣-٣ أن التوازن على المستوى العالمي هو النمط العام الذى يميز جميع المنتجات ، باستثناء الضأن والحملان ، مع وجود عجز في الانتاج في البلاد النامية (٢٣) . وهذا يعني أحد أمرين : اما ان تعجز الأقطار النامية عن مواجهة الطلب المتوقع وان كان لا يزال غير كاف من حيث التغذية ، أو أن تتعرض هذه الأقطار الى دفع تكاليف ضخمة ثمنا للأغذية المستوردة . ويمكن شرح هذه المبالغ بالاشارة الى عنصر واحد ألا وهو الحبوب .

(٢٢) يلاحظ أن الفائض النسبي الضئيل المشار اليه هو ضمن هامش الخطأ في الحسابات .

(٢٣) في حين أنه لم يكن بالمستطاع تجميع بيانات كافية عن البقوليات ، وهي مصدر رئيسي للبروتين في البلاد النامية ، لا دراجها ضمن مجموعة المنتجات التي يتناولها هذا التحليل ، فإن المؤشرات توحى بوجود عجز شديد للغاية في امداداتها .

الجدول ٢٣-٣ : موازين العرض والانتاج للحوم والاسماك في الفترة من ١٩٦٩-١٩٧١ الى ١٩٨٥

الأسماك		الضأن والحملان		الأبقار والعجول	
١٩٨٥	٧١-١٩٦٩	١٩٨٥	٧١-١٩٦٩	١٩٨٥	٧١-١٩٦٩
..... بملايين الأطنان المترية					
اجمالي البلاد المتقدمة					
٤٣ر٢	٣٤ر٥	٥ر٢	٣ر٧	٣٨ر٤	٢٧ر٠
(١٢ر٦)	(١٢ر٦)	(-)	(-)	(-)	(-)
٤٥ر٥	٣٤ر٥	٤ر٩	٣ر٩	٣٩ر٠	٢٦ر٦
٢ر٣	-	٠ر٣-	٠ر٢	٠ر٦	٠ر٤-
اقتصاديات السوق النامية					
٣٧ر٩	٢٥ر٩	٥ر٥	٤ر٦	١٧ر٣	٩ر٦
(١٣ر٦)	(١٣ر٦)	(-)	(-)	(-)	(-)
٣٨ر٣	٢٧ر٢	٣ر٤	٢ر٦	١٧ر٠	١٠ر٦
٠ر٤	١ر٣	٢ر١	-	٠ر٣-	١ر٠
اقتصاديات التخطيط المركزي في آسيا					
١٣ر٣	٧ر٣	١ر١	٠ر٦	٤ر١	٢ر٠
(-)	(-)	(-)	(-)	(-)	(-)
١٢ر٨	٨ر٠	٠ر٨	٠ر٧	٢ر٩	٢ر١
٠ر٥-	٠ر٧	٠ر٣-	٠ر١	١ر٢-	٠ر١
اجمالي البلاد النامية					
٥١ر٣	٣٣ر٢	٦ر٦	٣ر٢	٢١ر٤	١١ر٧
(١٣ر٦)	(١٣ر٦)	(-)	(-)	(-)	(-)
٥١ر١	٣٥ر٢	٤ر١	٣ر٢	٢٠ر٠	١٢ر٧
٠ر٢-	٢ر٠	٢ر٥	-	١ر٤-	١ر٠
العالم					
٩٤ر٤	٦٧ر٧	١١ر٨	٧ر٠	٥٩ر٨	٣٨ر٧
(٢٦ر٢)	(٢٦ر٢)	(-)	(-)	(-)	(-)
٩٦ر٦	٦٩ر٧	٩ر١	٧ر١	٥٨ر٨	٣٩ر٣
٢ر٢	٢ر٠	٢ر٧-	٠ر١	١ر٠-	٠ر٦

فتكاليف استيراد ٨٥ مليون طن من الحبوب ، مثلا، تعتمد على الأسعار السائدة في عام ١٩٨٥ * فعلى أساس متوسط سعر الطن الواحد من الحبوب المختلفة عام ١٩٧٣-١٩٧٤ وهو ٢٠٠ دولار ستبلغ قيمة هذه الكمية ١٧ ألف مليون دولار سنويا ، وحتى على أساس أسعار ١٩٦٩-١٩٧٢ ستبلغ التكاليف حوالي ٨ آلاف مليون دولار * وبالإضافة الى ذلك ستحتاج البلاد النامية ، طبقا للتوقعات والاستقراءات ، الى استيراد كميات كبيرة من السلع الغذائية الأخرى .

ومن الجلي ان تمويل تجارة الأغذية الدولية على هذا النطاق يثير مشكلات غاية في الخطورة ، فيقتضى الترتيبات التجارية الحالية ، سيكون من الصعب تصور قيام أغلبية من البلاد النامية ، التي تعاني من عجز في الأغذية بتصدير كميات كافية من السلع الى البلاد المتقدمة لدفع تكاليف وارداتها ، حتى مع وجود برامج لتقديم معونات غذائية هائلة للوفاء بجزء من وارداتها * ومهما كانت تشكيلة الحلول الممكنة عمليا ، من المؤكد أن يثير عجز الأغذية المتوقع في اقتصاديات السوق النامية عام ١٩٨٥ مشكلات ضخمة للتجارة الدولية مما يضطر حكومات هذه البلاد الى وضع سياسات لتغيير الاتجاهات ، من خلال تحقيق زيادة ملحوظة في الانتاج بصورة خاصة للحيلولة دون نشوء مثل هذا الوضع الذي يصعب السيطرة عليه .

الاحتياجات الإضافية اللازمة لاستيفاء المعايير الغذائية

اقتصر التحليل حتى الآن على بحث توازن العرض والطلب وعلاقته بالطلب الفعلي أو التجاري * بيد أن الفروق الكبيرة في مستويات الاستهلاك الغذائي ستستمر ضمن الأقطار المختلفة وفيما بينها * ولا يسمح نقص البيانات بتقدير الكميات الغذائية الإضافية اللازمة لتوفير وجبات كافية من الناحية الغذائية لجميع البشر * ومع هذا من الممكن اعطاء بعض المؤشرات عن مدى هذه المشكلة .

فوفقا لما جاء من قبل ، تشير التقديرات الى أن عدد الأشخاص الذين عانوا من سوء التغذية عام ١٩٧٠ ، بـ ٤٦٢ مليون شخص على الأقل * وللأسباب التي ورد ذكرها فيما تقدم ، لا يمكن تحديد مدى الكمية التي يتعين زيادتها فيما يتناولونه من أغذية تحديدا دقيقا * بيد أن توفير كمية إضافية صغيرة لاستهلاك الفرد اليومي من الطاقة ، تبلغ مثلا ٢٥٠ سعر اضافي ، كان يقتضي في عام ١٩٧٠ توفير ما يقرب من ١٢ مليون طن من الحبوب أو ما يماثلها * وقد يبلغ بصورة مبدئية عدد الأشخاص في هذه الفئة بحلول عام ١٩٨٥ حوالي ٧٥٠ مليون شخص اذا استمر النمط الحالي لتوزيع الحبوب في داخل البلاد المختلفة ، وعلى ذلك قد تبلغ الاحتياجات الإضافية المقابلة من الحبوب حوالي ٢٠ مليون طن سنويا ، بافتراض أن جميع الكميات الإضافية ستوجه مباشرة الى الأشخاص المحتاجين وان كان ذلك غير واقعي حيث ، في الواقع ، ستكون الكميات المطلوبة أكبر من ذلك بكثير .

وتبين من التوقعات الخاصة بحجم المجموعات المعرضة من السكان بعد جديد لمقدار الاحتياجات الإضافية من الأغذية * وتشير التقديرات المتعلقة بعدد صغار الأطفال والحوامل والأمهات المرضعات والأشخاص المسنين الى أن النسبة الكلية لهذه المجموعات في معظم الأقاليم ستندرج انخفاضاً ضئيلاً بحلول عام ١٩٨٥ الى ما يقرب من ربع مجموع السكان الكلي ، وان كانت أعدادهم ، بالأرقام المطلقة ، سترتفع ارتفاعاً كبيراً (الجدول ٣-٢٤) * ومرة ثانية ، لا يمكن ، من الناحية الكمية ، تحديد مدى احتياجاتهم الغذائية الإضافية بصورة تقريبية * وكمثال على ذلك ، اذا حصل نصف عدد السكان المعرضين في بلاد اقتصاديات السوق النامية البالغ عددهم ٧٠٠ مليون شخص في عام ١٩٨٥ على كمية إضافية مقدارها ٣٠٠ جرام (٢٤) كل يوم

(٢٤) أي ما يوازي نحو ٢٠٠ سعر و ١٠ جرامات من البروتين كل يوم اذا كان في شكل لبن كامل سائل من الأبقار .

من اللبن الكامل أو ما يقابله ستبلغ الاحتياجات الإضافية من اللبن ٤ مليون طن سنوياً *

وقد يكون لا عادة توزيع الدخل في صالح الفقراء أثر كبير على طلب الأغذية وذلك لا ارتفاع مرونة الطلب كلما كان مستوى الدخل منخفضاً * بيد أن الآثار الكمية لا عادة توزيع الدخل تعتمد بالطبع على السياسات المتصلة بذلك (٢٥) وعلى تجاوب المستهلكين من ذوى الدخل المختلفة مع التغييرات في دخولهم الحقيقية * وعلى ذلك يجب اعتبار تقديرات أثر إعادة توزيع الدخل على الطلب الكلي للأغذية كمجرد تقديرات إيضاحية فقط * ففي دراسة أخيرة أجرتها المنظمة عن ١١ بلداً في أمريكا اللاتينية (٢٦)، أشارت التقديرات إلى أن إعادة توزيع الدخل بطريقة "جذرية" (تقوم على توجيه كل الزيادات في الدخل إلى المجموعات الفقيرة) سيؤدي إلى زيادة الطلب على الأغذية بحوالي ١٤ % بعد عشر سنوات بالمقارنة بحجم الطلب في حالة عدم إجراء تغييرات في توزيع الدخل * أما في حالة إعادة توزيع الدخل بطريقة أكثر "اعتدالاً" (مع حصول المجموعات ذات الدخل المرتفع على جزء من الزيادة في الدخل) فسيزداد الطلب بحوالي ١٠ % تقريباً بعد عشر سنوات * وقد يكون التأثير الواقع على استهلاك السلع المختلفة إذا ما استهدفت إجراءات إعادة توزيع الدخل مجموعة معينة أو إذا تضمنت توزيع بعض الأغذية المحددة توزيعاً مباشراً *

تقلبات الانتاج

يفترض لدى استقرار الاتجاهات أن كل سنة هي سنة عادية من حيث العوامل التي تحدد حجم الانتاج، بما في ذلك أن تكون الأحوال الجوية عادية * ففي الواقع، وكما بينا من قبل، قد تؤدي الأحوال الجوية إلى تقلبات ملحوظة في انتاج المحاصيل السنوية: فقد انخفض المحصول العالمي عام ١٩٧٢ عن محصول ١٩٧١ بمقدار ٣٣ مليون طن * وبما أن حجم الانتاج العادي في العالم سيزداد زيادة كبيرة بحلول ١٩٨٥ فإن التقلبات المحتملة ستزداد أيضاً، بل قد يصل حجمها إلى ٥٠ مليون طن تقريباً زيادة أو نقصاً عن الاتجاه العام *

وما لم تتخذ تدابير وقائية خاصة، فإن عبء هذه المخاطر سيقع على عاتق البلاد النامية وذلك لسببين، أولهما أن هذه البلاد هي من البلاد الرئيسية المنتجة للحبوب إذ يبلغ انتاجها نصف انتاج العالم تقريباً، كما أن عدداً كبيراً منها يقع في مناطق جوية متقلبة (تتسم بالمطار الموسمية أو شبه الجفاف) * ولما كانت هذه البلاد، من الناحية الأخرى، ستعتمد على الاستيراد للوفاء بجزء كبير من احتياجاتها، فإن ما يتوفر لديها من الصادرات في السنوات التي تتسم فيها المواسم بالفشل في البلاد المصدرة للحبوب سينخفض، وتبقى الأقطار المستوردة في حالة عجز *

ولهذه الأسباب، يمكن توقع زيادة مخاطر فشل الانتاج وتعذر الاستيراد في الوقت ذاته بحلول عام ١٩٨٥ عما كان عليه الوضع عام ١٩٧٢ * وتبرز هذه النتيجة ضرورة قيام الحكومات ببحث اقتراحات المنظمة بشأن الأمن الغذائي بصورة مستعجلة والحاجة إلى استمرار مراقبة الأوضاع الجارية للمحاصيل والظروف الجوية السائدة في العالم *

(٢٥) يمكن مثلاً اعتبار الإجراءات المالية العامة ومرتبات التقاعد وعلاوات الأطفال وبرامج التغذية المدرسية وبرامج توزيع الغذاء التي تستهدف مجموعات معينة أخرى كأساليب لا عادة توزيع الدخل *

(٢٦) The impact on demand of changes in income distribution ; a case study of eleven Latin American countries, in FAO Monthly Bulletin of Agricultural Economics and Statistics, 21(3), 1972.

يؤثر ما يحدث للانتاج الزراعي في البلاد النامية تأثيراً حاسماً على مستوى معيشة المزارعين ، وبطريقة غير مباشرة على بقية سكان الريف . فوفقاً لما سبق بيانه ، يشاهد أكبر قدر من الجوع وسوء التغذية ، على مستوى العالم ، في المناطق الريفية وبين من ينتجون أقل مما يحتاجون من الأغذية ومن لا يحصلون على قدر كاف من الاستخدام أو الدخل بها يمكنهم شراء الغذاء الكافي . ومن الخطوات الرئيسية نحو تحسين هذا الوضع زيادة الانتاج الغذائي زيادة سريعة ، وخاصة انتاج صغار المزارعين ، ومعظمهم من بين أفقر الناس . ولكن ما هي احتمالات المستقبل ؟

من المتوقع أن يزداد عدد السكان في البلاد النامية بحلول عام ١٩٨٥ ، بل وحتى نهاية القرن بسرعة أكبر من أية زيادة شوهدت في أية فترة تاريخية سابقة ، كما أن عدد سكان الريف سيستمر في الزيادة بغض النظر عن معدلات هجرة السكان الريفيين الى المدن . وقد ينضم حوالي ٢٠٠ مليون شخص جديد الى القوى العاملة في الريف بين ١٩٧٠ و ١٩٨٥ ثم ٢٥٠ مليون شخص آخر بعد ذلك وحتى سنة ٢٠٠٠ . وفي هذه الأثناء سيزداد انتاج الأغذية الكلي في جميع الأقاليم النامية ، باستثناء الشرق الأدنى ، بمعدل أبطأ ، وفقاً للاستقرارات ، من معدل الزيادة الكلية للسكان . فإذا أخذنا في الاعتبار أن جزءاً من هذا الانتاج سيوجه لاشباع حاجات سكان الحضر الآخذين بالزيادة ، فمن غير المحتمل ، على ما يبدو ، أن يرتفع نصيب الفرد من الأغذية في الريف أو كمية الأغذية المتوافرة للاستهلاك الريفي في عام ١٩٨٥ عما هما عليه الآن . كما أن من المؤكد أن أى تحسن متواضع في المناطق الزراعية الأكثر ملاءمة لن يكون له أثراً ملحوظاً على المشكلات العامة للفقر والجوع في الريف . وتبرز هذه الاعتبارات دور الانتاج الزراعي وأهمية زيادته ، فالتعجيل بهذه الزيادة أمر بالغ الأهمية لا لتجنب عجز لا يمكن السيطرة عليه في الامدادات الغذائية للبلاد النامية فحسب بل وأيضاً لنهايتها تأثيراً ملاماً كبيراً في امكانية مكافحة سوء تغذية المزارعين الفقراء ورفع مستوى معيشة سكان الريف بصورة عامة .

ويمكن استخلاص نتائج كثيرة من التحليل السابق لمشكلة الغذاء في المستقبل ، تنطوي كلها على اقتراحات بشأن السياسة في مختلف المجالات . والاحتمال هو أن يبرز كل فرد من الأفراد ما يروق له من البنود ، فالبعض قد يركز على ذلك الجانب من التحليل الذي يظهر عدم وجود أى اختلال في الامدادات الغذائية عام ١٩٨٥ على المستوى العالمي بل وقد يعبرون عن ارتياحهم بأن الانتاج العالمي يبدو قادراً على الوفاء بالطلب التجارى الفعلي . أما البعض الآخر فقد يبرز الزيادة المقلقة في العجز الغذائي المتوقع في معظم البلاد النامية الذى من شأنه أن يؤدى بدوره الى ظهور مشكلات كبيرة في التجارة الدولية وأضعاف الأمل في تحسين المستويات الغذائية للمجموعات المنكودة في تلك البلاد ، كما أنهم قد يقولون أن استمرار الاتجاهات القائمة الآن في البلاد النامية لن يؤدى الى نقص في الحبوب فحسب بل وأيضاً في المصادر الرئيسية للبروتين .

وثمة ثلاثة أساليب بديلة ، لا ينافي اتباع الواحد منها الآخر ، لمواجهة العجز المتزايد للأغذية في البلاد النامية :

(١) ان تورد البلاد المصدرة ، ومعظمها من البلاد المتقدمة وان كانت تشمل أيضاً بعض البلاد النامية المصدرة ، الامدادات الغذائية اللازمة للبلاد التي تعاني من العجز في الامدادات على أساس تجارى . فبالنسبة للحبوب فقط قد تبلغ الكميات المطلوبة بين ٨٠ - ٩٠ مليون طن ، كما سيزداد كذلك استيراد مختلف أنواع الأغذية الأخرى . ولا بد من ادخال تغييرات أساسية على هيكل المدفوعات والتجارة لتمويل مثل هذا التوسع الهائل في الواردات الغذائية والزيادة المتوقعة في استيراد مستلزمات الانتاج الغذائي .

(٢) ان تقدم واردات الاغذية كليا أو في معظمها كعون غذائي مستمر * غير أن من الصعب تصور امكانية زيادة المعونات الغذائية على مثل هذا النطاق الهائل اللازم لمواجهة كافة الاحتياجات *

(٣) ان تعجل البلاد النامية التي تعاني عجزا غذائيا برفع انتاجها الغذائي الى ما يقرب المعدلات المستهدفة المقترحة، وبالتالي الحد من حاجتها للاستيراد * وربما يبدو أن هذا هو البديل العملي الوحيد لحل مشكلة الاغذية، بيد أن البلاد المتقدمة، كمجموعة، قد تضطر فيما بعد الى تخفيض معدل نمو الانتاج بها بعض الشيء، خصوصا الحبوب *

وفي مجال التغذية يمكن استخلاص نتيجة فحواها أنه بدون القيام بمبادرات جديدة، من المحتمل ان يزداد عدد الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية، وذلك لأن معدلات النمو المتوقع لجمالي الناتج المحلي، وخصوصا فيما يتعلق بانتاج الاغذية، ليست بالسرعة الكافية للقضاء على الفقر، خصوصا في الريف، الذي هو أهم أسباب سوء التغذية * وبالتالي على الحكومات اعطاء أولوية أكبر مما مضى لا عادة توزيع الدخل وللبرامج التي ترمي الى تحسين الوضع الغذائي للمجموعات المعرضة، كما ان عليها ان تضمن للمستهلك مستويات معقولة لأسعار الاغذية وذلك بتحسين التسويق والتوزيع * ويمكن للمساعدات الخارجية، خاصة المعونات الغذائية، ان تتدخل على نطاق كبير تدعيا لهذه البرامج القومية *

كما تستطيع كثير من البلاد النامية ان تسهم مساهمة رئيسية في تصحيح هذا الاختلال بالقيام بحملة ضد جميع أنواع الفقر في أي مكان كان * وقد تؤدي مثل هذه الحملة، وما يصاحبها من تحسينات في وسائل التخزين، الى انقاذ ما يقرب من ٢٠٪ من محصول الحبوب في بعض الحالات، وربما أكثر من ذلك من محصول الخضر والفاكهة سريعة التلف * كما يمكن للبلاد التي تعاني من عجز مستمر في الاغذية الأساسية أن توجه الاهتمام نحو تشجيع استعمال أعلاف غير الحبوب في القطاع الحيواني وذلك من خلال السياسات السعرية وغيرها من الوسائل *

وقد تبين، بالاضافة الى ذلك أنه لا بد من توقع تقلبات كبيرة في الطلب في الأسواق العالمية مبعثها فشل المحاصيل، خاصة الحبوب * وهذا يعني، بالاضافة الى التدابير اللازمة لتحسين اتجاهات الانتاج والطلب وتوازنهما في المدى الطويل، ضرورة الشروع في مبادرات جديدة لاقامة نظام للأمن الغذائي يكفل من بين ما يكفل كفاية المخزونات لمواجهة أي فشل مفاجي في المحاصيل أو أي طفرة كبيرة مؤقتة في الطلب على الواردات *

وأخيرا ستلتمس الجهود الموجهة نحو الحد من النمو السكاني سعيا وراء التخفيف من وطأة الوضع على المدى البعيد، وذلك بحلول عام ١٩٨٥ مما سيحد بدوره من مدى العجز الغذائي في الأقطار النامية *

مذكرة عن المنهجية

افتراضات الطلب على الاغذية

اتبعت لدى وضع توقعات الطلب على الاغذية المنهجية ذاتها التي اتبعت في اعداد توقعات السلع الزراعية للمنظمة، ١٩٧٠-١٩٨٠ (٢٧) والتي يمثل عنصرها الأساسي نمو السكان والدخل، مع مراعاة تجاوب طلب المستهلكين والتغيرات في الانفاق الاستهلاكي الخاص والمعلومات المتوافرة عن مستويات الاستهلاك الغذائي خلال فترة ١٩٦٩-١٩٧١ (٢٨) * كما

(٢٧) يحتوي الجزء الأول من المجلد الثاني من الوثيقة المذكورة (لجنة مشكلات السلع ٢٠/٧١، روما، ١٩٧١) وصفا كاملا لهذه المنهجية *

(٢٨) تشير السنة ١٩٧٠ في النص والجداول الى متوسط الفترة ١٩٦٩-٧١ *

الجدول ٢٥-٣ : عدد سكان العالم في عام ١٩٧٠ والمتوقعات حتى عام ١٩٨٥ و ١٩٩٠

الفعلي			المتوقَّع		معدل النمو المركب
١٩٧٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٦٠-٧٠	١٩٧٠-٨٥	١٩٧٠-٩٠
..... بالملايين			في المائة سنوياً		
٧٢٤	٨٢٨	٨٦١	١١	٩	٩
٢٢٦	٢٦٢	٢٧١	٣	١٠	١٠
٣٥٤	٣٨٦	٣٩٦	٨	٦	٦
١٥	٢٠	٢١	٩	٨	٧
١٢٩	١٦٠	١٦٩	٤	٤	٤
٣٤٨	٣٩٩	٤١٦	١٠	٩	٩
١٠٧٢	١٢٢٧	١٢٧٧	١١	٩	٩
١٧٥٥	٢٦٢٣	٢٩٩٧	٦	٧	٧
٢٧٩	٤٢٧	٤٩٨	٥	٩	٩
٢٨٤	٤٢٨	٤٨٩	٨	٨	٧
١٧١	٢٦٢	٣٠٣	٧	٩	٩
١٠٢١	١٥٠٦	١٧٠٧	٥	٦	٦
٧٩٤	١٠٠٨	١٠٧٢	٨	٦	٥
٢٥٤٩	٣٦٣١	٤٠٦٩	٣	٤	٤
٣٦٢١	٤٨٥٨	٥٣٤٦	٩	٠	٠

اقتصاديات السوق المتقدمة

أمريكا الشمالية

أوروبا الغربية

أوسيانيا

بلاد أخرى

أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتي

اجمالي البلاد المتقدمة

اقتصاديات السوق النامية

أفريقيا

أمريكا اللاتينية

الشرق الأدنى

الشرق الأقصى

اقتصاديات التخطيط المركزي

في آسيا

اجمالي البلاد النامية

العالم

(١) وفقاً لافتراضات التباين الوسيط ، تقديرات مؤقتة ١٩٧٤.

افتراض أيضاً بقاء الأسعار الأخرى بدون تغيير.

وتم تحديث الافتراضات الخاصة بنمو السكان لتشمل التوقعات المؤقتة التي أعدها قسم السكان في الأمم المتحدة عام ١٩٧٤ على أساس نتائج عمليات التعداد القومية الأخيرة. ويستخدم الجزء الأكبر من التحليل التالي التباين السكاني "المتوسط" حيث تشير البيانات، الواردة في الجدول ٢٥-٣ إلى زيادة سكان العالم خلال السبعينات والثمانينات بمعدل ٢٪ سنوياً، مع وجود اختلافات كبيرة بين الأقاليم. فمن المتوقع أن يزداد عدد سكان البلاد المتقدمة بنسبة ٩٪ مقابل ٢٧٪ في بلاد اقتصاديات السوق النامية، وببعضها تقع النسبة المقابلة لاقتصاديات التخطيط المركزي في آسيا. وسيوضح أن

لهذا الفرق في معدلات النمو السكاني أثر مهم على مشكلة الغذاء في المستقبل *

أما التباين السكاني "العالي" أو "المخفض" والذي يقوم على أساس افتراضات مختلفة بالنسبة لمعدلات الخصوبة، فإنه يعني نمو السكان في العالم بنسبة ١,٨٪ و ٢,١٪ سلويا على التوالي خلال الفترة من ١٩٧٠ إلى ١٩٨٥. وعلى ذلك لسن تختلف الآثار المترتبة على مختلف افتراضات النمو السكاني إلا اختلافا هامشيا في مدى فترة الخمسة عشر سنة هذه. فيشير مثلا المعدل "العالي" للتباين السكاني في البلاد النامية إلى أن عدد السكان الكلي فيها سيصل إلى ٣٦٩٥ مليون نسمة في عام ١٩٨٥ أي بما يزيد بنسبة ١,٨٪ عن عدد السكان المفترض وفقا لمعدل التباين "المتوسط" وهو ٣٦٣١ مليون نسمة. بيد أنه بحلول ١٩٩٠ سينتج هذا الفرق، وفقا لتوقعات الأمم المتحدة، ليصل إلى ٣,١٪ وإلى ١,٣٪ في نهاية القرن، مما يعطي أهمية أكبر، في المدى البعيد، لا اختلاف معدلات النمو السكاني *

وتراعي الافتراضات المتعلقة بنمو إجمالي الناتج المحلي المعلومات المتوفرة عن النمو الذي تحقق فعلا خلال الستينيات وحيثما أمكن، خلال السنوات الثلاث الأولى من السبعينات^(٢٩). وهناك ظاهرتان جديدتان هما توقع انخفاض النمو في معظم البلاد المتقدمة في المدى المتوسط بسبب مصاعب الطاقة الحالية وارتفاع معدلات النمو في البلاد المصدرة للنفط. فمن المفترض مثلا أن يزداد إجمالي الناتج المحلي، بالارقام الحقيقية، في اقتصاديات السوق المتقدمة بمتوسط سنوي نسبته ٤,١٪ بين ١٩٧٠ و ١٩٧٥ وأن ترتفع هذه النسبة إلى ٤,٦٪ في النصف الثاني من السبعينات وإلى ٤,٧٪ في الثمانينات مقابل ٥٪ في المتوسط خلال الستينيات *

ويلخص الجدول رقم ٢٦-٣ النمو الفعلي في إجمالي الناتج المحلي بين ١٩٦٠-١٩٧٠ والنمو المتوقع حتى ١٩٨٥ و ١٩٩٠، مبينا بذلك اختلافا ملحوظا بين معدل النمو السنوي المتوقع لاقتصاديات السوق المتقدمة، ومقداره ٤,٥٪ والمعدل المقابل في اقتصاديات السوق النامية ومقداره ٦,٣٪. إلا أن هذه الفروق تتلاشى عند الأخذ في الحسبان النمو السكاني، حيث سيبلغ معدل النمو السنوي على أساس الفرد لتلك المجموعتين من البلاد ٣,٥٪ من ١٩٧٠ إلى ١٩٨٥، باستثناء أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي اللذين سيحققان معدل نمو للفرد يزيد عن ذلك زيادة كبيرة مقدارها ٥,٢٪ *

وعلى الرغم من أن التحليل التالي يستخدم الافتراضات السابقة الخاصة "بالاتجاه العام" كعلامة استناد رئيسية إلا أنه يفحص كذلك حساسية الطلب على الأغذية من حيث الافتراضات البديلة فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي. فأحد المتغيرات المتطرفة التي تفترض عدم حدوث نمو حقيقي على الإطلاق في نصيب الفرد من الدخل والانفاق الحقيقيين، يعني أن الطلب سيزداد بنفس معدل زيادة السكان. كذلك، نظرا لزيادة تجاوب الطلب مع التغيرات في الدخل عند المستوى المنخفض للدخل والاستهلاك، تم احتساب معدلات بديلة لنمو إجمالي الناتج المحلي بالنسبة لمعظم البلاد النامية. وبلغ معدل النمو "العالي" المختار لنصيب الفرد من إجمالي الناتج القومي متوسطا قدره ٤,١٪ في البلاد النامية و ٤,٣٪ في اقتصاديات السوق المتقدمة، مقابل ٣,٣٪ و ٣,٥٪ على التوالي^(٣٠) وفقا لمعدلات "الاتجاه العام". وتعتبر الاختلافات في أنماط طلب

(٢٩) استخدمت مصادر متعددة للسنوات الواقعة بين ١٩٦٠ والآن من بينها الحسابات القومية للبلاد الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وإحصاءات الحسابات القومية الصادرة عن الأمم المتحدة واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، و"أطلس البنك الدولي، ونشرة الأمم المتحدة الشهرية للإحصاءات". أما أرقام عامي ١٩٨٥ و ١٩٩٠ فهي مبنية على أساس تقديرات المنظمة *

(٣٠) افتراض ارتفاع الدخل في عام ١٩٨٥ الذي يشير إلى أقصى معدل للنمو مع الافتراضات المحددة لعقد التنمية الثاني للأمم المتحدة *

الجدول ٣-٢٦ : إجمالي الناتج المحلي لعام ١٩٧٠، والافتراضات الخاصة به عامي ١٩٨٥ و١٩٩٠

وفقا للافتراض المرتفع	افتراض	وفقا للمف	وفقا للانحياز	اجمالي الناتج المحلي الفعلي
معدل النمو المركب	اجمالي الناتج المحلي المتوقع	معدل النمو المركب	معدل النمو المركب	اجمالي الناتج المحلي المتوقع
٨٥-١٩٧٠	١٩٨٥	٩٠-١٩٧٠	٨٥-١٩٧٠	٧٠-١٩٦٠
١٩٩٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٨٥	١٩٧٠
بالمائة سنويا	بآلاف الملايين من الدولارات (١) الا مريكية	بآلاف الملايين من الدولارات (١) الا مريكية	بآلاف الملايين من الدولارات (١) الا مريكية	بآلاف الملايين من الدولارات (١) الا مريكية
٧,١ (٦,٥)	١٠٨٧ (٨١٦)	٦,٤ (٥,٧)	٦,٣ (٥,٦)	٥,٢ (٥,١)
٦,٦	١١٤	٦,٠	٥,٩	١٤٢
٦,٩	٤١٦	٦,٢	٦,١	٥١٠
٩,٧	٢٢٠	٩,١	٩,٣	٣١٤
٦,٢	٣٣٧	٥,٣	٥,٢	٣٨٦
٤,٧	٢٥٨	٤,٠	٤,٠	٢٨٥
٦,٦	١٣٤٥	٥,٩	٥,٨	٤,٦
٥,١		٥,٠	٥,٢	٨٧٤,٩
				٦٧٤,١
				٥١٨
				٣٢٢,٩

(٣) اقتصاديات السوق المتقدمة

أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتي

اجمالي البلاد المتقدمة

اقتصاديات السوق النامية

(باستثناء الدول المصدرة للنفط)

أفريقيا

أمريكا اللاتينية

الشرق الأدنى

الشرق الأقصى

(٣) اقتصاديات التخطيط المركزي في آسيا

اجمالي البلاد النامية

الحال

For 1960 and 1970, see footnote 29 below; for 1985 and 1990, FAO estimates. For centrally planned economies based on net material products see FAO Agricultural commodity projections, 1970-1980, Vol. II, p. XXIV-XXV. (v) At 1970 prices. (f) World

الأغذية التي ينطوى عليها هذا البديل بمثابة مؤشر لحساسية الطلب للتغيرات في زيادة الدخل بما يقارب معدل "الاتجاه العام" في هذه البلاد *

ولأغراض التحليل ، افترض بقاء الأسعار المحلية والدولية للسلع الغذائية دون تغيير من الناحية النسبية خلال فترة التوقعات * وبالتالي ، لما كانت الاحتياجات المعبر عنها سلعيا لا تأخذ في الحسبان التغيرات المحتملة في أنماط الاستهلاك الغذائي بسبب التغيرات في الأسعار النسبية ، فلا يمكن اعتبارها ، من هذه الناحية ، تنبؤات بالاستهلاك الفعلي في المستقبل^(٣١) . ولكن اذا كان هناك استبدال لسلعة بأخرى بسبب التغيرات في العلاقات السعرية ، فان الأثر المترتب على الطلب الكلي للأغذية ، من حيث السعرات أو البروتينات ، سيكون أقل بروزا *

كما يجب أيضا ملاحظة أن التوقعات تعكس الوضع العادي السائد في بلد أو في مجموعة من البلاد ، وعلى هذا ، فان النتائج لا تراعي الفروق في توزيع الدخل ، ومن ثم ، في الطلب الفعلي داخل البلاد * ولهذا السبب ، توضع تقديرات تكميلية للاحتياجات الاضافية من الأغذية التي ، قد تكون ضرورية على أساس افتراضات محددة ، لاشباع الحاجات الغذائية الملحة والتي ستظل قائمة بالرغم من تحسن مستوى المعيشة بصفة عامة *

اتجاهات انتاج الأغذية

لعل تقدير معدل نمو الانتاج الغذائي يثير صعوبات أكبر من تقدير معدل نمو الطلب على الأغذية ، فطاق النتائج المحتملة أوسع نظرا لما قد يحدث من تغيرات في التكنولوجيا الزراعية أو في هيكل المزرعة أو في كمية المدخلات والخدمات المتوافرة للمزارعين ، ونوعيتها ، أو في السياسات والضمانات السعرية أو في الأسواق الدولية * ولمراعاة جميع هذه الاعتبارات وغيرها من العوامل الكثيرة المهمة لا بد من ادخال قدر لا مبرر له من الحكم الشخصي *

ومن هنا كانت ضرورة البحث عن أساليب بديلة ، على الأقل لتكوين صورة مبدئية عن الموضوع ، وربما يكون أقل هذه الأساليب تأثرا بالناحية الشخصية ، هو ذلك الأسلوب الذي يفترض بقاء الابتكارات التكنولوجية الزراعية خلال السنوات الخمسة عشرة القادمة في نفس المعدل الذي كانت عليه في الماضي ، وعدم قيام الحكومات باحداث وتغيرات رئيسية في سياساتها * أما تغيرات السياسة التي يمكن اعتبارها مرغوبا فيها فهي التي وردت ضمن الموضوع الرئيسي الذي قام عليه مؤتمر الغذاء العالمي للأمم المتحدة (انظر الصفحة ٧٧) *

وفي حالة اتباع هذا الأسلوب لا بد من اجراء استقراء لاتجاه النمو من فترة ما سابقة * ولا بد أن تكون فترة الأساس مماثلة للواقع بقدر الامكان ، وان كان لا مفر من أن ينطوى الاختيار على بعض عناصر التقدير الشخصي ، كما أن اختلافا بسيطا في فترة الأساس قد يؤدي الى اختلاف ملحوظ في الاتجاه المتوقع لمعدل النمو * وقد درست بعناية عدة فترات أساس بديلة قبل أن يقع الاختيار على فترة أساس هي ١٩٦١-١٩٧٣ التي اختيرت لعدة أسباب * فبالنسبة لتاريخ بدء الفترة يلاحظ أن

(٣١) أدخلت على النموذج بعض آثار الاحلال الناتجة عن تغير أذواق المستهلكين (مثلا من الزبد الى الزيوت النباتية في البلاد المتقدمة) وذلك من طريق أحد عوامل ، الاتجاه العام * See FAO Agricultural commodity projections , Vol.II, GCP 71/20, Rome, 1971 , 1970-1980 .

أية مجموعة من السنوات السابقة كانت تمثل فترة ترجحها بشدة ظروف الماضي ، واختيار تاريخ لاحق عليه كان يؤدي الى فترة زمنية لا تكفي لحساب الاتجاهات ، فضلا عن كونها فترة قد ترجحها كثيرا ظروف الماضي الحديث . أما بالنسبة للسنة الأخيرة في فترة الأساس ، فقد ورد التفكير في كل من عام ١٩٧٠ و ١٩٧٣ ، ولكن لما كان موسم ١٩٧١ وموسم ١٩٧٢ من المواسم غير السيئة نموذجا ، وبمثالان حدود التقلبات التي يمكن توقع حدوثها ، فقد روى من الأفضل اختيار عام ١٩٧٣ ، الذي يهيئ فترة أساس أطول . وعلى ذلك فقد بني استقراء الانتاج على أساس اتجاهات فترة ١٩٦١-١٩٧٣ ، ما لم يرد العكس . ويجب التأكيد أنه لا توجد فترة أساس كاملة التمثيل ، فالفترة المختارة هنا تشمل أربع مواسم سيئة (١٩٦٥ و ١٩٦٦ و ١٩٧١ و ١٩٧٢) من بين ١٢ موسما وعلى هذا فقد يتسم تقدير اتجاهات الانتاج بالتحفظ بعض الشيء من حيث أثر العوامل المناخية .

واستخدمت معدلات النمو الأسية في استقراء الانتاج الغذائي الكلي ، وهذه المعدلات (وهي عبارة عن النسبة المئوية السنوية الثابتة للنمو) تعطي بالضرورة نتائج أعلى مما لو استخدمت الاتجاهات الخطية (وهي عبارة عن النمو الثابت في الحجم^(٣٢)) . فاستقراء اتجاهات الانتاج الغذائي العالمي (بما في ذلك الأعلاف) يبين مثلا أن الانتاج سيرتفع بنسبة ٢٧٪ على أساس معدلات النمو الأسية مقابل ٢١٪ وفقا للاتجاهات الخطية . وإذا اعتمد الاستقراء على الاتجاهات التي كانت سائدة خلال فترة ١٩٦١-١٩٧٠ بدلا من الفترة حتى ١٩٧٣ ، لارتفع النمو الاسي للانتاج عن ذلك بنقطتين : ٣٪ بدلا من ٢٨٪ للبلاد المتقدمة و ٢٪ بدلا من ٢٦٪ للبلاد النامية .

وقد أجريت الاستقراءات لكل من (أ) أدلة الانتاج الكلي للأغذية والأعلاف في ٦٤ بلدا تمثل ٨٥٪ من سكان العالم ، و(ب) كميات انتاج سلع أو مجموعات سلعية مختارة في بعض البلاد التي تنتج معا الجزء الأكبر من الانتاج العالمي ، كما أضيفت تقديرات للانتاج المتجمع في البلاد التي لم تتم تغطيتها على افراد . وروجعت الاستقراءات الرياضية للسلع الرئيسية ، وتم تعديلها في بعض الأحيان حين ظهر أن معدل النمو كان منخفضا أو مرتفعا بطريقة غير عادية على المدى البعيد ، وفي حين تقرر حساب معدل اتجاه النمو على أساس فترة ١٩٧١-١٩٧٣ لتهيئة أساس زمني مشترك لوضع توقعات كل من الطلب والعرض ، فان نقطة البداية في استقراء الانتاج هي متوسط فترة ١٩٦٩-١٩٧١ .

امكانيات زيادة الانتاج

لا بد من رفع انتاج الأغذية في البلاد النامية اذا أريد بلوغ هدف تحسين التغذية والتنمية الاقتصادية . فاذا ما أريد استمرار اتجاهات الانتاج التي كانت سائدة في الماضي في هذه البلاد ، فلن يكون بالمستطاع تحقيق هذه الأهداف ، كما أن كثيرا من البلاد ستواجه مواقف خطيرة . ويرمي هذا القسم من الدراسة الى بيان امكانية "سد ثغرة الأغذية" وعرض بعض الاتجاهات الرئيسية التي يجب أن تسير فيها البرامج المطلوبة . ومما لا يقل أهمية عن ذلك التحقق من أن الزيادة في انتاج الأغذية ستؤدي كذلك الى تحسين الاستهلاك والتغذية لدى الاعداد الصخمة ممن يعانون من سوء التغذية في البلاد النامية . فمن الواضح أن التركيز على زيادة انتاج الأغذية فقط دون الاهتمام بكيفية توزيعها بين مختلف المجموعات الاجتماعية - الاقتصادية لن يعالج مشكلات الفقر وسوء التغذية الخطيرة . فلا بد من أن تشمل السياسات القومية للانتاج

(٣٢) كان الاتجاه الخطي المرجح قريبا للغاية من الاتجاه الخطي غير المرجح لذلك لم تكن هناك حاجة لعرض كل منهما على

وسياسات الغذاء والتغذية برامج محددة تستهدف تحقيق أهداف التغذية * وعلى هذا ، فمن الأهداف الهامة لسياسات الانتاج وبرامجها ضرورة تشجيع صغار المزارعين ومساعدتهم ، من خلال المؤسسات والحوافز المناسبة ، للمشاركة مشاركة نشطة في زيادة انتاج الأغذية لكي تتحسن مستويات استهلاكهم الغذائية من خلال رفع انتاجيتهم ودخولهم * وفي حين أن عملية زيادة انتاج الأغذية قد تؤدي الى خلق فرص استخدام جديدة للعمال الريفيين ، ستظل الحاجة قائمة للاضطلاع بحملات خاصة بالتغذية للوصول الى المجموعات المعرضة في المناطق الحضرية والريفية على السواء *.

ولعل أكثر تقييم من حيث التفصيل والشمول لمكانات انتاج الأغذية في البلاد النامية حتى الآن هو ما ورد في الخطة التوجيهية العالمية للتنمية الزراعية للمنظمة * وإذا كان أداء الانتاج الفعلي في البلاد النامية لا يحقق أهداف الخطة التوجيهية ، فان هذا لا يعني أن هذه الأهداف لا تتسم بالواقعية ، إذ أنه لدى إعادة بحث هذه الخطة بعين ناقدة تبين أن الأهداف الموضوعية يمكن بلوغها فعلاً شريطة استيفاء الشروط التالية : (١) أن تتجح الحكومات في تعبئة مواد مالية وغير مالية كافية وتعمل على تخصيصها * (٢) أن تعجل الحكومات بادخال التغييرات التنظيمية اللازمة لدعم التنمية الزراعية السريعة ، لاسيما البرامج التدريبية الكفيلة بالقضاء على نقص اليد العاملة الفنية والادارية على كافة المستويات والبرامج الكفيلة بالوصول الى اعداد كبيرة من صغار المزارعين والعمال المعدمين ، (٣) وجود استقرار سياسي كاف يكفل التقدم المنتظم ، (٤) توفير قدر مرض من المعونات والدعم الدوليين * بيد أن الجهود والالتزامات والاستثمارات الضخمة اللازمة لا يمكن تحقيقها من خلال برامج عاجله باهظة التكاليف من المحال ابقاء عليها الى ما شاء الله * لذلك من الضروري اتخاذ اجراءات في الوقت ذاته للحد من نمو عدد السكان (٣٣) *.

المدخلات الزراعية

تكن أهم احتمالات زيادة الانتاج في المستقبل في زيادة غلة وحدة الأرض وذلك لتحقيق زيادة ملحوظة في انتاج كثير من البلاد الكبيرة التي أدت الضغوط السكانية فيها الى تسخير جميع الأراضي فيها تقريباً للانتاج * ولما كان تحقيق غلات أكبر يتوقف على مجموعة من العوامل المتعددة ، سيركز الاهتمام في هذا المقام على عناصر أربعة من مجموعة العناصر اللازمة لدعم الجهود الموجهة نحو زيادة الغلة وهي : التقاوى المحسنة والأسمدة ووقاية النباتات والائتمان الزراعي * وإلى جانب ذلك يحتاج المزارعون في كثير من المناطق الى مزيد من مياه الري ، وهذا شرط لازم سيبحث على حدة فيما يلي * ويعتبر استخدام التقاوى المحسنة عنصراً أساسياً في أي أسلوب تكنولوجي ، وتحتل الأسمدة والمبيدات الآن واجهة المناقشات التي تدور الآن بشأن وجهة التكنولوجيا الزراعية في المستقبل نتيجة للآزمة التي تكتنف الطاقة * ولا بد من توفير الائتمان الزراعي الموجه خصيصاً لمساعدة صغار المزارعين ليتسنى لهم شراء كميات كافية من مستلزمات الانتاج المذكورة وغيرها *.

(٣٣) يرتبط تنسيق السياسات السكانية وسياسات التنمية الاجتماعية والاقتصادية بصورة مباشرة ببرنامج عمل المنظمة ، خاصة بالنسبة للجوانب المتعلقة بالسكان في بحوث التنمية الزراعية والتخطيط الزراعي والتدريب والأعمال الاستشارية في هذه المجالات ، وتوجيه برامج التنمية الريفية لخدمة أهداف السياسات السكانية ، وأدراج التعليم والاتصالات في مجال السكان ضمن برامج التعليم والتدريب والإرشاد الزراعي والبرامج ذات الصلة ، وجمع البيانات السكانية عن طريق التعدادات الزراعية واستقصاءات استهلاك الأغذية والاستقصاءات الأسرية ذات الصلة ، والتوقعات الخاصة بالسكان الزراعيين والقوى العاملة *.

وفي السنوات الأخيرة أدت بعض قصص النجاح التي حققتها الأصناف وفيرة الغلة من القمح والأرز والشعير الى ظهور آمال سرعان ما خابت عندما تبين أن معظم الأصناف وفيرة الغلة الجديدة لا تصلح للنمو الا في مناطق ايكولوجية محدودة وعندما لم يتحقق أى تقدم في عدد من المحاصيل الأخرى الهامة * وقد أمكن التعرف على كثير من العوامل المسؤولة عن عدم احراز نجاح كامل بالنسبة للأصناف وفيرة الغلة التي تم تطويرها * وقد أصبحت هذه المشكلات الآن قيد الحل * كما لم يتحقق حتى الآن سوى نجاح ضئيل في تطوير عدد من المحاصيل المهمة كالبذور الزيتية والدريجات والبقوليات ، وكلها تلعب دورا حيويا في التغذية * ومع هذا فان تنظيم تربية النباتات على المستوى العالمى التي تطورت خلال العقدين الماضيين بفضل المراكز الدولية التي تعمل بالتعاون الوثيق مع المراكز القومية للبحوث أثبتت جدواها * فزيادة الموارد البشرية والمالية تستطيع المراكز القائمة ، وبعضها أنشئ حديثا جدا ، والمراكز الجديدة التي قد تنشأ الحاجة اليها ، أن تدخل تحسينات هائلة على الغلات في مناطق أوسع من العالم النامي * كما أن تحسين الأصناف من شأنه أيضا اتاحة الفرصة أمام تحسين نوعية الحبوب ، لا سيما محتواها البروتيني من الناحيتين الكمية والتركيبية * وتشير الاكتشافات الأخيرة (كالذرة ذات المحتوى الليزييني المرتفع) الى مدى امكانية زيادة البروتينات المتوافرة للاستهلاك البشرى والحيوانى على السواء *.

ومن عوامل الاختناق الرئيسية التي تؤثر على سرعة انتشار الأصناف وفيرة الغلة واستمرارها عدم وجود امدادات التقاوى المحسنة على أساس تجارى * فليس لدى معظم البلاد النامية بعد صناعات لانتاج التقاوى قادرة على تلبية الجهود الرئيسية الرامية الى زيادة الانتاجية ، وان وجدت فانها لا تنتج سوى التقاوى اللازمة لعدد ضئيل جدا من المحاصيل * ولا بد من تصحيح هذا الوضع على عجل بادخال برامج لاكتثار التقاوى *

وتشكل الأسمدة الكيماائية في المدى القصير أهم سلاح في معركة انتاج الأغذية * ففي معظم البلاد النامية لا تزيد نسبة استعمال هذه المغذيات في الهكتار الواحد عن الربع ، وكثيرا ما تقل عن العشر بالمقارنة بالبلاد المتقدمة ، وهذه النسبة منخفضة في أفريقيا بوجه خاص * ومع ذلك فان استهلاك الأسمدة في البلاد النامية يتضاعف مرة كل خمس سنوات كما أن من المتوقع أن يستمر في الزيادة بنسبة ١١ ٪ سنويا طيلة العقد القادم * وسترتفع نسبة الزيادة عن ذلك اذا توافرت امدادات الأسمدة بأسعار معقولة *

بيد أن أسعار الأسمدة تضاعفت بين ثلاث وأربع مرات بين عامي ١٩٧١ و ١٩٧٤ ، ويوجد الآن نقص في الأسمدة فيى العالم أجمع * وتعتمد البلاد النامية على البلاد المتقدمة في استيراد نصف احتياجاتها من الأسمدة على الأقل ، وقد دفعت الصعاب القائمة الآن فيما يتعلق بامدادات الأسمدة الحكومات الى الموافقة في دورة مجلس المنظمة في يوليو ١٩٧٣ الى وضع مشروع دولي لتوريد الأسمدة ، بما في ذلك اقامة مجمع للأسمدة ، وغير ذلك من الترتيبات ، لمساعدة البلاد النامية في الحصول على الحد الأدنى من احتياجاتها * ولا بد من التوسع في طاقات انتاج الأسمدة بصورة ضخمة في البلاد النامية ليتسنى رفع مستويات استخدام الأسمدة بصورة كافية للاستفادة افادة تامة من الأصناف وفيرة الغلة ومن التوسع المقرر في الرى *

الا أنه نظرا لاحتمال ارتفاع أسعار الأسمدة بالمقارنة بالأسعار الأخرى بأكثر مما كان عليه فيما مضى ، فمن الأهمية بمكان بحث كيفية تخفيض احتياجات الهكتار الواحد من الأسمدة باتباع طرق محسنة لترييب واستعمال اليوريا المغطاة بالكبريت والمواد الأخرى بطيئة التسرب * ويمكن أيضا استعمال موانع التفاعل النتروجينية ، كما يتعين عدم اغفال البقوليات المثبتة للنتروجين أو امكانية استعمال الأسمدة العضوية بطريقة أكثر فعالية *

وتنطبق اعتبارات مماثلة على استعمال المواد الكيميائية الزراعية الأخرى ، كوقاية النباتات ومكافحة الأعشاب الضارة • وفي حين يمكن أن يؤدي استعمال هذه المواد على نطاق أوسع إلى زيادة كبيرة في غلة الهكتار الواحد ، فمن الصحيح أيضا أنه يمكن استعمالها بطريقة أكثر تمييزا لتحقيق وفورات في الكميات المطلوبة • فعلا يمكن مكافحة بعض الآفات بوسائل أخرى مثل تعقيم ذكور الآفات كما يمكن القضاء باليد على كثير من الأعشاب الضارة خصوصا في المناطق التي تتوفر فيها أعداد كبيرة من العمال الزراعيين المتعطلين جزئيا • بيد أن الجهد الرئيسي يجب أن يقوم على تعريف عدد أكبر من المزارعين في البلاد النامية بأساليب وقاية النباتات ، والحد بهذه الطريقة من الفقد المنتشر في المحاصيل الذي يحدث سنويا بسبب الآفات والأمراض والأعشاب الضارة •

ومما يحول دون استعمال التقاوى الجيدة والاسمدة ومواد وقاية النباتات على نطاق كاف في البلاد النامية عدم توافر الأموال اللازمة لشراء هذه المستلزمات لدى معظم المزارعين • ففي جنوب آسيا لا ينفق المزارع الصغير العادي سوى ٦ دولارات فقط على الهكتار الواحد سنويا بينما عليه اتفاق ما بين ٢٠-٨٠ دولارا حسب نوع المحصول • ويقتضي استعمال التكنولوجيا الحديثة توفير الائتمان اللازم للمزارعين ، خاصة صغار المزارعين ، ليس من خلال القروض باهظة التكاليف من مقرضي النقود ، بل من خلال قروض نظامية من خلال منظمات المزارعين وبإشرافها في كثير من الحالات • كما أن توفير القروض بشروط معقولة سيهيئ للمزارعين تسوية أراضيهم لتحسين استعمال مياه الري وشراء المضخات والآلات والمعدات الميكانيكية الأخرى • ومن العوامل المقيدة في الوقت الحاضر ، عدم كفاية الموارد المالية اللازمة في البلاد النامية • وقد بدأ البنك الدولي والمنظمات الأخرى الآن تنفيذ برامج لتدعيم المؤسسات الائتمانية في البلاد النامية بيد أنه يمكن التوسع في هذا النشاط توسعا كبيرا • وهناك مجال كبير لزيادة غلات المحاصيل باستخدام مختلف المدخلات الزراعية ، وبالطبع لا يتوقف الاختلاف في الأداء على استعمال المدخلات المادية فقط بل أيضا على مستويات الإدارة الزراعية والخدمات المعاونة للزراعة وعلى العوامل المناخية وغيرها ، بيد أن سد نصف ثغرة الغلة فقط يعتبر مساهمة كبيرة في زيادة انتاج الأغذية في البلاد النامية •

موارد الأراضي والمياه

ومن المدخلات الزراعية المهمة الأخرى المياه • فمن بين الأراضي الزراعية الموجودة في البلاد النامية والتي تبلغ مساحتها ٧٤ مليون هكتار لا يزرع منها الآن سوى ٩٣ مليون هكتار بالري ، تقع نسبة كبيرة منها في الشرق الأقصى • وثمة حاجة إلى تجديد وتحسين نصف هذه الأراضي • فضلا عن ذلك فإن كثيرا من المياه المتوافرة في شبكات الري لا يستغل بالكامل بسبب عدم الاهتمام بتسوية الأراضي وتوزيع المياه في الحقول وأنظمة الصرف وخدمات ضبط المياه • فتحسين الصرف من شأنه أن يوقف تدهور الأراضي المروية بسبب الملوحة بل أنه قد يقضي على التدهور بدرجة كبيرة • كما أن غلات المحاصيل تنخفض كثيرا عما يمكن أن تكون عليه بسبب عدم كفاءة استعمال المياه •

ففي المدى القصير يمكن تحقيق أفضل العوائد بتخصيص الأموال اللازمة لتحسين الشبكات القائمة • وإلى جانب ذلك تستطيع كثير من الأقطار العثور على مصادر مائية جديدة بطريقة غاية في الرخص وذلك باستعمال مواردها من المياه الجوفية • فبناء السدود الكبيرة ، التي عادة ما تكون باهظة التكاليف ، يحتاج إلى دراسات أولية دقيقة لحساب التكاليف والمنافع • أما في المدى البعيد فإن تعبئة موارد مائية جديدة يؤدي إلى زيادة الأراضي المروية في البلاد النامية بنسبة ٥٠٪ تقريبا ، ولكن لما كانت هذه العملية باهظة التكاليف فلا بد أولا من اكتساب معرفة أفضل بالموارد المتوفرة • وربما تصبح هذه المعرفة

والمعلومات المتوافرة عن امكانيات الأراضي والأحوال الجوية نواة لاستقصاء عالمي عن امكانيات الري •

وبالنسبة لتعبئة موارد اضافية من الأراضي في انتاج الأغذية ، فعلى الرغم من أن بعض البلاد النامية قد وصلت فعلا الى أقصى حد ممكن فيما يتعلق بتطوير الأراضي فيها ، هناك أجزاء كبيرة من العالم النامي لازالت فيها موارد من الأراضي لم تستغل استغلالا كاملا أو تستغل في عمليات انتاجية لا تحقق سوى عائدات منخفضة للغاية • وأكبر "احتياطي من الأراضي" في العالم النامي يقع في كل من أمريكا اللاتينية وأفريقيا وبعض أجزاء جنوب شرقي آسيا • وتعاني كل هذه الأقاليم من قيود محددة كثيرا ما ترتبط بارتفاع سقوط الأمطار وارتفاع درجات الحرارة ، بيد أنه نظرا لأن التكنولوجيا الحديثة تتزايد قدرتها على مواجهة مثل هذه المشاكل يمكن توقع الشروع في بعض البرامج الالمانية الهامة لزراعة مساحات اضافية من الأراضي في هذه الأقاليم •

ويصعب الوصول الى كثير من المناطق الاستوائية الأخرى التي يرتفع فيها سقوط الأمطار كما أن تكاليف استغلالها تعتبر مرتفعة جدا مما يتطلب ، تنمية امكانيات هذه المناطق تدريجيا وعلى نحو انتقائي • ويمكن اجراء استقصاءات عن قدرة الأراضي تستخدم أساليب الكشف البعيد للتعرف الى نقطة البداية • كما يجب أن تشمل برامج فتح الأراضي وضع سياسات جديدة لإدارة الأراضي تكون قادرة على مواجهة ما يثيره كثرة الغسيل وارتفاع حرارة الأرض وارتفاع نسبة فقد المواد العضوية وما شابه ذلك من مشكلات عديدة لم تلتق بعد الا حلا جزئيا • واجمالا سيكون من الممكن زيادة الأراضي الزراعية في البلاد النامية من ٧٣٧ مليون هكتار في عام ١٩٧٠ الى ما يقرب من ٩٠٠ مليون هكتار بحلول ١٩٨٥ •

ولاشك أن مدى ما يمكن أن تسهم به المياه والأراضي الجديدة في زيادة انتاج الأغذية هو اسهام ضخم للغاية • ومن الصعب تحديد الآثار الكمية المترتبة على الغلات المحصولية من خلال تحسين استعمال المياه وزيادة امداداتها وذلك لوجود فرص أخرى يتيحها انتشار الأصناف وفيرة الغلة وزيادة كثافة استعمال الأسمدة ، بيد أنها من المقومات الأساسية لأي زيادة رئيسية في غلة الهكتار الواحد التي يجب أن تكون البلاد النامية قادرة على تحقيقها • وستؤدي الزيادة المقترحة في الرقعة الزراعية بنسبة ٢٠٪ الى اضافة ما يزيد عن ٢٠٪ الى الناتج الزراعي وذلك لأنه يفترض أن تستغل المناطق الجديدة استغلالا زراعيًا أفضل بصفة عامة من الأراضي الزراعية الحالية • ويمكن ادراك ضخامة هذه المهمة بالرجوع الى الاحتياجات الاستثمارية المحتملة ، فتكاليف تنفيذ المهام الثلاث ، وهي تجديد الأراضي المروية الحالية واقامة مشروعات جديدة للري وزراعة أراض جديدة تقدر بما يقرب من ٩٠٠ مليون دولار ثلثها تقريبا قد يكون بالنقد الأجنبي • ولا يمكن انفاق كل هذا المبلغ بحلول ١٩٨٥ اذ ان اعداد برامج طموحة للأراضي والمياه وتنفيذها يحتاج الى بعض الوقت ، بيد أن من الضروري رفع المعدل السنوي للاستثمارات (القومية والدولية معا) الى ما بين ٨٠٠ - ٨٥٠ مليون دولار اذا أريد استغلال هذه الامكانيات بسرعة كافية لمواجهة الطلب المتزايد على الأغذية •

ويتزايد الاهتمام في العالم اليوم بالتنمية وبالمحافظة على الموارد الطبيعية التي يقوم عليها الانتاج الزراعي • ولا بد من تخصيص مزيد من الامكانيات لصيانة الأراضي والمياه في المستقبل ليس فقط بسبب دورها في وقف تدهور الموارد بل وأيضا لما تسهم به في زيادة الانتاج ، خاصة في المناطق الحديثة حيث تكون الأساليب التكنولوجية الزراعية الحديثة الأخرى أقل صلاحية في معظم الأحيان ، وذلك لأن هذه المناطق ، وهي تشمل منطقة الساحل الأفريقية ، تضم أعلى نسبة من الشعوب الفقيرة والاقتصاديات الأقل نموا •

الثروة الحيوانية

يستحق القطاع الحيواني في البلاد النامية اهتماما خاصا لأن التقديرات تشير الى زيادة الطلب الفعلي على المنتجات الحيوانية بما يزيد عن ٤٠٪ سنويا خلال الثمانينات * ولا ريب في أن هذا القطاع يضم امكانيات ضخمة نظرا لانخفاض الشديدي في مستويات الكفاءة التي تتميز بها تربية الحيوان في معظم هذه الأقطار، ماعدا بعض الاستثناءات البارزة *

وثمة ثلاثة اعتبارات عامة تنطبق على جميع أنظمة الانتاج الحيواني بغض النظر عما اذا كانت تعتمد أساسا على الموائد الخشنة أو على الحبوب، أولها ضرورة تحسين الظروف الصحية من خلال تحسين الخدمات البيطرية، واسدائ النصح للمزارعين، وتوفير المدخلات اللازمة * ويجب أن يمتد جزء متزايد من هذه الاجراءات الصحية الى خارج الحدود القومية وذلك للفائدة الكبيرة التي تعود من مكافحة الأوبئة الرئيسية على مستوى القارات *

أما الاعتبار الثاني فيتعلق بالتحسين الوراثي لقطعان الحيوانات * وهنا يجب أن ترمي السياسة، كما هو الحال في انتاج المحاصيل، الى اعطاء قدرة وراثية عالية للحيوانات على أن توفر بعد ذلك الظروف الصحية والمهارات الادارية والقاعدة العلفية اللازمة بما يكفل استخدام هذه الطاقة العالية بالكامل * وفي الواقع يعتمد نجاح التحسين الوراثي الى حد كبير على التحسينات التي يمكن ادخالها على القاعدة العلفية *

ثالثا، يجب أن يرتبط تحسين القاعدة العلفية بالعناصر الثلاثة الرئيسية التي تقوم عليها في البلاد النامية، أولها المراعي الطبيعية التي توفر نسبة كبيرة من المواد اللازمة لالة اعداد الأبقار والأغنام والماعز * وربما تكون مراعي العالم النامي أشد الموارد الزراعية في العالم افراطا في الاستغلال وأقلها استغلالا في الوقت ذاته * ويؤدي الافراط في أعداد الحيوانات الى مزيد من التدهور في المراعي في حين توجد امكانيات كبيرة غير مستغلة لرفع انتاجية المراعي من خلال التغيرات التي يمكن أن يدخلها الانسان على تركيبها مثلا، وليس في المناطق شبه الجافة دون غيرها * كما أن جزءا كبيرا من أعلاف هذه المراعي تستهلكه حيوانات ضعيفة جدا في قدرتها التحويلية وتعيش في ظل أنظمة التربية التقليدية منخفضة الكفاءة *

وكما هو الحال بالنسبة للأسمدة، فالبلاد النامية هي التي تواجه، وستستمر في مواجهة، أكبر الصعاب في توفير امداداتها من الأعلاف المركزة وذلك لأن معظم هذه البلاد لا يحقق انتاجا محليا كافيا للحبوب يسمح بتوفير جزء منه للحيوانات ولأن معظم عناصر هذه المواد المركزة يجب استيرادها *

ومن المجالات التي تنطوي على امكانيات هائلة للتوسع في انتاج الأبقار الحزام الذي يرتفع فيه سقوط الأمطار في أفريقيا الاستوائية حيث أدت ذبابة التسي تسي والأمراض الأخرى الى منع الانتاج في مناطق كبيرة * وتشير التقديرات الى أنه اذا أمكن مكافحة أمراض التريبانوزوما، ستستطيع مراعي منطقة السافانا المصابة بذبابة التسي تسي أن تتحمل اعباءا اضافية من الأبقار تبلغ حوالي ١٢٠ مليون رأس تنتج مليون ونصف طن من اللحم لا تقل قيمتها عن ٧٥٠ مليون دولار، كما سيتمكن استخدام جزء كبير من هذه الأراضي في انتاج المحاصيل * ولتحقيق هذا الهدف لا بد أن تقوم جميع المنظمات المعنية بجهد مالي كبير: إذ تبلغ تكاليف حملة مكافحة الأمراض في مدى ٢٥ سنة ما بين ٣٠٠٠ - ٢٥٠٠ مليون دولار أمريكي وان كانت لن تزيد عن ٣٠ مليون دولار سنويا خلال السنوات الخمس الأولى *

وخلاصة الأمر أنه يجب إعطاء الأولوية لتحسين الطاقة الانتاجية لقطعان الحيوانات مع تقليل التركيز على زيادة أعدادها • وكثيرا ما تقوم العادات والتقاليد الاجتماعية على الاحتفاظ بأعداد كبيرة من الحيوانات غير المنتجة وذلك لأن الأمر المهم في هذه الحالات هو الكم وليس الكيف • وتضغط الحيوانات غير المنتجة في حالات غير قليلة على الكميات الضئيلة المتوفرة من الأعلاف • ولعل الخطوة الأولى ، التي يتعين اتخاذها هي تخفيض أعداد الحيوانات وليست زيادتها • وأخيرا يمكن استغلال مساحات أكبر من الأراضي غير المستغلة في العالم في تربية الأبقار والأغنام ، كما يمكن زيادة انتاجية الثروة الحيوانية في العالم من خلال برامج التربية والتغذية والصحة الحيوانية •

تعتبر المواد الخشنة المتخلقة عن انتاج المحاصيل والتي تحتاج الى تحسين كبير ، ثاني المكونات العلفية الرئيسية التي تدعم انتاج الماشية • وسوف يكون من المهم في المستقبل تخصيص نصيب متزايد منها للزراعة كعلف بهدف تزويد الحيوانات بنوعية أفضل من المواد الخشنة للتوصل الى مستويات انتاجية أعلى • وينبغي ربط الجهود الرامية الى زيادة انتاج الأعلاف بتنمية الأراضي المروية أو تلك التي ترتفع فيها نسبة سقوط الأمطار ، حيث يمكن أن تكون جزءا من نظم مكثفة لاستخدام الأراضي ، ويمكنها كذلك ، في المناطق التي يقل فيها سقوط الأمطار ، أن تحل محل التبوير في الدورات الزراعية للحبوب • ومن العناصر الرئيسية التي يتعين توافرها لئلا هذا البرنامج الخاص بتنمية الأعلاف البحوث ، والمشورة الفنية ، وتوافر مستلزمات الانتاج الضرورية ، بالإضافة الى نقل تكنولوجيات من أماكن بعيدة من العالم • كما يمكن زيادة الامدادات باستغلال المنتجات الفرعية للصناعات الغذائية ، التي يفقد جانب كبير منها ، مثل الكسب أو فواقد صناعة الفاكهة ، أو المواد الناتجة عن محاصيل صناعية أخرى • بل أن المنتجات الخشبية مثل قشور الثمار ، والقش ، وتفل قصب السكر ، يمكن أن تصبح أعلافا مفيدة بعد معاملتها بالمواد الكيميائية أو الحرارة ، أو الميكروبات •

وتمثل الحبوب وبعض المركبات الأخرى ثالث مكون علفي هام ، وذلك هو المجال الذي تحدث فيه الآن أهم التغييرات الديناميكية • وبينما قد يكون النقص في حبوب الأعلاف ومسحوق البذور الزيتية والكسب مؤقتا ، فذلك قد لا ينطبق على المركبات كمسحوق السمك • وإذا ما ثبت ذلك ، فسيؤدي الى دفعة جديدة للبحث عن موارد أخرى غير زراعة البروتين لادماجها في الأعلاف الحيوانية • ومن الأمثلة على ذلك ، اليوريا (وهو منتج أزوتي مرجاني يتحول الى بروتين بفعل الكائنات الميكروبية خلال عملية الاجترار) ، وهو ينتج بالفعل تجاريا في عدد من الدول • كما أن هناك بروتين وحيد الخلية مشتق من البترول ، يجري حاليا انشاء مصانع لانتاجه تجاريا في دولتين أوروبيتين على الأقل •

مصادر الأسماك

تشتمل الاجراءات الرامية الى زيادة مساهمة الأسماك نحو الامدادات الغذائية في العالم على مجموعة كبيرة من النشاطات المتعلقة بالادارة والتنمية • وتشير تقديرات الخطة التوجيهية العالمية الى أن الخلة السنوية المتوقعة من الأنواع البحرية التقليدية من السمك ، والقشريات ، والرخويات ، بلغت نحو ١١٨ مليون طن ، وقد أكدت التقديرات التي تلت ذلك هذا الرقم الذي تجاوز مائة مليون طن بكثير • وفي الوقت الذي أجريت فيه التقديرات (١٩٦٥) ، بلغت حصيلة صيد هذه الأنواع في العالم نحو ٤٣ مليون طن ، أي ٣٦٪ من الخلة الكامنة ، بيد أن محصول الصيد قد ارتفع عام ١٩٧٢ الى ٥٠٪ منها • وبالرغم من أن ذلك يشير الى أن حصيلة صيد هذه الأنواع في العالم يمكن أن تتضاعف تقريبا فان ذلك لا ينطبق على جميع الأنواع ، التي أصبح عدد منها مستغلا استغلالا كاملا أو مفرطا مما يقلل من الكميات الكامنة • وبالإضافة الى ذلك ، شهدت

السنوات الأخيرة انهيارا خطيرا في عدد من مصايد الأسماك الرئيسية ، يعزى — جزئيا على الأقل — الى الإفراط في الصيد * ومن الواضح أن هناك حاجة الى اتخاذ تدابير ادارية للمصايد اذا ما استمر الاعتماد على العديد من المخزونات السمكية لتوفير الأساس لمصايد مجزية تجاريا *

وتتطلب زيادة استغلال المناطق و المخزونات من أنواع السمك التقليدية التي لم تستغل بعد استغلالا كبيرا ، اتخاذ تدابير في مجالي التسويق والتوزيع ، الى جانب ادخال تقنيات صيد حديثة في مجتمعات الصيد التقليدية * وهناك مخزونات في مجموعة الجزر الاندونيسية ، ظلت تستغل استغلالا خفيفا ، نظرا لشدة تشتتها وتشابكها مما يجعلها لا تمثل أهمية بالنسبة لقوارب الصيد الكبيرة بعيدة المدى ، وفي الوقت ذاته لا يمكن صيدها بالقوارب المحلية التقليدية * كما أن هناك مخزونات أخرى في شمال غربي المحيط الهندي أو جنوب غربي المحيط الاطلنطي ، التي لم تتل أى اهتمام بعد نظر البعد ها عن مراكز الاستغلال الرئيسية ، ولغير ذلك من الأسباب ، (كارتفاع رسوم الصيد في مناطق صيد خاصة) ، مما جعل أساطيل الصيد بعيدة المدى التابعة لدول غير ساحلية ، تحجم عن استغلالها * وأيا كانت الأسباب التي جعلت المخزونات غير مستغلة حتى الآن ، فان ذلك سيجعلها ، في كثير من الحالات ، غير مألوفة للمستهلك مما سيتطلب تحويلها الى منتجات مألوفة * فبالنسبة للحبار وبعض الرخويات الأخرى ، على سبيل المثال ، التي تعود بريح كبير ويتم اصطيادها بكثرة في بعض المناطق ، بينما يقل الاقبال عليها ولا تستغل تقريبا في مناطق أخرى — فيمكن صيد كميات منها تزيد أضعاف ما يتم اصطياده منها لو توافرت أسواق ملائمة لها *

ومن بين الوسائل الممكنة لزيادة المعروض من الأسماك للاستهلاك البشرى امكانية تحويل الأنواع التي تستخدم الآن أساسا في صناعة دقيق السمك الى أسواق الأسماك الغذائية * وبالرغم من أن هناك دلائل بالفعل على وجود هذا الاتجاه بالنسبة لأنواع مثل الرنجة وبلوق الأسكا الا أنه يجب مراعاة عدم الاخلال بالأسواق نتيجة للخطوات المتخذة في هذا الاتجاه ، نظرا لتحويل كميات كبيرة من بعض الأنواع الان بالفعل الى دقيق سمك سبب وضع هذه الأنواع بالنسبة للاستهلاك البشرى في السوق الحالية *

كما يمكن زيادة المعروض بتخفيض الفوائد الكبيرة ، كاتخاذ خطوات للاحتفاظ بالكثير من أسماك "النفاية" لتسويقها بدلا من القائها في البحر مرة أخرى كما يحدث الآن * (مثل سمك الفين الذى تصطاده قوارب صيد الجمبرى) ويمكن الخسائر الكبيرة الناجمة عن سوء أساليب التداول ، والحفظ والتخزين بعد التفريخ * وتقدر كميات الأسماك التي تضيع سدى بهذه الطرق المختلفة بعدة ملايين من الأطنان سنويا *

وقد يكون بالمستطاع ، في المدى البعيد ، زيادة الموارد الغذائية في العالم بصيد أنواع من الحيوانات البحرية غير المألوفة ، مثل سمك الكريل في القطب الجنوبي وسمك القنديل في مياه المحيطات الأكثر دفئا * ويثير صيد هذه الحيوانات وتسويقها على مستوى تجارى مشكلات فنية هائلة ، بيد أنه اذا ما تم التغلب على تلك المشكلات ، امكن مضاعفة الموارد الغذائية الكامنة في محيطات العالم عدة مرات * وقد يكون أقرب الى التحقيق تجاريا استغلال سمك الكريل ، الذى تتغذى عليه الحيتان في القطب الجنوبي ، وقد بدأ تسويقه أخيرا في شكل معجون سمك في الاتحاد السوفييتي ، بيد أنه لا زال غير مستغل في بلدان أخرى *

وبالنسبة للمستقبل المنظور، يبدو أن معظم مصايد الأسماك في العالم، ولا سيما في الدول النامية، ستظل تعتمد على أنواع السمك المألوفة. بيد أن استغلال هذه الموارد إلى الحد الأقصى يتطلب اتخاذ تدابير إدارية للحفاظ على غلطة الأنواع التي يتم اصطيادها بكثرة. وما زال من الصعب إبرام اتفاقيات دولية في هذا الشأن. فضلا عن ذلك ليس من المحتمل أن يهيئ موثوق قانون البحار، أيًا كانت نتائجه، حلاً لهذه المشكلات، طالما أن مصايد الأسماك الخاضعة للتشريع القومي لم تتمتع بإدارة أفضل من مصايد الأسماك الدولية، إلا أن مثل هذه الإدارة الرشيدة تعتبر ضرورية ولا سيما وأنه بحلول عام ١٩٨٥ سيكون قد تم استغلال معظم الأنواع التقليدية من الأسماك إلى الحد الأقصى.

ونظراً لأن إمكانية زيادة الامدادات من مخزونات الأسماك المفترسة تتضاءل، فهناك اهتمام متزايد لتربية الأسماك. ويبلغ الانتاج الحالي من أسماك التغذية بين قشريات وروحيات، نحو ٦ ملايين طن، أي ما يقرب من ١٠٪ من انتاج العالم من الأسماك. وتكمن أفضل احتمالات زيادة الانتاج منها، في المستقبل القريب، في المناطق الاستوائية من أفريقيا وآسيا، ولا سيما في آسيا، حيث تربية الأحياء المائية راسخة فيها منذ زمن، وتستهلك المجموعات منخفضة الدخل أسماك التربيعة هذه. ويمكن توقع زيادة في الانتاج، على المدى الطويل، بتطبيق نتائج البحوث على المجال التجاري وتعميم بعض الأساليب التي توشك على التطبيق تجارياً كتربية الأسماك في عرض البحر داخل أقفاص. ومن أهم المتطلبات لتنمية المخلوقات البحرية، (ولا نتاج مخزونات طبيعية في المياه العذبة) وجود مياه من نوعية ملائمة، وتوجيه الاهتمام بالآثار الضارة المحتملة على مصايد الأسماك كأعمال السيطرة على الفيضانات، وأعمال التخلص من النفايات وغيرها من الاستخدامات الأخرى المتعارضة للمياه، بما في ذلك الري. ومن الصعب التنبؤ بمستوى الانتاج الذي يمكن التوصل إليه خلال عشر سنوات أو عشرين سنة. بيد أنه من الواضح أنه إذا ما توفرت الحوافز الاقتصادية المقترنة بقرارات ملائمة للاستثمار، فهناك من الوسائل الفنية ما يكفل مواجهة المستويات المحتملة للطلب.

فوائد ما بعد الحصاد

يمكن زيادة الامدادات الغذائية ليس فقط بالحد من فوائد مصايد الأسماك (وبالمثل، وإلى حد ما، فيما يتعلق بالمنتجات الحيوانية)، بل يمكن زيادتها أيضاً وإلى حد كبير بمحاولة تقليل فوائد المحاصيل. وقد ظهر من عدد من الاستقصاءات أن فوائد ما بعد الحصاد من الحبوب الغذائية بلغت ٢٠٪ من المحصول بل أن هذه النسبة وصلت في بعض البلاد وحسب المحصول إلى ٤٠٪. وتحدث الخسائر خلال جميع العمليات التي تعقب الحصاد بسبب سوء الإدارة فسي عمليات الحصاد، وبسبب الحشرات، والقوارض، والتلف الناجم عن الفطر أثناء التخزين، ورداءة الأغذية والعبوات الأخرى، وعدم الدراية بتداولها أثناء النقل، وضعف فعالية معدات الطحن أو سوء صيانتها. وتوزيع المنتجات المطحونة توزيعاً خاطئاً. كما أن استخدام نسب استخراج منخفضة للغاية لا يرضى إلا إذا وافق المفترض للمستهلكين في المدن يعني قدراً أقل من الغذاء للإنسان ومزيداً من العلف للحيوانات، كما يعني التقليل من القيمة الغذائية للمنتجات النهائية. ومن الفوائد التي يمكن تجنبها تلك التي تحدث خلال تداول المحاصيل الأخرى وتجهيزها، كالحبوب الزيتية مثلاً حيث نجد عدداً كبيراً من المصانع الصغيرة تترك نسبة عالية من الزيت في المنتجات الثانوية دون مبرر لذلك أو حيث يمكن، كحل بديل، ادماج جزء من البروتين الموجود في مسحوق الحبوب الزيتية في الأغذية الملائمة للاستهلاك البشري. أما بالنسبة للفاكهة والخضار القابلة للتلف، فإن نسبة الفاقد في التوزيع تصل عادة إلى ما يتراوح بين ٣٠ و ٤٠٪.

وتبين هذه الأمثلة التي يوجد منها المزيد ، بطريقة كافية ، المجال الذي يمكن زيادة الامدادات الغذائية فيه بالحد من الفواقد . كما أنها تبين أنه لا يمكن لأي برنامج فردي أن يؤثر تأثيراً كافياً على المشكلة ككل . ذلك أن المشكلات متنوعة ، وبالتالي يتعين إيجاد حلول لها من خلال ادخال تحسينات في اتجاهات متعددة . ومن أهم الاتجاهات الاستثمار في طرق التخزين الحديثة للحبوب والمحاصيل الأخرى سواء في القرى أو في المراكز الأكبر ، وكذلك تحسين مواد التعبئة وتسهيلات النقل ، وادخال تعديلات في أساليب طحن الحبوب والحبوب الزيتية ، وبصفة أعم ، بذل الجهود لتحديث تنظيم عملية التوزيع سواء بالجملة أو بالتجزئة .

الحواضر والخدمات

ولا يمكن تحقيق الامكانيات الكامنة للإنتاج بطريقة أكمل إلا اذا توافرت للمنتجين الحواضر الكافية والخدمات المؤازرة . ومن ذلك على سبيل المثال ، الحاجة الى صياغة سياسات الأسعار للمنتجات الزراعية وتنفيذها بحيث يتم تحديد الأسعار بطريقة تحفز على الإنتاج وتضمن للمزارعين الحصول على هذه الأسعار بالفعل . كما ينطوي حفز الإنتاج على الإبقاء على علاقة واقعية بين أسعار المنتجات الزراعية وأسعار مستلزمات الزراعة . ويفترض في بعض الأحيان استحالة الإبقاء على أسعار المنتجات عند باب المزرعة في مستويات مناسبة دون رفع أسعار الأغذية بشكل كبير بالنسبة للمستهلكين الذين تفتقر غالبيتهم في الدول النامية للقوة الشرائية . بيد أنه يمكن الحد من هذا الهاجس من خلال الاستثمار في تحديث الخزن ، والنقل والتوزيع ، مما يؤدي الى تخفيض التكاليف المضافة الى أسعار المنتجات تسليم المزرعة قبل وصولها الى المستهلكين ، كما تفيد الاعانات الغذائية الحكومية أيضاً في هذا الصدد .

كما توجد في مجالي الخدمات الاستشارية والتعليم ، امكانيات كبيرة لتحسين وسائل الاتصال بين الخبراء والمنتجين وهي وسائل تنسم اليوم بعدم كفايتها في كل مكان ، بل أنها في بعض الحالات الخاصة لا توجد على الإطلاق . وتجدر تجربة عدد من وسائل الاتصال الفنية المبتكرة ، وقد يستحق بعضها الأخذ به على نطاق واسع . وتكمن أهم نقاط ضعف معظم خدمات الإرشاد والخدمات الميدانية الأخرى وفشلها في عدم قدرتها على الوصول ، بأية طريقة مؤثرة ، الى الأعداد الكبيرة من صغار المزارعين والعمال الزراعيين الذين يمثلون وعائلاتهم أعوص مشاكل الفقر وسوء التغذية في الوقت الحاضر . وغالباً ما يحدث بالفعل أن تذهب الموارد المخصصة للبرامج الزراعية الى أيدي المزارعين الكبار ومالكى الأرض الأكثر ثراءً في حين يتطلب الأمر وضع السياسات والبرامج الملائمة لصغار المزارعين الفقراء وللعمال الزراعيين .

وتتطلب معظم الامكانيات الواردة في الفقرات السابقة استمرار البحوث الزراعية بل وتكثيفها . ويرجع الفضل على سبيل المثال في إنتاج الأنواع وفيرة الغلة من القمح ، والأرز ، والذرة ، الى البحوث التي أجراها السلوات طويلة وبعثارة مربي النباتات وزملاؤهم في التخصصات المتصلة بذلك . كما أن العالم يعتمد عليهم لا إنتاج أصناف أخرى وفيرة الغلة من المحاصيل التي تلائم نطاقاً أوسع من البيئات المختلفة ، وأصناف وفيرة الغلة من المحاصيل المهمة الأخرى بل ومحاصيل أخرى جديدة من صنع الانسان ، مثل التريتيكال . كما يتطلب الأمر توسيع نطاق البحوث لحل المشكلات الخاصة بزراعة التربة في المناطق الاستوائية ، وذلك لتحسين إنتاج الحيوانات المجترة في المناخ الاستوائي ولزيادة الامدادات من الأعشاب والمواد الخشنة والأعلاف الأخرى . ومن المحتمل أن تفي ثمار البحوث التقليدية للإبقاء على توسيع الإنتاج الزراعي حتى عام ١٩٨٥ تقريباً ، بيد أن الأمر سيتطلب بعد ذلك إيجاد مبتكرات جوهرية أخرى نتيجة لاستمرار ازدياد السكان في العالم : مثل إيجاد " هندسة

وراثية" جديدة ، وأساليب فنية لاكتثار الأعلاف ، وتعميم استعمال البروتينات ذات الخلية الواحدة على نطاق واسع كعلف للحيوان ، وزيادة فعالية التمثيل الضوئي للنبات وتحسين الجوانب الأساسية لتكنولوجيا الإشعاع . وكما قيل دائما ، فإن حصيلة المعارف التكنولوجية المعروفة اليوم تقل عن عشر ما سيتوفر عام ٢٠٠٠ .

تعبئة طاقات سكان الريف

لا يقل العنصر البشري ، في القطاع الزراعي ، أهمية عن الموارد الطبيعية ، وذلك لأن المنتجين الزراعيين هم في الواقع أنفسهم مورد في العالم . ولعل الشرط الأول لنجاح أية برامج تهدف إلى حل مشكلات الإنتاج الغذائي هو وصولها إلى المنتجين الزراعيين أنفسهم . فإذا لم تتوافر إرادة المزارعين ومساهماتهم النشطة ، وإذا لم يعبأوا بفعالية أكبر ، فإنه لا يمكن احراز أى تقدم . وقد أجريت ، وما زالت تجرى محاولات عديدة حققت درجات متفاوتة من النجاح ، لاشراك سكان الريف في عملية التنمية . إلا أنه لا يوجد لذلك حلا محددا حتى الآن ، ومن غير المحتمل كذلك وجود معالجة واحدة تكون صالحة لكل الدول النامية نظرا لتنوع هياكلها الاجتماعية .

بيد أنه يمكن تمييز بعض المعالم التي قد تنتم بها عملية التعبئة الريفية في بلدان عديدة . ومن ذلك على سبيل المثال ، ان اتخاذ اجراء لاضفاء سمة الديمقراطية على هياكل الملكية الزراعية بما في ذلك الاصلاح الزراعي ، سيشكل في كثير من الحالات عنصرا ضروريا ، الا أن مثل هذا الاجراء قد يتحول إلى اجراء سلبي من الناحية الانتاجية ما لم تعقبه جهود لتنظيم صغار المزارعين في مؤسسات سليمة واثابة الفرصة لهم للاستفادة من عناصر الانتاج الفنية والمالية . ولا يمكن حل مشكلات صغار المزارعين ، الذين يمثلون جوهر مشكلة الانتاج الغذائي في الدول النامية ، ما لم يعملوا على تجميع أنفسهم في وحدات أكبر بالنسبة لبعض نشاطاتهم على الأقل . ولا يمكن أن يتأتى التعجيل بنقل التكنولوجيا الزراعية الحديثة بمضاعفة عدد البيروقراطيين في المناطق الريفية ، بل يتطلب الأمر ، على العكس من ذلك ، تنظيم سكان الريف ليعملوا بأنفسهم على تحسين مزارعهم ، وخلق فرص للاستخدام الريفي الاضافي ، وادخال الأساليب الحديثة إلى قراهم ، بحيث يقومون هم بطلب المشورة طوعية بدلا من فرضها عليهم . فاتباع هذه الطرق ، يزيد الاحتمال في أن تتكون الرغبة والقدرة لدى سكان الريف على التعجيل بمعدل نمو الانتاج الغذائي .

ومن الأمثلة السابقة ، يمكن التوصل إلى نتيجة وهي أن المعدلات الضعيفة لنمو الانتاج في البلدان ذات اقتصاديات السوق النامية ، التي تم استقرارها حتى ١٩٨٥ ، يمكن التعجيل بها كثيرا باستغلال الموارد المادية والبشرية استغلالا أفضل . وسوف تتطلب بعض البرامج اللازمة لتحقيق ذلك فترة اعداد طويلة قبل أن تسفر عن أية نتائج ، كما يمكن أن تسفر غيرها عن نتائج ملموسة قبل حلول ١٩٨٥ بوقت طويل . وسوف يتطلب بعض هذه البرامج استثمار مبالغ كبيرة ، بينما يمكن تحقيق بعضها الآخر بانشاء مؤسسات ملائمة أو بتحسين المؤسسات الملائمة القائمة . ولا بد من شن حملة واحدة على جهات عديدة في وقت واحد ومن المؤكد أن الانسان يملك من المعرفة ومن القدرة على التنظيم ما يسمح له بتسخير كل هذه الموارد بفعالية أكبر بكثير من ما كان عليه الحال في الماضي .

الآثار الرئيسية المترتبة على السياسة

ان أزمة الأغذية التي تفشت خلال السنوات الثلاث الماضية لفتت النظر بصورة حادة إلى أمرين ، أولهما الاعتماد المتبادل بين الانتاج ، والتجارة ، والمخزونات ، والأسعار ، وثانيهما عدم الاستعداد الخطير في العالم ككل ، لمكافحة تقلبات الطقس .

فقد تتسبب الأحوال الجوية السيئة من وقت لآخر بالحاق اضرار بمناطق كبيرة من العالم في نفس السنة ، وعندما يحدث ذلك تضطر حكومات البلدان المتأثرة الى اللجوء الى السوق العالمية بأمل تعويض خسائرها من المحاصيل . بيد أنه عندما تقوم حكومات عديدة بذلك في نفس الوقت ، أو عندما تقوم حكومة واحدة بالشراء على نطاق واسع جدا ، تخنفي المخزونات العالمية بسرعة . وقد أثبتت الأزمة الجارية أن الاحتياطات القائمة في بلدان العالم المختلفة لم تعد كافية لمواجهة مثل هذا الاحتمال . ويتطلب هذا التوسع الفعلي والمحتمل في حجم التجارة الدولية بالحبوب الغذائية تطوير نظام جديد لتبادل المعلومات والبيانات ، ووضع سياسات أكثر فعالية ، لاحتياطي الأغذية واتخاذ تدابير تجارية مرنة ، واتباع سياسات موازنة متناسقة .

وقد أعرب المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن الحاجة الى القيام باجراء دولي خلال انعقاد دورته الرابعة والخمسين عام ١٩٧٣ ، كما أعرب عنها مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة في دورته السابعة عشر . وقد أعدت منظمة الأغذية والزراعة مشروع اجراء دولي للأمن الغذائي العالمي ، راجعته في مايو ١٩٧٤ مجموعة عمل حكومية ، ثم أقره من حيث المبدأ مجلس المنظمة خلال دورته الثالثة والستين في يوليو ١٩٧٤ . وبعد أن أقره مجلس المنظمة نهائيا خلال نوفمبر ١٩٧٤ ، أخذ في اعتباره تقرير لجنة المنظمة لمشكلات السلع ، والآراء والتوصيات التي أصدرها مؤتمر الغذاء العالمي للأمم المتحدة ، قدم المشروع النهائي لهذا الاجراء الدولي الى الحكومات رسميا ، كل منها على حدة يدعوها الى الانضمام اليه . ولعل السمة الرئيسية لهذا الاجراء الدولي هي قيام كل بلد من البلدان باتباع سياسات قومية لتكوين المخزونات تؤدي في مجموعها الى الحفاظ على مستوى أدنى على الأقل من المخزونات الغذائية الأساسية ، ولا سيما الحبوب للعالم ككل .

وفي بعض الأحيان ، قد يسبب سوء الأحوال الجوية ، عندما يقتصر على بلاد معينة أو على مجموعات من البلدان ، طوارئ غذائية ، كما حدث أخيرا في منطقة الساحل وفي أثيوبيا . وفي مثل هذه الظروف قد يؤدي تكوين احتياطات غذائية قومية في كل بلد الى العمل على تجنب النقص الحاد من الأغذية ، لا سيما وأن تسهيلات النقل غير الكافية لوصول الامدادات في الوقت المناسب الى المناطق المتأثرة غالبا ما يسبب اختناقات كبيرة . ولمواجهة المتطلبات الطارئة التي تكون من الضخامة بحيث لا تستطيع المخزونات القومية للبلدان المتأثرة مواجهتها ، فإن الأمر يتطلب تكوين احتياطات غذائية دولية طارئة تخصص لهذا الغرض .

ومن الموضوعات الأخرى التي تتطلب الدراسة هو دور المعونة الغذائية في المستقبل والوسائل اللازمة لزيادة تها لمواجهة الحجز الغذائي في الدول النامية ، وهي ثغرة لا تستطيع الواردات الممولة تجاريا أن تسدها تماما . وقد ظهرت فائدة المعونة الغذائية من خلال مساهمتها الهامة في التنمية والتغذية ، والاستخدام . الا أنه يمكن تقديم المعونة الغذائية بطريقة أكثر فائدة ، شريطة قبول المبدأ وهو أن المعونة الغذائية ستظل ، على الأقل لبعض الوقت ، عنصرا أساسيا للأمن الغذائي العالمي وللمعونة الدولية من أجل التنمية . بيد أنه يمكن زيادة فعاليتها زيادة كبيرة من حيث تحقيق النتائج المنشودة اذا ما تمت الموافقة على مفهوم التخطيط المسبق وإذا ما وجدت بعض ضمانات لاستمرارية الامدادات الغذائية بأدنى مستوى ، واشتراك بلدان مختلفة في تحمل الأعباء على قدم المساواة .

والأمر الذي يتطلب اتخاذ اجراء ما لا يقتصر فقط على احتمال حدوث تقلبات خطيرة في الامدادات الغذائية وعلى اخطار حدوث مجاعات دورية . فالجوع وسوء التغذية في كثير من الدول النامية من الأمور المستوطنة التي تعاني منها أقل

المجموعات دخلا، ولا سيما في المناطق الريفية، والتي يعاني منها بصفة خاصة في نطاق تلك المجموعات، النساء والأطفال • والحل بعيد المدى لهذه المشكلة يكمن في القضاء على الفقر من خلال رفع الدخل وتوزيعه توزيعاً أفضل • بيد أن ذلك سيتطلب بعض الوقت، وقد لا تستطيع جميع الحكومات اتخاذ التدابير اللازمة لتحقيق هذا الهدف خلال فترة قصيرة نسبياً • وتوجد في نفس الوقت عدة فرص لا تأخذ إجراءات مباشرة قصيرة الأجل لتحسين الأحوال الغذائية للأطفال وللمجموعات المعرضة الأخرى • وما من شك أن إعادة توجيه البرامج الحكومية في هذا المجال إلى جانب إدراج أهداف كافية للغذاء والتغذية في خطط التنمية القومية سيساعد في الحد من الجوع ومن سوء التغذية •

بيد أن النتيجة الأساسية التي يمكن استخلاصها من هذا التقييم هي حاجة الدول النامية إلى التعجيل بانتاجها الغذائية تعجيلاً كافياً لمواجهة المتطلبات المتزايدة للسكان الذين تزداد أعدادهم بسرعة • وبالرغم من الجهود الناجحة التي اضطلعت بها كثير من البلدان، خلال العقد السابق لزيادة انتاجيتها الزراعية، فإن العجز في الأغذية في الدول النامية ككل يتطلب منها زيادة وارداتها الغذائية • كما أظهر التحليل أنه إذا ما استمرت الاتجاهات الأخيرة للعرض والطلب، فإن العجز الغذائي في معظم الدول النامية سيزداد عما هو عليه الآن • وبحلول عام ١٩٨٥ ستدعو الحاجة إلى زيادات هائلة في الواردات من الحبوب والأغذية الأخرى لمواجهة هذا العجز، ولا يحتمل أن يقوم المجتمع الدولي بتمويل هذه الواردات ولذلك فإن الحل المناسب الوحيد، على المدى البعيد هو زيادة الانتاج الغذائي ضمن البلدان النامية ذاتها •

ومن أهم العناصر في أى برنامج يرمى إلى زيادة الانتاج الغذائي وإلى استمرار دفعة " الثورة الخضراء " هو توفير المدخلات المهمة على نحو كاف، ولا سيما الأسمدة • وقد أدى العجز الحالي في الأسمدة وارتفاع أسعارها إلى الحد من احتمالات زيادة الانتاج الغذائي في عديد من الدول النامية بمعدل سريع كاف • ومن الموضوعات المهمة للسياسة التي تتطلب دراسة عاجلة كيفية معالجة الأزمات القصيرة الأجل في الامدادات •

ومن النتائج الأخرى التي تبرز بجلاء هو أن لدى الدول النامية إمكانات كامنة لانتاج كميات غذائية أكبر بكثير • ذلك أنه توجد في أماكن كثيرة من العالم موارد كثيرة غير مستغلة في الأراضي والمياه يمكن تعبئتها لزيادة حجم الانتاج الغذائي وللتقريب من الهوة الغذائية الكامنة في الدول النامية • بيد استغلال هذه الموارد يتطلب استثمارات هائلة، تعد بالآلاف الملايين من الدولارات سنوياً في الدول النامية ككل ليتسنى الوصول إلى الأراضي القابلة للزراعة في الأماكن النائية، ولتسخير الأنهار والمياه الجوفية للرى، ولتمويل البحوث في تربية النباتات، وفي إدارة التربة، ووقاية النبات، وتربية الحيوانات، ولحل مشكلات فنية أخرى عديدة مرتبطة بزراعة المناطق الاستوائية وشبه الاستوائية، ولادخال الوسائل الحديثة في التسويق، والحد من الفاقد، وتكوين رأس المال العامل وتوفير الكفاءات التنظيمية من أجل زيادة تدفق القروض وخاصة لصغار المزارعين •

غير أن زيادة الانتاج الغذائي قد لا تؤدي في حد ذاتها إلى زيادة الاستهلاك بنفس القدر، وخاصة بالنسبة لأقل المجموعات دخلاً ما لم تستكمل برامج الاستثمار ببرامج تهدف لتزويد المزارعين بالأساليب الحديثة وبمكونات الانتاج الأخرى، وما لم تصحب ذلك برامج للاستخدام والتنمية المتكاملة في المناطق الريفية • فإلى جانب أساليب الإرشاد الزراعي التقليدية والتي غالباً ما تكون باهظة التكاليف، ينبغي تجربة الأساليب الحديثة على نطاق واسع لتعبئة طاقات الملايين من صغار منتجي الأغذية وقدراتهم في إطار مؤسسات اجتماعية هادفة •

وفي الوقت الذي يجري فيه بذل الجهود لزيادة الانتاج الغذائي من خلال زيادة الاستثمار في الزراعة وتحسين

المؤسسات والهيكل الربحية ، لا بد من معالجة مشكلات مواجهة الطلب المتقلب على الواردات الغذائية من جانب الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء .

فما هي الطريقة التي يمكن بها للدول المصدرة للأغذية ، سواء كانت نامية أو متقدمة أن تواجه هذه الطلبات بموارد هـا الزراعة ؟ وكيف يمكن تمويل الواردات الغذائية السوية للدول النامية التي تفوق قدرتها على الدفع . وقد يكون من الضروري معالجة هذه الموضوعات من زوايا متعددة في نفس الوقت: مثل خطط تثبيت الأسعار ، وإزالة الحواجز التجارية ، وإعطاء امتيازات خاصة للمنتجات الزراعية ، وإبرام اتفاقيات سلعية أكثر مرونة ، وتكوين اتحادات لشركات مالية كبيرة لمساعدة البلدان الضعيفة بوجه خاص .

وتلك الجوانب المترابطة بين الإنتاج والتجارة ، والمخزونات ، والأسعار ، تهم جميع البلدان سواء كانت متقدمة أو نامية . ذلك أن المستهلك في كل بلد من البلدان يريد ضمانا معينا من الامدادات بأسعار معقولة ، بينما يحتاج المنتجون الى أسواق وإلى أسعار تغطي سعر تكلفة منتجاتهم وتحمي دخولهم . ولا يمكن القضاء على التقلبات في الامدادات والأسعار مرة واحدة ، كما أنه من غير المحتمل أن تنجح محاولات تجنبها تماما من خلال تدابير دولية جامدة . وفي نفس الوقت لا يمكن ترك أمن الامدادات الغذائية في العالم لا هوأ القوى التي تحكم السوق . بل على العكس ، هناك حاجة لإيجاد مجموعة واسعة من الأهداف والسياسات ، والأساليب التي يمكن أن تعمل في إطارها قوى السوق ، والتي تستطيع في نفس الوقت معالجة حالات التقلب الكبير في الأسعار والامدادات معالجة فعالة من خلال تدابير مرنة .

ولا يمثل ما تقدم سوى بعض تدابير السياسة التي تنشأ من التحليل السالف للأزمة الغذائية في العالم . بيد أنها تكفي لإبراز نقطتين رئيسيتين . أولهما ، أن لدى الانسان المقدرة التامة على حل مشكلة الغذاء سواء بالنسبة للمدى القصير أو للمدى البعيد ، كما أنه تتوافر لديه وسائل تحقيق ذلك حتى وإن كانت بعض هذه الوسائل تحتاج الى تحسين . وثانيهما ، ان هناك حاجة ، مع ذلك ، لبذل جهود جبارة لتعبئة الموارد المادية ، والمالية ، والبشرية ، على أساس ادراك المجتمع البشرى أنه يواجه بالفعل مشكلة من أخطر المشكلات التي صادفها خلال تاريخه الطويل .

٢٣١
ملاحق الفصل الثالث

الجدول ٣-أ: معدلات نمو السكان والانتاج الغذائي والطلب المحلي واحتياجات الفرد من السعرات والبروتين في كل قطر على حدة

المعدلات السنوية للزيادة في		نصيب الفرد اليومي			
السكان	الانتاج الغذائي (١)	الطلب المحلي على (٢) و (٣) الاغذية	السعرات	(٣) و (٤)	البروتين (٣) و (٤)
.....	النسبة المئوية (٥).....		السعرات	النسبة المئوية للاحتياجات	بالجرام
البلاد المتقدمة					
ألبانيا	٢٨٨	٣٦٦	٤٦٦	٩٩	٧٤
استراليا	٢٠١	٣٦٧	٢٦٤	١٢٣	١٠٨
النمسا	٢٠٤	٢٥٠	١٠١	١٢٦	٩٠
بلجيكا - لكسمبورغ	٢٠٦	٢١٠	١٠٢	١٢٨	٩٥
بلغاريا	٢٠٨	٤٣٣	٢٨٨	١٣٢	١٠٠
كندا	٢٠٢	٢٠٢	٢٥٥	١٢٩	١٠١
تشيكوسلوفاكيا	٢٠٩	١٨٨	١٠٩	١٢٩	٩٤
الدنمارك	٢٠٧	١٠٦	١٠٣	١٢٠	٩٣
فنلندا	٢٠٨	٢٠٤	١٠١	١١٣	٩٣
فرنسا	١٠٠	٣٠٠	٢٠٠	١٢٧	١٠٥
ألمانيا الديمقراطية	٢٠٣	١٠٦	٠٨٨	١٢٦	٨٧
ألمانيا الاتحادية	١٠٠	٢٥٠	١٠٩	١٢١	٨٩
اليونان	٢٠٨	٤٠٠	٢٠٣	١٢٨	١١٣
المجر	٥٠٠	٣٠٠	١٠٩	١٢٥	١٠٠
ايرلندا	١٠٠	١٠٧	٠٣٣	١٣٦	١٠٣
اسرائيل	٣٠٤	٧٠٧	٤٠٩	١١٥	٩٣
ايطاليا	٢٠٧	٢٠٩	٢٠٣	١٢٦	١٠٠
اليابان	١٠١	٤٣٣	٣٠٧	١٠٧	٧٩
مالطا	٢٠١	٣٠٢	١٠٢	١١٤	٨٩
هولندا	١٠٣	٣٠٠	١٠٧	١٢٣	٨٧
نيوزيلندا	٢٠١	٢٠٧	٢٠٠	١٢١	١٠٩
النرويج	٢٠٩	١٠٣	١٠٣	١١٠	٩٠
بولندا	١٠٤	٣٠٠	٢٠٣	١٢٥	١٠١
البرتغال	٢٠٦	١٠٧	٢٠٣	١١٨	٨٥
رومانيا	١٠١	٣٠٢	٢٠٧	١١٨	٩٠
جنوب أفريقيا	٢٠٤	٣٠٩	٣٠٢	١١٢	٧٨
اسبانيا	٢٠٩	٣٠٤	٣٠٠	١٠٦	٨١
السويد	٢٠٧	٢٠٩	١٠٠	١٠٤	٨٦
سويسرا	١٠٥	١٠٧	١٠٩	١١٩	٩١
الاتحاد السوفيتي	١٠٥	٣٠٩	٣٠٠	١٣١	١٠١
المملكة المتحدة	٢٠٥	٢٠٨	٠٧٧	١٢٦	٩٢
الولايات المتحدة	١٠٥	٢٠٠	١٠٦	١٢٦	١٠٦
يوغسلافيا	١٠٢	٤٠٥	٢٠٤	١٢٥	٩٤

البلاد النامية

٥٨	٨١	١٩٧٠	٢ر٢	١ر٧	١ر٩	أفغانستان
٤٦	٧٢	١٧٣٠	٢ر٤	—	٢ر٤	الجزائر
٤٢	٨٥	٢٠٠٠	٣ر٠	٢ر٧	١ر٨	أنجولا
١٠٠	١١٥	٣٠٦٠	٢ر٠	١ر٨	١ر٧	الارجنتين
٤٠	٨٠	١٨٤٠	٠٠٠	١ر٦ (٧)	٣ر٥ (٧)	بنجلاديش
٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	—	٠ر٦	باربادوس
٤٦	٧٩	١٩٠٠	٢ر٧	٥ر٠	٢ر٣	بوليفيا
٦٥	٨٧	٢٠٤٠	٠٠٠	٢ر٣	٢ر٠	بتسوانا
٦٥	١١٠	٢٦٢٠	٤ر٠	٤ر٤	٣ر٠	البرازيل
٥٠	١٠٢	٢٢١٠	٣ر٣	٢ر٤	٢ر٢	بورما
٦٢	٨٨	٢٠٤٠	٢ر٤	٢ر٤	٢ر٠	بورتوريكا
٦٤	١٠٤	٢٤١٠	٢ر٥	٣ر٣	١ر٨	الكامرون
						جمهورية أفريقيا الوسطى
٤٩	٩٨	٢٢٠٠	١ر١	٢ر٨	١ر٨	تشاد
٧٥	٨٩	٢١١٠	١ر٢	٠ر٩	٢ر١	شيلي
٧٧	١٠٩	٢٦٧٠	٣ر٣	٢ر٢	٢ر٥	الصين
٦٠	٩١	٢١٧٠	٠٠٠	٢ر٣	١ر٧	كولومبيا
٥١	٩٥	٢٢٠٠	٣ر٩	٣ر١	٣ر٣	الكونغو
٤٤	١٠٢	٢٢٦٠	٣ر٧	٢ر٢	١ر٩	كوستاريكا
٦٦	١١٦	٢٦١٠	٤ر٨	٥ر٤	٣ر٨	كوبا
٦٣	١١٧	٢٧٠٠	٢ر٠	١ر١	٢ر٢	قبرص
٦	١٠٨	٢٦٧٠	٢ر٣	٥ر٤	١ر١	دا هومي
٥٦	٩٨	٢٢٦٠	٠ر١	١ر٥	٢ر٣	جمهورية الدومينيكان
٤٨	٩٤	٢١٢٠	٣ر٦	٢ر٢	٣ر٣	الإكوادور
٤٧	٨٨	٢٠١٠	٤ر٠	٥ر٤	٣ر٣	مصر
٦٩	١٠٠	٢٥٠٠	٣ر٨	٣ر٤	٢ر٦	السلفادور
٥٢	٨٤	١٩٣٠	٤ر١	٣ر٦	٣ر٠	اثيوبيا
٧٢	٩٣	٢١٦٠	٣ر٠	٢ر٣	١ر٨	جابون
٥٧	٩٥	٢٢٢٠	٢ر٤	٣ر٦	٠ر٦	جامبيا
٦٤	١٠٤	٢٤٩٠	٠٠٠	٤ر٤	١ر٨	غانا
٤٩	١٠١	٢٣٢٠	٣ر٢	٣ر٩	٢ر٩	جواتيمالا
٥٩	٩٧	٢١٣٠	٤ر٢	٤ر١	٣ر٠	غينيا
٤٥	٨٨	٢٠٢٠	٣ر٤	٢ر٠	٢ر٠	غيانا
٥٨	١٠٥	٢٣٩٠	٣ر٦	٢ر٥	٣ر٠	هايتي
٣٩	٧٧	١٧٣٠	٢ر٢	١ر٠	٢ر٣	هندوراس
٥٦	٩٤	٢١٤٠	٤ر٢	٤ر٠	٣ر٣	الهند
٥٢	٩٤	٢٠٧٠	٣ر٠	٢ر٤	٢ر١	اندونيسيا
٣٨	٨٣	١٧٩٠	٢ر٦	٢ر٠	٢ر٥	ايران
٦٠	٩٦	٢٣٠٠	٥ر٤	٣ر٣	٢ر٨	العراق
٦٠	٩٠	٢١٦٠	٥ر٢	٢ر٨	٣ر٣	ساحل العاج
٥٦	١٠٥	٢٤٣٠	٢ر٦	٤ر٩	٢ر٢	جامايكا
٦٣	١٠٥	٢٣٦٠	٣ر٣	١ر٩	١ر٩	الأردن
٦٥	٩٩	٢٤٣٠	٦ر١	١ر٨	٣ر٢	

٦٧	١٠٢	٢٣٦٠	٤٧	٢٦	٣٠	كينيا
٥٥	١٠٩	٢٤٣٠	٤٣	٣٥	٢٨	جمهورية الخمير
٧٣	٨٩	٢٢٤٠	٠٠٠	٠٠٠	٢٧	كوريا الشمالية
٦٨	١٠٧	٢٥٢٠	٤٧	٤٨	٢٧	كوريا الجنوبية
٤٩	٩٥	٢١١٠	٣٧	٣٧	٢٤	لاوس
٦٣	٩٢	٢٢٨٠	٣١	٥٠	٢٨	لبنان
٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٥	١٦	ليسوتو
٣٩	٩٤	٢١٧٠	١٨	١١	١٥	ليبيريا
٦٢	١٠٩	٢٥٧٠	٠٠٠	٥٣	٣٦	ليبيا
٥٨	١١١	٢٥٣٠	٢١	٢٨	٢٤	مدغشقر
٦٣	٩٥	٢٢١٠	٣٧	٤٧	٢٥	مالاوى
٥٤	١١٠	٢٤٦٠	٤٣	٥٢	٣٠	ماليزيا (الغربية)
٦٤	٨٨	٢٠٦٠	٤٣	١٦	٢١	مالسي
٦٨	٨٥	١٩٧٠	٣٠	٢٤	٢٠	موريتانيا
٤٨	١٠٤	٢٣٦٠	٣٠	١٣	٢٦	موريشس
٦٢	١١١	٢٥٨٠	٤٣	٥٣	٣٤	المكسيك
١٠٦	١٠٦	٢٣٨٠	٠٠٠	٠٠٠	٢٩	منغوليا
٦٢	٩٢	٢٢٢٠	٣٣	٢٨	٣٠	المغرب
٤١	٨٨	٢٠٥٠	٣٢	٢٧	١٧	موزمبيق
٤٩	٩٥	٢٠٨٠	٢١	٠١	١٨	نيبال
٧١	١٠٩	٢٤٥٠	٣٩	٤٩	٣٠	نيكاراجوا
٧٤	٨٩	٢٠٨٠	٢٢	٤١	٢٨	النيجر
٦٣	٩٦	٢٢٧٠	٣١	٢٠	٢٤	نيجيريا
٥٦	٩٣	٢١٦٠	٤٢	٣٠	٣٠	باكستان
٦١	١١٢	٢٥٨٠	٤٨	٤٣	٣٢	باناما
٧٣	١١٩	٢٧٤٠	٣٤	٢٦	٣١	باراجواى
٦٠	٩٩	٢٣٢٠	٣٩	٢٩	٢٩	بيرو
٤٧	٨٦	١٩٤٠	٤٢	٣٢	٣٢	الفلبين
٧٦	١١١	٢٦٦٠	٤١	٣٩	٣٤	روديسيا
٥٨	٨٤	١٩٦٠	١٩	١٨	٢٦	رواندا
٦٢	٩٤	٢٢٧٠	٥٠	٢٩	٢٤	العربية السعودية
٦٥	١٠٠	٢٣٧٠	١٢	٣٣	٢٢	السنغال
٥١	٩٩	٢٢٨٠	٣٩	٢٤	٢٠	سيراليوني
٥٦	٧٩	١٨٣٠	١٥	١١	٢٢	الصومال
٤٨	٩٨	٢١٧٠	٣١	٣٦	٢٥	سرى لانكا
٦٣	٩٢	٢١٦٠	٣٩	٤٣	٢٩	السودان
٥٩	١٠٩	٢٤٥٠	٤٠	٠٠٠	٣١	سورينام
٧٥	١٠٧	٢٦٥٠	٤٦	١٨	٣٠	سوريا
٦٣	٩٨	٢٢٦٠	٣٠	٣١	٢٤	تنزانيا
٥٦	١١٥	٢٥٦٠	٤٦	٥٣	٣١	تايلاند
٥٦	١٠١	٢٣٣٠	٢٤	٥٤	٢٣	توجو
٦٤	٩٨	٢٣٨٠	٤٨	١٩	٢٥	ترينداد وتوباغو
٦٧	٩٤	٢٢٥٠	٤٣	٠٨	٢٩	تونس

٩١	١٢٩	٣٢٥٠	٣٨٨	٣٠٠	٢٧٧	تركيا
٦١	٩١	٢١٣٠	٣٨٢	١٨٨	٢٤٤	اوغندا
٥٩	٧٢	١٧١٠	١٨٢	٤٧٧	١٨٨	فولتا العليا
١٠٠	١٠٨	٢٨٨٠	١٨٢	٠٨٨	١٨٣	أرجواي
٦٣	٩٨	٢٤٣٠	٤٠٠	٦٠١	٣٥٥	فنزويلا
٥٣	١١٤	٢٣٥٠	٠٠٠	٠٠٠	٢٧٧	فيتنام الديمقراطية
٥٣	١٠٧	٢٣٢٠	٣٨٢	٤٧٣	٢٥٥	جمهورية فيتنام
						الجمهورية العربية
٦١	٨٤	٢٠٤٠	٣٧٩	— ٠٢٠	٢٤٤	اليمنية
						جمهورية اليمن
٥٧	٨٦	٢٠٧٠	— ١٠٠	١٦١	٢٤٤	الديمقراطية
٣٣	٩٣	٢٠٦٠	٢٨٣	٢٠٠	٢٠٠	زائير
٦٨	١١٢	٢٥٩٠	٤٨٨	٤٧٣	٢٧٩	زامبيا

(١) ويقتصر على ما يخص للغذاء من المحاصيل ومن الانتاج الحيواني فقط ولا يشمل انتاج الأسماك (٢) محسوبة على أساس نمو السكان ودخل الفرد وتقديرات المرونة الداخلية للطلب على السلع الزراعية ، الواردة في تنبؤات منظمة الأغذية والزراعة للسلع الزراعية ، ١٩٧٠-١٩٨٠ ، روما ، ١٩٧١ ، (٣) اجمالي الأغذية ويشمل الأسماك ، (٤) متوسط الفترة ١٩٦٩-١٩٧١ ، (٥) الاتجاه الرأسي للفترة ١٩٥٢-١٩٧٢ ، (٦) متوسط الاحتياجات بعد تعديلها (أى الاحتياجات الفسيولوجية مضافا إليها ١٠ ٪ للفاقد على مستوى الأسرة) ، (٧) ١٩٦٢-١٩٧٢

الجدول ٣ : معدلات نمو السكان والكثافة السكانية ، ومعدلات زيادة الإنتاج والطلب على الأغذية والحبوب ، ومؤشرات عدم استقرار الإنتاج الأغذية

والحبوب في كل قطر عظمى حدة

البلد المتقدمة	(١) السكان		(٢) الكثافة		كـ		الطلب		مؤشر عدم استقرار		الحبـ		مؤشر عدم استقرار	
	(١) السكان		(٢) الكثافة		كـ		الطلب		مؤشر عدم استقرار		الحبـ		مؤشر عدم استقرار	
	(١) السكان	(٢) الكثافة	(٣) الأغذية	(٤) مؤشر عدم استقرار	(٥) الإنتاج	(٦) الطلب	(٧) الإنتاج	(٨) الطلب	(٩) الإنتاج	(١٠) الطلب	(١١) الإنتاج	(١٢) الطلب	(١٣) الإنتاج	(١٤) الطلب
اليابا	٢٨	٣٨	٢٦	٤٦	١٠	٤٦	١٠	٤٦	٥١	٢٧	٢٧	٢٧	٢٧	٢٧
استراليا	٢١	٣٠	٣٧	٤٦	١١	٤٦	١١	٤٦	٤٧	٤٧	٤٧	٤٧	٤٧	٤٧
النمسا	٤٠	٤٦	٥٥	١١	٦	١١	٦	١١	٤١	٤١	٤١	٤١	٤١	٤١
بلجيكا سلكسبورغ	٦٠	١١٠	٢١	٢١	٤	٢١	٤	٢١	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨
بلغاريا	٨٠	١٩	٤٣	٢٨	٨	٢٨	٨	٢٨	٤٤	٤٤	٤٤	٤٤	٤٤	٤٤
كندا	٢٢	٥٥	٢٢	٢٥	١٢	٢٥	١٢	٢٥	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦
تشيكوسلوفاكيا	٩٠	٢٨	١٨	٢١	٦	٢١	٦	٢١	٢٩	٢٩	٢٩	٢٩	٢٩	٢٩
الدنمارك	٧٠	١٨	٢٦	٢١	٣	٢١	٣	٢١	٣٨	٣٨	٣٨	٣٨	٣٨	٣٨
فنلندا	٨٠	١٧	٤٤	٢١	٤	٢١	٤	٢١	٤٦	٤٦	٤٦	٤٦	٤٦	٤٦
فرنسا	٣٠	٢٦	٣٠	٢٠	٦	٢٠	٦	٢٠	٢٣	٢٣	٢٣	٢٣	٢٣	٢٣
ألمانيا الديمقراطية	—	٣٦	١٦	١٩	٤	١٩	٤	١٩	٢٧	٢٧	٢٧	٢٧	٢٧	٢٧
ألمانيا الاتحادية	—	٧٣	٥٥	٢٣	٧	٢٣	٧	٢٣	٢٦	٢٦	٢٦	٢٦	٢٦	٢٦
اليونان	٨٠	٢٥	٤٠	٢٣	٩	٢٣	٩	٢٣	٤٣	٤٣	٤٣	٤٣	٤٣	٤٣
المجر	٥٠	١٨	٣٠	٢٩	٤	٢٩	٤	٢٩	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨
أيرلندا	١٠	٢٦	١٧	٢٣	٤	٢٣	٤	٢٣	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠
اسرائيل	٤٠	٧٠	٧٧	٤٩	٦	٤٩	٦	٤٩	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١
إيطاليا	٧٠	٣٦	٢٩	٢٣	٥	٢٣	٥	٢٣	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١
اليابان	١١	١٨٥	٢٣	٢٣	٩	٢٣	٩	٢٣	٢٥	٢٥	٢٥	٢٥	٢٥	٢٥
مالطا	١٠	٢٠	٢٠	٢٠	٤	٢٠	٤	٢٠	—	—	—	—	—	—
هولندا	١٣	١٥٠	٢٠	٢٠	٣	٢٠	٣	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠
نيوزيلندا	٢١	٣٧	٢٠	٢٠	٢	٢٠	٢	٢٠	٨٢	٨٢	٨٢	٨٢	٨٢	٨٢
النرويج	٩٠	٤٨	١٢	١٢	٤	١٢	٤	١٢	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨	٢٨
بولندا	٤١	٢١	٣٠	٢٣	٤	٢٣	٤	٢٣	٢٦	٢٦	٢٦	٢٦	٢٦	٢٦
البرتغال	٦٠	٢٢	١٧	٢٣	٧	٢٣	٧	٢٣	—	—	—	—	—	—
رومانيا	١١	٢٩	٢٦	٢٣	١٣	٢٣	١٣	٢٣	٣٤	٣٤	٣٤	٣٤	٣٤	٣٤

جانب أفريقيا

اسبانيا	٢٩	٢٢	١٠	٢٢	٢٩	٢٤	٢٩
السويد	٢٠	٢٤	٢٤	٢٠	٢٤	٢٩	٢٩
سويسرا	١٠	٢٠	٢١	٢١	٢١	٢٩	٢٩
الاتحاد السوفيتي	٢٠	٢٠	٢٢	٢٢	٢٢	٢٩	٢٩
المملكة المتحدة	٨	٢٠	٢٢	٢٢	٢٢	٢٩	٢٩
الولايات المتحدة	٩	٢٠	٢٢	٢٢	٢٢	٢٩	٢٩
يوسفلافيا	٢٤	٢٠	٢٢	٢٢	٢٢	٢٩	٢٩

البلاد النامية

أفغانستان	١٠	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٩	٢٩
الجزائر	٥١	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٩	٢٩
انجولا	١٥	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٩	٢٩
الارجنتين	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٩	٢٩
باربادوس	—	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٩	٢٩
بوليفيا	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٩	٢٩
بوتسوانا	١٥٥	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٩	٢٩
البرازيل	٨	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٩	٢٩
بورما	١٠	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٩	٢٩
بوروندي	١٥	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٩	٢٩
الكاميرون	١٤	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٩	٢٩
جمهورية أفريقيا الوسطى	٢٤	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٩	٢٩

تشاد

تشاد	٨	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٩	٢٩
تشيلي	١٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٩	٢٩
الصين	٣	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٩	٢٩
كولومبيا	٨	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٩	٢٩
الكونغو	٢٥	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٩	٢٩
كوستاريكا	٢٥	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٩	٢٩
كوبا	٢١	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٩	٢٩
قبرص	٤٨	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٩	٢٩
داوميني	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٩	٢٩
جمهورية الدومينيكان	٧	٢٢	٢٢	٢٢	٢٢	٢٩	٢٩

١٤	٢٩٩	٢٨	٠	٤٣٠	١٦	٢٣	الاكوادور
١٠	٢٩٩	٢٨	٠	٣٢٨	١٧	٢٦	مصر
١٨	٢٩٥	١٨	٤	٢٣٦	٥٣٠	٢٠	السلفادور
٣	٢٨٦	٢٣	٢	٢٣٠	٢٣٩	١٨	أثيوبيا
٢٨	٥٣٧	٠٢	٣	٢٣٤	٢١	٠٦	جانون
١٥	٠٠٠	٣٨	١٢	٠٠٠	٢٩	١٨	جامبيا
١٤٦	٣٣٤	٣٣	٨	٣٢	٣١	٢٩	غانا
٩	٣٣٤	٣٥	٣	٣٢٩	٣٥	٣٠	جواتيمالا
١٩	٣٢٢	٤٣٥	٣	٣٢٤	٢١	٣٠	غينيا
١٩	٣٣٤	١٨	٧	٣٢١	٠٩	٣٠	غيانا
٣	٢٢٢	١٣	٢	٢٢٢	١٣	٢٣	هايتي
٧	٢٢٦	٢٦	٥	٢٢٠	٢٣	٢٣	هندوراس
٨	٢٦١	٢٧	٣	٢٣٤	٣٤	٢١	الهند
١١	٢٦٦	٨	٦	٢٣٠	٣٨	٢٥	اندونيسيا
١٢	٤٦٦	٣٦	٤	٦٣٤	٢٥	٢٨	ايران
٤٤	٤٣٤	١٨	١٥	٥٢	١٢	٢٢	العراق
٢٩	٢٧	٥٧	١٠	٢٦	٠٦	٢٢	ساحل العاج
٣٠	٣٠	٩٠	٧	٢٣	٨٣	١٩	جامايكا
١١٧	٤٥٥	١٦	٣٧	٦٦	١٧	٢٢	الاردن
١٢	٤٢	٣٢	٣	٢١	٦٥	٣٠	كينيا
٢٠	٣٦٦	٢٧	١٤	٤٣	٢٤	٢٨	جمهورية الخمير
١٣	٤٣	٣٤	٠٠٠	٠٠٠	١٠	٢٧	كوريا الشمالية
١١	٤٣٠	٢٢	١١	٤٧	١٤	٢٧	كوريا الجنوبية
٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٨	٢٢	٠٠٠	٠٠٠	الكويت
١٤	٢٢٦	٢٦	١١	٢٢٧	٣١	٢٤	لاوس
٢٢	٢٩	٤١	٩	٢١	٨٤	٢٨	لبنان
١٢	٠٠٠	٠٠٠	٣	٠٠٠	٢٧	١٦	ليسوتو
١٤	١٦٦	٠٥	٣	١٨	٠٢	١٥	ليبيريا
٩٣	٠٠٠	٢٠	١٧	٠٣	٠٧	٢٦	ليبيا
٦	٢٢٢	٣٢	٤	٢١	٢١	٢٣	مدغشقر
١٢	٣٥	٦٣	٨	٢٧	١٥	٢٥	مالاوى

١٨	٢ر١	٢ر٢	٧	٢ر٨	٢ر٥	١ر٣	٢ر٧
١١	٢ر٨	٢ر٦	٢	٢ر٢	١ر٨	١ر٧	٢ر٤
١٢	١ر٥	٥ر٥	١٢	١ر٢	٤ر٧	١ر٥	١ر٤
٣٤	١ر٢	١ر٧	١٥	١ر٢	١ر٥	١ر٥	١ر٢
١٢	٢ر٨	٥ر٦	٢	٤ر٥	٦ر١	٢ر١	٢ر٥
١٢	٤ر٣	٢ر٤	٥٥٥	٥٥٥	٥٥٥	٥٥٥	٢ر٧
١٢	٢ر٨	٤ر٢	٩	٢ر٢	٤ر٢	٥ر٩	٢ر٥
٢١	٥٥٥	٥ر٦	٢	٢ر٩	—	٤ر٨	٢ر٤
٣٢	٥٥٥	٤ر٩	٥	١ر٥ —	١ر٦	٥ر١	٢ر٤
١٤	٢ر٣	٥ر٧	٥	٢ر٣	٥ر٢	٢ر٤	٢ر٥
١٢	٢ر٨	٢ر٥	١٢	٤ر٨	٤ر٣	٥ر٩	٢ر٩
							جمهورية اليمن
							الديمقراطية
							زائيرى
							زامبيا
							جمهورية اليمن
							الديمقراطية
							زائيرى
							زامبيا
							جمهورية اليمن
							الديمقراطية
							زائيرى
							زامبيا

(١) الاتجاه الرأسى للنمو، ١٩٥٢ — ١٩٧٢ — ١٩٧٥ (٢) — عدد السكان في كل هكتار من الأراضي الزراعية حوالي عام ١٩٧٥ (٣) — اتجاه الزراعة للفترة ١٩٧٥ — ١٩٨٥ ، روما ، ١٩٧١ ، ١٩٧٢ (٤) — محصول على أساس معادلة : Inst Index

$$\frac{\sum (x_t - \bar{x})^2}{n-1} \text{ in which } x_t = \left(\frac{x_t + 1}{x_t} \right) - k, \left(\frac{x_t + 2}{x_t + 1} \right) - k, \dots, \frac{x_{tn} - k}{x_{tn} - 1}, \text{ where } k \text{ is the rate of growth of } x_t, x_t + 1, \dots, x_{tn}; x_t = 1952 \text{ production, } x_{tn} = 1972 \text{ production.}$$

الجدول ٣- ج : متوسط الامدادات لفرد من الطاقة والبروتين في كل قطر على حدة ، ١٩٦١ و ١٩٧٠

الطاقة		البروتين (بالجرام)		% بين الامدادات والاحتياجات من الطاقة		نسبة البروتين الى الطاقة	
١٩٦١	١٩٧٠	١٩٦١	١٩٧٠	١٩٦١	١٩٧٠	١٩٦١	١٩٧٠
<u>البلاد المتقدمة</u>							
٢٣٧٠	٢٣٧٠	٧١٣	٧١٣	٩٨	٩٨	١٢٠	١٢٠
٣١٤٠	٣٠٥٠	٨٩١	١٠١١	١١٨	١١٥	١٣٣	١٣٣
٣١٥٠	٣٣٤٠	٨٦٧	٨٩١	١٢٠	١٢٧	١١٠	١٠٦
٣١٦٠	٣٣٩٠	٩١٣	٩٤٠	١٢٠	١٢٨	١١٥	١١٠
٢٦٨٠	٣٣٠٠	٧٩٢	٩٧٢	١٠٧	١٣٢	١١٨	١١٧
٣٠١٠	٣١٩٠	٩١٦	٩٧٨	١١٣	١٠	١٢١	١٢٢
٢٩٨٠	٣١٩٠	٨١٨	٨٩٧	١٢١	١٢٩	١٠٩	١١٢
٣٣٤٠	٣٢٣٠	٨٧٥	٩٠٦	١٢٤	١٢٠	١٠٤	١١٢
٣١٣٠	٣٠٢٠	٩٣١	٩١٣	١١٥	١١١	١١٨	١٢٠
٣١٤٠	٣٢١٠	١٠٢٠	١٠٤٣	١٢٥	١٢٧	١٢٩	١٢٩
٢٧٣٠	٣٤٠٠	٦٧٠	٨٣٦	١٠٤	١٣٠	٩٨	٩٨
٣١٢٠	٣٢٣٠	٨٤٠	٨٨٤	١١٧	١٢١	١٠٧	١٠٩
٣٠٠٠	٢٩٠٠	٩٨٧	٩٨٩	١٢٠	١١٦	١٣٦	١٣٦
٣٠٣٠	٣١٨٠	٩١٧	٩٨٠	١١٥	١٢١	١٢٣	١٢٣
٣٢٤٠	٤٤٢٠	١٠٠٤	١٠٢٥	١٤٢	١٣٦	١١٩	١١٩
٢٧٩٠	٢٩٧٠	٨٣٨	٩١٥	١٠٩	١١٦	١٢٣	١٢٣
٢٧٧٠	٣١٧٠	٨٧٥	١٠٠٢	١١٠	١٢٦	١٢٦	١٢٦
٢٣٤٠	٢٤٧٠	٧١٩	٧٦٢	١٠٠	١٠٦	١٢٣	١٢٣
٢٦٨٠	٢٦٨٠	٨٦٠	٨٦٠	١٠٨	١٠٨	١٢٨	١٢٨
٣٢٥٠	٣٢٩٠	٨٦٣	٨٣٨	١٢١	١٢٢	١٠١	١٠١
٣٥١٠	٣٣٣٠	١٠٨٤	١٠٧٣	١٣٣	١٢٦	١٢٨	١٢٨
٢٩١٠	٢٩٢٠	٨٦٨	٨٧١	١٠٩	١٠٩	١١٩	١١٩
٣٣٥٠	٣٢٧٠	٩٢٩	٩٨٦	١٢٨	١٢٥	١٢٠	١٢٠
٢٦٢٠	٢٨٩٠	٧٦٦	٨٤٨	١٠٧	١١٨	١١٧	١١٧
٢٧٨٠	٣١٢٠	٨٠٥	٩٢١	١٠٥	١١٨	١١٨	١١٨
٢٨٢٠	٢٧٣٠	٨٠٢	٧٧٠	١١٥	١١١	١١٢	١١٣
٢٦٣٠	٢٦٢٠	٧٨٩	٨٠٦	١٠٧	١٠٧	١٢٣	١٢٣
٢٩٩٠	٢٨٠٠	٨٥٩	٨٣٨	١١١	١٠٤	١١٩	١١٩
٣٢٣٠	٣٢٥٠	٩٥٧	٩١٤	١٢٤	١٢١	١١٢	١١٢
٣٠٠٠	٢٢٨٠	٨٧٠	١٠١٠	١١٧	١٢٨	١٢٣	١٢٣
٣١٨٠	٣١٤٠	٩١٢	٩٠٢	١٢٦	١٢٥	١١٤	١١٤
٣١٢٠	٣٢٧٠	٩٢٤	٩٧٣	١١٨	١٢٤	١١٩	١١٩
٢٩٣٠	٣١٤٠	٩٠٩	٩٢٢	١١٥	١٢٤	١١٧	١١٧
<u>البلاد النامية</u>							
٢١١٠	١٩٥٠	٦٢٦	٥٧٩	٨٦	٨٠	١١٨	١١٨
١٧٤٠	١٧١٠	٤٧٠	٤٤٧	٧٣	٧١	١٠٤	١٠٤

تابع الجدول ٣ - ج : متوسط الامدادات للفرد من الطاقة والبروتين في كل قطر على حدة ، ١٩٦١ و ١٩٧٠

٨٣	٨٣	٨١	٨١	٣٩٩	٣٩٩	١٩١٠	١٩١٠	أنجولا
١٢٥	١٢٧	١١٩	١١٥	٩٨٦	٩٧٧	٣١٥٠	٣٠٦٠	الأرجنتين
٩٩	١٠٥	٧٧	٦٩	٤٥٨	٤٣٢	١٨٤٠	١٦٤٠	بوليفيا
١٢٧	١٢٨	٨٧	٨٥	٦٥١	٦٤٠	٢٠٤٠	١٩٩٠	بنسوانا
٩٨	٩٩	١٠٩	١٠٢	٦٣٨	٦٠٧	٢٦٠٠	٢٤٣٠	البرازيل
٨٨	٩٠	١٠٣	٨٨	٤٩٢	٤٣٠	٢٢٣٠	١٩١٠	بورما
١٠٤	٩٨	١٠٠	٨٢	٦١٠	٤٧٠	٢٣٣٠	١٩١٠	بورتوريكو
١٠٥	١٠٥	٩٦	٩٦	٥٨٩	٥٨٩	٢٢٣٠	٢٢٣٠	الكامرون
٨٧	٨٧	٩٦	٩٦	٤٧٥	٤٧٥	٢١٧٠	٢١٧٠	جمهورية أفريقيا الوسطى
١٤١	١٣٧	٨٦	٩٤	٧٢٨	٧٦٦	٢٠٦٠	٢٢٣٠	تشاد
١١٥	١١٣	١٠١	٩٦	٧٠٩	٦٦٨	٢٤٦٠	٢٣٥٠	شيلي
١٠٦	١٠٨	١٠٠	٨٥	٦٣٢	٥٤٣	٢٣٧٠	٢٠١٠	الصين
٩٠	٩١	٩٧	٩٤	٥٠٨	٤٩٨	٢٢٥٠	٢١٨٠	كولومبيا
٧٣	٧٣	٩٧	٩٧	٣٩٨	٣٩٨	٢١٦٠	٢١٦٠	الكونغو
١٠٢	٩٩	١١٠	٩٨	٦٣٠	٥٤٩	٢٤٧٠	٢٢٠٠	كوستاريكا
١٠٠	١٠٠	١٠٨	١٠٨	٦٢٨	٦٢٨	٢٥٠٠	٢٥٠٠	كوبا
١٢٦	١٢٦	٩٩	٩٩	٧٧٨	٧٧٨	٢٤٦٠	٢٤٦٠	قبرص
٩٨	٩٧	٩٨	٩٦	٥٥٢	٥٣٥	٢٢٥٠	٢٢٠٠	دا هومي
٩٧	٨٧	٩١	٩٢	٥٠١	٤٥٧	٢٠٦٠	٢٠٨٠	جمهورية الدومينيكان
٩٦	٩٩	٨٩	٨١	٤٩٠	٤٦٢	٢٠٤٠	١٨٥٠	اكوادور
١١٢	١١٨	٩٤	٨٨	٦٦١	٦٦٠	٢٣٦٠	٢٢٢٠	مصر
١٠٨	١١٣	٨٢	٨٢	٥١٣	٥٣١	١٨٩٠	١٨٧٠	السلفادور
١٢٧	١٢٧	٩٢	٨٨	٦٨٦	٦٥٦	٢١٥٠	٢٠٦٠	أثيوبيا
١٠٠	٩٣	٩٤	٩٣	٥٥٧	٥١٠	٢٢١٠	٢١٨٠	جابون
١٠٥	١٠٧	١٠٠	٩٤	٦٢٦	٦٠٠	٢٣٧٠	٢٢٣٠	جامبيا
٨٤	٨٨	٩٦	٨٩	٤٦٣	٤٥١	٢٢٠٠	٢٠٥٠	غانا
١١٠	١١٣	٩٧	٨٦	٥٨٧	٥٣٤	٢١٢٠	١٨٩٠	جواتيمالا
٨٦	٨٩	٨٨	٨٨	٤٣٩	٤٥٣	٢٠٤٠	٢٠٣٠	غينيا
٩١	٦١	٩٢	١٠١	٤٧٤	٣٥١	٢٠٨٠	٢٢٩٠	غيانا
٩٠	٨٨	٧٦	٨١	٣٨٧	٤٠٢	١٧٢٠	١٨٢٠	هايتي
١٠٥	١١٠	٩٦	٨٤	٥٧٧	٥٢٥	٢١٨٠	١٩٠٠	هندوراس
١٠٢	١٠٥	٩٣	٩٥	٥٢٦	٥٥٢	٢٠٦٠	٢١٠٠	الهند
٨٩	٨٨	٨٩	٨٩	٤٢٨	٤٢٥	١٩٢٠	١٩٣٠	اندونيسيا
١٠١	١٠٤	٨٦	٨٢	٥٢٦	٥١٩	٢٠٨٠	١٩٩٠	ايران
١١٠	١١١	٩٣	٨٣	٦٢٤	٥٥٩	٢٢٥٠	٢٠١٠	العراق
٩٦	٩٦	١٠٨	٩٤	٦٠٣	٥٢٢	٢٤٩٠	٢١٧٠	ساحل العاج
٩٧	٩٤	١٠٣	٨٧	٥٦٠	٤٦٠	٢٣٠٠	١٩٤٠	جامايكا
١٠٣	١٠٣	٩٤	٩٠	٦٠٠	٥٧١	٢٣١٠	٢٢١٠	الأردن
١٢٠	١٢٦	١٠١	١٠٣	٧٠٩	٧٥٢	٢٣٥٠	٢٣٨٠	كينيا
١٠٢	١٠٣	١٠٩	١٠٢	٦١٦	٥٨٦	٢٤١٠	٢٢٧٠	جمهورية الخمير

تابع الجدول ٣ - ج : متوسط الامدادات للفرد من الطاقة والبروتين في كل قطر على حدة ، ١٩٦١ و ١٩٧٠

٢١٩٠	٢٢٤٠	٨٢٨	٧٣٢	٨٧	٨٩	١٥١	١٣٠	جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية
١٩٩٠	٢٤٢٠	٥٣٤	٦٥٣	٨٥	١٠٣	١٠٧	١٠٧	جمهورية كوريا
١٧٩٠	٢٠٨٠	٣٩١	٤٦١	٨١	٩٤	٨٧	٨٨	لاوس
٢١٢٠	٢٣٨٠	٥٩٨	٦٩٥	٨٥	٩٦	١١٢	١١٦	لبنان
١٩٩٠	٢٠٤٠	٣٥٢	٣٦١	٨٦	٨٨	٧٠	٧٠	ليبيريا
١٧٨٠	٢٥٤٠	٤٤١	٦١٣	٧٥	١٠٨	٩٩	٩٦	الجمهورية العربية الليبية
٢٣٥٠	٢٣٥٠	٥٥٣	٥٢٩	١٠٤	١٠٤	٩٤	٩٠	مدغشقر
٢٠٠٠	٢١٥٠	٥٠٤	٥٤٤	٨٦	٩٣	١٠٠	١٠١	ملاوى
٢٢٧٠	٢٤٠٠	٥٠٧	٥١٧	١٠١	١٠٧	٨٩	٨٦	ماليزيا (الغربية)
٢١٢٠	٢١٧٠	٦٦٢	٦٨٩	٩٠	٩٢	١٢٤	١٢٧	مالي
١٩٧٠	٢٠٦٠	٧٣٢	٧٥٠	٨٥	٨٩	١٤٨	١٤٥	موريتانيا
٢٣٣٠	٢٣٧٠	٤٧٢	٤٩٥	١٠٣	١٠٤	٨١	٨٣	موريشس
٢٥٠٠	٢٥٦٠	٦٥٠	٦٥١	١٠٧	١١٠	١٠٤	١٠١	المكسيك
٢٢٨٠	٢٥٢٠	١١٨٨	١٠٨٧	١٠٢	١١٣	٢٠٨	١٧٢	مونغوليا
١٧٠٠	٢٤٠٠	٤٣٣	٦٣٦	٧٠	٩٩	١٠١	١٠٦	المغرب
٢١٣٠	٢١٩٠	٤٠٦	٤١٠	٩١	٩٤	٧٦	٧٤	موزمبيق
٢٠٢٠	٢٠٥٠	٥١٠	٥١٧	٩٢	٩٣	١٠٠	١٠٠	نيبال
٢١٠٠	٢٣٨٠	٦٧٨	٧٠١	٩٣	١٠٦	١٢٩	١١٧	نيكاراجوا
٢١٨٠	٢١٨٠	٧٣٩	٧٢٢	٩٣	٩٣	١٣٥	١٣٢	النيجر
٢٤٤٠	٢٢٩٠	٦٥٥	٥٩٩	١٠٣	٩٧	١٠٧	١٠٤	نيجيريا
١٩٤٠	٢٢٨٠	٥٤٨	٥٩٤	٨٤	٩٩	١١٢	١٠٤	باكستان (باستثناء بنجلاديش)
٢٥٦٠	٢٥٢٠	٥٩١	٦٠٥	١١١	١٠٩	٩٢	٩٦	بناما
٢٥٨٠	٢٨٠٠	٧٦١	٧٣٥	١١٢	١٢١	١١٧	١٠٥	باراجواى
٢٢٩٠	٢٣١٠	٦١٠	٦١٥	٩٧	٩٨	١٠٦	١٠٦	بيرو
١٨٨٠	١٩٢٠	٤٣٨	٤٤٥	٨٣	٨٥	٩٣	٩٢	الفيلبين
٢٣٥٠	٢٥٥٠	٧٣٢	٧٣٢	١٠٧	١٠٧	١٢٤	١١٤	روديسيا
٢٠٣٠	٢١٦٠	٥٥٠	٦١٥	٨٨	٩٣	١٠٨	١١٣	روندا
٢٠٨٠	٢٠٨٠	٥٦٢	٥٦٢	٨٦	٨٦	٩٨	١٠٤	العربية السعودية
٢٣٠٠	٢٣٠٠	٦٤٠	٦٤٠	٩٧	٩٧	١١١	١١١	السنغال
٢٠٤٠	٢٢٤٠	٤٦١	٤٩٠	٨٩	٩٧	٩٠	٨٧	سيراليوني
١٧٧٠	١٧٧٠	٥٦٩	٥٦٩	٧٧	٧٧	١٢٨	١٢٨	الصومال
٢٠٤٠	٢٢٤٠	٤٥٤	٤٩٦	٩٢	١٠١	٨٩	٨٨	سرى لانكا
١٩٠٠	٢١٣٠	٥٣٥	٦٣٢	٨١	٩١	١١٢	١١٨	السودان
١٩١٠	٢٣٦٠	٤٤٢	٥٦١	٨٤	١٠٣	٩٢	٩٥	سورينام
٢٥٣٠	٢٥٣٠	٧٣٥	٧٠٢	١٠٢	١٠٢	١١٦	١١٠	الجمهورية العربية السورية
١٦٠٠	١٧٠٠	٤٢٣	٤٢٥	٦٩	٧٣	١٠٥	١٠٠	تنزانيا
٢١٢٠	٢٣٣٠	٤٦٩	٥٢٢	٩٥	١٠٥	٨٨	٨٩	تايلاند
٢٠٤٠	٢١٦٠	٤٧٥	٥١٤	٨٩	٩٤	٩٣	٩٥	توجو
٢٣٦٠	٢٣٦٠	٦٣٩	٦٣٩	٩٨	٩٧	١٠٨	١٠٨	ترينداد وتوباغو

تابع الجدول ٣ - ج : متوسط الامدادات للفرد من الطاقة والبروتين في كل قطر على حدة ، ١٩٦١ و ١٩٧٠

١٠ر٤	١٠ر٤	٨٦	٨٦	٥٣ر٦	٥٣ر٧	٢٠ر٦٠	٢٠ر٥٠	تونس
١١ر٢	١١ر٢	١١٠	١١٠	٧٨ر٢	٧٨ر٢	٢٧ر٧٠	٢٧ر٧٠	تركيا
٩ر٩	٠١ر٣	٩٦	٩٣	٥٥ر٣	٥٥ر٩	٢٢ر٣٠	٢١ر٧٠	أوغندا
١٣ر٥	١٣ر٠	٨٢	٨٥	٦٥ر٩	٦٥ر٥	١٩ر٤٠	٢٠ر١٠	فولتا العليا
١٣ر٣	١٤ر٣	١٠٧	١١٥	٩٥ر٦	١١٠ر٢	٢٨ر٦٠	٣٠ر٧٠	أرجواي
١٠ر١	١٠ر٥	١٠٠	٩٠	٦٢ر٣	٥٨ر٦	٢٤ر٦٠	٢٢ر٣٠	فنزويلا
٩ر٠	٨ر٧	١٠٠	١٠٥	٤٦ر٩	٤٧ر٦	٢٠ر٧٠	٢١ر٧٠	جمهورية فيتنام الديمقراطية
٨ر٩	٩ر٢	١٠٨	٩٩	٥٢ر٤	٤٩ر٣	٢٣ر٤٠	٢١ر٤٠	جمهورية فيتنام
١٢ر٥	١٣ر٠	٨١	٨٢	٦٢ر٠	٦٤ر٨	١٩ر٧٠	١٩ر٩٠	الجمهورية العربية اليمنية
١١ر١	١١ر١	٨٤	٨٤	٥٦ر٣	٥٦ر٣	٢٠ر٢٠	٢٠ر٢٠	اليمن الديمقراطية
٦ر٤	٦ر٤	٩٢	٩٢	٣٢ر٧	٣٢ر٧	٢٠ر٤٠	٢٠ر٤٠	زائري
١٢ر٤	١٢ر٥	٨٨	٨٧	٦٣ر٦	٦٢ر٩	٢٠ر٤٠	٢٠ر٠٠	زامبيا

الجدول ٣ - د متحصلات الفرد اليومية من الطاقة مقسمة حسب مجموعات الدخل أو الانفاق في بعض البلاد

البرازيل (١٩٦٠)											
جنوب				شرق				شمال شرق			
المناطق الريفية		المناطق الحضرية		المناطق الريفية		المناطق الحضرية		المناطق الريفية		المناطق الحضرية	
سعر للفرد يومي	% للمجموع الأسري	سعر للفرد يومي	% للمجموع الأسري	سعر للفرد يومي	% للمجموع الأسري	سعر للفرد يومي	% للمجموع الأسري	سعر للفرد يومي	% للمجموع الأسري	سعر للفرد يومي	% للمجموع الأسري
٢٣٨٠	٤	١٤٩٠	١	١٤٢٠	٧	١١٨٠	٥	١٥٠٠	١٨	١٢٤٠	٩
٢٩٠٠	٤	١٧٤٠	٣	٢١٠٠	١٠	١٥٣٠	٥	١٨١٠	١٤	١٥٠٠	١٣
٢٥٠٠	١٦	١٩٧٠	١١	٢٢١٠	٢٠	١٨٨٠	١٧	٢١٤٠	٢٥	٢٠٠٠	٢٦
١٨٦٠	١٥	٢٠٥٠	١٣	٢٧٢٠	١٥	٢٠٩٠	١٤	١٨٢٠	١٣	٢٣٢٠	١٧
٢٩٧٠	١٨	٢٣٦٠	٢٠	٢٦٧٠	١٣	٢٢٢٠	١٧	٢٢٨٠	١٠	٢٤٢٠	١٤
٣٠٠٠	٢١	٢٤٧٠	٢٢	٢٩٢٠	١٣	٢٦٣٠	٢٠	٢٣٧٠	١١	٢٨٦٠	١١
٣٧٨٠	٩	٢٧٨٠	١٤	٣٠٦٠	٨	٢٨٢٠	١١	٣٣٨٠	٥	٣٣١٠	٥
٤١٦٠	١٠	٣٠٨٠	١٢	٣٠٤٠	١١	٣٢٧٠	٩	٢٨٧٠	٣	٤٠٤٠	٤
٤٧٧٠	٣	٣١٧٠	٤	٤١٠٠	٣	٣٧٥٠	٢	٢٩٠٠	١	٤٢٩٠	١
											أقل من ١٠٠
											١٤٩ - ١٠٠
											٢٤٩ - ١٥٠
											٣٤٩ - ٢٥٠
											٤٩٩ - ٣٥٠
											٧٩٩ - ٥٠٠
											١١٩٩ - ٨٠٠
											٢٤٩٩ - ١٢٠٠
											٢٥٠٠ فوق

المصدر : Food consumption in Brazil : family budget surveys in the early 1960s. The Getulio Vargas Foundation :
Brazil 1970 .

الجدول ٣ - د منتجات الفرد اليومية من الطاقة مقسمة حسب مجموعات الدخل أو الانفاق في بعض البلاد

بنجلاديش (١٩٦٢ - ٦٦)			باكستان (١٩٦٢ - ٦٦)			الدخل (روبية لكسل أسرة شهريا)
المناطق الريفية		المناطق الحضرية	المناطق الريفية		المناطق الحضرية	
سحمرات للفرد يوميا	% للمجموع الأسر	سحمرات للفرد يوميا	% للمجموع الأسر	سحمرات للفرد يوميا	% للمجموع الأسر	
٢٠٥٠	٤٤	١٥٥٠	١٩	٢٠٥٠	٤٦	أقل من ٩٩
٢٢٦٠	٣٤	١٧٥٠	٢٥	٢١٤٠	٣٢	١٩٩-١٠٠
٢٤٠٠	١٤	١٧٢٠	١٩	٢٢٥٠	١١	٢٩٩-٢٠٠
٢٦٦٠	٤	١٨١٠	١٠	٢٤٦٠	٣	٣٩٩-٣٠٠
٢٦٤٠	٢	١٨٠٠	٨	٢١١٠	١	٤٩٩-٤٠٠
٣٠٦٠	٢	١٨٤٠	١٩	٢٤٦٠	٣	٥٠٠ فوق

Pakistan, Nutrition survey of West Pakistan, Feb. 1965-Nov. 1966, Directorate of Nutrition and Research, Pakistan, Pakistan, 1970.- East Pakistan nutrition survey, 1962-63 (Preliminary Report) Directorate of Nutrition and Research, Pakistan, Pakistan 1965.

٥٣٧

تونس (١٩٦٥ - ٦٨)			مدغشقر (١٩٦٢)			الهند (١٩٧١)		
سحمرات للفرد يوميا	% للمجموع الأسر	اجمالي الانفاق (بالدينار للفرد سنويا)	سحمرات للفرد يوميا	% للمجموع الأسر	الدخل (فرنك ملا جاشي للأسرة سنويا)	سحمرات للفرد يوميا	% للمجموع الأسر	الدخل (روبية للفرد شهريا)
١٧٨٠	٨	أقل ٢٠	٢١٥٠	٥٥	٢٠-١	٩٤٠	١	أقل من ١٥
٢١٢٠	٨	٢٧-٢٠	٢٢٩٠	٢٨	٤٠-٢٠	١٥٤٠	٢٣	٢٥-١٥
٢١٩٠	٨	٣٢-٢٧	٢٢٥٠	١١	٨٠-٤٠	١٩٥٠	٢٦	٣٥-٢٥
٢٤٣٠	٢٠	٤٥-٣٢	٢٣٦٠	٤	١٣٠-٨٠	٢٢٤٠	١٨	٤٥-٣٥
٢٦٢٠	١١	٥٣-٤٥	٢٣٥٠	٢	١٩٠-١٣٠	٢٥٩٠	١٥	٥٥-٤٥
٢٧٥٠	١٢	٦٤-٥٣	٢٣٤٠	١	٣٩٠-١٩٠	٣١٥٠	٨	٦٥-٥٥
٣١٨٠	٩	١٠٢-٦٤	٢٣٦٠	٠,٣	٥٩٠-٣٩٠	٣١١٠	٥	٧٥-٦٥
٣٢٥٠	٢	١٥٠-١٠٢	٠٠٠	٠,٢	مجموعات أخرى	٢٩٩٠	٤	٧٥ فوق
٣١٥٠	٢	فوق ٢٠٠						

India: Unpublished source, Maharashtra, 1971.- Madagascar: Budgets et alimentation des ménages ruraux en 1962, Ministère des finances et du commerce, Madagascar.- Tunisia: La consommation et les dépenses des ménages en Tunisie 1965-68. Secrétariat d'état au plan et à l'économie nationale, Tunisia, 1968.

الجدول ٣- هـ النسبة المئوية لمساهمة الأغذية المختلفة في إجمالي المتحصلات من الطاقة والبروتين في أقاليم غذائية مصنفة

النسبة المئوية للمتحصلات	حبوب		جذور نشوية		سكر		البقوليات والجوز		فواكهه وخضروات		لحوم وأسماك		ببخن ولبن		دهون وزيوت	
الأقاليم الغذائية	سعرات	بروتين	سعرات	بروتين	سعرات	بروتين	سعرات	بروتين	سعرات	بروتين	سعرات	بروتين	سعرات	بروتين	سعرات	بروتين
أ ٠٠٠٠٠	٢٠	٨١	٣	٣	٨١	—	٨	٣	٥	٥	٠٠	١٣	٣١	٣٠	٨١	—
ب ٠٠٠٠٠	٦٨	٦٨	٨	٥	٣١	—	٣	٣	٣	٣	١١	٢٦	٠١	٦٢	٣١	—
ج ٠٠٠٠٠	١٥	١٣	٨	٢	٦١	—	٣	١١	٥	٤	٧	٨٦	٤	٣١	٨	—
د ٠٠٠٠٠	٣٤	٨٤	١	١	٠١	—	٣	٨	٥	٥	٣	٧	٥	٦١	٧	—
هـ ٠٠٠٠٠	١٨	٣٤	٨	٣	٥	—	٥	٦١	٣	٣	٣	٣١	٦	٥	٣	—
و ٠٠٠٠٠	٧٤	٥٤	٧	٣	٥	—	٨	٧١	٦	٣	٣	٦	٦	٥	٣	—
ز ٠٠٠٠٠	٣٨	٦٤	٦	—	٣	—	٦١	٥٠	١	١	٣	١١	٣	٤	٦	—
ح ٠٠٠٠٠	٤٥	٣٥	٣	١	—	—	٧	٧١	٣	١	٤	٨١	٣	٦	٥	—
ط ٠٠٠٠٠	٤٨	٨٨	٥٦	٦١	٦	—	٧	٢٠	٤	٣	٤	٦١	٣	٧	٨	—

تصنيف الأقطار حسب مناطق الأغذية

- المجموعة أ أغذية حيوانية: استراليا، النمسا، كندا، الدنمارك، فنلندا، ايسلاند، ايرلندا، هولندا، النرويج، باناما، براجواي، بورتوريكو، السويد، الولايات المتحدة الأمريكية، ارجواي.
- المجموعة ب أغذية حيوانية / قمح: ألبانيا، الأرجنتين، بلجيكا، لكسمبورغ، بوليفيا، بلغاريا، شيلي، كوستاريكا، كوبا، تشيكوسلوفاكيا، فرنسا، ألمانيا الديمقراطية، ألمانيا الاتحادية، اليونان، هنغاريا، اسرائيل، ايطاليا، جامايكا، مالطا، بيرو، بولندا، البرتغال، رومانيا، اسبانيا، سويسرا، ترينيداد وتوباغو، الاتحاد السوفييتي، المملكة المتحدة، فنزويلا، يوغسلافيا.
- المجموعة ج أغذية حيوانية / وحبوب غير القمح: كولومبيا، جمهورية الدومينيكان، السلفادور، غيانا، هونغ كونغ، اليابان، منغوليا، الفلبين، سنجابور، صوماليا، جنوب أفريقيا، السودان، سورينام، تنزانيا، جمهورية اليمن الديمقراطية.
- المجموعة د قمح: أفغانستان، الجزائر، قبرص، مصر، ايران، العراق، الأردن، لبنان، ليبيا، المغرب، الباكستان، سوريا، تونس، تركيا.
- المجموعة هـ أرز: بنجلاديش، بورما، اندونيسيا، جمهورية الخمير، لاوس، ليبيريا، مدغشقر، ماليزيا (الغربية)، صباح، سرناك، سيراليوني، سرى لانكا، تايلاند، فيتنام الديمقراطية، جمهورية فيتنام.
- المجموعة و حبوب مخلوطة: بوروندي، الصين، أثيوبيا، غينيا، الهند، كوريا الشمالية، كوريا الجنوبية، موريشس، موزمبيق، نيبال، العربية السعودية.
- المجموعة ز الدخن: تشاد، مالي، موريتانيا، النيجر، فولتا العليا، الجمهورية العربية اليمنية.
- المجموعة ح ذرة: كينيا، مالاوي، المكسيك، روديسيا، زامبيا.
- المجموعة ط أغذية حيوانية / محاصيل جذرية / حبوب / بقوليات: انجولا، البرازيل، الكامرون، جمهورية أفريقيا الوسطى، الكونغو، داهومي، الاكوادور، جابون، جامبيا، غانا، جواتيمالا، هايتي، هندوراس، ساحل العاج، نيكاراغوا، نيجيريا، رواندا، السنغال، توجو، أوغندا، زائير.

مذكرة فنية عن تطبيق الاحتياجات من الطاقة والبروتين عند تقييم سوء التغذية

تعرف الاحتياجات الى الطاقة ببساطة بأنها الطاقة المتحصلة للفرد الصحيح من سن وجنس معينين والتي تكفى للوفاء بما يستهلكه من طاقة * وتزيد احتياجات بعض الأفراد بالطبع من نفس السن والجنس عن المتوسط بينما يحتاج أفراد آخرون الى أقل من ذلك * وبصرف النظر عن السن والجنس، فان نشاط الجسم وحجمه وتكوينه هي أهم المتغيرات التي تؤثر على الحاجة الى الطاقة * وتزيد الحاجة الى الطاقة اللازمة للنمو أثناء الطفولة ومرحلة المراهقة، بينما تزداد هذه الاحتياجات أيضا لدى النساء خلال فترة الحمل والارضاع * ويؤثر المناخ على ما يستهلكه الفرد من طاقة تأثيرا غير مباشر وذلك من خلال أثره على مستوى النشاط الجسماني، بيد أنه اذا ما بذل نشاط جسماني كبير في درجة حرارة مرتفعة، فقد تنجم عن ذلك أحيانا زيادة مباشرة في الطاقة المستهلكة *

وتستهلك معظم الطاقة التي يستخدمها الجسم في التمثيل الغذائي الأساسي الذي يختلف اختلافا بسيطا نسبيا بين شخص وآخر * ومن هنا، فان أكثر العوامل التي تؤثر على اجمالي الاستهلاك اليومي من الطاقة هو النشاط الجسماني، وذلك مما يجعل مفهوم الاحتياجات من الطاقة أصعب من مفهوم مغذيات أخرى عديدة *

ولوضع مقياس لاحتياجات السكان، يستخدم مفهوم " الرجل المرجعي " و " المرأة المرجعية " وتحدد الاحتياجات حسب الوزن والسن * ويتم اختيار هذه الحالات المرجعية (وهي تتفق في ذلك ومعظم المعايير) بطريقة عشوائية كنقطة بداية مناسبة للاستقراء، ومن هنا فهي لا تنطوي على أى مغزى آخر، وليس الغرض منها تحديد معايير مثالية * ويتراوح سن الحالتين المرجعيتين للرجل والمرأة بين ٢٠ و ٣٩ سنة، وبالرغم من أن وزنه قد لا يكون هو الوزن المثالي، فانهما يتناولان غذاء كافيا ومتوازنا ولا يتغير وزنهما بالزيادة أو النقصان *

ويمكن أن يؤثر تكوين الجسم ووزنه على استهلاك الطاقة * ولما كان معدل التمثيل الغذائي الساكن مرتبط بالكتلة الخالية من الدهن، فانه يلاحظ عند حساب هذا المعدل من حيث علاقته بالوزن اجمالي للجسم، أنه قد يقل في حالة شخص بدين عنه بالنسبة لشخص نحيف * وبصفة عامة، لا يختلف وزن الكتلة الخالية من الدهن بنفس القدر الذى يختلف به اجمالي وزن الجسم، ولذلك لا يمكن الافتراض أن وزن الجسم المنخفض يعني، في حد ذاته، نقص التغذية، وعند حساب احتياجات السكان من الطاقة بالنسبة لمتوسط وزن الجسم، يجب أن يكون ذلك على أساس متوسط وزن الأفراد الأصحاء الذين يتغذون تغذية كافية ولا يعانون من البدانة أو النحافة المفرطة * ومن الناحية العملية، قد يشير متوسط وزن الجسم الى متوسط مجموعة تضم أفرادا يعانون من البدانة وآخرين من نقص التغذية * وفي هذه الحالة يكون المتوسط مرتقا عن المتوسط " المثالي " أو منخفضا عنه وفقا لعدد الأفراد في كل من هاتين الفئتين *

وتزيد احتياجات الطاقة لكل وحدة من وزن الجسم لدى الرجل عنها لدى المرأة بالنسبة لنفس الوزن اجمالي حتى وان كانا يبذلان نفس المجهود * ويرجع ذلك الى أن لدى النساء، عند وزن معين أو طول معين، نسبة كبيرة من الدهن في أجسامهن كما أنهن، بصفة عامة، يبذلن طاقة أقل مما يبذل الرجال *

كما ترتبط احتياجات الفرد من الطاقة بسنه * ويظهر ذلك بصورة واضحة لدى الأطفال والمراهقين، الذين يتطلبون نسبة أقل من الطاقة بالنسبة للكيلوجرام الواحد كلما زادت أعمارهم (بالرغم من أن الاحتياجات الاجمالية تزداد ، بسبب ازدياد وزن الجسم بنسبة أسرع من انخفاض الاحتياجات من الطاقة للكيلوجرام الواحد) * وتختلف احتياجات الطاقة لدى البالغين مع تقدم السن بسبب التغيير الذى يطرأ على تكوين الجسم وعلى معدل التمثيل الغذائي الأساسي * كما يسودى انخفاض النشاط الجسماني وازدياد نسبة الأمراض والعجز مع تقدم السن الى انخفاض في احتياجات الطاقة * (انظر الجدول ٣-و) ومن المهم بالنسبة للأطفال ربط احتياجاتهم بالسن بدلا من الوزن، وذلك أنه لو قل وزن نسبة كبيرة من الأطفال عن الوزن المعتاد بسبب نقص سابق في التغذية ، فمن الضروري تعويض ذلك لضمان نموهم وزيادة أوزانهم * وينطبق ذلك حتى وصولهم الى سن البلوغ فقط ، ذلك أنه من غير المحتمل أن يتمكن الأطفال الذين تجاوزوا هذه السن أن يعوضوا تخلفهم الجسماني السابق ، كما أنهم لن يتعرضوا للبدانة لو استهلكوا ما يتجاوز احتياجاتهم بالنسبة لأوزانهم الحالية * وتحتاج المرأة خلال فترة الحمل الى طاقة اضافية لتغذية الجنين والانسجة الأخرى ولتعويض الاستهلاك المتزايد للطاقة *

وعندما تؤخذ في الاعتبار كل العوامل السابقة التي تؤثر على احتياجات الطاقة ، يظل هناك فرق في احتياجات الافراد الى الطاقة بسبب التفاوت الكبير في مستويات النشاطات التي يقومون بها * بل أن مستوى نشاط الأفراد يختلف ، حتى ضمن المهنة الواحدة التي يعملون بها ، وليس ذلك فقط بالنسبة للعمل الذى ينجزونه ، ولكن للاختلاف الكبير في الطريقة التي يمضون بها أوقات فراغهم * بيد أن الاختلافات الرئيسية في مستويات النشاط الجسماني هي تلك التي تنتج عن الأعمال التي يقوم بها الأفراد ، والتي تتراوح بين العمل جلوسا والعمل الذى يتطلب مجهودا جسمانيا هائلا ، مثل قطع الأخشاب أو جر العربات الثقيلة * ذلك أن حاجة شخص يبلغ وزنه ٦٥ كيلوجراما يؤدى عملا مجهدا ، تزيد بمقدار ١٠٠٠ سعر حرارى عن حاجة شخص من نفس الوزن يؤدى عملا خفيفا *

وعند مقارنة امدادات طاقة السكان باحتياجاتهم ، من الأهمية بمكان ألا تغيب عن الذهن صعوبة تحديد الاحتياجات عندما لا تعرف بالتحديد بعض العوامل مثل متوسط وزن أجسام الأصحاء من السكان وتكوين أجسامهم ، ومتوسط مستوى النشاط بينهم * ففي الحالة التي يكون فيها السكان صغار القامة لأسباب متنوعة ، بما في ذلك نقص التغذية في الماضي ، و/أو عندما تعاني نسبة كبيرة منهم من البطالة الجزئية أو البطالة الكاملة ، تكون احتياجات الطاقة منخفضة * بيد أن توفير التغذية لمجرد سد تلك الاحتياجات لن يؤدى الا الى الحفاظ على الأوضاع الحالية غير المرضية للسكان ، ولن يؤدى الى تحسين الوضع الجسماني للجيل الثاني ، كما أنه لن يكون كافيا في حالة تحسن فرص الاستخدام وامكانيات اللهو *

وللتعرف على الاحتياجات القومية الاجمالية ، يؤخذ في الاعتبار التركيب السكاني من حيث السن والجنس * وعلى افتراض أن السكان في المتوسط يقومون بنشاط معتدل ، لا بد من الأخذ بمتوسط وزن جسم الرجل المرجعي والمرأة المرجعية ، على أساس البيانات الخاصة بمجموعة من السكان (مثل الشبان المجندين في الجيش) * ولا تحسب احتياجات الأطفال حتى سن البلوغ على أساس وزنهم الفعلي ، بل تحسب على أساس استكمال نمو الأفراد الذين يقل وزنهم عن الوزن المعتاد * وبذلك تعتبر تقديرات الاحتياجات القومية كافية - اذا ما وزعت توزيعا عادلا تماما (وهو ما لا يحدث أبدا) - لتتبع

الجدول ٣- و أثر حجم الجسم ، والسن والجنس على احتياجات الفرد من الطاقة في مجموعة سكانية معتدلة النشاط

مجموعات السن (بالسنوات)	الفطر ١ :			الفطر ٢ :			الطاقات في مجموعة سكانية معتدلة النشاط
	احتياجات الفرد	النسبة المئوية	سعرها السى الاحتياجات الإجمالية لكل ١٠٠ فرد	سعرها السى الاحتياجات الإجمالية لكل ١٠٠ فرد	احتياجات الفرد	النسبة المئوية	
الأطفال من الجنسين حتى ستة واحدة من ١-٣ من ٦-٤ من ٩-٧	٢ ١٩٠	٨ ٣٧	١٩ ٠٥٣	٢ ٧٢٥	٢ ٩٥	١٠ ١٤٠	المرافقون والبالغون من ١٢-١٠ من ١٥-١٣ من ١٩-١٦ من ٢٩-٢٠ من ٤٩-٤٠ من ٥٩-٥٠ من ٦٩-٦٠ من ٧٠ فأكثر
	١ ٨٣٠	١٠ ٥٥	١٩ ٢١٥	١٥ ٥٠٤	١١ ٢٤	٩ ٤٦٣	
	١ ٣٦٠	١١ ٣٤	١٥ ٥٠٤	١٥ ٥٠٤	١١ ٣٤	٩ ٤٦٣	
	١ ٨٣٠	١٠ ٥٥	١٩ ٢١٥	١٥ ٥٠٤	١١ ٣٤	٩ ٤٦٣	
	٢ ١٩٠	٨ ٣٧	١٩ ٠٥٣	٢ ٧٢٥	٢ ٩٥	١٠ ١٤٠	
	١ ٨٣٠	١٠ ٥٥	١٩ ٢١٥	١٥ ٥٠٤	١١ ٣٤	٩ ٤٦٣	
	١ ٣٦٠	١١ ٣٤	١٥ ٥٠٤	١٥ ٥٠٤	١١ ٣٤	٩ ٤٦٣	
	١ ٨٣٠	١٠ ٥٥	١٩ ٢١٥	١٥ ٥٠٤	١١ ٣٤	٩ ٤٦٣	
	١ ٣٦٠	١١ ٣٤	١٥ ٥٠٤	١٥ ٥٠٤	١١ ٣٤	٩ ٤٦٣	
	١ ٨٣٠	١٠ ٥٥	١٩ ٢١٥	١٥ ٥٠٤	١١ ٣٤	٩ ٤٦٣	
المرافقون والبالغون	٢ ١٩٠	٨ ٣٧	١٩ ٠٥٣	٢ ٧٢٥	٢ ٩٥	١٠ ١٤٠	المرافقون والبالغون
	١ ٨٣٠	١٠ ٥٥	١٩ ٢١٥	١٥ ٥٠٤	١١ ٣٤	٩ ٤٦٣	
	١ ٣٦٠	١١ ٣٤	١٥ ٥٠٤	١٥ ٥٠٤	١١ ٣٤	٩ ٤٦٣	
	١ ٨٣٠	١٠ ٥٥	١٩ ٢١٥	١٥ ٥٠٤	١١ ٣٤	٩ ٤٦٣	
	٢ ١٩٠	٨ ٣٧	١٩ ٠٥٣	٢ ٧٢٥	٢ ٩٥	١٠ ١٤٠	
	١ ٨٣٠	١٠ ٥٥	١٩ ٢١٥	١٥ ٥٠٤	١١ ٣٤	٩ ٤٦٣	
	١ ٣٦٠	١١ ٣٤	١٥ ٥٠٤	١٥ ٥٠٤	١١ ٣٤	٩ ٤٦٣	
	١ ٨٣٠	١٠ ٥٥	١٩ ٢١٥	١٥ ٥٠٤	١١ ٣٤	٩ ٤٦٣	
	١ ٣٦٠	١١ ٣٤	١٥ ٥٠٤	١٥ ٥٠٤	١١ ٣٤	٩ ٤٦٣	
	١ ٨٣٠	١٠ ٥٥	١٩ ٢١٥	١٥ ٥٠٤	١١ ٣٤	٩ ٤٦٣	
المرافقون والبالغون	٢ ١٩٠	٨ ٣٧	١٩ ٠٥٣	٢ ٧٢٥	٢ ٩٥	١٠ ١٤٠	المرافقون والبالغون
	١ ٨٣٠	١٠ ٥٥	١٩ ٢١٥	١٥ ٥٠٤	١١ ٣٤	٩ ٤٦٣	
	١ ٣٦٠	١١ ٣٤	١٥ ٥٠٤	١٥ ٥٠٤	١١ ٣٤	٩ ٤٦٣	
	١ ٨٣٠	١٠ ٥٥	١٩ ٢١٥	١٥ ٥٠٤	١١ ٣٤	٩ ٤٦٣	
	٢ ١٩٠	٨ ٣٧	١٩ ٠٥٣	٢ ٧٢٥	٢ ٩٥	١٠ ١٤٠	
	١ ٨٣٠	١٠ ٥٥	١٩ ٢١٥	١٥ ٥٠٤	١١ ٣٤	٩ ٤٦٣	
	١ ٣٦٠	١١ ٣٤	١٥ ٥٠٤	١٥ ٥٠٤	١١ ٣٤	٩ ٤٦٣	
	١ ٨٣٠	١٠ ٥٥	١٩ ٢١٥	١٥ ٥٠٤	١١ ٣٤	٩ ٤٦٣	
	١ ٣٦٠	١١ ٣٤	١٥ ٥٠٤	١٥ ٥٠٤	١١ ٣٤	٩ ٤٦٣	
	١ ٨٣٠	١٠ ٥٥	١٩ ٢١٥	١٥ ٥٠٤	١١ ٣٤	٩ ٤٦٣	

٢٤٠٤٠	١٥٢	٢٢٠٠	٢٤٨٤٠	١٢٥	١٨٤٠	٢٩٠٠٠ من
١١٠٧٧	٥٢	٢٠٩٠	٦٦٤٢	٢٨	١٧٤٨	٤٩٠٠٠ من
١٠٠٩٨	٥١	١٩٨٠	٤٤٧١	٢٧	١٦٥٦	٥٩٠٠٠ من
٦٥١٢	٢٧	١٧٦٠	٢٢٥٥	١٦	١٤٧٢	٦٩٠٠٠ من
٢٥٤٢	٢٣	١٥٤٠	١١٥٩	٩	١٢٨٨	٧٠٠ من
٢٢١٧٥٢	المجموع	١٩٨٨٢٥	المجموع	١٢٥		
٢٢٠	نصيب كل فرد	١٩٩٠	نصيب كل فرد	٢٨		
(١٩٧١-١٩٩٠)		(١٩٧٢-١٩٨٠)				

Energy and protein requirements, Report of a Joint FAO/WHO Ad Hoc Expert Committee, FAO , Rome, 1973.

المصدر :

لكافة السكان امكانية التمتع بصحة جيدة والقيام بنشاط معتدل ، ولصغار الاطفال بالحفاظ على متوسط نموهم أو استعادة اتجاه النمو الذى يعتبر اعتياديا بالنسبة لطفل ينال تغذية كافية •

الطاقة اللازمة للبقاء على الحياة هي الحد الحرج

ولا يكون حساب متوسط الاحتياجات ملائما كأساس لتقدير عدد السكان المعرضين لنقص في الطاقة ، وذلك لان الاحتياجات الفعلية لعدد كبير من السكان تكون أقل كثيرا من المتوسط بسبب التفاوت ليس فقط في تكوين الجسم ولكن في النشاط الذى يمارسونه ، وهو الأهم • والتفاوت الفعلي في نشاط الأفراد ليس معروفا ، كما أنه لا يعرف مدى التفاوت المحتمل في منحني توزيع الاحتياجات •

وقد أفادت لجنة الخبراء الخاصة بالاحتياجات من الطاقة والبروتين التي عقدتها كل من منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية ، أنه يمكن — للأغراض العملية — تحديد مستوى الطاقة اللازمة للحفاظ على الحياة بما يعادل مرة ونصف المرة من معدل التمثيل الغذائي الأساسي • فإذا كان الغذاء المتوفر للشخص يمد به بطاقة تقل عن التمثيل الغذائي الأساسي بمقدار ١.٥ مرة ، يمكن القول ، في هذه الحالة ، بأن مثل هذا الشخص يحتمل ان يعاني من نقص في التغذية • وحتى لو أمكن القضاء على التفاوت الناجم عن اختلاف النشاط بين الأفراد ، فستظل هناك اختلافات بينهم في معدل التمثيل الغذائي الأساسي ، فقد أفادت التقديرات أنه قد يقل معدل التمثيل الغذائي الأساسي لدى بعض الأفراد بنسبة ٢٠٪ عن المعدل الطبيعي • وبالتالي ، فإذا أريد استعمال هذا المتغير كمؤشر لعدد الأفراد الذين يعانون من نقص في التغذية دون ادراج بعض الأفراد الذين يقل مستوى الحاجة للطاقة لديهم عن المتوسط ، لابد من تحديد هذه النقطة بمقدار ١.٥ من معدل التمثيل الغذائي الأساسي مع خصم ٢٠٪ منها • واستنادا الى هذا التقدير شديد التحفظ ، أمكن الحصول على تقدير اجمالي بلغ أكثر من ٤٠٠ مليون فرد يعانون من نقص التغذية كما سبقت الإشارة الى ذلك فيما تقدم •

وجدير بالذكر أيضا أن الأرقام الخاصة بمعدل التمثيل الغذائي الأساسي محسوبة على أساس دراسة ٢٢٠ حالة في أحد مختبرات بوسطن على مدى ١٥ سنة • وما زالت امكانية تطبيق هذه الحالات واستعمال معامل الضعف ونصف الضعف لمعدل التمثيل الغذائي الأساسي في تقدير مستوى الطاقة اللازمة للحفاظ على الحياة ، موضع جدال حتى الآن • ولا تعدو هذه الطريقة هنا كونها مؤشرا في مجموعة من المؤشرات المستقلة للمشكلات الغذائية •

الاحتياجات من البروتين

تم حساب التقديرات الأولية للاحتياجات من البروتين على أساس المراقبة المباشرة للاستهلاك الفعلي منها ، ولا سيما في الدول المتقدمة • وكانت قد أوصت كل من لجنة الصحة التابعة لعصبة الأمم في ١٩٣٦ ، ومجلس الغذاء والتغذية للولايات المتحدة عام ١٩٤٥ بجرام واحد من البروتين لكل كيلو جرام من وزن الجسم ، وكان الافتراض أن يتم الحصول على نسبة كبيرة من ذلك من الموارد الحيوانية • ويظهر من هذا التمييز ، أن هناك ادراكا بأن نوعية البروتين المستعمل لأغراض التغذية تختلف باختلاف مصدر الغذاء • وقد أدى اتباع المناهج الفيزيولوجية الى تقدير الاحتياجات البروتينية بنسب نقل كثيرا عن ذلك • وقد ميزت لجان مختلفة من الخبراء ، في تناولها للموضوع ، بين احتياجات البروتين واحتياجات الطاقة • فمن المعروف أن الإفراط في متحصل الطاقة بما يتجاوز الحاجة يكون ضارا ، ويؤدي الى السمنة المفرطة والى اضطرابات فيزيولوجية

أخرى • بيد أنه ليس هناك دليل على أن الإفراط في تناول البروتين يؤدي إلى نتائج ضارة (على الأقل إذا كان ذلك في حدود معقولة)، وعلى ذلك فقد روى من المناسب التوصية "بمستوى مأمون" من البروتين المتحصل، بدلا من تحديد متوسط الاحتياجات لأي كمية من البروتين تغطي الاحتياجات المتفاوتة لمختلف الأفراد • ويمكن الحصول على هذا المستوى المأمون بإضافة ضعف معامل التفاوت إلى متوسط الاحتياجات (١).

وحتى في هذا المستوى المأمون، فإن الاحتياجات لا تتعدى ٥٧ • جرام من البروتين لكل كيلوجرام من وزن الجسم بالنسبة لرجل مرجعي بالغ، ولو أنها تزيد عن ذلك كثيرا بالنسبة للأطفال الذين يحتاجون إلى متحصلات عالية من البروتين لضمان نموهم بطريقة مرضية •

وعند تقدير متحصلات السكان من البروتين بالمقارنة باحتياجاتهم، لا بد من إجراء تصحيحات بالنسبة لنوعية البروتين الذي يحتوي عليه الغذاء المستهلك • وتتحدد نوعية البروتين أساسا من محتواه من الأحماض الأمينية، بيد أن هناك عوامل أخرى قد تتسم بالأهمية مثل القدرة على هضمه • وقد يؤدي تصليح الأغذية أو تخزينها بطريقة غير وافية إلى انخفاض كبير في نوعية البروتين التي تحتوي عليه الأغذية •

كما تؤثر الأمراض المعدية على الاحتياجات من البروتين نظرا لزيادة نسبة تدهور البروتين في الجسم (نتيجة لزيادة التمثيل الغذائي)، وبسبب انخفاض استيعاب الجسم له عندما يكون الاسهال من بين الأعراض، أو بسبب الأعراض عن الطعام وفقد الشهية مما لا يسمح بتغطية كل الاحتياجات من الطاقة • وليس في المكان دائما تجنب هذه الفواقد بيد أنه يمكن تعويضها فيما بعد بتحصيل كميات أكبر من البروتين • ولا يمكن تحديد آثار الأمراض المعدية على الاحتياجات من البروتين من الناحية الكمية نظرا لأنها تختلف حسب تكرار المرض، وشدة وطبيعته، وكذلك حسب الوضع الغذائي للفرد •

وأهم عامل يؤثر على تفسير الحاجة إلى البروتين هو اعتمادها على المتحصل من الطاقة • ونظرا للعلاقة المتبادلة بين متحصلات الطاقة وتوازن الآزوت، فإن خفض ما يحصل عليه الفرد من الطاقة دون احتياجاته سيؤدي إلى فقد البروتين في الجسم أو إلى الحد من معدل النمو •

مؤشرات حالات نقص التغذية

لتقدير مدى انتشار نقص التغذية على أساس البيانات المتعلقة بمتحصلات الأغذية، ونظرا لعدم وجود معلومات عن الاحتياجات الفعلية لشخص معين، يتعين اختيار مجموعة من السكان الذين تقل كمية ما يتناولونه من غذاء عن حد حرج محدد، كمؤشر لمستوى نقص التغذية • وقد استخدمت في هذه الدراسة ثلاثة من هذه المؤشرات • وفيما يلي وصف موجز لهما •

(١) ويزيد متوسط الاحتياجات ذاته بنسبة ٣٠٪ عن القيمة الناتجة عن أسلوب التحليل إلى عوامل مستخدما تقديرات للفواقد الإلزامية من الآزوت وكمية الآزوت اللازمة لتكوين أنسجة جديدة، مع مراعاة أنه حتى مع توافر مورد ممتاز للبروتين — كاللبن أو البيض — فإن هناك حاجة إلى كميات أكبر منه لضمان التوازن أو المحافظة على النمو، وهي كمية تفوق تلك المحسوبة بأسلوب التحليل إلى عوامل •

كان سوخاتمه ^(٢) أول من حاول قياس مدى انتشار نقص التغذية وذلك بمقارنة توزيع منحصلات الطاقة بتوزيع مفترض للاحتياجات ، مما يرى أنه لازم لتحديد تواتر التوزيع ذى المتغيرين $f(x,y)$ للكمية x من الطاقة المتحصلة والكمية y من الاحتياجات .

وإذا ما افترضنا مثل هذا التوزيع بالرجوع الى فترة طويلة نسبيا ، امكن الحصول على عدد الذين يعانون من نقص التغذية بالعبارة الجبرية التالية

$$u = \iint_{x < y} f(x,y) dx dy$$

ونظرا لعدم توفر بيانات عن تواتر التوزيع $f(x,y)$ فقد قام سوخاتمه بتقدير القيمة u مستخدما توزيعا منفصلا للقيمتين x, y . فقد افترض أنه في حالة وجود مجموعة سكانية نشطة وسليمة صحيا ، حيث لا يعاني أى فرد منها من نقص التغذية ، فلن تكون هناك سوى نسبة لا تذكر من السكان تقل منحصلاتهم عن $0-30\%$ حيث تمثل G الاحتياجات المتوسطة و 30% الانحراف المعياري للاحتياجات .

وبالتالي ، فمن رأى سوخاتمه ، أنه اذا ما لاحظنا أى توزيع للمنتجات ، فان نسبة العائلات التي يقل نصيبها عن $0-30\%$ يمكن أن تستخدم في تقدير مدى انتشار نقص التغذية . ثم توسع سوخاتمه في هذا الاتجاه في أبحاث لاحقة عديدة دون اجراء أية تعديلات أساسية لافتراضاته الأساسية . بيد أنه اقترح ^(٣) أنه ، نظرا لما قد يحدث من خفض في توزيع الاحتياجات ، فانه يتعين الأخذ بالمجموعة التي تقل منحصلاتها عن $0-20\%$ بدلا من المجموعة التي تنتمي الى الفئة $0-30\%$. أما الذين يستهلكون أكثر من $0-30\%$ وتكون احتياجاتهم ، مع ذلك ، أعلى مما يحصلون عليه ، فلا يتم ادراجهم في هذه المجموعة .

وهناك منهج جديد يهدف الى تقدير أدنى نسبة للأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية . ويتحقق ذلك بفرض الشروط التي تنص على أنه بالنسبة لـ $x > y$ فان $x-y$ هو الحد الأدنى وانه بالنسبة لـ $x < y$ فان $y-x$ هي الحد الأقصى .

وبوعدى هذا الاسلوب الى تقدير أدنى لعدد الذين يعانون من نقص التغذية ويظهر في المعادلة الجبرية التالية

$$u(\min) = \int_{x < d} g(x) dx - \int_{y < d} f(y) dy$$

حيث استخدمت لتعظيم التعبير .

(٢) P.V. Sukhatme , The world's hunger and future needs in food supplies, Journal of the Royal Statistics Society, Series A (General), 124(4), 1961 .

(٣) P.V. , Sukhatme , The calorie gap, Journal of Nutrition and Dietetics, 10(4), p. 118-207 .

وبهـيـس^٤ هـذا ن التـقـديـران ، فـي الـظـروف العـادـيـة ، تـقـديـرا مـحـافـظـا لـمـسـتـوـى نـقص التـغـذـيـة بـيـن السـكـان • و لـيـتـسـنى اسـتـخـدـامـهـما ، يـتـعـيـن مـعـرـفـة فـتـرات (٧) • و لـيـس مـن المـؤكـد أن يـتـسـنى مـعـرـفـة ذـلـك • بـل أن مـتـوسـط الـا حـتـيـا جـا ت يـتـوقـف عـلى مـعـرـفـة دـقـيـقـة لـمـمـيـزات المـجـمـوعـة السـكـانـيـة مـوضـع الدـراسـة ، بـما فـي ذـلـك مـسـتـوـيات النـشـاط ، بـل أنه يـصـعـب تـمـا مـا ايجـاد دـلـيـل مـؤكـد عـلى الـانـحـراف المـعـيـارى لـلـا حـتـيـا جـا ت الفـرـديـة •

وبالتالي ، فـقـد يـكـون مـن الـأنـسـب مـقـارنـة مـتـحـصـلات الطـاقـة بـحـد أو حـدود مـعـيـنة ، نـفـرضـها اعـتـبـارـات فـيزيـولـوجـيـة بـد لـا مـن حـدود قـائـمـة عـلى تـوزيـع مـفـتـرـض لـمـتـوسـط الـا حـتـيـا جـا ت • و يـفـتـرـض أن مـسـتـوـى الـا حـتـيـا جـا ت مـن الطـاقـة لـلـحـفـاظ عـلى الـحـيـاة يـبـلـغ مـرة ونـصـف المـرة مـقدار التـمـثـيـل الـغـذـائـي الـأسـاسـي حـيـث يـكـون ذـلـك التـمـثـيـل — والمعـروف أنه مـقدار الـحرارة الـتي يـنـتـجـها الجـسـم فـي ظـروف الـراحـة والـامتناع عـن الـأكـل — مـقـيـاسا لـلمـعـدل الـذي تـتـأكـد بـه مـادـة الجـسـم لـلـقـيـام بـأود الجـسـم لـا سـتـمـرار الـحـيـاة • وقـد تم قـيـاس مـعـدلات التـمـثـيـل الـغـذـائـي الـأسـاسـي بـفـحص ٢٢٠٠ شـخـص فـي المـعـمل عـلى مـدى ١٥ سـنـة • و يـبـلـغ مـعـامـل النـبـايـن المـقـتـرـح لـلـتـمـثـيـل الـغـذـائـي الـأسـاسـي ١٠٪ ، و مـن هـنا ٨٠ مـضـروبة فـي ١٥ مـن مـقدار التـمـثـيـل الـغـذـائـي الـأسـاسـي = ١٢ مـن التـمـثـيـل الـغـذـائـي الـأسـاسـي يـمـكـن أن يـسـتـخـدم كـحـد أدنى لـمـسـتـوـى الطـاقـة الـلازمـة لـلـحـفـاظ عـلى الـحـيـاة • ولا تـسـمـح هـذه الـحـدود بـأداء أى نـشـاط جـسـمـانـي يـتـعـدى أدنى مـسـتـوـى لـلـنـشـاط المـطلـوب مـن شـخـص فـي ظـروف الـراحـة مـثـل الـاغـتـسـال والمـهـام الجـوهـريـة الأخرى • و يـزـداد الـأمر صـعـوبـة اذ مـا أردنا ايجـاد مـؤشـر لـمـسـتـوـى نـقص التـغـذـيـة المـحـتمـل فـي الـبـلـدان الـتي لا تـتـوافـر فـيـها بـيـانات عـن تـوزيـع المـتـحـصـلات الـغـذـائـية •

و يـفـتـرـض فـي البـحـث التـالـي أن تـوزيـع المـتـحـصـلات يـشـير الـى تـوزيـع "وحدات المـسـتـهـلكـيـن" — أى الـأفـراد المـحـددة مـعـايـيرهم مـن حـيـث الـسـن والـجـنس بـالمـقـارنـة بـرجـل مـرجـى تم تـحـديـد ا حـتـيـا جـا تـه مـن الطـاقـة عـلى أـسـاس الـوزن العـادى لـجـسـم شـاب بـالـغ يـعـيـش فـي بـلد مـعـيـن حـيـاة مـعـتـدلة النـشـاط •

وقـد تم حـسـاب المـوازين الـغـذـائـية لـمعـظـم الـبـلـدان • و يـمـكـن عـلى أـسـاسـها حـسـاب مـتـوسـط الـامـدات الـغـذـائـية لـكل وـحـدة اسـتـهـلاكيـة • و مـع أن هـذا المـتـوسـط قـد يـكـون خـاطـئـا بسـبـب عـدم دقة المـوازنة الـغـذـائـية ، الـا أنه قـد يـكـون أفضـل مـؤشـر مـتـوافـر حـالـيا لـلـامـدات الـغـذـائـية • و مـن الـضروري فـي هـذه المـرحـلة افـتـراض أن مـتـوسـط الـامـدات لـكل وـحـدة اسـتـهـلاكيـة يـسـاوى مـتـوسـط المـتـحـصـلات الـغـذـائـية لـهـذه الـوـحـدة و فـي حـيـن أنه أخـذ فـي الـاعـتـبار مـقدار الفـقد عـلى مـسـتـوى التـجـزئة ، فـان الـفاقد المـنزلي فـي المـيزان الـغـذـائـي ، لـم يـخـصـم ، مـن الـامـدات ، و مـع ذـلـك فـان بـعض المـوارد الـغـذـائـية ، و مـنـها المـوارد الـغـذـائـية البرية ، غالـبا مـا تـقـدر بـأقل مـما هـي عـليه • و يـتـضـح مـن مـقـارنـة مـتـوسـط المـتـحـصـلات فـي اسـتـنـصـاءات الـاسـتـهـلاك الـغـذـائـي بـمـتـوسـط الـامـدات الـغـذـائـية فـي المـوازين الـغـذـائـية أن مـتـوسـط المـتـحـصـلات يـتراوـح بـيـن ١٠٠ و ٣٠٠ سـعر حرارى مـن مـتـوسـط الـامـدات • فـفـي كل مـن سـرى لا نـكا و مـد غـشـقـر ، مـثـلا ، لا يـتـجـاوز الفـرق ١٠٠ سـعر حرارى الـا بـقليل • و تـبـدو هـذه الفـروق مـعـقـولة نـظـرا لـمـصادـر الخـطـأ المـخـتـلـفة فـي كل مـن التـقـديـرين ، تـتـجـاذب الـى حـد مـا فـي اتـجـاهـين مـعـاكـسين (نـتـيـجة لـتـقـديـر المـتـحـصـلات بـأقل مـما هـي عـليه فـي اسـتـنـصـاءات الـاسـتـهـلاك الـغـذـائـي ، و المـغـالاة فـي تـقـديـر المـتـحـصـلات النـاجمة عـن الـامـدات الـغـذـائـية عـلى مـسـتـوى التـجـزئة) •

و مـن المـفـتـرـض أن مـدى المـتـحـصـل الفـردى مـن الطـاقـة هـو مـحـدود فـي الـواقـع • و يـبـدو أن حـدا مـنـخـفـضا يـبـلـغ ١٠٠٠ سـعر

حرارى للوحدة الاستهلاكية هو حد عملي، اذ أن التشثيل الغذائي لرجل يزن ٢٥ كيلوجراما يتعدى ذلك القدر. وبالمثل، يبدو أن حدا قدره ٥٥٠٠ سعر حرارى كحد مرتفع هو حد واقعي، ذلك لأن احتياجات رجل يزن ٨٠ كيلو جراما ويعمل عملا شاقا للغاية، مثل قطع الأخشاب، يتطلب احتياجات نقل عن ٥٠٠٠ سعر حرارى. وعلى أساس هذا المدى، يمكن تقدير الانحراف المعياري لتوزيع المتحصلات بـ ٧٥٠ سعر حرارى — أى ما يعادل سدس ذلك المدى — وهو تقدير تقريبي معقول لجرا. توزيع عادي مماثل بصورة معتدلة (٤).

وتدل الشواهد المتوفرة من استقصاءات الاستهلاك الغذائي، بشكل واضح، وبلا استثناءات تقريبا، أن توزيع المتحصلات غير مماثل. وعادة ما يكون الالتواء موجبا، بيد أنه بالنسبة لمجموعات خاصة من السكان قد يختفي الالتواء بل وقد يصبح التواء سالباً. وتلخيصا لذلك، فإن الأمر يتطلب التوصل الى توزيع ملتو التواء معتدلا على غرار توزيع الفئة الأولى لبيرسون، يكون متوسطه معروفا ويكون بالمستطاع وضع تقدير تقريبي لانحرافه المعياري (٥). وبالتالي يمكن التعبير عن التوزيع الملائم كتوزيع بيتا beta كالآتي :

$$f(x) = \frac{\Gamma(p+q)}{b^{p+q-1} \Gamma(p) \cdot \Gamma(q)} x^{p-1} (b-x)^{q-1} \quad 0 < x < b$$

وبالتالي يمكن تقدير الدالتين p و q بالشكل التالي (٥):

$$p = \frac{\mu'_1 (\mu'_1 - \mu'_2/b)}{\mu'_2 - \mu'_1{}^2}$$

$$q = \frac{(b - \mu'_1) (\mu'_2 - \mu'_2/b)}{\mu'_2 - \mu'_1{}^2}$$

وقد تمت ملائمة توزيع بيتا هذا لكل قطر من الأقطار، باستخدام المتوسط الوارد في الميزان الغذائي سنة ١٩٧٠ ومدى يبلغ ٤٥٠٠ سعر حرارى، كما وضع هذا التوزيع ليلائم تقديرات متباينة من الانحراف المعياري (يقرب من المتوسط) ويستراوح بين ٦٠٠ و ١٠٠٠ سعر حرارى. وباستخدام توزيع بيتا يكون بالمستطاع الحصول على النسبة المئوية للوحدة الاستهلاكية التي هي دون الحد الحرج (انظر جداول بيرسون لدالة بيتا الناقصة). بيد أن هذه الطريقة تؤدى الى نتائج غير دقيقة بالمرّة اذا ما حاد توزيع المتحصلات عن الفروض سالفة الذكر، وخصوصا اذا ما قطع توزيع المتحصلات من طرفه المنخفض فسي حالة تطبيق سياسة للانعاش الاجتماعي، مثلا، تضمن لا فقر السكان الحصول على حد أدنى من الغذاء، وعندها فان النسب المئوية التي سيتوصل اليها توزيع بيتا ستغالي في تقدير مدى انتشار نقص التغذية.

U.G. Yule and M.G. Kendall, An introduction to the theory of statistics, London, Griffin (٤)
1950, p. 134.

R. Pearson, Tables of the incomplete beta-function, Cambridge University, Press, 1968 (٥)
p. XXVII.

المتحصلات العائلية من الطاقة والبروتين : دراسة حاله عن سرى لانكا

قدمت شواهد مستخلصة من بيانات الاستهلاك الغذائي بالنسبة لبلدان عديدة * وتعتبر هذه الشواهد كافية لتبرير الاستنتاج القائل بأن مشكلة انتشار نقص التغذية بين الفقراء هي مشكلة مشتركة بين معظم الدول النامية * وقد يفيد اعطاء نتائج أكثر تفصيلا مستخلصة من أحد الاستقصاءات الرئيسية، لا لأن البلد المعنى هو بالضرورة نموذجيا، ولكن من أجل دراسة مستويات سوء التغذية وأسبابها بشكل أوثق * وتشير البيانات التي يقوم عليها التقديم التالي الى سرى لانكا، وقد تم جمعها خلال ١٩٦٩ / ١٩٧٠ (٦) في استقصاء شمل نحو ١١٠ ألف أسرة * وتتفق البيانات الخاصة باستهلاك الأغذية، والتي جمعت بطريقة الاسترجاع، اتفاقا كبيرا والنتائج التي استخلصت من عينة صغيرة تم فيها وزن المواد الغذائية وحللت فيها العينات * ولا تتضمن الجداول الواردة فيما يلي جميع الأسر، نظرا لأنه استبعدت منها بعض المجموعات الصغيرة التي لا تمثل أهمية للدراسة الحالية، وبعض الأسر الأخرى التي روى أن متحصلات الطاقة أو البروتين فيها مرتفعة أو منخفضة أكثر من اللازم *

الجدول ٣ - ز متحصلات الطاقة لكل مستهلك محسوبة على أساس مجموعات الدخل والموقع في سرى لانكا

الدخل بالروبية	الموقع	عدد الأسر	متوسط المحصلات من السعرات الحرارية
أقل من ٢٠٠	كولومبو : حضرية	٣٥٣	٢٤٥٠
	ريفية	١٨٥	٢٨٥٠
	مناطق أخرى : حضرية	٤٧١	٢٦٠٠
	ريفية	١٣٦٨	٢٦٥٠
	حيازات	٨٢٤	٢٩٠٠
٢٠٠ - ٣٩٩	كولومبو : حضرية	٧٤٥	٢٦٠٠
	ريفية	٢٦٤	٢٧٥٠
	مناطق أخرى : حضرية	٦٤٣	٢٦٥٠
	ريفية	١٠٧٦	٢٨٠٠
	حيازات	٥٧١	٢٨٥٠
	حضرية	٦٨٢	٢٧٥٠
	ريفية	٤١٦	٢٩٠٠
	حضرية	٨٤١	٢٩٥٠
	ريفية	١٩٦	٢٩٥٠

(٦) Socio-economic survey of Sri Lanka, 1969 / 70 .

وقد أعدت حكومة سرى لانكا ترتيب بيانات هذا الجدول والجدول التالية وقد متهها للمنظمة *

ويقدم الجدول ٣ - متوسط محصلات الطاقة للوحدة الاستهلاكية محسوبا على أساس مجموعات الدخل والموقع* ويظهر فيه بوضوح تأثير الدخل والموقع سواء كان في الحضر أو الريف على استهلاك الغذاء، بل أن ذلك يظهر من متوسط المتحصلات للوحدة الاستهلاكية* ويزيد متوسط متحصل سكان الريف عن متوسط متحصل سكان الحضر* وبصفة عامة، وفي إطار نفس مجموعة الدخل، فإن متحصل الوحدة الاستهلاكية من سكان الريف يزيد بمقدار ١٥٠ سعر حراري عن متحصل الوحدة الاستهلاكية من سكان الحضر، وإن كان هذا التفاوت يختفي على ما يظهر لدى المجموعات ذات الدخل المرتفع* ويقل متوسط متحصلات سكان كولومبو قليلا عن المتوسط لدى السكان الذين يعيشون في مناطق أخرى من سرى لانكا* كما أن المتحصلات لدى سكان الضيع والمزارع الكبيرة في سرى لانكا تزيد عن متحصلات المجموعات الأخرى التي لها نفس الدخل، وقد يرجع ذلك إلى توفير وجبات للعمال في المزارع* ويشير الجدول ٣ - ح إلى النسبة المئوية لتواتر التوزيع لمتحصلات الطاقة في سرى لانكا مقسمة حسب الأسر في المناطق الحضرية، والريفية، وفي المزارع*

الجدول ٣ - التوزيع التكراري لمتحصلات الطاقة في سرى لانكا

النسبة المئوية للأسر				متحصلات الطاقة لكل مستهلك بالسعر الحراري
الحضر	الريف	حيازات	المجموع	
٢٦	٢٧	٢٧	٢٧	أقل من ١٥٠٠
٣٤	٣٣	١٣	٣٠	١٥٠٠-١٦٩٩
٦٣	٥٦	٣٧	٥٦	١٧٠٠-١٨٩٩
٨١	٦٩	٥٠	٧٢	١٩٠٠-٢٠٩٩
١٠٣	٩١	٧٠	٩٢	٢١٠٠-٢٢٩٩
١٢٣	١١٤	٨٦	١١٤	٢٣٠٠-٢٤٩٩
١٠٧	١١٢	١٠٩	١٠٩	٢٥٠٠-٢٦٩٩
١١٢	١٠٤	١٠٥	١٠٨	٢٧٠٠-٢٨٩٩
٩٣	٩٢	١٠٨	٩٤	٢٩٠٠-٣٠٩٩
٧٢	٨١	١١٧	٨٣	٣١٠٠-٣٢٩٩
٥٠	٥٧	٩١	٥٩	٣٣٠٠-٣٤٩٩
١٣٦	١٦٤	١٨٧	١٥٦	٣٥٠٠ وأكثر
١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	المجموع

الجدول ٣- ط التوزيع التكرارى لمتحصلات الطاقة محسوبا على أساس مجموعات الدخل في سرى لانكا

النسبة المئوية للأسر حسب مجموعات الدخل				محصولات الطاقة لكل مستهلك بالسعر الحراري
أقل من ٢٠٠ روبية	٢٠٠-٣٢٩ روبية	٣٢٩-٥٩٩ روبية	أكثر من ٥٩٩ روبية	
٣٩	٢٢	١٣	١٤	أقل من ١٥٠٠
٤٩	٢٤	١٥	١٠	١٥٠٠-١٦٩٩
٦٦	٦١	٣٥	٢٩	١٧٠٠-١٨٩٩
٨١	٦٨	٧٤	٤٨	١٩٠٠-٢٠٩٩
٩٣	٩٩	٨٨	٧٤	٢١٠٠-٢٢٩٩
١٠٤	١٢٤	١٢٢	١٠٣	٢٣٠٠-٢٤٩٩
١٠٠	١١٧	١١٢	١١٠	٢٥٠٠-٢٦٩٩
٩٤	١٠٨	١٣٢	١٢٧	٢٧٠٠-٢٨٩٩
٨٨	٩٣	١٠٥	١١٥	٢٩٠٠-٣٠٩٩
٧٦	٨٩	٨٢	٨٦	٣١٠٠-٣٢٩٩
٥٢	٦١	٦١	٧٣	٣٣٠٠-٣٤٩٩
١٥٨	١٣٤	١٦١	٢١١	٣٥٠٠ وأكثر
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	المجموع

وهناك نسبة من الأسر تزيد عن ٢٠٪ بقليل، يقل متوسط متحصلاتها عن ٢١٠٠ سعر حراري للوحدة الاستهلاكية* وينتمي ١٨٥٪ من الأسر في القطاع الريفي لهذه الفئة، بينما لا يزيد عدد الأسر في القطاع الزراعي من الذين يحصلون على هذا المتوسط الضعيف من المتحصلات عن ١٢٪* وفي الطرف المقابل من السلم نجد أنه في حين أن متحصل أكثر من ١٨٪ من الأسر الحضرية يزيد عن ٣٣٠٠ سعر حراري ترتفع هذه النسبة إلى ٢٢٪ لدى الأسر الريفية وإلى نحو ٢٨٪ في المزارع*.

وبين الجدول ٣- ط النسبة المئوية لتواتر التوزيع لمتحصلات الطاقة محسوبا على أساس مجموعات الدخل في سرى لانكا* فبالنسبة لأقل المجموعات دخلا، نجد أن نسبة الأسر التي يقل متوسط متحصلات الوحدة الاستهلاكية فيها عن ٢١٠٠ سعر حراري تبلغ ٢٣٥٪* وتخفض هذه النسبة إلى ١٧٥٪ بالنسبة لمجموعة الدخل التي تلي ذلك، ثم إلى ١٣٧٪ للمجموعة التي يتراوح دخلها بين ٤٠٠ و ٥٩٩ روبية، وأخيرا إلى ١٠٪ بالنسبة لمجموعات الدخل المرتفع* أما بالنسبة للأسر الأكثر فقرا، فإن ٢١٪ منها يزيد متوسط متحصلات الوحدة الاستهلاكية فيها عن ٣٣٠٠ سعر حراري، بينما ينتمي أكثر من ٢٨٪ من الأسر الأكثر ثراء إلى هذه الفئة*.

وفي سرى لا نكا ، يبلغ المستوى المنخفض التقريبي للطاقة اللازمة للحفاظ على الحياة ١٩٠٠ سعر حرارى للوحدة الاستهلاكية * وباستخدام ذلك الحد الأدنى من الطاقة اللازمة للحفاظ على الحياة كحد حرج يبين الجدول ٣-١ النسبة المئوية للأسر التي يقل متوسط متحصل الوحدة الاستهلاكية فيها عن هذا الرقم *

الجدول ٣-١ النسبة المئوية للأسر التي يقل متوسط متحصلاتها عن ١٢ من مقدار التمثيل الغذائي الأساسي في سرى لا نكا موزعة على أساس الموقع ومجموعات الدخل *

الموقع	
المناطق الحضرية *	١٢ر٣
المناطق الريفية	١١ر٦
المزارع	٧ر٧
الدخل	
أقل من ٢٠٠ روبية	١٥ر٤
٢٠٠-٣٩٩ روبية	١٠ر٧
٤٠٠-٥٩٩ روبية	٦ر٣
٦٠٠ روبية وأكثر	٥ر٣

وحتى في المجموعات التي يزيد دخلها عن ذلك ، هناك نسبة من الأسر تتراوح بين ٥ % و ٦ % تقل متحصلات الوحدة الاستهلاكية فيها عن ذلك الحد الفيزيولوجي المنخفض ، مقابل ١٥ % في المجموعات الأقل دخلا * وبالرغم من أن هناك ارتباطا وظيفيا بين سوء التغذية والفقر ، إلا أن ذلك لا يعني أن كل الفقراء يعانون من سوء التغذية * من هي اذن الاسر الأكثر فقرا التي يمكن أن يقال عنها أنها أكثر تعرضا لسوء التغذية ؟

لقد جاء جانب من الاجابة على هذا السؤال من دراسة الأسر التي تعاني من سوء التغذية وتلك التي تتلقى تغذية كافية في نطاق نفس مجموعة الدخل وفي نفس الموقع * ولما كان متوسط احتياجات الوحدة الاستهلاكية في سرى لا نكا يبلغ نحو ٢٥٠٠ سعر حرارى ، فإن الأسر التي يقل متوسط متحصلاتها عن ١٨٠٠ سعر حرارى تعاني بالتأكيد من سوء التغذية * وبالتالي ، فقد تمت مقارنة تلك الأسر بالأسر التي يزيد متوسط متحصل الوحدة الاستهلاكية فيها عن ٢٨٠٠ سعر حرارى ووصفت بعبارة " تحصل على تغذية كافية" *

وفي نطاق المجموعات الأقل دخلا في المناطق الحضرية من كولومبو ، كانت هناك ٧٢ أسرة يقل متوسط متحصل الوحدة الاستهلاكية فيها عن ١٨٠٠ سعر حرارى ، و ٩٢ أسرة يزيد متوسط متحصل الوحدة الاستهلاكية فيها على ٢٨٠٠ سعر حرارى * ويبين الجدول ٣-٢ النسبة المئوية لتوزيع تلك الأسر محسوبة على أساس عدد الأطفال فيها *

الجدول ٣- ك توزيع المتحصلات المنخفضة والمرتفعة على الأسر الحضرية في كولومبو محسوبة على أساس عدد الأطفال

عدد الأطفال	النسبة المئوية		المتحصلات من الطاقة	
			١٨٠٠ سعر	٢٨٠٠ سعر
١-٠			١٨	٨٥
٢-٢			٢٨	١٤
٥-٤			٤٦	١
٦ أو أكثر			٨	—
المجموع			١٠٠	١٠٠

وجميع الأسر تقريبا التي تحصل على تغذية أفضل لها ٣ أطفال أو أقل، بل أن أكثر من ٥٠٪ من تلك الأسر ليس لها أطفال على الإطلاق. كما أن أكثر من ٥٠٪ من الأسر التي يبلغ متوسط متحصل الوحدة الاستهلاكية فيها ١٨٠٠ سعر حراري مكونة من ٤ أطفال أو أكثر. ويبلغ متوسط عدد الأطفال في هذه المجموعة بصفة عامة ٥ أطفال. ويظهر نفس الفارق الرئيسي في مجموعات أخرى غير تلك التي تمثل أفقر السكان في الحضر. ويبين الجدول ٣- ل توزيع المجموعات الاجتماعية - الاقتصادية الأخرى في مقاطعة كولومبو.

الجدول ٣ - ل توزيع المتحصلات المنخفضة والمرتفعة على الأسر في مقاطعة كولومبو محسوبة على أساس عدد الأطفال : مجموعات معينة

عدد الأطفال	المناطق الريفية				المناطق الحضرية		دخول	
							دخول متوسطة	
	فقراء							
	١٨٠٠	٢٨٠٠	١٨٠٠	٢٨٠٠	١٨٠٠	٢٨٠٠	١٨٠٠	٢٨٠٠
	سعر	سعر	سعر	سعر	سعر	سعر	سعر	سعر
١-٠	١٨	٧٥	٦	٥٥	٧	٥٧	١٨	٥٣
٢-٢	٣٨	٢٠	٤١	٣٥	٣٤	٣٣	٢٣	٣٦
٥-٤	٣٢	٥	٣٥	٨	٣٣	٩	٣٢	٩
٦ أو أكثر	١٠	—	١٨	٢	٢٦	١	٢٧	٢

تعريف الاقاليم والاقاليم الفرعية

امريكا الشمالية : كندا ، الولايات المتحدة الامريكية *

اوروپا الغربية : اندورا ، النمسا ، بلجيكا ، الدنمارك ، جزر الفارو ، فنلندا ، فرنسا ، جمهورية المانيا الاتحادية (تشمل برلين الغربية) ، جبل طارق ، اليونان ، الفاتيكان ، ايسلندا ، ايرلندا ، ايطاليا ، ليشنتشتاين لكسمبرج ، مالطه ، موناكو ، هولندا ، النرويج ، البرتغال ، سان مارينو ، اسبانيا ، سفالبارد وجزر جان ماين ، السويد ، سويسرا ، المملكة المتحدة ، يوغوسلافيا *

أوسيانيا : استراليا ، نيوزيلندا *

الاتحاد السوفيتي

واوروپا الشرقية : البانيا ، بلغاريا ، تشيكوسلوفاكيا ، جمهورية المانيا الديمقراطية (تشمل برلين الشرقية) ، هنغاريا بولندا ، رومانيا *

اقتصاديات السوق

المتقدمة الأخرى : اسرائيل ، اليابان ، جنوب افريقيا *

امريكا اللاتينية

امريكا الوسطى : المكسيك ، البلاد الامريكية الوسطى الأخرى (كوستاريكا ، السلفادور ، جواتيمالا ، هندوراس ، نيكاراغوا بساناما ،) وغيرها (هندوراس البريطانية ، منطقة قناة باناما) *

بلاد منطقة الكاريبي : كوبا ، جمهورية الدومينيكان ، هاييتي ، جامايكا ، بورتوريكو ، ترينيداد ، وتوباغو ، وغيرها (انتيجوا بهاما ، بربادوس ، جزر كايمان ، دومينيكا ، جرنادا ، جواديلوبو ، المارتينيك ، مونتسيرات ، الانتييل المنخفضة ، سانت لوشيا ، سان فينسنت ، جزر الكايكوس والجزر التركية ، جزر فيرجين (الولايات المتحدة) جزر فيرجين (المملكة المتحدة) *

امريكا الجنوبية : البرازيل ، بلاد وادي الابلاتا (الأرجنتين ، باراجواي ، أرجواي) ، بلاد أمريكا الجنوبية الأخرى (بوليفيا ، كولومبيا ، الاكوادور ، غيانا ، بيرو ، سورينام ، فنزويلا) وغيرها (المنطقة البريطانية في القطب الجنوبي ، وجزر فولكلاند وغينيا الفرنسية) *

جنوب آسيا : بنجلاديش ، الهند ، نيبال ، باكستان ، سريلانكا وغيرها (بوتان ، وجزر مالديف و سيبكيم) *

شرق وجنوب شرقي

آسيا : بورما ، الصين ، هونغ كونغ ، اندونيسيا ، جمهورية الخمير ، كوريا ، لاوس ، ماليزيا ، الفلبين ، سنجاپور ، تايلاند ، جمهورية فيتنام ، وغيرها (جزر بونين ، بروني ، مكاو ، تيمور البرتغالية ، جزر ريوكيو وايربان الغربية) *

الشرق الأدنى

بلاد الشرق الأدنى في أفريقيا : جمهورية مصر العربية ، ليبيا ، السودان *

بلاد الشرق الأدنى في آسيا : أفغانستان ، قبرص ، إيران ، العراق ، الأردن ، لبنان ، العربية السعودية ، سوريا ، تركيا ، الجمهورية العربية اليمنية ، جمهورية اليمن الديمقراطية وغيرها (البحرين ، قطاع غزة ، الكويت ، عمان ، قطر والامارات العربية المتحدة) *

أفريقيا

شمال غرب أفريقيا :

الجزائر ، المغرب ، تونس وغيرها (الصحراء الإسبانية ، الجزائر الإسباني في شمال أفريقيا) *

غرب أفريقيا :

داهومي ، جامبيا ، غانا ، غينيا ، ساحل العاج ، ليبيريا ، مالي ، موريتانيا ، النيجر ، السنغال ، سراليون ، توجو ، فولتا العليا وغيرها (جزر كاب فيردى ، غينيا البرتغالية وسانت هيلينا) *

وسط أفريقيا :

أنجولا ، الكامرون ، جمهورية أفريقيا الوسطى ، تشاد ، الكونغو ، جابون ، زائير وغيرها (غينيا الاستوائية و ساو توميه والامارات) *

شرق أفريقيا :

بورندي ، أثيوبيا ، كينيا ، مدغشقر ، مالاوي ، موريشس ، موزمبيق ، روديسيا ، رواندا ، صوماليا ، تنزانيا ، أوغندا ، زامبيا وغيرها (الاقليم البريطاني في المحيط الهندي ، جزر كومورو ، أقاليم آفرز زايساس الفرنسية ، ريونيون وسيشلز) *

الجنوب الأفريقي :

بوتسوانا ، الأقاليم الفرنسية في الجنوب وفي القطب الجنوبي ، لسوتو ، ناميبيا ، سوازيلاند *

- BERGNER, L. & SUSSEY, M.W. Low birth weight and prenatal nutrition. *Pediatrics*, 46: 946-966.
- BHATTACHARJEE, J.P. Underemployment among Indian farmers: an analysis of its nature and extent based on data for Bihar. *Artha Vijnana*, 3(3): 246-278.
- BOSERUP, E. *The conditions of agricultural growth*. London, 1965 Allen & Unwin.
- CATHOLIC INFORMATION OFFICE. *World population year*. 1974 Middlesex, England.
- CLARK, C. *Population growth and land use*. London, 1967 Macmillan.
- CRAMER, H.H. *Plant protection and world crop production*. 1967 Leverkusen, Farbenfabriken Bayer.
- DEN HARTOG, A. Unequal distribution of food within households. *Nutrition Newsletter* (FAO), 10(4): 8-17.
- FAO. Trade in agricultural commodities in the first United Nations Development Decade. *FAO Commodity Review*, 1964, Special supplement. Rome.
- FAO. *Provisional Indicative World Plan for Agricultural Development*. Rome. 1970
- FAO. *Agricultural commodity projections, 1970-1980*. Rome. 1971a CCP 71/20. Rome.
- FAO. *Review of world consumption surveys, 1970*. Rome. 1971b
- FAO. *Income elasticities of demand for agricultural products*. 1972a Rome.
- FAO. *Perspective study of agricultural development for South America* (Provisional). Vol. 1. PSWAD/01. Rome. 1972b
- FAO. *Annual fertilizer review 1972*. Rome. 1973
- FAO. *FAO commodity review and outlook, 1972-1973*. Rome. 1973a
- FAO. *Production yearbook 1972*. Rome. 1973b
- FAO. *Trade yearbook 1972*. Rome. 1973c
- FAO/WHO. *Energy and protein requirements. Report of a Joint FAO/WHO Ad Hoc Expert Committee*. Rome, FAO. 1973
- GOMEZ, F. et al. Malnutrition in infancy and childhood with special reference to kwashiorkor. In *Advances in Pediatrics*, Vol. 7, p. 131. New York, Yearbook Publishers. 1955
- HAY, F.G. & SINHA, R.P. Analysis of food expenditure patterns of industrial workers and their families in a developing country. *Journal of Development Studies*, 8(4): 425-446. 1972
- INTERNATIONAL BANK FOR RECONSTRUCTION AND DEVELOPMENT. *Size distribution of income: compilation of data*. Washington, D.C. 1973
- INTERNATIONAL LABOUR OFFICE. *Distribution of land ownership*. ILO Mission to Kenya, 1972. Geneva. 1972
- KHANDKAR, R.H. Distribution of income and wealth in Pakistan. *Pakistan Economic and Social Review*, 11(1): 1-39. 1973
- NATIONAL INSTITUTE OF NUTRITION. *Diet atlas of India*. Delhi, Indian Council of Medical Research.
- NICOL, B.M. The calorie requirements of Nigerian peasant farmers. *British Journal of Nutrition*, 13: 293-306. 1959a
- NICOL, B.M. The protein requirements of Nigerian peasant farmers. *British Journal of Nutrition*, 13: 307-320. 1959b
- PRAIS, S.J. & HOUTHAKKER, H.S. *The analysis of family budget*. London, Cambridge University Press. 1971
- SINHA, R.P. Some determinants of the demand for food. *Farm Economist*, 11: 281-293. 1968
- SUKHATME, P.V. The world's hunger and future needs in food supplies. *Journal of the Royal Statistical Society, Series A*, 124(4): 463-508. 1961
- TANNER, J.M. Earlier maturation in man. *Scientific American*, 218: 21-27. 1968
- UNITED NATIONS. *World population project, 1965-1985, as assessed in 1968*. New York. Working Paper No. 30. 1969
- UNITED NATIONS. *Yearbook of national accounts statistics, 1971*. New York. 1973
- UNITED NATIONS/FAO/ILO. *Progress in land reform: fifth report*. New York, United Nations. (Also first to fourth reports) 1970
- U.S. DEPARTMENT OF AGRICULTURE. *Austria: projected level of supply, demand, and trade of agricultural products in 1965 and 1975*. Washington, D.C. ERS, Foreign 62.
- U.S. GOVERNMENT. *The world food problem. Report of the President's Science Advisory Committee*. Vol. 2. Washington, D.C. 1967
- WALKER, A.R. & RICHARDSON, B.D. International and local growth standards. *American Journal of Clinical Nutrition*, 26: 897-900. 1973
- WORLD HEALTH ORGANIZATION. *Childhood. Report of the Inter-American investigation of mortality in childhood*. Washington, D.C., WHO/Pan American Health Organization. Scientific Publication No. 262. 1973

الجدول الملحق رقم (١) متوسط قيمة وحدة الصادرات العالمية من بعض المنتجات الزراعية والسلوكية والمزجبة

	١٩٦١	١٩٦٢	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣
المنتجات الزراعية (٢)	٦٤	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦	٦٦
القمح	٨٣	٨٥	٨٥	٨٥	٨٦	٨٦	٨٦	٨٦	٨٥	٨٥	٨٥	٩٢	٩٢
دقيق القمح	٤٧	٥٧	٥٧	٥٧	٥٧	٥٧	٥٧	٥٧	٥٨	٥٨	٥٨	٥٧	٥٧
الشعير	٥١	٥١	٥١	٥١	٥١	٥١	٥١	٥١	٥١	٥١	٥١	٥١	٥١
الذرة	١١١	١٢٣	١٢٦	١٢٥	١٢٥	١٢٥	١٢٥	١٢٥	١٢٥	١٢٥	١٢٥	١٢٥	١٢٥
الأرز (المضروب)	١١٠	٩٧	١٢٣	١٢٥	١٢٥	١٢٥	١٢٥	١٢٥	١٢٥	١٢٥	١٢٥	١٢٥	١٢٥
السكر (الخام)	١٣٠	١٤٢	١٤٨	١٢٣	١٢٣	١٢٣	١٢٣	١٢٣	١٢٣	١٢٣	١٢٣	١٢٣	١٢٣
البنج	٨٢	٧٨	٧٥	٨٣	٨٣	٨٣	٨٣	٨٣	٨٣	٨٣	٨٣	٨٣	٨٣
الموز	١٢٢	١١٧	١١٧	١١٧	١١٧	١١٧	١١٧	١١٧	١١٧	١١٧	١١٧	١١٧	١١٧
البرتقال	٢٢٧	٢٧٥	٢٧٥	٢٧٥	٢٧٥	٢٧٥	٢٧٥	٢٧٥	٢٧٥	٢٧٥	٢٧٥	٢٧٥	٢٧٥
العنب المجفف	٨٨	١٢١	١٢١	١٢١	١٢١	١٢١	١٢١	١٢١	١٢١	١٢١	١٢١	١٢١	١٢١
التمر	٧٦	٦٨	٦٨	٦٨	٦٨	٦٨	٦٨	٦٨	٦٨	٦٨	٦٨	٦٨	٦٨
بذرة القطن	٢٤٧	١٤٣	١٥٧	١٥٧	١٥٧	١٥٧	١٥٧	١٥٧	١٥٧	١٥٧	١٥٧	١٥٧	١٥٧
الكوبرا	١٢٤	١١٨	١١٨	١١٨	١١٨	١١٨	١١٨	١١٨	١١٨	١١٨	١١٨	١١٨	١١٨
لب الدخيل	٩٧	٩٥	٩٥	٩٥	٩٥	٩٥	٩٥	٩٥	٩٥	٩٥	٩٥	٩٥	٩٥
فول الصويا	١٧٦	١٧١	١٧١	١٧١	١٧١	١٧١	١٧١	١٧١	١٧١	١٧١	١٧١	١٧١	١٧١
الفول السوداني (المقشور)	٥٣١	٥٦١	٥٦١	٥٦١	٥٦١	٥٦١	٥٦١	٥٦١	٥٦١	٥٦١	٥٦١	٥٦١	٥٦١
زيت الزيتون	٣٣٣	٢٢٢	٢٢٢	٢٢٢	٢٢٢	٢٢٢	٢٢٢	٢٢٢	٢٢٢	٢٢٢	٢٢٢	٢٢٢	٢٢٢
زيت بذرة القطن	٢١٤	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥	٢١٥
زيت جوز الهند	٢٣٦	٢٣٦	٢٣٦	٢٣٦	٢٣٦	٢٣٦	٢٣٦	٢٣٦	٢٣٦	٢٣٦	٢٣٦	٢٣٦	٢٣٦
زيت الدخيل	٢٣٦	٢٣٦	٢٣٦	٢٣٦	٢٣٦	٢٣٦	٢٣٦	٢٣٦	٢٣٦	٢٣٦	٢٣٦	٢٣٦	٢٣٦
زيت لب الدخيل	٢٣٦	٢٣٦	٢٣٦	٢٣٦	٢٣٦	٢٣٦	٢٣٦	٢٣٦	٢٣٦	٢٣٦	٢٣٦	٢٣٦	٢٣٦
زيت الصويا	٢٣٦	٢٣٦	٢٣٦	٢٣٦	٢٣٦	٢٣٦	٢٣٦	٢٣٦	٢٣٦	٢٣٦	٢٣٦	٢٣٦	٢٣٦
زيت الفول السوداني	٢٣٦	٢٣٦	٢٣٦	٢٣٦	٢٣٦	٢٣٦	٢٣٦	٢٣٦	٢٣٦	٢٣٦	٢٣٦	٢٣٦	٢٣٦
الأبقار (١)	١١٦	١٠٨	١٠٨	١٠٨	١٠٨	١٠٨	١٠٨	١٠٨	١٠٨	١٠٨	١٠٨	١٠٨	١٠٨
الخنازير (١)	٣٣	٤٢	٤٢	٤٢	٤٢	٤٢	٤٢	٤٢	٤٢	٤٢	٤٢	٤٢	٤٢

الجدول الملحق رقم ١ - متوسط قيمة وحدات الصادرات العالية من بعض المنتجات الزراعية والسمكية والحرجية (تاريخ)

	١٩٦١	١٩٦٢	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣
لحم الأبقار والحجول	٥٥٨	٥٢٢	٥٦١	٦٧٩	٦٥٦	٧٦٠	٣٥٤	٧٨٠	٣١٦	٩١٠	٦١٠	٥٦٥	١٠٦١
الضأن	٢٩٠	٢٨٢	٤٢٢	٤٤٢	٥٢٩	٥٠٣	٤٩٣	٤٦٣	٤٨٣	٥٥١	٥٥٦	٥٨٨	٩٢٧
لحم الدواجن	٦٢٩	٦٤٩	٦٧٠	٦٦٦	٦٨٦	٧٠٠	٦٣١	٦٣٦	٦٨٦	٦٧٣	٦٧٨	٧٤٨	٩٠٣
لحم الخنزير الطازج والملح	٦٥٩	٦٥٧	٧١٢	٧٦١	٧٥٢	٨٦٧	٨٥٣	٧٣٠	٦٠٦	٣٦٧	٥٥٣	٨٥٨	١٠٦٣
اللحوم المحفوظة	٢١٣	٢٠٠	٢١١	٢٢٣	٢٤٠	٢٣٨	٢٥٥	٢٠٠	٢١٠	٢١٢	٢٥٧	٢٥٧	٢٨١
اللبن المركز والمجفف	٢١٣	٢٠٠	٢١١	٢٢٣	٢٤٠	٢٣٨	٢٥٥	٢٠٠	٢١٠	٢١٢	٢٥٧	٢٥٧	٢٨١
مسحوق اللبن	٢١٣	٢٠٠	٢١١	٢٢٣	٢٤٠	٢٣٨	٢٥٥	٢٠٠	٢١٠	٢١٢	٢٥٧	٢٥٧	٢٨١
الزبد	٢١٣	٢٠٠	٢١١	٢٢٣	٢٤٠	٢٣٨	٢٥٥	٢٠٠	٢١٠	٢١٢	٢٥٧	٢٥٧	٢٨١
الجبن	٢١٣	٢٠٠	٢١١	٢٢٣	٢٤٠	٢٣٨	٢٥٥	٢٠٠	٢١٠	٢١٢	٢٥٧	٢٥٧	٢٨١
البطاطا	٥١	٦٦	٦٩	٦٣	٦٢	٦٧	٦٣	٥٤	٦٧	٧٤	٦٦	٧٠	١١٤
البن	٦٧٤	٦٤٨	٦٤٣	٨٣٠	٨٠٠	٧٦٨	٧١٢	٧٥٣	٧٢١	٩٤٤	٨٣٣	٩٢٢	١٠٨١
الكافور	٤٧٥	٥٥٣	٥٨٣	٦٦٣	٦٠٦	٦٠٣	٦٣٥	٦٠٦	٦٠٦	٧٦٧	٧٦٧	٥٧٢	٨٧٨
الشاي	١٣٨	١٠١	١٠١	١٠١	١٠١	١٠١	١٠١	١٠١	١٠١	١٠١	١٠١	١٠١	١٠١
البنيذ	١٩٨	١٨٤	٢١٩	٢١٩	٢١٩	٢١٩	٢١٩	٢١٩	٢١٩	٢١٩	٢١٩	٢١٩	٢١٩
التيغ (غير المصنع)	١٥٢	١٥٢	١٥٢	١٥٢	١٥٢	١٥٢	١٥٢	١٥٢	١٥٢	١٥٢	١٥٢	١٥٢	١٥٢
بذر الكتان	١٢٦	١٢٥	١٢٥	١٢٥	١٢٥	١٢٥	١٢٥	١٢٥	١٢٥	١٢٥	١٢٥	١٢٥	١٢٥
زيت بذور الكتان	٢٥٤	٢٣٠	٢٣٠	٢٣٠	٢٣٠	٢٣٠	٢٣٠	٢٣٠	٢٣٠	٢٣٠	٢٣٠	٢٣٠	٢٣٠
الخروج	١٢٦	١٠٩	١١١	١١١	١١١	١٠٨	١١٨	١٤٥	١٤٥	١٤٥	١٤٥	١٤٥	١٤٥
زيت الخروج	٥٨	٤٨	٤٨	٤٨	٤٨	٤٨	٤٨	٤٨	٤٨	٤٨	٤٨	٤٨	٤٨
اللغن	٦٣٧	٦٠٦	٦٦٦	٦٦٦	٦٦٦	٦٦٦	٦٦٦	٦٦٦	٦٦٦	٦٦٦	٦٦٦	٦٦٦	٦٦٦
الحوت والتيل	٢٤٠	٢١١	٢١١	٢١١	٢١١	٢١١	٢١١	٢١١	٢١١	٢١١	٢١١	٢١١	٢١١
السيغال	١٥٥	١٤٨	١٤٨	١٤٨	١٤٨	١٤٨	١٤٨	١٤٨	١٤٨	١٤٨	١٤٨	١٤٨	١٤٨
المصوف (الخام)	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
المطاط (الطبيعي)	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

الجدول الملحق رقم ١ - متوسط قيمة وحدة الصادرات العالمية من بعض المنتجات الزراعية والسمكية والحرشجية (تابع)

١٩٧٢ ميدتي	١٩٧٢	١٩٧١	١٩٧٠	١٩٦٩	١٩٦٨	١٩٦٧	١٩٦٦	١٩٦٥	١٩٦٤	١٩٦٣	١٩٦٢	١٩٦١
٨٠٣	٦١٨	٦٤١	٦٤٣	٦٩٦	٧٤٧	٧٥٣	٧٢٩	٢٨٩	٢٩٧	٣١٥	٣٠١	
١٠٢٩	٧٧٨	٦٣٣	٨١٧	٤٦٨	٤٥٦	٤٧٠	٤٢٧	٣٩١	٣٦١	٣٤٥	٣٣١	
١٥٩٩	١٣٨٠	١٣٤١	١٢٣٠	١٢٤٨	١١٢٧	١٠٣٣	٩٨٩	٨٩٢	٧٩٦	٨٤٦	٧٥٨	٦٨٤
١٢١١	٩٧٧	٨٨٢	٧٧١	٧٢٥	٧٠٦	٧٣٣	٦٨٢	٧٠٣	٦٣٩	٦٤٩	٦٥٩	٦٠١
٢٢٧٣	١٨٨٩	١٨٦٩	١٦٧٢	١٥٧٩	١٤٨٦	١٤٥٣	١٤٦٩	١٣١٩	١٢٨٣	١٢١١	١١٤٦	١١٥١
٢٦٤	١٩٥	٢١٢	٢٠١	١٢٢	٩٣	١٢٩	١٨٢	١٩٤	١٨٣	١٣٧	١٣٣	١٧٣
٤١٠	١٧٥	١٦٧	١٦٤	١٢٩	١٠٩	١١٩	١٤٥	١٢٥	١١٠	١٠٨	١٠٤	٨٧
١٤	١١	١٠	٩	٩	٨	٨	١٠	٩	٩	٨	٨	٨
٧	٥٨	٥٤	٤٩	٣٩	٤٦	٤٧	٤٦	٤٥	٣٩	٣٧	٣٨	
٥٣	٦٦	٦٣	٦٣	٢٢	٢١	١٩	١٨	١٨	١٧	١٦	٢٠	١٩
٤٣	٥١	٣٤	٣٣	٥١	٥٢	٣٤	٢٣	٣٤	٢٥	٢٤	٢٤	٢٤
١١	١٢	٣١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١٢	١٢	١٢
٣٨	٥١	٧١	٧١	١١	١٠	١٦	١٦	١٥	١٣	١٣	١٤	١٤
٧١	٥٠	٧٣	٣٣	٤٣	٦٩	٧٨	٦٣	٧٧	٣٦	٣٦	٣٧	٣٧
١٠١	٥٨	٧١	٧١	٥١	٦١	٧٢	٦٣	٧١	٦١	٦١	٥٩	٥٩
١٦٦	١٦٦	١٥١	١٥١	١٣٦	١٣٠	١٣١	١٣١	١٣١	١٣٦	١٣٦	١٤٧	١٤٣
١٦٦	١٦٦	١٥١	١٥١	١٣٦	١٣٠	١٣١	١٣١	١٣١	١٣٦	١٣٦	١٤٧	١٤٣

المنتجات السمكية (٢)

الأسماء الطازجة والمخلجة والمجمدة
الأسماء المجففة والملحة والمدخنة
القشريات والرخويات الطازجة والمجمدة
والمجففة والملحة السخ
منتجات الأسماك ومستحضراتها سواء
كانت محفوظة في أوعية غير منفذة للهواء
أم لا

منتجات القشريات والرخويات
ومستحضراتها سواء كانت محفوظة في
أوعية غير منفذة للهواء أم لا
الزيت والشحوم الخام والمكررة المستمدة
من الأحياء المائية

الدقيق والمواد القابلة للتذوق والمستمدة

من الأحياء المائية

المنتجات الحرجية (٣)

خشيب الوقود (٣)

الفحم النباتي

الخشب المضروبة (٣)

الخشب عريضة الأوراق (٣)

خشيب الحوائث (٣)

خشيب الدعائم (٣)

الخشب اللين المنشور (٣)

الخشب الصلب المنشور (٣)

ألواح القشرة (٣)

الأبلاخ (٣)

الجدول الملحق رقم ١ - متوسط قيمة وحدة الصادرات العالمية من بعض المنتجات الزراعية والسمكية والحرشجية (تنمة)

١٩٧٣ ميدتي	١٩٧٢	١٩٧١	١٩٧٠	١٩٦٩	١٩٦٨	١٩٦٧	١٩٦٦	١٩٦٥	١٩٦٤	١٩٦٣	١٩٦٢	١٩٦١	
٩١	٧٦	٦٦	٦٧	٦٣	٥٨	٥٩	٥٩	٥٨	٥٦	٥٥	٥٦	٥٩	الخشيب الحبيبي
١٣٦	١١٣	١٠٠	٩٢	٩١	٨٨	٨٩	٩٢	٩٤	٩٠	٨٥	٨٤	٨٤	الخشيب اللبني
٩١	٧٨	٧٩	٧٧	٧٠	٦٩	٦٨	٦٩	٦٩	٦٥	٦٥	٦٦	٦٦	لب الخشيب الميكانيكي
١٨٠	١٥٤	١٥٥	١٤٩	١٢٧	١٢٠	١٢٣	١٢٣	١٢٩	١٢٦	١١٧	١١٧	١٢٣	لب الخشيب الكيماوي
١٧٢	١٥١	١٤٧	١٤١	١٣٥	١٣٢	١٣٠	١٢٧	١٢٥	١٢٧	١٢٦	١٢٨	١٢٩	ورق الصحف
٢١٦	٢٧٧	٢٦٦	٢٥٥	٢٤٣	٢٤٥	٢٤٦	٢٤٣	٢٣٦	٢٣٥	٢٣٧	٢٣٤	٢٣٨	ورق الطباعة والكتابة

(١) بالدولار الأمريكي لكل ألف رأس • (٢) باستثناء الصين والدول الأخرى ذات التخطيط المركزي • (٣) بالدولار الأمريكي للمتر المكعب •

الجدول الملحق ٢ - الأرقام الدلالية بقيمة الصادرات الزراعية والسمكية والحرجية

١٩٧٣ أرقام أولية	١٩٧٢	١٩٧١	١٩٧٠	١٩٦٩	١٩٦٨	١٩٦٧	١٩٦٦	١٩٦٥	١٩٦٤	١٩٦٣	١٩٦٢	١٩٦١	
..... ١٠٠ = ١٩٦٥-١٩٦١ متوسط ١٠٠ = ١٩٦٥-١٩٦١ متوسط													
أوروبا الغربية													
المنتجات الزراعية													
الأغذية													
الأعلاف													
المواد الخام													
المنتجات السمكية													
المنتجات الحرجية													
أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي													
المنتجات الزراعية													
الأغذية													
الأعلاف													
المواد الخام													
المنتجات الحرجية													
أمريكا الشمالية													
المنتجات الزراعية													
الأغذية													
الأعلاف													
المواد الخام													
المنتجات السمكية													
المنتجات الحرجية													

المنتجات الزراعية	١٩٦١	١٩٦٢	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٦	٢٠٢٧	٢٠٢٨	٢٠٢٩	٢٠٣٠	٢٠٣١	٢٠٣٢	٢٠٣٣	٢٠٣٤	٢٠٣٥	٢٠٣٦	٢٠٣٧	٢٠٣٨	٢٠٣٩	٢٠٤٠	٢٠٤١	٢٠٤٢	٢٠٤٣	٢٠٤٤	٢٠٤٥	٢٠٤٦	٢٠٤٧	٢٠٤٨	٢٠٤٩	٢٠٥٠	٢٠٥١	٢٠٥٢	٢٠٥٣	٢٠٥٤	٢٠٥٥	٢٠٥٦	٢٠٥٧	٢٠٥٨	٢٠٥٩	٢٠٦٠	٢٠٦١	٢٠٦٢	٢٠٦٣	٢٠٦٤	٢٠٦٥	٢٠٦٦	٢٠٦٧	٢٠٦٨	٢٠٦٩	٢٠٧٠	٢٠٧١	٢٠٧٢	٢٠٧٣	٢٠٧٤	٢٠٧٥	٢٠٧٦	٢٠٧٧	٢٠٧٨	٢٠٧٩	٢٠٨٠	٢٠٨١	٢٠٨٢	٢٠٨٣	٢٠٨٤	٢٠٨٥	٢٠٨٦	٢٠٨٧	٢٠٨٨	٢٠٨٩	٢٠٩٠	٢٠٩١	٢٠٩٢	٢٠٩٣	٢٠٩٤	٢٠٩٥	٢٠٩٦	٢٠٩٧	٢٠٩٨	٢٠٩٩	٢١٠٠	٢١٠١	٢١٠٢	٢١٠٣	٢١٠٤	٢١٠٥	٢١٠٦	٢١٠٧	٢١٠٨	٢١٠٩	٢١١٠	٢١١١	٢١١٢	٢١١٣	٢١١٤	٢١١٥	٢١١٦	٢١١٧	٢١١٨	٢١١٩	٢١٢٠	٢١٢١	٢١٢٢	٢١٢٣	٢١٢٤	٢١٢٥	٢١٢٦	٢١٢٧	٢١٢٨	٢١٢٩	٢١٣٠	٢١٣١	٢١٣٢	٢١٣٣	٢١٣٤	٢١٣٥	٢١٣٦	٢١٣٧	٢١٣٨	٢١٣٩	٢١٤٠	٢١٤١	٢١٤٢	٢١٤٣	٢١٤٤	٢١٤٥	٢١٤٦	٢١٤٧	٢١٤٨	٢١٤٩	٢١٥٠	٢١٥١	٢١٥٢	٢١٥٣	٢١٥٤	٢١٥٥	٢١٥٦	٢١٥٧	٢١٥٨	٢١٥٩	٢١٦٠	٢١٦١	٢١٦٢	٢١٦٣	٢١٦٤	٢١٦٥	٢١٦٦	٢١٦٧	٢١٦٨	٢١٦٩	٢١٧٠	٢١٧١	٢١٧٢	٢١٧٣	٢١٧٤	٢١٧٥	٢١٧٦	٢١٧٧	٢١٧٨	٢١٧٩	٢١٨٠	٢١٨١	٢١٨٢	٢١٨٣	٢١٨٤	٢١٨٥	٢١٨٦	٢١٨٧	٢١٨٨	٢١٨٩	٢١٩٠	٢١٩١	٢١٩٢	٢١٩٣	٢١٩٤	٢١٩٥	٢١٩٦	٢١٩٧	٢١٩٨	٢١٩٩	٢٢٠٠	٢٢٠١	٢٢٠٢	٢٢٠٣	٢٢٠٤	٢٢٠٥	٢٢٠٦	٢٢٠٧	٢٢٠٨	٢٢٠٩	٢٢١٠	٢٢١١	٢٢١٢	٢٢١٣	٢٢١٤	٢٢١٥	٢٢١٦	٢٢١٧	٢٢١٨	٢٢١٩	٢٢٢٠	٢٢٢١	٢٢٢٢	٢٢٢٣	٢٢٢٤	٢٢٢٥	٢٢٢٦	٢٢٢٧	٢٢٢٨	٢٢٢٩	٢٢٣٠	٢٢٣١	٢٢٣٢	٢٢٣٣	٢٢٣٤	٢٢٣٥	٢٢٣٦	٢٢٣٧	٢٢٣٨	٢٢٣٩	٢٢٤٠	٢٢٤١	٢٢٤٢	٢٢٤٣	٢٢٤٤	٢٢٤٥	٢٢٤٦	٢٢٤٧	٢٢٤٨	٢٢٤٩	٢٢٥٠	٢٢٥١
-------------------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------

..... $10 = 1970_{-1971}$ *Augsto*

المنتجات الزراعية

٢٧٢

الجدول الملحق ٣- التغيرات السنوية في الاسعار الاستهلاكية : لكافة المواد والأغذية

جميع المنتجات										الأغذية									
١٩٦٠ الى ١٩٦٥	١٩٦٥ الى ١٩٧٠	١٩٧٠ الى ١٩٧١	١٩٧١ الى ١٩٧٢	١٩٧٢ الى ١٩٧٣	١٩٦٥ الى ١٩٦٥	١٩٦٥ الى ١٩٧٠	١٩٧٠ الى ١٩٧١	١٩٧١ الى ١٩٧٢	١٩٧٢ الى ١٩٧٣	١٩٦٥ الى ١٩٦٥	١٩٦٥ الى ١٩٧٠	١٩٧٠ الى ١٩٧١	١٩٧١ الى ١٩٧٢	١٩٧٢ الى ١٩٧٣	١٩٦٥ الى ١٩٦٥	١٩٦٥ الى ١٩٧٠	١٩٧٠ الى ١٩٧١	١٩٧١ الى ١٩٧٢	١٩٧٢ الى ١٩٧٣
..... النسبة المئوية سنويا																			
الاقطار المتقدمة																			
أوروبا الغربية																			
٣,٩	٣,٣ ^(١)	٤,٧	٦,٣	٧,٥	٤,٤	٢,١ ^(١)	٣,٨	٥,٨	٧,٨	٣,٩	٣,٨	٣,٨	٣,٨	٣,٨	٣,٩	٣,٩	٣,٩	٣,٩	٣,٩
النمسا																			
٢,٥	٢,٥	٤,٤	٥,٤	٧,٥	٢,٩	٣,٥	١,٩	٦,٩	٨,٥	٢,٥	٢,٥	٢,٥	٢,٥	٢,٥	٢,٥	٢,٥	٢,٥	٢,٥	٢,٥
بلجيكا																			
٥,٥	٥,٥	٥,٨	٦,٦	٩,٣	٤,٢	٧,٥	٥,٩	٩,٣	١٣,٥	٥,٥	٥,٥	٥,٥	٥,٥	٥,٥	٥,٥	٥,٥	٥,٥	٥,٥	٥,٥
الدانمارك																			
٥,٣	٤,٦ ^(٢)	٦,٥	٧,١	١١,٧	٥,٩	٥,٢ ^(٢)	٤,٤	٩,٣	١٢,٥	٥,٣	٥,٣	٥,٣	٥,٣	٥,٣	٥,٣	٥,٣	٥,٣	٥,٣	٥,٣
فنلندا																			
٣,٨	٤,٣	٥,٥	٥,٩	٧,٣	٤,٣	٣,٨	٦,٥	٦,٧	٩,٤	٣,٨	٣,٨	٣,٨	٣,٨	٣,٨	٣,٨	٣,٨	٣,٨	٣,٨	٣,٨
فرنسا																			
٢,٨	٢,٤	٥,١	٥,٨	٦,٩	٢,٦	٢,٤ ^(٣)	٣,٨	٦,٢	٧,٦	٢,٨	٢,٨	٢,٨	٢,٨	٢,٨	٢,٨	٢,٨	٢,٨	٢,٨	٢,٨
ألمانيا الاتحادية																			
١,٦	٢,٥	٣,٥	٤,٣	١٥,٤	٢,٥	٢,٦	٥,٢	٣,٨	٢١,٣	١,٦	١,٦	١,٦	١,٦	١,٦	١,٦	١,٦	١,٦	١,٦	١,٦
اليونان																			
١١,٥	١٢,٨	٦,٤	١٠,٣	٢٠,١	١٥,٢	١٣,٣	٢,٥	١٦,٦	٢٧,٩	١١,٥	١١,٥	١١,٥	١١,٥	١١,٥	١١,٥	١١,٥	١١,٥	١١,٥	١١,٥
أيسلند																			
٤,٢	٥,٣	٨,٩	٨,٧	١١,٣	٣,٩	٤,٣	٧,٤	١١,٨	١٦,٤	٤,٢	٤,٢	٤,٢	٤,٢	٤,٢	٤,٢	٤,٢	٤,٢	٤,٢	٤,٢
أيرلندا																			
٤,٩	٣,٥	٤,٨	٥,٧	١٠,٨	٤,٦	٢,٢	٤,٥	٦,٣	١٢,٥	٤,٩	٤,٩	٤,٩	٤,٩	٤,٩	٤,٩	٤,٩	٤,٩	٤,٩	٤,٩
إيطاليا																			
٣,٥	٤,٨	٧,٦	٧,٨	٧,٩	٤,٥	٤,٣	٤,٢	٦,٦	٧,٩	٣,٥	٣,٥	٣,٥	٣,٥	٣,٥	٣,٥	٣,٥	٣,٥	٣,٥	٣,٥
هولندا																			
٤,١	٥,٥	٦,٣	٧,٢	٧,٥	٤,٥	٥,٣	٦,٥	٧,٢	٧,٥	٤,١	٤,١	٤,١	٤,١	٤,١	٤,١	٤,١	٤,١	٤,١	٤,١
النرويج																			
٢,٦	٦,٤	١٢,٥	١٠,٧	١٢,٩	٢,٨	٥,٢	٨,٩	٩,٩	٩,٢	٢,٦	٢,٦	٢,٦	٢,٦	٢,٦	٢,٦	٢,٦	٢,٦	٢,٦	٢,٦
البرتغال																			
٧,٥	٥,١	٨,٣	٨,٣	١١,٤	٧,٧	٣,٧	٧,٨	٩,١	١٢,٦	٧,٥	٧,٥	٧,٥	٧,٥	٧,٥	٧,٥	٧,٥	٧,٥	٧,٥	٧,٥
إسبانيا																			
٣,٦	٤,٥	٧,٤	٦,٥	٦,٨	٥,٣	٤,٥	٩,٢	٩,١	١٢,٦	٣,٦	٣,٦	٣,٦	٣,٦	٣,٦	٣,٦	٣,٦	٣,٦	٣,٦	٣,٦
السويد																			
٣,٢	٣,٤	٦,٦	٦,٧	٨,٧	٢,٩	٠,٩	٦,٤	٦,٥	٦,٥	٣,٢	٣,٢	٣,٢	٣,٢	٣,٢	٣,٢	٣,٢	٣,٢	٣,٢	٣,٢
سويسرا																			
٣,٦	٤,٦	٩,٥	٧,١	٩,٢	٣,٦	٤,٦	١١,١	٨,٨	١٥,١	٣,٦	٣,٦	٣,٦	٣,٦	٣,٦	٣,٦	٣,٦	٣,٦	٣,٦	٣,٦
المملكة المتحدة																			
١٣,٦	١٠,٥	١٥,٦	١٨,٤	٢١,٤	١٧,٣	٩,٥	١٦,٦	٢٣,١	٢٥,٩	١٣,٦	١٣,٦	١٣,٦	١٣,٦	١٣,٦	١٣,٦	١٣,٦	١٣,٦	١٣,٦	١٣,٦
يوغسلافيا																			
أمريكا الشمالية																			
١,٦	٣,٨	٢,٩	٤,٨	٧,٦	٢,٢	٣,٤	١,١	٧,٦	١٤,٥	١,٦	١,٦	١,٦	١,٦	١,٦	١,٦	١,٦	١,٦	١,٦	١,٦
كندا																			
١,٣	٤,٢	٤,٣	٣,٣	٦,٢	١,٤	٤,٥	٣,٥	١,٣	١٤,٥	١,٣	١,٣	١,٣	١,٣	١,٣	١,٣	١,٣	١,٣	١,٣	١,٣
الولايات المتحدة الأمريكية																			
أوسيا																			
١,٨	٣,١	٦,٥	٥,٩	٩,٤	٢,٥	٢,١	٣,٩	٣,٨	١٥,٢	١,٨	١,٨	١,٨	١,٨	١,٨	١,٨	١,٨	١,٨	١,٨	١,٨
أستراليا																			
٢,٧	٤,١	١٠,٤	٦,٩	٨,٢	٢,٤	٤,١	٩,١	٤,٨	١١,٣	٢,٧	٢,٧	٢,٧	٢,٧	٢,٧	٢,٧	٢,٧	٢,٧	٢,٧	٢,٧
نيوزيلندا																			

الجدول الملحق ٣ - التغيرات السنوية في الأسعار الاستهلاكية: لكافة المواد والأغذية (تابع)

جميع المنتجات					الأغذية				
١٩٦٥ الى ١٩٦٥	١٩٦٥ الى ١٩٦٥	١٩٧٠ الى ١٩٧٠	١٩٧١ الى ١٩٧١	١٩٧٢ الى ١٩٧٢	١٩٦٥ الى ١٩٦٥	١٩٧٠ الى ١٩٧٠	١٩٧١ الى ١٩٧١	١٩٧٢ الى ١٩٧٢	١٩٧٣ الى ١٩٧٣
..... النسبة المئوية سنويا النسبة المئوية سنويا									
٢٠٧	١٢٩	١٣٦	٣١	٥٦	١٩٩	٨٧	١٢٠	٤٠	٧١
١٣٠	٣٨	٦٠	٦١	٧٢	١١٧	٤٥	٦١	٥٤	٦٠
١٥٢	٧١	٤٨	٣٠	٢٦	٩٥	٦٥	٦١	٣٤	٢١
.....									
٥٥١	٦٣١	٤١٧	١٨٣	٢٣٠	٦٠٣	٥٨٥	٣٤٧	١٩٤	٢٣٠
(٤)	٦٣	٤٠	٧٨	٢١	٢٠٩	٦٥	٣٧	٥٩	٥١
(٥)	١٦١	٢٣٩	٢٦٠	٦٠٠	١٢٤	٥٥٥	٢١١	٢٨٠	٦٠٠
٣٧٦	١١٥٢	٢٣٨	٢٦٠	٣٠٠	٣٣٣	٧٧٨	٢٠١	٢٦٠	٢٧٠
٣١٩	١٩٢	٧٥	٩٢	١٢٤	٢٢٨	١٤٣	٧١	١٠١	١٢٤
٢١٦	١٢	٣٧	٣٨	٢٢	١٥٢	٤٧	٣٠	٢٥	٢٣
١٨٤	٦٠	٥١	٠١	٢٥	١٥١	٧٨	٢٣	١٠	٢٧
٢٠٣	١١١	٦٥	٦٠	٤٩	١٢٩	٧٩	٨٤	٤٦	٤٠
٧٥	١١	٠٣	٢٢	١١	٦٤	١٨	٠٣	١١	٠٢
١٩٢	٠٣	١٩	١٧	٠١	١٤٤	٠٧	٠٥	١٥	٠١
١٨٤	٦٠	٢٣	٢٨	٢٣	٨٩	٤٥	٢١	١٥	١٩
٢٧٤	١٠٢	٦١	١٨	٤١	٢٢٧	٣٢	١٠٣	١٧	٣٧
٢٠	٨١	٣٨	١٨	٣٢	٣٢	٥٢	٢٣	١٦	٢٧
٢٥٨	٣٢	٧٩	٤٧	٢٤	١٩٩	٥٨	٦٧	٤٣	٢٩
١٨٧	٦٣	١٩	٣٨	١٦	١٦٤	٦٤	٣٢	٣٥	١٩
٩٩	٤٦	٢٤	١٧	١٤	٦٩	٥٦	١٨	١٦	١١
٢١٦	١١١	٨٦	٠٣	٠٠٠	١٢٨	٩٢	٥٠	١٢	٠٠٠
١٠١	٧٤	٦٩	٧١	١٠٥	٩٥	٧٢	٦٨	٧٨	٩٤
١٢٦	٣٦	٥٧	٤١	٣٠	٧٣	٣٢	٤٣	٣٢	٢٢
١٩٠	١١٥	٤٦	٣٧	٢١	١٤٩	٩٣	٣٥	٣٨	٢٢
١٠٢٨	٩٣٨	٢٤٥	٦٠٠	١٣١	٩٧٠	٧٦٥	٢٣٩	٦٠٠	١٢٢

أقطار متقدمة أخرى

اسرائيل

اليابان

جنوب أفريقيا

الأقطار النامية

أمريكا اللاتينية

الأرجنتين

بوليفيا

البرازيل

شيلي

كولومبيا

كوستاريكا

جمهورية الدومينيكان

اكوادور

السلفادور

جواتيمالا

غيانا

هايتي

هندوراس

جامايكا

المكسيك

بناما

باراجواي

بيرو

بورتوريكو

ترينيداد وتوباغو

أوروغواي

الجدول الملحق ٣- التغيرات السنوية في الأسعار الاستهلاكية: لكافة المواد والأغذية (تابع)

جميع المنتجات					الأغذية				
١٩٦٠ الى ١٩٦٥	١٩٦٥ الى ١٩٧٠	١٩٧٠ الى ١٩٧١	١٩٧١ الى ١٩٧٢	١٩٧٢ الى ١٩٧٣	١٩٦٥ الى ١٩٧٠	١٩٧٠ الى ١٩٧١	١٩٧١ الى ١٩٧٢	١٩٧٢ الى ١٩٧٣	١٩٦٥ الى ١٩٧٠
..... النسبة المئوية سنويا									
١,٧٦ (٦)	١,٦٦ (٦)	٢,٧	٣,٠	٤,٣	١,٧٦ (٦)	٠,٩	٢,٩	٥,٩	٩,٢
٦,١	٨,٩ (٩)	٣,٣	٦,٣	١٦,٨	٦,٥	٩,٨ (٩)	١,٥	٦,٤	٢١,٣
٠,٠٠	١٠٠,٠	٤,٣	٦,٤	٣١,١	٠,٠٠	١٠٠,٠	٢,٦	١٠,٤	٤٣,٤
٤,٣	٤,٥	٧١,٤	٢٥,٤	١٥٧,٩	٢,٧	٦,٧	٩٤,٤	٢٨,٤	١٨٦,٤
١٥,٤	١٢,٣	١٣,٥	١١,٩	٣,٢	١٨,٣	١٢,٥	١٨,٩	٣,٥	٢,٦
٣٨,٠	٦,٠	١,٣	٢٥,٢	٣٠,٧	٣٩,٠	٤,٠	٠,٧	٣٤,٩	٤٠,٤
٠,٥	٠,٤ (٢)	١,٥	٢,٦	١٠,٦	٠,٦	٠,٤ (٢)	١,٠	٣,٠	١٥,٣
٠,٠٠	٦,٢	٢,٠	٨,٤	١١,٤	٠,٠٠	٧,٢	٣,٥	٩,٠	١١,٧
٢,٦	٥,٦	٤,٧	٨,٠	٢٢,٦	٣,٨	٦,٠	٥,٢	١٠,٨	٢٨,٨
٤,٨	٣,٦ (١)	٠,٠٠	١٥,٧	٧,١	٦,٨	٥,٢ (١)	٠,٠٠	١٨,٠	٤,٦
١,٧	٤,٢	٢,٦	٦,٤	٩,٦	١,٣	٤,٩	٢,٠	٦,٠	١٢,٧
١,٥	٢,٥	٢,٠	٤,٠	١١,٧	٢,٠	٤,٢	٠,٦	٦,٤	١٤,٤
.....									
٠,٣	٢,٩ (٢)	٤,١	٤,٩	٧,٨	٠,٢	٣,٢ (٢)	٤,٨	٦,٨	٨,٥
٣,٢	٣,٢ (٣)	٣,١	٠,٠٠	٢,٩ (١٠)	٦,٥	٦,٢ (٣)	٥,٤	٠,٠٠	٤,٧ (١٠)
٢,٠	١,٤	٤,١	٦,٥	٩,٨	٣,١	٠,٩	٠,٧	٨,٦	٦,٨
٠,٠٠	٣,٥	٣,٦	٥,٢	٤,٩	٠,٠٠	٣,١	٤,٢	٥,٢	٤,٩
٠,٠٠	٢,٨ (٣)	٤,٢	٨,٢	١٠,٥	٠,٠٠	٥,١ (٢)	٦,٢	١١,١	١٨,٩
٠,٠٠	١,٨ (٧)	١,٦	٤,٩	٦,٠	٠,٠٠	٢,٠ (٧)	٢,٦	٨,٧	٩,٧
٠,٠٠	٢,١ (١)	٢,٧	١٤,١	٦,٣ (١١)	٠,٠٠	٨,٣ (١)	١١,١	٤,٤	٨,٥ (١١)
٣,٣	٣,٤	١,٣	١١,٨	١٧,٠	٤,٢	٢,٨	٠,٨	٨,١	١٦,٣
١,٣ (٦)	٤,٢	٤,٩	٠,٨	٢٠,٠	١,٣ (٦)	٤,٧	٣,٨	—	٢٢,١
٣,٦	٧,١ (٣)	١٦,٣	١٣,٠	١٦,٠	٤,٨	٨,٧ (٣)	١٤,٠	١١,٠	٢٠,٠

فنزويلا

الشرق الأقصى

الهند

اندونيسيا

جمهورية الخمير

كوريا

لاوس

ماليزيا الغربية

نيبال

باكستان

الفلبين

سرى لانكا

تايلاند

الشرق الأدنى

قبرص

مصر

ايران

العراق

الأردن

لبنان

ليبيا

السودان

سوريا

تركيا

الجدول الملحق ٣- التغيرات السنوية في الأسعار الاستهلاكية: لكافة المواد والأغذية (تتمة)

جميع المنتجات					الأغذية				
١٩٦٥ الى ١٩٧٠	١٩٦٥ الى ١٩٧٠	١٩٧٠ الى ١٩٧١	١٩٧١ الى ١٩٧٢	١٩٧٢ الى ١٩٧٣	١٩٦٥ الى ١٩٧٠	١٩٦٥ الى ١٩٧٠	١٩٧٠ الى ١٩٧١	١٩٧١ الى ١٩٧٢	١٩٧٢ الى ١٩٧٣
..... النسبة المئوية سنوياً									
٠٠٠	٣٠٠	٠٥٠	٦٠١	٨٠٩	٠٠٠	٣٠٥	٠٢٠	١٢٠	١٢٩
٤٠٤ (٦)	٣٠٠	٣٠٤	٠٠٠	٥٠٣ (١٣)	٢٠٣ (٦)	٢٠١	٦٠٤	٠٠٠	٨٠٢ (١٢)
١١٠٨	٣٠٧	٢٠٦	١٤٠	٨٠٨ (٤)	١٤٠	٢٠١	٢٠٧	١٧٠٧	٢٠٢ (٤)
٢٠٦	٤٠٩	٠٠٨	٠٠٤	٩٠٣ (١١)	٢٠٨	٥٠٩	١٠٨	١٠١	١٦٠ (١١)
٢٠٠	١٠٧	١٠٩	٠٠٠	٨٠٢	١٠٩	٢٠٠	٢٠٤	٠٠٠	٤٠٨
٠٠٠	٤٠٤	٠٢٠	٤٠٠	١٩٠٦	٠٠٠	٣٠٤	٩٠٢	—	٣٠٢
٠٠٠	٢٠٣	٥٠٤	٦٠٧	٦٠١	٠٠٠	٢٠٢	٥٠٣	٦٠٢	٩٠٣
٠٠٠	٢٠٠	٨٠١	٣٠٩	٥٠١	٠٠٠	٣٠٤	١٠٢	٤٠٣	٦٠٨
١٠٠ (٥)	٣٠٠	٠٢٣	٥٠٤	١٣٠٥	٢٠٦ (٦)	٣٠٠	٠٢١	٦٠٢	١٥٠٧
٤٠٠	٠٦٠	٤٠١	٣٠٧	٤٠٥	٤٠٦	٠٢١	٦٠٣	٥٠١	٥٠٤
١٠٩ (١٣)	٣٠٧	١٥٠٦	٧٠١	٥٠٤	٠٢٧ (١٣)	٤٠٧	١٣٠٦	١٤٠٠	١٠٧
٠٠٠	٣٠٨	٤٠٣	٩٠٧	١١٠٧	٠٠٠	٤٠٤	٥٠٥	١٦٠٣	١٧٠٢
٣٠٢	٥٠٦	١٣٠٥	٢٠٩	٣٠٦	٢٠٠	٨٠٨	٦٠٢	١٠٥	٢٠٤
٣٠٩ (١٣)	٤٠٣	٢٠٣	٣٠٩	٥٠٧ (١١)	٤٠٨ (١٣)	٤٠٨	٥٠٧	٧٠٥	١٠٠٨ (١١)
٧٠٤	٢٠٥	٠٢٣	٢٠٩	٤٠٥ (١١)	٧٠٥	٢٠٨	٠٢٠	٢٠٤	٨٠٤ (١١)
١٠٢	٣٠٧	٣٠٧	٩٠٩	٥٠١	١٠٢	٠٢٠	٥٠٠	١٠٠٧	٥٠٠
٠٠٠	٢٠١	٦٠٣	٧٠٧	٣٠٨	٠٠٠	٢٠٦	٦٠٨	٨٠٣	٧٠٣ (١١)
٤٠٥ (٧)	٢٠٩	٥٠٧	٢٠٢	٤٠٤	٤٠٨ (٧)	٣٠١	١٠٠٣	٢٠٤	٦٠٦
٥٠٤	٤٠٠	١٥٠٧	٣٠٠	١٦٠٥	٧٠٣	٣٠٥	٤٠٧	٥٠٥	٩٠١ (١١)
١٥٠٦ (١٤)	٢٣٠	٤٠٩	١٥٠١	١٥٠٧	١٩٠	٢٢٠	١٠٠٥	١٧٠٦	١٦٠٦
٢٠٤	٨٠٧ (٩)	٦٠١	٥٠٢	٥٠٨	٢٠٤	٨٠٨ (٩)	٦٠٦	٤٠٦	٥٠٧

أفريقيا

أثيوبيا

جابون

غانا

ساحل العاج

كينيا

ليبيريا

مدغشقر

ملاوي

موريشس

المغرب

موزمبيق

النيجر

نيجيريا

سيراليون

الصومال

تنزانيا

توجو

تونس

أوغندا

زائير

زامبيا

وكلاء بيع مطبوعات المنظمة

الجزائر	الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، ٣ شارع زبغوت يوسف ، الجزائر
العراق	مكتبة مكنزى ، شارع الرشيد ، بغداد
لبنان	دار المعارف ، ساحة رياض الصلح ، صندوق بريد ٢٣٢٠ ، بيروت
المغرب	Librairie "aux Belles Images", 281 avenue Mohammed V, Rabat
المملكة العربية السعودية	مؤسسة الخازندار ، شارع الملك فيصل ، الرياض
سوريا	المكتبة العالمية ، صندوق بريد ٢٤٥٦ ، دمشق
مصر	مؤسسة الأهرام ، شارع الجلاء ، القاهرة
البلاد الأخرى	فى البلاد التى ليس بها وكلاء لبيع مطبوعات المنظمة يمكن طلب هذه المطبوعات من :
	Distribution and Sales Section, Food and Agriculture Organization of the United Nations, Via delle Terme di Caracalla, 00100, Rome, ITALY